محمد حسنين هيكل

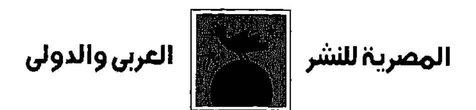


كلام فى السياسة

عامٌ من الأزمات!

٢٠٠٠-٢٠٠١





محمد حسنين هيكل

عامٌ من الأزمات!

٢٠٠٠-٢٠٠١

كلام فى السياسة

عـــامٌ مـــن الأزمـــات!

٢٠٠٠-٢٠٠١

الطبعـــة الأولى : مــــايـــو ٢٠٠١م

الطبعـــة الثانية : يــونيـــو ٢٠٠١م

الطبعـــة الثالثة : ســـبتمبر ٢٠٠١م

الطبعـــة الرابعة : ديســـمبر ٢٠٠١م

جـمـيـع حـقـوق الطبـع مـحـفـوظة

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٧٦٣٤

الترقيم الدولى: I.S.B.N 977 - 09 - 0716 - 2

© الشركة المصرية للنشر العربى والدولى

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى

- رابعة العدوية - مدينة نصر

ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩

فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

البريد الإلكترونى : e-mail: info@alkotob.com

تصميم الغلاف والإخراج:

للفنان حـلمى التـونى

الرســـــوم:

للفنان مـحمـد حجى

هذه فصولٌ كتَبتُها عن قضـايا السـاعة على امتـداد الفتـرة مـا بين مـارس ٢٠٠٠ وفـبراير ٢٠٠١ ـ وكلـها فى سيـاق الحـوار المتـواصل فى مُهمَّة التنوير الذى تسـاهـم فيـهـا «وجـهـات نظر» بقسطٍ ودور.

والـهـدف من جـمـع هـذه الفـصـول بين دَفَّتَى كتـاب أن يكون السـجـل مكتـمـلاً وشـاهـدًا على كلمـة تُقـال فى وقـتـهـا، حـاملة مـسـئـوليَّـتـهـا، وقـابلة بما يَتَرتَّب عليـها اليوم وغدًا.

محمد حسنين هيكل

الجزء الأول

هُموم الداخل

- المسلمون والأقباط
- المستقبل المرهون للماضى
- رئاسة الدولة فى مصر
- الدين والسياسة والأدب
- كتاب ولقاء وملاحظة



المسلمون والأقباط

عـــــن المســـــــــلمين
والأقـــبـــاط فى مصـــر

١ ـ الــديــن والنيـــل

طـال تَرَدُّدى أمام الموضوع الذى أحسست أننى أريد التَّوَقُّف معه، وليس مع غيره، فى هذا الحديث !

وطـال تَرَدُّدى ـ أيضاً ـ أمام الجِهة التى ينبغى توجيه الحديث إليها بظنٍّ ـ أو باعتقاد ـ أنها الأَوْلى به من غيرها، وأنها المسئولة عنه قبل الجميع.

والحاصل أن الموضـوع الذى طال تَرَدُّدى أمامه هو ما تَبَدّى وتصاعَد فى السنوات الأخيرة من ضغوطٍ على العلاقات بين المُسلِمين والأقباط من أبناء الشعب المصرى.

والحاصل كذلك أن الجِهة التى طال تَرَدُّدى فى تَوجيه الحديث إليها هى رئاسة الدولة بالتحديد، لأنى أظنُّ ـ وأعتقد ـ أنها الأَوْلى به من غيرها وأنها المسئولة عنه قبل الجميع.

....

....

والسَّبَب الذى طال من أجله تَرَدُّدى أمام الموضوع فى حَدِّ ذاته أن الخَوضَ فيه اسْتُبيحَ أمرُه ـ رغم جَلال خَطَره ـ لكل ماسِكِ قَلَم أو حَجَر أو سَيْف، ولكل مُطِلٍّ على الناس من صفحة جريدة أو سَمّاعة مِذياع أو شاشة تلفزيون، ولكل من اعتَلى منصَّة كلام أو مِنبَر وَعظ، أو أمسَكَ بحَبْلِ ناقوسٍ فى بُرجِ كنيسة.

وكانت النتيجة حالة من الفَوْضى أحاطت بالموضوع وقد حَسَبَت أنها تَسُدُّ الطُرُقَ إليه بالزِحام، أو تَصُدُّ عنه بإيثارِ البُعدِ (عن الزِحام) !

وأما السَبَبُ الذى طالَ من أجله تَرَدُّدى أمام الجِهة التى أوَجِّه إليها هذا الحديث ـ وهى رئاسة الدولة ـ فهو الحساسية من تَجاوُزِ الحُدود :

من ناحية فإن لدَىَّ ظناً - بل واعتقاداً - أن موضوع الوِحدة الوطنية - هو وموضوع مياه النيل معها دون غيرهما وقبل غيرهما - هما اختصاصٌ أصيلٌ لرئاسة الدولة، ومسئولية غير قابلة للقِسْمة تحت أية دعاوى - بما فى ذلك دعوى الفصل بين السُلطات، أو دعوى الممارسة الديمقراطية - ذلك أن مسألة دينَيْن على أرض وطنٍ واحد، وكذلك مسألة نَهْر هو المَصدَر الوحيد للحياة تجىء موارده من خارج الحدود - هما مما لا يَجوزُ فيه التفويض، ولا طول الجَدَل والتَزَيُّد!

كلتا المسألتين فى ظنى - واعتقادى - أهَم وأخطر من أى مسألة أخرى، حتى مسألة الحرب والسلام، وحتى مسألة التنمية والتكنولوجيا، ذلك أنه بدون سلامة القاعدة الوطنية، وبدون حماية مياه النيل والمحافظة عليها - يُصبِح أى كلام عن الأمن وعن المُستَقبل سَبقاً للأوان بالقفز على الحقائق !

ومن ناحية أخرى فإن داعى الحساسية من تَجاوُزِ الحُدود ينشأ من أن توجيه الحديث إلى رئاسة الدولة قد يُرَدُّ عليه بأن رئاسة الدولة ليست فى حاجة إلى من يلفِت نظرها لما هو فى الصميم من اختصاصها ومسئوليتها .. وهذا منطقى ومشروع !

....

....

على أنه فى النهاية كانت دَواعى التَرَدُّد - هى نفسها دَواعى المُجازفة بالإقدام، لأن الأمور لم تَعُد تحتمل.

ففوضى الزِحام من حول موضوعٍ من الموضوعات لا تمنع أحداً أن يُنادى من بعيد بصوت الضمير، حتى وإن لم يكن واثقاً من إمكانية التأثير.

ثم إن اختصاص جِهة بأمرٍ ومسئوليتها عنه لا يَصُدُّ عن توجيه الحديث إليها فى شأنه، فتوجيه الحديث إلى طَرَفٍ لا يَعنى بالضرورة تَنبيه هذا الطَّرَف إلى غياب، وإنما قد يكون القَصدُ تأكيد وتأييد اختِصاصِه وتدعيم قيامه على مسئوليته.

....

....

وفى كل الأحوال، ومهما كانت الاعتبارات، فإننى بعد طول التَرَدُّد جازَفت وتَقَدَّمت!

ذلك أن الموضوع مُتَّصِلٌ بمُستَقبَلِ وَطَن، ثم إن التَّوَجُّه بالحديث إلى الجِهة المسئولة عنه ـ رئاسة الدولة ـ حالة ضرورة وليس حالة اختيار !

□

وفيما يتصل بالموضوع نفسه واعتباره مَوصولاً بمستقبل وطن، فليست هناك حاجة إلى إعادة قراءة أو استقراء التاريخ العام ـ أو حتى تاريخ الأفكار ـ لكى يَتَّفق الناس جميعاً على مَركَزِيَّة الدين فى حياة مصر بالذات، ذلك أن هذا البَلَد هامَ تَعَلُّقاً بفكرة الدين حتى من قبل أن تَتَنَزَّل كلمة السماء !

....

....

وأتذكر حوارين مُتَّصِلَيْن ذات يوم فى باريس (ربيع سنة ١٩٧١) ـ مع أديب فرنسا الحديثة ومُفَكِّرِها الكبير «أندريه مالرو» (وزير الثقافة فى عَهْدِ «شارل ديجول») ـ وكان الدين ـ وفى مصر بالذات ـ هو مالئ حديثنا، وكان «أندريه مالرو» هو الذى بادر بطرح الموضوع.

كان الحوار الأول على الغداء فى مَطعَم «لاسير» ، وكنا فى صَدَدِ الحديث عن إسهام مصر فى مُحيط الحضارة الإنسانية الأكبر، ووَجَدتُ «مالرو» يقول : «لا بد أن نَتَذَكَّر أن الحضارة المصرية هى التى «اختَرَعَت» فكرة الأبَدِيَّة.

وعَلَّقْتُ بملاحظة قلت فيها : «لنَتَّفِق على أن نكون أكثر تحديداً ونقول إن الحضارة المصرية لم «تَختَرِع» وإنما «أهْدَت» إلى الإنسانية فكرة الأبَدِيَّة. أى نقول بأن مصر «أهْدَت» بَدَلاً من أن مصر «اختَرَعَت».

وكان رَدُّ «مالرو» قوله : «إنه دون تَعَنُّت فى تدقيق الكلمات فإن الحضارة المصرية هى التى طَرَحَت فكرة البَعث بعد الموت، وفكرة العالم الآخر بعد هذه الدنيا التى نعيش فيها، وفكرة الحِساب والثَّواب سَيْراً على صراطٍ مُسْتَقيم فى يوم معلوم.

....

....

وفى الحوار الثانى - على العشاء - فى بيت صديقته الكبيرة السيدة «فيلموران» فى حَىِّ «سان جيرمان دو برى» - عادَ «مالرو» إلى استئناف ما انقطع بعد الغداء وكأننا بَقينا فى نفس المجلس من الظهر إلى الليل، وهكذا فتح من جديد قصة غَرام مصر وهيامها بفكرة الدين، وكان بين ما قاله أن تَعَلُّق مصر بفكرة الدين وَصَلَ بها إلى دَرَجةٍ جَعَلَت منها البَلَد الوحيد فى الدنيا الذى اعتَنَقَ ثلاثة أديان على التوالى : من العقائد الفرعونية المغرقة فى الأساطير، إلى المسيحية المُستَعِدَّة للشهادة، إلى الإسلام المُكَلَّف بالجِهاد.

ومن اللافت للنظر أن «مالرو» كان يربط فى حديثه بين ديانات مصر المختلفة وبين النهر الواحد، ورأيه أن «مصر كانت فى حاجة إلى النَّظَرِ فيما وراء الطبيعة لأن حياتها كلها تَعتَمِد على نَهْرٍ لا ترى منابعه وتَجهَل كل شىء عن مَساره، ثم إن مياه هذا النهر تزيد وتنقص، ومَجراه يفيض أو يغيض لأسبابٍ تحس بها مصر حين مَجىء خيرها أو شرها، لكنها فى الحالتين لا تستطيع أن تجد تعليلاً غير أن حركة النهر «المعبود» إرادة علوية فوق أى إرادة إنسانية، وكانت تلك دوافع مصر إلى الرجاء وإلى الدُّعاء وإلى الصَّلاة، وإلى الربط بين المَعبَد والمَجرى!

....

....

وناقَشْتُ «مالرو» طويلاً تلك الليلة، وكان طرحى عليه أن هناك أسباباً أبقى لتَعَلُّقِ مصر بفكرة الدين.

قلت إنه بصرف النظر عن كل الأسباب والعِلَل - مما ذكر ولم يذكر - فإن تَعَلُّقَ مصر بفكرة الدين مُؤَسَّسٌ على أن هناك خالقا وخَلقا، وهناك رسالات ورُسُلا، وهناك عَقائِد ليس من الضرورى أن يبحث لها الناس عن أسبابٍ مادية أو «مائية» ، حتى وإن احتَكَموا فى كل ثقافتهم إلى العقل وجَعَلوه مَرجِعاً وسُلطاناً، باعتبار أن العقل هو القوة الفاعِلة فى المادة وليس العكس، وتلك هى ميزة العقل وقُدرَته على الإدراك المُستَمِر لقوانين الطبيعة ومطالب الحياة.

وقد ظَلَّ تَبايُن التفسيرات بيننا قائماً على الغداء والعشاء، لكن اتفاقنا واتفاق من

شاركوا فى الحوار معنا - وبينهم كبير مراسلى «النيويورك تيمس» فى أوروبا «ساى سالزبورجر» ، ورئيس تحرير «الموند» «بوف ميرى» ، والمُفَكِّر الكبير صاحب العَمود الشهير فى «الفيجارو» «ريمون آرون» ، إلى جانب مضيفتنا الكريمة السيدة «فيلموران» - انعَقَدَ على الأهمية المركزية لقضية الدين فى مصر، سواء بدأت الفكرة بسرٍّ النهر مانِح الحياة والنماء، أو بسَبْقِ الرسالات الإلهية مانِحَة الإيمان واليقين.

وفى مطلق الأحوال فقد كانت تلك الحوارات فى باريس نظرة جديدة على حقائق راسخة من قديم فى حياة مصر: «النيل والدين» حسب «مالرو» - أو «الدين والنيل» حسب ما طَرَحَ غيره عليه !

□

بالنسبة للنيل لم يظهر تَحَدٍّ له شأن يُهَدِّد وصول مياهه إلى مصر، وتلك قضية يطول الحديث فيها وليس هنا مكانها رغم أهميتها ورغم ما ظَلَّ ساكناً فيها حتى القرن التاسع عشر، ثم تَبَدّى مشكلة فى القرن العشرين، وهو على الأرجح سوف يُصبِح قضية القضايا وصراع الحياة ذاتها فى الحقب الأولى من القرن الواحد والعشرين !

أما الدين - على خلاف مع النيل حتى الآن - فقد كان باستمرار مَكْمَناً مَشحوناً بالخطر.

بمعنى أن مياه النيل لقرون طويلة ظلَّت فى أمان..

أما عقائد الدين فقد كانت باستمرار فى الميدان.

والتفسير واضح، فالنيل فى حُضنِ الطبيعة، أما الدين ففى قلوب البَشَر. وفى حين أن الطبيعة مُسْتَقِرَّة على أحوالها، فإن قلوب البَشَر تتنازعها تَقَلُّبات الأيام.

....

....

إن مصر القديمة المُغرَمة بفكرة الدين (على رأى «مالرو») سارت وراء الفرعون الإله ثلاثة آلاف سنة تبنى له أهراماته ومعابده، وتدفن معه كنوزه - أو كنوزها !

(وكانت صِلة الفرعون بالنيل حميمة، بل إن الصور اختلطت إلى حدود يصعب تمييزها فى بعض الأحيان بين النهر والإله والفرعون).

وعندما وَصَلَت المسيحية فإن مصر لم تَتْبَعها فقط، وإنما قادت أحد مذاهبها الكبرى وراء «مُرقُص» قدِّيسها الأعظم.

وعندما أقبَلَ الإسلام فإن جيش «عَمرو بن العاص» لم يكن قَوِياً بسلاحه (أربعة آلاف جندى بالسيوف والحراب) - وإنما كانت قوته الحقيقية هى الشريعة التى سبقت السَّيْف وغاصت إلى أعمق من الحربة، وكانت قوة الشريعة - مع عوامل أخرى فعلت فعلها - هى التى شَدَّت الجماعة الأكبر من سكان مصر، فى حين أن جماعة أخرى (لها وزنها) آثَرَت أن تَظَلَّ حيث كانت على عقيدتها المسيحية.

هكذا تجاورَ دينان على أرض الوطن الواحد، وبالتجربة الحية وعِبرَتِها أدرَكَ أتباعُ الديانتين - من الشعب الواحد على أرض الوطن الواحد - أن الحياة المشتركة قَرض ومكتوب، وذلك تَحَقَّقَ على مَسار التاريخ رغم اختلاف الدين.

ومع أن هذا الاختلاف فى الدين ظلَّ حقيقة اجتماعية وسياسية، مقبولة بالفكر ومُعاشة بالواقع، فإن هذا الاختلاف - شأنه شأن أى اختلاف - كان قابلاً للاستغلال، مُعَرَّضاً لكل ما تتأثَّر به قلوب البَشَر من نوازع تجىء بها تَقَلُّبات الأيام.

وذلك الاستغلال وَقَعَ فِعلاً فى فتراتٍ من التاريخ تَعَرَّضَت مصر فيها لحَمَلات الغَزو، ولمحاولات الاختراق، ولتَرَبُّص الأغراض والمَطامِع خصوصاً عندما كان ذلك يتَوافَق مع عوامل التراجع والانحطاط، فتلك بالطبيعة فاتحة الثغرات ومُحَرِّضة الأهواء.

....

....

وكان الذى يحدث فى تلك الفترات أن الاختلاف فى الدين - وهو موجود فى كل الأحوال، وغير مرئى مثل خطوط الطول والعرض على كوكب الأرض مع أنها تَدُلُّ على اختلاف مناطق الزَّمَن وتَبايُن مواسم الطبيعة - يجرى التركيز عليه.

وهكذا فإن الخط غير المرئى (فى ظروف العافية) يَتَحَوَّل بإثارة الحساسيات حوله إلى علامة ظاهرة أشبه ما تكون بخيط أو شَعرة.

ثم يزداد الضغط على مواقع الحساسيات، وتَتَحَوَّل العلامة (خيطاً أو شعرة) - إلى مساحةٍ واضحةٍ تُباعِد بين ناحيتين.

وتبلغ الأحمال والأثقال مَداها، ويَتَحَوَّل الفاصل إلى خَط، ويَتَحَوَّل الخَطُّ إلى شَرخ، ثم إلى فلق، ثم إلى ما يُشبِه الكَسْر !

ثم يَتَنَبَّه الكل إلى أن الفِتْنَة استيقظت، ويكتشف الكل قبل أن يفوت الأوان - أحياناً بشبه معجزة - أنهم تَخَطَّوا حدود الأمان !

□

وفى العادة «تَتَنَبَّه رئاسة الدولة فى مصر» لأنها المسئولة عن تَماسُكِ الوَطَن وعلى أرضه ديانتان (بينهما خَطٌّ غير مرئى فى ظروف العافية) - بمقدار ما أنها المسئولة عن النهر الواحد تَتَدَفَّق مياهه إلى أراضيها قادمة من وراء حدودها مع أنه بذاته كل حياتها.

وفى هذه الظروف تحتاج الأمور إلى إرادة الفِعل المُتَمَثِّلة فى سُلطَةِ السيادة، وهى المُتَجَسِّدة - بالدرجة الأولى - فى رئاسة الدولة.

والواقع أنه حين تظهر بوادر الفِتنة، ناشئة من اختلاف العقائد، مع وجود رغبة أو تصميم على استغلالها من الخارج أو حتى من الداخل - فإن الوَطَن - أى وَطَن، وليس الوَطَن المصرى وحده - يَجِد نفسه أمام ظرفٍ لا يصلح فيه منطق الحوار لأن العقائد بطبيعتها مُتَعَلِّقة بالإيمان، وما يتصل بها مشبوب بالعواطف، وطول الأخذ والرد يحرك فى القلوب ما تصعب السيطرة عليه.

ومن ناحية أخرى فإن العقائد لا دخل لها بما يمكن أن يقال فى قضايا غيرها عن ديمقراطية الحوار، ففى مجال الدين لا توجد أقلية أو أغلبية تحصى بها الأصوات فى نهاية المطاف ولحسم الأمور بحيث تخضع أقلية لرأى أغلبية، أو تواصل الأقلية عرض حججها كى تَتَحَوَّل هى يوماً إلى أغلبية.

مثل ذلك كله فى غير محله، وخارج السياق.

وكذلك تنشأ الحاجة إلى سُلطة الدولة العليا، مع ملاحظة أن المَطلَبَ الديمقراطى فى أى سياسة هنا يَسْتَمِدُّ قُوَّتَه من شرعية السُلطة وليس من ممارسة شَعائِر الديمقراطية (على فرض وجودها !).

يضاف إلى ذلك أن شعائر الديمقراطية ربما - ربما - تكون لها فرصة قبل أن تُطِلَّ الفِتنة.

لكن كل هذه الشعائر تصبح عبئاً حتى على روح الديمقراطية وما تكفله من الحقوق - إذا أطَلَّت الفِتنة.

وذلك شيء من نوع ما يحدث فى ظروف الحرب : شعائر الديمقراطية تسبق السلاح، فإذا كانت إدارة الحرب موكولة إلى إدارة شرعية حَقَّ لها أن تدير شئون الحرب دون أن تتعطل أو تنتظر.

وفى الفِتَنِ شيء قريب الشَّبَه بذلك خصوصاً فى مَجال العقائد - وهى فى بعض الأحيان براكين نار - وهنا وكما يحدث فى الحرب فإن الإدارة لا بد أن يَقَعَ تكليفها على قيادة شرعية تَتَصَرَّف بالمسئولية قبل أن تَتَصَرَّف براكين النار وهى غير مسئولة.

....

....

والشاهد أنه فى الأزمنة الحديثة فإن صناعة الفِتَن - إلى جانب عوامل الفِتَن - لم تَعُد عود ثِقاب يُلقى - بالمصادفة أو بالعمد - على حَطَب، وإنما صناعة الفِتَن تَحَوَّلَت إلى «هندسة» بمعنى الكلمة ! :

- الخط الافتراضى (مثل خطوط الطول والعرض) يمكن هندَسَته ليُصبِح مسافةً وفاصِلاً (خيطاً أو شَعرة).

- والفاصل (خيطاً أو شَعرة) يمكن هندَسَته ليَتَحَوَّل إلى خطٍّ - إلى شَرخٍ - إلى فَلْقٍ - إلى كَسْر.

- وطول الجدل إلى حَدٍّ الصخب، وتبادل الاتهامات وتوزيع المسئوليات فى حوادث متصلة بالعقائد - قادرٌ لوحده أن يُحَوِّل «خَطّاً غير مرئى» إلى «أخدود عميق بلا قرار» ، وأن يُحَرِّك من المشاعر والغرائز ما يجعل الوَهْمَ نفسه يَتَجَسَّد قضية حياة ومَوْت.

ولقد كان زَمَنُ الحرب الباردة جامعة كبرى تَعَلَّمَت فيها القوى «هندَسَة» الفِتَن، وأكثر من ذلك فإن البراعة فى «الهندَسَة» وَصلَت أحياناً إلى إعادة «هندَسَة الماضى» وإعادة تركيب تاريخ المُجتمعات بما يوافق مقاصد الأقوياء!

٢ - خطة كردينال ملكى!

مَسار التاريخ بلا نهاية، وعصوره ووقائعه سَيْلٌ مُتَدَفِّقٌ طوال الوقت، هادئٌ أحياناً، هائجٌ فى معظم الأحيان - لكنه فيما يتعلق بهذا الحديث فإن النصف الثانى من القرن التاسع عَشَر رأى مشاهد بالغة الأهمية فيما يتعلق بمصر، خصوصاً فيما يتصل بجوار ديانَتَيْن على أرض وَطَن واحد.

فى ذلك النصف الثانى من القرن التاسع عَشَر كانت مصر موضوع سباق إمبراطورى هائل: اقتصادى - عسكرى - سياسى - وثقافى أيضاً، لأن الثقافى وفيه العقائد قابل لأن يَتَحَوَّل بالمُعالجة وإعادة التشكيل إلى مصالح لها مكاسبها ومغانمها!

وفى المجال الإمبراطورى (اقتصادى - عسكرى - سياسى) كان السباق بين قوتين: بريطانيا وفرنسا - وفى حقيقة الأمر فإن السباق بينهما نحو مصر مَلأ مساحة القرن تقريباً - من حَملة «نابليون» إلى حَملة «فريزر»، ثم جاءَت وَقفة لتخفيف حرارة السباق اتفقت فيها القوتان على سيطرة مُشتَرَكة فى عصر «إسماعيل»، ثم انقَضَّت بريطانيا وانفَرَدَت بالغنيمة واحتَلَّت مصر بحملة «ولسلى» سنة ١٨٨٢.

وبطبيعة شبكة العلاقات بين القوتين فإن ما هو ثقافى فى المجال الإمبراطورى كان مُحَرِّكاً إلى الاهتمام - أو ادعاء الاهتمام - بالإسلام والمسلمين، وذلك بحُكْمِ نفوذ بريطانيا شرق وغرب الهند حتى أودية الفرات والنيل، وبحُكْمِ نفوذ فرنسا عبر الشواطئ إلى شمال أفريقيا وسواحل الشام.

وهذا السباق بين إمبراطوريتين تَرَكَ الباب مفتوحاً لقوى أخرى - ولعله أغراها - بأن

تحاول التَدَخُّل أو التَسَلُّل إلى الميدان الثقافى، ولكن عن غير طريق الإسلام والمسلمين، بتحديد أكثر عن طريق المسيحية والمسيحيين من كل المذاهب، بما فيهم الأقباط الأرثوذكس فى مصر.

وكان هناك ثلاثة وافدين جُدُد رأوا الباب المفتوح وتقدموا يُجَرِّبون حظوظهم، الوافد الأول هو الولايات المتحدة الأمريكية، الإمبراطورية الجديدة القادمة على أول الطريق. والثانى هو الكنيسة الأرثوذكسية الكبرى للإمبراطورية الروسية، وهى إمبراطورية وصلت إلى آخر الطريق وكانت وقتها تُجاهِد السقوط وتبحث عن وسائل لتفاديه. وأخيراً الكنيسة الكاثوليكية فى الفاتيكان، وهى بدورها قوة إمبراطورية بلا حدود. حتى وإن كانت لا تملك سلاحاً أو اقتصاداً مُسَيْطِراً أو مُستَعمَرات خاضِعة.

وجَرَّبَ الثلاثة فى مصر المسيحية. ولم يَصِلوا جميعاً إلى نتيجة تُذكَر.

- جَرَّبَت الولايات المتحدة عن طريق بعثات التبشير، وكانت خطوتها «الرسولية». أو «الإرسالية» وفق التسمية التى جرى اعتمادها تواضعاً. هى العمل على تحويل أقباط مصر من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية، وتَوافَد المُبَشِّرون الأمريكان، أو تحت الرعاية الأمريكية، إلى القاهرة، ومنها نَقَلوا نشاطهم إلى صعيد مصر بعيداً عن العين الساهرة للكنيسة القبطية المصرية وبَطرَكِها العنيد «ديمتريوس» الثانى.

- وتَصَوَّرَت الإمبراطورية الروسية أن تدخل من الباب بإذن رسمى، فذَهَبَ قُنصُل روسيا العام فى مصر إلى مقابلة البطرك الذى خَلَفَ «ديمتريوس». وهو البطرك «كيرُلُّس» الخامس. يهمس فى أذُنِه بأنه «إزاء كل هذا الطَّمَع فى مصر فإن الأقباط الأرثوذكس فيها لا ملجأ لهم غير قيصر روسيا وهو حامى العقيدة الصحيحة». ورَدَّ البطرك المصرى بذكاء الفِطرة فسأل القُنصُل الروسى: «ومَن يحمى القيصر ؟». وجاء الرَدُّ: «يحميه الله». وكان البطرك جاهزاً فقال: «وهو أيضاً يحمينا»، ثم أضاف عبارته المشهورة: «القَيْصَر يموت وأنا أيضاً.. ولا يحتاج مَيِّت إلى حماية مَيِّت، وإنما يحتاج الكل إلى حماية من لا يموت».

- وأما الفاتيكان فى روما فقد كانت محاولته قصيرة العُمْر، فما أن جاءت الرسالة الأولى من البابا الكاثوليكى إلى البطرك المصرى حتى كان الرَدُّ عليها: «منذ متى تَهْتَمُّ

الكنيسة الرومانية فى الغرب بأحوال المسيحيين فى الشرق، وهى التى كانت تعتبرهم طول العُمر هراطقة مُرتَدّين» !

□

وعندما دَخَلَت مصر إلى القرن العشرين استوقفها سؤال هوية تاريخى كان لا بد أن تَرُدَّ عليه، ذلك أن تطورات القرن السابق (التاسع عشر) وقد انتهت بالاحتلال البريطانى لها سنة ١٨٨٢ ـ طَرَحَت عليها ذلك السؤال الحيوى، وكان عليها أن تَرُدَّ، ثم تُقاتِل إذا اقتضى الأمر دفاعاً عن اختيارها.

وكان المطروح على مصر ثلاثة خيارات :

١ ـ مقاومة الاحتلال البريطانى لطلب الاستقلال وإقامة دولة ذات سيادة من نوع ما عرفته أوروبا فى أعقاب الثورة الفرنسية ـ وليس هناك ما يمنع هذه الدولة ذات السيادة من التعاون بصفة مميزة مع الإمبراطورية البريطانية (صديق قوى يقدر فى رأيهم على مساعدتها ـ وكان من أنصار هذا الرأى الشيخ «محمد عبده» ومدرسته).

٢ ـ مقاومة الاحتلال البريطانى بقصد العودة إلى الخلافة العثمانية وهى الإطار الجامع للشعوب الإسلامية باعتبار أن ذلك مكان مصر الصحيح، ثم إنه الموقع الذى كانت فيه فعلاً قبل الغَزْوِ البريطانى، وكان أهلها فى حماه رَعِيَّة عثمانية ـ (وأنصار هذا الخيار يرون أن مطلب مقاومة الاحتلال البريطانى يحتاج أيضاً إلى قوة أكبر من قوة مصر الذاتية، والحَلُّ هو الباب العالى ـ وكان من أنصار هذا الرأى «مصطفى كامل» وحزبه).

٣ ـ مقاومة الاحتلال البريطانى والإصغاء جيداً إلى دعوة قومية جديدة تُعطى للعَرَب بوِحدَة الثقافة وتَواصُل الجغرافيا وامتداد التاريخ خصوصية الأمة فى المحيط الحضارى الإسلامى الأوسع.

(وكان هذا الخيار نداءً بعيداً خافت الصوت لا تساعده قُوَّة إمبراطورية، ولا نداء خلافة قادرة أو عاجزة ـ وليس له بَعد نصير قوى له صوت يمكن سماعه !).

وكذلك كان مَطلَبُ مقاومة الاحتلال مُتَّفَقاً عليه.

وأما سؤال الهَوِيَّة فقد كان مَوْضِعَ اجتهادات مُتعارِضة.

....

....

وربما أن سؤال الهَوِيَّة كان أشَدَّ صعوبة بالنسبة للأقباط فى مصر - أكثر مما كان بالنسبة للمُسْلِمين، ولعلهم كانوا أقرب إلى الخيار الأول - وهو خيار الاستقلال، لكن الهواجس ساورتهم من واقع أنهم كانوا منذ دخول الإسلام فى ذِمَّة الوالى أو الأمير أو الخليفة.

وبصرف النظر عن رواسِب كثيرة فقد عرفوا «وَضْع أهل الذمة» وتَعامَلوا معه وخبروه - لكن الاستقلال حالة مُسْتَجَدَّة، فالفرد فى الدولة المستقلة «مواطن»، و«المواطنة» مفهومٌ مُسْتَجَدٌّ - يَحِلُّ محَلَّ مفهوم طالت العهود عليه، وهو وضع «الرَعِيَّة» للفرعون، أو القيصر، أو الخليفة، أو السلطان، أو المَمْلوك، أو الأمير - وهذا المفهوم المُسْتَجَدُّ للمواطَنة سوف يأخذ وقتاً طويلاً حتى تثبت جذوره، وإلى أن يتأكد ذلك فالقلق وارد.

وبالتداعى من ذلك كان هناك محظور رآه بعض العُقَلاء من أقباط مصر، ذلك أن خيار الاستقلال مع علاقة مُتَمَيِّزة ببريطانيا (وفق الخيار الأول) سوف يَضَع أقباط مصر أمام مَأزَقٍ مُحتَمَلٍ خصوصاً إذا لم يستطع مفهوم «المواطَنة» أن يُؤَكِّد قِيَمَه وقواعِدَه - ذلك أنهم فى هذه الحالة سوف يجدون أنفسهم - بواقع الحال أو بضرورته - أقرب إلى القوة الدولية ذات العلاقة المُتَمَيِّزة مع مصر المُسْتَقِلَّة، وهى بريطانيا.

وفى بعض الأحيان فإن هذا الخيار رغم محاذيره تَبَدّى أدعى إلى السلامة من العودة إلى الخلافة العثمانية (الإسلامية) - ثم إنه كان أكثر تحديداً من خيارٍ عَرَبِىٍّ ما زال بعيداً لكنه يحمل هو الآخر بالحقائق الحضارية مُحتَوى «إسلامياً» تظهر لمساته ولو من بعيد!

وكان التَّخَوُّف - وهو مُبَرَّر - أن تكون من هذين الخيارين عَوْدة بالعلاقات بين المُسْلِمين والمسيحيين إلى «عهود الذِمَّة» بحكم الولاية بدلاً من «حقوق المُواطَنة» فى الدولة الحديثة.

ثم بقى سؤال الهَوِيَّة فى مصر مُعَلَّقاً وحائراً حتى جاءت ثورة سنة ١٩١٩ فأخَذَت بخيار الدولة الوَطَنِيَّة المُسْتَقِلَّة، وكان نجاحها الأعظم هو تَبَنِّيها لمبدأ «المُواطَنة» من واقع أنه وَطَنٌ واحد يتعايش على أرضه دينان، ومن الإنصاف أن يقال أن نقطة التَحَوُّل فى هذا التَوَجُّه جاءت من قيادات قبطية.

فقد حَدَثَ فى بداية الثورة أن وفداً تَشَكَّلَ لمقابلة المندوب السامى البريطانى لإبلاغه بمطالب وطنية على رأسها مطلب الاستقلال. ثم تَحَوَّلَ الوفد إلى حزب حمل نفس الاسم وهو «الوفد»، تعبيراً عن أن المطالبة بالاستقلال ما زالت مُسْتَمِرَّة. ولم يكن «الوفد» يضم بين أعضائه حتى هذه اللحظة أقباطاً، وهنا ذَهَبَ عَدَدٌ من أقطابهم إلى «سعد زغلول» (باشا) الذى بَرَزَ كزعيم لا ينازع للوفد المصرى يسألونه: «إذا كان مبدأ استقلال الشعب المصرى هو المطلوب فكيف يجوز تشكيل الوفد المصرى المُطالِب به - دون أقباط مصر ؟».

وكانت تلك علامة فارقة فى مسار الحَرَكة الوَطَنِيَّة المصرية.

□

وبعد دخول أقباط مصر من باب «الوفد» بالدرجة الأولى إلى المشاركة السياسية فى تجربة الدولة الجديدة تحت مفهوم «المُواطَنة» (بدلاً من مفهوم «الرَعِيَّة») - فقد كان يمكن أن تنتكس التجربة كلها لسببين:

أولهما - أن المَلِك «فؤاد» راح يَتَطَلَّع إلى إرث الخلافة الإسلامية بعد سقوط الدولة العثمانية - وقد استطاع المَلِك دون عناء كبير أن يُجَنِّدَ الأزهر لمطلبه، وبالتالى فإن العِباءة الإسلامية جرى استعمالها سياسياً بأكثر من اللازم، وكان مطلوباً منها أن تكون غطاءً لأحلام مَلَكِيَّة لا أمَلَ لها فى الحالة الإسلامية وقتها، بل ولا أمَلَ لها فى عُصورٍ جديدة لا يملك فيها رئيس دولة واحد أن يَضَعَ على رأسه عمامة الإسلام (والإسلام لا يعرف التيجان).

لكن عباءة الخِلافة كان فى مقدورها أن تمتلئ برياح الأوهام - ومن ثم تظهر للناظرين إليها أوسع من حقيقتها !

وأما السبب الثانى فهو أن أحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين فى ذلك الوقت) وقد

نَشَأت بالخروج على «الوفد» ، لم تَجِد لها فى الشعب المصرى نصيراً يعطيها شرعية تُغَطّيها - وكذلك فإنها لم تلبث أن احتَمَت بالعرش تستعمله للوصول إلى الحكم أو يستعملها فى طموحات وأغراض المَلِك «فؤاد» فى الخلافة.

ومع أنه كان بين «الأحرار الدستوريين» من عارَضَ المَلِك «فؤاد» فى مطلب خلافة المُسْلِمين - فإن الحزب نفسه - وغيره من أحزاب الأقلية - لم تجد فى عدائها لـ «الوفد» دعوى تقدم بها نفسها إلى الشارع المصرى غير دعوى التواجد القبطى الظاهر فى قيادة «الوفد». وهكذا كانت أحزاب الأقلية التى أسَّسَت دعاواها على وَعد الديمقراطية هى التى قبعت فى الخندق المَلَكى يحميها من نتائج وعدها !

وكذلك لم يَعُد أمام أحزاب الأقلية التى تراجَعَت عن دعوى الديمقراطية - إلا أن تَشْتَدَّ فى تظاهرها بادعاء الغيرة على الإسلام مُسْتَغِلَّةً ظهور الأقباط فى «الوفد» ، ومُرَكِّزَة على هذا الظهور، وكانت تلك مأساة كبرى لأن بعضاً من أكثر العناصر فى مصر استنارة لم تجد سبيلاً إلى مقاومة «الوفد» غير «تحريض إسلامى يَسْتَثير الشكوك» - ضِدَّ مسيحية قبطية «وَجَدَت المكان الأكثر ملاءمَةً لها فى حِزب الأغلبية» !

وعندما بدأ تراجع «الوفد» حتى فى حياة «سعد زغلول» (باشا) بعد قبوله بالإنذار البريطانى الذى تلقته مصر فى أعقاب اغتيال السير «لى ستاك» سردار الجيش المصرى وقائد القوات فى السودان - فإن ذلك القبول بالإنذار أحدث آثاره رغم أن «سعد زغلول» تَرَكَ مطالب هذا الإنذار يُنَفِّذها غيره - وإن برضاه وتحت حمايته.

وفى هذه اللحظة كان يمكن أن يكون ضَعفُ «الوفد» (وتهالك خصومه رغم استنارة بعضهم) - حَدَثاً يُؤَثِّر على الوعاء الأكبر للوَطَنِيَّة المصرية الجامعة لولا بروز شخصية «مكرم عبيد» بدوره الكبير فى «الوفد» وفى الحياة السياسية المصرية بعموم.

....

....

والحقيقة أن «مكرم عبيد» أخَذَ أقلَّ مما يستحق فى الاعتراف بدَوْرِه فى تمتين رابطة الوطنية المصرية (وفى صميمها فكرة «المُواطَنة») من حيث إنه المسيحى القبطى

المتمثل لروح الحضارة العربية (وهى إسلامية) - الذى استطاع لسنوات طويلة من أواخر العشرينات وطوال الثلاثينات وحتى بداية الأربعينات أن يجعل من نفسه ومن دَوْرِه رَمزاً بالِغ الأهمية فى الحياة السياسية المصرية.

كان «مصطفى النحاس» هو زعيم «الوفد»، لكن قيادة «الوفد» الفعلية كانت لـ «مكرم عبيد»، وفى حين أن «مصطفى النحاس» كان يُلَقَّب فى قاموس «الوفد» بـ «الزعيم الجليل» ، فإن «مكرم عبيد» كان يُلَقَّب بـ «المُجاهِد الكبير» ، وكان الرجل يستحق هذا الوصف من ناحية فكرية بَحتَة، حتى قبل الناحية السياسية الأوسع، وكان ذلك حتى باللا وَعى تجسيداً حَيّاً لتجاوُر دينين على أرض وَطَنٍ واحد فى ظروف لم يَتَرَسَّخ فيها بعد مفهوم الوطنية، ولم يتأكد فيها بعد معنى المُواطَنة.

كان وجود «مكرم عبيد» على قِمَّة «الوفد» - فى حَدِّ ذاته - يغنى عن اجتهادات كثيرة تثير بالطبيعة أسباباً للاختلاف.

وكان الأمَل أن يَظَلَّ الرمز قائماً بدَوْرِه ريثما تَتَمَكَّن المفاهيم والمعانى من مَدِّ وتَعميق جذورها.

لكن أحوال السياسة، وأهواء البَشَر، وضغوط ظروف دولية طاغية - تكاتَفَت كلها لمحاصرة الحلم الوطنى المصرى، ولم يكن هذا الحلم - لسوء الحظ - قادراً على مواجهتها.

وكان «مكرم عبيد» رمزاً ودَوْراً ضمن قائمة الضحايا فى أزمة الحلم الوَطَنى المصرى.

□

كان «مكرم عبيد» - وهو الشخصية النافذة فى «الوفد» - قد بدأ يحس بما طَرَأ على الحزب بعد زواج زعيمه «مصطفى النحاس» وهو فى الخامسة والخمسين من عمره بفتاةٍ شابة جميلة فى العشرين من عمرها عند إتمام الزواج، وفى أبسط الأحوال وأهْوَنِها فإن «مكرم عبيد» (مع أنه أكثر الساعين فى زواج «النحاس» (باشا) وفى اختياره لشريكة لحياته) - بدأ يحس أن هناك تأثيراً منافِساً له على وقت «الزعيم»

واهتمـامـاته، وكـذلك فكره ! ومع تزايُد «سلطان البيت» فـإن «سلطان الحـزب» راح يتناقص، و «مكرم عبيد» بواقع الحال أول من يحس بالتغيير.

وفى ظروف الحـرب العـالمية الثـانيـة (التى بدأت سنة ١٩٣٩) فـإن الأحـوال الاجتماعية فى مصر شهدت دخول عناصر كثيرة وافدة بوسائلها على ساحة التأثير والنفوذ، والسياسة كذلك.

وعندما عـادَ «الوفـد» إلى الحكم فى حـادث ٤ فـبـراير ١٩٤٢ فـقـد كـانت عـودته مأساوية، ذلك أن «الوفـد» عاد نتيجة لتَدَخُّل السفير البريطانى بحصار قصر «عابدين» واقتحامه، بفصيل دبابات، وإبلاغ المَلِك «فـاروق» أنه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مسـاءً بأن النحـاس باشـا قد دُعِىَ لتشكيل الوزارة فـإن المَلِك فـاروق يَتَحَمَّل تبعـة مـا يَحدُث». وكان على المَلِك «فـاروق» أن يُوَقِّعَ بقبـول الإنذار أو يتنـازل عن العرش، وقـد وَضَعَ المَلِك توقيعه على الإنذار بيَدٍ مُرتَعِشـة، ثم جاء «الوفـد» - وهو من الناحية الفعلية مُمَثِّل الأغلبية الشرعية إلى الحكم - ولكن بقُوَّة الدَبّابات البريطانية، وكانت تلك هى المأساة.

ولم يكن «مكرم عبيد» سعيداً بما جرى على النحو الذى جرى به - كما لم يكن سعيداً بما طَرَأ على محيط «النحـاس» (باشـا) سـواء بظروف زواجـه مع تفاوت الأعمـار، أو بالعناصر الاجتماعية المُسْتَجَدَّة مع أجواء الحرب على الحياة الخاصة لزعيم «الوفد».

وكان المَلِك «فاروق» الذى قَبِلَ الإنذار البريطانى مُرغَماً يشعر بالمهانة، ولم يكن له عزاء إلا ثقَته فى أن رئيس ديوانه «أحمد محمد حسنين» (باشا) يُرَتِّب له خُطَّة تُعيدُ إليه حَقَّهُ وتُمَكِّنُه من خُصومِه - وكان أسوأ هؤلاء الخصوم فى نَظَرِه «مصطفى النحاس» الذى لم يَكتَفِ بعَداءٍ قديمٍ مع القصر من عَهْدِ والده وعَهْدِه (وكان «النحاس» فيه على حَقٍّ) - وإنما أضيف إلى ذلك قبول «النحاس» بتأليف الوزارة من يَدِ (ماسورة) مَدفَع على ظهر دَبّابة بريطانية تَحَدِّياً للمَلِك ومُشارَكَة فى تَحقيرِه أمام شعبه وجيشه، وإذلاله حتى أمام نفسه وداخل قصره !

وبالفعل فإن «أحمد محمد حسنين» (باشا) وَضَعَ خُطَّة انتقام للمَلِك قَلَّدَ فيها عُصور الكرادلة (من «ريشليو» إلى «ماتزينى») وكلهم وقفوا وراء مُلوكٍ فى الصِبا، وقاموا

بالوصاية عليهم، وعشقوا أمهاتهم(!)، وحاكوا الدسائس والمؤامرات فى تصفية خُصومِ العرش (أو خُصوم الكرادلة بمعنى أصح !).

وكانت خُطَّة الكردينال «أحمد محمد حسنين» انتقاماً لكرامة المَلِك الصَبِى (الذى قام بنَوْعٍ من الوصاية عليه تحت وصف أنه رائده، وتَزَوَّجَ أُمَّه سراً كما فَعَل الكردينال «ماتزينى» مع «كاترين دى مِديتشى» والِدة مَلِك فرنسا القاصِر «لويس» الثالث عشر). خطة طويلة ومعقدة والبنود الرئيسية فيها كما يلى :

١ - العَمَل على إنهاء خدمة اللورد «كيلرن» السفير البريطانى (الذى قَدَّمَ الإنذار) فى مصر كى لا يَظَلَّ وجوده فيها تَذكِرة للمَلِك بلَحظة هَوانه وهو يريد أن ينساها !

٢ - القَصاص - !- من «مصطفى النحاس» الذى فُرِضَ عليه قهراً، والأفضل أن يكون القصاص تصفية جَسَدِيَّة لرئيس «الوفد» ورَمياً بالرصاص (وبالفعل جَرَت أكثر من محاولة لاغتيال «النحاس» (باشا) قام بها ضباط من تنظيم الحَرَس الحديدى الذى أنشأه المَلِك أداة لإرهاب خصومه !).

٣ - إنزال العِقاب بكل من ساعَدَ فى توثيق العلاقات بين السفارة البريطانية وزعيم «الوفد» ، وأول هؤلاء «أمين عثمان» (وبالفعل فقد تم اغتيال «أمين عثمان» بتوجيهٍ ورعايةٍ من القصر، وبأسلحة ضباط الحَرَس الحديدى).

٤ - وهذا هو البَندُ الأهَمُّ - كسر «الوفد» كحزب والتركيز بالتحديد على «مكرم عبيد» سكرتيره العام باستغلال ما طرأ على مشاعره الداخلية فى السنوات الأخيرة، سواء من إحساسه ببُعدِ «مصطفى النحاس» عنه وعن الحزب - أو من ضيقِه بمأزق عَوْدَة «الوفد» إلى الحُكمِ نتيجة إنذارٍ بريطانى.

□

وكان نجاح الكردينال «أحمد محمد حسنين» فى بَنْدِ كَسْر «الوفد» بالتركيز على سكرتيره العام كبيراً، فقد كان «مكرم عبيد» حتى من قبل فبراير سنة ١٩٤٢ مُتَأزِّماً، ثم زادته الظروف التى رافقت عودة الحزب إلى الحكم تأزُّماً، لأن تكالُبَ العائدين إلى السُلطة بدا له مزعجاً وخصوصاً أن هذا التكالُب كان يَجِد له سنداً داخل دوائر مُؤَثِّرة

فى الحزب أو عليه - بل إن هذا التكالب وَجَدَ منطقاً يغطيه بادِّعاء أن البُعدَ عن السُلطة سنوات جَعَلَ الحلوق شديدة الجفاف بقسوة الظمأ !

كان حلم كسر «الوفد» مشروعاً سياسياً دائماً للقصر. وقد تَصَوَّرَ السلطان «فؤاد» عندما انشَقَّ الأحرار الدستوريون أن خروجهم بالجملة من الحزب - وأقطابهم صفوة أساطينه - أنها نهاية «الوفد» ، ثم تَبَيَّن أن الرمز السياسى فى مصر كان - وسوف يَظَل - مَعبوداً لا يُطال إلى درجة أن مُدُن مصر وقراها سمعت ورَدَّدَت نداءً يقول إن «الاحتلال على يَدِ سعد ولا الاستقلال على يَدِ عدلى» (يَكَن)، ثم شعاراً ثانياً يقول «إنه لو رَشَّحَ الوفد حَجَراً لانتَخَبناه» - أى أنه «سعد زغلول» بذاته وصفاته وليس غيره مهما كان من مَزاياه، ثم تَبَيَّن أيضاً أن «سعد زغلول» قادرٌ بشعاراته على سحق منافسيه حتى بالتخوين، وكذلك تَرَدَّدَت أحكام قاسية بالإعدام السياسى من نوع وصف مفاوضات غير «الوفد» مع الإنجليز بأنها «جورج الخامس يُفاوض جورج الخامس (مَلِك إنجلترا)» ، ثم إن كل هؤلاء الذين انشقوا عن «الوفد» هم : «برادع الإنجليز». وقد تمكنت هذه الشعارات فى الحياة السياسية المصرية، وأدَّت إلى عملية استقطاب حاد كان «الوفد» خلالها فى الموقع الأعلى، وكان خصومه فى الموقف الأدنى.

وتَكَرَّرَت عملية الانشقاق على «الوفد» ، والقصر يراهن كل مرة ويخسر الرهان، بما فى ذلك الرهان المُهِم على «محمود فهمى النقراشى» (باشا) و «أحمد ماهر» (باشا)، وقد بدا ذلك انشقاقاً حاسماً، أصحابه هُم وقتها أغلبية النخبة فى صفوف القيادة الوفدية العليا، ثم إن «النقراشى» و «ماهر» كانا الأقرب إلى «بيت الأمة» والأحب إلى السيدة «صفية زغلول» ، وقد اختارا لحزبهما الجديد الذى قام بالانشقاق اسم «السعديين» ، ولم يكن هناك فى رأيهما دليلٌ على العودة إلى شرعية الأصول أكثر من استعادة اسم «الزعيم خالد الذِكر» عنواناً لحزبهما الجديد.

□

وعندما راهَن «أحمد حسنين» (باشا) ضمن سياسة الانتقام للمَلِك «فاروق» من خصومه واستقرَّ رهانه على كسر «الوفد» بانتزاع «مكرم عبيد» نفسه من صفوفه - فإن الرهان بدا جدياً وشبه موثوق بنتائجه لأسباب موضوعية ولأسباب ذاتية.

ومن الناحية الموضوعية فإن «الوفد» سنة ١٩٤٢ لم يَعُد ذلك «الوفد» الذى ملأ الساحة المصرية فى بداية العشرينات من القرن، فالحزب لم يستطع أن يقدم شيئاً فى قضية الاستقلال سوى أنه رَفَعَ عَلَمها ورَدَّدَ شعارها، وكان هو الذى عاد بعد وصف دستور سنة ١٩٢٣ بأنه دستور الأشقياء إلى اعتبار هذا الدستور نصاً مقدساً، وكان هو حتى فى حياة «سعد زغلول» الذى قبل بالإنذار البريطانى بإخلاء السودان، وأخيراً وبعد عناء طويل فإن «مصطفى النحاس» خليفة «سعد» كان هو الذى وَضَعَ توقيعه على معاهدة سنة ١٩٣٦، وهى وثيقة لا تختلف كثيراً عما تَوَصَّلَ إليه غير الوفديين فى مفاوضاتهم مع الإنجليز.

ثم جاءت الورطة الكبرى بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ومع أن «النحاس» من الناحية النظرية كان زعيماً لحزب يمثل الأغلبية لا زال، وهو مقصى عن الحكم بتَعَسُّفٍ مَلَكى - إلا أن ملابسات عودته إلى حقه الدستورى كانت «عورة» لا سبيل إلى تغطيتها، وقد بَدَت العورة فاضحة عندما حُمِلَ السفير البريطانى على أعناق الوفديين حين ذَهَبَ إلى مَقَرِّ مجلس الوزراء غداة تشكيل الوزارة ليهنئ رئيسها «مصطفى النحاس». وكانت صورة اللورد «كيلرن» محمولاً على الأعناق وصوت متظاهرين يهتفون له - إشهاراً للفضيحة أكثر من تغطية عليها !

وإذن - هكذا جَرَت حسابات «أحمد حسنين» (باشا) - فإن «الوفد» سنة ١٩٤٢ ليس هو «الوفد» سنة ١٩٢٠ وبعدها.

وأما الأسباب الذاتية التى تخص «مكرم عبيد» شخصياً، فأولها أن «المجاهد الكبير» عيارٌ آخر غير عيار كل من سبقوه إلى الخروج من «الوفد».

فهو بذاته - روح «الوفد السياسى، ومدير شئونه الذكى، وصوته البليغ الناطق باستيعاب كامل للحضارة المصرية والعربية (ومحتواها الإسلامى)، وهو مُحَرِّك تَواجُد «الوفد» وسط مواقع التأثير فى الحياة العامة وأهمها تلك الأيام حركة النقابات المهنية، ثم هو المثقف الواعى اجتماعياً والذى استطاع أن يقول للكل فى آخر ميزانية قدمها : «إننا حررنا المواطن المصرى من استغلال الأجنبى، وآن أن نحرر المواطن المصرى من الاستغلال المصرى».

وأخيراً وأهَم - فى نظر «أحمد حسنين» (باشا) [وتلك من خطاياه غفر الله له]-

تقديره أن خروج «مكرم عبيد» سوف يضع الأقباط جميعاً أمام اختيارٍ صعب، فمكان «مكرم عبيد» حيوى فى «الوفد» ، ودوره الواسع مظلة فوق كثيرين، ووجوده فى حَدِّ ذاته ضمانة وعلامة على أن «الوفد» هو الباب المفتوح بوعى - لواحدة من الحقائق التاريخية الكبرى فى مصر (شَعبٌ واحد ودينان).

□

وتَرَدَّدَ «مكرم عبيد» فى الشهور الأولى من سنة ١٩٤٢، ثم غلبته هواجسه. وكان الرجل - شأنه شأن كثير من المُثَقَّفين - شخصية بالغة الحساسية، شديدة التَوَتُّر، سريعة التأثر ليس فقط بالوقائع ولكن حتى بالإشارات والتلميحات.

وكذلك استطاع «أحمد حسنين» أن يحقق هدفه.

خرج «مكرم عبيد» من «الوفد» - وخرج ومعه جمع كبير من أقطاب الحزب - ولم يكن فى مقدور أحد أن يتجاهل حقيقة أن الخارجين بينهم عَدَدٌ مَلحوظٌ من كبار الأقباط.

ولم يخرج «مكرم عبيد» ساكتاً رغم قسوة الأحكام العرفية فى زمن الحرب، وإنما خرج ومعه سِجِلٌ حافلٌ بما اعترض عليه من تصرفات زعامة «الوفد» ومحيطها - أسماه «الكتاب الأسود - للعهد الأسود».

ومن المفارقات أن فصول الكتاب كانت تُسَلَّم فصلاً بعد فصل إلى مندوبٍ يمثل القصر، يحملها كى تُحفَظ فى خزينة «رئيس ديوان جلالة المَلِك» حتى يجىء أوان الطبع والتوزيع!

وكانت تلك فترة الحيرة الكبرى لأقباط مصر منذ بدأ انخراطهم فى الحياة السياسية المصرية الحديثة بعد تشكيل «الوفد».

والمزعج أن «أحمد حسنين» (باشا) لم يكن غافلاً عما يفعل، فقد كان وهو يشق «الوفد» - يُغامر أيضاً فى مجال العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.

وفى تلك الأوقات وطبقا لشهادة «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان المَلَكى، فإن حسابات رئيس الديوان «أحمد حسنين» (باشا) فى هذه النقطة الحساسة جرت فى السياق التالى :

-إن خروج «مكرم» من «الوفد» سوف يؤدى إلى «كسر» تمثيله الشامل للأمة، وسوف يصل الأقباط فيه يوماً بعد يوم إلى الشعور بأنه لم يَعُد لهم مكان فيه.

- وسوف يتأكد ذلك الشعور عندما يخرج أكبر عَدَد من قادة الأقباط من حزب «الوفد» لينضموا إلى «مكرم»، وهذا سوف يجعلهم - ويجعل مؤيديهم - فى موقف معارضة لـ «الوفد».

-إن القصر المَلَكى أخطأ ذات مرة فى العشرينات أيام المَلِك «فؤاد» حين تصور إمكانية حصوله على خلافة المسلمين، ومن ثم أبعد عنه الأقباط، وقد حان الوقت الآن كى يقوم «فاروق» بتصحيح خطأ «فؤاد» ويقرب الأقباط منه.

-إن القصر سوف يكون فى مقدوره أن يرضى الأقباط، وإذا لم يستطع أن يضمن لهم فى المجال السياسى وظروفه أوضاعاً مناسبة، فإنه يستطيع تعويضهم عن ذلك بدفعهم أكثر فى المجال المالى، وكان هذا قطاعاً يستطيع القصر أن يصل إليه بحكم أن الوزارات تتغير وأما القصر فهو هناك طول الوقت، وذلك ما يريده المال : نصيراً موجوداً فى كل وقت.

(والغريب أن تلك كانت إحدى المعالم الرئيسية فى سياسة «اللورد «كرومر» غداة الاحتلال البريطانى لمصر، فقد كتب ينتقد الأقباط لعدم مجاراتهم للإمبراطورية البريطانية وهى مسيحية مثلهم، وكان رأى «كرومر» ترتيباً على ذلك أن الأقباط لا يرجى لهم دور سياسى مُؤَثِّر فى مصر، والحل أنه يمكن تعويض ضعفهم السياسى بقوة مالية تؤدى إلى توازن يعطيهم نوعاً من التأثير السياسى حتى وإن كان صامتاً).

وفى النهاية فإن «مكرم عبيد» انشق عن «الوفد» ، وكان «النحاس» (باشا) بوصفه الحاكم العسكرى فى البلاد وقتها هو الذى أمَرَ باعتقاله بعد شهور من انشقاقه.

وكان ذلك بالفعل، وكما قَدَّرَ «أحمد حسنين» ، أهَمَّ خروج من «الوفد» ، فلم يكن الأمر مجرد شخص «مكرم عبيد» ، وإنما كان هناك - أيضا - ما أصاب الرمز الذى ظَلَّ «مكرم عبيد» يمثله فى الحياة السياسية المصرية من العشرينات إلى الأربعينات.

والذى حَدَثَ أن «مكرم عبيد» أنشأ فيما بعد حزباً أسماه حزب «الكتلة» (وكان المعنى الذى قصده واضحاً)، وكان المفروض أن يكون «الكتلة» بديل «الوفد» - لكن ذلك لم

يحدث، فلا الكتلة حلت محل «الوفد» ، ولا «الوفد» احتفظ بـ «كتلة» ما كان يمثله. والحقيقة أن «الوفد» بعد ذلك الانشقاق الكبير وملابساته لم يُصبح بعدها نفس «الوفد» الذى كان قبلها.

□

والحاصل أن «مكرم عبيد» أصيب بعد انشقاقه واعتقاله، وحتى بعد تحرره من الاعتقال عندما أقيلت وزارة «الوفد» يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - بنوع من الإحباط الشديد ظلت وطأته تزداد ثقلاً عليه حتى أصيب باكتئاب حاصره ثم عَصَرَهُ عَصراً !

والذى حدث أن «مكرم عبيد» خرج من الاعتقال يوم ٩ أكتوبر ١٩٤٤ ليجد مندوباً عن القصر يبلغه أنه أصبح وزيراً للمالية فى وزارة «أحمد ماهر» الذى عهد إليه المَلِك بتشكيل الوزارة بعد إقالة «النحاس». وربما أن «مكرم عبيد» راوده الإحساس بأنه أكبر من «أحمد ماهر» (سياسياً) وأجدر منه (نضالياً) فى إسقاط حكومة «الوفد» بحكم تأثير «الكتاب الأسود» ولعله تصور نفسه أحق برئاسة الوزارة، ومع ذلك فإن الرجل كَتَمَ مشاعره بظَنٍّ - أو وَهْم - أن الفرصة لم تضع بعد، وهكذا وقف على سلم وزارة المالية فى لاظوغلى وقد احتشد أمامه ألوف من الناس جاءوا إليه ولم يذهبوا إلى غيره من رجال العهد الجديد ليلقى فيهم خطابه الشهير الذى بدأه بقوله : «سبحانك اللهم جئت بى من باطن الأرض سجيناً ووضعتنى على خزائن الوَطَن أميناً».

ثم توالت شعاراته تُحَرِّك الناس وتهز وجدانهم من قوله «فلنجعل من ماضينا قاضينا» ، و «انقضوا أو انفضوا»... إلى آخره.

ودَخَل «مكرم عبيد» بحزب «الكتلة» إلى انتخابات سنة ١٩٤٥، ومع أنه كان هناك اتفاق بين الأحزاب التى شاركت فيها على توزيع المقاعد النيابية درءاً لأسباب الفرقة بين أطراف التحالف المناهض لـ «الوفد» - فإن «مكرم عبيد» ما لبث أن شعر أن حزبه يَتَعَرَّض عَمْداً للتحجيم وأحياناً بوسائل «التزوير» ، ولم يتحمل «مكرم عبيد» أن يجد نفسه شريكاً صغيراً فى ائتلافٍ يعلم هو أكثر من غيره أنه «مصنوع» ، ثم إن كل ما يسنده هو رغبة القصر.

وفى هذه الفترة قام «مكرم عبيد» بدور نشيط فى السياسة العربية، وفى حين أن

غيره من الساسة الأقباط ساورتهم شكوك - خفيفة أو ثقيلة - فى مسألة انتماء مصر العربى، فإن «مكرم عبيد» كان يملك من سِعة الرؤية وبُعد النظر ما جعله يدرك الضرورة القومية حين طرحت نفسها - حتى عندما وَقَّعَ «مصطفى النحاس» (باشا) ميثاق إنشاء الجامعة العربية وكان «مكرم عبيد» فى المعتقل.

ثم شارك «مكرم عبيد» فى لقاءات ومؤتمرات، وكان هو - قبل فلاسفة حزب «البعث» (فى الشام) مَن رأى مُبَكِّراً أن الإسلام ليس ديناً فقط وإنما هو مُحيطٌ حضارِىٌّ التقت فيه ثقافات الأمم التى اختارت الإسلام، وقد جاءت كل منها بمواريثها إلى ساحته وصَبَّت فيها خلاصة ما عندها، وتفاعل الجزء مع الكل، وكان أن الأمة العربية - بمسلميها ومسيحييها - خلقت محيطاً حضارياً عاماً جوهره الإسلام وامتزاج ثقافات شعوبه، ثم إن هويته النهائية هى العروبة. وفى حين أن كثيرين من الأقباط - حتى بين مفكريهم - خلطوا بين القومية العربية وبين الدين فإن «مكرم عبيد» ظَلَّ يرى التخوم ظاهرة والملامح واضحة.

....

....

وبرغم ذلك فإن «مكرم عبيد» بدأ يرى مع تصرفات كل يوم أن شركاءه فى الائتلاف يحاولون تهميشه، وذهب شاكياً إلى القصر مرة بعد مرة، لكن القصر - خصوصاً بعد مصرع «أحمد حسنين» فى حادث سيارة أمام لورى إنجليزى عند كوبرى قصر النيل - كان قد نسى منطق اللعبة مع «مكرم عبيد» - والواقع أنه لم يَعُد هناك فى البلاط المَلَكى من يستطيع ادعاء أنه كان فى هذه اللعبة فى البداية لكى يتحمل مسئوليتها ويدفع حركتها فى النهاية !

□

وهكذا فإن القصر بدأ يهمل شكاوى «مكرم عبيد» ، ثم راح يضيق بها، ثم راح رجاله يتهربون بالذرائع التقليدية التى تَتَرَدَّد باستمرار فى بلاطات الشرق !

وضاعف من إحساس «مكرم عبيد» بالمرارة أن «أحمد ماهر» (باشا) الذى قبل هو على مَضَض أن يعمل تحت رئاسته - جرى اغتياله فى البرلمان ثم خلفه «النقراشى»

(باشا) رئيساً للوزراء، وفى حين أن «أحمد ماهر» كان سياسياً مَرِناً فإن خَلَفَه كان مشهوراً بشدة العناد، ولم يكن «مكرم» - من أيام مَجده فى «الوفد» - مُعجَباً بـ «النقراشى» ، وقد تمزقت نفسه حسرات عندما وَجَدَ نفسه مُخَيَّراً بين العمل تحت رئاسته أو الخروج من الحكم.

ويبدو أن «مكرم عبيد» راوده فى ذلك الوقت وَهْم إمكانية العودة إلى حزبه القديم، ولو حتى من باب النكاية فى هؤلاء الذين استدرجوه ثم تَرَكوه فى التِّيه بعيداً عن العُمران - وقد أيقظ هذا الوَهْم فى خواطره أن «صبرى أبو علم» (باشا) سكرتير «الوفد» الذى خلف «مكرم عبيد» فى موقعه القديم توفى فجأة سنة ١٩٤٧ - وتَرَدَّدَت شائعات - لم تكن بلا أساس - عن عودة «مكرم» إلى «الوفد» ، ولكن «النحاس» (باشا) قطع دابر كل إمكانية لهذه العودة بنفى صريح.

ويروى تقرير للسفير البريطانى السير «رونالد كامبل» إلى وزير الخارجية البريطانية (ضمن محفوظات وزارة الخارجية لتلك السنة ١٩٤٧) أن مصدراً موثوقاً به أبلغ السفير أنه حضر مجلساً مع «النحاس» (باشا) قيل فيه لزعيم «الوفد» إن «مكرم عبيد» يذرف الدموع نَدَماً على ما كان وتَحَرُّقاً للعودة إلى مكانه القديم. وطبقاً لتقرير السفير فإن «النحاس» (باشا) قفز من مقعده وقال : «التماسيح التماسيح crocodile crocodile» - يريد أن يقول إن دموع «مكرم عبيد» دموع تماسيح.

وفى الوقت الذى أصبح فيه «مكرم عبيد» نهباً لليأس من دورٍ مؤثرٍ يستحقه بقدرته وتجربته وتاريخه - فإن الأحوال القبطية عاوَدَتها الوساوس، وزاد منها ذلك البروز المُتَصاعِد لحركة الإخوان المسلمين فى الحياة السياسية، وفى الشارع السياسى، وفى أوساط الشباب. وكان القصر الذى مال فى البداية إلى استعمال قوة الإخوان المسلمين ضد «الوفد» قد أفزعته نزعتهم إلى العنف، لكنه فى حالة تقربه من الإخوان المسلمين حاول أن يجعل المَلِك «فاروق» - بانتظامه فى صلاة الجمعة وفى يده مسبحة وعلى ملامح وجهه خشوع - إماماً فى عيونهم. وعندما لم تنفع مناورة الاحتواء وصل العداء الصريح خصوصاً بعد اغتيال «النقراشى» رئيس الوزراء واغتيال «حسن البنا» مرشد الإخوان انتقاماً له - إلى حَدٍّ أن القصر حاول أن يجعل من المَلِك منافساً للإخوان يأخذ منهم الإمامة ما دام لم يستطع أن يكون هو بذاته إماماً لهم !

....

....

وفى الظروف التى أتيح لى فيها أن أتعرف على «مكرم عبيد» عن قرب، وكان ذلك فى أواخر الأربعينات، وفى أجواء انتخابات يناير ١٩٥٠ التى أشرفت عليها وزارة قصر رأسها «حسين سرّى» (باشا)، فقد كان إهمال شأنه قد بلغ ذروته إلى درجة الإهانة - حتى أن حزب «الكتلة» تحت قيادته لم يحصل على مقعدٍ واحدٍ من مقاعد مجلس النواب !!- وكان الرجل ممروراً بقسوة، وضاعف من مرارته أن حزب «الوفد» عاد إلى الحكم، وأن ما كان يشكو بسببه من أوضاع أصبح قانون الحزب، وأصبح قانون الحكم.

وسمعت فى هذه الفترة «مكرم عبيد» بطريقة لا تخلو من مبالغة أوجدها فى نفسه - شعوراً طغى عليه بأنه استُعمِلَ فى لعبة قصور، ومع أنه لم يقل ذلك بوضوح فيما سمعت منه - فإن النبرة فى صوته كانت مزيجاً من الغضب الواصل إلى حَدِّ الكراهية مُوَزَّعة على أطراف بعرض الساحة السياسية المصرية.

وكانت مشاعر «مكرم عبيد» تتسرب حتى وإن لم يقصد، وتَسْحَب ذيولَها على الحياة القبطية فى مصر. وكان هناك جيل جديد من المهتمين بالسياسة، وقد بدا لهم عندما اقتربوا من الساحة أن تجربة «مكرم عبيد» فصلٌ مُحَيِّرٌ، دافعٌ ورادعٌ فى نفس الوقت!

٣- بعد ثورة ١٩٥٢

وعندما وقعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - كان الخط غير المرئى - مثل خطوط الطول والعرض - قد نزل على الأرض خيطاً أو شعرة، ثم تَحَوَّلَ إلى فاصلٍ ظاهرٍ، ثم إن هذا الفاصل تَحَوَّلَ إلى شرخٍ يزداد عُمقاً باندفاع الحوادث.

كان ما تداعى وتوالى بعد الحرب العالمية الثانية قد طرح أسئلة ومشاكل وملابسات تثير القلق، ثم حدث أن جاءت الثورة بأسباب أخرى للقلق جعلت احتمال انفلاق الشرخ أكثر من احتمال التئامه كما يحدث للجروح فى الجسم الإنسانى، والأوطان فى الأصل والأساس مجتمعات إنسانية.

وكانت هناك بالتحديد ثلاثة أسباب جاءت مع الثورة أو توافقت مع قيامها .

أولها : أن مجلس قيادة الثورة لم يظهر فى قائمة أعضائه «قبطى »، ومع أن هناك فارقاً بين التنظيمات السياسية العلنية وبين تشكيلات العمل السياسى السرى - فإن ما آلت إليه الأحوال قبل الثورة جَعَلَ من عدم وجود ضابط قبطى فى مجلس القيادة الجديدة مسألة أكبر من حجمها.

وثانيها : أنه بدا فى أول الثورة وكأن نظامها الجديد وثيق الصلة بتنظيم الإخوان المسلمين، وبالفعل فإن الإخوان حاولوا إعطاء الانطباع بأن لهم فى الثورة أكبر مما هو بادٍ على السطح، وزكّى ذلك واقع أن بعض أعضاء مجلس الثورة اقتربوا فى مرحلة من مراحل حياتهم من جماعة الإخوان المسلمين («كمال الدين حسين» و «أنور السادات» - بل و «جمال عبد الناصر» نفسه لعدة شهور).

وثالثها : أنه فى تلك اللحظة لم تكن الكنيسة القبطية فى أحسن أحوالها لأن بطركها الأنبا «يوساب» كان يواجه أزمة داخل كنيسته نشأت من صراع بين التقليد والتجديد، وكانت الكنيسة بواقع ما طرأ خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها - قد أصبحت - بأحكام الظروف - وحدها فى الحياة القبطية ودون قيادة سياسية بارزة يعترف بها الكل - المسلمون قبل الأقباط - كما كان فى زمن «مكرم عبيد» ، ولم تكن الكنيسة فى ذلك الوقت مُؤَهَّلة لهذا الدور. ومن سوء الحظ أن معظم العائلات القبطية الكبيرة قصرت نشاطها على المجال الاقتصادى والمالى مصداقاً لسياسة القصر (التى فلسف لها اللورد «كرومر») - وبالتالى فإن الدائرة القبطية (constituency) كانت خالية سياسياً، ليس لها نائب معتمد، أو مرشح مقبول !

....

....

ثم طرأت مضاعفات ألقت ظلالها على موقفٍ كان معقداً وزاد تعقيداً، ففى ذلك الوقت ظهر تنظيم سياسى قبطى باسم «جماعة الأمة القبطية» ، وراح هذا التنظيم يضغط بمطالبه على الكنيسة كى تتخذ موقفاً باسم الأقباط «يستعيد لهم حقوقهم الضائعة»، ثم كان أن تمكن أفراد من هذا التنظيم سنة ١٩٥٤ من خطف البطرك القبطى

الأنبا «يوساب» نفسه من قلب دار البطريركية ونقله إلى دير معزول فى الصحراء، وهناك جرى إرغامه على توقيع وثيقة بالتنازل عن الكرسى البابوى والموافقة على مطالب كثيرة، وفوق ذلك فقد حملت الوثيقة فى نهايتها تحذيراً للسلطات المصرية من أى تدخل فى الموضوع لأن ذلك «شأن داخلى» لا يخصها.

وانقسم الرأى العام القبطى فى الموضوع جانبين :

- جانب يرى - حتى وإن لم يدخل فى إطار تنظيم «جماعة الأمة القبطية» - أن الأحوال القبطية كان يجب أن تحصل على عناية أكثر من الدولة حتى لا تصل الأمور إلى ما وَصَلَت إليه.

- وجانب يرى أن النظام الجديد وقف يتفرج على إهانة خطف البابا من مقره البطريركى، ولو شاء لتدخل ومنع، لكنه ترك قبطياً يضرب فى قبطى ووقف هو يتفرج.

ولم يكن ذلك هو الحال - لكن شكل الحوادث أوحى باستنتاجاته خصوصاً فى أجواء مثقلة بعوارض سبقتها.

☐

ولقد حاول النظام الجديد (نظام ٢٣ يوليو) أن يواجه القضية، وفى البداية فإن تمثله لها لم يكن كاملا بقدرٍ مُتَساوٍ مع أهميتها، ومن سوء الحظ أن المستشارين السياسيين الأول للنظام الجديد كانت لهم تصورات مسبقة (خصوصاً «عبد الرزاق السنهورى» (باشا) رئيس مجلس الدولة وقتها، و «سليمان حافظ» (بك) وكيله). وكان ظَنُّ الاثنين أنه فى أى ممارسة سياسية، وحتى بالديمقراطية المطلقة، فإنه لا أمل لأى «أقلية دينية» أن تشارك فى الحياة السياسية على مستوى يرضيها، والحل فى رأى الاثنين هو «التعويض الاقتصادى عن الغياب السياسى». والملاحظ أن رئيس الوزراء فى بداية الثورة («على ماهر» باشا) ساند هذا الرأى (والقول به - كما وَرَدَ من قبل - سابق : اعتمده من الأصل اللورد «كرومر» من دار المندوب السامى البريطانى فى بداية القرن العشرين - واعتمده «أحمد حسنين» باشا من القصر الملكى من بداية أربعينات القرن نفسه) - والآن وفى بداية الخمسينات عاد ذلك الرأى يعرض نفسه فى عصرٍ مختلف.

وبشكل ما فإن «جمال عبد الناصر» كان يشعر ـ ولو على نحوٍ غير محدد ـ أن هناك وضعاً ما يقتضى حلاً ما، وكان إحساسه التلقائى أن الدائرة القبطية تحتاج إلى نائب جديد أو مرشح مقبول يُعَوِّض الدور الخلاق الذى قام به «مكرم عبيد» فى العشرينات والثلاثينات فى الحياة السياسية المصرية.

وكان أن وَقَعَ اختياره ـ وبترشيح من المهندس «أحمد عبده الشرباصى» الذى كان بخبرته العملية يعرف أسرار التركيبة العائلية المصرية خصوصاً فى الريف ـ على الدكتور «كمال رمزى استينو».

وبالفعل فإن «استينو» أقبل على دوره بإخلاص، لكن المشكلة أن الرجل قضى حياته كلها «تكنوقراطى» يحاذر كل ما هو سياسى، والآن وقد تجاوز به العمر سن الشباب فإن إعادة تأهيله سياسياً كانت صعبة. والحقيقة أن الرجل حاول وبصدق ـ لكن المشكلة أن الدائرة القبطية بعموم، والعائلات القبطية بخصوص ـ نظرت إلى «استينو» باعتباره مبعوث النظام الجديد إليها يسمع وينقل، يستجلى ويوضح، وذلك وضع آخر يختلف عن وضع «مكرم عبيد» الذى استطاع بفَهْمٍ عميقٍ لروح الحضارة العربية أن يبادر ويقول، وأن يؤثر ويحرك، وهو فى نفس الوقت قيادة سياسية وطنية جامعة.

وإنصافاً لـ «كمال رمزى استينو» فإنه وَجَدَ أن عدداً من العائلات القبطية الكبيرة ـ والتى قام نفوذها على مسافة قريبة من سياسات «كرومر» و «أحمد حسنين» ـ قد تَفَرنَجَت بتراكم الثروة مع بروز أنماط جديدة من الحياة الاجتماعية فى النصف الأول من القرن العشرين. وفى حين أن رجلاً مثل «مكرم عبيد» كان يحفظ القرآن عن ظَهرِ قلب، فقد كان المشكوك فيه أن بعضاً من هذه العائلات القبطية الكبيرة تنطق فى حياتها كل يوم داخل بيوتها بجُملة واحدة سليمة من اللغة العربية.

□

وفى ظروف اشتداد الحرب الباردة فقد تأكد أن السياسة الأمريكية ابتداء من عصر الرئيس «أيزنهاور» ـ راحت تعتمد سياسة خارجية يلعب الدين فيها دوراً بارزاً، وكان الظن أن الدين ـ قبل الجيوش، وقبل الأدب، وقبل الفن ـ هو القادر بالطبيعة على مواجهة

الماركسية «المُلحِدة» فى الدول التى اعتمدتها (الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية كلها - ثم الصين ومحيطها فيما بعد).

وكان «جون فوستر دالاس» وزير خارجية «أيزنهاور» قد وضع سياستين متوازيتين اعتقد أنه لا تعارض بينهما، وآمن أن كل سياسة منهما قادرة فى مجالها :

السياسة الأولى هى إنشاء حلف إسلامى يضم كل الدول التى تعتنق الإسلام (وتحارب الالحاد) فى حلف عسكرى تقوده الولايات المتحدة.

وقد سمعت بنفسى فى واشنطن - أواخر سنة ١٩٥٢ - شرحاً مُفَصَّلاً للفكرة قدمه لى الجنرال «أولمستيد» رئيس برامج المساعدات الخارجية فى وزارة الدفاع - البنتاجون، والخُلاصة فيه أن الولايات المتحدة ترى ثلاث دول محورية يلزم أن يرتكز عليها هذا الحلف لتكتمل له فاعليته :

- باكستان - وهى بالتعداد أكبر بُعد إسلامى (وقتها).

- تركيا - وهى بالسلاح أقوى بلد إسلامى (وقتها أيضاً)

- مصر - وهى بالأزهر أهَم مرجعية إسلامية (وقتها كذلك).

ولعل اهتمام الجنرال «أولمستيد» وغيره بزيارتى إلى واشنطن تلك الأيام كان هدفه أن أنقل الفكرة إلى «جمال عبد الناصر» باقتناع يؤكد ما ينقله إليه سفراء الولايات المتحدة لديه - رسمياً عن فكرة الحلف واحتمالات تنفيذها (وكان «جمال عبد الناصر» طول الوقت يراقب بحرص، ويتابع بحَذَر !).

وكانت السياسة الثانية - وقد تبناها «جون فوستر دالاس» بنفسه وعمله وتواجده المباشر - هى إنشاء ما سمى باسم «مجلس الكنائس العالمى» ، وكان الغرض من إنشائه جمع كل الكنائس من المذاهب المسيحية المختلفة فى تنظيم واحد ينهض هو الآخر بدوره فى وضع القِيَم المسيحية فى مواجهة الدعاوى الماركسية، وكان أكثر الخوف ذلك الوقت على جنوب أوروبا، خصوصاً فرنسا وإيطاليا واليونان، ففى هذه البلدان جميعاً بدا التحدى الشيوعى غالباً، وبدا أن الديمقراطية نفسها قد تصبح وسيلته إلى بلوغ السُلطة، ولم يَعُد هناك خط دفاع قادر غير الدين - مع وجود خط دفاع خفى هو

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ونعرف الآن أنها «دفعت» و «زَوَّرَت» و «قتلت» لكى تمنع اليسار من الوصول إلى مواضع القرار فى باريس وروما وأثينا (وغيرها).

....

....

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه «العسكرية» الأمريكية تحاول إنشاء حلف إسلامى واسع من كراتشى إلى القاهرة إلى أنقرة - فإن «الدبلوماسية» الأمريكية وضعت ثقلها وراء مجلس الكنائس العالمى.

وبالفعل فإن مجلس الكنائس العالمى حاول أن يمد نشاطه إلى الكنيسة المصرية - وكان ذلك إحياء جديداً لجهود تبشيرية سبقت - لكن الكنيسة القبطية المصرية كانت واعية بتراثها، حريصة على استقلالها.

وبرغم محاولات لاستغلال تَوَجُّه مصر العربى فى منتصف الخمسينات، ثم قيام الوحدة المصرية السورية قرب نهايتها - وتأويل ذلك لدى البعض إسلامياً - فإن الكنيسة المصرية الوطنية حشدت قوتها وواجهت. (ولا يهم هنا أن نفراً من الأقباط حاولوا عَلَناً وسراً ومن مَقَرٍّ جريدة طائفية - إيقاظ النعرة الفرعونية عن تصميم وعمد - ثم الترويج فى الداخل والخارج لاحتكار الفرعونية وحصرها فى الأقباط وحدهم، ثم جنوح البعض بعد ذلك إلى تصرفات وصِلات جانبها الصواب. وتَشَجَّعَت هذه التصرفات والصِلات فى أعقاب الانفصال بين مصر وسوريا، وكان أن تَقَرَّرَ - تَزَيُّداً فى الحِرص دون خطر حقيقى فيما أظن - وضع بعض المُتَوَرِّطين فيها تحت الحراسة، ومن سوء الحظ أن الإجراء طال غيرهم بالتبعية.

[وكان هناك بين الأقباط من انطبقت عليهم الإجراءات الاشتراكية بقواعدها - شأن غيرهم من المسلمين - وكان هناك من وَصَلَت إليهم الإجراءات باعتبارات الأمن - من منظور المُختَصّين به)].

□

وفى كل الأحوال فإنه بعد مرحلة حافلة بالتطورات من السويس إلى دمشق، وجد

«جمال عبد الناصر» أمامه بطركا قبطياً قادماً من عمق الريف المصرى مستوعباً - بالحِسِّ - لحقائق مصر الاجتماعية وضروراتها. وهكذا فإنه فى أول مرة التقاه بعد أن جرى انتخابه وترسيمه، اتفق معه على خط اتصال مباشر يعطى للبطرك - كما لشيخ الأزهر وقتها - أن يطرق باب رئيس الدولة فى أى وقتٍ يشاء.

وكان «جمال عبد الناصر» قد أدرك بالتجربة العملية أن تجاور دينين (إلى جانب نهر واحد يعيش على ضفافه واعتماداً على مياهه أصحاب وَطَن واحد) - هو مسئولية رئاسة الدولة، لأن ترك الأمر لجهاز الدولة العادى قد لا يكون كافياً فى ظروف غير عادية (ومن الملاحظ أن نفس الشىء حَدَثَ فى ذات الفترة بالنسبة لنهر النيل، فقد كان مشروع إنشاء السد العالى تحت الإشراف المباشر لرئاسة الدولة).

وكذلك قامت علاقة من نوع خاص بين «جمال عبد الناصر» وبين «كيرلس» السادس، وكانت علاقة مباشرة لا يدخلها وسطاء ولا تداخلها حساسيات.

وربما أن الأمر احتاج مرة واحدة إلى اقتراب غير مباشر بين الاثنين.

....

....

ففى ذات يوم من سنة ١٩٦٤ جاء لزيارتى فى «الأهرام» صديق كريم ينتمى إلى أسرة قبطية بارزة هو الأستاذ «أمين فخرى عبد النور» (ابن السياسى القبطى الكبير «فخرى عبد النور» الذى كان أول من ذهب إلى «سعد زغلول» عند تشكيل «الوفد» يطالب بحق الأقباط ودورهم فى العمل الوطنى من أجل الاستقلال).

وكان «أمين فخرى عبد النور» يسألنى «إذا كنت أقابل الأنبا صمويل يحمل إلىَّ رسالة من البطرك كيرلس» ، وبالطبع رَحَّبْت - وفى غد جاء الأنبا «صمويل» ومعه «أمين فخرى عبد النور» - وكانت رسالة «كيرلس» السادس سؤالاً رأى البطرك أن يوجهه إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» عن طريقى وليس مباشرة منه إليه - وذلك حتى لا يؤدى طرح السؤال مباشرة إلى إحراج للطرفين إذا كان للرئيس رأىٌ مخالفٌ.

كان مؤدى السؤال كما شرحه الأنبا «صمويل» هو أن الكنيسة المصرية وهى مقبلة على الاحتفال بألفية ثانية بعيد ميلاد السيد المسيح تفكر فى المستقبل، ومع ظهور

مجتمعات قبطية جديدة خارج مصر، فإن البطرك يحلم بإنشاء كاتدرائية تكون فى مقام الكرازة المرقسية - بين كنائس العالم الكبرى.

والمطلب الذى يريده البطرك من الرئيس هو:

- السماح ببناء كاتدرائية (فهذه مسألة أضخم من بناء كنيسة عادية) - والتصريح من المستوى الأعلى مطلوب هنا بصفة خاصة (مع العلم أنه بالنسبة لبناء الكنائس العادية فإن «جمال عبد الناصر» كان قد أعفى البطريركية من تصريح وزارة الداخلية وذلك فى حدود بناء ٢٥ كنيسة كل سنة، والبطرك هو الذى يملك سلطة التصريح بها، وتَقبَل منه وزارة الداخلية بغير أن تتعلل بأحكام الخط الهمايونى الشهير!)

- بعد ذلك فإن البطرك عنده مشكلة أخرى هى مشكلة التمويل، فبناء الكاتدرائية سوف يحتاج إلى مبالغ كبيرة، والكنيسة تواجه أزمة بين أسبابها أن بعضاً من أغنياء الأقباط المستعدين للتبرع أصابتهم القرارات الاشتراكية (سنة ١٩٦١)، ومن ثم فقد أصبح عذرهم أمام البطرك ظاهراً. ومن ناحية ثانية فإن أوقاف الكنيسة سَرى عليها ما سَرى على الأوقاف كلها، ولم يعد هناك من ريعها ما يغطى ولو جزءا من تكاليف بناء الكاتدرائية.

- وأخيراً فإن البطرك لا يرى بُدّاً من طلب مساعدة الدولة، لكنه فى نفس الوقت يدرك أن مساهمتها مباشرة فى بناء كاتدرائية مسيحية مسألةٌ دقيقة !

وخلاصة الرسالة فى النهاية أن البطرك حائر : يريد أن يكلم الرئيس فى ذلك كله - لكنه فى نفس الوقت لا يريد إحراجه - لا أمام المسلمين ولا أمام الأقباط.

....

....

ونَقَلْتُ رسالة البطرك إلى الرئيس، وسألنى «جمال عبد الناصر» : «ما هى الحدود المالية لطلب البطرك ؟» - ولم أعرف جواباً، لأن الأنبا «صمويل» كان مُكَلَّفاً بالسؤال ولم يكن مُكَلَّفاً بما بعده.

وبعد أيام قليلة ذهبت مع الأنبا «صمويل» إلى لقاء مع البطرك «كيرلس» السادس فى مَقَرِّه.

وكان البطرك محرجاً فى تحديد ما يطلبه، وتشاور مع الأنبا «صموئيل» أمامى بالظنون عن التكلفة، وكان رده أنها «ما بين مليون ونصف إلى مليونين من الجنيهات» ، وأكثر من ذلك فإن البطرك أمر سكرتيره فجاءه بمجموعة من الرسوم الهندسية لمشروع الكاتدرائية، وكان «كيرلس» السادس من تشوقه إلى بناء كاتدرائية قد كلف بتصميمها - فعلا - عدداً من أكبر المهندسين الأقباط فى مصر.

....

....

وحين حملت اقتراح البطرك وما ألحقه من تصميمات - إلى «جمال عبد الناصر» فى بيته مساء نفس اليوم، كان قد توصل إلى حَلٍّ عملى.

كان تقديره أنه قد يكون من الصعب أن يقرر مجلس الوزراء إنشاء كاتدرائية قبطية من ميزانية الدولة، فهذه سابقة قد تجر وراءها بالنسبة للمسلمين والأقباط ما لا داعى له من التباس. لكنه نظراً للضرورات - وهى تتعلق بروابط المجتمع الوطنى - فإن إنشاء الكاتدرائية بمؤازرة الدولة مطلوب. وكان الحل أن «جمال عبد الناصر» دعا رئيس مؤسسة البناء والتشييد (وهو يومئذ المهندس «على السيد») وطلب إليه - وعَزَّزَ طلبه بتوجيه رئاسى مكتوب - أن تتولى شركات المقاولات التابعة لمؤسسته، كل فى اختصاصها الفنى، بناء وتجهيز الكاتدرائية، ثم أن تضيف التكاليف إلى حساب عمليات أخرى يقوم بها القطاع العام - وقد كان. وحضر «جمال عبد الناصر» احتفال بناء الكاتدرائية، ولم أستطع حضور الاحتفال لداعى سفرٍ مفاجئ، وكان أن بعث البطرك باثنين من كبار أساقفة الكنيسة أحدهما الأنبا «صموئيل» والثانى الأنبا «تاوفيلس» لإقامة قداس بركات فى بيتى ولأولادى، ومع القداس صفحة من كتاب كنسى عتيق، وقطعة نسيج قبطى قديم، كلاهما داخل حافظ من زجاج - وقال لى البطرك فيما بعد إن «الصلاة مهما اختلفت الطقوس دعاء لرب واحد ساكن فى قلوب كل المؤمنين».

وربما أن الحقائق كانت تَتَطَلَّب ما هو أبقى وأعمق من علاقة وثيقة بين بطرك ورئيس - لكنه لسوء الحظ أن معارك ٢٣ يوليو المستمرة جعلتها تترك وراءها فراغات مفتوحة!

٤ السادات وشنودة

فى بداية رئاسته ترك الرئيس «السادات» قضية «تجاور دينين فى وطن واحد» لجهاز الدولة العادى، وبالذات وزارة الداخلية، وقد شغلها السيد «ممدوح سالم» ابتداءً من مايو سنة ١٩٧١ وظَلَّ فيها حتى عهد بها إلى أحد مساعديه عندما كُلِّفَ هو بتشكيل الوزارة فى مايو سنة ١٩٧٥.

وكان «ممدوح سالم» رجلاً يتمتع بمزايا كثيرة، لكن طبيعة اهتمامه بـ «عامل الأمن» قبل أى اعتبار دفعه دون تَعَمُّدٍ إلى صدام مع البطرك الجديد الذى أصبح لقبه الرسمى «البابا» بعد إنشاء الكاتدرائية. ومع أن السيد «ممدوح سالم» كان أكبر المُحَبِّذين لانتخاب الأنبا «شنودة» (البابا الجديد) - فإنه ما لبث أن غَيَّرَ رأيه لأن البابا «شنودة» كانت له نظرة فى إدارة شئون كنيسته يصعب أن تَتَحَكَّم فيها كلها قيود أمن.

والحقيقة أن البابا الجديد كان أكثر الناس مُلاءمة لمكانه وزمانه، ولعل دوره - على نحوٍ ما - استعاد دور «مكرم عبيد» رغم اختلاف خلفيته وشخصيته وموقعه. كان «مكرم عبيد» قد وصل إلى روح الحضارة العربية (للعرب المسلمين والمسيحيين) عن طريق دراسة الدين وحفظ القرآن، وكان الراهب «شنودة» قد وصل إلى نفس النتيجة من باب الأدب، وكانت اللغة مدخل عقله إلى قناعته، كما أن الشِعر كان المدْخل إلى قلبه. وفى حين أن «مكرم عبيد» كان كتلة من الأعصاب مشحونة طول الوقت، فإن البابا «شنودة» كان هادئاً فى حساباته ممسكاً بزمام أعصابه دائماً.

وكانت بداية المتاعب بين الرئيس «السادات» والبابا «شنودة» - هى السياسة الجديدة التى فَكَّرَ فيها وأشرف على تنفيذها المهندس «عثمان أحمد عثمان» وهو الصديق الذى راح يظهر بإلحاح فى الدائرة القريبة من الرئيس «السادات» ، وكان مؤدى سياسة «عثمان» استعمال شباب الجماعات الإسلامية فى التصدى لجمهور الشباب القومى (وفيه الناصرى) فى الجامعات. ومع استمرار مظاهرات الطلبة بسبب فَوات «عام الحسم» (١٩٧١) - كما أسماه الرئيس «السادات» - دون حسم - فإن مطلب التصدى تَحَوَّل إلى مطلب ردع، وكان أن ظهرت العصى والجنازير وسكاكين قرون الغزال. وبالطبع فإن نزعة العنف لم تقتصر على الجامعة وإنما تَسَرَّبَت وسالت إلى المجتمع الواسع خارجها، وكانت وزارة الداخلية فى حساباتها «لاتجاهات الشارع» قد

أصبحت أكثر تَوَجُساً، وكان أن اتخذت موقفاً أكثر تشدُّداً فى عملية ترميم وإنشاء الكنائس مُتَزَمِّتة أكثر من اللازم حتى فى تطبيق الخط الهمايونى، والهدف بالطبع مجاراة الجماعات الإسلامية أو مداراتها - مع اعتبارها فى ذلك الوقت ضمن احتياطى النظام ضد مُناوِئيه.

وتَوَتَّرَت الأحوال فى «الخانكة» - حين حَدَث ما اعتُبِر عدواناً - بالحريق والهدم - على كنيسة فى «أبو زعبل»، ثم قرر البابا «شنودة» أن يقود موكب أساقفة سَيْراً على الأقدام إلى الكنيسة المعتدى عليها لإقامة الصلوات فيها. وأحس وزير الداخلية أن البابا - صديقه القديم - يَتَحَرَّش بوزارته ويَتَحَدَّاها أن تَتَعَرَّض له ووراءه صفوف من القادة الروحيين لكنيسته!

□

كنت فى ذلك الوقت - نوفمبر ١٩٧٢ - ما زلت من أقرب الناس سياسياً إلى الرئيس «السادات».

وظهر يوم ١٠ نوفمبر ١٩٧٢ - اتصل بى الرئيس «السادات» هائجاً من اللحظة الأولى يقول لى «إنه لم يَعُد يطيق صبراً على شنودة» (يقصد البابا «شنودة»)، فهو - فى رأيه - يتصرف وكأن الدولة غير موجودة، أو كأنه يريد أن يصبح دولة فوق الدولة، وهو بذلك سوف يقود «البلد» إلى فِتنة طائفية، وقد قرر هو («السادات») - أن يتحمل مسئوليته وأن يضع «شنودة» فى حجمه الطبيعى، ولذلك فإنه سوف يذهب أول الأسبوع القادم إلى مجلس الشعب ويُفَجِّر «الموضوع الطائفى» ويطلب إلى المجلس أن يتحمل مسئوليته وأن يتخذ من الإجراءات ما يكفل وضع الأمور فى نصابها و «البلد» مقبل على معركة - ثم طلب الرئيس «السادات» منى أن أكتب له الخطاب الذى يعرض به الموضوع على مجلس الشعب وأن أضمنه ما اقترح أن يتخذه المجلس من إجراءات أشار إلى بعضها.

ورَجَوْتُه أن يَتَمَهَّل فذلك موضوع لا يُعالَج بالحِدَّة، ثم إنه لا يُعالَج بـ «الإجراءات»!

واحتَدَّ الرئيس «السادات» قائلاً إنه «لا يستطيع أن يجلس على كرسيه وتحته لغم موقوت كما كان يفعل جمال» (يقصد «جمال عبد الناصر») - ثم يستطرد: «جمال كان

له بال طويل فى الصبر، أما أنا فلا أستطيع، ولا بد لمجلس الشعب أن يَجِدَ حلاً حاسماً للموضوع» ، وهو على أى حال «ذاهب» «ذاهب» إلى المجلس سواء كان فى يده خطاب مكتوب أو لم يكن عنده إلا ما يخطر على باله لحظة يبدأ حديثه أمام المجلس، مضيفاً : «إننى سوف أفَجِّر المشكلة برمتها وليكن ما يكون» !

ورَجَوْتُه أن يأذن لى بالمرور عليه فى بيته فى الجيزة.

وعندما دَخَلْتُ عليه أحسست من اللحظة الأولى أنه مُعَبَّأً على الآخر بحتمية «التفجير» سواء كان مُحَرِّك التعبئة أمنيا، أو كان مُحَرِّكُها من أصدقائه المقربين.

ولساعتين حاولت أن أطرح عليه وجهة نظر أخرى ملخصها «مسئولية رئاسة الدولة مباشرة» عن «جوار دينين على أرض وطن» (وبمثل «تَعَلُّق حياة شعب بمجرى نهر واحد»).

وأخيراً وبعد عناء تَوَصَّلنا إلى حَلٍّ وسط . بدل أن يتكلم هو فى مجلس الشعب يبعث إلى المجلس بخطاب عن «الموضوع» ، وبدل أن يقوم هو بعملية «تفجير» أمام المجلس يَطلُب من هذا المجلس أن يقوم بتقصى الحقيقة فيه والعودة إليه بتقرير عنه. وكتبت له ونحن بعد جلوس فى بيته مشروع الخطاب الذى يبعث به إلى المجلس، ووافق عليه.

وصباح اليوم التالى دَعَوْتُ إلى مكتبى الدكتور «جمال العطيفى» - وهو المستشار القانونى لـ «الأهرام» وفى نفس الوقت وكيل مجلس الشعب (وقد عُيِّنَ فيما بعد وزيراً للإعلام). وحكيت لـ «جمال العطيفى» ما انتهى إليه لقائى فى اليوم السابق مع الرئيس «السادات» ، وأحطته علماً بأن المجلس سوف يتلقى اليوم أو غداً خطاباً من رئيس الجمهورية يطلب إليه «تشكيل لجنة تحقيق برلمانية» لتقصى الحقائق وتقديم تقرير عنها. وكان تعليق «جمال العطيفى» على الفور أنه «لا يستطيع أن يرى ماذا يستطيع المجلس أن يفعل فى هذا الموضوع وفى هذه الظروف ؟» - وقلت له إن «ذلك رأيى أنا الآخر» - لكن ما يمكن «تَوَقُّعُه» من المجلس هو فسحة وقت (أسبوع أو أسبوعين على أكثر تقدير) تخدم هدفين :

من ناحية تنفيس البخار المكبوت فى البلد نتيجة لحوادث لم يتداركها فى الوقت

المناسب أحد، وإنما تُرِكَت لتتراكم ولتتحول إلى قنبلة موقوتة (على حَدٍّ تعبير الرئيس «السادات»).

ومن ناحية ثانية إتاحة فرصة لمناقشة مسئولة فى إطار دستورى واضح، قد يستفيد منها الرئيس ويشعر معها أن هناك من يشاركه المسئولية فى مواجهتها، وذلك فى نفس الوقت يساعده على أن يستجمع أفكاره ويعيد تركيزها، ويتصرف بسلطته وهى وحدها القادرة على المواجهة السليمة لهذا الموضوع، سواء بالاستباق المستنير لوقائعها، أو بالتدارك اليقظ لتداعياتها.

ولم أكن أحتاج إلى شروحات تطول مع «جمال العطيفى» لأن علاقة صداقة وعمل فى «الأهرام» نشأت واستمرت سنوات قبلها وجعلتنا معاً فى مواجهة هذا النوع من القضايا العملية المباشرة على موجة واحدة. وقد سألنى دون تَرَدُّد لا تسمح به ظروف هذا النوع من المشاكل «ما إذا كنت أرى أن يكون هو المسئول عن هذه اللجنة البرلمانية باعتباره وكيل مجلس الشعب ؟» - وكان ذلك فى ظنى ترتيباً مثالياً لو أمكن تدبيره، وطلب «جمال العطيفى» أن أساعد فى «الترتيب» باتصال مع السيد «حافظ بدوى» رئيس مجلس الشعب وقتها بعد أن يكون هو قد تولى شرح التفاصيل له فور أن يتلقى مكتبه رسالة الرئيس «السادات». وكذلك كان.

وصباح يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ صَدَرَ «الأهرام» وعلى صَدْرِ صفحته الأولى خَبَر كتبته بنفسى، ونصه كما يلى :

«علم مندوب «الأهرام» أن الرئيس أنور السادات قد طلب إلى مجلس الشعب تشكيل لجنة برلمانية خاصة للتحقيق فى بعض المحاولات التى جرت أخيراً لافتعال فتنة طائفية لا يمكن أن يستفيد منها الوطن أو المواطنون فى أى وقت فضلاً عن هذا الوقت بالذات.

وكانت وجهة نظر الرئيس السادات أن هناك وسيلتين لمعالجة هذا الموقف :

الوسيلة التقليدية وهى محاولة تَكَتُّم الأمور والتغطية عليها بالحلول الوسط.

والوسيلة الثانية هى وسيلة المواجهة ووضع الحقائق أمام جماهير الأمة الواعية كلها لكى تستطيع أن تحكم وتفرض على الجميع أن يلزموا حدود مسئولياتهم تجاه الوحدة الوطنية.

وقد كان آخر المحاولات التى دعت إلى تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية، هو حادث فى «الخانكة» ، احترق فيه سقف غرفة فى مقر جمعية «أصدقاء الكِتاب المقدس».

وأدت تطورات هذا الحادث إلى مضاعفات وردود أفعال مختلفة، برغم أنه كانت هناك محاولات لا شك فى صدقها لضبط الأعصاب والحرص على كل المقدسات الوطنية التى يلزم الحرص عليها.

وكان الرئيس السادات قد تلقى برقيات عديدة من أهالى «الخانكة» ، ومن عدد من رجال الدين، وكان بعد ذلك اتصاله بالسيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب.

وقد اتخذ مجلس الشعب أمس قراراً، نصه كما يلى :

«قرر مجلس الشعب تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الأحداث الطائفية التى وقعت فى مركز الخانكة، والاطلاع على تحقيقات النيابة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث».

وقد تشكلت اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس، وعضوية السادة : محمد فؤاد أبو هميلة، وعبد المنصف حزين، وكمال الشاذلى، وألبرت برسوم، والدكتور رشدى سعيد، ومحب استينو.

وعلم مندوب «الأهرام» أن لجنة التحقيق البرلمانية سوف تستمع إلى أقوال جميع المسئولين بغير استثناء.

وستبدأ اللجنة بسماع تقرير السيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ثم جميع رجال الأمن فى المنطقة، ثم كل الذين اتصلوا بالوقائع، ثم تَطَّلِع اللجنة على تحقيقات النيابة العامة للموضوع، وذلك فى سبيل التوصل إلى الحقيقة وإعلانها للمواطنين.

....

....

وجاءنى الدكتور «جمال العطيفى» بعد أسبوع يقول إنه اللجنة عَقَدَت عدة اجتماعات للاستماع ولتقصى الحقائق، وهو يرى أن الاستماع والتقصى لا يمكن أن

يزيدا أكثر من أيام قليلة أخرى، وإلا فإن المسائل قد «تفك» ، وذلك لا يجب السماح به. وكان «جمال العطيفى» حائراً فى كيفية كتابة تقرير اللجنة رداً على إحالة الرئيس، ولم يكن هناك حَلٌّ إلا إعادة الأمر إلى رئاسة الدولة «باعتبار أن الدستور أناط بالرئيس أن يسهر على حماية الوحدة الوطنية» ، وكانت تلك بالفعل هى العبارة المفتاح فى تقرير اللجنة (مع ملاحظة أن تقرير اللجنة حوى فوق العبارة المفتاح أفكاراً واقتراحات ما زالت حتى هذه اللحظة تستحق الاهتمام وتستوجب إعادة التقدير حتى رغم انقضاء ثمانية عشر عاماً على كتابته).

ولم أفاجأ حين اتصل بى الرئيس «السادات» تليفونياً صباح العشرين من نوفمبر يقول لى، ضاحكاً هذه المرة وليس مُسْتَفَزّاً : «إن المجلس أعاد لى الكرة مرة أخرى».

وكان ردى أن تلك طبائع الأمور، فليس فى هذه الساحة ولا ينبغى أن يكون هناك لاعب آخر، بمعنى أن الكل يستطيع أن يتفهم وأن يقترح وأن يساعد وأن يفيد، لكن «جوار الدينين على أرض الوطن الواحد» - هى ومياه النيل - مسئولية رئاسة الدولة قبل كل الأطراف.

واستأذنت الرئيس «السادات» مرة أخرى أن أمُرَّ عليه فى بيته، وجلسنا ساعات طويلة نناقش ماذا بعد ؟ وماذا يصنع بتقرير اللجنة ؟ - وتوصلنا إلى أهمية أن تكون خطوته الأولى بزيارتين : أولاهما للجامع الأزهر يلتقى مع شيخه ومع هيئة كبار العلماء، والثانية لدار البطريركية يلتقى مع بابا الكرازة المرقسية ومع المجمع المقدس بأكمله، وفى الاجتماعين يستطيع الرئيس أن يوجه وأن يدعو إلى تلطيف الأجواء وتخفيف درجة الاحتقان، من باب الحقيقة الوطنية والتاريخية، وليس من باب الكلام الشائع والساذج عن «التسامح» وعن «السماحة» - إلى آخره !

(وفى نفس الجلسة وافَقَ الرئيس «السادات» بعد تَرَدُّد على إعادة العمل بالترتيب القديم بين «جمال عبد الناصر» والبابا «كيرلس» السادس، وبحيث يكون فى سلطة البابا، ودون عراقيل بسبب الخط الهمايونى، أن يُصَرِّح ببناء خمس وعشرين كنيسة كل عام).

....

....

وبعد أسبوعين ـ فى شهر ديسمبر ـ قام الرئيس «السادات» بالفعل بالزيارتين. وقد طلب إلىَّ أن أكون فى انتظاره ليقص علىَّ النتائج، ودخل الرئيس «السادات» من باب بيته إلى البهو وإلى الصالون الكبير وكنت فى انتظاره جالساً مع قرينته السيدة «جيهان» ، وكانت هى الأخرى قلقة تريد أن تعرف كيف سارت الأمور، وكان الرئيس «السادات» فى أحسن أحواله وهو يحكى بطريقته المسرحية (أحياناً) ـ ويقول :

ـ «فى هيئة كبار العلماء مشى كل شىء كما هو منتظر. فى البطريركية أثبت «شنودة» أنه ناصح أكثر مما قَدَّرت».

وأضاف الرئيس «السادات» :

ـ «حاولت استفزازه مُتَعَمِّداً. نظرت إلى ساعتى أثناء اجتماعنا وأعضاء المجمع المقدس كله حولنا وقلت مُوَجِّهاً كلامى له : «لقد حان موعد صلاة الظهر وأريد سجادة صلاة».

وهرع شنودة بنفسه إلى غرفة مجاورة وجاء لى بسجادة صغيرة فَرَشَها بنفسه وسط مكتبه وخرج الكل من القاعة، ولكن شنودة لم يخرج وإنما وقف بعيداً وقد شَبَكَ يديه أمام صدره فى خشوع وانتظرنى حتى أتم صلاتى... ورأيته بركن عينى وحاولت تقدير رد فعله... ».

وكانت السيدة «جيهان» هى التى سبقت بأول ملاحظة فى التعقيب على ما قال زوجها، وسألته بحيرة : «غريبة يا أنور... وليه تِسْتَفِزُّه؟ ».

وقال لها «أنور السادات» بطريقته :

«ياه يا جيهان لن تفهمى فى السياسة طول عمرك. أردت استفزازه لكى تَظهَر خفايا مشاعره».

ثم أضاف :

«لكنه ناصح وغويط».

وسَألتُه إذا كان قد أبلغه بالعودة إلى اتفاق الرئيس «عبد الناصر» والبابا «كيرلس» ؟ ـ ولم ينتظر الرئيس «السادات» حتى أكمِل سؤالى، وقال:

«وافقت له على ضعف عَدَد الكنائس التى اتفق عليها جمال مع كيرُلُّس» !

وعندما لاحظ دهشتى استطرد يقول : «شنودة ظَلَّ طول الوقت يقول لى أنت رئيسنا وأنت زعيمنا وأنت رَب العائلة».

....

....

ومن سوء الحظ أن الأمور لم تلبث أن تعقدت حتى جاء يَومٌ سنة ١٩٧٨ - سمعت فيه وكنت فى زيارة عمل إلى روما - خطاباً عاماً للرئيس «السادات» يروى فيه تفاصيل إضافية عن خلافاته - القديمة والجديدة - مع البابا «شنودة» ، ثم وَصَلَ إلى نقطة من خطابه قال فيها إنه كان على وشك اتخاذ إجراء ضده لولا أنه تلقى «خطاباً من فتاة صغيرة رَجَتْهُ أن يطيل صبره، وتَمَنَّت لو كان فى استطاعتها أن تأخذ من عمرها وتضيف إلى عمره» ، وكان أن تَمَهَّلَ فى اتخاذ ما انتوى من إجراء - لكنه - كما قال - «تَمَهَّلَ فقط وقد يعود إلى ما فكر فيه إذا لم يكف البابا شنودة عما يفعله».

وأدهشنى خطاب الرئيس «السادات» خصوصاً فيما أعلن أنه ينوى اتخاذه من إجراءات، وحين عُدتُ إلى القاهرة بعد أيام سألت الأستاذ «سيد مرعى» وهو الصديق العزيز المشترك وقتها بين الرئيس «السادات» وبينى - عن الأمر، وفوجئت به يقول لى : «إن الرئيس كان ينوى عزله» !

وتساءلت مندهشاً : «وهل يملك عزله ؟».

وكان رد «سيد مرعى» : «كان سيعملها باستفتاء عام» !

واشتدت دهشتى وتساءلت : «استفتاء عام على منصب البطرك للشعب المصرى كله أم لطائفة منه فقط ؟» !

وقال «سيد مرعى» : «لا .. كان سيعرضه على الجميع، لكنه لم يكن ينوى طرحه على الناس بمنصب البطرك تحديداً - كان قد تلقى فتوى من بعض أساطين الكنيسة من أصدقائه بأنه يكفيه أن يسحب المرسوم الرئاسى الذى اعتمد نتيجة انتخاب البطرك بواسطة المجمع المقدس، لكى يصبح وضع البابا غير قانونى» - وهكذا فإن سَحب مرسوم رئاسى هو المقرر له أن يكون سُؤال الاستفتاء !

وسألته عمن قدم للرئيس هذه الفتوى وهى مؤدية فى رأيى إلى كارثة، ولم يجب «سيد مرعى» مباشرة، وأحسست أنه يوافق على رأيى، وكان من حُسْن حظ الجميع أن خطاب الفتاة الصغيرة التى تَطَوَّعَت على الورق أن تأخذ من عمرها وتعطى الرئيس «السادات» قد أنقذ الموقف قبل وصوله إلى نقطة اللا عودة.

لكنه من سوء الحظ أن تَطَوُّع الفتاة الصغيرة بسنين إضافية من العمر لم يجد نفعاً، فما هى إلا سنوات ثلاث إلا وكان رصاص شباب إسلامى قد أصاب الرئيس «السادات» فى مقتل !

وكان بعد ذلك - فى سبتمبر ١٩٨١ - أننى سمعت فى سِجْنِ «مزرعة طُرَة» مع مئات غيرى من المُعتَقَلين - أن إجراءات «ثورة» سبتمبر (!!) التى أعلنها الرئيس «السادات» على معارضيه جميعاً مرة واحدة - طالت ضِمن مَن طالت بابا الكرازة المرقسية نفسه، وأن البابا «شنودة» حاله كحالنا الآن - نحن فى سِجْن «طُرة» - وسجنه دير وادى النطرون.

وكانت رئاسة الدولة بعد الرئيس «السادات» هى بنفسها التى تقدمت تفتح باب الدير - وباب السِّجْن - لكى تنتهى حالة احتقان خطرة كان يمكن أن تؤدى إلى ما هو أبعَد من الاحتقان !

□

من تلك الأيام تَدَفَّقَت مياه كثيرة فى النهر الواحد الذى يعيش على ضفافه ويتجاور دينان لكن مياه النهر حملت بعد ذلك بُقَعَ دَم.

وفى «الكشح» سنة ١٩٩٩ كان الدَم بُقعة كبيرة على سطح الماء، وهذه علامة بالغة الخطورة.

والشاهد الآن أن أحداً لا يحتاج إلى لجنة تحقيق برلمانية - أو حتى محضر تحقيق بوليسى - لكى يدرك مدى خطورة العلامة.

وفى كل الأحوال فإن الحقائق الواضحة أمام الكل لا تترك مجالاً للاجتهاد :

- فهناك أجواء مشحونة ومُعَبَّأة بأسباب تَتَعَدَّد دواعيها : اجتماعية - اقتصادية - سياسية - فكرية.

- وهناك مناخ تحفزت فيه عوامل الانفلات والانفجار.

- وهناك حقيقة سقوط ٢٣ قتيلاً من المواطنين ٢٢٠ منهم من الأقباط وواحد فقط من المُسْلِمين - وهى قرينة تشير إلى خطأ ما فى مكان ما، مهما قيل إن التدقيق فى مسار الوقائع ضرورى ومطلوب.

....

....

وفى حالة من الفوضى تُشارِك فيها الأقلام والحجارة والسيوف، وتفتى فيها صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون وأجهزة الراديو، ومنابر المساجد وأجراس أبراج الكنائس - فإن الأمور فى النهاية تحتاج إلى صَوْتٍ يقول : مَهْلاً !

ثم يكون على الجميع أن يخفضوا أصواتهم ولو مؤقتاً ويتذكروا أن سُلطة الدولة العليا هى المُكَلَّفة بالمسئولية قبل غيرها، وهى القادرة على أن تلحق، والأفضل أن تسبق.

□

بقى أنه ما دام هذا الحديث كله حديث ضمير فإن هناك ملاحظة لا بد لها أن تقال، وهى ملاحظة تعبر ضفاف النهر الواحد، وتتخطى صحارى الوطن المصرى، واصلة بقلق حقيقى إلى المشرق العربى - وهى ملاحظة تتعلق بمسيحيى المشرق (فى فلسطين، ولبنان، وسوريا، والعراق، وحتى تركيا).

هناك ظاهرة هجرة بينهم يصعب تحويل الأنظار عنها، أو إغفال أمرها، أو تجاهل أسبابها، حتى وإن كانت الأسباب نفسية تتصل بالمناخ السائد فى المنطقة أكثر مما تتصل بالحقائق الواقعة فيه !

وأشعر - ولا بد أن غيرى يشعرون كذلك - أن المشهد العربى كله سوف يختلف إنسانياً وحضارياً - وسوف يصبح على وجه التأكيد أكثر فقراً وأقل ثراءً لو أن ما

يجرى الآن من هجرة مسيحيى المشرق تُرِكَ أمره للتجاهل أو التغافل - أو للمخاوف حتى وإن لم يكن لها أساس.

وظنى أن جموع المسلمين فى الأمة مطالبة أكثر من أى وقتٍ مضى بأن تعرف وتُدرك بيقين أهمية مواريثها، وحيوية تَنَوُّع مصادر ثقافتها، وخصوصية التركيبة الخلاقة والمبدعة فى تشكيل حياتها.

أى خسارة لو أحَسَّ مسيحيو المشرق - بحق أو بغير حق - أنه لا مستقبل لهم أو لأولادهم فيه، ثم بقى الإسلام وحيداً فى المشرق لا يؤنس وحدته غير وجود اليهودية الصهيونية - بالتحديد - أمامه فى إسرائيل؟!



المستقبل المرهون للماضى

حكايات كتاب جديد فى لندن

- ١ -

فى لندن أخيرا، ولساعات موزعة على عدة أيام، قضيت أوقاتا مشوقة مع الجزء الثانى من «اليوميات السرية» التى تركها اللورد «وودرو وايات»، ونص فى وصيته على نشرها فى موعد لا يتجاوز السنة بعد وفاته!

والسبب فى وصف هذه اليوميات بـ«السرية» أن صاحبها كان يسجل ملاحظاته فيها كل يوم دون علم أو تنبه أو حذر من كل هؤلاء الذين كتب عنهم فى دفاتره المخبأة، وبينهم ملكة بريطانيا «إليزابيث» الثانية، و«إليزابيث» الملكة الأم، وعدد كبير من أمراء وأميرات أسرة «وندسور»، وغير هؤلاء عشرات أو مئات من الشخصيات العامة: السياسية والأدبية والصحفية فى بريطانيا بالذات وفى أوروبا عموما. وكان «وودرو وايات» قد عرف هؤلاء جميعا وخالطهم، وارتبط بعلاقات حميمة مع كثيرين بينهم.

لكن واجبات الصداقة لم تمنع «وودرو وايات» من أن يفضى ليومياته بتفاصيل كل شىء يراه أو يسمعه أو يخطر على باله دون قيد على نفسه أو حرج من غيره، حتى وإن وصلت التفاصيل إلى أعمق المشاعر، أو أدق الأسرار، وتلاشى الفارق بين الخبر وبين الفضيحة.

وكان محامى «وودرو وايات» المكلف بتنفيذ وصيته وحده يعرف بوجود «اليوميات السرية»، وكانت حدود معرفته أنها هناك - لكن محتوياتها بقيت خفية عنه حتى جرى فتح وصية اللورد «وايات» بعد وفاته (منذ أربع سنوات). وكانت الليدى «وايات» («فيروشكا» وهى من أسرة نبيلة مجرية) - أول من فوجئ بوجود اليوميات، وكانت مفاجأتها أشد عندما قرئت الوصية فى اجتماع للورثة مع محامى الأسرة، وإذا النص يتضمن فقرة تمنعها من الاطلاع على ما حوته «الدفاتر» السرية لزوجها

قبل نشرها، لأن اطلاعها عليها قبل ذلك «قد يسبب لها من الحرج ما يتمنى زوجها الراحل إعفاءها منه - مع إصراره على نشر ما كتب كاملاً».

....

....

وكنت قد تصفحت الجزء الأول من يوميات «وودرو وايات»، لكنى لم أعطه فيما يظهر اهتماما كبيرا، ربما لأنه جاءنى بطريقة سهلة ومع عدد كبير من الكتب طلبتها فى ذلك الحين عن طريق الإنترنيت، وكذلك فإن يوميات «وايات» لم تجئ إلىّ سهلة وحسب، وإنما جاءت متزاحمة مع غيرها، ثم إننى كنت قد ألقيت نظرة على أجزاء منها نشرت على حلقات فى جريدة «الصنداى تيمس». وهكذا - فيما يظهر - فقد اكتفيت بالوصف عن الأصل، وبالصدى يغنى عن الصوت، وذلك خطأ خصوصا إذا وقع فيه صحفى!

لكن الأمر مع الجزء الثانى من هذه «اليوميات السرية» اختلف!

كان هذا الجزء الثانى قد ظهر أوائل سنة ٢٠٠٠، ولسبب ما فإنى لم أطلبه، ثم كان أن وجدته أمامى فى مكتبة تعودت أن أجد فيها ما أريد، وهى مكتبة قديمة فى شارع يتفرع من ميدان «باركلى»، وميزتها أن الكتب قديمها وجديدها على الموائد وعلى الرفوف تنتظر فى جلال من يبحث عنها ويمد يده لها بعيدا عن الهوس بوسائل العصر وومضاتها الإلكترونية. يضاف إلى ذلك أن المستر «دافين» صاحب هذه المكتبة حاضر بنفسه فيها طول الوقت، وهو عارف خبير بالكتب، ومشجع متحمس لمؤلفيها، وهو فوق ذلك دليل أمين لقرائها ومحبيها.

وفى هذه المرة لم تفت علىّ يوميات «وودرو وايات» خصوصا وقد كنت بعيدا عن زحام الإنترنيت، وعلى مسافة من شواغل القاهرة.

وكانت ذكريات علاقة طويلة من الود والألفة مع «وودرو وايات» قد مرت بخاطرى، وظننت لحظتها أن ذلك سبب اهتمامى الوحيد بأن آخذ كتابه ضمن ما أخذت من رفوف خبيرنا العارف المستر «دافين»!

وعندما عدت إلى فندقى وقلبت غلاف الكتاب فقد وجدت أمامى أسبابا أخرى للاهتمام.

وكذلك رحت أقرأ فى شوق متمثلاً شخصية الرجل، متذكراً أياماً خوالى جمعتنا!

□

كانت أول مرة التقيت فيها مع «وودرو وايات» فى سنة ١٩٥٥، وأيامها كان نائبا عماليا مرموقا ووزير دولة سابقا (لوزارة الحرب) مع «كليمنت آتلى» الذى فاز ضد «ونستون تشرشل» فى انتخابات سنة ١٩٤٥. والظاهر أن الناخب البريطانى فى ذلك الوقت الذى خفت فيه ضرائب الدم وزادت فيه مطالب السلم ـ تصور أن دور «القائد» الذى ربح معركة القتال «ونستون تشرشل» قد آن له أن يتوارى فى السجلات وتحل مكانه فى معركة المستقبل تلك الرؤية الاشتراكية التى يبشر بها حزب العمال، وهى رؤية تَعِدُ بعقد اجتماعى جديد يقوم فيه العدل وتحل المساواة.

وهكذا تراجعت مرحلة «البطولة» وتقدمت مرحلة «العقيدة». فقد كان قرار الناخب البريطانى هو الاستغناء عن أسطورة «تشرشل» واستدعاء أحلام «آتلى». واختار «آتلى» لوزارته نخبة من أقطاب الحزب المجربين ومن شبابه الواعدين، وتقدم للمسئولية بوزارة قوية كان بين أعضائها «وودرو وايات» الذى بدا فى ذلك الوقت اشتراكيا مخلصا برز اسمه فى نشاط اتحاد خريجى جامعة «أوكسفورد»، وتأكدت كفاءته فى فوز ساحق لعضوية مجلس العموم عن دائرة «كورنوال»، كما اكتسب خبرة إنسانية عميقة فى ميدان القتال فى «نورماندى»، ثم عاد قبل انتهاء الحرب ليعمل ضابط اتصال سياسى فى مكتب السير «ستافورد كريبس» وهو من أشهر شخصيات وزارة «تشرشل» التى قادت إلى النصر.

ولم يتضح الشىء الكثير عن تأثير «وودرو» فى وزارة «آتلى» ولا عن أثره فى وزارة الدفاع البريطانية، لكنه راح يلفت الأنظار بعد خروجه من الوزارة.

كان حزب العمال قد خسر الانتخابات (سنة ١٩٥١)، عندما بدأت رياح الحرب الباردة تهب، وظن الناخب البريطانى أن «البطل المحارب» أكثر لزوما من «العقيدة» الاشتراكية بغلبة هاجس الأمن، وهنا فَقَدَ حزب العمال أغلبيته التى تمكنه من الحكم، ولكن «وودرو وايات» احتفظ بمقعده فى مجلس العموم، وعلى منصة المجلس سطع

نجمه، ثم راح ينتشر بكتاباته الذكية والمتنوعة على صفحات جرائد كثيرة مختلفة باختلاف ألوان الطيف، ابتداءمن صحيفة «التيمس» الوقورة وحتى جريدة «نيوز أوف ذى وورلد» وهى على العكس من «التيمس» مفلوتة وصاخبة.

....

....

و فى تلك الأيام جاء «وودرو وايات» إلى القاهرة ضمن وفد من حزب العمال يضم خمسة من أحسن نوابه فى مجلس العموم البريطانى، وهم «جورج براون» (أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد)، و«جيمس كالاهان» (أصبح رئيسا للوزراء)، و«كريستوفر مايهيو» (أصبح وزيرا للدفاع)، و«بربارة كاسل» (أصبحت وزيرة للتعليم) - ثم هو «وودرو وايات» (الذى لم يتول بعدها أى منصب كشأن بقية رفاقه فى تلك الرحلة الأولى إلى القاهرة!)

كان قدوم أعضاء مجلس العموم الخمسة إلى مصر بدعوة من رجل الأعمال والسياسى اللبنانى الشهير «إميل البستانى». وكان «إميل» مهتما بالسياسة وطموحا (فى الغالب) إلى رئاسة الجمهورية فى لبنان، وكان العالم العربى وقتها فى معركة حول «حلف بغداد» ترفضه مصر تمسكاً بمبدأ «عدم الانحياز»، ويدعو إليه العراق لصالح تحالف عسكرى مع الغرب (بريطانيا والولايات المتحدة بالذات).

وأخذ «إميل البستانى» وفد النواب الخمسة وطاف بهم عواصم العالم العربى المؤثرة، ومع أنه هو شخصيا كان من القابلين بفكرة حلف بغداد فإن حسه القومى غلب ودعاه إلى أن يجىء بضيوفه إلى القاهرة وهى المركز المعادى لحلف بغداد.

وفى القاهرة التقى أعضاء مجلس العموم الخمسة مع «جمال عبد الناصر» ومعهم «إميل البستانى»، وكان من حظى أن أكون حاضراً وأن أشارك معهم فى مناقشة حية وخصبة!

وفيما بعد وفى نفس السنة، ومع اشتداد الصراع فى الشرق الأوسط فى أواخر سنة ١٩٥٥ بصفقة الأسلحة المصرية الأولى مع الاتحاد السوفيتى (سبتمبر ١٩٥٥) حتى منتصف سنة ١٩٥٦ بتأميم قناة السويس (يوليو ١٩٥٦) تكررت زيارات

نواب من العمال فى مجلس العموم البريطانى إلى القاهرة، وكان بعضهم من الصف الأول بين زعمائه مثل «إنيورين بيفان» الذى جاء بدعوة من سفير الهند فى مصر وقتها «السردار بانيكار». وعلى نحو ما فقد تكونت ضمن حزب العمال مجموعة برلمانية تنظر إلى حركة القومية العربية بفهم، وذلك فى مقابل مجموعة محافظة عنيدة يقودها «جوليان إيمرى» وقفت بشراسة وراء إسرائيل وأمامها. وقد أصيبت هذه المجموعة المحافظة بنوع من السعار عندما تم جلاء القوات البريطانية عن مصر (يونيو ١٩٥٦)، ثم وَجَدَت (هذه المجموعة) مكانها الطبيعى فى مقدمة الصفوف المتسابقة إلى تهيئة المسرح لمؤامرة السويس.

وعندما بدأت معارك السويس (أكتوبر ١٩٥٦) فإن «أنتونى إيدن» رئيس الوزراء البريطانى حاول أمام مجلس العموم أن يدعى بأن القوات البريطانية والفرنسية قامت بعملية عسكرية نظيفة، بينما كان الواقع أن مدينة بورسعيد شهدت محاولة تدمير منظم بالطائرات وبمدافع الأسطول قبل أن يبدأ إنزال المشاة والمدرعات على الشاطئ!

ثم كان أن تمكن مصور سويدى «آندر أندرسون» من دخول المدينة وهناك التقط عشرات الأفلام والصور تكشف الحقيقة، وكان من المهم أن تذهب صور «أندرسون» إلى لندن بأسرع وسيلة، وتلك معضلة لأن المواصلات عبر البحر الأبيض المتوسط وقتها مقطوعة بالأسطول البريطانى، وجرى اتصال تليفونى صعب مع «إميل البستانى»، وقامت طائرة مصرية بمغامرة حملت فيها الصور والأفلام إلى بيروت، ومن هناك أخذها «إميل البستانى» إلى لندن، ووصلت أول مجموعة منها إلى يد «وودرو وايات»، فقد كان أول من التقى به «إميل» حين توجه من المطار إلى مجلس العموم رأسا، وهرول «وودرو» يحجز قاعة من قاعات لجان المجلس ويجلب إليها بسرعة جهاز عرض سينمائى ولوحات فوق قوائم، وبعد أقل من ساعة واحدة كان «وودرو وايات» يعرض على أكثر من مائة عضو فى مجلس العموم ـ صورا وأفلاما ـ تكشف حقيقة ما جرى فى مدينة بورسعيد، وخرج «إنيورين بيفان» من قاعة العرض ليدعو إلى مظاهرة فى ميدان «ترافلجار» تدين العدوان على مصر، وكان حجم المظاهرة التى شارك فيها قرابة نصف مليون رجل وامرأة أوضح دليل على أن

«أنتونى إيدن» خسر معركته السياسية فى قلب لندن. فى نفس الوقت الذى خسر فيه معركته العسكرية على شواطئ بورسعيد.

وانتهت حرب السويس، ولم تنته علاقة «وودرو وايات» (وغيره من زملائه فى مجلس العموم) بقضايا العالم العربى. ووجه «جمال عبد الناصر» دعوات متكررة إلى عدد منهم كى يزوروا مصر، وكان «وودرو» زائرا متكررا، وفى المرات الأخيرة كان من حظى أن أكون مضيفه، ثم نشأت بيننا صداقة ظلت قائمة سنوات طويلة وتجاوزت أحكام السياسة ومتطلباتها.

□

وأوائل الستينات تعثرت حظوظ «وودرو» السياسية - على عكس حظوظه الصحفية والاجتماعية - فقد مات راعيه «كليمنت آتلى»، ثم إن خليفة «آتلى» على زعامة حزب العمال وهو «هيو جيتسكيل» (متعاطف مع «وودرو») مات بدوره قبل أن يفوز حزب العمال على المحافظين. وكان «هارولد ويلسون» هو الذى قاد الحزب إلى الحكم فى منتصف الستينات بعد انهيار وزارة «هارولد ماكميلان» وسط أكوام من الفضائح... سياسية ومالية وجنسية!

ولم يكن «هارولد ويلسون» معجبا بـ«وودرو وايات» ولا فكر فى عرض منصب وزارى عليه رغم أن «وودرو» كما أظن بقى فى انتظار الإشارة ساعات ملهوفة بالرغبة حتى أعلن «ويلسون» عن أسماء فريقه، وتأكد «وودرو» أنه ليس بين اللاعبين هذه المرة، ولا أى مرة غيرها طالما ظل «هارولد ويلسون» على رأس حزب العمال.

وشيئا بعد شىء راح «وودرو» يبتعد عن دوائر الحزب والسلطة - لكن تطورا واضحا بدأ يظهر فى كتاباته وهو الجنوح بعيدا عن سياسة حكومة العمال، وعن الخطوط العامة للتوجهات الاشتراكية فى مجملها، إلى جانب زيادة ملحوظة فى نبرة السخرية التى كانت سيالة دائما فى حديثه، مجلجلة فى ضحكته الشهيرة وقد كانت عالية مرسلة ومرتدة ومعها فى كثير من الأحيان صوت أشبه بالشخير! وعلى أى حال فقد كانت النبرة الساخرة والضحكة العالية ملائمة لشخصية «وودرو»، وفى ذلك الوقت كان قصيرا وممتلئ الجسم إلى حَدٍّ ما - على أنه لم يلبث أن فَقَدَ جزءاً من وزنه لصالح رشاقة طرأت عليه!

٢ ـ لقاء «الخوارج» و«الغرباء»

كان «وودرو» يعيش فى سعة منذ عرفته ودخلت بيته فى شارع «كافنديش» لأول مرة، ولم أكن أجد ذلك متناقضا بالضرورة مع التزامه الاجتماعى، فالالتزام الاجتماعى ـ فى تقديرى ـ ضمير وموقف وليس مجرد شكل ومظهر، خصوصا إذا لم تكن سعة العيش ابتذالا ورخصًا!

لكن آخرين من أصدقاء «وودرو وايات» راحوا يعيبون عليه أسلوب حياته وميله إلى رفاهية العيش يطلبها لنفسه، وهى تتجاوز موارده وتصيبه بارتباك مزمن رغم ما يتظاهر به. وكان ذلك ـ إلى حَدٍّ ما ـ صحيحا، خصوصا عندما زادها «وودرو» حبتين وأحيانا ثلاثا (وأصبح بيته كهفا من أشهر كهوف النبيذ الفاخر فى مجتمعات لندن الراقية!).

وأتذكر أننى ناقشت «وودرو» ذات مرة فى ما يتبدى أكثر وأكثر من توجهاته السياسية المناقضة فى تعبيراتها الراهنة ـ لما كان يقول به فى أيام سابقة. وكان رد «وودرو» بصراحة متناهية وبما مؤداه: إن أصدقاءه وزملاءه تحجروا داخل حزب العمال وتمادوا فى عبادة النصوص المقدسة وبينها المادة ٤ (من قانون حزب العمال المتعلقة بصلة الحزب مع النقابات وحجم تمثيل هذه النقابات فى لجنة إدارة الحزب) وذلك جعلهم ينسون متغيرات عصر جديد هو عصر «السبعينات» ـ!! ـ من القرن العشرين...

ثم يضيف «وودرو» أن «هؤلاء الأصدقاء والزملاء يظنون أن ما أقول به من آراء تتناقض مع أفكار الحزب القديمة وأفكارهم، هو رد فعل لخيبة أمل شعرت بها عندما أبعدنى «ويلسون» عن دائرة القيادة، وذلك ليس تقييماً موضوعياً عادلاً. صحيح أن «ويلسون» أبعدنى، ولكن الصحيح ـ أيضا ـ أننى ابتعدت لأن منظورى للأشياء اختلف».

ويزيد «وودرو» أن «هؤلاء الأصدقاء والزملاء القدامى يظنون أننى لم أعد مهتما بصحبتهم قدر اهتمامى بصحبة «الأرستقراط» من الأمراء والدوقات واللوردات الذين أدعوهم فى بيتى وأتردد كثيرا على بيوتهم. ولعلمك فأنا لا أنكر ذلك ولا أجد عيبا فى

الجهر به والاعتراف بأننى أفضل الجلوس فى صالون يتجلى فيه الجمال ويفوح العطر عن الجلوس فى اجتماع حزبى تتسرب من أفواه معظم الرجال الجالسين فيه رائحة البيرة، كما تبرز أظافر النساء المشاركات فيه متآكلة وقذرة ثم يقال لى أن ذلك كفاح فى سبيل تحقيق الاشتراكية!

كان إيمانى بهذا النوع من الكفاح واهياً طول عمرى وكنت أدارى، والآن أصبحت أرى الأمور أوضح ثم إننى لا أدارى، وقلت لزملائنا أكثر من مرة: «أنا هو أنا» (I am what I am)، وإذا كنت لا أفرض على أحد شيئا فلست مستعدا لأن يفرض غيرى علىّ أى شىء!»

كان ذلك مؤدى كلام «وودرو وايات» وكنا فى بيته فى فبراير ١٩٧٠.

وفى مرة أخرى - وكان «وودرو» ضيف غداء معى فى حديقة نادى «الإمباسادور» القديم فى «بارك لين» - أضاف «وودرو» ما ملخصه:

«إنه قرر أن يترك لغيره جنة الأفكار والعقائد مكتفيا لنفسه بدنيا الحياة والتجربة حتى إذا رأى أصدقاؤه وزملاؤه القدامى أنه بذلك يخون ماضيه».

ثم أضاف «وودرو» متفلسفا (كذلك نقلت عنه فيما سجلت عن ذلك الحوار فى حينه) «أنه لا يمانع أن يتهم بخيانة ماضيه، لكنه يرفض أن يخون الحقيقة كما يراها».

وحين سألته يومها: «وأين الحقيقة»؟

كان رده بتلقائية: «لا أعرف، ولهذا اخترت الحياة والتجربة لأنهما مساحة الواقع المؤكد بيقين أمامنا»!

□

وطوال الثمانينات والتسعينات وبالتحديد مع رئاسة «مارجريت تاتشر» لحزب المحافظين خلفا لـ«إدوارد هيث» - ثم رئاستها للوزارة البريطانية بعد ذلك - علا نجم «وودرو وايات» اجتماعيا على نحو لم يسبق له مثيل، وبشكل ما فإنه أصبح من أقرب الأصدقاء إلى «مرجريت تاتشر»، وقال لى هو وأكد آخرون أنه الأقرب إليها على المستوى الشخصى وأن اتصاله التليفونى بها يومى تقريبا، وأكثر من مرة كل يوم فى

بعض الأحيان، وهو مدعو شبه دائم إلى مائدتها فى مقر رئيس الوزارة البريطانية فى لندن (١٠ داوننج ستريت)، أو فى عطلات نهاية الأسبوع إلى مقرها الريفى الرسمى (تشيكرز).

وفى قائمة الألقاب التى قدمتها «مرجريت تاتشر» للملكة فى رأس السنة الجديدة بعد نجاحها فى الانتخابات للمرة الثانية، كان بين طلباتها أن تمنح الملكة واحدا من أعلى الألقاب لـ«وودرو وايات»، وهكذا فقد أصبح الاشتراكى القديم عضواً فى مجلس اللوردات، واختار أن يحتفظ باسمه فإذا هو الآن «اللورد وودرو وايات».

وفى تلك الفترة كان «وودرو» مهتما بالسياسة ولكن بغير إنتماء. خرج من حزب العمال معرضا عن أفكاره القديمة. ولم يدخل إلى حزب المحافظين رغم صداقته بزعيمة الحزب «مرجريت تاتشر»وبالكبار من أقطابه، وكان يردد باستمرار أنه لم يصل إلى اقتناع يطلب على أساسه عضوية أى حزب!

على أن «وودرو» ظل متمسكا بالكتابة المنتظمة فى جريدة «التيمس» وفى جريدة «نيوز أوف ذى وورلد»، ومن المفارقات أن ملكية الجريدتين إلى جانب ملكية جريدة «السَن». رغم اختلاف الشكل والمضمون بينهما. آلت إلى مَلِك الصحافة الجديد فى بريطانيا وهو «روبرت ميردوخ».

وكان الجميع. بما فيهم «ميردوخ». يعتبرون مقالات «وودرو وايات» مؤشرا لسياسات «مرجريت تاتشر». تمهيدا لهذه السياسات قبل إعلانها، وتأييدا لهذه السياسات بعد الإعلان.

واللافت للنظر أن علاقات «وودرو» الصحفية لم تقتصر على «ميردوخ» وإنما تواصلت بالتوازى مع اللورد «مايكل هارتويل» صاحب جريدتى «الديلى تلجراف» و«الصنداى تلجراف»، وحتى مع «كونراد بلاك» الذى اشترى الصحيفتين من ملاكها الأصليين: اللورد «مايكل هارتويل» وشقيقه اللورد «كامروز».

وبهذه الصداقات السياسية والصحفية أصبح «وودرو وايات» فى الوسط تماما من دائرة القوة والسلطة فى المؤسسة البريطانية التقليدية رغم أنه كان أحد المتمردين عليها بالمزاج وبالنزعة. وفى الواقع فإن دائرة القوة والسلطة التى راح «وودرو وايات»

يتحرك داخلها ومعها فى تلك الأيام كانت من أولها إلى آخرها حالة تمرد على المؤسسة بما فى ذلك حالة «مرجريت تاتشر» نفسها.

فـ«مرجريت تاتشر» ابنة صاحب محل بقالة، وكان سكنها مع والدها فى الدور الذى يعلو دكانه - وإذن فهى غريبة على المؤسسة البريطانية التقليدية!

ثم إن أصحاب الصحف الكبرى الذين ارتبط بهم «وودرو» كانوا من «الغرباء»:

«ميردوخ» صاحب «التيمس» و«نيوز أوف ذى وورلد» و«السَن» - من أستراليا.

و«بلاك» صاحب «الديلى تلجراف» و«الصنداى تلجراف» - من كندا.

بل إن مسئول التحرير والإدارة العام الذى انتقل من «الإيكونوميست» إلى «التلجراف» إلى «التيمس» وهو «أندرو نايت»، أظهر النجوم الجدد وقتها فى الإدارة العليا للصحافة البريطانية - من نيوزيلندا!

ومن المفارقات أن هؤلاء جميعا كانوا يتشاورون مع اللورد «وودرو وايات» فى اختياراتهم حتى لمناصب رؤساء التحرير فى جرائدهم ومجلاتهم!

وعلى نحو ما فإن ذلك - على امتداد الثمانينات والتسعينات - كان عصر «الخوارج» على «المؤسسة» أو المتمردين على أعرافها، وهُم برغم ذلك يعيشون فى قلبها ويتقربون منها - تلمساً لمفاتيح القوة والسلطة فى المملكة المتحدة!

□

وطوال تلك الفترة الفوارة من حياة لندن والتى أصبحت خلالها العاصمة البريطانية موطنا وموئلا لأحلى ما فى أوروبا، مستحقة بذلك التسمية التى أطلقتها عليها مجلة «تايم» الأمريكية بوصفها (The Swinging London) والمعنى المقصود هو «لندن الفوارة بالحيوية» - فإن بيت «وودرو وايات» كان من أكثر بيوت لندن توهجا بالعز والجمال والذكاء.

وساعد على ذلك أن «مرجريت تاتشر» وهى ترى إقبال «وودرو» على الحياة والتجربة رشحته ليكون رئيسا لمجلس إدارة «التوت» - الهيئة التى تشرف على

سباقات الخيل البريطانية ونوادى الفروسية، وذلك مجال الأرستقراطية البريطانية ومعرض الخيلاء الاجتماعية، والملتقى المختار لاحتفالات لا نهاية لها.

وكذلك كان «وودرو وايات» - كرئيس للجنة المشرفة على سباق الخيل - ضيفا أو مضيفا لأصحاب الخيول فى إنجلترا، وأولهم الملكة «إليزابيث» والملكة الأم وولى العهد الأمير «تشارلز».

وعلى نحو ربما لم يكن متوقعا أصبح «وودرو» صديقا مقربا من الملكة الأم التى كانت زائرة متكررة الزيارة لبيته، وضيفة عالية المقام شغوفة بما بقى لها فى الدنيا، محبة للسهر خصوصا فى البيت رقم ١٩ شارع «كافنديش»، فهى هناك ترى وتسمع وتتكلم دون حرج واثقة أن مضيفها قادر على إلزام ضيوفه بقواعد اللياقة المطلوبة فى حضرة الملوك والملكات. وبالفعل فإن خصوصية كل ما يدور فى بيت «وودرو وايات» ظلت محفوظة، ولم تخترق القواعد غير مرة واحدة من جانب أحد الكتاب البارزين فى صحيفة «ستيتسمان» («أ. ويلسون») لأنه لم يستطع أن يسيطر على أعصابه ويمنع نفسه من نشر آراء جريئة سمعها من الملكة الأم حول مائدة «وودرو»، وكانت آراء فى السياسة وعن الشخصيات السياسية البريطانية وأولهم «مرجريت تاتشر»، وكانت الملكة الأم معجبة بها ولكن التقاليد تمنع أن يكون لها رأى معلن فى أمور السياسة.

وكان عقاب الكاتب على ما كتب حرمانه إلى الأبد من دخول عتبة البيت رقم ١٩ فى شارع كافنديش!

□

فى تلك الفترة الفوارة دُعيتُ مرات - كلما زرت لندن - إلى بيت «وودرو وايات» وحضرت حفلاته، وتابعت الشموع تذوب على موائده، ورأيت - ولا أقول جربت - «نبيذه» الشهير ألوانا وأنواعا يسيل ويشعشع فى أجواء قاعات الطعام والاستقبال، ويسرى بحيوية وحماسة فى مناقشات ممتعة فى السياسة، والفكر، والأدب، والفن - والخيول أحيانا، وهنا كنت ألزم الصمت.

ولم أكن أعرف، شأنى شأن غيرى، أن «وودرو وايات» يتسلل آخر كل يوم أو آخر كل ليلة إلى «دفاتره السرية» يعترف لها وأمامها بكل شىء!

ولو كنت عرفت، أو عرف غيرى من أصدقائه، أنه يكتب - لما خطر ببالى أو ببال أيهم شيئا عن السبب الذى يدعوه إلى أن يكتب.

لكننا الآن نعرف - أولا - أنه كتب، ونعرف ذلك من خط يده الذى سجل به وصيته مؤكدا أنه يريد نشر ما كتب، وأن يكون نشره قبل مرور عام من رحيله، وأن لا تطلع زوجته «فيروشكا» على شىء منه قبل النشر حتى لا تقع فى حرج تلام عليه من أصدقائها وأصدقائه، معارفها ومعارفه، ضيوفها وضيوفه فى نفس الوقت.

ثم إننا الآن - ثانيا - نعرف سببه الذى دعاه إلى الكتابة، ذلك أنه حين بدأت تلاوة الوصية أدرك الحضور السامعون لها أن «اللورد وودرو وايات» - نجم المتمردين الخوارج على «المؤسسة» ورفيق جماعة «الغرباء» عنها حتى وإن عاشوا فى وسطها (مثل «ميردوخ» و«بلاك») - قد احتفظ لنفسه بالضحكة الأخيرة، وهى كالعادة «ذاهبة إلى آخر المدى - مرتدة بصوت يشبه الشخير».

وفيما بعد فقد سمعت من أكثر من واحد من زملاء «وودرو» وأصدقائه وصفا حيا لما قاله فى وصيته.

كان «وودرو» فى جزء من وصيته يخاطب أصدقاءه ويقول لهم «إنهم لم يقدروا ظروفه، فهو لم يكن غنيا كما بدا لهم من أسلوب المعيشة فى البيت رقم ١٩ شارع كافنديش. ثم إن ملابس زوجته «فيروشكا»، وهى من أغلى بيوت الأزياء وأشهرها، ساعدت على سوء الفهم.

وفى كل الأحوال فإنه صرف كل ما آل إليه بالميراث (كان من عائلة عريقة وإلى حَدٍّ ما غنية) - لكى يشترى أفخر أنواع النبيذ الذى شربوه، ولكى يستأجر «ريبيكا» الطاهية الممتازة التى قدمت ألوان الطعام التى أعجبتهم، ولكى يوفر لهم المناخ المترف الأنيق الذى أحبوه فإنه وضع أمامهم أحلى أدوات المائدة، ثم أحاطهم بالزهور والشموع وصوت الموسيقى. وفى سبيل ذلك فهو لم يبدد ميراثه فحسب وإنما أضاع دخله وتحمل على نفسه عبء ديون لا يريد لأسرته بالقطع أن تتحمل بتكاليفها».

ومن ناحية أخرى فإنه سوف يشعر بتأنيب ضمير تجاه زوجته «فيروشكا» إذا ذهب إلى قبره دون أن يترك لها ما يوفر لها استمرار مستوى حياتها، ولذلك فإنه

وبعد تفكير طويل قرر أن يكتب يومياته، وأن يكتبها أصرح ما يكون، ثم إن يتم نشرها كاملة بعد أقل من سنة من وفاته لتظل لها قيمتها الإخبارية، وتحافظ على قيمتها المالية قبل أن تتحول بالانتظار من حياة إلى تاريخ!

ثم وجه «وودرو» كلامه لأصدقائه مباشرة فى وصيته قائلا لهم ما مؤداه «إنكم شربتم نبيذى وأكلتم طعامى واستمتعتم بالأحلى والأغلى فى بيتى، والآن عليكم أن تتقبلوا تضحية نشر ما كتبت ولو من أجل «فيروشكا»، وحتى تحصل على ما يكفيها لتعيش على مستوى حياتها الذى عرفته معكم»!

وقال لى أحد الأصدقاء المشتركين أن المحامى الذى قرأ الوصية علق عليها فور الانتهاء من قراءتها بقوله «أنه يكاد يسمع ضحكة «وودرو» المشهورة تصل إليه من نافذة القاعة وكأنها قادمة مع الهواء من السماء». وأضاف محدثى أيضا «أن فيروشكا لم تملك دموعها وهذا الجزء من الوصية يُتلى، ولم يستطع أحد أن يُخَمِّن ما إذا كانت دموعها حرجاً مما فعل زوجها، أو فرحاً لأنه لم يلق عليها أثقاله بعد رحيله»!

ثم كان أن رفيقه من «الخوارج» «الغرباء» عن «المؤسسة» وهو «روبرت ميردوخ» اشترى حقوق النشر الصحفى لليوميات السرية كى تنشر فى «الصنداى تيمس» بمعدل أربع حلقات من كل جزء - أى ثمانى حلقات فى الإجمال - وبثمن قارب المليون جنيه إسترلينى، ثم إن مؤسسة «ماكميلان» إشترت حقوق نشر اليوميات على جزءين بثمن قارب المليون أيضا، أى أن المجموع وصل إلى المليونين من الجنيهات.

٣ - الملكة إليزابيث الأم.. وقصص أخرى!

كان الجزء الثانى الذى قرأته أثناء وجودى فى لندن الشهر الماضى من ٧٣٣ صفحة - ولم أستطع أن أتركه حتى فرغت منه، ولم أستطع بعد أن فرغت منه أن أزيح المشاهد والصور والحكايات والحوارات فيه عن الحضور فى خيالى، خصوصاً وقد عرفت المسرح، وشهدت الحركة عليه والمناظر والمؤثرات التى تضيف إلى النص مذاقه ومناخه وإيقاعه!

مثـــلا:

يكتب «وودرو» يوم ٩ يوليو ١٩٩١ (صفحة ٥٤٤) قائلا:

-«جاءتنى ريبيكا (الطاهية) تقول لى أن الماء انقطع عن بيتنا. وكان الأمر كذلك. وبادرت فاتصلت بهيئة المياه أهددهم إذا لم تعد المياه للتدفق من المواسير إلى صنبور المطبخ. وقلت لهم أن الملكة إليزابيث (الملكة الأم) قادمة للغداء عندنا اليوم، وأن لا يكون هناك ماء معناه أن لا يكون هناك غداء، وإذا لم يعد الماء للجريان بسرعة فسوف أتصل مباشرة بالسير «روى وات» رئيس هيئة الماء. وأفاد التهديد ولم تعد لدى ريبيكا شكوى. دخلت غرفة الطعام ولاحظت أنه ليست هناك زهور على المائدة، وهرعت إلى الحديقة أقطع بعض الورود وأضمها صحبة فى إناء وضعته أمام مقعد الملكة.

دعوت مجموعة مختارة للغداء مع الملكة (ذكر «وودرو» أسماء ثمانية من صفوة أصدقائه). كان أندرو روبرتس (مؤرخ بارز وصاحب كتاب شهير عن حياة اللورد «هاليفاكس») أول القادمين، وقد تركته ينتظر لأننى كنت مشغولا بإعداد النبيذ: اخترت للبداية «بورتو» معتقا من سنة ١٩٦١ - وبعده نبيذا أبيض «شاتوه لافيت» عمره عشرون عاما، ثم نبيذا أحمر «موتون روتشيلد» محصول ١٩٤٦، وبعد العشاء شمبانيا «كروج» سنة ١٩٥٨.

وصلت الملكة إليزابيث الساعة الواحدة وأربع دقائق.

كانت تبدو كالعادة وكما لاحظ الجميع - أصغر بكثير من عمرها الحقيقى.

تطرق الحديث إلى كتاب «رودس جيمس» عن حياة السياسى والنجم الاجتماعى المشهور اللورد «بوث بى» وكنت قد فرغت من قراءته. وأبدى «أليستر هورن» (مؤرخ كبير) رأيا فى الكتاب يختلف عن رأيى، وثارت مناقشة حول شخصية «بوث بى»، أبدت الملكة خلالها رأيها بأن «بوث بى كان رجلا ظريفا». وأشارت إلى علاقته الغرامية العنيفة مع الليدى «دوروثى ماكميلان» (زوجة رئيس الوزراء البريطانى «هارولد ماكميلان») - وقلت للملكة أن كثيرين من الصحفيين كانوا يعرفون عن هذه العلاقة لكن التقاليد فى ذلك الوقت - وليس كما هو الحال الآن - كانت تمنعهم من نشر ما يعرفون لأنه يعتبر من نوع الفضائح».

....

....

ملاحظة مضافة (١)

.... كان ما قاله «وودرو وايات» للملكة «إليزابيث» معروفا بالفعل فى وقته وأوانه، وقد سمعت بنفسى عن هذه العلاقة بين اللورد «بوث بى» وبين الليدى «دوروثى ماكميلان» من الصديق السير «دنيس هاملتون» وكان وقتها رئيس التحرير العام لمجموعة صحف «التيمس». وقال لى «دنيس» أن الليدى «دوروثى» لا تخفى زياراتها اليومية لـ«بوث بى» فى بيته وهو البيت رقم ١ فى «إيتون سكوير»!

ويومها سألت «دنيس» مندهشا: «وهل زوجها ـ هارولد ماكميلان ـ يعرف؟» ورد «دنيس بأنه «على وجه اليقين يعرف!» وسألته ببراءة: «إذن لماذا أجرى تعديلا فى وزارته أدخل فيه «بوث بى» وزيرا للدولة؟» وفكر «دنيس» صامتاً قرابة دقيقة وكانت تلك عادته ثم رد بقوله: «لعلها كانت طريقة ماكميلان فى نفى ما ذاع من أخبار العلاقة بين زوجته وبوث بى»!

واستغربت أن يكون ذلك (تعيين العشيق عضواً فى وزارة الزوج) نوعا من النفى للعلاقة، وعلق «دنيس»: «أنت لا تعرف «هارولد» (ماكميلان) ـ له دائما وفى كل موقف أسلوب يختلف عن أسلوب غيره من الناس!]

....

....

تستطرد يوميات «وودرو» (وهى الآن صفحة ٥٤٦) إلى القول:

«وعلقت الملكة إليزابيث على ما قلت من أن الصحافة فى الزمن الماضى كانت تحترم خصوصيات الناس وهى الآن لا تفعل ذلك!

وقالت الملكة: إن الصحافة الآن لا شاغل لها غير «قلة الحياء» من نوع ما ينشرونه الآن عن أمير ويلز (الأمير «تشارلز» ولى العهد).

وقلت للملكة: «إنها ليست فى اعتقادى قلة حياء من الصحافة بقدر ما هى ظاهرة ديمقراطية. وقلت أنه إذا كانت فضائح الطبقة الراقية معروفة للقلة الممتازة ثم لا تنتشر تحرجا، أفلا يكون من حق عامة الناس أن يعرفوا ما يعرفه خاصتهم، وأليس ذلك من حقوق المساواة فى المعرفة؟

ولم يبد على الملكة أنها اقتنعت، وتشعَّبَ حديثنا إلى ما تنشره الصحف عن ضرائب الملكة (إليزابيث الثانية) التى يقال أنها لا تدفعها كاملة، وعلقت الملكة الأم بأن ابنتها واجهت الأمر بانفتاح كامل. وذكرت للملكة أننى كتبت مقالا أدافع فيه عن الملكة (إليزابيث الثانية) فى هذا الصدد.

وقالت الملكة «الناس لا يعرفون الحقيقة، لا يعرفون أننا كأسرة لسنا أغنياء. لقد اضطررنا إلى الاستدانة أنا وزوجى (الملك جورج السادس) حتى نشترى قصر «ساندرينجهام».

وتَوَجَّهَت الملكة نحوى بسؤال مباشر: «هل صديقك «ميردوخ» جمهورى يكره النظام الملكى؟» وقلت: «إلى حد ما، وأنا أحاول دائما تليين رأيه»، وردت علىّ بسرعة: «يبدو أنك لم تحقق نجاحا يذكر فى هذه المحاولة»!

قالت الملكة: «المسكين دوق وندسور (الملك إدوارد السابع الذى تنازل عن العرش ليتزوج من صديقته المطلقة «واليس سمبسون») لم يكن لديه ما يكفل له الحياة المناسبة فى المنفى الذى اضطر إليه بعد أن تنازل عن العرش وخرج».

وافقت على كلام الملكة وأضفت: «إن فاروق ملك مصر المخلوع عاش فى المنفى على مستوى أعلى بكثير من مستوى معيشة مَلِك بريطانيا السابق». وصدقت الملكة إليزابيث على كلامى!

كان علىّ أن أحرك المناقشات لكى لا ينقطع الحوار.

كنت قد وضعت «جورج ويدنفيلد» (وكان من أكبر الناشرين) على يسارها، ولكنه لم يلمع كعادته.

وكنت وضعت «آلان روس» (مؤرخ) قريبا منها، ولكنه بدا خجولا بشكل لافت.

كانت الملكة سعيدة بالمشروبات التى قدمتها لها.

بدأت أولا بـ«مارتينى»، ثم انتقلت إلى النبيذ الأبيض، ثم أعجبها النبيذ الأحمر «موتون روتشيلد» (حصاد) سنة ١٩٤٦، وقد شربت منه كثيرا وواصلت شربه بعد أن انتهى الغداء وانتقلنا إلى الصالون المطل على الحديقة.

رغم أنها شربت كثيرا فإنها لم تلبث أن قالت «إننى أمسك عن الشراب لأننى مرتبطة بعد الظهر بزيارة لمقر «الاتحاد الكندى».

وعَلَّقَت الملكة بعبارة عن ارتباط دول الكومنولث بالتاج البريطانى، وبدورى تَحَفَّظْتُ قائلا لها: «ليس كل دول الكومنولث. دول أفريقيا السوداء ليست متحمسة كثيرا مثل الدول البيضاء، أستراليا وكندا مثلا». وقالت الملكة الأم «إن الملكة إليزابيث الثانية (رئيسة الكومنولث) تحب السود وترعاهم»!

ظلت الملكة معنا حتى الساعة الثالثة والربع»!

وكانت الأميرة «ميشيل» دوقة «كنت» - زوجة دوق «كنت» ابن عم الملكة «إليزابيث» الثانية - شخصية دائمة الظهور فى يوميات «وودرو وايات».

وفى يوم ٤ مايو ١٩٨٩ (صفحة ٧٩ من الجزء الثانى) تظهر دوقة «كنت» ضيفة على «وودرو وايات» فى بيته، وهو يصف وصولها إلى بيته بـ«إنها ما أن دخلت حتى راحت تعانق نصف الحاضرين وتقبلهم». ثم يصف فستانها الذى ترتديه بأنه فستان جذاب من الحرير الأسود يترك مساحات واسعة من جسمها عارية تغرى باللمس، وقد مد يده فعلا وتحسس ظهرها وهى جالسة إلى جواره على مائدة العشاء، وقال لها أنه مستريح لأنها «بعيدة عن الأضواء هذه الأيام»؟ وانتهزتها دوقة «كنت» فرصة وراحت تشكو إليه من أن الصحافة البريطانية تطاردها وتنشر مختلف الحكايات عنها، ثم فاجَأَتْهُ بسؤال: «لماذا لا تنشر الصحافة قصص «الأميرة آن» ابنة الملكة «إليزابيث» الثانية، والكل يعرف فى القصر أنها تعشق أحد ضباط الحرس وهو عندها فى جناحها فى قصر «باكنجهام» أو قصر «كنسنجتون» معظم الليالى وبعض الأيام».

وفى يوم آخر تجلس دوقة «كنت» إلى «وودرو وايات» تحدثه عن غراميات «ديانا» أميرة «ويلز» قبل زواجها من ولى العهد وبعد الزواج.

....

....

ملاحظــة مضافــة (٢)

ربما كـان كلام «دوقـة كنت» عن غـراميـات «ديانـا» أمـيـرة «ويلز» قـبل زواجـهـا من الأمـيـر «تشـارلس» غـيـر مـعـروف على نطاق واسـع، لكن المؤكـد أنه كـانت هناك حـول «ديانا» قصـص كثيرة ذائعة تتعلق بشـخصيتها المعقدة.

....

....

أتذكـر ليلة ٢٢ مـارس سـنة ١٩٨٠ وكنت فـيـهـا ضـيف عـشــاء على مـائدة اللورد «هارتويل» صــاحب جـريدتـى «التلجـراف» و«الصنداى تلجـراف» وزوجـتــه الليـدى «باميلا»، وكانت مـائدتهما تضـم باستمرار ألمـع شـخصيات المجتمع البريطانى، وليلتها كـان اللـورد «ســبنســر» والد «ديانا» بين الضــيــوف. ولاحظت أن الرجل أسـرف فى الشـراب، ووجدته وسط حلقة صـغيـرة بعد العشـاء يتـحدث عن ابنته «ديانا» وكـانت خطبتـهـا إلـى وَلِـىِّ العـهـد البـريطانـى قـد أعلنت، وتحـدد مـوعـد الزفـاف فـى الصـيف، ودُهِشتُ حين قـال اللورد «سبنسـر» بصـوت مسموع مـا نصه تقريبا: «إننى ذهبت إلى الملكة وقلت لها يا صـاحبة الجلالة إننى أعرف ابنتـى أكثر من أى شـخص آخر، وديانـا ليـست مـهـيـأة لـكى تكون ملكة على عرش إنجلـتـرا فى يوم من الأيـام ـ لكن الملكة لم تسمع لى!».]

....

....

م لم تلبث دوقـة «كنت» أن عـادت إلى الظـهـور بعـد شــهـور فـى يومـيـات «وودرو وايات»، وهذه المرة كـانت سـيـرتهـا قد عـادت إلى صـفـحـات الجرائد. ويكتب «وودرو وايات» فى يومياته بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠:

«ذهبت إلى السباق فى «إسكوت». المطر ينهمر بشكل غزير. ذهبت مبكرا لأن «دوقة كنت» سـوف تحضـر السباق وسـوف تشـارك قبله فى اجتماع للجنة الـ«تـوت» (المشـرفة على كل سباقات الخيل فى إنجلترا)».

ويمضى «وودرو» إلى أن يقول (صفحة ٣٥٨):

«دوقة كنت تشكو من أنها وزوجها الأمير ميشيل لا يملكان ثروة يعتمد عليها ولا دخلا يكفيهما للحياة. وهما لا يعرفان كيف يمكن جعل طرفى الحبل: الدخل والمصروف يتلاقيان أو حتى يتقاربان، والملكة إليزابيث الثانية لا تريد أن تساعد ابن عمها، وهى تكتفى بأن له مقرا رسميا فى قصر كنسنجتون ولا تعرف كم هو بارد هذا القصر وموحش.

واقترحت على «دوقة كنت» أن أدبر لزوجها فرصة للعمل مستشارا لشركات «برنت والكر» وهو رجل أعمال غنى له مصالح متشعبة ويستطيع بالتأكيد أن يجد مكانا للدوق...

وقاطعتنى الدوقة قائلة: لا أظن ذلك سهلاً لأن الرجل بالفعل يتكفل بحياة أحد أمراء الأسرة، وهو الماركيز «ميلفورد هافن» الذى تزوج زواج مصلحة من ابنة «برنت والكر»!

وإلتفتت إلىّ «دوقة كنت» ثم فاجأتنى (مرة أخرى) قائلة: إن جريدة «نيوز أوف ذى وورلد» التى تكتب فيها نشرت عنى فى الأسبوع الماضى قصصا مزعجة؟ - وقلت لها إننى لا أقرأ الصفحات التى تنشر فيها مثل تلك القصص. وراحت تروى لى ما فاتنى أن أقرأه وهو: «أنهم تقصوا أثرى إلى نيويورك وكنت أزورها وأقيم فيها مع رجل معين خ نزمهخضف غخف، والفظيع أن أحد مخبرى الصحيفة اتصل بزوجى (دوق كنت) وادعى أنه «هذا الرجل المعين نفسه» وقال للأمير على التليفون: «هل تعرف أين زوجتك؟ إنها تقيم معى الآن فى نيويورك». كان قصدهم أن يحصلوا على قصة كبيرة، ومن حسن الحظ أن زوجى (دوق كنت) رد على المتحدث ببرود قائلا: «إن ذلك شىء لا يعنينى ما دامت تفعل ما تفعله خارج البلاد».

وسألت «دوقة كنت»: «هل كانت القصة صحيحة، وهل كنت فعلا فى نيويورك مع «هذا الرجل المعين»؟ وقالت لى: «نعم... القصة صحيحة فى مجملها ولكن بعض التفاصيل التى نشروها لم تكن دقيقة»!

□

وهكذا تمضى الحكايات والروايات عاطفية وجنسية، سياسية ومالية، وفى كل الأحوال فإن الوقائع عارية، وفى كل الأحوال فإنها محرجة لأصحابها!

وفى كل ما كتبه «وودرو وايات» فإن الأبطال جميعا من نجوم السياسة والمال والصحافة والمجتمع:

وعلى سبيل المثال فإن «وودرو وايات» يصف «روبين كوك» وزير الخارجية البريطانية الحالى بأنه «رجل سخيف»، ويضيف أنه «لا يعقل أن يكون وزير الخارجية البريطانية رجلا يربى ذقنه»!

ويروى قصصا عن وزير الخارجية السابق «دوجلاس هيرد» ويقول صراحة أن آماله أكبر كثيراً من كفاءته، وأن طموحه إلى رئاسة الوزارة بعد «مرجريت تاتشر» حماقة ليس لها ما يبررها من رجل بالغ لنفسه فى قدراته ولم يستطع إقناع أحد غيره بالمبالغات التى أقنع نفسه بها!

وهو يصف رئيس تحرير الصنداى تيمس «أندرو نيل» بأنه «رجل يعشق صحبة البغايا».

ويصف «أندرو نايت» رئيس مجلس إدارة مجموعة التيمس، ثم مجموعة التلجراف بأنه «مثل سمكة مجمدة»!

ويروى عن «مارى سومز» ابنة «ونستون تشرشل» قولها له: «إنها تتوجع من الألم عندما تسمع «رونالد ريجان» رئيس الولايات المتحدة (فى ذلك الوقت) يستشهد بأقوال مأثورة عن والدها. وأسوأ من ذلك - وجعاً - أن تستشهد «مرجريت تاتشر» بوالدها «موحية بذلك أنها من مدرسته، بل إنها طبعة نسائية منه»!

ويصف «وودرو وايات» شكاوى متكررة سمعها من الملكة «إليزابيث» الثانية ومن زوجها الأمير «فيليب» يظهران فيها الضيق لأن «الأغنياء العرب» اقتحموا مجالات تربية الخيل وسباقاته فى إنجلترا وأفسدوها!

ويحكى تفاصيل عن وَلِىِّ العهد البريطانى الأمير «تشارلز» وعشيقته «كاميلا» وزوجها وكيف عاش الثلاثة معا زحاما ضمن حياة مشتركة، كما عاش «تشارلز» و«كاميلا» ومعهما «ديانا» أميرة ويلز زحاما مقابلا فى حياة مشتركة موازية.

ويصف «وودرو وايات» أن السير «فيكتور روتشيلد» (من أسرة «روتشيلد» الأسطورية) - أسرَّ إليه بأن ابن عمه اللورد «إيفلين روتشيلد» ضحك عليه في حساب إرث مشترك بينهما وغالطه في مبلغ قدره ثلاثمائة مليون جنيه استرليني!

وتلك كلها - وقائع صحيحة، وتوقيتات محددة، وشهود أحياء - ولم يجرؤ أحد ممن كتب عنهم «وودرو» أن يرفع قضية أو يصدر تكذيبا!

٤ - مرجريت تاتشر بطلة لليوميات السرية

لكن «مرجريت تاتشر» هي البطلة الرئيسية في كل «يوميات وودرو السرية»، فلا تكاد تمر بداية أو نهاية يوم إلا وهناك عبارة «اتصلت بمرجريت» - أو «اتصلت بي مرجريت» - أو «كانت مرجريت مع الحلاق يصفف شعرها وقالوا لي أنها سوف تطلبني بعد أن تنتهي منه» - أو «عدت فوجدت أن مرجريت سألت وطلبت أن أتصل بها فور عودتي إلى البيت».

وكان يناديها بـ «يا حبيبة» (love) وكانت تناديه «الغالي» (dearest)، ومن المؤكد أن العلاقات بين الاثنين كانت من نوع خاص، وقد اعترف هو في يومياته أكثر من مرة بأنه يظن نفسه «واقعاً في غرامها»، ثم يُطَمْئِن نفسه إلى أنه «غرام من نوع رومانسي» لا تشوبه رغبة وهذا ما يجعل «دنيس» (دنيس تاتشر زوج مرجريت) لا يقلق من العلاقة بين الاثنين!

وبرغم الغرام فإن «وودرو» لا يرسم لـ«مرجريت تاتشر» صورة رومانسية ثابتة أو دائمة، فهو يراها في بعض سطور يومياته «تأكل أكثر من اللازم (طبقين من كل صنف)»، ويراها «تشرب أكثر من اللازم (ثلاث أو أربع كئوس من الويسكي قبل العشاء غير ما يصاحب العشاء من أنواع النبيذ وما يلحق به من «البورتو» أو الشمبانيا)»، كما أنه يعترف بأن «كثرة الطعام والشراب تجعلها أحيانا عدوانية»، وهو يلاحظ «انبهارها بالغنى وبالأغنياء وشكواها من الفقر (والفقراء) رغم أن الشكوى ليست في محلها لأنها - وزوجها معها - لديهما ما يكفيهما إلى آخر الزمن».

وبرغم هذه الملاحظات المفتوحة العينين فإن «وودرو» يعود إلى أغنيته المتواصلة

عن «الحبيبة مرجريت»، «العزيزة»، «المظلومة»، التى يحسدها الكل على شىء يراها أحق الناس به وأجدرهم، فهى النجم الرئيسى الذى قاد حزب المحافظين إلى النصر، وهى التى استطاعت أن تفهم روح عصر يعود إلى المبادرة الفردية ويؤمن بقدرة رأس المال الخاص، وهى رئيسة الوزراء الجادة التى تقرأ أوراقها قبل أن تنام كل ليلة، وتملك جرأة اتخاذ قرار.

وتشهد «يوميات» «وودرو» بأنه كان يعتبر نفسه متطوعاً مستعداً أن يكون عينها وأذنها فى كل مكان، والمُدافِع المُتَحَمِّس لها طول الوقت وحيث كان.

□

ويستحق الملاحظة أن عددا من الوزراء الأقوياء فى حكومة «مرجريت تاتشر» كانوا يلجأون إلى «وودرو» كى ينقل وجهات نظرهم إلى «مرجريت تاتشر» فى لحظة يكون فيها مزاجها رائقا، وغير متحفزة لرفض أى شىء يعرضه عليها عدد من وزرائها تعتقد هى فى صميم قلبها أنهم يكرهونها أو يحقدون عليها، وبين هؤلاء الوزراء «بيتر كارينجتون» و«جودفرى هاو» و«دوجلاس هيرد» و«مايكل هازلتين»، وهى تقول عنهم لـ«وودرو» كما يفضى هو إلى يومياته: «هؤلاء الأقطاب من حزب المحافظين يضايقهم أن يرأسهم شخص من خارج طبقتهم ومن أسرة بقال، والأدهى والأَمَرُّ أن هذا الشخص الذى يرأسهم امرأة، وهذا يطير صوابهم لكنهم لا يملكون شيئا، وهم لا يريدون الإعتراف بأننى أنا التى نجحت بالحزب ووصلت به إلى السلطة مرة، ومرة ثانية، ومرة ثالثة، وأنهم من أولهم إلى آخرهم ليس لديهم بديل يتفقون عليه، وليس بينهم من يصلح، وهم عدة أصناف:

- هناك المنافقون الذين يظهرون لى الولاء فى الظاهر وهم فى الباطن كارهون!

- وهناك الضعفاء شأنهم شأن الأطفال يستيقظون فى الصباح وفراشهم مبتل لأنهم «فعلوها على أنفسهم وهم نيام»!

- وهناك من يجرح مشاعرهم أننى امرأة، والمصيبة أن زوجات الكل يشعرن بغيرة شديدة منى ربما لأن أزواجهن - حتى على الرغم منهم - يتعاملون معى بقدر كبير من المجاملة إلى حَدِّ المداهنة»!

ويقول «وودرو وايات» فى أكثر من موضع من يومياته أنه يشهد أن مرجريت تاتشر «تتصرف كثيرا بغريزة امرأة تعرف كيف تؤثر على الرجال»، وفى بعض المرات فقد كانت «قادرة على توجيه شحنة من الجاذبية المركزة تفعل فعلها حتى على أشدِّ زملائها أو أعدائها - لدداً فى معارضتها». ثم يضيف أنه فى بعض الأحيان «غلبت نعومة المرأة - على سمعة المرأة الحديدية التى اشتهرت بها مرجريت تاتشر، بل أحياناً ما غلبت غريزة أو طبيعة المرأة»!

ويروى «وودرو وايات» أنه أثناء المؤتمر العام لحزب المحافظين بعد انتخابات سنة ١٩٨٤ التى قادت فيها «مرجريت تاتشر» حزبها إلى النصر للمرة الثانية، تفجرت فضيحة مدوية تخص واحدا من أكبر وزرائها - وهو بين القلائل المشهود لهم بالإخلاص لها - «سيسيل باركنسون» وكان رئيس الحزب فى ذلك الوقت.

وكان مجمل الفضيحة أن إحدى سكرتيرات «باركنسون» واسمها «ساره كيز» أعلنت أنها حامل من «باركنسون» (الذى وعدها أن يتزوجها بعد أن يطلق زوجته الحالية ثم إنكر عهده) وأنها سوف تلد ابنة منه فى ظرف أسابيع.

وعندما وصل الخبر إلى «مرجريت تاتشر» وفى وسط دوامة المؤتمر العام للحزب رآها «وودرو وايات» وقد بدت مندهشة إلى حَدٍّ مبالغٍ فيه، وتصور («وودرو») أن داعيها إلى هذا القدر من الدهشة هو تخوفها من تأثير الفضيحة على مؤتمر الحزب إلى حَدٍّ أن تغطى عليه، ثم رآها مستغرقة تعد على أصابعها وتحسب ثم تصيح: «ابن الـ... هذا معناه أنه فعلها ونحن فى وسط المعركة الانتخابية التى كان مفروضا أن يديرها باعتباره رئيس الحزب؟ كيف وجد الوقت ليفعلها؟»!

□

ويعلق «وودرو وايات» مرات بأن بعض الساسة التقليديين فى بريطانيا ساورتهم وساوس حول أن ملكة البلاد «الذهبية» (إليزابيث الثانية) إمرأة، ورئيسة الوزراء «الحديدية» (مرجريت تاتشر) امرأة، وزاد على ذلك أن نجمة بريطانيا «الماسية» (ديانا أميرة ويلز) امرأة أيضا، وكأن الإمبراطورية لم يعد فيها رجل واحد يصلح للسيادة فى القصر، أو لقيادة الأغلبية فى مجلس العموم، أو للبريق فى شارع النجوم!

ومن المدهش أن «مرجريت تاتشر» كانت تعزو نجاحها فى البداية إلى حقيقة أنها امرأة وأنها بعيدة عن مجالس الرجال فى نواديهم. ونوادى الرجال فى بريطانيا لا تسمح للنساء بعضويتها، وبعضها لا يسمح لهن حتى بدخولها. وذلك جعل «مرجريت» تعتقد كما قالت بنفسها لـ«وودرو» أن «الساسة البريطانيين يدورون فى حلقة واحدة من كثرة ما يجلسون مع بعضهم داخل جدران نواديهم يتلهون بنفس الحكايات ويلوكون نفس الأفكار، ومن ثم فإن فرصة وصول أى جديد إليهم تكاد أن تكون معدومة. وأما هى ـ البعيدة والمتحررة ـ فإنها جاهزة لاستقبال كل جديد، مستعدة لتجربة كل بديل، وهذه حيوية لازمة لتحريك السياسات وإمدادها بقوة دفع مستمر.

....

....

ملاحظة مضافة (٣)

كان بعض الرجال من الساسة يكرهون «مرجريت تاتشر» كراهية التحريم، وقد حكى لى سلفها رئيس الوزراء «إدوارد هيث» أنه ندم على اختيارها عضوا فى وزارته، وشعر بالقهر عندما أخذت رئاسة الحزب منه، ثم لم تلبث أن حصلت على رئاسة الوزارة بعد أكثر قليلا من سنة واحدة.

وروى لى «هيث» أنه كان ذات مرة يقابل الملك «خالد» (مَلِك السعودية فى ذلك الوقت) ـ وكان المَلِك «خالد» يحاول أن يعرض على رئيس الوزراء البريطانى صورة للتقدم فى السعودية وضمنه ما تحقق فى مجال تعليم البنات.

وقال لى «هيث» أنه قاطع الملك عندها قائلا له: «لماذا تعلمونهن؟ تعليمهن خطر»!

ودهش الملك، وغير «هيث» الموضوع، وعلق ضاحكاً وهو يروى لى القصة فيما بعد أنه فى تلك اللحظة لم يكن يفكر فى تحرير المرأة السعودية، وإنما كان يفكر فى شخصية امرأة إنجليزية واحدة اسمها «مرجريت تاتشر»!]

....

....

ويظهر أن «مرجريت تاتشر» اعتبرت أن «وودرو» مندوبها فى «نوادى الرجال» مثل «وايت» و«جاريك» و«بروك» وغيرها من ميادين الأخبار والحكايات والإشاعات فى العاصمة البريطانية.

وكان «وودرو» كما يبدو من «يومياته السرية» مندوبا نشيطا ينقل إليها كل شىء بالتفاصيل وبالأسماء!

ويستطرد «وودرو» كثيرا فى محاولات عدد من السياسيين أن يوقعوا بين المرأتين: الملكة المتوجة، ورئيسة الوزراء المنتخبة. وبالفعل فإن «أندرو نيل» رئيس تحرير صحيفة «الصنداى تيمس» ينشر قصة رئيسية فى الصفحة الأولى من جريدته تحكى عن برودة وتوتر العلاقات بين الاثنتين، وأن الملكة تشعر أن رئيسة الوزراء تتجاوز قدرها، وتتحدث إلى الناس بصفة الجمع حتى أنها عندما أصبحت جدة أعلنت للصحف الحَدَث قائلة. «نحن أصبحنا جدة». وقيل أن الملكة ضايقها استعمال رئيسة الوزراء لصيغة الجمع الملكى بـ«نحن»، وكان يجب أن تقول: «أنا أصبحت جدة»!

وقيل أيضا أن «مرجريت تاتشر» شكت من أن الملكة تعاملها بجفاء، وأن موعدها الأسبوعى معها وهو بعد ظهر كل يوم ثلاثاء، كثيرا ما يجرى تأجيله، ثم إنه حين يقع اللقاء فى موعده تبدو الملكة بعض اللحظات خلاله مشغولة بمداعبة كلابها دون أن يبدو عليها ما يكفى من الاهتمام بما تسمع.

ويروى «وودرو» أنه أقنع «مرجريت تاتشر» بأن تتودد أكثر للملكة، ويبدو أن الملكة استجابت لمبادرة الود، وهكذا دعت «مرجريت تاتشر» وزوجها إلى قضاء عطلة نهاية الأسبوع معها ومع زوجها الأمير «فيليب» فى قصر «ساندرينجهام»!

☐

ويوم تآمر الكبار من أعضاء حزب المحافظين على «مرجريت تاتشر» وتحدوا رئاستها أواخر سنة ١٩٩٠، كان «وودرو وايات» أكثر النشطين فى رد الغارات عن صديقته.

كان وزيرها «هازلتين» آخر من تحداها على رئاسة حزبها، وقد استهانت به لكنه

فاز بعدد من الأصوات فرض أن تكون هناك انتخابات للإعادة جرت و«مرجريت تاتشر» فى باريس تحضر مؤتمراً للقمة الأوروبية. وكان «وودرو» قد حاول أن يثنيها عن السفر ولكنها قالت له: «أنه يفيدها الآن انتخابيا أن يراها نواب الحزب. الذين تجرى بينهم انتخابات الزعامة - وهى تقاوم من قلب باريس ضد محاولة أوروبا تقييد بريطانيا بسلاسل السوق الأوروبية والنقد الموحد. وليست مثل غيرها من ساسة المحافظين - الذين يتآمرون على رئيسة وزراء بريطانيا أثناء غيابها عن لندن فى مهمة مقدسة»!

ثم تلقت «مرجريت تاتشر» وهى فى باريس أنباء بأن الأغلبية - فى انتخابات الهيئة البرلمانية لرئاسة حزب المحافظين - ليست مضمونة لها. وكان بين الذين اتصلوا بها صاحبها وصفيها «اللورد وودرو وايات»، وقد نصحها بأن «تعود فوراً وأن تواصل معركتها لرئاسة الحزب حتى ولو فازت فيها بصوت واحد»!

وغداة عودتها من باريس دعت «مرجريت» كل وزرائها إلى مقابلتها فرادى وسألتهم: «كيف يرون فرصتها فى انتخابات الحزب؟»، وكان رأيهم جميعا أنها «لسوء الحظ سوف تخسر» أمام «مايكل هازلتين».

وقالت «مرجريت تاتشر» بعد ذلك لـ«وودرو وايات» وهى تبكى بدموع حارقة أن بعض وزرائها حاولوا «مداراة جبنهم» وهم يبدون آراءهم، كما أن «الشماتة ظهرت فى عيون آخرين ولم يستطيعوا كبتها بالرغم من محاولتهم».

وراحت دموع «وودرو وايات» تنهمر حتى فى دفتر يومياته وقتها وهو يسجل تفاصيل جلسة جياشة بالمشاعر معها!

□

لكن العاطفة لم تستطع منع «وودرو وايات» من أن يرى أسباب السقوط ولو حتى من وراء ستار الدموع. وهكذا يسجل «وودرو وايات» فى يومياته على امتداد الأسابيع التالية على سقوط «مرجريت» تحليله لأسباب سقوطها.

○ والسبب الأول الذى يلاحظه «وودرو وايات» أن طول بقاء «مرجريت تاتشر» فى السلطة (أكثر من عشر سنوات) أصاب الرأى العام البريطانى بنوع من الملل. وكان

الناخبون ما زالوا على استعداد لإعطائها أصواتهم، ولكنهم كانوا على استعداد للتثاؤب فى نفس اللحظة».

○ والسبب الثانى أن طول بقاء «مرجريت تاتشر» فى السلطة أضفى عليها نوعا من «قدرة البقاء» جعل كثيرين يخافونها ويخشون منها، وهى بدورها استمرأت خوف الآخرين، وأرضاها أن يقال عنها «المرأة الحديدية» - وكذلك زادت ثقتها بنفسها إلى حد الغرور.

○ والسبب الثالث أن ذلك أعطاها يقيناً (زائفاً) بأنه لا يمكن للحزب ولا للحكم ولا للشعب أن يستغنوا عنها، وأنه ليس هناك غيرها بديل مطروح على الساحة يمكن قبوله برضى - سواء على مستوى الحزب أو على مستوى الحكم أو على مستوى الشعب - وذلك زاد من تسلطها أكثر من اللازم.

○ والسبب الرابع أن كل هذا أضاف إليها - ولو عن غير قصد - شعورا بالتعالى على الآخرين حتى من كبار زملائها ووزرائها، فراحت تتصور أن كل ما يربطهم بها هو الخوف منها والحقد عليها والتآمر حتى لو أدى ذلك إلى التأثير على فرص الحزب فى الانتخابات المقبلة، ولعل كثيرين بينهم لا يمانعون أن يخسر الحزب انتخابات ١٩٩٢ إذا كان فوزه فيها سوف يعود بها إلى رئاسة الوزارة.

○ والسبب الخامس أنه فى النتيجة فإن «مرجريت تاتشر» لم تَعُد تطيق أى نقد لتصرفاتها أو تصرفات المحيطين بها، خصوصاً أفراد أسرتها، وأولهم «دنيس» زوجها، وبعده ابنهما «مارك» وهو الولد الأثير المدلل عندها، لا ترد له كلمة - ثم إن كل ما يشاع عنهم إنما هو من وحى النقمة عليها والحسد لها.

....

....

ملاحظة مضافة (٤)

والحقيقة أننى كنت قد سمعت كثيرا عن وقائع لاستغلال النفوذ كان بطلها «مارك تاتشر»، وبينها عقد مع سلطنة عُمان تقاضى فيه «مارك» عشرة ملايين جنيه

استرليني. وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك إشارات متعددة إلى عمليات يقوم بها «دنيس تاتشر» - زوجها - في سوق البترول!

وأتذكر في وقت من الأوقات أن عددا من أعضاء مجلس العموم، وبينهم وزراء من زملاء «مرجريت تاتشر»، سألوني إذا كنت أعرف (بحكم متابعتي لمجريات السياسة العربية) وقائع محددة عن «دنيس» أو عن «مارك» تاتشر؟ وكان ردي دائما أنني لا أدخل في أمر لا يخصني، وفي بلد تهمني أموره كمجرد مشاهد متابع للحياة وللسياسة.

ومن المؤكد أن «مارك تاتشر» أساء إلى «مرجريت» بأكثر مما أساء إليها أعداؤها. ولم تكن واقعة حصوله على عمولة من صفقة مع سلطنة عُمان هي القصة الوحيدة، وإنما تكاثرت القصص حتى طغت على سمعة «مرجريت تاتشر» وغطت فوق عهدها.]

....

....

ويضيف «وودرو وايات» سببا سادسا للسقوط هو أن «مرجريت تاتشر» أقنعت نفسها بنوع من الصلف أفقدها الحساسية تجاه كل شيء لا يروق لها.

فالرأي العام واستفتاءاته، عملية تضليل.

وهي لا تقرأ ما ينشر عنها ولا تلتفت إليه إلا إذا قام أحد أصدقائها - «وودرو وايات» بالذات - بلفت نظرها إليه، وحين كان «وودرو» يفعل ذلك فإنه - كما سجل أكثر من مرة في «يومياته السرية» - كان يسمعها تقول: «لماذا يكرهونني؟ لماذا يكرهونني إلى هذا الحد؟ إنهم على وجه اليقين أشرار»!

وتضيف «أن الصحافة التي تهاجمها كلها «بارونات» حققوا مصالحهم منها، ولديهم الآن مصالح جديدة يريدون تحقيقها مع رؤساء وزارات جدد يبدأون معهم من البداية».

ثم تتحسر «مرجريت» بحرقة:

كلهم «استغلونا» فى أوقات «الرخاء» وكلهم انقلبوا «علينا» فى «أوقات الشدة» بما فى ذلك «أصدقاؤك بارونات الصحافة» («الغرباء» مثلها عن المؤسسة البريطانية التقليدية).

....

....

وفى واقع الأمر فإن إحساس «مرجريت تاتشر» بأن «بارونات» الصحافة «استغلوها لمصالحهم» لم يكن وهماً صورته لها وساوسها، وفى نفس الوقت لم يكن نتيجة معلومات محددة وصلت إليها - ولعله كان شعور امرأة أحست فى داخلها أن رجلا يتلاعب بعواطفها ليحقق مآربه. والواقع أن «بارونات» الصحافة إستعملوا «مرجريت تاتشر» فعلا، ومن ذلك مثلا أن «روبرت ميردوخ» كان يتوسل إلى لقائها بكل الوسائل كلما جاء إلى لندن. ثم إنه استعان بها على الإدارة البريطانية - بل وعلى نص القانون البريطانى - فقد سعى حتى لا يطبق قانون منع الاحتكار على صفقته لشراء صحف «التيمس». مع العلم أن نص القانون يمنع شخصا واحدا أو شركة واحدة من تملك أكثر من وسيلة إعلامية، فلا يجمع مثلا بين ملكية مجموعة صحف وبين ملكية قنوات تلفزيونية فى نفس الوقت. وكان «ميردوخ» سواء بصفقة شراء مجموعة صحف «التيمس» أو بإنشاء شبكة قنوات «سكاى» مخالفا لنص قانون منع الاحتكار، وتدخلت «مرجريت تاتشر» لصالحه لدى وزرائها تطلب إليهم مَخرَجاً أو ثغرة فى القانون يمكن أن ينفذ منها «روبرت ميردوخ» بصفقاته، وقد تحقق لها - أو تحقق له - ما كان مطلوبا. ومن المفارقات أن «اللورد وودرو وايات» الكاتب الدائم فى كل صحف «ميردوخ» كان رسوله إلى «صديقته الغالية» رئيسة الوزراء (كذلك قال هو وأفاض فى التفاصيل خلال صفحات متصلة من «يومياته السرية»).

وكانت «مرجريت» تتوقع تأييداً قوياً لسياستها من صحف «ميردوخ»، وتحقق لها بالفعل كثير من التأييد سال جداول من الحبر على صفحات «التيمس». لكنه عندما بدأ انقلاب أقطاب حزب المحافظين على «مرجريت تاتشر»، وبدا احتمال سقوطها وارداً - فإن «الصنداى تيمس» (التى يملكها «ميردوخ») أصبحت واحدا من أقوى مَدافع الهجوم على سياساتها. وعندما توجه «وودرو وايات» (طبقا لنصوص كثيرة فى

«يومياته السرية») إلى «ميردوخ» يعاتبه، كان رَدُّ «ميردوخ» عليه أن يقول لرئيسة الوزراء أن «أندرو نيل» رئيس تحرير الصنداى تيمس لا يسمع كلامه وأن لديه عِناد «بغل أسترالى»، وأنه - أى ميردوخ - لا يستطيع التدخل ليمنعه من إبداء رأى أو يفرض عليه رأياً غيره وإلا كان تصرفه مخالفاً للاتفاق الذى تم به الخروج من ثغرة قانون منع الاحتكار، وكان المَخرَج «تعهداً صريحاً موقعاً وموثقاً من جانب مالك مجموعة صحف «التيمس» الجديد بأن لا يتدخل فى سياسات تحرير جرائده. ثم يضيف «ميردوخ» (كما يقول «وودرو وايات») أن «رئيسة الوزراء لا بد أن تتذكر أن مستشاريها هى وليس مستشاروه هو، هم الذين وضعوا هذه الفقرة التى تُقَيِّد سلطاته فى شروط عقد شرائه لمجموعة صحف «التيمس».

وكان «ميردوخ» عندما خرج من سطوة قانون منع الاحتكار قد أنقذ أوضاعه المالية وأقنع بنوكا كثيرة بأن تُمَوِّل وتضمن عمليات إنشاء وتشغيل شبكة قنوات «سكاى»!

....

....

○ وأخيراً يصل «وودرو وايات» إلى سبب ختامى للسقوط مؤداه أن «مرجريت تاتشر» نجحت فى فترة رئاستها الأولى للوزارة بفضل سياساتها المالية الجريئة (التى وضعها السير «كيث جوزيف»). لكنها عندما وصلت إلى الانتخابات لفترة رئاسة الوزارة الثانية كان البُخار المحرك لسياساتها قد نفد - ومضت تبحث عن بديل، ومثل غيرها من السياسيين (فى كل مكان) فإنها حاولت أن تحصل لنفسها على نصر خارجى تزهو به ما دامت غير قادرة على إنجاز محلى يشعر به الناس.

وقد توهمت كما يتوهم غيرها كثيرون أن الحركة على المسرح الدولى الواسع تستطيع أن تحملها على أجنحة التاريخ وتحط بها على القمم العالية.

وهكذا اندفعت إلى حرب «الفوكلاند» (مع وجود أسباب معقولة يراها «وودرو» للمغامرة).

وعندما حان موعد الانتخابات الثالثة إعتمدت «مرجريت» على أزمة سعت إليها مع

بقية الدول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا) خاصة بالاعتمادات المتوافرة لدعم الزراعة فى دول السوق، وكان من حق بريطانيا أن تسحب بعض ما زاد مما دفعته حكومتها وفى مقدورها سحبه وفق القواعد المعمول بها. لكن طريقة مطالبة «مرجريت» بالفائض كانت مسرحية، فقد صرخت فى زملائها من قادة أوروبا قائلة لهم: «لا... لا... لا، أريد كل مالى المستحق لى عندكم». وظل صوتها وهى تصيح فى الآخرين (No ... No ... No) شعاراً متكرراً فى حملتها الانتخابية وإشارة مستمرة إلى الشخصية الفذة لـ«المرأة الحديدية».

وفيما كان موعد الانتخابات لمدة رئاسة رابعة لمجلس الوزراء البريطانى يقترب، كانت «مرجريت تاتشر» منهمكة فى تحضير المسرح لحرب الخليج بوصفها شريكة رئيسية للولايات المتحدة فى صنع التحالف الذى أخذ على نفسه مهمة تحرير الكويت - وبعدها مهمة تدمير العراق!

لكن الأمور أفلتت منها، وكان من نصيب خلفها «جون ماجور» أن يكون هو الفائز بالانتخابات بتزكية ضربات الصواريخ فوق عاصمة العراق!

□

ويروى «وودرو وايات» أن «مرجريت تاتشر» أخذت وقتا طويلا حتى أقلمت نفسها على أنها لم تعد رئيسة للوزراء، وأكثر من ذلك على أنها لم تعد داخل دائرة القرار فى الحكم أو الحزب.

وقد تصورت فى البداية أن اختيارها لـ«جون ماجور» خليفة بعدها يسمح لها أن تكون «سائقة للسيارة من المقعد الخلفى». وقد ذعر «وودرو» عندما سمع منها هذا التعبير، ورجاها أن تكف عن تكراره - بعد أن قالته مرة على شاشات التلفزيون - «لأن ذلك جارح «لجون» (ماجور)، وقد يؤدى به - ولو على الرغم منه - إلى مقاومة تأثيرها حتى لا يتهم بالتبعية لها».

وشيئا فشيئا بدأت «مرجريت» تتضايق من «جون ماجور»، وما لبث أن انضم إلى قائمة الذين «يعملونها» على أنفسهم فى الفراش وهم نيام، وبدوره فإن المُقَرَّبين له راحوا ينقلون عنه أنه فى حساباته الآن يعتبر «مرجريت تاتشر» عدوه الأول.

ثم راحت «مرجريت تاتشر» فى موجة رثاء للنفس تبكى حظوظها، و«أنها خرجت من الحكم فقيرة لم تصنع لنفسها شيئا، فى حين أن عهدها كان عهدا عَمَّ فيه الغنى على كل الناس فى إنجلترا».

وأقنعها «وودرو وايات» بأنها تستطيع أن تكسب كثيرا من بيع مذكراتها عن فترة سنوات حكمها، وحمل إليها بالفعل عرضا باسم «ميردوخ» وصحفه، لكن ابنها «مارك» أقنعها بأن السعر الذى عرض عليها أقل من قيمة أى شىء سوف تقوله، وقد ذهب «مارك» فعلا إلى عدد من دور النشر يعرض عليها مذكرات والدته.

....

....

ملاحظة مضافة (٥)

دخلت يوما لمقابلة «إيدى بيل» رئيس مجلس إدارة «هاربر كولينز» التى تنشر كتبى فى بريطانيا والولايات المتحدة، وكان عنده قبلى «مارك تاتشر». وقال لى «إيدى بيل» أن «مارك تاتشر» عرض عليه المذكرات مقابل عشرة ملايين جنيه استرلينى قائلاً له أن لديه عرضا لذلك بالفعل من شركة «ماكميلان».

وكان رد «إيدى بيل» عليه: «بأن يذهب فورا ويبيع المذكرات لماكميلان ويربطهم بعقد مكتوب قبل أن يغيروا رأيهم!]

....

....

وظلت مذكرات «مرجريت تاتشر» فترة بغير عقد لنشرها، وخشيت أن تفلت الفرصة، وتولت الأمر بنفسها، وعادت إلى «وودرو وايات» تطلب «خبرته»، وكانت نصيحته لها أن تعود إلى قبول عرض «ميردوخ»، وأن تعاود الاتصال بمؤسسة «هاربر كولينز».

....

....

ملاحظـة مضافـة (٦)

وفى تلك الأيام حضرت غداء محدوداً معها كان موضوع الحديث فيه نشر مذكراتها وطريقة إعدادها من جزءين، وكان رأيها الذى أصَرَّت عليه أن تبدأ المذكرات من البداية: الأسرة، والنشأة، والتربية، والمهنة، والتجربة السياسية، حتى تصل إلى رئاسة الوزارة مع نهاية الجزء الأول.

وارتاع «إيدى بيل» رئيس مجلس إدارة «هاربر كولينز» وقال بصوت عال: «مستحيل»، وكان رأيه أن البداية التى يمكن أن تكون مشوقة وتشد الناس أكثر إلى قراءة المذكرات هى قصة السقوط باعتبارها المشهد الأكثر جدة والأكثر إثارة فى تجربة «مرجريت تاتشر». وبدورها صممت «مرجريت» على أنه. «مستحيل».]

....

....

ولفترة من الفترات ظلت «مرجريت» تعاند وتتصور أنها تستطيع أن تعوض فى أمريكا ما يفوتها فى إنجلترا، خصوصا بمساعدة أصدقائها فى واشنطن من «ريجان» إلى «بوش». وكانت بعض الوكالات قد رتبت لها مواسم محاضرات تتقاضى فيها خمسين ألف دولار عن كل مرة.

ولسنة كاملة طاردتها مواسم المحاضرات مرتين كل شهر على الأقل، لكن الفيض ما لبث أن جف لأن مواسم المحاضرات تتبع مسار النجوم (وكانت «مرجريت» الآن على حافة الأفق وليست فى وسط السماء)!

□

ويقول «وودرو» أن قلبه يقطر دما من شدة أساه على «مرجريت تاتشر» وهو يرى عيوبها، لكن عواطفه تسبقه إلى الغفران لها. وعلى أية حال فإنها تظل محورا رئيسيا فى حياته، لكنه يستمر فى يومياته، ويكتب ويكتب.

□

وعكفت كما قلت على قراءة يوميات «وودرو وايات» السرية ساعات بعد ساعات في لندن.

وحين فرغت من الكتاب الذى احتواها، وهو ٧٣٣ صفحة، وضعت المجلد جانبا وتساءلت.

- ليكن أن «وودرو» كتب ولم يكن غيره يعرف أنه يكتب، لكن السؤال الذى يظل معلقاً هو «لماذا كتب؟». ولقد قال أنه كتب لكى تسترد أسرته شيئا من هؤلاء الذين أكلوا طعامه، وشربوا نبيذه، واستمتعوا بترف الحياة فى بيته. لكن ذلك وحده ليس كافيا (كذلك تصورت).

وقد خيل إلىّ فى لحظة من اللحظات أننى استطعت أن أفهم أكثر دلالة قول أحد المحامين الذين حضروا قراءة وصية «اللورد وودرو وايات» من أنهم أحسوا وكأن أصداء ضحكته الشهيرة قد تسربت إليهم مع الهواء القادم من السماء (ذاهبة ومرتدة!).

....

....

وكان ظنى أن المتمرد القديم (صديق «الغرباء») قد عاد الآن إلى نفسه!

وربما أنه اعتذار «وودرو وايات» متأخراً لـ«العقائد» لأنه تركها مؤثرا عليها «متع الحياة».

وربما أنه اعتذاره فى أواخر العمر لـ«الأفكار» لأنه هجرها إلى «مغامرة التجربة»!

أو ربما أنه فى النهاية قول الشاعر العربى المأثور: لعل له عذرا وأنت تلوم!!

وعلى أية حال فلقد قرأت يوميات «وودرو» دون لوم، متذكراً شخصيته ومبتسماً!!



رئاســة الدولة فى مــصــر

حـــــديث مســـــــتطرد
عن السيـاسـة الداخليـة

١ ـ عن العمل السياسى ووســائله!

سألنى كثيرون والسؤال مشروع : «لماذا لا أكتب عن الشئون السياسية المصرية؟ وهل أكتب عن شواغل ومشاكل العالم والإقليم ـ كما فعلت فى أعداد سابقة من هذه المجلة ـ ثم أنسى أو أتناسى شواغل ومشاكل مصر لا أقاربها، فإذا فعلت فمن بعيد ودون تحديد؟

وإحساسى ـ ولعله لم يكذب علىَّ ـ أننى مطالب بالرد على هذا السؤال توضيحاً لواقع الحال، واحتراماً للسائلين واعترافاً بحقهم.

□

وبداية فإن هذه المجلة ليست مجلة سياسية بالدرجة الأولى، وإنما هى بالقصد من إصدارها مجلة ثقافية، أدبية، فنية، ثم سياسية بعد ذلك.

أذكر ذلك عارفاً أنه لا يمكن فصل أى مجال من مجالات المعرفة والفكر والفعل عن السياسة باعتبار أن السياسة هى الاهتمام بالشأن العام، وتشخيص وتوصيف ظروفه، وتحديد أولوياته ـ فكراً ومتابعةً ومشاركةً، وتصدياً إذا تَوَفَّرَ الاستعداد وتَحَقَّقَت الأهلية، لمسئولية إدارة موارده وإمكانياته واختياراته، لتحقيق أقصى المطلوب ـ أو أقصى الممكن ـ من المطالب والضرورات الوطنية.

وإذا كان ذلك، فإن كل شأن عام سياسة، بما فى ذلك الثقافة والأدب والفن، وحتى الاقتصاد رغم اجتهادات تتصور أسبقية للاقتصاد على السياسة ناسية أن ذلك ينزع عن القرار الاقتصادى إنسانيته (لأن الاقتصاد فى خدمة بشر)، وناسية أيضا أن ذلك ينزع عن القرار الاقتصادى مشروعيته (باعتبار صدور القرار الاقتصادى ـ حتما ـ عن سلطة سياسية تملك شرعية الاختيار النهائى مستندة على إرادة أوسع وأشمل من مذكرة موظف أو حتى رأى خبير قد يرى وجها من وجوه الحقيقة، وتغيب عنه وجوه

يتحمل مسئوليتها غيره - وبالتحديد سياسة فوضتها الأغلبية وأناطت بها - دستورياً - مسئولية القرار).

على أنه وحتى إذا استحال فصل السياسة عن مجالات الشأن العام بما فيها الثقافة والأدب والفن وغيرها - فإن لكل مجال مقاديره، ومعاييره، ومواقع التركيز المطلوبة له أكثر من غيرها فى لحظة معينة، أى أنه تركيب تتفاوت فيه المكونات.

وهكذا فإنه مع التسليم بأن السياسة محيط واسع وغير محدود لكل الأنواع والأجناس، فإن هذه المجلة اتخذت لنفسها موضعاً أقرب إلى الثقافة والأدب.

□

وربما أضفت أننى فيما كتبت لهذه المجلة زدت - ربما أكثر من اللازم - فى جرعة السياسة مقدارا ومعيارا، وتركيزا أيضا، لكنى آثرت أن أفعل ذلك هنا عن أحد طريقين:

□ أولهما طريق أحاديث موصولة على نحو أو آخر بالتاريخ الجارى أو القريب، وقد حاولت ما حاولت مقتنعا بأن التاريخ ليس عملية تسجيل لوقائع ما جرى، لأن الوقوف عند هذا الحد تدوين تختص به السجلات تحفظ ما فيها، ولعلها أيضا تغيبه عن النظر. وأما التاريخ أو الالتفات نحوه، خصوصا ما كان منه مُعاصراً - جارياً أو قريباً - فهو جهد يأخذ على نفسه أن يراجع ويقيم ويضىء إلى أوسع ما يسمح به الزمن من كشف للخفايا، أو يُوَفِّره التقدم من أدوات للتحليل.

[وذلك ما فعلته فى فصول كتبتها لهذه المجلة عن الملك «حسين»، وعن الملك «الحسن»، وعن سوريا، وعن يوجوسلافيا، وعن غير ذلك. ومعظمه التفات إلى التاريخ بمنطق أن السياسة تاريخ فى حالة سيولة وخلق عند مرحلة التكوين وقبل أن تتماسك الكتلة وتشد الحياة قامتها!]

□ وأما الطريق الثانى - الذى حاولت عليه - سياسياً - فيما كتبت لهذه المجلة - فهو اختيار زوايا للحوار مع المصالح العليا للأوطان، وبينها الوطن المصرى بالطبع، ومثاله ما كتبت أخيرا عن المسلمين والأقباط، مُرَكِّزاً فيه على اعتقاد لدىَّ شرحته - أو جَرَّبْت - مؤداه أن المسئولية الأولى لرئاسة الدولة فى مصر مكلفة بقضيتين تسبقان

غيرهما بمراحل، وهما : قضية مياه النيل - وقضية الحياة المشتركة لدينين على أرض وطن واحد.

وكل ما عدا ذلك يمكن اللحاق به.

....

....

على أننى خارج صفحات هذه المجلة تعرضت للقضايا السياسية الرئيسية ضمن مقالات ومحاضرات ولقاءات صحفية ظهر كثير منها فى مصر، ولقاءات إذاعية وتلفزيونية سُمِعَ بعضها وشوهِدَ هنا قادماً من مواضع خارج الوطن، والأسباب معروفة، ومفهومة، ولا أريد أن أطيل فى أمرها أو أبالغ فى أهميتها!!

ومن تلك المواضع فقد قلت ما أردت قوله فى وقته، وظنى أن فترة صلاحية بعضه ما تزال سارية المفعول!

وإذن فقد كتبت عن الشئون السياسية وقلت - وفعلت ذلك هنا وفعلته هناك!

□

لكنه من الحق أن أشير إلى أننى فى كل ما كتبت وقلت حسبت أنه من واجبى - وواجب غيرى - أن يقول كل منا كلمته ثم يمشى (على حد تعبير للفيلسوف الرومانى الأشهر «لوشيوس أنايوس سنيكا»)، وذلك عن تَصَوُّرٍ يرى أن طبائع السياسة المعاصرة لا تحتمل شدة الإلحاح والتكرار، فنحن أمام أحوال مستجدة تؤثر على العمل السياسى ووسائله، وهى تُبَدِّل فيها وتُغَيِّر، وتفرض عليها مُعَدَّلات سرعة لها قدرة على عبور المسافات خطفاً للبصر بما يستتبعه ذلك من تغييرات متوالية فى المَشاهِد والصور!

وعلى سبيل المثال فإنه منذ قامت الثورة الفرنسية كانت وسيلة العمل السياسى هى تعبئة وعى الجماهير، وتحريك أكبر كتلها ودفعها مباشرة لمواجهة معاقل الطغيان سواء فى قصور الملوك (فرساى) أو فى سجونهم (الباستيل). ثم جاءت تجربة نابليون لتكشف أن «تعبئة أوسع الجماهير وتحريك كتلها يعتمد بالدرجة الأولى على

استثارة عواطفها، وتلك مغامرة لأن العواطف المستثارة بالتعبئة تتحرك قبل أن تفكر، وتنطلق قبل أن تُدَقِّق، وهكذا فإن جماهير الثورة الفرنسية التى صرخت بنداء الجمهورية فى وجه «لويس السادس عشر» وهو يعتلى المقصلة كانت نفسها التى هتفت أمام «نابليون» وهو يعتلى العرش إمبراطوراً لفرنسا!

وكان ذلك عصرا فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وعندما جاءت الثورة البلشفية فى روسيا فقد كان زعيم الثورة وقائدها «فلاديمير إيليتش لينين» يقول أن مهمة الثورة أن تصل بعقائدها وشعاراتها إلى أوسع الجماهير حيث تتواجد. وفى تلك الأيام كانت أوسع الجماهير محتشدة فى المصانع والحقول والجامعات وشوارع المدن الكبرى، ثم أفاقت الثورة البلشفية من نشوتها عندما اكتشفت فى أواخر الثمانينات أن أوسع الجماهير لم تعد موجودة بتجمعاتها فى المصانع والحقول والجامعات وشوارع المدن، وإنما تبعثر الجمع أفراداً يجلس كل منهم وحده صامتا فى غرفة وأمامه جهاز تليفزيون يملأ الغرفة أصواتاً، وألواناً.

أى أنها وسائل الاتصال الحديث وليس هدير الحشود وخفق البنود!

وكان ذلك عصراً ثانياً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وجاء الدور على النموذج الأمريكى فى ممارسة السياسة، وهو نموذج يستخدم الإعلام لتوجيه رسالة قصيرة محددة، تختزل العقائد والمبادئ فى عِبارة محبوكة يمكن «استهلاكها» بسهولة كأنها قطعة «هامبورجر» جاهزة للبلع، أو زجاجة «كوكا كولا» جاهزة للشرب، وهكذا ترددت فى الولايات المتحدة الأمريكية عبارات لها رنين مثل : «العقد الاجتماعى العادل» (على أيام «روزفلت») - و«الحدود الجديدة» (على أيام «كنيدى») - و«المجتمع العظيم» (على أيام «جونسون») - و«الوفاق الدولى» (على أيام

«نيكسون») - و«النظام العالمى الجديد» (على أيام «بوش») - و«رخاء غير مسبوق» (على أيام «كلينتون»).

وكانت هذه الرسائل شحنات موجهة باستمرار إلى ناخب جاهز ... معرض ومكشوف، ثم إنه كان لا بد من زيادة تكثيف الجرعات حتى يستمر المفعول، ولم يستطع الإعلام مجاراة الشوط إلى نهايته، وكان أن أصبح الإعلان حامل الرسائل إلى النهاية سابقاً على الإعلام، وهنا اشتدت حاجة السياسة إلى المال وقودا للحملات الانتخابية وعماداً لفُرَص نجاحها. ولم يعد مُهِمّاً أن يكتشف الناخب الأمريكى بعد فوات الأوان أن الرسالة التى وصلته والعبارة المحبوكة التى أخذته كانت عهداً بغير تحقيق ووعداً بغير وفاء. والسبب أن كل رئيس أمريكى يعرف سلفاً أن إقامته فى البيت الأبيض محددة، مقيدة بمدتين اثنتين، ثمانى سنوات لا تزيد بنص دستورى لا يمكن الالتفاف عليه، ولا موضع فيه لثغرة، وكان من تداعيات ذلك ما وصلت إليه الأمور حين اكتشف الرئيس الحالى «بيل كلينتون» أن البيت الأبيض أصبح خالياً إلا منه وحده - فى هذه السنة الأخيرة من إدارته، فزوجته هجرته مُرَشَّحة لمجلس الشيوخ على مقعد نيويورك، ونائبه «آل جور» تركه بحثاً عن فرصة للعودة إلى البيت الأبيض رئيساً وليس نائباً، ومع زوجته ومع نائبه خرج معظم موظفى البيت الأبيض لأن «كلينتون» فى رأيهم شمس غاربة، بينما «هيلارى» لديها أمَل، و«جور» مستقبل محتمل. وكان أن الرئيس الأمريكى وهو ما زال شاغل المكتب البيضاوى الشهير لتسعة شهور، وَجَدَ نفسه عاطلاً، وارتأى أن يملأ فراغ وقته بتصوير فيلم بعنوان «الأيام الأخيرة - رئيس عاطل». وفى مشاهده ظهر يغسل سيارته أمام البيت الأبيض، ويكنس الممر المؤدى إلى مكتبه، ويُشَذِّب أوراق الشجر فى حديقة الورد، ويقص الحشائش، ثم تمادى «كلينتون» بروح المرح - أو ربما المرارة - فعرض هذا الفيلم على طاقم الصحفيين المعتمدين فى البيت الأبيض، وقد جلس من حضر منهم ست دقائق يتفرجون على شريط مضحك لـ«رئيس عاطل»!

وكان ذلك عصراً ثالثاً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

لكن النموذج الأمريكى مثل «مُستَحدَثات» كثيرة ظهرت فى أمريكا لم يلبث أن طرح نفسه على الآخرين، وخصوصاً فى أوروبا، وبينهم بريطانيا. وبرغم تقاليد عريقة فى وسائل العمل السياسى وممارساته فى ذلك البلد فإن النموذج الأمريكى وَجَدَ من يَتَلَهَّف عليه، وآخره تجربة «تونى بلير» الذى نجح فى الانتخابات قبل أربع سنوات. والحاصل أن «بلير» لم ينجح ويصل إلى الحكم بقوة مبادئ حزب العمال وإلهامها، وإنما على العكس نجح بنسيان هذه المبادئ وإزاحة بقاياها داخلا على الناخبين بعاصفة من العبارات مُحكمة التعبئة، والشعارات سهلة المضغ والبلع، والصور الخاطفة، والانطباعات المؤثرة. وكانت وصفة «بلير» للنجاح فى الانتخابات هى حزب حديدى يلتزم نظاما لا يخرج عنه أحد، ناسياً أن تنوع الآراء داخل حزب العمال كان يعطى لهذا الحزب حيوية ذات مذاق خاص، لكن «بلير» مع الضرورات اللازمة لعاصفة الإعلان الحامل لرسالة واحدة محكمة ومحبوكة أصبح يرى فى تلك الحيوية الخاصة لحزب العمال دعوة للانقسام، وبدلا منها فإن المطلوب هو منهج التليفزيون يحتاج إلى سيناريو مكتوب بحروفه ونبراته، وأدوار مرسومة بحركاتها وإشاراتها، إلى جانب إخراج لا مجال فيه لحوار من خارج النص، ولا لنجوم من خارج المسار كما كان يفعل بعضهم فى الماضى القريب لحزب العمال مثل «إنيورين بيفان» و«مايكل فوت» و«تونى بن».

وقد فرض «بلير» رؤيته للعمل السياسى واستطاع اكتساح حزب المحافظين وحصل على أغلبية لم يسبق لها مثيل فى التجربة البرلمانية البريطانية.

لكن ظروفا أخيرة أثبتت أن النموذج الأمريكى فى السياسة صعب خارج التجربة الأمريكية ودستورها الذى أحسن الآباء المؤسسون للجمهورية صياغة مواده، وتأكيد سلطة نصوصه وقدرتها على المراجعة والموازنة باستمرار.

[وإذا كانت تجربة انتخابات عمدة لندن («كِن ليفنجستون») قبل أسابيع قليلة قد دَلَّت على شىء، فدلالتها التأكيد - مرة أخرى - على أن النموذج الأمريكى فى السياسة غير قادر على النجاح فى غير الولايات المتحدة، ذلك أن عمدة لندن الجديد عمالى أصيل، وصوت ناشز على حروف ونبرات السيناريو المكتوب، ثم هو نجم من خارج المسار، وقد تمرد وأعلن العصيان، وحاول «بلير» أن يمنعه من ترشيح نفسه لعمودية

من خارج المسار، وقد تمرد وأعلن العصيان، وحاول «بلير» أن يمنعه من ترشيح نفسه لعمودية لندن، ووصل إلى حد طرده من الحزب واصفاً نجاحه فى الانتخابات - إذا حدث بمعجزة - بأنه «فضيحة مخزية للحزب وعار»! - لكن «ليفنجستون» خاض معركته مستقلا واكتسح، لأن الناخب البريطانى أعطاه من حجم الأصوات ما فاق كل تَوَقُّع حتى تحَوَّلَ نجاحه إلى إهانة لرئيس الوزراء أمام المتمرد المنشق عليه - وفى نفس الوقت فإن مرشح «بلير» لعمودية لندن «فرانك دوبسن» (وكان وزيرا للصحة طلب منه «بلير» وضغط عليه حتى يترك الوزارة ويخوض انتخابات العمودية لإسقاط «ليفنجستون») لم يسقط فقط وإنما جاء ترتيبه الرابع أسفل القائمة، وتوافق ذلك مع انتخابات المحليات وقد خسرها حزب العمال، وأعقبتها استطلاعات للرأى العام فى نفس الفترة أظهَرَت أن الناخب البريطانى أصبح يرى «بلير» رَجُلاً «مبرمجاً» «متكبراً» يطلب السلطة دون سياسة مفهومة يحكم على أساسها، وبغير مبادئ مقبولة يسعى لتحقيقها، ثم إنه ليس «عنده أكثر مما ترى العين منه»، وأكثر مما تسمع الأذن عنه، وكلها مَشاهِد مرسومة، وأصوات تدرب عليها صاحبها والتزم كأنها سيناريو فيلم أو مسرحية - سطح بلا عمق، وعنوان بلا موضوع!

وزاد الحرج حين انكشف أن «بلير» - وقد عَرَفَ أن مُرَشَّحَه لعمودية لندن سوف يسقط أكيداً - أصدر توجيهاته إلى أجهزة الحزب بأن تدعو لانتخاب «ستيف نوريس» مُرَشَّح حزب المحافظين، وبذلك يسقط المتمرد عليه ثم يكون فى مقدوره أن يلومه على ضياع عمودية لندن من الحزب بادعاء أن تنافس اثنين من العمال هو الذى فتح الفرصة لمرشح المحافظين!

وفشلت محاولة الدقيقة الأخيرة، وانكشف موقف رئيس حزب العمال - رئيس الوزراء!

وبان أن اتجاه الرأى العام البريطانى يطالب «تونى بلير» بأن يتواضع، وأن يحد من التَصَنُّع فى أدائه قولاً وفعلاً، وأن يكف عن تمثيل «الدور». وكان عليه أن يستنتج أن ما جرى له إنذار مبكر، إذا فهم درسه تنفتح أمامه فرصة ثانية فى

انتخابات السنة القادمة، وإذا لم يستوعبه فهو أمام خطر أكيد من داخل حزبه أو من خارجه - وهكذا فإن النموذج الأمريكى - الرئاسى - لم يُحَلِّق عالياً فى أجواء السياسة البريطانية!]

ومن الملحوظ أن واحداً من أهم الساسة الأوروبيين فى القرن العشرين وهو «هيلموت كول» (الرجل الذى حقق وحدة ألمانيا بعد الهزيمة الساحقة فى الحرب العالمية الثانية، وبعد تقسيم إلى شرق وغرب دام أكثر من أربعين سنة أوشكت أن تجعل تقسيم الشعب الألمانى أبدياً) - تعثر وأضاع مجده فى مزالق النموذج الأمريكى، وكان المنزلق الذى تدحرج «كول» إليه هو «الإعلان» يُعَوِّض ما يُقَصِّر فيه «الإعلام» من الحملات الانتخابية، ولم يجد «كول» كفايته من مصادر التمويل الظاهرة (الكافية لتمويل الحملات الإعلانية) فاتجه إلى المصادر الخفية وقوداً لحركات العمل السياسى. وكان ذلك هو الذى أوقع «كول» من قمة المجد إلى هاوية الفضيحة.

وهكذا فى ألمانيا - وحتى قبل بريطانيا - ثبت أن النموذج الأمريكى فى السياسة له شروط أخرى.

وأصبحت أزمة «بلير» و«كول» درساً يستحق القراءة بعناية.

وفى كل الأحوال فإن التجربة فى نهاية المطاف أصبحت عصراً رابعاً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وكان أن دول العالم الثالث، أو معظمها، وهى جميعا وافدة على التجارب السياسية، حديثة عهد بنماذجها - صنعت لنفسها خليطا من كل شىء وصل إلى علمها، أو تابعته فاتبعته متوهمة أنه الزمن الجديد. ثم استفحلت الظاهرة بعد غياب المؤسسين الأول لحركات التَّحَرُّر والاستقلال الوطنى، ممن كان شاغلهم الأساسى مطلب تحرير أوطانهم قبل أى اعتبار آخر.

وهكذا فإنه فى التجارب السياسية للعالم الثالث اختلط ملوك «البوربون» مع إمبراطورية «نابليون»، وتداخل «آل رومانوف» مع الحزب الشيوعى السوفيتى بقيادة مؤسسه «لينين»، وساح «كنيدى» و«كلينتون» على «بلير» و«كول»، وأصبحت لوحة العمل السياسى فى هذه البلدان من العالم الثالث أشبه ما تكون بلوحة تجريب لكل مدارس الرسم فى وقت واحد، من الكلاسيكية إلى التأثيرية، ومن التكعيبية إلى السوريالية، ومن التجريد ... إلى الكاريكاتور!

وفى هذا المناخ ظهرت فى العالم الثالث نماذج غريبة لشخصيات أغرب، فالنموذج الإمبراطورى لـ«نابليون» استعاره «بوكاسا» فى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونموذج «كوميونة باريس» الثورية الأولى استعاره «بول بوت» فى كمبوديا لأوسع حمّام دَم فى التاريخ، ونموذج «ليوبولد» الذى اعتبر الكونجو مِلكاً شخصياً له استعاره «موبوتو» بعد مائة سنة فاعتبر الكونجو مِلكية مطلقة يحكمها هو لنفسه وبنفسه، ونموذج الرأسمالية الليبرالية استعاره الجنرال «بينوشيه» ليصنع حرية السوق بالنارِ والدَم فى شيلى! وغيرهم، وغيرهم (وقد آثرت اختيار النماذج الأصلية وطبعاتها المستجدة لشخصيات من بعيد دَفعاً للظنون).

وكان ذلك عصراً غريباً وعجيباً فى السياسة، ولا تزال معنا بعض نماذجه إلى هذا اليوم من منتصف السنة الأولى من القرن الواحد والعشرين!

على أن هذه النماذج على تنوعها لا تصنع قاعدة عامة تسرى على العالم الثالث كله - فذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً بإطلاق - والصحيح أنه كانت هناك تجارب تطلعت أمامها وأدارت البصر حولها، ولعلها اتعظت وتَرَوَّت!

....

....

وفى كل الأحوال فإن أوضاع العالم الثالث كله، سواء فى ذلك نماذجه الغريبة والعجيبة فى العمل السياسى ووسائله، أو تلك التى حاولت أن تتعظ وتتروّى - كانت أحوالاً ترجح التأنى فى الحكم عليها، خصوصاً بالنظر إلى تباين مراحل التطور، وضغوط القوى الخارجية، وتزاحم المذاهب الفكرية، وجموح تطلعات البشر.

وذلك كله كان يُزكى منطق الفيلسوف الذى قال منذ قرابة ألفى سنة : «قل كلمتك وامش» !

وقد قالها وَصفَة لنظرية التغيير بالتطور، ولم يقلها وصفة لنظرية التغيير بالانقلاب، فهذه قصة أخرى!

٢ـ ... «الولاية» والإدارة

سألنى كثيرون والسؤال مشروع : «لماذا لا أكتب عن الشئون السياسية المصرية؟ وهل أكتب عن شواغل ومشاكل العالم والإقليم ـ كما فعلت فى أعداد سابقة من هذه المجلة ـ ثم أنسى أو أتناسى شواغل ومشاكل مصر لا أقاربها، فإذا فعلت فمن بعيد ودون تحديد؟

وإحساسى ـ ولعله لم يكذب علىَّ ـ أننى مطالب بالرد على هذا السؤال توضيحاً لواقع الحال، واحتراماً للسائلين واعترافاً بحقهم.

□

وبداية فإن هذه المجلة ليست مجلة سياسية بالدرجة الأولى، وإنما هى بالقصد من إصدارها مجلة ثقافية، أدبية، فنية، ثم سياسية بعد ذلك.

أذكر ذلك عارفاً أنه لا يمكن فصل أى مجال من مجالات المعرفة والفكر والفعل عن السياسة باعتبار أن السياسة هى الاهتمام بالشأن العام، وتشخيص وتوصيف ظروفه، وتحديد أولوياته ـ فكراً ومتابعةً ومشاركةً، وتصدياً إذا تَوَفَّرَ الاستعداد وتَحَقَّقَت الأهلية، لمسئولية إدارة موارده وإمكانياته واختياراته، لتحقيق أقصى المطلوب ـ أو أقصى الممكن ـ من المطالب والضرورات الوطنية.

وإذا كان ذلك، فإن كل شأن عام سياسة، بما فى ذلك الثقافة والأدب والفن، وحتى الاقتصاد رغم اجتهادات تتصور أسبقية للاقتصاد على السياسة ناسية أن ذلك ينزع عن القرار الاقتصادى إنسانيته (لأن الاقتصاد فى خدمة بشر)، وناسية أيضا أن ذلك ينزع عن القرار الاقتصادى مشروعيته (باعتبار صدور القرار الاقتصادى ـ حتماـ

- وفى النهاية تعليق أو رأى صريح - ومسئول - قدر ما هو مُستطاع!

ومثل هذا المنهج بالطبيعة لا يحتمل طول الوقوف ولا شدة الإلحاح لأنه منهج يسعى أو يحاول السعى إلى عقل قارئه، ولعله يستثيره للحوار معه فى إطار متفق عليه، ويشارك معه فى مناقشة هذا المتفق على إطاره - وتحليله، ثم استخلاص رأى فيه قابل لدرجات من التعدد دون الارتداد مرة أخرى إلى الخلاف على مُسلَّمات وبدهيات، وإلى الصراع على مداخل ومقدمات - وذلك ما يحدث معظم الأحيان ويُحَوِّل كل حوار إلى صدام، وكل مناقشة إلى فُرقة تعيد نفسها كل مرة، وتعود لتبدأ قصة الحياة من نبضة الخلية الأولى!

....

....

يلحق بذلك أن الثورة المستجدة على وسائل الإعلام فى زماننا تُزَكى هذا المنهج وتدعو إليه بحقائق الأمور، ذلك أن تعدد المصادر وتدفق المعلومات وقدرة الصور على نقل الوقائع وضخ الإيحاءات - تجعل مناهج أخرى فى العمل الصحفى سلالات معرضة للإبادة فقدت مناعتها فى مناخ لم تعد قادرة على الحياة فيه! ومن ذلك مثلاً منهج «التعبئة»، ومنهج «الإنشاء»، ومنهج «الإثارة» - فهذه المناهج كلها تعتمد لغة الضغط والإلحاح، لكن تعدد المصادر وتدفق المعلومات وقدرة الصور تقتضى تفتحاً وقبولاً واستعداداً يستجيب للمتغيرات.

وإذن فهذا المنهج : «قل كلمتك وامش» يمثل لى - أولا - خياراً مهنياً - ثم هو يتمثل أمامى - ثانيا - منطق عصر.

□

هناك بعد ذلك عامل ذاتى يكاد يلزمنى بمنهج «قل كلمتك وامش»، وملخصه أننى أستشعر فى أعماقى انحيازاً بجزء من قلبى إلى «زمن معين»، وهذا انحياز لا أخفيه ولا أداريه، وهو انحياز لا يغرينى به حنين إلى ما مضى، وإنما يشدنى إليه

اقتناع حقيقى بأهمية تجربة إنسانية كبيرة تمثل المساحة الفعلية لحيوية الأمة العربية فى القرن العشرين.

ولعلى فى ذلك متأثر بمدرسة أستاذ التاريخ العظيم «إريك هوبسباوم» الذى يرى أن القرون لا يصنعها تعداد السنين (مائة سنة)، وإنما تصنعها كثافة الأحداث وعمر وعمق التجارب الحية والفاعلة فى حركة المجتمعات الإنسانية، أى أن«هوبسباوم» لا يضع فى حساب التاريخ سنوات الطفولة ولا سنوات الشيخوخة ولا فترات النوم · لأن الطفولة بلا إرادة، والشيخوخة بلا قوة، والنوم - فى أحسن أحواله - أحلام جميلة بلا فعل مفيد!

هكذا فإن القرن العشرين فى حساب «هوبسباوم» (وبالتقويم الغربى) هو الفترة التى بدأت مع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، واختتمَت بنهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١. أى أن القرن العشرين على هذا الأساس وبحساب «هوبسباوم» ليس مائة سنة، وإنما هو ٧٥ سنة فقط - والباقى وهو ٢٥ سنة ليس داخلا فى حساب التاريخ الغربى لأنه مُوَزَّعٌ بين الطفولة والشيخوخة والنوم!

وإذا أخذت بهذه القواعد فى حساب القرون فظنى أن حساب القرن العشرين (بالتقويم العربى) هو الفترة من أعقاب الحرب العالمية الأولى والثورة المصرية سنة ١٩١٩ (وقد تزامنت إلى حد كبير مع الثورة العربية فى الشام وشبه الجزيرة العربية، ومع إعلان وعد «بلفور» بوطن لليهود فى فلسطين) - ثم إن هذه الفترة امتدت إلى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. وهكذا فإن القرن العشرين (بالتقويم العربى) وفق هذا الظن ليس مائة سنة، وإنما هو خمسون سنة على وجه التقريب، أى أنه نصف قرن من حيوية التاريخ. (وليست هناك حاجة بأحد إلى اصطناع الأدلة وسوق البراهين، ذلك أنه حينما «تقول» أى سياسة و«تتصرف» على أساس «أن أكثر من ٩٩ ٪ من أوراق أهم قضاياها لم تعد فى يدها» - فمعنى ذلك ببساطة أن إرادتها لم تعد عنصراً فاعلاً فى تقرير مصائرها، وهذا بدوره يعنى أنها هاجرت من التاريخ أو استعفت!)

وربما أضفت أن حيوية التاريخ - فيما أحسب - هى الخروج - بيقظة واستعداد

سواء فى قصور الملوك (فرساى) أو فى سجونهم (الباستيل). ثم جاءت تجربة نابليون لتكشف أن «تعبئة أوسع الجماهير وتحريك كتلها يعتمد بالدرجة الأولى على استثارة عواطفها، وتلك مغامرة لأن العواطف المستثارة بالتعبئة تتحرك قبل أن تفكر، وتنطلق قبل أن تُدَقِّق، وهكذا فإن جماهير الثورة الفرنسية التى صرخت بنداء الجمهورية فى وجه «لويس السادس عشر» وهو يعتلى المقصلة كانت نفسها التى هتفت أمام «نابليون» وهو يعتلى العرش إمبراطوراً لفرنسا!

وكان ذلك عصرا فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وعندما جاءت الثورة البلشفية فى روسيا فقد كان زعيم الثورة وقائدها «فلاديمير إيليتش لينين» يقول أن مهمة الثورة أن تصل بعقائدها وشعاراتها إلى أوسع الجماهير حيث تتواجد. وفى تلك الأيام كانت أوسع الجماهير محتشدة فى المصانع والحقول والجامعات وشوارع المدن الكبرى، ثم أفاقت الثورة البلشفية من نشوتها عندما اكتشفت فى أواخر الثمانينات أن أوسع الجماهير لم تعد موجودة بتجمعاتها فى المصانع والحقول والجامعات وشوارع المدن، وإنما تبعثر الجمع أفراداً يجلس كل منهم وحده صامتا فى غرفة وأمامه جهاز تليفزيون يملأ الغرفة أصواتاً، وألواناً.

أى أنها وسائل الاتصال الحديث وليس هدير الحشود وخفق البنود!

وكان ذلك عصراً ثانياً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وجاء الدور على النموذج الأمريكى فى ممارسة السياسة، وهو نموذج يستخدم الإعلام لتوجيه رسالة قصيرة محددة، تختزل العقائد والمبادئ فى عِبارة محبوكة يمكن «استهلاكها» بسهولة كأنها قطعة «هامبورجر» جاهزة للبلع، أو زجاجة «كوكا كولا» جاهزة للشرب، وهكذا ترددت فى الولايات المتحدة الأمريكية عبارات لها رنين

مثل : «العقد الاجتماعى العادل» (على أيام «روزفلت») - و«الحدود الجديدة» (على أيام «كنيدى») - و«المجتمع العظيم» (على أيام «جونسون») - و«الوفاق الدولى» (على أيام «نيكسون») - و«النظام العالمى الجديد» (على أيام «بوش») - و«رخاء غير مسبوق» (على أيام «كلينتون»).

وكانت هذه الرسائل شحنات موجهة باستمرار إلى ناخب جاهز ... معرض ومكشوف، ثم إنه كان لا بد من زيادة تكثيف الجرعات حتى يستمر المفعول، ولم يستطع الإعلام مجاراة الشوط إلى نهايته، وكان أن أصبح الإعلان حامل الرسائل إلى النهاية سابقاً على الإعلام، وهنا اشتدت حاجة السياسة إلى المال وقودا للحملات الانتخابية وعماداً لفُرَص نجاحها. ولم يعد مُهِمّاً أن يكتشف الناخب الأمريكى بعد فوات الأوان أن الرسالة التى وصلته والعبارة المحبوكة التى أخذته كانت عهداً بغير تحقيق ووعداً بغير وفاء. والسبب أن كل رئيس أمريكى يعرف سلفاً أن إقامته فى البيت الأبيض محددة، مقيدة بمدتين اثنتين، ثمانى سنوات لا تزيد بنص دستورى لا يمكن الالتفاف عليه، ولا موضع فيه لثغرة، وكان من تداعيات ذلك ما وصلت إليه الأمور حين اكتشف الرئيس الحالى «بيل كلينتون» أن البيت الأبيض أصبح خالياً إلا منه وحده - فى هذه السنة الأخيرة من إدارته، فزوجته هجرته مُرَشَّحة لمجلس الشيوخ على مقعد نيويورك، ونائبه «آل جور» تركه بحثاً عن فرصة للعودة إلى البيت الأبيض رئيساً وليس نائباً، ومع زوجته ومع نائبه خرج معظم موظفى البيت الأبيض لأن «كلينتون» فى رأيهم شمس غاربة، بينما «هيلارى» لديها أمَل، و«جور» مستقبل محتمل. وكان أن الرئيس الأمريكى وهو ما زال شاغل المكتب البيضاوى الشهير لتسعة شهور، وَجَدَ نفسه عاطلاً، وارتأى أن يملأ فراغ وقته بتصوير فيلم بعنوان «الأيام الأخيرة - رئيس عاطل»- وفى مشاهده ظهر يغسل سيارته أمام البيت الأبيض، ويكنس الممر المؤدى إلى مكتبه، ويُشَذِّب أوراق الشجر فى حديقة الورد، ويقص الحشائش، ثم تمادى «كلينتون» بروح المرح - أو ربما المرارة - فعرض هذا الفيلم على طاقم الصحفيين المعتمدين فى البيت الأبيض، وقد جلس من حضر منهم ست دقائق يتفرجون على شريط مضحك لـ«رئيس عاطل»!

وكان ذلك عصراً ثالثاً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

مدلول هذا التعبير، فالنظام الرئاسى فى الولايات المتحدة مثلاً يعنى الإدارة - فهى «إدارة كلينتون»، وقبله «إدارة بوش»، وقبلهما إدارة «ريجان»، وهكذا.

لكننا فى مصر - وفى العالم العربى - نتحدث عن الولاية ولا نتحدث عن الإدارة، وذلك تعبير شاع - فى مصر على الأقل - أيام الرئيس «السادات» وتكرَّرَ مراراً بعد سنة ١٩٧٣، واستعاده الرئيس «السادات» فى أكثر من مناسبة قال فيها أنه «منذ ولاه ربه على هذا الشعب» فعل كذا وكذا، أو حدث هذا أو ذاك، أى أن الأساس هو «الولاية» وما بعده ترتيب عليه، وهنا المشكلة.

والشاهد أنه إذا كان فى استطاعة ملوك القرون الوسطى وخلفاء العصور الإسلامية أن يتحدثوا عن ولاية آلت إليهم من الله - وهُم ظِله على الأرض - فإن مثل هذا الحديث استحالة فى أزمنة الدساتير والقوانين والمواثيق والعهود الإنسانية الكبرى، وفى أزمنة جرى فيها ترويض أعتى الأنظمة الملكية، ووقع إرغامها على أن تضيف «الدستورية البرلمانية» لاحقة بالملكية فى الوصف وسابقة عليها فى الحقيقة! - ثم قضت على الملكية أن تكون محصورة فى المراسم لا تتجاوزها إلى سلطة الحكم - وهكذا رسمت واستقرت حدود :

□ نظم برلمانية - وبعضها ملكى!- وفيها فإن رئاسة الدولة مختصة بالمراسم، وأما القوة الحقيقية فمع الأغلبية فى المجلس النيابى (وذلك مثلاً ما نراه فى إسرائيل).

□ نظم رئاسية - وفيها فإن رئاسة الدولة هى المسئولة عن الإدارة، مع وجود تمثيل شعبى يختص بالمتابعة والرقابة دون أن يتدخل فى الإدارة.

والذى يحدث أن العالم المتقدم يعرف ويتصرف على أساس أن السلطة تفويض مؤقت من شعب يملك الولاية - بمعنى السيادة - فى حوزته، ثم هو يُفَوِّض بالانتخاب الحُرِّ بعض تنظيماته وأفراده بإدارة شئونه السياسية، مُتَعَرَّضين طول الوقت للحساب باعتبارهم «إدارة» (وليس ولاية) كما فى الولايات المتحدة الأمريكية - وهكذا فإن الكل : يُحاوِر «الإدارة» - وبالشدة أحياناً كما حدث للرئيس «كنيدى»

بعد محاولته الفاشلة لغزو كوبا سنة ١٩٦١ - ويُعارِض «الإدارة» كما حدث للرئيس «جونسون» بسبب حرب فيتنام - ويُحاكِم «الإدارة» كما حدث للرئيس «بيل كلينتون» بسبب تصرفات شخصية تجاوز بها حدود اللياقة ولو لم يتجاوز حدود القانون فى قضية «مونيكا لوينسكى» - ويعزل «الإدارة» كما حدث للرئيس «ريتشارد نيكسون» لأنه خَدَعَ الرأى العام الأمريكى وكذب عليه كما حدث فى فضيحة «ووترجيت»!

لكن مقولة «الولاية» ما زالت تتردد فى مصر (وفى غيرها)! - ومعها تطرأ إشكالية حساسة ومُعَقَّدة فى نفس الوقت.

ذلك أنه إذا أراد أحد أن يتحدث عن السياسة فسوف يجد نفسه - حتى إذا لم يرد - موجهاً حديثه إلى رئاسة الدولة مباشرة، لأنها الإدارة المسئولة عن القرار السياسى طول مرحلة التفويض (وليس الولاية)، وإذا وقع الاتفاق على أن مناقشة القرار السياسى أصلاً وفصلاً هى المنشأ والجوهر فى أى كلام أو كتابة فى السياسة، فإن الإشكالية تطرح - بل تفرض - نفسها!

ومعها مأزق متعدد المستويات :

- المستوى الأول أن اعتبار الرئاسة - إدارة هو الحق الذى يقوم على أصلٍ وسَنَدٍ فى النظام الجمهورى الرئاسى.

- والمستوى الثانى أنه إذا كان ذلك فمن الظلم توجيه الحديث إلى وزير أو إلى وزارة، لأن الواقع متجاوز للاثنين - الوزير والوزارة - وهو منوط بتفويض شعبى ودستورى مُنِحَ للرئيس ولم يُمنَح لغيره، فالآخرون جميعاً رجاله، بما فيهم رؤساء الوزارات، لأنهم اختياره وحده وتحت مسئوليته، وحتى إذا ابتدأ الحديث مُوَجَّهاً إليهم فهو بعدهم واصِلٌ بحقائق الأمور إلى الرئيس باعتباره المسئول المُفَوَّض بالإدارة.

- والمستوى الثالث أنه مع حديث «الولاية» (وشدة الإلحاح عليه) فإن الحوار

انتخابات السنة القادمة، وإذا لم يستوعبه فهو أمام خطر أكيد من داخل حزبه أو من خارجه - وهكذا فإن النموذج الأمريكي - الرئاسي - لم يُحَلِّق عالياً فى أجواء السياسة البريطانية!]

ومن الملحوظ أن واحداً من أهم الساسة الأوروبيين فى القرن العشرين وهو «هيلموت كول» (الرجل الذى حقق وحدة ألمانيا بعد الهزيمة الساحقة فى الحرب العالمية الثانية، وبعد تقسيم إلى شرق وغرب دام أكثر من أربعين سنة أوشكت أن تجعل تقسيم الشعب الألمانى أبدياً) - تعثر وأضاع مجده فى مزالق النموذج الأمريكى، وكان المنزلق الذى تدحرج «كول» إليه هو «الإعلان» يُعَوِّض ما يُقَصِّر فيه «الإعلام» من الحملات الانتخابية، ولم يجد «كول» كفايته من مصادر التمويل الظاهرة (الكافية لتمويل الحملات الإعلانية) فاتجه إلى المصادر الخفية وقوداً لحركات العمل السياسى. وكان ذلك هو الذى أوقع «كول» من قمة المجد إلى هاوية الفضيحة.

وهكذا فى ألمانيا - وحتى قبل بريطانيا - ثبت أن النموذج الأمريكى فى السياسة له شروط أخرى.

وأصبحت أزمة «بلير» و«كول» درساً يستحق القراءة بعناية.

وفى كل الأحوال فإن التجربة فى نهاية المطاف أصبحت عصراً رابعاً فى وسائل العمل السياسى وممارساته.

....

....

وكان أن دول العالم الثالث، أو معظمها، وهى جميعا وافدة على التجارب السياسية، حديثة عهد بنماذجها - صنعت لنفسها خليطا من كل شىء وصل إلى علمها، أو تابعته فاتبعته متوهمة أنه الزمن الجديد. ثم استفحلت الظاهرة بعد غياب المؤسسين الأول لحركات التَحَرُّر والاستقلال الوطنى، ممن كان شاغلهم الأساسى مطلب تحرير أوطانهم قبل أى اعتبار آخر.

ثم زاد - على أوهام الزمن الجديد - ومع مراحل أكثر تعقيداً - أن زعماء العالم الثالث - والشواهد كثيرة فى آسيا وأفريقيا - راحوا يطلبون من رعاياهم أن يتحلوا بكفاءة

الزمن الإلكترونى، أما هم - هؤلاء الزعماء - فقد أصروا على الاحتفاظ لأنفسهم بسلطان الزمن القبلى.

وكان ذلك تناقضا فى ضرورات الأشياء يضاف إلى تناقض سبقه فى تقليد الأشكال على غير فهم أو على غير اقتناع!

وهكذا فإنه فى التجارب السياسية للعالم الثالث اختلط ملوك «البوربون» مع إمبراطورية «نابليون»، وتداخل «آل رومانوف» مع الحزب الشيوعى السوفيتى بقيادة مؤسسه «لينين»، وساح «كنيدى» و«كلينتون» على «بلير» و«كول»، وأصبحت لوحة العمل السياسى فى هذه البلدان من العالم الثالث أشبه ما تكون بلوحة تجريب لكل مدارس الرسم فى وقت واحد، من الكلاسيكية إلى التأثيرية، ومن التكعيبية إلى السوريالية، ومن التجريد ... إلى الكاريكاتور!

وفى هذا المناخ ظهرت فى العالم الثالث نماذج غريبة لشخصيات أغرب، فالنموذج الإمبراطورى لـ«نابليون» استعاره «بوكاسا» فى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونموذج «كوميونة باريس» الثورية الأولى استعاره «بول بوت» فى كمبوديا لأوسع حمّام دَم فى التاريخ، ونموذج «ليوبولد» الذى اعتبر الكونجو ملكاً شخصياً له استعاره «موبوتو» بعد مائة سنة فاعتبر الكونجو مِلكية مطلقة يحكمها هو لنفسه وبنفسه، ونموذج الرأسمالية الليبرالية استعاره الجنرال «بينوشيه» ليصنع حرية السوق بالنارِ والدّم فى شيلى! وغيرهم، وغيرهم (وقد آثرت اختيار النماذج الأصلية وطبعاتها المستجدة لشخصيات من بعيد دَفعاً للظنون).

وكان ذلك عصراً غريباً وعجيباً فى السياسة، ولا تزال معنا بعض نماذجه إلى هذا اليوم من منتصف السنة الأولى من القرن الواحد والعشرين!

على أن هذه النماذج على تنوعها لا تصنع قاعدة عامة تسرى على العالم الثالث كله - فذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً بإطلاق - والصحيح أنه كانت هناك تجارب تطلعت أمامها وأدارت البصر حولها، ولعلها اتعظت وتَرَوَّت!

....

....

لكن انصـراف وزارة وحـضـور وزارة غـيـرها لا يحـل الالتـبـاس ولا يخـفف وطـأته.

٣ـ زحـام حـول مؤسـسـة الرئاسـة

إن مؤسسة رئاسة الجمهورية قضية بالغة الأهمية، وهى فى الواقع العملى هذه اللحظة ـ وقبلها وبعدها ـ أهـم المؤسـسـات السياسية وأقواها فى مصـر، وأوسـعها نفوذاً وتأثيراً، لكنه يضاعف من خطورة دورها الآن ـ عدد كبير من الاعتبارات :

□ الاعتبار الأول أن مؤسسة الرئاسة تمارس دورها القيادى (فى الداخل وفى الخارج) وسط حشـد من الظروف المعقدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسـياً، وثقافياً أيضاً.

□ والثانى أن مؤسسة الرئاسة تمارس هذا الدور القيادى منفردة تقريباً، فـهى وحدها مصدر القرار، وهى وحدها جهة المتابعة، وهى وحدها سلطة المراجعة فى وقت تتشحب فيه قدرة وكفاءة أجهزة أخرى.

□ والثالث أن مؤسسة الرئاسة تمارس عملها دون مرجعية تتمثل فى نصـوص دسـتـورية قـاطـعـة، فـالنص «الأعظم» وهو الدستور نفسـه (والذى يُقْسِم الجـمـيـع «مـخلصين» يمـين المحـافظة عليـه !!) نص تجـاوزه الواقع، فـبـعض مـواده مـا زالت تتحدث عن «الاشـتـراكـيـة»، وعن «مُدَّعٍ اشـتـراكى» يطارد ويعـاقب الخـارجين عن مبادئها، وعن «تحـالف لقوى الشعب العـامل»، وعن «قطاع عام يقـود التنمـية»، إلى آخره.. إلى آخره ـ وهذا كله وغيره لم يعد له وجود فى الحياة الواقعية، ومعنى ذلك أن مرجعية النص الدستورى (رغم القَسَم) لم تعد حـاكمة لأنها فارقت زمنها أو أن الزمن هو الذى فارقها!

□ والرابع وهو مـتصل ولصيق بما سـبقـه أن مصـر تخضع منذ سنة ١٩٨١ لقانون الطوارئ، وهو قانون يعطى للسلطة التنفيذية صلاحيات غير مقيدة بأى ضمان، وذلك يراكم فى مكان واحد سلطات غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث.

□ والاعتبار الخامس أن المؤسسات الأخرى الفاعلة فى تنظيم الدولة (وأولها المجالس النيابية) تَعَرَّضَت لظروف خَصَمَت من شرعيتها حتى قبل أن تتقدم لممارسة سلطتها (وذلك ما حدث لهيئات ومجالس نيابية على سبيل المثال)!

□ والاعتبار السادس أن المشاركة فى السياسات الإقليمية - وكلها فى حالة تغيير وفوران وقلق - احتاجت إلى اتصالات وعلاقات وتحركات معظمها غير ظاهر وغير معروف وغير محدد - وفى ذات الظروف فإن هناك مواقف والتزامات وتصرفات ترتبت على ذلك، وبقوة الضرورات فإن تلك المواقف والالتزامات والتصرفات يجب أن تبقى محجوبة عن الناس. والأسرار فى العادة تعطى أصحابها سلطة يصعب إخضاعها للحساب.

وذلك كله - وربما غيره - أدى إلى تشابك فى علاقات القوة وتقاطع فى خطوطها لم يسبق له مثيل - وهو واصل كله إلى مؤسسة الرئاسة.

....

....

ولقد سمحت لنفسى ذات مرة، وكان ذلك قبل خمس سنوات، أن أطرح ضرورة إعادة تنظيم جهاز الرئاسة، متوجهاً بالحديث إلى الرئيس، عارفاً مقامه، ومتأكداً أنها مسئوليته. وهكذا وفى سياق خطاب عام فى معرض الكتاب (وكانت تلك آخر مرة أدعى فيها إلى الحديث فى ذلك المعرض) - سمحت لنفسى أن أقول ما نصه :

«إن الظروف الآن تتطلب إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وفى مقدمتها رئاسة الجمهورية، حتى يستطيع مكتب الرئيس ومعاونوه المختارون أن يؤدوا مهامهم الحيوية. إن رئاسة الجمهورية فى بلد مثل مصر هى مركز الأعصاب الحساسة للدولة، وبالتالى فهى شأن الجميع، ومن حق أى مواطن الآن أن يدقق النظر ليكتشف أنه ليس فى الرئاسة إلا واحد أو اثنان من المستشارين، ومن الأكيد أن ذلك لا يكفى إذا كان للرئاسة أن تتحمل تبعات ما تتحمل به، وبخاصة فى مرحلة قادمة.

للدولة، وبالتالى فهى شأن الجميع، ومن حق أى مواطن الآن أن يدقق النظر ليكتشف أنه ليس فى الرئاسة إلا واحد أو اثنان من المستشارين، ومن الأكيد أن ذلك لا يكفى إذا كان للرئاسة أن تتحمل تبعات ما تتحمل به، وبخاصة فى مرحلة قادمة. ولقد كانت هذه قضية ملحوظة باستمرار، ولأنها حساسة فإن أحداً لم يقترب منها مباشرة...».

ثم وَصَلْتُ فى ذلك الخطاب أمام معرض الكتاب سنة ١٩٩٥ - إلى أن أقول :

«وربما أضفت أن رئاسة الجمهورية فى مصر لا تحتاج إلى بيروقراطية ثقيلة بجوار الرئيس، لكنها بالتأكيد فى حاجة إلى مجموعة عالية الكفاءة، شديدة اليقظة، قادرة على المتابعة والاستجابة بسرعة، مستعدة لالتقاط الأفكار، وإنشاء المبادرات، وتصور السياسات وبدائلها ووضعها باستمرار تحت عناية الرئيس».

□

والحقيقة أن ذلك الرأى الذى قلته فى محاضرة عامة بشأن مؤسسة الرئاسة كان صدى متأخراً لحديث سابق مع الرئيس «حسنى مبارك» فى مرة نادرة تفضل فيها كريماً ودعانى إلى لقائه، ووقتها بدا لى وكأن الرجل يدير فى رأسه متغيرات عصره ويحلم بأن يترك على تاريخ مصر بصمة تدل عليه، وشاغله - كما بدا فيما قال - أن ما يجرى فى عوالم الفكر والفعل يُحَتِّم على مصر أن تبدأ مرحلة جديدة تتسع لطموحات كل الناس، ولمشاركة كل الناس فى ذات الوقت.

وقد استمعت إليه يومها فى يقظة، وناقشت معه بصراحة، مُدركاً أن وقت رئيس الدولة ليس مباحاً للهدر أو الخفة، وإنما هو وقت - بمعايير المسئولية - غالٍ... وأتذكر أننى استأذنته أن أتوقف - بشىء من الإطالة - عند مسألة إعادة تنظيم جهاز الرئاسة باعتباره محرك جهاز الدولة («الدينامو» كذلك قلت).

ولا أظننى - بما سوف أتطرق إليه من هنا - أذيع سراً، فالموضوع عام، والواقعة سابقة من زمن بعيد، لكن القضية ما زالت هامة - هذه اللحظة - كما كانت هامة قبلها بوقت طويل.

....

....

فى ذلك اللقاء قبل وقتٍ طويل سمحت لنفسى أن أتحدث فى ذلك الموضوع، وتفضل الرئيس واستوضح قصدى، وأوضحت قدر ما أستطيع، ثم وصلت إلى القول بأن تتابع المتغيرات وتداخل القضايا، وأهمية تقليل الفارق الزمنى بين مشاكل تطرح نفسها وقرارات تستجيب لها - أصبحت تفرض الآن تنظيماً مؤسسياً كأقدر وأكفأ ما يكون التنظيم المؤسسى. ثم أضفت ما ملخصه أن هناك ثلاثة نماذج لتنظيم «رئاسة الدولة» يمكن دراستها والاستفادة منها، وهذه النماذج الثلاثة هى :

- تنظيم العمل فى «البيت الأبيض» حيث يوجد أقوى نظام رئاسى فى العالم.

- تنظيم العمل فى «البيت رقم ١٠ داوننج ستريت» حيث يوجد أقوى نظام برلمانى فى العالم وفيه يقوم رئيس الوزراء بقيادة العمل الوطنى فعلاً، بينما رئاسة الدولة الرسمية - الملكة - قاصرة على «تشريف» المراسم لا تزيد بعدها.

- وأخيراً تنظيم العمل فى بيت الرئاسة فى «فوبورج سانت أونوريه» المشهور باسم «قصر الإليزيه» فى باريس، فهناك يوجد تنظيم فريد توصل إليه الرئيس الفرنسى الأسبق «شارل ديجول» ومزج فيه النظام البرلمانى بالنظام الرئاسى.

وكان ظنى أن دراسة تنظيم العمل فى هذه المؤسسات الثلاثة بواسطة أحد رجال الرئيس الأقربين كفيل بأن يعطى تَصَوُّراً جديداً وملائماً لدور مؤسسة الرئاسة فى مصر. ثم تجاوزت حدى بسماح الرئيس وسماحته واقترحت اسما بالذات أعرف ثقته فيه وقربه منه.

وكان رد الرئيس هو «إبداء خشيته من بناء تنظيم كبير للرئاسة لأن مَن فيه قد يتحولون إلى مركز قوة، ويصبح حاجزاً يمنع - أكثر منه جهازاً يعاون.

وكان قولى «أن تلك الخشية ليست محققة بالضرورة، والأمر فى النهاية راجع إليه، لكنه إنصافاً له يحتاج إلى جواره مباشرة ما يطمئنه إلى أن هناك فى ميادين التشريع والقانون والاقتصاد والاجتماع والعلاقات الإقليمية والدولية، والاتصالات الشعبية وغيرها - مؤسسة مستقلة تتصل وتحاور وتتابع وفق تعليماته باستمرار، عارفة حدودها، فاهمة أنها ليست حكومة فوق الحكومة».

وكان رأيى، وقد عبرت عنه بوضوح كان اهتمامه يشجع عليه، أنه بغير جهاز

كفء وقادر على المتابعة فى رئاسة الجمهورية وتحت توجيه الرئيس، فإن أى جهد يقوم به أى واحد من معاونيه جهد فردى محصور - وربما محاصر - مهما بلغت درجة كفاءته.

وتساءل الرئيس - وأشهد أنه كان مهتماً بالحوار - «عما إذا لم يكن من الأفضل ولمنع الازدواج فى الحكم أن يكون مجلس الوزراء بكامله جهاز الرئاسة فى التنفيذ والمتابعة؟»

وسمحت لنفسى أن أواصل عرض رأيى قائلاً أنه «نظراً لتعدد اهتمامات الدولة الحديثة، وتعقيدات المشاكل التى تواجهها، والتَمَدُّد المتَرَهِّل فى دواوين الدولة حتى تلك المختصة منها بالمتابعة والرقابة - فقد يستطيع جهاز نشيط ومتحرك فى الرئاسة أن يخدم الرئيس بأفضل من أى بديل آخر» . وعُدتُ هنا فاستشهدت بما جرى فى بلاد أخرى دون أن يؤدى إلى ازدواجية فى السلطة خصوصاً والنظام رئاسى.

وعرضت أنه «فى البيت الأبيض مثلاً فإن للرئيس الأمريكى جهازاً للشئون الداخلية يعمل فيه قرابة مائتين وخمسين خبيرا ومستشارا، ثم أن هناك للشئون الخارجية جهازاً آخر هو مجلس الأمن القومى، وفيه من داخل البيت الأبيض عدا من يحضرون اجتماعاته الرسمية عند اللزوم - أكثر من أربعمائة مستشار وخبير - وهؤلاء جميعاً يمارسون - ولعلم الرئيس وإطلاعه - مسئولية المتابعة والرقابة، وهم باسم الرئيس أطراف فى الحوار الذى يصنع القرار الأكثر ملاءمة لسياسة الإدارة مع كل وزارات الدولة - ومع الكونجرس بمجلسيه، هذا مع العلم أن الكونجرس الأمريكى هو أقوى هيئة تشريعية ورقابية عرفتها التنظيمات الدستورية فى الدنيا».

وأضفت أن «الحوار بين الرئاسة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية المتمثلة فى الوزارة هو سِرُّ النشاط الفوار فى التجربة السياسية الأمريكية، وهو أيضاً ضمان أكبر مشاركة شعبية، لأن حوار هذه المؤسسات - وهو بالطبيعة مفتوح أو محسوس بوسائط الإعلام - واصل بالتأكيد إلى عامة الناس وقادر على تمكينهم من قدر كبير من المشاركة فى قضايا العمل الوطنى، خصوصاً إذا كان ما يصل إليهم حصيلة علم ومعلومات واجتهادات مؤسسات قادرة».

ثم أبديت تخوفاً مؤداه «أنه فى مصر وبكل السلطة اللا محدودة لرئاسة الدولة - مع تزاحم القضايا وإلحاحها - فإن رئاسة الدولة سوف تجد نفسها - وحتى لا تعطل دولاب العمل، ودون بدائل كافية تحت نظرها - مدفوعة بعض الأحيان إلى الموافقة على ما تقدمه الوزارة إليها، ثم تجىء لحظة تفاجأ فيها مؤسسة الرئاسة بأن الأمور تَعَثَّرَت والمشاكل تراكمت من وراء ظهرها، وأن تدخلها فى الدقيقة الأخيرة عاجل لا يحتمل التأخير!!»

وعلى أية حال ففى ذلك اليوم من زمان طويل قلت ما قلت للرئيس بنفس منطق «قل كلمتك وامش»، وبالفعل قلته ومشيت، ثم أعدت قوله - دون ملابساته - فى معرض الكتاب ومشيت، لكن القضية ما زالت مطروحة حتى اليوم، لأن الرئيس فيما ظهر آثر فى نهاية تفكير وتقدير أن تكون الوزارة «جهازه» وأن يكون الوزراء «هم أنفسهم مكتب الرئاسة».

□

وفى بداية التفويض الذى مُنِحَ لحسنى مبارك فقد مضى الرجل يحاول لملمة أطراف الدولة على مهل، كما أنه بحَذَرٍ راح يزيل آثار احتقان وطنى تداخل مع الفترة الأولى من إدارته، ولعله مع اقتراب التسعينات توصل إلى خياره الذى كلف بمقتضاه الدكتور «عاطف صدقى» كى يؤلف وزارة تكون بحقائق الأمور مسئولة أمامه، وكان الاختيار كما أظهرت التجربة معقولاً، لأن الهدف كان محدداً لا يحتمل لبساً ولا تأويلاً، وهو التكليف بالإصلاح المالى حتى يمكن لهذا الإصلاح المالى أن يكون بداية تنطلق منها وعلى أساسها مرحلة تنمية شاملة.

وكانت هذه قضية أعقد، لأن الإصلاح المالى مجرى ملاحى واحد، فى حين أن التنمية الاقتصادية بحر واسع عميق لا تظهر شطآنه، ولا تبين تضاريسه تحت الماء!

....

....

وحدث أن وزارة «عاطف صدقى» استهلكت نفسها فى الإصلاح المالى وأعبائه الاجتماعية - وانعكس ذلك فى حالة ضيق عام - خصوصاً مع توسع وزير المالية

وقتها فى حملة جباية للضرائب والرسوم بكل الوسائل قديمة وجديدة - ثم ترافق ذلك مع ظهور موجة من العنف والعنف المضاد قاسى منها المجتمع المصرى - ولا يزال.

لكن ذلك كله اعتبر مخاطرة مقبولة فى سبيل تحقيق الإصلاح المالى، وحتى تتهيأ الأرض والقاعدة لمرحلة التنمية الشاملة، خصوصًا وقد تحقق - للإنصاف - إنجاز يستحق التقدير فى تجديد منشآت البنية الأساسية، وهذا تمهيد لم يكن هناك غنى عنه قبل الانتقال بالتغيير إلى مرحلة التنمية الشاملة..

وعندما حان وقت التغيير - وأنا هنا أتحدث عن متابعة للحوادث لا أملك وراءها علماً مباشراً أستند إليه - فقد وقع اختيار الرئيس على الدكتور «كمال الجنزورى» مسئولاً أمامه عن مرحلة جديدة يحكمها منطق أنه إذا كانت مرحلة الإصلاح المالى هى المدخل إلى المستقبل - فإن مرحلة التنمية الشاملة هى المستقبل ذاته.

وكنت - وغيرى - على استعداد لقبول هذا المنطق من داخل فكره العام وفى إطار سياقه المعروف على أمل أن يتحرك العمل الوطنى وأن تكون حلوله سابقة لأزماته، وأن تجيء إجراءاته سابقة لمنجزاته (حتى لو بدا المنطق وصفة جاهزة من صندوق النقد الدولى ومعه البنك الدولى).

□

وفى البداية فقد رحت - وراح غيرى كثيرون - أتابع حركة وزارة الجنزورى.

ولأن معرفتى بالرجل كانت سطحية فقد وجدتنى من البداية أستغرب بعض مظاهر أدائه العام أو أداء وزارته، ولقد وجدته - مثلاً - يحفظ أرقاماً كثيرة عن ظهر قلب، ويتكلم دون ورق أمامه، وكان ظنى أن طاقة رئيس الوزراء أهم من أن تشغلها وتثقل عليها حِزَم أرقام وجداول، لأن رئيس الوزراء بطبيعة مهمته السياسية يحتاج أكثر إلى أن تشغله منظومات الفكر والتخطيط، وأما الأرقام والجداول فيمكن أن يحفظها مساعدوه أو تذكره بها أوراقه، وأما هو فأهم من الأرقام والجداول سياسات العمل وخصوصاً توصيف وتحديد وسائلها، ثم متابعة تنفيذها. كذلك فقد كنت أتخوف من الكلام المسترسل دون مَراجِع مكتوبة فى شئون العمل العام وضوابطه،

لأنى أرى الكلام مُنزلِقاً فى بعض المرات بأصحابه إلى غير ما يقصدون - وأحياناً إلى أبعد مما يقصدون!

لكنه قيل لى ولغيرى أن الرَجُلَ «كمبيوتر» متحرك، وأن طاقته على الاستيعاب بلا حدود، وأن المشكلات التى يتناولها على أطراف أصابعه (وكان بعض القائلين رجالا أثق فى صواب رأيهم، وبينهم من عرفه عن قرب).

....

....

ثم راحت تستوقفنى ملاحظات...

أولها رقم جرى طرحه مفاجأة عن متوسط دخل الفرد فى مصر.

وكنت أعرف من أرقام المنظمات الدولية (البنك والصندوق بالذات) أن متوسط دخل الفرد فى مصر ما بين ٦١٢ إلى ٦٤٠ دولارا فى السنة، ولكن الدكتور «الجنزورى» خرج فجأة برقم جديد ارتفع به دخل الفرد فى مصر إلى الضِعف وأكثر - أى إلى ما بين ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ دولار للفرد فى السنة.

وساءلت نفسى، وسألت غيرى، وقيل لى بأن الحساب الجديد جرى على أساس قاعدة جديدة (يسمح بها الصندوق والبنك أحياناً)، وبمقتضاها فإنه يمكن حساب قيمة الدخل «بأى عملة على أساس ما تشتريه هذه العملة فى وطنها من سلع وخدمات».

ولم أقتنع بالقاعدة الجديدة فى الحساب، ثم سمعت من واشنطن أنه كانت هناك موافقة استثنائية على هذه القاعدة إكراماً لمصر وتشجيعاً لسياسة الإصلاح - وأيضاً مجاملة للدكتور «الجنزورى»!

وقد تَفَهَّمْتُ ذلك فى حينه وإن لم أقتنع به، ذلك أنه إذا تَغَيَّرَت قاعدة الحساب هذه اللحظة فإن تغيير القاعدة يجب أن يسرى قبل هذه اللحظة أيضاً لكى يستقيم القياس، وإلا فإن الأرقام تَتَحَوَّل إلى نوعٍ من خداع البَصَر لا تحتاجه مرحلة تنمية شاملة وجادة.

□

وكانت الملاحظة الثانية التى استوقفتنى أن حديث المشروعات العملاقة ملأ الدنيا وشغل الناس، وصعد بسرعة إلى رأس قائمة الأولويات، وفى الصدارة منه «مشروع توشكى»، وكنت أتابع باهتمام، وفى نفس الوقت بحيرة!

وأتذكر أننى فى ذلك الوقت سُئِلتُ (والسائل من الأقطاب الكبار فى الإدارة): «لماذا لم نشعر بحماستك لمشروع توشكى (وهو مشروع مثير للخيال) - كما شعرنا من قبل بحماستك لمشروع السد العالى»؟

وكان ردى:

«إننى غير قادر على الحماسة للمشروع لأننى لا أعرف عنه ما فيه الكفاية ... بل إن ما أعرفه من قبل يدعونى الآن إلى حيرة أشد، فهيئة تعمير الصحارى بحثت فكرته سنة ١٩٦٤، ثم انتهت إلى العدول عنه.

ولست أعرف ما الذى جَدَّ فى أمره، ولكن قيل لى أن الدكتور «الجنزورى» لمح إمكانيات المشروع حين كان محافظاً للوادى الجديد، واختار من يومها أن يحتفظ بما لمحه من إمكانيات المشروع ليوم تكون له فيه كلمة نافذة. وحين أصبح رئيساً للوزراء فقد أحس الرَجُل أن ذلك اليوم جاء».

وكان رأيى أنه «ليكن» - لكن المشروع يحتاج إلى دراسة دولية تليق بحجمه وتكاليفه، وبمهام تنفيذه وتشغيله. ثم قلت: «إننى بالطبع لا أفهم فى المشروعات الهندسية العملاقة، لكنه فيما يتعلق بالسد العالى فإننى تَحَمَّسْتُ له من واقع دراستين وشهادتين:

☐ الدراسة الأولى قام بها البنك الدولى فى واشنطن ومعه خبراء أكثر دول العالم تقدماً وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكلها توافرت على دراسة المشروع تمهيداً لإمكانية مشاركتها فى تمويله.

- وكانت الشهادة اللاحقة بهذه الدراسة أن مشروع السد العالى: ممكن هندسياً - ومفيد اقتصادياً.

ثم كان أن البنك الدولى والدول الغربية الثلاثة عَدَلَت عن تمويل المشروع لأسباب

سياسية معروفة الآن ومشهورة - وحُجَّتها المُعلنة فى ذلك الوقت أن «حجم المشروع أكبر من أن تستطيع طاقة مصر الاقتصادية حالياً أن تتحمله» !

☐ وكانت الدراسة الثانية هى ما قام به الاتحاد السوفيتى (وهو بلد مُتَقَدِّم فى بناء السدود)، وجاءت دراسة الخبراء السوفيت للمشروع فى مناسبة طلب مصر أن يتعاون الاتحاد السوفيتى معها فى بناء السد العالى... وهكذا توافر خبراء الكتلة الشرقية على الدراسة، ثم توصلوا إلى الشهادة.

- وكانت الشهادة السوفيتية أن مشروع السد العالى : ممكن هندسياً - مفيد اقتصاديا.

ثم إن الاتحاد السوفيتى مستعد!

كان ذلك كله أمامى حين تَحَمَّسْتُ لمشروع السد العالى : دراسة دولية على أوسع نطاق ممكن فى الغرب المتقدم - وفى الشرق المُجَرِّب..

ثم شهادة دولية من الغرب والشرق تشيد بالمشروع وتُزَكّيه.

وكان الشرط الوحيد الذى بقى معلقاً - هو مدى استعداد الشعب المصرى لتَحَمُّل الأعباء والتكاليف.

وأبدى الشعب المصرى كامل استعداده، وكانت المعارك السياسية والعسكرية والنفسية الهائلة التى دارت حول بناء السد العالى أوضح تأكيد وتعزيز لذلك الاستعداد».

وكانت خاتمة جوابى على السؤال الذى وُجِّهَ إلىَّ عن مشروع «توشكى» العملاق هو أننى بأمانة لا أستطيع تحديد موقفى لأنى لا أعرف ما فيه الكفاية، وبرغم أننى تابعت عروضاً وشروحاً قدمها مسئولون كبار، فإن ما تابعته لم يصل بى إلى يقين. وفى النهاية فأنا لا أستطيع رفض المشروع ولا أستطيع تأييده لأنى لا أملك ما يسند موقفى فى الحالتين، وإن كنت أتمنى أن يُعرَض على محافل الهندسة والاقتصاد فى العالم حتى نثق وحينئذ نستطيع جميعاً أن نتحمس.

ثم حدث أننى قرأت خبراً فى إحدى الصحف مؤداه أن البنك الدولى عَرَضَ

المشاركة فى تمويل مشروع توشكى، وسألت فى مقر البنك فى واشنطن، وتلقيت ما مؤداه «أن أحداً فى البنك لا علم له بما نُشِر»....

ثم بدأت الأخبار تجىء عن ضرورة تقليص حجم المشروع والنزول به إلى قرابة الخُمس أو العُشر من حجمه الأصلى، والذى حدث أن بعض التعاقدات - وليس كلها لحسن الحظ - جرت على ما سبق به التفاؤل قبل أن يفرض الواقع ضرورة المراجعة!

وازدادت الحيرة عندى، وعَبَّرتُ عن ذلك فى مقابلة تليفزيونية أذيعَت من بيروت وشوهِدَت على نطاق واسع فى القاهرة، واعتبرت مرة أخرى «أننى قلت كلمتى ومشيت».

□

ثم توافقت مع ذلك مضاعفات تجلت فى سَعَةٍ فى الإنفاق هُيئَ لى معها وكأن مصر قد عثرت على كنزٍ خبئ يفوق «كنوز سليمان» (على فرض أنه كانت هناك بالفعل كنوز من أزمنة غابرة تركها «سليمان» وعثرت عليها حكومة مصر فى آخر الزمان).

فى تلك الفترة بدا وكأن كل شىء سهل - وكل مطلب متاح - وكل اعتماد جاهز - وكل استيراد مباح - وكل مشروع دون انتظار لجدواه مقبول - وكل اقتطاع من الثروة العقارية خصوصاً فى المحافظات البحرية هدية لا تُرَد. ثم إنه فى المضاربات التى تعرضت لها الثروة العقارية فكل طلبات للقروض مقبولة وأحياناً أكثر. ولسنتين أو ثلاث طغت موجة من التفاؤل غامرة، وكنت صادقاً أحاول البحث لها عن أساس وسند.

وكان اللافت للنظر أن حجم الدين الخارجى الذى انخفض - نتيجة لإعفاءات أمريكية وأوروبية حصلت عليها مصر بعد حرب الخليج، ونتيجة تحويلات لأرصدة مصرية آثرت فى أعقاب هذه الحرب أن تعود إلى أوطانها - قابلته من الناحية الأخرى زيادة فى حجم الدين الداخلى تبدو متصاعدة بانتظام، وبشهادة تقارير البنك المركزى.

وفى الواقع فإن الدين الخارجى كان قد نزل من قرابة خمسين بليون دولار إلى

قرابة ثلاثين، ولكن الدين الداخلى زاد من قرابة ستين بليون جنيه مصرى إلى أكثر من ١٨٠ بليون جنيه مصرى - وفى بلد أخذ بمبدأ حرية العملة - فإن الدين الداخلى يصبح له ثقل الدين الخارجي وهمّه.

وكان تزايد الدين الداخلى مؤشراً خطراً خصوصاً إذا نُظِرَ إليه على ضوء ما تحذر منه تقارير البنك المركزى عن نقص فى الموارد التقليدية التى كانت تضخ الدولار فى النظام المالى المصرى، وأهمها تحويلات المصريين فى العالم العربى - وعوائد قناة السويس - ودخل السياحة - والصادرات تقليدية أو غير تقليدية.

وكانت المشكلة الأخطر فى الدين الداخلى هى تكاليف خدمته، أى الفوائد التى تُدفَع عنه، وقد ظلت هذه الفوائد تتصاعد حتى وصلت إلى ١٧ مليار جنيه سنوياً، وهو عبء خانق لميزانية الدولة - ومع ذلك وبرغم مخاوفى فإن المناخ العام ظل ندياً، وكان هناك فيضٌ من الأرقام الرسمية يوحى بأنه ربيع إلى الأبد وهذه نسماته تهب!

□

وكان يمكن لسباق الآمال أن يتجاوز حدود التفاؤل لولا سباقات من نوع آخر راحت تكشف فى تلك الفترة أمام الناس ما يلفت أنظارهم إلى أن شيئاً ما ليس على ما يرام»!

كان السباق الأول ظاهرة تفاقمت فى الحياة الاجتماعية المصرية، وتمثلت فى تكالب على الاستهلاك «مُتَوَحِّش» (!)، وكانت مظاهر «الوَحشِيَّة» كثيرة وبينها الأفراح التى تقام فى فنادق القاهرة الكبرى (وفنادق خارج القاهرة أيضا).

وكذلك راح الناس يقرءون ويسمعون عن أفراحٍ تتَكَلَّفَ ما بين مليونين إلى خمسة ملايين من الجنيهات - وبينها ما زاد على ذلك - وأحياناً بكثير!

وكان السباق الثانى - ولعله غير بعيد عما سلف - هو التخاطف لأموال النظام المصرفى والحصول على أكبر ما يمكن الحصول عليه منها، وتحويله إلى الخارج، ثم الهرب.

كان الخطف بعشرات الملايين ومئاتها - ودون مساءلة لمن سمحوا وسَهَّلوا - وكأن

هؤلاء الخاطفين تسللوا إلى خزائن البنوك تحت جنح الظلام وعبئوا - ولم يكن ذلك بالضبط ما حدث!

وتكررت عمليات الهرب حتى أصبحت قصة كل يوم، وأبطال القصص نوعان من الناس رجالاً ونساءً:

□ نوع كان يقيم فى مصر لكنه كان لا يزال غير مطمئن - كما يقول - إلى «ليبرالية» الاقتصاد، وحين اطمأن تقدم. لكن معرفة هؤلاء بالليبرالية كانت من نوع «خاص» -!- فقد تقدموا، وأمسكوا بما استطاعوا، ثم اختفوا من السوق ومن البلد.

□ ثم نوع آخر قيل أنهم نوابغ سوق أفزعهم غياب اقتصاده الحر عن مصر، وكذلك هاجروا إلى بعيد، لكنهم الآن وقد وجدوا وطنهم يتغير قرروا العودة حتى يساعدوه على إنجاح تجربته ويخدموه بأموالهم وبعيونهم!

لكن هؤلاء الآخرين - أو معظمهم - جاءوا - حين جاءوا - على قانون «يوليوس قيصر»: «جئت ورأيت وانتصرت» - فهُم جاءوا - ومدوا أبصارهم وأيديهم - وأخذوا، وعادوا إلى حيث كانوا مرة أخرى!

والشاهد أن الكل راح يغرف من النظام المصرفى ويعبئ.

ونتيجة هذه السباقات - فإن «وُحوش الاستهلاك»، و«أبطال الهرب» بما تراه العين وتطوله اليد، كلاهما لا يعنيه أن يقفل الباب ولا أن يطفئ النور!- وراءه!

وكانت الأبواب التى تركت مفتوحة بالإرهاق بعد السَهَر - المتوحش - الصاخب، أو بالعَجَلة المطلوبة للخروج هربا دون التفاتٍ إلى الوراء، هى التى أظهرت الحقيقة أمام الناظرين حتى قبل أن يطلبوها بأول سؤال!

وعندما تفجرت خفايا ما جرى سابقاً ولاحقاً - فقد تبين أن هناك خمس ظواهر رئيسية لا بد من مواجهتها:

□ الأولى - أن هناك صرفاً على «المشروعات العملاقة» ضغط على كل الموارد وأخذ لصالح الأجل الطويل حجماً من الاعتمادات لا بد أن يؤثر على الأجل القصير - والراهن. هذا على فرض أن «المشروعات العملاقة» مدروسة بعناية ومؤكدة فى فائدتها.

□ والثانية - أنه حدثت عملية نهب واسعة للنظام المصرفى وهى تستوجب حساباً - لكنها مع الحساب تحتاج إلى إعادة ضبط وتنظيم.

□ والثالثة - أن هناك أزمة فى السيولة سببتها مضاعفات ما جرى، ابتداء من الصرف على مشروعات عملاقة - تحتاج الآن إلى إعادة نظر - وحتى مواكب الهاربين بودائع البنوك وأمرهم يحتاج إلى ملاحقة نيابة وقضاء.

وكان محتماً أن أزمة السيولة سوف تفرض نتائجها التلقائية - وتهدد بتوقف المشروعات - وإلى الكساد والبطالة.

□ والرابعة - وهذه ظاهرة نصف خارجية، أن ذلك كله توافق مع أزمة الأسواق الآسيوية وانخفاض عملتها المفاجئ، وهذا أغرى عددًا كبيرًا من المستوردين بإغراق السوق المصرية بسلع آسيوية رخيصة أزاحت وكَدَّست فى المخازن سلعًا مصرية تَحَوَّلت إلى رؤوس أموال عاطلة، ومصانع مُتَعَثِّرة، وعمالة إلى الشارع!

□ والخامسة - أنه فى النتيجة اشتد الضغط على الجنيه المصرى وتأثر موقفه أمام الدولار، وتلك قضية معقدة تتطلب مواجهة غير قابلة للتأجيل طويلاً بغير حسم!

....

....

وكان التشخيص العام للأزمة أنه حدث تسرب غير محسوب للمال العام قاد إليه تفاؤل سابق لأوانه - ثم تَحَوَّل التسرب إلى نزيف ظهرت عوارضه وعواقبه، وهنا لم يعد فى الإمكان حجب الحقيقة أو التستر عليها، وإنما لابد من مواجهة لها، وكانت المواجهة الممكنة واحداً أو أكثر من حلول لكل منها محاذيره :

□ طبع ورق نقد جديد يغطى الحاجة إلى السيولة - والخطر فى ذلك أنه قد يصبح طريقاً إلى التضخم وانفلات الأسعار.

□ أو جذب تدفقات مالية جديدة من الخارج عن طريق تشجيع زيادة الصادرات - والسبيل إلى ذلك تخفيض الجنيه المصرى إزاء الدولار بحيث تقل أسعار السلع والخدمات المصرية (بما فى ذلك السياحة) ويزيد الطلب - والخطر فى ذلك أنه رهان

غير مؤكد، فليست هناك فى مصر سلع فائضة قابلة للتصدير ولا تصدر، كما أن أسعار السياحة فى مصر لسوء الحظ عند المستوى الأدنى وأقل.

□ ثم إن مجرد التفكير فى تغطية الحاجة إلى السيولة بطبع بنكنوت جديد، مضافاً إلى إشارات ولو من بعيد عن احتمال تخفيض الدولار - أدى إلى عملية حبس للدولار تواكبت مع اختناق فى سيولة الجنيه المصرى، لأن أى دولار قديم أو جديد آثر أن يقف فى مكانه حتى يعرف إذا دخل - ما هو سعره؟ وفى نفس الوقت لا يجد نفسه مرهوناً - إذا قرر أن يخرج.

....

....

وحدث موقف مزعج .. لأن الحقائق راحت تفرض ضروراتها بصرامة وحزم..

وفى مواجهة أزمة حقيقية فإن محاولة إدارتها جاءت مدعاة لأسى شديد، فلم يكن هناك - فى معظم الأحيان - نقص فى الكفاءة فقط - ولكن كان هناك - فى بعض الأحيان - نقص فى الكبرياء.

....

....

واستعمل البنك المركزى بعض احتياطياته لدعم الجنيه المصرى فى حدود بليونين من الدولارات (كما يظهر من استقراء تقاريره) - لكن الخطير الذى وقع هو أن مطالب دعم الجنيه تزايدت مع محاولة للتغطية قادت إلى عثرات لم يكن لها لزوم.

وكان ذلك كله نوعاً من ألعاب القمار خطر.

تتوهم أن لديها أملاً - غافلة عن أن مطالب ومصالح الأوطان لا تُحل بأوراق اللعب!

....

....

ولم تكن المشكلة أن هذه الأزمة التى ضربت النظام المصرفى، والوضع المالى، والنتائج المترتبة على ذلك فى الاقتصاد المصرى - هى الأزمة الأولى، ولكنها الخامسة فى الترتيب.

الأولى - هى المشكلة التى جاءت مع ما سُمِّىَ بالانفتاح فى منتصف السبعينات وحتى أواخرها. وكانت هذه المشكلة شاغل الناس فى حينها وقد تابعوها فى الصحافة وفى المحاكم وفى السجون، وجرى ذلك تحت ضغوط رأيٍ عام صَدَمَه أن جسور العبور إلى التضحية فى أكتوبر ١٩٧٣ تَحَوَّلت إلى جسور عبور إلى الثروة بعد ذلك بسنتين أو ثلاث.

والثانية - هى الطريقة التى طاح فيها بعضهم فى الاقتصاد المصرى خالطين بين الخاص والعام (وبينهم أحد الأصدقاء الأقربين من الرئيس «السادات»، وقد عصف بمؤسسات قابضة كانت تنظم حركة الشركات، وألغى بهمسة منه أجهزة رقابة كانت تستطيع أن تلفت النظر مبكراً وتُنَبِّه، وقام بتوزيع مئات من توكيلات الشركات الأجنبية الكبرى أخذها من حوزة القطاع العام، وكانت تلك عملية «هندسة» لتوزيع الثروة غريبة، فكل واحد من هذه التوكيلات كان قادراً على صُنع مليونير فى نفس الدقيقة والثانية، ولعلها أول مرة فى التاريخ يتم فيها توزيع الملايين على طريقة take away التى تلجأ إليها محلات الوجبات السريعة، فتبيع لزبائنها ما يأخذونه معهم ليأكلوه حيث يريدون، فى مكاتبهم أو بيوتهم أو حتى سياراتهم)!

والثالثة - أن الفلسفة التى جرت عليها سياسة الخصخصة كانت مقولة «أنها خصخصة الشركات الخاسرة التى لم يعد القطاع العام قادراً عليها - ثم تغيرت المقولة فأصبحت بيع الشركات الرابحة مشروطاً ببناء غيرها أكبر وأحدث - من فوائض أموال الخصخصة. ثم وَقَعت الخصخصة فعلاً ومعها استعمال حصيلة بيع مشروعات القطاع العام الرابحة لسداد مصروفات جارية (قيل أنها تسهيل معاش مُبَكِّر لبعض العاملين، وسداد ديون متأخرة لبعض الشركات).

والرابعة - هى الكارثة التى صنعتها بيوت المال الإسلامية من بداية الثمانينات إلى نهايتها.

ثم جـاءت الخـامسـة . وهى الأزمـة الراهنة، وقـد تُركَت طويلاً تنتظر دون قرار، وزادت تكاليفها كثيراً عندما أضيفت إليها فوائد التأخير مضاعفة ومركبة !

ثم نزل فوق هذا كله جو من الكآبة أشاعته حوادث مزعجة من مذبحة الأقصر إلى مذبحة الكشح !

....

....

وضمن أعراض الأزمة سرى الشعور بنوع من المرارة مبعثه تَوَهُّم البعض أن ما وقع عرض داهِمٌ حَلَّ فجأة فأيقظ الأحلام على فزع. والحقيقة أن الأزمة زحفت من قبل ذلك إلى حياة الناس وضيقت عليهم، لكن المسكنات كانت تلعب دورها بنجاح، وكانت تلك المسكنات موجبة وسالبة فى نفس الوقت.

ـ الموجب فيها هو حالة الحشد التكنولوجى الكثيف، وهو حشد على نحو شديد الكثافة، وكان قادراً ولو لفترة على أن يجعل ظاهر الأمور يُكذب حقائقها باستمرار ـ و«يبخ» حولها عُطور التفاؤل منعشة ومعطرة.

ـ وأما السالب فهو واقع أنه مع وجود نوع من التعددية الحزبية فإن وسائل هذه التعددية فى الوصول إلى الناس مغلولة اليد، فى حين أن ألوان التليفزيون ـ وهو وسيلة العصر ـ تأخذ الناس إلى استرخاء يصاحبهم حتى مضاجعهم !

على أنه حين تجاوز الشعور بالأزمة محسوسة ومُعاشة ـ طاقة كل ما هو موجب أو سالب ـ فإن حدة الصدمة لم يعد فى الإمكان تخفيضها مهما كانت قوة المسكنات وحقن البنج نصفياً أو كاملاً !

وهنا اختلط ما هو مالى بما هو اقتصادى، بما هو اجتماعى، بما هو ثقافى، بما هو دينى، بما هو إنسانى ! وسَرى شعور بالإحباط .

وكان أن علت الأصوات وزاد القصف الإعلامى وغير الإعلامى، وكان المقصود بالضجة أن تتوه المسئولية بين أطرافٍ كل منها يتهم الآخر بأنه السبب فى الأزمة.

ومع إقالة وزارة وتكليف وزارة أخرى وصل الخلط إلى عنان السماء.

وكانت الأزمة أكبر من وزارة سبقت، وأكبر من وزارة لحقت خصوصاً والوجوه هى نفس الوجوه، والأصوات هى نفس الأصوات مع بعض اختلافات طفيفة لا تكاد تُرى! - أى أنها أعقد من أن تلقى على مسئولية «كمال الجنزورى»، وأخطر من أن تترك لمسئولية «عاطف عبيد».

وهنا أيضا - وبرغم كل شىء - فإن التزامى بمنطق «قل كلمتك وامش» ظل قائماً، على ظن أن كل أزمة لها حل.

وهذه الأزمة كذلك.

لكن الأهم من أزمة تَحِل (بفتح التاء) وأزمة تُحَل (بضم التاء) هو أن تكون «المؤسسات الشرعية حاضرة باستمرار، وأن تكون «النُخَب من قيادات العمل الوطنى» قادرة طول الوقت. وهنا يصل الحديث إلى نقطة هى قلب المستقبل ذاته!

٤ - الحضانات - الحافظات لقيادة العمل الوطنى

فى كل ما يُقال - أو لا يُقال - من أسباب، وما يُشار إليه - أو لا يُشار - من المشاكل والأزمات - فإن تحدى المستقبل هو الأولى بالرعاية والعناية، ليس فقط لكل الدواعى المعروفة والتقليدية عن أهمية المستقبل فوق الماضى والحاضر - وإنما قبل ذلك وبعده لأن تحدى المستقبل الجديد فى هذا الزمان لم يسبق له مثيل، وفيه ما يصعب تصوره.

والواضح أن تحدى المستقبل مع بدايات القرن الواحد والعشرين هَمٌّ ثقيلٌ خصوصاً أن العالم العربى - وكثيرا من دول العالم الثالث معه - ما تزال بحساب التقويم العالمى للتاريخ - بعيدة حتى عن القرن العشرين، وربما أن بعضها ما زال بعيداً - أيضاً - عن القرن التاسع عشر.

والشاهد أن «تحدى المستقبل» أغرق فى الكلام كثيراً وأعرض عن الفهم طويلاً - وعندما يحل الكلام محل الفهم فى توجيه الأفعال، فإن أضخم وأفخم الألفاظ تصبح أعلاها، وهكذا فإن صنع المستقبل مهددٌ بأن يصبح صناعة الإنشاء.

وكان ذلك طبيعياً مع غياب دور النخب القائدة فى معظم المجتمعات العربية، ومعها ما تبشر به وتدعو إليه - عادة - من الطموحات المشروعة ومجموعات القيم الحامية.

وكان غياب هذه النخب عن دورها فى صنع المستقبل وبعيداً عن صناعة الإنشاء - ظاهرة مخيفة، ذلك أن غياب النخب القائدة فى أى مجتمع يعنى أنه جيش بلا جنرالات - أى بلا قيادة تحشد وتخطط وتزحف.

وفى الماضى، وفى الحاضر، وفى المستقبل، فإن النخب فى أى مجتمع هى قياداته - جنرالاته - وإذا طلب طالب ممن يعنيهم أمر المستقبل وهَمَّه أن يستطلع شكل ما هو قادم - فإن أول ما ينبغى له أن يسأل عنه، ويذهب إليه، ويقيس إمكانياته ودرجة استعداده - هو «الحضانات» العامة التى تسمح بظهور النخب، وتقدر على فرزها وعلى دفعها إلى مقدمة الصفوف فى مجتمعاتها.

وهنا فى مصر مثلاً فإن «حضانات» النخب المهيأة للقيادة فى العصر الحديث (بالمعيار التقليدى للحداثة فى العالم العربى وهى بداية القرن التاسع عشر) - تعرض نفسها على النحو التالى:

□ كان «الأزهر» هو حضانة النخبة الأولى التى لعبت الدور الافتتاحى فى الحركة الوطنية السياسية وفى التنبه الثقافى منذ بداية ذلك القرن التاسع عشر - وقد برز من هذه النخبة رجال من طراز ووزن الشيخ «عبدالرحمن الجبرتى» والشيخ «حسن العطار» والشيخ «رفاعة رافع الطهطاوى» (وقرب نهاية القرن كان الأزهر ما زال حضانة نخب من أمثال الشيخ «محمد عبده» والشيخ «مصطفى المراغى» والشيخ «محمود شلتوت»).

□ وكانت ملكية الأراضى الزراعية (طبقة كبار الملاك ومتوسطيهم) هى حضانة الموجة الثانية من النخب المصرية التى تَصَدَّرَت مقدمة الصفوف أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان أبناء هؤلاء الملاك الذين تعلموا أو عادوا من بعثاتهم التعليمية إلى أوروبا هُم طلائع الدولة المصرية المستقلة - رجال من أمثال «لطفى السيد» و«واصف غالى» و«محمد محمود».

□ وكانت مهنة المحاماة هى حضانة الموجة الثالثة من النخب خصوصاً هؤلاء

الذين تصدوا لقضية الاستقلال - رجال من أمثال «سعد زغلول» و«مصطفى النحاس» و«مكرم عبيد». وفى الحقيقة فإن هذه النخب من المشتغلين بالقانون - وبالذات المحاماة - كانوا هُم الذين قادوا العمل السياسى طوال فترة ما بين ثورة سنة ١٩١٩ إلى ثورة سنة ١٩٥٢.

□ وكان الجهاز الإدارى للدولة خصوصاً أواخر الثلاثينات «حضانة» نخب مؤثرة صنعت - الموجة الرابعة - رجالاً من أمثال «محمود فوزى» و«عبد المقصود أحمد» و«مجدى وهبة».

وكان هؤلاء واقع الأمر من رجال الصف الثانى الذين علت نجومهم، ومن ثم خرجوا إلى مواقع مؤثرة.

□ وفى تلك الفترة وقبل وبعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا - فقد بدا أن الحركة الشبابية والطلابية هى «حضانة» الموجة القادمة من قيادات العمل السياسى - ووقعت الأنظار على شباب من أمثال «نور الدين طراف» و«فتحى رضوان» و«إبراهيم شكرى». لكن مجىء الحرب العالمية الثانية عطل على نحو ما دور هذه النخبة وإن عاد بعضهم إلى واجهة الصورة فى مراحل تالية.

□ وبعد الحرب العالمية الثانية، وربما من آثار الفوران الهائل الذى أحدثته، فإن الدور جاء على القوات المسلحة لتكون حضانة النخب فى مرحلة عاصفة من تاريخ القرن العشرين - وظهر رجال من أمثال «صدقى سليمان» مهندس السد العالى أثناء ملحمة بنائه، و«محمود يونس» مهندس الملاحة فى قناة السويس بعد تأميمها، و«محمود رياض» كبير خبراء الصراع العربى الإسرائيلى (ويلاحظ أننى تجنبت أسماء قادة ثورة يوليو جميعاً وفى مقدمتهم «جمال عبدالناصر»).

□ وبعد ثورة ٢٣ يوليو فقد انفتح المجال لنخب جذبها العمل العام من الجامعات ومن النقابات المهنية (المهندسين من أمثال «عزيز صدقى» و«مصطفى خليل» و«سيد مرعى») - وأساتذة الجامعات (من أمثال «على الجريتلى» و«عبد المنعم القيسونى» و«رفعت المحجوب»).

□

مؤدى ذلك أن «حضانات» النخب الرئيسية المهيأة لقيادة العمل الوطنى كانت بالترتيب : الأزهر - كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية - الأحزاب السياسية - الجامعات - النقابات (والنقابات المهنية غالباً، وبالذات نقابات المحامين والمهندسين والمعلمين والأطباء) - القوات المسلحة - الجهاز الإدارى للدولة.

وكانت حركة هذه الحضانات كلها تياراً عريضا يمكن متابعة حركته ورصدها - لكن اللافت أن مراجعة تجربة الحياة السياسية والفكرية والثقافية فى مصر ومنذ أوائل القرن التاسع عشر طرحت ظاهرة تدعو إلى الاستغراب، مؤداها أن «النخب المصرية» تتعرض طول الوقت لعملية تسرب واستهلاك عالية السرعة، متواصلة الإيقاع !

وعلى سبيل المثال فإن النخب التى أفرزتها محاولة النهضة التى قام بها «محمد على» فى بدايات ذلك القرن تعرضت لنوع من الإزاحة بالكشط تنزع منها بعضاً من أعلى وأغنى طبقاتها - والمجتمعات الحية ليست مثل اللبن تصح أكثر إذا تخلصت من دسمها، وإنما تحتاج المجتمعات باستمرار إلى كل ما توفره وتثريه عوامل الطبيعة والحياة من تراكم مختزن !

[وهكذا فإن الرجال الذين ساهموا فى مشروع ذلك البَنَّاء العظيم أو ظهروا على جوانبه، أطيح بهم بعد ضربه، وفيهم «رفاعة رافع الطهطاوى» الذى وجد نفسه منفياً فى السودان، وبينهم قواد البر والبحر ومديرو المصانع الذين قادوا فى عصر «محمد على» وقد وجدوا أنفسهم إما منفيين فى أعماق الريف، وإما عاطلين تحت أسوار القلعة.

وقرب نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تواصلت عمليات كشط النخب وإزاحتها، ثم تكررت مرات متوالية : مرة لتصفية بقايا عهد الخديو «إسماعيل»، ومرة لقطع دابر ثورة «عرابى»، ومرة ثالثة لاستئصال المقربين من الخديو «عباس حلمى» كى يخلو الجو للسلطان «حسين كامل» والسلطان «فؤاد» بعده. ولم تكن هذه مجرد تغييرات طبيعية، وإنما كانت جميعاً عمليات عنف عرفت السجن مثلما جرى للعرابيين ضباطاً ومدنيين بعد الاحتلال البريطانى، وعرفت المنفى مثلما

جرى لأنصار الخديو الأخير فى تاريخ مصر حتى بين الكُتّاب والشعراء، وأولهم «أحمد شوقى».

ثم جاءت ثورة سنة ١٩١٩ وشخصية «سعد زغلول» بكل قوتها وعنفها، وقد تَحَوَّلت الثورة فى مرحلة منها إلى عملية كشط وإزاحة قادها «سعد زغلول» نفسه: فخصومه هُم «برادع الإنجليز» - وإقدام «عدلى يكن» على المفاوضة معهم معناه أنه «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» - ووصل الأمر إلى حد أنه «الاحتلال على يد سعد وليس الاستقلال على يد عدلى» - وكانت هذه أكبر عملية كشط وإزاحة للنخب فى تاريخ مصر الحديث، فقد طالت أكثر العناصر استنارة وأوسعها ثقافة وأكفأها استعداداً للخدمة العامة. وكان الذين كشطوا وأزيحوا من حزب «الوفد» فى تلك الفترة من يمكن اعتبارهم بالفعل «صفوة الصفوة» («La crème de la crème») - وقد تمكن «سعد زغلول» بشعبيته الكاسحة من وضعهم جميعاً (حزب الأحرار الدستوريين) وراء سور من العزلة لا يقدرون على الخروج منها، فإذا حاولوا فهى محاولة فأر فى مصيدة.

وفيما بعد تكررت انقسامات «الوفد» وكشطت وأزيحت مجموعات من «صفوة الصفوة» - طبقة بعد طبقة - وبينها على سبيل المثال مجموعة «على الشمسى» ورفاقه، و«أحمد ماهر» ومن سانده من حزب «السعديين» - ثم جاء الدور على النجم الأكثر سطوعاً فى تاريخ «الوفد» وهو «مكرم عبيد»، ومن انضم إليه فى حزب «الكتلة». وكانت عملية كشط وإزاحة «مكرم عبيد» قاسية، وهى لم تدفع به فقط إلى الهامش وإنما أخذته إلى المعتقل، وأخيراً أزاحته إلى المنفى بالتغييب داخل الوطن!

□ وحتى فى مجال الاقتصاد فقد جرى كشط وإزاحة واحد من أهم البنائين العظام وهو «طلعت حرب» نفسه. فقد حاصره تحالف نظمه «أحمد عبود» (باشا)، وقاده «حسين سرى» (باشا) [رئيس الوزراء حينئذ]- وآخرون، وساندهم من ساند فى القصر، ورضى عنهم من رضى فى السفارة البريطانية، والنتيجة أن مؤسس بنك مصر أرغِم على التقاعد وأسىء إلى سمعته، واعتزل معه آخرون شاركوه فيما بنى وشيد.

□ وفى ظروف التجربة الحزبية فى مصر فإن عملية كشط النخب وإزاحتها

دفعت بكثيرين من ذوى القيمة المحققة أو المحتملة إلى خارج دائرة الضوء، فقد كانت وزارات «الوفد» بدون استثناء تقال، وفى أعقاب إقالتها يُعفى من مناصب الدولة رجالها المحسوبون عليها، ويحل بدلهم من يملأ مواقعهم من أحزاب الأقلية، وإذا ما حدث العكس وجاء «الوفد» (وغالباً ما كان مجيئه فرضاً على القصر سواء بقوة الرأى العام أو بإملاء السفارة البريطانية لحاجتها إلى نفوذ هذا الحزب فى أوقات الشدة) - فإن كل الرجال المحسوبين على أحزاب الأقلية كان عليهم أن يجمعوا أوراقهم وأن يخرجوا من الدواوين إلى الشوارع.

وتزايدت سرعة عمليات الكشط والإزاحة مع تدهور الحياة السياسية عموماً - وحين هوت الأحزاب السياسية جميعاً إلى القاع الذى وصلت إليه وسط أكوام من الرماد تخلفت من حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢.

ثم استمر التمرغ فى القاع والرماد حتى سقط الحكم الملكى فى يوليو من تلك السنة.

[☐ وفى تلك الأيام فإن استهلاك النُخَب لم يقتصر على مجالات السياسة والاقتصاد فحسب، وإنما طال الثقافة والأدب حتى أن نجومًا عالية فى سماء الفكر كادت تتهاوى من اختلال قوانين الجاذبية حولها:

«طه حسين» استهلكه حزب الوفد أو كاد.

و«العقاد» استهلكه الدفاع عن القصر أو كاد.

و«سلامة موسى» استهلكه الإهمال أو كاد.]

☐ وعندما قامت الثورة سنة ١٩٥٢ فإن الصورة لم تكن أفضل - ذلك إنه بحكم التغيير الكبير الذى كان مطلوباً فإن شيئاً من الكشط والإزاحة كان مفهوما بدواعيه - لكن العجلة واصلت دورانها إلى محطات مختلفة: تطهير جهاز الدولة القديم - حل الأحزاب - الخلاف مع «محمد نجيب» - المعركة مع الشيوعيين - الصدام مع الإخوان المسلمين - تطبيق القرارات الاشتراكية - تصفية الإقطاع.

وبصرف النظر عن أى قصد فإن كل عملية كشط وإزاحة كانت تخصم من رصيد

إنسانى يصعب تعويضه (خصوصاً إذا أضيف إليه نزيف العقول المهاجرة، وإن كانت تلك مشكلة لا تخص مصر وحدها).

....

....

والشاهد أنه فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن العشرين تقريباً، فإن «حضانات» النخب كانت قد قدمت أفضل ما بقى عندها، إما لجهاز الدولة بما فى ذلك وزاراته ومجالسه وهيئاته، أو للقطاع العام وقد أصبح هو القوة الضاربة على جبهة التنمية الشاملة خصوصاً بعد معركة السويس. وفى الواقع فإن تجمع هذه النخب فى جهاز الدولة والقطاع العام كان هو الذى صنع معجزة ما بعد نكسة سنة ١٩٦٧.

على الجبهة الداخلية : فإن هذه المعجزة واصلت عملية استكمال التنمية فى ظروف حرب، فاستمر بناء مشروعات ضخمة أولها مشروع السد العالى ومجمع الألمنيوم، وغيرهما - وفى الوقت نفسه تم دفع تكاليف إعادة بناء القوات المسلحة وتجهيزها للحرب :. ومع هذه الأعباء الثقيلة جرت المحافظة على أسعار السلع والخدمات كما كانت قبل الحرب.

وكانت لحظة الذروة فى عطاء هذا الحشد من النخب الباقية فى الدولة والقطاع العام هى الأساس الذى جعل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ممكنة بالنسبة للرجل الذى وضعت الأقدار فى يده سلطة القرار وهو «أنور السادات»، وقد اتخذه بشجاعة وجسارة عارفاً أن قراره يقف على أرضية مستعدة.

□

ثم لم تكد مدافع الحرب تسكت حتى عادت عمليات الكشط والإزاحة تمارس دورها وكأنها الآن مهمة مطلوبة وبإلحاح.

وهكذا فإنه بشكل ما بعد حرب أكتوبر حدث تناد سريع إلى فك التعبئة، لكن ذلك التنادى توسع لـ«يفك» ما هو أخطر وأكبر من التعبئة للحرب، ووقتها ترددت فى الأجواء مقولتان رن صداهما وكأنهما صوت نذير.

□ كانت المقولة الأولى : أن «القطاع العام فات زمنه ولم يعد الآن لازماً».

وربما أن العصور كانت قد اختلفت بالفعل - لكن القطاع العام كان معقل الحيوية الاقتصادية فى البلد وقتها، وموطن أهم النخب التى جاءت بها إلى ساحة العمل الوطنى «حضانات» متعددة.

ولأن القطاع العام لم يعد له - وفق هذه المقولة - لزوم، فإن الاستثمارات الجديدة حجبت عن مؤسساته رغم أن الدولة كانت تأخذ فائض نشاطه.

وظل القطاع العام ضحية عملية تجويع حتى بَتَّ الرئيس «مبارك» فى الأمر.

ثم بدأت سياسة الخصخصة - وبالطبع فإن أنشط النخب العاملة فى القطاع العام رأت شكل ما هو قادم، وغادرته مبكراً، وكانت تلك بداية قطاع الأعمال - مجرد البداية.

□ وأما المقولة الثانية فهى أن «حرب أكتوبر هى آخر الحروب».

□ وكان معنى ذلك أن القوات المسلحة، وهى القوة التى كان العمل الوطنى مجنداً لخدمتها بهدف تحقيق قدرٍ كافٍ من النصر يفتح الباب لاحتمالات أوسع وأبعد فى الإقليم - لم تعد مطالبة بشىء. وعلى نحو ما فقد كان معنى مقولة إنها «آخر الحروب» -أن الوطن لم تعد له استراتيجية عليا يسعى لتحقيقها، وقيل فى هذا الوقت، وما زال يقال حتى الآن، أن السلام هو الاستراتيجية العليا لمصر. والحقيقة أن السلام لا يمكن أن يكون استراتيجية أى بلد فى العالم، وإلا كان معنى ذلك أنه السلام بأى ثمن - وهنا ترخص قيمة السلام! (ومن المفارقات أن إسرائيل تعتبر استراتيجيتها استراتيجية أمن - والسلام نتيجة وليس استراتيجية، وذلك ما تقول به كل قوى الدنيا الفاعلة الحية فى عصرها وزمانها).

(وبدوره فإن السلام كمطلب استراتيجى -!- فتح الباب لفُرقة وطنية فتحت المجال بدورها لعمليات كشط وإزاحة فى كل المجالات من السياسة إلى الثقافة، ومن الجامعة إلى النقابات المهنية، ومن قيادات الأحزاب إلى اتحادات الطلبة - وهكذا.)

ثم كان بعد ذلك أن توالت وقائع.

□ وقع أنه فى هذه الفترة تفجرت حوادث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ - عندما صدرت

قرارات برفع أسعار كل السلع مرة واحدة - وخرجت الطبقة المتوسطة (الصغرى) فى اليوم الأول من هذه المظاهرات تحتج على الرفع المفاجئ للأسعار، وووجهت المظاهرات بنزول القوات المسلحة لحفظ النظام، واشترطت قيادة هذه القوات فى ذلك الوقت إلغاء رفع الأسعار قبل أن تنزل قوات الجيش لحفظ النظام، وحدثت استجابة للشرط - مؤقتاً - على نية مبيتة ليوم آخر!

وكان أن شيئا ما فى التركيب الطبقى المصرى ارتبك واختل - ثم وُصِفت حوادث ١٧ و١٨ يناير بأنها «انتفاضة حرامية»، وأعقبها من إجراءات الكشط والإزاحة ما هو لازم للتعامل مع «انتفاضة حرامية»، ومن يومها سكتت الطبقة المتوسطة (الصغرى) فى مصر ولم يعد لها صوت يُسمع - لكن قلبها عليه آثار جرح - مازال!

□ ثم وقع أنه فى نهاية سنوات حافلة بالتوتر جرت اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، وجرى اغتيال الرئيس «السادات»، وكانت اعتقالات سبتمبر قد طالت مساحة ضخمة من «حضانات» النخب من بين قادة الأحزاب السياسية، ومجالس إدارات النقابات المهنية، وأساتذة الجامعات، والتنظيمات الشبابية والطلابية، وقادة ونجوم الأحزاب السياسية من كل الاتجاهات (وكان الجمع شاملاً إلى درجة أننى رأيت قائد سجون منطقة «طرة» يدخل إلى سجن الملحق وينظر فى باحته ويقول بصوت مسموع تشيع فيه نغمة من الدهشة لم يستطع هذا الرجل المتمرس فى العمل البوليسى كتمانها : «...إن أمامى هنا من المساجين ما يكفى لتشكيل خمس أو عشر «وزارات»!»)

وهكذا فإن حَدَثاً خطيراً (اغتيال رئيس) وتغييراً بالغ الأهمية (مجىء رئيس جديد وسط ظرفٍ خطر) - وقع ومعظم النخب المصرية غائبة : إما عاطلة بغير وظيفة، أو هاربة تتوقى إجراءات قمع، أو أنها بالفعل وراء قضبان السجن!

....

....

وفى سنوات التسعينات وحتى الآن فقد بان أن قطاع الأعمال الجديد - القطاع الخاص - يطرح نفسه «حضانة» للنخب الجديدة (وتلك على أى حال من قسمات العصر فى كثير من بلدان الغرب) - وكان يمكن الرضى بهذه المقولة بواقع أن هذا

القطاع أصبح موطن أو مهجر معظم ما تبقى من نخب الماضى، ومقصد ومطلب معظم القادمين إلى اقتصاد مستجد ومختلف.

لكن المشكلة أن كل ما ظهر من ملابسات سبق شرحها عند نقطة الانتقال من مرحلة الإصلاح المالى - إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادى - سحب ضباباً رمادياً على هذا القطاع الجديد أثر على مناخه، والمناخ عنصرٌ هامٌ فى كفاءة ومصداقية «الحضانات» «الحافظات» للنخب .

وهنا القلق المستبد والخوف من آفاق يحجبها الضباب!

(والحقيقة أن تلك كلها ظواهر وأعراض لا تقتصر على مصر، وإنما هى موجودة على نحو أو آخر فى كل بلدان العالم العربى، لكن الصمت هناك سيد الموقف، والشعوب مجبرة عليه بالعنف أو لاجئة إليه بالخوف - وأما مصر - أقولها شهادة حق - فإنها ماتزال قادرة على النظر إلى نفسها فى المرآة، حتى إذا كانت المرآة أحياناً مُقعَّرة تعكس الصور بأقسى من حقيقتها!)

□

وعلى أى حال فقد قلت ما قلت حتى الآن والمستقبل شاغلى وقصدى بأكثر من الماضى والحاضر.

المستقبل شاغلى وقصدى - وهو قلقى وخوفى - لأنه يطرح سؤالاً رئيسياً لا تصح معه ولا تصدق فيه مقولة «قل كلمتك وامش».

لأن ذلك السؤال الرئيسى- يصل بنا إلى قرب «الحضانات» «الحافظات» للنخب، حيث يكون فى مقدورنا أن نطِل سائلين أنفسنا برهبة:

- هل بقى شىء يقدر على التعامل مع طغيان عصور دخلت علينا فعلاً، وفيها قوى تبغى السيطرة والرضا بهذه السيطرة ارتهان - ومعارف لا غنى عنها وإلا فهو الموت جهلاً - وأدوات يحسن الناس إدارتها فتكون لهم شهادة ميلاد جديد - ومرجعيات سياسية وقانونية تنظم حياتهم فى أوطانهم ويتسق بها النص الواجب احترامه مع الحق الواجب التزامه.

هل بقى شىء؟

وإذا كان فكيف؟ ومتى؟!



الدين والسياسة والأدب

علـى أطـــراف الـــديـن
والســيــاســــــة والأدب

هذا حديث تَصَوَّرتُ أن مدخله لا بد أن يتضمن نوعاً من التمهيد له...

وفى هذا التمهيد فإنى أقصد إلى إبداء بعض الملاحظات آملاً أن تظل فى فكر قارئه وهو ينتقل من التمهيد - إلى الموضوع.

والملاحظات التى أقصدها يمكن عرضها كما يلى:

١ - أن موضوع هذا الحديث غريب عن مجال ما أكتب فيه عادة، ولذلك اقتضى التنويه مبكراً - وربما الاعتذار سلفاً.

٢ - أن هذا الحديث (وهو عن قصة) ليس كلاماً فى الأدب، فتلك ليست صناعتى، وهكذا فإن الاقتراب من قضية العَمَل الأدبى

فى سياقه - مسألة هامشية.

٣ - ثم أن هذا الحديث ليس تَعَرُّضاً لشأنٍ دينى، فشئون الدين لها الفقهاء والأئمة من أهل الاختصاص، وأما غيرهم فإن ورود إشارات إلى شئون الدين فيما يقولون أو يكتبون مجرد ذكر أو استدلال.

٤ - وكذلك فإن هذا الحديث «كلام فى السياسة» رغم اقترابه من الأدب بالمصادفة، ورغم تجنبه الخوض فى أمور الدين بالعمد.

٥ - وأخيراً فإن هذا الحديث يجىء رَدّاً على أسئلة تَفَضَّل كثيرون بتوجيهها إلىَّ (وبينهم صديق عزيز وشاعر كبير جاء سؤاله منشوراً) - واحتراما للجميع أجيب - أو أحاول الإجابة - ولدواعٍ واعتبارات كثيرة فإن إجابتى لا تقصد إلى القصة مباشرة - وإنما تذهب إليها عن طريق دائرى، مُتَحَسِّباً لاحتمال أن يكون

الطريق المباشر داخلاً وسط عشوائيات من الأفضل تَجَنُّبها - وكذلك فإن الطريق الدائرى، ولو أنه أطوَل، فهو بالقطع أوسَع - ولهذا السَّبَب أسْرَع.

هذا هو التمهيد، ومنه إلى الموضوع وحديثه... وهو بادئ من سنة ١٩٨٨ وواصل إلى هذه السنة ٢٠٠٠.

□

١ - على الطريق الدائرى.. إلى هنا!

فى خريف سنة ١٩٨٨ تصادف أن كنت فى لندن. وفى مطار «هيثرو» متوجهاً نحو بوابة الخروج إلى الطائرة المسافرة إلى القاهرة، مررت بإحدى مكتبات ذلك المطار المزدحم بالحركة، وتوقفت هناك - كالعادة - ألقى نظرة أخيرة على الكتب المستجدة، وأتأكد أنه لم يَصدُر فى الساعات الأخيرة، ومنذ زرت آخر مكتبة، مطبوع جديد فى موضوع يهمنى. ولَفَتَ نظرى وجود رَفٍّ بأكمله رُصَّت عليه نُسَخٌ من قصة جديدة للكاتب الهندى المسلم «سلمان رشدى» عنوانها «آيات شيطانية» - ولم أكن قد سمعت بها من قبل.

واشتريت نسخة وضعتها فى حقيبة يدى.

.... كان دافعى إلى شراء القصة بالدرجة الأولى معرفة سبقت بكاتبها «سلمان رشدى»، وقد التقيت به مرات فى مكتب ناشرى البريطانى فى ذلك الوقت: «أندريه دويتش» - وكنت معجباً بقوة أسلوبه وتميزه، وإن لاحظت تأثره بالكاتب الكولومبى الأشهر «جابرييل جارسيا ماركيز»، وكان أسلوب «سلمان رشدى» قد تجلى فى أعمال قرأتها له سابقاً، وبالذات قصة «أبناء منتصف الليل»، ووقائعها تدور فى أجواء المأساة الإنسانية التى جرت عندما تم تقسيم الهند الأصلية (إلى هند وباكستان سنة ١٩٤٦)، ثم اقتضت أسباب الفصل بين الدولتين نقل ملايين البشر بالاقتلاع كى تتسق الخطوط السياسية مع مواقع التجمعات البشرية، وكانت تلك أكبر جراحة إنسانية عرفها التاريخ المعاصر حتى تلك اللحظة، فقد كان من السهل رسم الخطوط على خريطة، لكن تطبيق الخريطة على الحياة كان مأساة من الدم والدموع، ومن المرارة والحقد!

وفى هذه الأجـواء المضطربة رسـم «سلمـان رشـدى» صـوره وأبدع فى نحت شخصيات قصته !

هكذا اشتريت «آيات شيطانية» - على قيمة وصيت «أبناء منتصف الليل».

لكنى، وأثناء تلك الرحلة من لندن إلى القاهـرة، لم أتمكن من قراءتها، فقد شغلتنى عنها قـراءات سياسية وجدتها أَوْلى، وقَدَّرتُ أن أضُمَّ القصـة إلى قراءات أدَبِيَّة أخرى موعدها إجازة الصيف على شاطئ البحر.

□

وبعـد شـهـور، سـمـعت عن مظاهرات غـاضـبـة بَدَأَتْ فى لنـدن ضـد القـصـة، والقـائمون على تنظيمها والمحتشدون من أجلها مسلمون من البنغال يعيشـون فى العاصمة البريطانية. والمظاهرات تقوم احتجاجا على مشاهد وعبارات وردت فيما كتبه «سلمان رشدى» - فى «آيات شيطانية» - لأن الغاضبين عليه وجدوا فيه إساءة إلى «سـيدنـا محمد ﷺ»، وإلى «الـوحى الربانى»، وإلى غيـر ذلك من مُـقَدَّسـات المُسلمين ؟!

وفى ذلك الوقت المبكر من عاصفة «آيات شيطانية» فلقد ظننت أن مظاهرات لندن تعبير أو تنفيس من نوع ما تشهده العاصمة البريطانية من مظاهرات احتجاجية كل يوم. ثم تنبـهت إلى أن الأمـر مـخـتلفٌ حين قـرأت أن الزعـيم الأسـطورى للثـورة الإسـلامية فى إيران، وهو «آية الله روح الله الخمينى»، أصدر فتوى يهدر فيها دم «سلمان رشدى» مُتَّهِماً إياه بالكفر والزندقة. وحاولت تحرى الأمر من القاهرة، ثم اسـتـبـان لى أن بعض الشـبـاب المسلم من أصـول هندية بعـثـوا إلى «آية الله» بسؤال يطلبون فيه رأيه فى تصرف رَجُل من بينهم تجاوز كل حَدٍّ وكتب قصـة تَرِدُ فيها مَشاهِد وحوارات أرفقوا نماذج منها - مع طلبهم للفتوى فى شأنها.

ثم كان فيمـا عَرَفتُ أن «آية الله الخمينى» نظر فيما تلقى، ولم يعره فى البداية اهتمـاما يُذكر، وتقديره - ربما - أن الإهمال - والنسيان بعد الإهمال - كلاهما كفيل بعقـاب هذا التجاوز الذى سُئل عنه. ولكن استمرار المظاهرات ضد القصـة واتساع نطاقها من «لندن» إلى «داكا» جعل قائد الثورة الإسلامية فى إيران يُغَيِّر رأيه، وحسابه

أنها فرصة لحَشد مشاعر العالم الإسلامى ضد «طاغوت الغرب واستكباره» - وفى الأدب كما فى السياسة.

وهنا أصدَرَ «آية الله الخمينى» «فتوى» ضد «آيات شيطانية» رأى فيها أن المؤلف يقع تحت طائلة باب خاص فى مباحث الشريعة الإسلامية هو. «سَبّ النبى»، وهو باب له فقهه وله أحكام تترتب عليه تتوازى مع أحكام «الرِدَّة» عن الإسلام والكُفْر بتعاليمه بعد الإيمان...

....

....

ولم يكن «آية الله الخمينى» قد سمع عن «سلمان رشدى» أو قَرَأ اسمه، ولا عَرَفَ عن كتاباته أكثر مما وصله من نماذج مُستَخرَجة من «آيات شيطانية».

لكن «آية الله الخمينى» بتجربته العتيقة والعميقة رأى الفرصة:

- السياسى فيه لمح الثغرة التى تفتحها الضجة القائمة حول القصة (وهى مناسبة لترسيخ مكانة الفقيه).

- والفقيه فيه أعدَّ الفتوى التى تتولى مطاردة الكاتب (وهى فُرصة لتحقيق أغراض السياسى).

وهكذا قال «الخمينى» كلمته، وكان قولها (فى فبراير ١٩٨٩) إعلاناً لحالة تعبئة إسلامية عامة تَحَوَّلت إلى عاصفة عاتية من الاحتجاج - عابرة للقارات والمحيطات.

....

....

وفى مواجهة العاصفة الإسلامية فقد كان طبيعيا أن تُقام متاريس وموانع تَصُدُّ بسرعة ريثما يَستَعِد الآخرون المعادون لـ«الخمينى» ولكل ما يمثله - بعَمَلٍ يرد عليه.

وبالفعل بدا أن هناك عاصفة مضادة تَستَعِد وتتأهَّب من وراء المتاريس لتهدر فى اتجاه معارض لـ«آية الله الخمينى» وللفتوى الصادرة عنه.

وهكذا تحولت «آيات شيطانية» بالعواصف والعواصف المضادة إلى دوامة وإلى

إعصار زَحَفَت معه الظلمات لا يبددها إلا لمع بروق تسبق هدير الرعد، إشارة إلى تصادم شحنات كهربائية صاعقة تمد ألسنة النار - أو تمد ألسنة الفِتنة !

□

وكانت الفِتْنَة مواجهة مشبوبة باللهب بين طرفين :

من ناحية : هناك «آية الله الخمينى» ونظام الثورة الإيرانية الذى أنشأه، وجماهير فى الشارع الإيرانى اعتبرت فتوى الفقيه مرجعية لها مقامها، ثم مظاهرات إسلامية راحت تنتشر من لندن إلى مدن آسيا، ثم ترتد عائدة من الأجواء الآسيوية لتحرك كتلاً من البشر فى بلدان أوروبية يعيش فيها مسلمون، ثم تكرُّ راجعة إلى بلدان مسلمة بينها معظم العواصم العربية، والكل مُسْتَفَز ومُستَنفر ضد إهانة لحقت بـ«الإسلام» وبـ«نَبِيِّه».

وعلى الناحية الأخرى من خطوط المواجهة - الفتنة - كان هناك الإعلام الأوروبى (الصحافة والإذاعة والتلفزيون)، فى بريطانيا ثم الولايات المتحدة، وبعدهما بقية الغرب. والنغمة السائدة فى هذا الإعلام - وقتها - أنه «التعصب الإسلامى وضيق الأفق - ثم إنها الثورة الإسلامية فى إيران وزعيمها الذى تخلف من عصور سابقة ويريد أن يفرض تَزَمُّته على عصور مُسْتَجَدَّة - ثم هو العدوان على كل الحقوق ابتداء من الحق فى الخيال الأدبى، إلى الحق فى حرية النشر، إلى الحق فى الحياة تضامناً مع سلمان رشدى».

وزادت المواقف حدة حين أعلنت جمعية أهلية فى إيران أنها تعتبر نفسها مُكَلَّفة شرعاً بتنفيذ فتوى الإمام.

واتخذ ذلك دليلاً على أنه «الإرهاب» بعينه يعيد عصر «محاكم التفتيش» تقتحم عقول الناس وتُلقى القبض على ضمائرهم !

وراحت الحملة تتصاعد يوماً بعد يوم، وكان الدينى فيها يتراجَع، والسياسى فيها يَتَقَدَّم، وبمقدار ما كان الدين ذريعة للسياسة فى موقف «الخمينى»، فإن الحرية كانت ذريعة للسياسة أيضاً فى موقف الآخرين.

....

....

ثم كان أن المبالغة فى الحملة على الفتوى، والتَزَيُّد فيها - أوجَدَ التباسا عميقاً وعنيفاً اختلط فيه الدين مع السياسة، وتَصارعَت العقائد مع الأفكار، وتضاربت العصور مع بعضها، وكذلك القرون - واستنفرت الكتب المقدسة تحارب الكتابات المارقة.

وفى هذا المناخ الهائج المضطرب كان مطلوباً من الجميع أن يُحَدِّد كل منهم موقفه.

كانت طهران - من ناحية - تطلب إلى كل «مُسلِم» أن يغضب لنبيِّ الإسلام ورسول الله.

وكانت لندن وواشنطن وغيرهما من عواصم الغرب - تطلب إلى كل «إنسان» أن ينتصر للحرية فى كافة تجلياتها السياسية والأدبية والفنية، وكان الجزء الأكبر من اهتمام الغرب بما يطلبه انتصارا للحرية موجهاً إلى العالم الإسلامى بضرورة أن يختار هذا العالم الطامح إلى الالتحاق بالعصور الحديثة موقفه هذه اللحظة، وبأعلى صوت: هل هو مع «الجَهْلِ والتَعَصُّب»، أو مع العِلمِ والحرية؟

□

وفى هذه الأجواء تلقيت تليفوناً من ناشرى فى لندن وقتها «أندريه دويتش»، ومؤسسته فى تلك الأيام واحدة من أعرق دور النشر فى بريطانيا.

وكان «أندريه دويتش» - الذى تَحَوَّل بالنسبة لى من ناشر إلى صديق - رَجُلاً له شخصيته الفريدة وتجربته الإنسانية الغنية، وعلاقته الحميمة بالكُتُبِ وكُتَّابِها، وهو ما جعله شِبْه عُمدة وسط «بلومسبرى» - حَىّ النشر والمكتبات والمتاحف فى قلب لندن.

وفى ذلك الصباح قال لى «أندريه» على التليفون ما ملخصه «إن رئيس مجلس إدارة شركة «فايكنج» (التابعة لمؤسسة «بنجوين») والتى نشرت قصة «آيات شيطانية» - اتصل به يطلب منه - باعتباره ناشرى - إذْناً بوضع اسمى ضمن عددٍ من الكُتَّاب - على بيان يؤيدون فيه حق «سلمان رشدى» فى التعبير عن نفسه، ثم يدينون فى نفس الوقت تَعَصُّب إيران الجاهل بقِيَم الحرية وسُلطان الأدب والفكر..

وأضاف «أندريه» قائلاً إنه استمهل رئيس مجلس إدارة «بنجوين» حتى يتصل بى

فى القاهرة، وبعدها يسمح له نيابة عنى بوضع اسمى على البيان المقتَرَح - والذى قال «أندريه» إن مكتبه سوف يبعث إلىَّ على الفور بنسخة منه !

وكان الدور علىَّ الآن أطلب من «أندريه دويتش» أن يعطينى مُهلة لقراءة القصة قبل البَتِّ برأى.

وشعرت بدهشة فى نبرته وهو يسألنى «إذا كنت أحتاج إلى قراءة نص أدبى كى أؤيد حق كاتبه فى التعبير عن نفسه ؟».

وكان ردى أن الأمر لم يَعُد الآن مجرد نص أدبى، وإنما تَحَوَّل إلى قضية سياسية.

وبما أن اسمى سوف يكون الاسم العربى المسلم تحت البيان المقترح (ضمن عشرة أسماء من جنسيات وديانات أخرى) - فأبسط الضرورات أن أقرأ النص، و«أتَعَهَّد أن أتَفَرَّغ للمهمة هذا المساء وأرُد عليه برأيى غداً».

....

....

وهنا كان علىَّ أن أقرأ «آيات شيطانية» - بسرعة - حتى يكون رأيى فى القصة على سَنَد !

□

والحقيقة أننى عندما تناولت «آيات شيطانية» من حيث كانت فوق رَفٍّ فى مكتبة، كنت على شبه اقتناع بأننى أقرأ القصة من باب «ولكن ليطمئن قلبى»، وكان أغلب ظنى أننى فى الغد سوف أتصل بـ«أندريه دويتش» أخَوِّلُه الاتصال بـ«رئيس مجلس إدارة بنجوين»، وبـ«سلمان رشدى» نفسه وإبلاغ الاثنين بأن «اسمى مع الآخرين فى قائمة المؤيدين لحَقِّ الكاتب فى نشر ما كَتَب». ولعله كان فى خلفية تفكيرى ما سمعته من «سلمان رشدى» مباشرة حين التقينا فى مكتب «أندريه دويتش» من أنه «دَرَسَ التاريخ الإسلامى» فى جامعة «كامبردج»!

وحين بدأت فى قراءة القصة فقد تَعَرَّفتُ من الصفحات الأولى على المصدر الذى

استمد منه «سلمان» إطار قصته، وهو بالفعل إطارٌ لا يستطيع أن يتمثله غير دارس للتاريخ الإسلامى عارف بدخائله وبينها رواية «الغرانيق» المشهورة التى دار حولها جَدَلٌ عنيفٌ حتى فى أيام الرسول ذاته ومن بعده.

ورواية «الغرانيق» - والجَدَل الذى دار حولها - مسألة استوقفت الكثيرين من كُتّاب السيرة طوال أربعة عشر قرناً، وتصدى للبحث فيها مئات المؤرخين والدارسين ابتداء من «ابن إسحاق» و«ابن سعد» إلى «أحمد أمين» و«محمد حسين هيكل» (باشا).

وفى إعادة الرواية للتذكير بها فقد يكون الأليَق والأوجَب أن أعتمد فى شأنها على ما وَرَدَ فى كتاب «حياة محمد»، وهو مرجع موثوق لا يختلف أحد على قيمته الأدبية والتاريخية والدينية. وقد جاءت رواية «الغرانيق» فى سياق هذا الكتاب ضمن الفصل السادس على النحو التالى:

....

....

«حديث الغرانيق الذى أورده ابن سعد فى طبقاته الكبرى، والطبرى فى تاريخ الرسل والملوك، كما أورده كثيرون من المُفَسِّرين المسلمين وكُتّاب السيرة، والذى أخذ به جماعة المستشرقين ووقفوا يؤيدونه طويلاً - أن محمداً لما رأى تجنب قريش إياه وأذاهم أصحابه تمنَّى فقال: ليته لا ينزل علىَّ شىء ينفرهم منى، وقارب قومه ودَنا منهم ودَنَوا منه فجلس يوماً فى ناد من تلك الأندية حول الكعبة فقرأ عليهم سورة النجم حتى بلغ قوله تعالى: **﴿أفرأيتم اللاَّتَ وَالعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالثَةَ الأُخرى﴾**. فقرأ بعد ذلك: « تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى». ثم مضى وقرأ السورة كلها وسجد فى آخرها. وهنالك سجد القوم جميعاً لم يتخلَّف منهم أحد. وأعلنت قريش رضاها عما تلا النبىّ، وقالوا: قد عرفنا أن اللّه يحيى ويميت ويخلق ويرزق، ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده. أما إذ جعلت لها نصيباً فنحن معك. وبذلك زال وجه الخلاف بينه وبينهم. وفشا أمر ذلك فى الناس حتى بلغ الحبشة، فقال المسلمون بها: عشائرنا أحبُّ إلينا، وخرجوا راجعين. فلما كانوا دون مكة بساعة من نهار لقوا ركباً من كنانة فسألوهم، فقالوا: ذكر آلهتكم بخير فتابعه الملأ،

ثم ارتد عنها فعاد لشتم آلهتهم فعادوا له بالشرّ. وأتمر المسلمون ما يصنعون، فلم يُطيقوا عن لقاء أهلهم صبراً فدخلوا مكة.

وإنما ارتد محمد ﷺ عن ذكر آلهة قريش بالخير، فى مختلف الروايات التى أثبتت هذا الخبر، لأنه كُبر عليه قول قريش: «أما إذ جعلت لآلهتنا نصيباً فنحن معك». ولأنه جلس فى بيته، حتى إذا أمسى أتاه جبريل فعرض النبىُّ عليه سورة النجم، فقال جبريل: أو جئتك بهاتين الكلمتين ؟!- مشيراً إلى «تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتَجى». قال محمد ﷺ. قلت على اللّه ما لم يقل ! ثم أوحى اللّه إليه: **﴿وإنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذى أَوْحَيْنَا إِلَيكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وإِذًا لاَتَّخَذُوك خَلِيلاً. وَلَوْلاَ أنْ ثَبَّتْنَاك لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً. إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصيراً﴾**. وبذلك عاد يذكر آلهة قريش بالشر ويسبهم، وعادت قريش لمناوأته وإيذاء أصحابه.

وهذا حديث الغرانيق، رواه غير واحد من كُتّاب السيرة، وأشار إليه غير واحد من المفسرين، ووقف عنده كثيرون من المستشرقين طويلاً. وهو حديث ظاهر التهافت ينقضه قليل من التمحيص. وهو بعدُ حديث ينقض ما لكل نبىّ من العصمة فى تبليغ رسالات ربه. فمن عَجَب أن يأخذ به بعض كُتّاب السيرة وبعض المفسِّرين المسلمين: ولذلك لم يتردد ابن إسحاق حين سئل عنه فى أن قال: إنه من وضع الزنادقة.

ولكن بعض الذين أخذوا به حاولوا تسويغه فاستندوا إلى الآيات: **﴿وإنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾**، وإلى قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلاَ نَبِىٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فى أُمْنِيَّتِه فَيَنْسَخُ اللّه مَا يُلْقِى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللّه آيَاتِه وَاللّه عَلِيمٌ حَكِيمٌ. لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَة قُلُوبُهُمْ وإنَّ الظَّالمِين لفى شقاقٍ بَعِيدٍ﴾**.

ويفسر بعضهم كلمة «تَمَنَّى» فى الآية بمعنى قرأ، ويفسرها آخرون بمعنى الأمنية المعروفة. ويذهب هؤلاء وأولئك، ويتابعهم المستشرقون، إلى أن النَّبِىَّ بلغ منه أذى المشركين أصحابَه، إذ كانوا يقتلون بعضهم ويُلقون بعضاً فى الصحراء يلفَحهم لظى الشمس المحرقة، وقد أوقروهم بالحجارة كما فعلوا ببلال، حتى اضطر إلى الإذن لهم فى الهجرة إلى الحبشة. كما بلغ منه جفاء قومه إيَّاه وإعراضهم عنه. ولما كان

حريصاً على إسلامهم ونجاتهم من عبادة الأصنام، تقرَّب إليهم وتلا سورة النجم وأضاف إليها حكاية الغرانيق، فلما سجد سجدوا معه، وأظهروا له الميل لاتباعه ما دام قد جعل لآلهتهم نصيباً مع اللّه.

ويضيف سير وليم موير إلى هذه الرواية، التى وردت فى بعض كتب السيرة وكتب التفسير، حجة يراها قاطعة بصحة حديث الغرانيق. ذلك أن المسلمين الذين هاجروا إلى الحبشة لم يكن قد مضى على هجرتهم إليها غير ثلاثة أشهر، أجارهم النجاشى أثناءها، وأحسن جوارهم. فلو لم يكن قد ترامى إليهم خبر الصلح بين محمد وقريش لَما دفعهم دافع إلى العود حرصاً على الاتصال بأهلهم وعشائرهم. وأنى يكون صلح بين محمد ﷺ وقريش إذ لم يسع محمد ﷺ إليه، وقد كان فى مكة أقلَّ نفراً وأضعف قوة، وقد كان أصحابه أعجز من أن يمنعوا أنفسهم من أذى قريش ومن تعذيبهم إياهم!»

[انتهى الاستشهاد بكتاب «حياة محمد» للدكتور «محمد حسين هيكل» (باشا)]

....

....

وهكذا فقد روى الرواة، ونقل المؤرخون، وتجادل المفسرون، مُعتَبِرين جميعاً أن ما شهدوه بالبصيرة قبل البصر كان مشهداً جليلاً ونبيلاً تَجَلّى فيه المعلم الأعظم يُلقى إلى نَبِيِّه المصطفى دَرساً اقترن فيه الحُب بالحزم، وكانت لمحات المشهد آيات فى النص القرآنى واضحة العبارة ظاهرة المعنى:

١ - أن سيدنا محمد «تمنى على الله» أن يعطيه مَخرَجاً يكف أذى المُشرِكين عن المؤمنين.

٢ - أن سيدنا محمد فى «تمنيه» وسط ظرف عصيبٍ أطبق على جماعته فى ذلك الوقت - هُيِّئ له «فيما يشبه الوَحى» أن الاعتراف بشفاعة آلهة قريش يمكن «أن يُخَفِّف من غلواء القَوْم وعنادهم»، وقد تمنى ذلك برأى نُقِلَ إليه عن زعماء قريش مُؤَدّاه: «أما إذا جعلت لآلهتنا نصيباً فنحن معك»، وهنا وَقَعَ الظرف الذى ظَهَرَ فيه النص الذى يقول «أفرأيتم اللاَّت والعُزَّى - ومَنَاة الثَّالِثَة الأخرى»، ثم كانت الإضافة المزعومة بتكملة للآية تقول: «تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى».

٣ ـ أن الله عاتب وحاسب رسوله «فيما هُيِّئَ له»، فقد سأله جبريل عن حديث الغرانيق قائلاً له: «أوجئتك بهاتين الكلمتين؟» ـ وفهم الرسول من جبريل فقال مُسْتَغفراً: «قلت على الله ما لم يقل». وبعدها أوحى الله إليه آية «وإن كَادُوا لَيَفْتِنُونَك عن الَّذى أَوْحَيْنا إلَيْك لتَفترىَ عَلَيْنا غيره...» إلى آخر الآية.

٤ ـ وبعدها نَزَلَت الآية الواردة فى سورة الحج أن «فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته...» إلى آخره.

٥ ـ والمعنى فى ذلك أنه كانت هناك آيات حاوَلَ فيها الشيطان ما حاوَلَ، ثم اقتضت حِكمة الله «نسخ ما ألقى الشيطان، واتسعت رحمته فرَفَعَ عن رسوله محنة أن تفتنه قريش بحيث يفترى على الله بغير ما أوحى إليه لولا أن عَصَمَه الله بهُداه».

كان ذلك ملخص رواية «الغرانيق» التى طال فيها الجَدَل طول التاريخ الإسلامى ـ والآن جاء «سلمان رشدى» ليستعملها إطاراً لقصة اختار لها عنوان «آيات شيطانية».

....

....

وكان تقديرى بعد أن قرأت القصة أن «سلمان رشدى» التقى برواية «الغرانيق» أثناء دراسته للتاريخ الإسلامى، ثم إنه قرر تطويعها لخياله والتوسع فيها كما يشاء هواه !

وهكذا شَطَحَ «سلمان رشدى» بعيداً مع تَصَوُّرات وصُوَر حَرَّرَت نفسها من كل محظور أو مقدس حتى وَصَل بالباطل إلى زوجات النبى فى فصلٍ من القصة اختار له عنوان «عائشة» !

□

وما أن طلع صباح اليوم التالى حتى بادرت إلى الاتصال بـ«أندريه دويتش» فى لندن أرجوه أن يبلغ رئيس مجلس إدارة «بنجوين» اعتذارى عن وضع اسمى على بيان يجرى إعداده دفاعاً عن «سلمان رشدى». وبدا «أندريه» مُنزَعِجاً لتَرَدُّد واحد من المؤلفين الذين تنشر لهم داره فى الانتصار لحق مؤلِّف، وحاولت أن أشرح له، ولكن التفاصيل كانت ـ

للإنصاف - عَصِيَّة عليه، وهكذا سألنى إذا كان فى استطاعته أن يطلب إلى رئيس مجلس إدارة «بنجوين» أو إلى «سلمان رشدى» أن يتصل أحدهما بى مباشرة.

وفى نصف ساعة كان رئيس مجلس إدارة «بنجوين» على التليفون من لندن يسألنى عن «السبب الذى يدعونى إلى الامتناع عن المشاركة فى صَدِّ خطر مُطبِق على حرية الفكر والكتابة والنشر ؟» - ومرة ثانية حاولت أن أشرح التفاصيل، لكن مُحَدِّثى قاطعَنى سائلاً: «هل رأيت الفيلم السينمائى «الغوايات الأخيرة للسيد المسيح ؟» - إن مؤلِّف القصة «نيكولاس كازانتزاكس» ومُخرِج الفيلم الذى اعتمد عليها «مارتن سيكورسين» كليهما صَوَّرا المسيح - حِواراً وفيلماً - وهو مُسَمَّر على الصليب مدة زادَت عن نصف الساعة (أى ثُلث الفيلم كله) وفى هذه المساحة من الفيلم فإن المسيح المصلوب خَطَرَت على خياله أحلام إنسانية، شديدة الإنسانية... فيها أطياف جنس - وكان قصد الاثنين: مُؤَلِّف القصة ومُخرِج الفيلم - تأكيد أن المسيح إنسان ... وهذا ما حاوله سلمان مع محمد».

وبدا لى الآن مُحَقَّقاً أن «سلمان رشدى» تأثر بالفيلم، وكان ذلك خاطراً طاف بفكرى أثناء قراءة «آيات شيطانية»، وخَطَرَ لى أن ما أقرأه نص أراد به صاحبه - إسلامياً - أن يجارى آخرين سبقوه - مسيحياً - خصوصاً وأن الضجة حول فيلم «الغوايات الأخيرة للسيد المسيح» سنة ١٩٨٥ كانت مدوية لدرجة كفلت له حجماً من النجاح - يُحَرِّض على التقليد ويُغرى !

وتَمَسَّكتُ باعتذارى عن المشاركة فى البيان المقترح، ولم يقتنع رئيس مجلس إدارة «بنجوين»، وانتهينا على أنه سوف يطلب إلى «سلمان رشدى» أن يتصل بنفسه يشرح وجهة نظره ونَتَّفِق على حل. وبالفعل اتصل «سلمان رشدى» يسأل: «هل «أنا» مع أو ضد حرية الخيال وحق الكاتب فى الرحلة معه بغير إذنٍ من الشُرطى أو المُفتى ؟» - ورددت بأننى «لست ضد حرية الخيال، ثم إن اعتقادى - قبل اعتقاده - بأن حرية الخيال رُخصَة لا يأذن بها «الشُرطى» ولا «المُفتى»، ثم أضفت «إننى قد أستطيع تَفَهُّم حرية فى الخيال فيما يتعلق بالآيات الشيطانية» نفسها استنادا - أو استغلالا - لحديث «الغرانيق»، لكنى لا أستطيع - ولست بالمُتَعَصِّب فيما أرى - أن أدافع عما وَرَدَ عن زوجات النبى كلهن - بالاسم - وبدون استثناء فى ذلك الجزء من القصة الذى اختار له عنوان «عائشة».»

وعـاد «سلمـان رشـدى» فبعث إلىَّ بـردٍّ مُقتَضَب أعـرب فيـه عن اعتقـاده بأنه «لا يَملِك أى مُثَقَّف ـ !ـ مهما كانت دعاواه أن يتخذ لنفسـه موقفاً محايداً فى قضيته، لأنها بذاتها الصراع بين قوى التنوير وقوى الظلام» !

ولم أجد داعياً لمواصلة الجدل، بظن أنه فى مثل هذه الأحوال عقيم !

٢ـ الشـيطـان لديه مصالح... وخطـط !

خلال شهور طويلة بدا العالم منقسماً بفكره: مـع «سلمان رشدى» وضـده.

ومن اللافت للنظر أن كثيـرين من المُشتَغلِين بالكتـابة والثقافـة فى العـالم العربى كانوا ضمن أعلى الأصوات تأييداً لـ«سلمان رشدى» بدعوى الحق فى «الإبداع» (وذلك لفظ مُعَبَّأ ـ فيما أحس ـ بالادعاء !)، كما أن «حرية الفكر والنشر» و«سُلطَة الخيال على النص الأدبى» لا ينبغى أن يَصُدُّهما عائق (كأنه يمكن الفصل بين روح الحرية وروح القانون).

ومن المفارقات أن «الأزهر» (ربما بتوجيه من السياسة) خرج برأى يعارض فتوى «الخمينى»، فقد صرح متحدث باسم المَشيَخة ونَقَلَت عنه وكالات الأنبـاء (رويتر ـ ووكالة الأنباء الفرنسية ـ ووكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية) ما نصـه:

«إن الشرع الإسلامى لا يقبل بتكفير سلمان رشدى، فليس فى الإسـلام ما يسمح بهدر دَم الناس دون محاكمة، خصوصاً إذا لم يكن الداعى جريمة قتل أو خيانة. إن مبدأ تكفير رَجُل بسبب آراء كَتَبَها غير مقبول».

ولم يَفُت على وكالات الأنبـاء الغربية أن تشير إلى أن موقف الأزهـر ربما أملته خلافات عميقة الجذور بين السُنَّة والشيعة!

وبدا من مختلف الآراء التى قيلت فى مصر، سواء على مستوى المشتغلين بأمور الفكر والثقافة، أو المشتغلين بمسئولية الإفتاء الدينى ـ أن أحداً منهم ـ جميعاً ـ لم يَقرأ حتى تلك اللحظة قصة الآيات الشيطانية ـ واعترف بذلك كثيرون ممن تكلموا وأفتوا، وزادوا «أنهم اتخذوا موقفهم.. فعلوا ذلك استنادا إلى المبدأ العام بصرف النظر عن التفاصيل»!

ومن حُسن الحظ أن الأصوات العربية ضاعت فى هدير العاصفة.

....

....

والآن كانت المظاهرات بحاراً هائجة، وكانت الاحتجاجات موجات مَدّ وجَزر تكتسح الشواطئ وترتد عنها لتكر عائدة إليها من جديد.

ووجد «سلمان رشدى» نفسه دون غطاء يكفيه، وحاول أن يُدافِع عن نفسه.

وفى ١٤ فبراير ١٩٨٩ نَشَرَت الصحف البريطانية وبينها «التيمس» تصريحاً له يقول فيه:

«إن ما يقلقنى أشد القلق أن هؤلاء الذين يتظاهرون ضد الكِتاب لم يقرءوه.

إنهم يثورون، ويُحَطِّمون، ويحرقون الأعلام لسبب ليس له وجود بالنسبة لهم، ذلك أن كتابى لا يُباع فى أى بلد إسلامى!».

ثم أضاف فى أحاديث لوسائل إعلام عربية تأكيدات أقسَمَ عليها بأغلَظ يمين أنه «آخر إنسان» يُسىء إلى الإسلام وهو الدارس المتَعَمِّق فى تاريخه، ثم إنه على العكس مما يقول به أعداؤه - «يعتقد أنه خَدَم الإسلام إذ أظهره كنزاً للفن ومُستَودَعاً لرؤى جمالية بلا حدود».

وبينما الجَدَل مُحتَدِم حول «آيات شيطانية» وهل هى: «تُحفة أدبية» أو «إهانة للإسلام» - وحول «سلمان رشدى» وهل هو: «مُرتَد عن الإسلام» أو «مُؤمِن مُتَمَسِّك بإيمانه» - دَخَل البيت الأبيض فى واشنطن على الخط، فقد التقط الرئيس «جورج بوش» (الرئيس الأمريكى وقتها) حَبْلَ الجَدَل وأفتى هو الآخر بتصريح صحفى قرر فيه أن «كتاب سلمان رشدى يمكن أن يكون جارحاً - لكن التحريض على قَتْلِ المؤَلِّف عَمَلٌ لا يستطيع العالم المُتَحَضِّر أن يسكت عليه».

ثم زادَت الأمور وضوحاً مع بيانٍ أصدرته وزارة الخارجية البريطانية - نصه:

«إن الحكومة الإيرانية عليها أن تقرر إذا كانت تريد علاقات طبيعية مع بقية العالم أم لا. وإذا كانت تريد علاقات طبيعية فأول ما يَتَعَيَّن عليها أن تفعله هو التَبَرُّؤ من هذه

الفتوى التى تُحَرِّض المواطنين فى بلدان خارج إيران على التظاهر والعنف - والقتل !».

وأخيراً «صَدَرَ القرار» كالعادة من واشنطن، وملخصه «أن آية الله الخمينى هو السُلطة الأعلى فى نظام الثورة الإسلامية بوصفه مرشدها، وصدور الفتوى منه بردَّة سلمان رشدى عن الإسلام وإهدار دمه - يعتبر رعاية رسمية من الدولة الإيرانية للإرهاب وتصديراً له» - وإذا لم تتراجع الحكومة الإيرانية عن ذلك الموقف فسوف تُوضع على قائمة الدول المُصَدِّرة للإرهاب، ثم تطالها الإجراءات المقررة للدول الراعية للإرهاب، وهى واصلة إلى درجة العزل والحجر، وما هو أشد وأقسى !

□

وفى ذلك الوقت بدا «سلمان رشدى» فى حالة تَخَبُّط، فهو يتمسك بما قال فى قصته يوماً، ثم يستدرك بعد ساعات بالاعتذار عنه - ثم يجىء فى يوم آخر ليلفت نظر مُنتَقِدى كتابه إلى أنهم - لو التفتوا بدِقَّة إلى صياغة عباراته - لاكتشفوا أنه قال ما قاله فى نصوص عمله الروائى «وهو فى موضع النائم يحلم - وهو بالطبع ليس مسئولاً عن الأحلام - لا هو ولا غيره ممن تجيئهم الأحلام وهُم نيام».

ثم يتساءل: «هل يُعاقَب رَجُلٌ على ما يحلم به فى نومه ؟».

لكنه فى يوم ثالث - بعد الإنكار والعدول عنه - وبعد الأحلام تزور أصحابها بغير مسئولية عليهم - يصل إلى «التسليم بأن بعض ما وَرَدَ فى كتابه يمكن اعتباره «نوعاً من الرِدَّة» !- لكنه وقد رأى الحق الآن تائِبٌ إلى الله وعائدٌ لإشهار إسلامه على الملأ أمام جمع من العلماء المسلمين. وكان بعض هؤلاء العلماء قد قاموا فى لندن بمحاولة للحَدِّ من ضرر الحملة التى لحقت بالإسلام فى حسبانهم - وهكذا وَقَف «سلمان رشدى» أمامهم وراح يُكرِّر شهادة «أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله».

ثم اكتشف «سلمان رشدى» فى لهْفَتِه لدفع تُهْمَة الرِدَّة عن الإسلام أنه سوف يفقد «قضيته» فى الغرب، وكذلك عاد وتراجع أمام لائميه (هناك) مُعتَذِراً لهم بأنه لم يَتَراجَع ولم يَتَخاذل، وإنما هو «رَجُلٌ يحاول الدفاع عن حياته، فهو مَرصود فى دائرة القتل طول الوقت - بينما حكومات الغرب تتبنى قضيته بالكلام دون أن تُوَفِّر له الحماية، لأنها لا تضغط على إيران بما فيه الكفاية حتى تَسْحَب فتوى الخمينى».

وكـان أن شُـدِّدَت الحـراسـة حـول «سلمـان رشـدى» ووَضَـعَت سلطة المخـابرات البريطانية الداخلية M. I. 5 تحت تصرفه عدة بيوت آمنـة يتنقل بينهـا مُتَخَفِّياً حتى يضيع أثـره من أى قاتل يتربص به.

ورَوَت زوجة «سلمـان رشـدى» التى عاشت معه تلك الأيام، وهـى الكاتبة الأمريكية «ماريان ويجِنز» - أن «سلمـان» كان سعيداً وهو يستمتع بالضجة التى ثارت حوله، وبالشُهْرة التى تحققت لـه، وأن حجـم مبيعات كتابه وحسـاب عوائدها كان شاغِل آماله طول الوقت. ثم رَوَت أنها كانت تتابع تصرفاته طوال تلك الفترة، وأنها وَجَدَته رَجُلاً أنانياً بلا قـضـيـة حقـيقـيـة، وأن الضجة من حوله أضـافت إليـه «وَرَماً» من الغـرور «بحجم فـيل»، وتآكل وتلاشـى إعجابهـا به، وكذلك حبـهـا. وقَرَّرَت أن تنفصل عنه ناجية بتوازنهـا العقلى والنفسـى من عـالمه «المجنون»، ثم إنها سـوف تطلب الطلاق منه وتغادر بريطانيا عائدة إلى وطنها فى الولايات المتحدة - (وكذلك فَعَلَت).

والحـاصل أن «سـلمـان رشـدى» لـم يُغلِق الأبواب على نفسـه كمـا كان يقـول ويُقال عنه، وإنما كان «يذهب» كل ليلة لـ«مفاجأة» بعض أصدقائه يزورهم ويحضر سهراتهم وحفلاتهم، وبعد دخول أبواب بيوتهم يخلع ذقناً مُستَعارا يُعَلِّقه حول وجهه، ويرفع قُبَّعَة من الصوف يُغَطّى بها رأسـه، ثم يقدم نفسـه سعيداً لجمهور من «أصحاب البيت والضـيوف» والكل يُرَحِّب بظهوره مُصَفِّقاً، بينما هو يقـول للجـمـيـع: «ها أنذا حَىٌّ بينكم على الرغم من الفتـوى» !

....

....

وفى تلك الأيام وأثناء وجـودى مـرة فى لنـدن سـألنى «إدوارد هيـث» رئيس وزراء بريطانيا السابق «عما إذا لم يكن هناك حل لهذا الحكم بالقتل ضـد سلمان رشـدى؟».

وحـاولت أن أشـرح لـه - بمقـدار مـا أفـهـم - فـارق مـا بين «الحُكم» وبين «الفتـوى» فى الشرع الإسلامـى.

وبمعنى أن «الحُكم» قـرارٌ من مُختَص - بينما «الفتوى» رأىٌ من مُجتَهِد.

وسألنى «هيث» يومها: «ليكن ... أليس من الممكن سحب هذه الفتوى أو إلغاؤها؟».

وحاولت كذلك - بمقدار ما أعرف - توضيح أن الفتوى باعتبارها اجتهادا لفقيه - رأىٌ يَخُصُّه، والرأى قائم إلا إذا رأى صاحبه تعديله - أو تبديله - مُعَبِّراً بذلك عن تغيير طرأ على فكره.

والفتوى فى هذه الحالة صادرة من «آية الله الخمينى»، والرَجُل لم يُغَيِّر رأيه، فكذلك فكره - والمأزق أن الجميع أمام فتوى وليسوا أمام حُكم!

□

ثم حدث أن ما سمعته كلاماً من «إدوارد هيث» تَحَوَّلَ إلى سياسة فى لندن وواشنطن، فقد راحت العاصمتان - ووراءهما جيوش جَرّارة: سياسية وإعلامية - يُشَدِّدون جميعاً على سَحب فتوى «الخمينى» ضد «سلمان رشدى» أو إلغائها، وإلا فهو العقاب. وبالفعل بدأت إجراءات العقاب شديداً وشاملاً.

....

....

وبَقى ذلك الطلب بسحب الفتوى أو إلغائها إنذاراً قائماً وسارياً حتى بعد أن توفى «آية الله الخمينى».

وفى تلك الأيام حاول الرئيس الفرنسى «فرانسوا ميتران» أن يتدخل فى الأمر «كمثقف» مُهْتَم بحرية الفكر والنشر.

وكان بين حُجَج «ميتران» وقتها أن هذا «التعصب» الإيرانى العنيد يعيد تجديد النزاع بين «الإسلام» و«المسيحية»، وبين الشرق الأوسط وأوروبا، وبالفعل بعث الرئيس «ميتران» برسالة تحمل هذا المعنى إلى الرَجُل الذى خَلَفَ «آية الله الخمينى» كمُرشِد ثانٍ للثورة الإسلامية فى إيران وهو السيد «على خامنئى» الذى رَدَّ عليه بخطاب تَحَيَّرَ «ميتران» - حَسَبَ روايته - فى فك رموزه - ربما بسبب دِقَّة الخط الفاصل بين الفتوى والحُكم. فقد قال له «خامنئى»:

«إنه لسوء الحظ لا يستطيع أن يفعل شيئاً فيما طلبه «الرئيس الفرنسى» منه لأن القضية تتجاوزه، ذلك أن فتوى الإمام مثل سَهمٍ انطلق فى الفضاء ولم يَعُد فى مقدور أحد أن يَسْتَرِدَّه» !

....

....

وكان أن بدت القضية فى بلدان الغرب جميعاً وكأنها بَوادِر حرب صليبية تَتَجَدَّد، وأحس الفاتيكان أن التيار يندفع إلى حيث لا يريد أحد، وهكذا صَدَرَ بيان عن المقر البابوى - فى روما - نشرته صحيفته الرسمية «الأُوسِّرفاتورى رومانو» جاء فيه:

«إن ملايين المسلمين أحسوا بالغضب لما قرءوه فى قصة «سلمان رشدى». ومن الضرورى لكل مسيحى احتراما لدينه على الأقل أن يستاء من أى إهانة تُوَجَّه إلى ديانات غيره، وعلينا أن نتذكر أن قداسة العقيدة لا تقل أهمية عن قداسة الحياة» !

□

ثم صَدَرَ حُكمٌ بريطانى عن كبير القضاة Lord of Justice فى دعوى قضائية رَفَعَتها بعض الجمعيات الإسلاميَّة (من أعضاء يحملون الجنسية البريطانية) - ضد مُؤَلِّف الكتاب وناشره على أساس أن قصة «آيات شيطانية» تتضمن «إهانة» للإسلام blasphemy.

وكان الحُكم الصادر عن المحكمة فى نوفمبر ١٩٩١ إرساءً لقاعدة جديرة بالاهتمام والاحترام، لأن كبير القضاة بدأ حكمه بقوله إن «المحكمة تجد نفسها فى وضع لا يسمح لها بالفصل فى موضوع هذه القضية».

والحيثيات أن الموضوع من جانبين:

- الجانب الأول أن القوانين البريطانية تسمح لمن يشاء بإنكار الدين أو بمناقشة تعاليمه وأحكامه، وذلك عَمَلاً بمبدأ حرية كل إنسان فيما يُؤمَن به من عقيدة.

لكن القوانين البريطانية فى نفس الوقت لا تسمح بإهانة الدين blasphemy لأن

ذلك يخرج عن مبدأ حرية كل إنسان فى عقيدته، باعتبار أن إهانة أى دين - هى عدوانٌ على عقائد المؤمنين به، تمس ضمائرهم، وتجرح شعورهم.

والخلاصة هنا أن إنكار الدين أو مناقشته يمكن أن يكون من أعمال حرية الفكر، لكن إهانة الدين اعتداء على حرية آخرين لهم الحق فى كرامة عقائدهم.

- وأما الجانب الثانى - فى تقدير كبير القضاة - فهو أن المحاكم فى بريطانيا لا تملك من القوانين ما يسمح لها بتطبيق مبدأ عدم إهانة الدين على أديان أخرى غير المسيحية، فهذه الديانة هى وحدها التى تشير إليها النصوص الحامية للأديان من الإهانة. ويتصل بذلك أن المحكمة لا تستطيع لغياب النصوص اللازمة أن تنظر فى قضية تتعلق بإهانة دين آخر غير المسيحية.

على أن المحكمة فى هذا الصدد تلفت نظر البرلمان إلى أنه وقد أصبحت بريطانيا بلداً تَتَعَدَّد فيه الديانات - على عكس ما كان الحال عليه عندما وَضَعَت نصوص حظر إهانة الدين المسيحى - فإن حقوق غير المسيحيين من المواطنين البريطانيين قد تتطلب إجراء تعديلات أو إلحاق إضافات للقوانين تحمى الأديان الأخرى - غير المسيحية - من الإهانة blasphemy.

□

ومع ذلك وبرغم مرور السنين، وبرغم وفاة الفقيه صاحب الفتوى (يوم ٤ يونيو ١٩٨٩)، وبرغم أدبيات كثيرة تُفَرِّق بين الفتوى والحكم، وبرغم وَقْفَة عَدل من كبير القضاة فى بريطانيا - فإن الحملة استمرت وإن تفاوتت شدتها بين وقت وآخر.

وفى ذلك الوقت فكرت إحدى مجموعات التلفزيون الدولية أن تنظم حوارات تجرى على الهواء مع عدد من زعامات الشرق الأوسط، وعُرِضَ علىَّ أن أشارك فى هذه الحوارات. واشترطت لأسبابٍ تتعلق بى أن لا يكون مطلوباً منى إجراء حوارات مع زعماء من العرب - وقبل أصحاب العرض، وقبلت. وكان نصيبى ثلاثة لقاءات (كل منها ساعتان) مع السيدة «بناظير بوتو» رئيسة وزراء باكستان، والسيد «تورجوت أوزال» رئيس الجمهورية التركية، والسيد «على أكبر هاشمى رافسنجانى» رئيس الجمهورية الإسلامية فى إيران. وتقرر أن يكون الحوار مع الرئيس الإيرانى هو

البداية، خصوصاً أن موضوع الإرهاب على رأس قائمة أولويات العالم، ثم إن الفتوى الخاصة بـ«سلمان رشدى» هى العَلَم الذى يُرَفرِف كلما طُرِحَ موضوع الإرهاب !

وهكذا استبقتنى إلى طهران مجموعة مقدمة تضم إداريين ومخرجين ومصورين، ثم وصلت فى الموعد المحدد (الساعة العاشرة من صباح التاسع من نوفمبر ١٩٩٣) لإجراء اللقاء - مع الرئيس الإيرانى - فى القصر الجمهورى، وإذا الترتيبات تأخذنى مباشرة إلى قاعة استقبال واسعة دخلت من أحد أبوابها ورأيت الرئيس «رافسنجانى» داخلاً فى نفس اللحظة من بابها المقابل، لأن المخرِج رأى أن تكون لحظة لقائنا الأول تحت الأضواء وأمام العدسات !

ولم أجد ذلك الترتيب مناسباً.

وقلت للرئيس «رافسنجانى» والأضواء مُسَلَّطة والعدسات مُوَجَّهة - ما مؤداه «إننى أرجوه تَعديل هذا الترتيب الذى ارتآه مخرج البرنامج بالاتفاق مع المسئولين عن المراسم فى القصر الجمهورى».

وأضفت «إنه وأنا غُرَباء نلتقى للمرة الأولى، فإذا جلس كلانا أمام الآخر على الفور ودون تعارف إنسانى مسبق فسوف يبدو المشهد لقاء غُرَباء - بارِداً مثل وشاح الثلج الذى يظهر أمامنا من بعيد فوق رأس جبال شمران».

وفوجئ الرئيس «رافسنجانى» على ما بدا بما قلت، وسألنى «ماذا نفعل الآن ؟» - وقلت «نُطفِئ الأنوار ونقفل العدسات ونخرج من هنا إلى مكتبك نُخَفِّف الغربة بكسر ثلوجها، ونتعارف إنسانياً قبل أن نجلس معاً لحوار بين: رئيس وصحفى !».

وأمسك الرئيس «رافسنجانى» بيدى يقودنى إلى مكتبه، والأضواء والعدسات مُفاجأة بما جرى أمامها على عكس السيناريو الموضوع والمقرر، وقد راحت - هذه الأضواء والعَدَسات - لثوانٍ تواصل عملها بينما أطراف المشهد يخرجون من إطاره !

وجلسنا لحديث طويل، وفناجين من القهوة والشاى، وتجارب وحكايات، واتصل به مرشد الثورة الإيرانية السيد «على خامنئى» أثناء جلستنا وأبدى آراء وتعليقات حول محاضرة كنت ألقيتها فى محفل عام بالإسكندرية قبلها بأسابيع وقد وصلت إليه مترجمة إلى الفارسية....

وبعد قراءة الساعة (خمس وخمسون دقيقة بالضبط) وكانت ألفة التعارف قد أذابت ثلوج الغربة، قلت للرئيس «رافسنجانى»: «الآن نستطيع أن نجلس تحت الأضواء وأمام العدسات، دون أن يحس أحد بلسعة البرودة فى الجو» !

وابتسم الرَجُل ابتسامة ودودة، وعدنا إلى حيث كنا قبل ساعة، وكان الطقس قد اختلف.

□

وفى تلك الجلسة التمهيدية مع الرئيس «رافسنجانى» فى مكتبه حرصت على ألا أقترب من أى سؤال أنوى توجيهه إليه، ولو كنت فعلت لبَدَت إجابته -اللاحقة- تحت الأضواء وأمام الكاميرات رَدّا فَقَدَ طلاوته من تكراره على لسان قائله أكثر من مرة فى مسافة زمنية قصيرة.

وتحت الأضواء وأمام العدسات طوفت بالحديث مع «رافسنجانى» إلى قريب وبعيد، ثم سألته دون تمهيد عن فتوى «الخمينى» ضد «سلمان رشدى»؟

وراح «رافسنجانى» يُرَدِّد حُجَجاً معروفة: «إن الفتوى رأىٌ وليست حُكماً، وإنه فى مجال الرأى فإن صاحب الرأى وحده هو الذى يملك تغييره أو إلغاءه، وإنه إذا أراد غيره إصدار فتوى فهذا حقه، لكن المشكلة بالنسبة للدولة فى إيران أنه نظراً لـ«مقام الإمام» فإن أحداً لن يُقدِم على مخالفته علناً، حتى وإن تبدى له غير ما رأى». وضَرَبَ «رافسنجانى» مَثَلاً وجده تقريباً للمسألة إلى الأذهان «بأننى لو كتبت كتاباً وعارضنى فيه آخرون، فهؤلاء الآخرون ليس فى استطاعتهم إلا واحداً من اثنين:

- «إما أن يُقنِعوك برأى مختلف»..

- «وإما أن يكتب أحدهم كتاباً آخر بوجهة النظر الأخرى».

ولا يمكن أن يكون حلاً أن ينوب عنك غيرك فى تعديل الكتاب إذا اقتضى الأمر، أو فى سَحبِه تماماً إذا اقتنعت برأى مخالف.

والمشكلة فى الحالة القائمة أن «الإمام الخمينى» عَبَّرَ بفتواه عن اقتناعه برأى، وهو لم يُغَيِّر رأيه حتى اليوم الذى فارق الحياة فيه - وبعدها لم يعد فى مقدور أحد أن يصل إليه بعرضٍ لمتغيرات الزمن لعله يرى فى فتواه السابقة رأياً لاحقاً».

وقلت للرئيس «رافسنجانى» إننى أستطيع تفهم ذلك كله، ولكن ما أريد أن أسأل فيه هو موقف الدولة الإيرانية من فتوى «الإمام الخمينى»؟

ورد «رافسنجانى» بعد تفكير استغرق ثوانى - قائلاً: «أرجوك أن تسمعنى جَيِّداً.. إن الدولة الإيرانية لا تعتبر نفسها مُكَلَّفة بتنفيذ فتوى الإمام. الفتوى قائمة، لا يملك أحد تغييرها أو إلغاءها - وهى رأىُ مُجتَهِد قاس بفكره على باب «سَب النبى» - صلاة الله وسلامه عليه - ومع ذلك فالدولة الإيرانية غير مُكلَّفة بتنفيذ الفتوى، وهذا أقصى ما نستطيع أن نؤكده - ونَتَعَهَّد به أمام العالم».

وقلت لـ«رافسنجانى» إن «ما صرح به الآن فيه الكفاية، وظنى أن كثيرين فى العالم سوف يكونون على استعداد لمعاودة التفكير على الأقل»!

□

لكن العالم، أو ذلك الجزء منه الذى يَتَحَكَّم فى باقيه - لم يعاود التفكير، فقد انهمكت الولايات المتحدة ومن تابعها فى ذلك الوقت فى إحكام قبضة احتوائها المزدوج لإيران وللعراق:

«- إيران حصاراً - قاسياً - يتعلل بالفتوى ضد «سلمان رشدى» - طالباً إلغاءها بالكامل أو تعديلها..

والعراق حصاراً - قاتلاً - يزعم أن العراق «ما زال قادراً على تهديد جيرانه» بأسلحة للدمار الشامل ما زال يملكها أو يملك أسرارها، ولا بد من التأكد أنها جميعاً - سلاحاً وسِرًا - قد جرى نزعها»!

وكان ظاهراً للعيان أنها سياسة تتعلل بالأسباب وهى تعرف مَوانِعَها، وتقول بظاهر الحق وهى تعرف أنه فى الباطن قصد آخر - لكن السياسة تحتاج دائماً إلى ذرائع أخلاقية - أو تبدو كذلك - حتى لا تظهر الأنياب والمخالب عارية - تثير شكوك ومخاوف الناظرين والسامعين.

ومع ذلك فقد كان مما يدعو إلى الاستغراب أن دولاً إسلامية راحت تناشد إيران أن ترفع عن نفسها تُهْمَة الإرهاب «بإلغاء فتوى تعرف هذه الدول الإسلامية أن إلغاءها لم يَعُد ممكناً فِقهياً أو حتى عملياً» ! - فالفتوى صَدَرَت عن صاحبها فى حياته، وقد

انقضت الآن حياته ولا يستطيع أحد أن يتَعَرَّض لتراثه إلا بالفحص والدرس، ثم إن رئيس الجمهورية الإيرانية أعلن على العالم أن «الدولة الإيرانية مع احترامها لاجتهاد الإمام وذكراه لا تعتبر نفسها مُلزَمة ولا مُكلَّفة بتنفيذ فتواه» !

وبنفس المعيار فإن عدداً من الدول العربية «الساعية بالخير» راحت تظهر وجعها مما يتعرض له شعب العراق بسبب الحصار، لكنها اعتبرت النظام العراقى مسئولاً لأنه لا ينصاع بالكامل لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية(!!)

[والكل يعرف أنه ليس مجلس الأمن وإنما الولايات المتحدة - وأنها ليست الشرعية الدولية وإنما هو الإصرار على عزل وتدمير وطن عربى].

وعلى غير انتظار - ويوم ٢٤ سبتمبر ١٩٩٨ - أى عشر سنوات من الحصار والعَزل والحجْر على إيران - تَغَيَّر المشهد بطريقة بدت «صاعقة».

ففى أثناء انعقاد الدورة العادية للجمعية العمومية (١٩٩٨) - وقف وزير خارجية إيران السيد «كمال خرازى» يعيد ما سبق أن قاله هو بنفسه مرتين ومن على نفس المنبر (وما سمعته من الرئيس «رافسنجانى» قبل ذلك بخمس سنوات) ونصه: «إن حكومة الجمهورية الإسلامية لا تنوى اتخاذ إجراءات لتنفيذ فتوى الإمام الخمينى التى أصدرها فى شأن الكاتب البريطانى «سلمان رشدى»».

وكانت المفاجأة أن وزير خارجية بريطانيا «روبين كوك» التقط الإشارة ووَقَفَ يَرُدُّ عليها قائلا إن «ما وَرَدَ فى خطاب وزير الخارجية الإيرانى يُعتَبر بادرة جديدة تستحق التشجيع، ولذلك فإن «حكومة صاحبة الجلالة» سوف تدخل فى حوار مباشر مع الحكومة الإيرانية لإعادة علاقات الود التقليدية بين بريطانيا وإيران إلى مكانها الطبيعى» ؟ - وأضاف وزير الخارجية البريطانى إلى ذلك ملاحظة قال فيها إنه «يظن أن ما سمعه من وزير خارجية إيران يعكس النهج الإصلاحى الجديد الذى يمثله الرئيس محمد خاتمى».

ولاحظ كثيرون [فى الصحافة البريطانية وفى مجلس العموم، وكذلك لاحظ عدد كبير من المحللين والكتاب فى الولايات المتحدة] أن «موقف الحكومة البريطانية مراوِغ ويدعو إلى الدهشة».

ورَدَّ وزير الخارجية البريطاني مُدافعاً عن نفسه بقوله: «إننا سمعنا كلاماً جديداً من وزير خارجية إيران» ؟

ولم يَشأ وزير الخارجية الإيراني أن يترك الأمور عند هذا الحد، فإذا هو يَعقِد مؤتمراً صحفياً في مبنى الأمم المتحدة يعلن فيه: «إننا لم نقل كلاماً جديداً يتغير به رأينا في شيء قلناه من قبل. فنحن رأينا وما زلنا نرى أن ما كتبه سلمان رشدي رِدَّة عن الإسلام، لكننا لا نعتبر أنفسنا مكلفين بتَعَقُّبِه ولا بعقابه».

ولم يُعَلِّق وزير الخارجية البريطاني بشيء.

ثم زادَ الطين بَلَّة (كما يقولون) حين أعلنت جمعية أهلية إيرانية، هي مؤسسة «خرداد» أنها مُصَمِّمة على تِكرار ما أعلنته من قبل عن أنها على استعداد لمكافأة من يقتل «سلمان رشدي» تنفيذاً لفتوى «الإمام الخميني». ثم «إنها الآن على استعداد لمضاعفة مبلغ المكافأة ورفعه من مليون دولار إلى مليونين لمن يبادر ويُنَفِّذ الحُكم في المرتَد»[1]

وكانت «البَلَّة» الزائدة على «الطين» في هذه الصُوَر المتناقِضة أن الذي وقف ليعلق على بيان مؤسسة «خرداد» لم يكن وزير الخارجية الإيراني، وإنما وزارة الخارجية البريطانية التي صرح متحدث باسمها بقوله إن «البيان الصادر عن إحدى الجمعيات الأهلية الصغيرة في إيران لا يعتد به، ومن الصعب اعتبار الحكومة الإيرانية مسئولة عنه» !

وكان ذلك غريباً !

□

لكن المَثَلَ العربيَّ صادق حين يقول إنه «إذا عُرِفَ السبب بَطُل العجب»، ذلك أنه من بداية التسعينات حتى آخرها وَقَعَت تطورات ثَبَتَ أنها تملك القدرة على تغيير المواقف «المعلنة» والمبادئ «المشهرة» والقيم «الحضارية» - من أولها إلى آخرها !!

والتطورات التي وقعت لم تكن أدبية ولا فكرية ولا فقهية - وإنما كانت تطورات إستراتيجية - اقتصادية - سياسية - وكلها تتعلق بالبترول: موارده وأسواقه وأسعاره !

والحاصل أنه من أوائل التسعينات وإلى قرب نهاياتها طرأت على الواقع الإقليمى تغيرات:

١ ـ أن الوجود الغربى (الأمريكى فى المقدمة، والبريطانى فى المؤخرة) ـ استقر وتمكن فى المواقع التى نزل إليها واحتلها فى شبه الجزيرة العربية والخليج، فى أعقاب تحرير الكويت (وتدمير العراق) سنة ١٩٩١.

٢ ـ أنه من نتيجة الاطمئنان على تدفق النفط بأمان، فإن أسعاره أصبحت تحت السيطرة بالكامل، ولعلها فرصة لترويض مجموعة الدول المصَدِّرة للبترول «الأوبك»، وكذلك راحت الأسعار تتدنى حتى وصل سعر برميل البترول سنة ١٩٩٨ إلى أقل من عشرة دولارات (وذلك بالقيمة الحقيقية للنقود يجعل سعر النفط أقل كثيراً مما كان عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣) ـ وقد أدى ذلك إلى غضب دُوَل عديدة مُنتِجة للبترول. وهذه الدُوَل ألقت على أطراف عربية معها فى «الأوبك» مسئولية الانصياع للرياح الغربية (وكانت إيران أول الغاضبين).

٣ ـ ثم إن دُوَلَ النفط العربية وَجَدَت نفسها مُعَرَّضة لابتزاز «جرىء» يستنزف جزءاً كبيراً من مواردها، فهى مطالبة بأن تدفع إتاوات ثلاثية:

ـ إتاوة للصرف على نفقات التواجد العسكرى وتكاليف قواعده على أرضها.

ـ وإتاوة للصرف على صفقات سلاح لا تحتاجه هذه الدول، إما لأن لديها بالفعل حماية يُوَفِّرها الوجود الأمريكى البريطانى، وهو وجود تم شراؤه مَرَّة ومَرَّات ـ وإما لأن هذه الدول لا تريد مزيداً من السلاح، لأنها لا تحتاجه، وأيضاً لا تستطيع استخدامه!

ـ ثم إتاوة ثالثة تدفعها هذه الدول لشراء صمت آخرين فى المنطقة قد تأخذهم العزة بالإثم يوماً، ثم إذا هُم يتحدثون أو يتصرفون بما يحرج أو يجرح!

٤ ـ أن الدول المعنية وجدت مواردها تتناقص بهبوط الأسعار، والطلبات عليها تتزايد بتزايُد الإتاوات ـ ولم يجد بعضها غير الغش فى الحصص المقررة لها بمقتضى قرارات «الأوبك» التى وضعت سقوفاً على الإنتاج طالبة من الأعضاء أن يلتزموا بها حتى ترتفع الأسعار (وكانت إيران من أعلى الأصوات داخل منظمة الأوبك

تلفت النظر إلى الغش وتطالب بوقفه - رغم أنها مارسته بعض المرات) !

وبدوره فإن الغش أدى إلى زيادة العرض على الطلب فى سوق البترول وأخذ أسعاره إلى المنحدر.

ومعنى ذلك أن الدول المصَدِّرة للنفط تضخ أكثر وتحصل على أقل !

٥ - وتحت ضغوط تناقص المال فى الخزائن، ولوم اللائمين فى منظمة «الأوبك» من الغِش بالمخالفة لسقوف الإنتاج المتَّفَق عليها - بدأت بعض الأطراف فى شبه الجزيرة والخليج تشكو من أزمات جاءتها مع «ضيق ذات اليد» !

واتخذت بعض الدول المعنية إجراءات بينها وقف مشاريع التنمية - وضغط الإنفاق الجارى فى الميزانية العادية، لكنه بقيت هناك طلبات وضغوط من جانب أفراد وعائلات وقبائل تعتبر أن لها عند الخزائن العامة مُستَحَقّات، وكان أصحاب المُستَحَقّات أعلى صوتاً من ميزانية التنمية ومن مقررات الإنفاق الجارى، وارتفعت أصوات بالنقد لم تُسمَع من قبل، وظهر تَملمُل عَبَّرَ عن نفسه بأساليب مختلفة.

ثم أصبح «أولى الأمر» أمام حل من ثلاثة:

- إما الالتزام الجدى والعمل لرفع أسعار البترول..

- وإما تقليل تكاليف القوات الغربية..

- وإما الاستغناء عن بعض صفقات السلاح.

وهذان البندان الأخيران كانا خارج أى مناقشة لأن تكاليف القوات لن تقل، كما أن وجود هذه القوات فى الخليج قَدَرٌ مَقدورٌ إلى زمن غير منظور.

ثم إن صفقات السلاح حتى وإن لم تكن مفيدة للعرب، مفيدة لغيرهم لأن تكاليفها بالضبط هى حجم الاعتمادات اللازمة لتطوير السلاح الغربى وتحديثه وضمان تَفَوُّقه فى السباق !

وفى نهاية اتصالات وشفاعات فقد سُمِحَ للدول المصَدِّرة للنفط أن تقوم بما يؤدى لـ«تحريك» أسعار البترول إلى أعلى، على أن تعثر على الحل الوسط الذهبى، فلا ترتفع الأسعار بحيث تتضايق الدول الصناعية (ويتأثر موقف نائب الرئيس الأمريكى

«آل جور» فى انتخابات الرئاسة القادمة لأن الناخب الأمريكى يشعر يومياً بأحوال الاقتصاد من دفع فواتير البنزين للسيارات)! وفى نفس الوقت لا تنخفض هذه الأسعار بحيث تعجز الدول المعنية «عن الوفاء بالتزاماتها» سواء للدول الكبرى أو للعائلات الكبيرة !

وبالفعل راحت أسعار البترول تتأرجح صعوداً وهبوطاً باحِثةً لنفسها عن «حَلٍّ وَسَطٍ ذَهَبِىٍّ» تقف عنده !

٦ - وفى هذه الظروف تأكد للجميع أن الاحتواء المزدوج لإيران والعراق لم يُحَقِّق هدفه، ثم إن استمرار الاحتواء على الاثنين إلى الأبد يُؤَدّى إلى خَلَلٍ محسوسٍ يُؤَثِّر على ضوابط ومرونة توازنات القوة والسياسة والاقتصاد فى الخليج، وكان الغرب فى حاجة إلى أحدهما: إيران أو العراق.

وتَرَدَّدَت دول الغرب المعنية لبعض الوقت تفكر أى الدولتين يُسمَح لها بالخروج من إطار «الاحتواء» المزدَوَج: إيران أو العراق، ثم كان أن وقع الاختيار على إيران لتخرج أولاً، ورجح ذلك الخيار أن البعض فى الغرب تَصَوَّر أن السياسات الجديدة للرئيس الإصلاحى «محمد خاتمى» والقائمة على فكرة حوار الحضارات بدلاً من صراعها - ربما تسحب منطقها على العلاقات بين إيران وإسرائيل، وزَيَّنَه أيضاً أنه قد يكون فى الإمكان سحب إيران بعيداً عن سوريا، وتقريبها أكثر من تركيا فى وقت بدا فيه أن المفاوضات بين سوريا وإسرائيل مُشَجِّعة، وعلى هامش هذه المفاوضات فإن إيران تملك نفوذاً على «حزب الله» !

كان ذلك هو التخطيط، ثم تَداخَلَت الخطوط عندما قامت إيران بالقبض على ثلاثة عشر يهوديًا بتُهمَة أن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) جَنَّدَتهُم لحسابها. وعادت دُوَل الغرب تطلب من إيران وتلح عليها كى تُفرِج عن جواسيس إسرائيل دون مُحاكمة أو أحكام حتى لا تَتَعَطَّل عملية إعادة إيران إلى مجتمع الدُوَل المتَحَضِّرة لسَبَبٍ لا يَستَحِق ولا يُساوى، مع تَعَقُّل أن تجنيد الجواسيس من حقائق الحياة، وحقائق الحياة لها أسبَقِيَّة على قوانين الدُوَل !

....

....

وعلى هذه الخلفية الإستراتيجية الاقتصادية السياسية (المتَّصِلة بالبترول وليس بحرية الفكر والنشر، والموصولة بمفاوضات الشرق الأوسط ومواقف تركيا وسوريا ولبنان و«حزب الله»)- تَقَرَّرَ رفع فتوى «آية الله الخمينى» من ميادين السياسة ودفعها إلى ملفات الأرشيف!

٣- عندما يكرر التاريخ نفسه...

من الحِكَم المشهورة التى تستحق الحفظ - وتستحق الاستعادة - عبارة لـ«كارل ماركس» مُلَخَّصها أن «التاريخ لا يكرر نفسه، وإذا فعل فهو فى المرة الأولى صانع «دراما» كبيرة، وهو فى المرة الثانية صانع «مهزلة» (والمهازل لا تحتاج إلى أوصاف تقيس حجمها!)».

وكانت قصة «آيات شيطانية» دراما كبيرة، وإن كان ظنى - وهو إحساس قارئ - أن القصة نَصٌّ «مخل» فضلاً عن «تجاوزه» - وفى النهاية فقد أراحنى حُكم كبير القضاة فى المحكمة العليا فى لندن، واعتبرت أن «تعبيره عن روح القانون جاء كأرفع ما يكون» - كلمة «مُحترمة» تَصون لحرية الفكر والتعبير والنشر حقوقها - وتَحفظ لهذه الحقوق كرامتها وجلالها.

على أنه وبصرف النظر عن كل ما شاب قصة «آيات شيطانية» وعلق بها - فإن المكانة الأدبية العالمية التى كان «سلمان رشدى» يحتلها، منذ ظهور كتابه «أبناء منتصف الليل»- حقيقة يصعب إنكارها.

كما أن مصدر إلهامه - مع أن الهدى تخلى عنه - كان مصدراً بالغ الاتساع وشديد الغنى، وربما من هنا - ومن مؤثرات هندية تَشَرَّبَ «سلمان رشدى» أساطيرها - أن الرَجُل تاه على الطريق وشَرَدَ!

وأتَحَفَّظ أننى بما قلت لم أصدِر حُكم قيمة فى الموضوع، بقدر ما حاولت الاقتراب من قضية الحرية الأدبية والفنية مُتَصَوِّراً أننى تعرفت يوماً على ساحتها، وتعاملت مع الحركة فى ميادينها، وشعرت بالألفة مع أحوالها وأجوائها.

وكان ظنى أننى على هذه الخلفية أستطيع الاقتراب من قضية الحرية الأدبية والفنية بضمير مستريح، وبعد تجربة عملية فى «الأهرام» طالت ثمانية عشر عاماً.

....

....

فى تلك الفترة كان «الأهرام» موطناً وعَمَلاً لأكبر وأشهر مجموعة من الكُتّاب المصريين تجمعوا فى مكان واحد، وكتبوا له ونشروا فيه: «توفيق الحكيم»، و«نجيب محفوظ»، و«زكى نجيب محمود»، و«يوسف إدريس»، و«أحمد بهاء الدين»، و«عائشة عبد الرحمن»، و«لويس عوض»، و«حسين فوزى»، و«صلاح جاهين»، و«لطفى الخولى»، و«غالى شكرى»، و«فاروق جويدة» وهو أيامها مَوهِبة تَتَفَتَّح - وعشرات غير هؤلاء لم يكن «الأهرام» مجرد عَمَلهم، وإنما أصبح بيتهم كذلك.

وكان هؤلاء - ممن ذكرت وغيرهم - من «الكبار» القادرين على الخلق الأدبى والفنى على أوسع أفق، ثم إنهم يفعلون ذلك بعلم وفهم.

والعلم هنا طاقة الكاتب أو الفنان، وتمكنه من موضوعه وأدواته.

والفهم هنا إدراك الكاتب أو الفنان لاتساع الأجواء أمامه، وثقته بأنه قادر على الغوص عميقاً والتحليق عالياً.

وأضرب مثالاً بـ«توفيق الحكيم».

كان «توفيق الحكيم» «أستاذاً» يعرف الفارق بين التقرير الصحفى والنص الأدبى، وكان يُدرك أن التعبير الفنى لا يلقى بالأفكار والصُوَر خاماً، وإنما هو يستوعبها ويعيد صياغتها حتى تصل إلى الفكر والوجدان، ثم تستثير قارئها وتشغله، وتأخذه إلى أجوائها وسمائها.

وجاءنى «توفيق الحكيم» يوماً بقصته الشهيرة «بنك القلق»، وقال لى أنها محاولة تجريبية يريد رأيى فيها. وحين قرأت نصه، كان واضحاً أمامى أن القصة نَقْدٌ فى الصميم لأجهزة الأمن والمخابرات فى ذلك الوقت، لكن النَقْدَ لم يكن تقريراً أو مقالاً، وإنما كان عملاً أدبياً وفنياً يصوغ همومه بحرارة تلك الجذوة المقدسة الصانعة لكل خلق أدبى وفنى.

وحين عرف «توفيق الحكيم» أن قصته سوف تنشر، عاد يُؤَكِّد مرة أخرى أن محاولته كانت للتجريب، ثم يسألنى ما إذا لم يكن من الأوفق أن نتروى قبل أن تظهر القصة على صفحات «الأهرام» ؟ - وأتذكر عبارة تَكَرَّرَ نشرها كثيراً بعد ذلك، وكان هو الذى أذاعها، وفى هذه العبارة فإنى قلت لـ«توفيق الحكيم». «إذا كانت لديك الشجاعة لتكتب، فلدىّ الشجاعة لأنشر».

وأثار نشر «بنك القلق» ضجة كبرى - لكنها الضجة الخيرة كما أقول - تُنبِّه وتُوقِظ، تُحذِّر وتُحَفِّز، وتلك كلها مسئوليات الأدب والفن حين يقارب قضايا السياسة، ويتعرض لإشكالياتها.

نفس الشىء - وهذا مثال آخر - مع «نجيب محفوظ» فى قصصه الأشهر والتى أحصتها له لجنة جائزة «نوبل»، مثل «اللص والكلاب»، و«السمان والخريف»، و«ثرثرة على النيل»، وغيرها، وكلها أحدثت نفس النوع من الضجة الخيرة، تُنبِّه وتُوقِظ، وتُحذِّر وتُحَفِّز - لكنها لا تصدم قراءها حتى وإن صدمت غيرهم.

بل إنه نفس الشىء - أيضاً - مع قصة «نجيب محفوظ» الشهيرة «أولاد حارتنا».

كان «نجيب محفوظ» قد سلم تلك القصة لمدير تحرير «الأهرام» فى ذلك الوقت (الصديق الأستاذ «على حمدى الجَمَّال»)، ورأى الأستاذ «الجَمَّال» أن يحملها إلىَّ بنفسه لأنه كان قلِقاً منها - وقضيت مع فصولها ساعات، ثم دعوت الأستاذ «الجمال» ورأيى «أن الأهرام لا بد أن ينشر القصة أو يحاول، وذلك من تقدير لاعتبارات متعددة:

أولها - الإدراك لقيمة «نجيب محفوظ»، وأن هذه القيمة تجعله مسئولاً عما يكتب أمام الناس.

والثانى - أننا هنا أمام مسألة تتعلق بحرية كاتب يعرف حق الحرية عليه.

والثالث - أن «نجيب محفوظ» فيما كَتَبَ أخذ بمنطق العمل الأدبى، فهو لم يكتب إنشاء أو خطابة، وإنما كَتَبَ رمزاً وإيحاء!

والرابع - أن «نجيب محفوظ» طرح الأسئلة الحرجة - من منظوره الإنسانى

والفنى ـ وهذا حقه خصوصاً إذا كانت محاولته سؤالاً لا ينتهى بإجابة قاطعة تدعى امتلاك الحكمة، ثم تضع الجميع فى النهاية أمام جدار مسدود !

وكذلك بدأ «الأهرام» فى نشر قصة «نجيب محفوظ».

ولم يكن النشر ـ مع التحسب لردود فعل المؤسسة الدينية ـ نوعاً من العناد، وإنما كان تقديراً للكاتب وتَشَوُّقه إلى التجريب مستطلعاً ومستكشفاً، وطارحاً أسئلة تستمد مشروعيتها من أنها خطرت لـه وألَحَّت على عقله وعلى ضميره، ثم إنه برصيده عند الناس مُصَدَّق !

□

ولقد أوردت هذه اللمحات من تجارب سابقة لكى أضع السجل فى محله حين أقول إن ما أثير حول قصة نُشِرَت فى مصر بعنوان «وليمة لأعشاب البحر» لم يكن فى حقيقة أمره مسألة تتصل بالحرية.

وبمعنى أن إشكالية الحرية كانت واردة ومطروحة فى شأن القصة عندما ظهرت حيث ظهرت أول مرة (بيروت أو دمشق أو غيرهما) ـ فهناك كان قرار النشر حرية كاتب له الحق ـ مهما كانت قيمة ما كتب ـ فى أن يرى ما كتبه منشوراً على الناس.

لكن الذى حدث فى مصر لم يكن كذلك.

....

....

الذى حدث فى مصر ـ وهذا جوهر القضية ـ أن مؤسسة من مؤسسات الدولة أعادت النشر، ومعنى ذلك أن النشر ـ إعادة النشر هذه المرة ـ يُعتَبَر قراراً بتزكية العَمَل عن رغبة فى تعميم فائدته الأدبية والفنية.

ويزيد على ذلك أن هذا الاختيار يتضمن ـ فعلاً ـ قراراً بدعم مالى لعملٍ «يعتقد أن تعميم فائدته مطلوب»، فتكاليف الكتاب ـ بالحجم الذى أعيد به نشره ـ أكثر من عشرة جنيهات، ووزارة الثقافة تبيعه بأربعة جنيهات، أى أن الكتاب مدعوم بأكثر من

ثَمَن بيعه على حساب اعتمادات رسمية تهدف إلى إتاحة ما هو عزيز على عامة القراء - وهنا المشكلة.

المشكلة ليست النشر أو عدم النشر - وإنما المشكلة جهاز دولة مسئول عن الثقافة ومُكَلَّف بتقديم «الأنفع والأرفع» من عيونها (على حد تعبير «توفيق الحكيم») - ومستوى اختياره لـ«الأنفع والأرفع» هو بذاته مستوى أدائه ودرجة مسئوليته !

....

....

وعند هذه النقطة بالتحديد - وليس عند غيرها على الإطلاق - تختلف قضية «وليمة أعشاب البحر» عن سوابق جرى الاستشهاد بها دفاعاً عن الحرية مثل «طه حسين» فى «الأدب الجاهلى»، والشيخ «على عبد الرازق» فى «الخلافة وأصول الحُكم».

فى تلك الأمثلة السابقة - والتى جرى الاستشهاد بها فى غير موضعه كما أظن - كانت هناك - بالفعل - قضية حرية.

أى ينشر «طه حسين» أو لا ينشر، ويخرج رأيه للناس أو يُصادَر رأيه ويُعاقَب عليه !

وأى ينشر الشيخ «على عبد الرازق» أو لا ينشر، ويخرج رأيه للناس أو يُصادَر ويُعاقَب عليه !

وفى الحالتين كان المفكر والكاتب وحده مع قرائه - وأى تدخل بالسلطة كان موجهاً ضد الاثنين - الكاتب والقارئ - وضد الحرية فى نفس الوقت !

وأما فى قصة «الوليمة» - فإن الأمر ربما كان كذلك فى الطبعة الأولى، وهذه الطبعة دَخَلَت إلى مصر بدون عوائق، وطُرِحَت فى مكتباتها ولم يعترض أحد - وأما صدور طبعة مصرية بقرار مؤسسة دولة وبأموالها فمسألة أخرى !

وهنا نشأت المشكلة !

....

....

ربما أضفت فى هذا الموضع أننى على شبه اقتناع بأن إعادة نشر هذه القصة (فى الملابسات التى رافقت ذلك فى مصر) - لم يكن اختيارا مقصوداً، ولعله زحام الأعمال أكثر منه التخطيط المسبق.

وفى لحظات المشكلة المبكرة فقد أحسست فعلاً أن وزارة الثقافة - وفيها وحَوْلها جَمعٌ من العُقلاء - فوجئت بالضجة التى أثيرت حول النص، وفوجئت أكثر ببعض ما ورد فى النص ذاته وكأنها تقرؤه لأول مرة !

ومن الحق أن أعترف أن أوضاع وزارة الثقافة الراهنة - مُحَيِّرة.

فهناك وزير يبدو فاهماً لدوره، وأظنه قام بأعمال تثير الاهتمام - ثم إن هناك من حول هذا الوزير جمعاً من الرجال لبعضهم كفاءات تستحق التقدير - لكنه برغم ذلك فإن الصورة التى تطالع أى مُهْتَم بمستقبل الثقافة فى هذا البلد، حريصٍ على دور وزارة تحمل مسئولية هذا المستقبل - تُثير أسباباً شتى للقلق، لأن التصرفات فى بعض الأحيان عصبية، ثم إن هناك فى بعض المرات مساحات رمادية تحتاج إلى شعاع ضوء كاشف.

....

....

وعلى هامِش ذلك فإن الخطاب العام لوزارة الثقافة يحمل نبرة ثقة زائدة توحى لمن يهمه الأمر بأن وزارة الثقافة لها وضع خاص.

والمعنى الكامن وراء الإيحاء أن هذه الوزارة - ومثيلات لها قليلات - تعتبر نوعاً من «المحميات السياسية» تشبه المحميات الطبيعية (كمنطقة الشُعب المرجانية على مدخل خليج العقبة) - وهذه المحميات (الطبيعية والسياسية) مناطق يكون الدخول إليها باحتراس، والتعامل معها بحذر، والخروج منها برِقَّة !

وكانت الثقافة - على مَسار التاريخ ولا تزال - فى حاجة إلى «رعاية» الأمير - لكن «رعاية» الأمير تختلف عن «حماية» الأمير.

....

....

وربما لو أن سياق الحوادث فى قضية «الوليمة» - اتخذ لنفسه مساراً طبيعياً لصَدَرَ عن وزارة الثقافة توضيح معقول لتصرفها - تبقى به المسألة فى حجمها الطبيعى. لكن اعتبارات السياسة تَدَخَّلَت بعنادٍ يتنادى إلى مواجهة لا لزوم لها فى معركة لا تستحق، ولهدفٍ غير مُحَدَّدٍ ! (ثنائيات مُتَصَادِمة: الحكومة أو المعارضة - نحن أو هُم - نغلب أو يغلبون)، وهكذا أصبح الخطأ أزمة، وأصبحت الأزمة معركة.

وكانت معركة قصة «آيات شيطانية» - عاصفة عاتية بالفعل على اتساع الإعلام العالمى بأسره - وأما فى حالة «الوليمة» فإن الزوبعة كانت هَبَّة ريح خماسينية داخل مصر وقريباً منها ! - وكله مما تنطبق عليه مقولة «كارل ماركس» من أن «التاريخ لا يكرر نفسه !»

□

وفى نفس السياق فإن الرجال الذين ظهروا على مسرح صناعة التاريخ اختلفوا.

فى المرة الأولى - حالة «آيات شيطانية» - كان التاريخ موكلاً بقوة رَجُل من وزن «آية الله الخمينى»، وقد أقدم الرجل على مهاجمة «آيات شيطانية» - بمرجعية فقيه، وبعُنف ثائر، وبمشروعية زعيم مشى على فضاء ساحة إنسانية فى مقدمة تيار هائل - هو مجال الفكر والعمل الإسلامى.

وأما فى المرة الثانية - حالة «الوليمة» - فقد تَقَدَّمَت إلى الساحة جريدة مُعارضة اتخذت لنفسها أسلوباً مشكوكاً فى قيمته: لأن التعسف فيه ظاهر، والتحريض سافر، واللهجة العامة له توحى أنها ليست تلقائية الانفعال بقدر ما هو افتعال الانفعال - إذا جاز التعبير!

وسمعت فى تفسير هذا الأسلوب رأيين:

رأى يقول - بالشك - أن القصد من هذا الأسلوب أن يكون بمثابة قصف تمهيدى لعملية تحريض وتهييج تتمنى خلق حالة من الفوضى مقصودة قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة، ولعل الفوضى تسمح باقتحام العوائق، والدخول إلى مجلس الشعب بقوة تُمَكِّن للحزب الذى تنطق الجريدة المعارضة باسمه (وهو حزب العَمَل) - وتسمح

أيضاً للتنظيم السرى المحظور الذى يتخفى وراء حزب العَمَل (وهو جماعة الإخوان المسلمين).

والرأى الثانى يقول - بالشرح - أن هؤلاء الذين يكتبون - أو كانوا يكتبون - فى الجريدة المعارضة تعبت أقلامهم، وبَحَّت أصواتهم من كثرة ما كتبوا ونَشَروا، ثم أدركوا بعد عناء طويل أن الأمور سائرة إلى حيث لا يريدون (وغيرهم مُصَمِّم). وقد جَرَّبوا لفت أنظار الناس، لكن الناس فى شغل عنهم بهموم الحياة المباشرة. وكذلك لجئوا إلى الصراخ والاستغاثة والإمساك بالتلابيب، عسى أن يلتفت إليهم أحد ولو لسؤالهم عما جرى لهم، ومُستَفسِراً منهم عن أصل «الخناقة» ؟!!

وكلا الرأيين - سواء كان «التَحايُل» أو «اليأس» - لا يُنبئ عن «دراما كبيرة»، وإنما يستكمل مقولة «ماركس» الشهيرة إلى آخرها !

□

وفى المرة الأولى - حالة «آيات شيطانية» - فإن شعارات المعركة كانت قادرة على «التعبئة» وعلى تحديد «خطوط المواجهة» واستدعاء «المقاتلين» إليها !

والحدود فاصلة:

موقف «الخمينى» ببساطة هو: «الدفاع عن الإسلام».

وموقف القوى الكبرى - بريطانيا والولايات المتحدة - ببساطة أيضاً هو: «مقاومة الإرهاب».

وهذه رايات فوق الخنادق لها قوة جذب مغناطيسى غالب (بصرف النظر عن إخلاص النية وصدق الطوية).

وفى المرة الثانية التى كرر فيها التاريخ نفسه، فإن شعارات المعركة جاءت غليظة من ناحية - ثم إنها جاءت مُتَهالكة من الناحية الأخرى:

- من ناحية تَكَثَّفَت الغلاظة ملء صفحات تدعو للجهاد حيث لا قداسة، وتثير الدنيا لتَقلبها وليس لتَعدلها، وتبالغ وتُهَوِّل فيما كان لَفْت النظر إليه يكفى. وما هو أكثر من لَفْت النظر - يَتَحَوَّل إلى ترويجٍ للضَرَر أكثر منه تَوَقِّياً أو شفاء له!

ـ وعلى الناحية الأخرى ـ كان الأسلوب الذى لجأ إليه الدفاع عن «الوليمة» هو الاستدعاء الوهمى لقِيَم عظيمة فى غير مجالها.

مثل الحق والحرية، ومثل الاستنارة والتنوير، ومثل العِلم والثقافة.

وجرى رسم الخطوط لمعارك مهيبة مثل الانتصار للعقل ضد الخرافة، والوقوف مع الفن والأدب ضد الجهل والأسطورة، والتقدم مع جيوش النور حتى تندحر جيوش الظلام، وغيره .. وغيره.

والحقيقة أنه ليس هناك ما يسىء إلى القِيَم مثل استدعائها إلى غير مجالها، فذلك يَدفَع إلى ميادين القتال جيوشاً بلا خُطط، ويَحمِل إلى المواقع ذخائر بغير مَدافِع، ويلقى على الأرض شحنات قابلة للانفجار دون قوة إطلاق تأخذ حمولات النار إلى هَدَف !

□

ونفس الفارق بين المرة الأولى، وبين تكرارها مرة ثانية ـ ظهر فى إدارة المواجهة:

فى المرة الأولى كانت إدارة أزمة «آيات شيطانية» ـ إدارة تتعامل على خط انفلاق عميقٍ بدا محفوراً على سطح الكرة الأرضية كأنه أخدود.

وفى المرة الثانية ـ وعندما تَحَوَّلَت «الوليمة» إلى أزمة ـ بدا كل شىء مُرتَجَلاً ومُرتَبِكاً.

وظَهَرَت الصورة أقرب ما تكون إلى ما يسمونه فى المسرح بالـ: farce، وتعريف هذا النوع من الأعمال المسرحية أنه نوع من «كوميديا المصادفات» يعتمد على مواقف لا يربطها عقل، ولا يصل بينها سياق، لأن قصدها الوحيد هو استثارة الضحك وتسلية المُتَفَرِّج.

وقد تواصلت المشاهد فى «كوميديا المصادفات» مُتَعَثِّرة تَتَخَبَّط:

وزارة الثقافة التى فوجئت بما قيل حول «الوليمة» ـ راحت تتصرف على عَجَل كما يتصرف رَجُل وقعت من حوله الجدران أثناء وجوده فى الحَمّام، وأخَذَته المفاجأة ولم يعرف كيف يَتَصَرَّف.

ولجنة من أدباء وكُتّاب تحاول أن تجد مَخرَجاً، وقد ظَنَّت أنها وجدته فى مطلب الحرية والتنوير. ولم يكن ذلك موضوع الأزمة لأن موضوعها كان تزكية عَمَل، والرغبة فى تعميمه وتدعيمه ليُباعَ رخيصاً بأموال دافع الضرائب طلباً لـ«الأنفع» و«الأرفع» ـ على حد تعبير «توفيق الحكيم».

وفى رغبة هؤلاء الأدباء والكُتّاب للدفاع عن هامش للحرية يريدون الاحتفاظ به ـ ولهم العُذر ـ وعن زملاء لهم بين العاملين فى وزارة الثقافة يحاولون الحفاظ عليهم ـ ولهم الحق ـ فإن هؤلاء الأدباء والكُتّاب ذهبوا خطوة أبعد إلى اعتبار أنفسهم «هيئة مثقفين» لها تكوين وتنظيم وسُلطة دون معيار مُتَّفَق عليه، وبغير اعتراف يمنح الشرعية بالقبول ـ ثم صَدَرَت بيانات لم يَتَنَبَّه أصحابها إلى أنهم خسروا المعركة قبل الطلقة الأولى، فقد استطاع الآخرون وضعهم فى موقف يبدو وكأنه مُعادٍ لقِيَم الدين والفضيلة، أو مُقَصِّر على الأقل فى حق هذه القِيَم. والغريب أن بعضاً منهم شَعَرَ مُبَكِّراً أنها المعركة الخطأ فى المكان الخطأ وفى التوقيت الخطأ بالذريعة الأكثر خطأ !

لكن التيار كان مُندَفِعاً !

....

....

نسى البعض أنه فى كل قضية يوجد طرف على هذه الناحية وطرف ثان على الناحية الأخرى ـ وبين الطرفين جبهة عريضة من جمهور لا يعرف عن موضوع القضية غير ما يسمعه وقت عرضها على الملأ.

وأصحاب أى قضية مطالبون بأن يعرفوا أن النجاح والفشل معقود للطرف الذى يستطيع أن يجذب بآرائه وحُجَجِه أوسع كتلة من الجبهة العريضة لجمهور يَتَلَفَّت إلى هذه الناحية أو تلك ـ ثم يختار وينحاز.

وفى اللحظة التى تَوَرَّط فيها «المثقفون» فى معركة يبدو موضوعها ـ بصرف النظر عن النوايا ـ صراعاً يتصل بقِيَم الدين والفضيلة ـ فإن المعركة تنتهى قبل أن تبدأ.

لا تُسْمَع دعوى الحرية لأنها سوف تبدو تساهُلاً وتفريطاً.

وتُسْمَع دعوة التشدد لأنها سوف تبدو حرصاً على القِيَم وغيرة.

....

....

والمزعج أن العجلة في الرد استجابة لحالة طوارئ أعلنتها وزارة الثقافة وَرَّطَت بعض «المثقفين» في مقولات يصعب التسليم بها.

- بين المقولات أن النص الروائي يفهمه المتَذَوِّق الفني وليس القارئ العادي.

وذلك منطقٌ يجعل العَمَل والنقد «الأدبي» «وَنَسَة» (على حد التعبير السوداني) - أي «دردشة» بين أفراد صفوة تعرف بعضها، وتتلاقى في دوائرها، وتُتقِن لغة خاصة يجري بها الحديث بين أصحابها بما يغني عن الكلام مع بقية الناس !

- وبين المقولات إيحاء بأن أي نص «أدبي» لا تصح مقاربته دون إرشاد من «ناقد» - وذلك معناه أن هؤلاء الذين يرفضون تَعَرُّض «المشايخ» و«الكهنة» للعمل «الأدبي» و«الفني» تَحَوَّلوا هُم بدورهم إلى «مشايخ» و«كهنة».

ذلك أنه إذا كان هناك من لا يرى موجباً لوصاية «الشيخ» أو «الكاهن» على النَص «الديني»، فإن وصاية «الناقد» على النَص «الأدبي» و«الفني» هي الأخرى بلا حق !

- وبين المقولات ثالثة تُلِح على أن بعض العبارات المقتطفة من نصٍ «أدبي» اجتزاء مُتَعَمَّد لبعض نصوصه. ومثل هذه المقولة يصعب أن تكون صحيحة على إطلاقها - ذلك أن «المثقفين» (على فرض أن هناك هيئة يحق لها أن تحمل هذا الاسم) أول من يعرف أن جمهورهم لم يقرأ أعمال «أفلاطون» أو «أرسطو»، ولا رسائل «إخوان الصفا» أو «مقدمة ابن خلدون» - لكن هؤلاء القراء اطلعوا على أجزاء وإشارات أعطت للجزء مِصداقية الدلالة على الكل (وذلك ينطبق أيضاً على مقولة «إن الغاضبين على «آيات شيطانية» - و«أعشاب بحرية» - لم يقرءوا ما غضبوا عليه أصلاً». وعلى سبيل المثال فلم يَتَذَكَّر أحد أن كتاب «رأس المال» لـ«كارل ماركس» لم يقرأه كاملاً أكثر من بِضع مئات من العُلَماء والدارسين على امتداد قرنٍ ونصف القرن من السنين ! - ومع ذلك

فإن الكتاب قَسَّمَ العالم إلى مُعسكرَيْن عقائديَّيْن ونوويَّيْن - على نحوٍ لم يسبق له مثيل - وكاد أن يقود هذا العالم إلى كارثة - ولم يكن هناك مَن قرأ، وإنما كان هناك مَن سَمَعَ!!

- من المقولات التى انفرطت أثناء المشادة ما يمكن اعتباره بالضبط أصداء عائدة لأصوات سبقت. منها أن «أعشاب البحر» دافَعَت عن الإسلام (وهو صدى متأخر لدفاع «دارس الإسلام» القديم فى جامعة «كامبردج» عن «آياته الشيطانية»[1]).

ومنها أن أبطال «أعشاب البحر» عليهم وحدهم مسئولية ما نطقوا به فى حوارات «المُتَخَيَّل» من مشاهد القصة (وهو صدى لدفاع «سلمان رشدى» بمقولة أن المغضوب عليه فى سياق «آيات شيطانية» لم يكن غير أحلام رآها النائم فى نومه، «وهل يُسْأل نائمٌ عن الأحلام حين تَزور؟») !

حتى فى مثل هذه المقولات بدا الماضى مَجروراً بالحِبال ليكون فى خِدمة التاريخ حين يُكَرِّر نفسه (أو حين يَتَوَلّى الآخرون مُهِمّة التكرار نيابة عنه !).

وظنى أن تلك - وغيرها - كانت من نتائج «العجلة» عندما تَحَوَّل الخطأ إلى أزمة، وإلى معركة، وإلى حرب على مذهب «نحن أو هُم» !. وهو مذهب خطر خصوصا إذا عجز عن الانتصار - ذلك أن أى تَلَعثُم فى لهجته أو ارتباك فى مَنطِقه، واضطراره إلى التراجع - نتيجة لذلك - يؤثر سلباً على قوته الذاتية، وأكثر من ذلك يسحب هذا التأثير على الأفكار والقِيَم التى يقوم بالدفاع عنها. وهنا قاعدة ملخصها أن كل «مثقف» مُكَلَّفٌ بتوسيع دائرة الحرية، وعليه أن يختار ميادينه وحَرَكَتَه عليها بدِقَّة لأن أىَ تراجع يُفرَض عليه معناه أن خطوط الحدود ضاقت، وأن بعض المكاسب - على الأرض - ضاعت.

وعلى الناحية الأخرى وإحقاقاً للحق فإن الطرف الآخر الذى ضبط وزارة الثقافة فى حالة انكشاف، مضى يُشَدِّد ويَضغط غير مُدرك أنه حين يصبح الخطأ مصيدة فإن المواقف المبدئية تتحَوَّل إلى نوعٍ من الابتزاز، يَتَحَوَّل فيه المبدأ إلى كرة قَدَم فى ملاعب السياسة.

ولقد كان واضحاً لكل من يريد أن يرى أن وزارة الثقافة وَقَعَت فى خطأ.

وكان فى مقدور أى نقد نزيه أن يشير إلى موضع الخطأ وأن يترك الفرصة للتصحيح، ولكن الضغط على الجرح فى زمن وجيعة اجتماعية واقتصادية وفكرية كان نوعاً من القسوة يَستَدعى قسوة مضادة، يضاعف من خطرها أن تكون لهذه القسوة المضادة سُلطة لها قبضة تُطبق فتخنق، خصوصاً إذا أحَسَّت هذه السُلطة أنها أمام محاولة للتطويق !

ـ ومن المفارقات أن وزارة الثقافة التى تمسكت بحرية الفكر كانت هى التى دعت الأزهر إلى الفتوى لأول مرة فى أمور النشر الثقافى بعد غياب طال سنوات ـ ذلك أنه بعد إعداد تقريرٍ من الأدباء والكُتّاب طلبه منهم وزير الثقافة ـ لتقديمه إلى رئيس الوزراء ـ كان الرأى إرسال هذا التقرير ـ وغيره ـ إلى مَشيَخَة الأزهر !

وتصل المفارقات إلى حد لافِت بموقف مَشيَخة الأزهر.

ـ فى حالة «آيات شيطانية» ـ وهى إساءة للإسلام عارفة بما تفعل، عالمة بخطورته ـ فإن الأزهر رأى ضرورة «أن يظل الفكر حُرّاً لا سلطان على كلماته غير ضمير أصحابها».

ـ وأما فى الحالة الثانية، وهى مسرحية مصادفات ـ فقد مضى الأزهر إلى حَدِّ التكفير، وتَفَوَّق فى صفحة واحدة على كل ما كتبته جريدة «الشعب» على مدى أسابيع مُتَّصِلة !

□

وكانت المقارنة بين الحالة الأولى ـ التى صنع التاريخ فيها نفسه ـ والحالة الثانية ـ المكررة ـ داعية لأسى كبير.

ـ فى الحالة الأولى ـ كان الذين رأوا الفرصة وأرادوا استغلالها ـ يعرفون ما يريدون.

انتهزوا مناسبة فتوى «الخمينى» ثم وضعوا إيران كلها فى القفص بتهمة الإرهاب، وأعطوا أنفسهم سُلطة القانون وحكَموا.

لكنه عندما تَغَيَّرَت الظروف، واقتضت موازين القوة فى الخليج، وحكمت

اقتصاديات البترول - فإن الإستراتيجيات والسياسات تَغَيَّرَت مع تَغَيُّر المصالح. وكذلك لم تَعُد فتوى «الخميني» أمراً بقتل «سلمان رشدى»، وإنما أصبحت مجرد صَيْحة تلاشت أصداؤها وذَهَبَت إلى النسيان (دون حاجة إلى توبة أو إلى غفران).

- فى الحالة الثانية - كانت «القوة» التى انتهزت فرصة «فتاوى» جريدة «الشعب» حكومةً تقول إنها تُمَثِّل حِزب «الأغلبية» ! - ولم تكن تُوَجِّهها إستراتيجيات وسياسات، وإنما كانت تغويها «غنائم» صغيرة وآنية - عاجلة ومخطوفة !

أخطأ حزب من الأحزاب فى أسلوب تعبيره، وغضب أو ادعى الغضب، واندفع إلى التهييج بدلاً من التنبيه. وهنا وقع «التَصَيُّد» !

واتخذ الخطأ ذريعة لحل حزب (قيل إن الخطر وراءه مُتَرَبِّص)، ولوقف جريدة (قيل إن الشيطان نفسه استولى عليها).

لكن إلغاء حزب، ووقف جريدة، قضية شديدة الخطورة - لا تُعالج بتَصَيُّد الأخطاء ولا باصطناع الذرائع.

والشاهد أن الحكومات الشرعية لا تترك أهواءها تتجاذبها الغوايات صغيرة أو كبيرة، ولا تتعلل ولا تتسلل فى العَتمة أو فى الظُّلمة، وإنما واجبها أن تذهب إلى الناس تَطرح عليهم وتسمع منهم .. تشكو لهم وتَحتكِم إليهم.

وأخيراً .. لا يُكرر التاريخ نفسه..

وإذا فعلها ...

....

....

وكذلك اشتعلت المعركة وخَمَدَت، ثم تَرَكَت آثار جروح وكسور، ومَضَت دون أن تُعَلِّق وساماً للشجاعة أو الاستحقاق على صدر أحد !

Five Days
in London
May 1940

John Lukacs

كتابٌ ولقـاءٌ ومُلاحظة

كتابٌ ولقاءٌ ومُلاحظة

مقدمة ضرورية

هذا الحديث ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، يستطيع أى قارئ لها -إذا شاء- أن يربط بينها فى فكره، ولعله - إذا فعل - أن يطيل النظر فى المشاهد والمواقف والدلالات، وربما يتبين له أن هذه الأجزاء الثلاثة لهذا الحديث ليست بعيدة عن بعضها كما توحى مساحة الزمن، ومسافة المكان، واختلاف الناس والظروف.

....

....

الجزء الأول من هذا الحديث قراءة فى كتاب لمعلم أمريكى كبير هو الدكتور «جون لوكاس» أستاذ التاريخ فى جامعة فيلادلفيا، وهو مُؤلِّف لأكثر من عشرين كتاباً أهمها «نهاية القرن العشرين»، و«نهاية العصور الحديثة» - وهذا الكتاب الجديد «جون لوكاس» يحمل عنوان «خمسة أيام فى لندن - مايو ١٩٤٠» [وقد صَدَرَ فى نيويورك ضمن مطبوعات جامعة «ييل» العريقة فى شهر نوفمبر الماضى ١٩٩٩ - وبعد أن فُتِحَت ملفات من الحرب العالمية الثانية (شديدة الحساسية) ظلت مغلقة لمدة خمسين عاماً، خلافاً للقواعد العادية (ثلاثين عاماً)].

والغريب أن هذا الكتاب ألح علىّ وكأنه يقصد لفت انتباهى إلى قراءة واجبة ، فقد وصل إلىّ أكثر من مرة عارضاً نفسه : أهدانى أحد الأحباب نسخة منه فور صدوره أثناء وجودى فى الولايات المتحدة الأمريكية (قبل سبعة أشهر) لعملية جراحية كانت ضرورية. وكان ظن صاحب الهدية - كريماً - أننى قد أقضى معه ساعات أقطع بها الملل أثناء فترة النقاهة، خصوصاً وهو يعرف اهتمامى بالحرب العالمية الثانية، وكانت لى ولجيلى جامعة كبرى تعلم فيها كثيرون من رجال السياسة والفكر والصحافة درسهم الأهم فى علم الصراع. وطالعت من الكتاب صفحات، ثم أخذنى ما يأخذ

المرضى بعد الجراحة عادة وبطبائع الأحوال - وفاتتنى فرصة قراءة الكتاب كما يستحق وحتى نهايته - لكن الكتاب لم يعتب ولم يهجر. ففى شهر أبريل الأخير (٢٠٠٠) وجدت نسخة ثانية منه واصلة إلىّ ومعها رسالة من «إدوارد هودشكين» الذى كان رئيساً للقسم الدولى فى جريدة «التيمس البريطانية» على عهد رئيس تحريرها العتيد السير «ويليام هيلى»، وفى رسالته كان «تيد» (إدوارد) يشير إلى أن هذا الكتاب ربما يعنينى بوجه خاص لأنه سمعنى أتحدث أكثر من مرة إلى هيئة تحرير «التيمس» عن أيام سنة ١٩٦٧ فى مصر - وكان «تيد» فى إحدى عبارات رسالته يقول لى : «إنك قد تجد فى أيام مايو ١٩٤٠ فى لندن، كما يرويها جون لوكاس بأسلوبه المتميز الدقيق، ما يحمل إليك أصداء لوقائع يونيو ١٩٦٧ فى القاهرة كما سمعت عنها منك، ومع أن التاريخ لا يكرر نفسه فإن الأحداث أحياناً تتشابه بإملاء عناصر ثابتة تحكم سياسات كل الأمم والشعوب».

وهكذا قرأت الكتاب الذى عرض نفسه علىّ مرتين، ثم وجدت نفسى مع شعور مؤداه «أن حكمة المقادير أعقل من أن تكون لعبة مصادفات».

....

....

الجزء الثانى من هذا الحديث مذكرات كتبتها فى حينه عن مقابلة تواصلت على مدى عشر ساعات مع جمال عبد الناصر : من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم الجمعة ٩ يونيو سنة ١٩٦٧. وكانت تلك هى المقابلة التى حملت فيها إليه مشروع خطاب التنحى الذى قدمه للأمة بعد الأحداث المروِّعة التى غطت وجه منطقة الشرق الأوسط كلها بالنار والدم من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - ولأيام عصيبة تالية !

وكانت تلك مقابلة من نوع فريد، فى لحظة من التاريخ فاصلة، وفى جو من المشاعر الجياشة والمتعارضة يصعب أن يتكرر.

وكان جمال عبد الناصر قد اتصل بى فى مكتبى بالأهرام فى الساعة السادسة وعشر دقائق من مساء يوم الخميس ٨ يونيو ينهى إلىّ - من مقر القيادة العليا للقوات المسلحة - ما آلت إليه الأمور على جبهة القتال فى سيناء حتى الدقائق الأخيرة، وكان

تقديره أن الموقف «بالغ السوء» وأنه «قرر قبول وقف إطلاق النار وطلب إلى وزير الخارجية (محمود رياض) إبلاغ سفير مصر الدائم لدى الأمم المتحدة (محمد القونى) أن يخطر مجلس الأمن بذلك» . وقال لى جمال عبد الناصر : «إنه يتحمل أمام الناس كامل المسئولية». وكان سؤاله بعد ذلك فيما يجب أن تكون عليه الخطوة التالية ؟ - وأبدى كل منا تَصَوُّرَه للضرورى والمطلوب، ولم يظهر بيننا خلاف على أنه «وبعد كل ما جرى فليس أمامه - بعد أن يتحمل مسئوليته أمام الناس - غير أن «يذهب»، وكان تعبيره هو عن ذلك بلفظ «أمشى»، وأضاف إليه «حتى يستطيع البلد أن يُدَبِّر أمره - بعد الصدمة - مع قيادة أخرى»، ثم سألنى جمال عبد الناصر «إذا كان بمقدوره أن يعتمد علىّ فى إعداد خطاب إلى الأمة يقدمه إليها مساء غد لأنه متعب ومثقل، خصوصاً وأن أمامه إجراءات أخيرة «يقوم بها قبل سريان وقف إطلاق النار»، ثم أن هناك ترتيبات معينة «يرى أن يتفق عليها مع عبدالحكيم (المشير عبد الحكيم عامر) - وكى لا تفلت الأمور وتزداد الأوضاع سوءاً».».

وفى الساعة التاسعة إلا ربعاً (أى بعد قرابة ساعتين ونصف الساعة) عاد جمال عبدالناصر فاتصل بى يسألنى إذا كنت فكرت فيما توافقنا عليه فى المكالمة السابقة ؟ - وقلت أن لدىّ بعض التصورات أديرها فى رأسى، لكنى أحتاج منه إلى رَدٍّ على سؤال يفرض نفسه، وهو «إلى مَن سوف يعهد بالسلطة «عندما يمشى»؟» - وكان رَدُّه نوعاً من صاعقة لأنه ذكر اسم السيد «شمس بدران» وزير الحربية فى ذلك الوقت، وبالتأكيد فإن تكرارى لاسم «شمس بدران» مرة أخرى بعده لم يحمل إليه نبرة بالاستغراب فقط، بل إنه حمل إليه (كما قال لى فيما بعد) صوتاً بالاحتجاج - وكان تعليقه وهو يتحدث همساً بصوت يكاد يغوص فى بحر من الأحزان : «سوف أقول لك السبب حين أراك غداً»، وسألنى : «هل تستطيع أن تجىء إلىّ أول شىء فى الصباح الباكر - فور أن تصحو من النوم ؟»! - وأحس دون أن يرى - بظل ابتسامة كسيقة عبرت على شفتى، فاستدرك قائلا : «أعرف أنك مثلى لن تنام الليلة».

وبالفعل فلقد قضيت الليل كله فى مكتبى بالأهرام فى حماية تلك الصديقة الوفية والصلبة «نوال المحلاوى» كانت مسئولة عن المكتب، مقيمة فيه قبل دخولى إليه وبعد خروجى منه.

وعند الفجر جاءتنى «نوال» بفنجان قهوة ومعه قطعة من خبز «الكرواسان» -

وشربت القهوة ولم أجد فى استطاعتى مضغ شىء. وعندما جاءت الساعة السادسة والنصف من الصباح ركبت سيارتى متوجهاً إلى منشية البكرى، وكانت الشوارع خالية، والصباح نَدِياً لم تغلبه بعد حرارة الصيف، وبدت المدينة ساكنة لا تشعر أن زلزالاً عاتياً على وشك أن يدهم حياتها فى ظرف ساعات قليلة.

وخطوت من عتبة بيت جمال عبد الناصر إلى الردهة الداخلية متجها إلى اليسار حيث كانت غرفة المكتب، وكان جمال عبد الناصر واقفاً وراء مكتبه مرتدياً بنطلوناً رمادياً ينزل عليه من خارجه قميص أبيض، وممسكاً بسماعة تليفون يصغى إلى حديث يصله منها، وأشار إلى مقعد أمام المكتب، ولم أجلس.

ثم كان أننى قضيت ذلك اليوم بطوله من صبحه إلى مساه مع جمال عبد الناصر، ولم يكن هناك غيرنا (وهذه حقيقة شهد بها الجميع لم يختلف منهم أحد). وخرجت من المكتب مرة وعدت إليه، وكان داعى الخروج أن أسلم مشروع الخطاب للسيد «سامى شرف» سكرتير الرئيس للمعلومات ليتولى ترتيب إعداده مطبوعاً على الآلة الكاتبة.

كان النهار طويلاً وثقيلاً وحزيناً ... وخطراً.

وفى آخره فقد كنت أريد أن أعود إلى بيتى بأسرع ما يمكن، وبين أسبابى أن أسجل وقائع ما جرى فى ذلك اليوم الطويل والثقيل والحزين والخطر بينما الكلمات والحروف - والتعبيرات والإشارات - حية فى الذاكرة ومتوهجة، لكنى لم أستطع بسبب زحام الحوادث فيما بقى من مساء وليل وصباح يوم تالٍ. ومساء يوم السبت ٩ يونيو (الساعة الحادية عشرة والنصف) كنت أشعر وكأنى أكاد أسقط من الإعياء، لكنى كنت واثقا أن النوم سوف يظل مطلباً عزيز المنال إذا لم أسجل وقائع ما جرى خلال الساعات الأربع والعشرين التى مضت، وخصوصاً تلك الساعات العشرة أو أكثر فى مكتب جمال عبدالناصر، وهو وأنا وحيدان فى المكتب ليس معنا إلا الله - شاهدا.

ولمدة تقارب الساعتين راحت تجربة الأربع والعشرين ساعة الأخيرة تذوب حبراً على ورق. وكتبت وكتبت، والسيل منهمر، والسياق متصل، والإضافات لاحقة، والاستدراكات لاهثة تحشر نفسها بين المقاطع، والوقائع الشاردة من شدة السرعة ترجع إلى حيث تجد على الصفحات بياضاً تحتله ولو على الهوامش.

وحين فرغت من الكتابة أحسست أن واحداً من همومى انزاح عن صدرى -

وظننت أننى الآن على استعداد لمطاوعة سلطان النوم وإغماض عينى ولو لساعة واحدة قبل أن يطلع الفجر من جديد - وهكذا كان.

وبقيت المذكرات التى كتبتها فى ذلك المساء حتى عدت لمراجعتها بينما كنت أستعد لنشر الجزء الثالث من مجموعة «حرب الثلاثين سنة» وعنوانه : «١٩٦٧ - الانفجار» (وكنت أريده وثائقياً بالدرجة الأولى) - وهكذا اقتصرت فيه على إشارات إلى رؤوس موضوعات مما جرى فى تلك الساعات العشرة وأكثر فى مكتب جمال عبد الناصر (فى بيته) ذلك اليوم الطويل، الثقيل، الحزين، والخطر.

....

....

وبشكل ما فإن قراءة كتاب «جون لوكاس»: «خمسة أيام فى لندن - مايو ١٩٤٠» - أعادتنى مرة أخرى إلى مذكرات كتبتها عن عشره ساعات (مع جمال عبدالناصر) فى القاهرة - يونيو سنة ١٩٦٧ .

(وكنت قد رجحت الاحتفاظ بها حتى يحين أوان نشر المجموعة الكاملة لأوراقى)

....

....

وأخيراً فإن الجزء الثالث من هذا الحديث هو خواطر ومشاعر وَرَدَت على بالى مع متابعة بعض الصحف المصرية والعربية خلال شهر يونيو الأخير - يونيو سنة ٢٠٠٠ - ولعل متابعة هذه الصحف فى هذه الفترة هى التى أغرتنى بهذا الحديث، بأجزائه الثلاثة !

....

....

تلك مقدمة كانت ضرورية لشرح مسار هذا الحديث، وأظنها تُعَبِّر عن خواطرى ومشاعرى، ولعلها توحى بخط متصل بين الأجزاء الثلاثة - واضح أحياناً، خافت أحياناً - متقارب فى بعض المواقع، متباعد فى غيرها - راسماً على طول الطريق صلة من نوع ما، على نحو ما، تأخذه من أوله إلى آخره!

أيام فى لندن (مايو ١٩٤٠)

«الأيام الخمسة فى لندن - مايو ١٩٤٠» - والتى خصص لها «جون لوكاس» كتابه الذى يحمل هذا الاسم، هى الأيام التى تبدأ من الجمعة ٢٤ مايو - إلى الثلاثاء ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ - وكانت تلك أياماً تَعَلَّق فيها مصير «بريطانيا» و«أوروبا» (وربما العالم) بخيط رفيع تمسك به يد المقادير - على حد تعبير رئيس وزراء بريطانيا الأشهر «ونستون تشرشل»، وهو الرجل الذى وقعت على عاتقه مهمة قيادة المواجهة الهائلة ضد الإعصار الذى اندفع وراء «أدولف هتلر» زعيم «ألمانيا» النازية بقوة بدت طوفاناً لا عاصم منه !

كانت «بريطانيا» و«فرنسا» قد أعلنتا الحرب على «ألمانيا» صباح يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩، وكان قرار إعلانهما للحرب تأسيساً على تعهدهما بالدفاع عن «بولندا» التى اقتحمت حدودها مدرعات الجيش الألمانى (البانزر).

ولم يكن قرار «بريطانيا» و«فرنسا» قضية أخلاق أو مبادئ - أو حتى تعهدات سبقت - وإنما كانت القضية إيقاف «هتلر» عند حده الآن أو التخلى عن «أوروبا» لمطامعه، وقد بدت هذه المطامع جدول أعمال ينفذه صاحبه خطوة بعد خطوة واثقاً من قوته، واثقاً فى نفس الوقت من تردد خصومه (وكذلك ضعفهم الظاهر). ذلك أنه من قبل «بولندا» فإن جيوش «هتلر» دخلت إقليم «السار»، وهو منطقة منزوعة السلاح بين «فرنسا» و«ألمانيا»، وكان دخول الألمان بدعوى رفع الظلم الذى فرضته معاهدة «فرساى» (صلح الحرب العالمية الأولى) - على ألمانيا المهزومة.

لكنه بعد إقليم «السار» فإن جيوش «هتلر» دخلت إلى «النمسا»، وهذه المرة بدعوى وحدة الشعوب المتكلمة باللغة الألمانية وتحقيقاً لحلم «الرايخ الثالث».

بعد «النمسا» جاء الدور على «تشيكوسلوفاكيا»، وإذا جيوش «هتلر» (وبرضوخ بريطانى - فرنسى يحاول توقى خطر حرب أوروبية شاملة) تقضم نصف «تشيكوسلوفاكيا»، والدعوى هذه المرة الثالثة وجود أقليات ألمانية شَرَّدَتها معاهدة «فرساى» وألحقت مواطنيها - مع غيرها من شظايا الإمبراطورية النمساوية الهنجارية - لإنشاء دولة جديدة تحت اسم «تشيكوسلوفاكيا».

ثم زاد «هتلر» بالتلميح إلى طلبات باقية له فى «بولندا» مشيراً إلى منطقة «دانزيج» معتبراً ممرها الشهير جزءاً لا يتجزأ من «بروسيا» (وهى قاعدة القوة والوحدة الألمانية منذ «فردريك» الإمبراطور الأكبر وحتى «بسمارك» المستشار الحديدى).

وكانت «فرنسا» بروابط سياسية وثقافية قديمة مع «بولندا» قد أحست أنه عند حدود «بولندا» يتحتم عليها أن تقف بالحزم مهما كانت العواقب - لأن «هتلر» عليه أن يعرف مبكراً أن اختراق هذه الحدود معناه أن «فرنسا» تصبح فى حرب ضد «ألمانيا». وكانت «فرنسا» واثقة فى جيشها تعتبره أقوى جيش فى أوروبا. وكان القادة الفرنسيون على اعتقاد بأن الأداء الباهر الذى قام به الجيش الألمانى فيما سبق من المواقع تأتى من أن تقدمه إلى إقليم «السار»، وإلى «النمسا»، وإلى «تشيكوسلوفاكيا» - جرى بلا مقاومة، أى أنه نوعٌ من الزحف العسكرى ولكن على طريقة طوابير الاستعراض لا تدل بالضرورة على تفوق - أو على قدرة قتالية عالية مما أوحت به كفاءة الزحف ونظامه وسرعته.

وكانت «فرنسا» - قبل الحرص على «بولندا» - راغبة فى وقف توسع «ألمانيا» فى قلب «أوروبا»، عارفة أنه إذا جرى التوسع فى القلب، فإن المستعمرات وراء البحر سوف تكون هى الغنيمة الكبرى والجائزة النهائية لمن تعلو كلمته وهيبته فى القارة الأوروبية.

وكانت «بريطانيا» - وراء «فرنسا» - من نفس الرأى، وكان قلقها على إرث المستعمرات بعد السيادة على أوروبا أكثر من قلق «فرنسا»، ففى حين أن «فرنسا» كانت تعتبر نفسها إمبراطورية النور، فإن «بريطانيا» كانت تعتبر نفسها إمبراطورية الشمس - كتلة ولهباً وضياء!

هكذا وقعت الحرب العالمية الثانية، وبدايتها ٣ سبتمبر ١٩٣٩.

وكانت «فرنسا» وقتها تحت زعامة «إدوارد دالادييه» يقود حلفاً وزارياً تشارك فيه أحزاب متعددة - وكانت بريطانيا تحت زعامة «نيفل تشمبرلين» رئيس حزب المحافظين، وكانت له الأغلبية فى مجلس العموم.

ولم يستطع «دالادييه» ولا «تشمبرلين» إيقاف غزو «هتلر» لـ«بولندا»، وفى ظرف سبعة عشر يوماً لا أكثر كانت مدرعات الجنرال «فون رونشتد» قد احتلت كل «بولندا» فى شرق أوروبا، فى حين بدا حلفاء الغرب (فرنسا وبريطانيا) فى موقف

عجز لا يعرفون فيه ماذا يفعلون رغم أن الجيش الفرنسي (أقوى جيش في قلب أوروبا) جرى حشده بكامل سلاحه وراء خط «ماجينو» الذى أقامته الجمهورية الفرنسية الثالثة على طول الحدود مع «ألمانيا»، ورغم أن «بريطانيا» (إمبراطورية الشمس) أرسلت إلى «فرنسا» عبر بحر الشمال جيشاً عسكرياً ضخماً قوامه نصف مليون مقاتل، بدباباته ومدافعه وطائراته، تسندهم من البحر قوة الأسطول البريطاني المعترف له بالسيادة على البحار. والحاصل أن الجيشين المتحالفين وجدا بعد سقوط «بولندا» أنهما في حرب ليس لها ميدان قتال - إلا أن تتقدم جيوشهما إلى «ألمانيا» نفسها، وهذه في تلك الأحوال مخاطرة إلى درجة الحماقة أو حد الجنون !

ومن سبتمبر (١٩٣٩) بعد إتمام غزو «بولندا» وحتى أبريل (١٩٤٠) كانت صورة ما يجرى على ميادين القتال شبه عبثية : «هتلر» يهضم ما غزته جيوشه على الجبهة الشرقية (بولندا)، والجبهة الغربية ساكنة ساكتة (وعليها جيوش فرنسا الموثوق فيها، إلى جانب القوة البريطانية التى عبرت بحر الشمال إلى القارة متمركزة فى «نورماندى» وما يحيط بها من أقاليم شمال فرنسا) - وليس هناك من يعرف بالضبط ماذا يفعل، وأين موضع الخطوة التالية ؟

وفجأة تحرك «هتلر» وضرب ضربته التالية - فإذا قواته تقتحم حدود «النرويج» و«الدانمارك» فى أبريل ١٩٤٠.

وكانت تلك الحركة نذيراً مرسوماً على السحب القادمة عند الأفق. معناه أن غزو «النرويج» و«الدانمارك» مقدمة لغزو «بلجيكا». ووراء «بلجيكا» يصبح الطريق مفتوحاً إلى «فرنسا»، وتنفذ الحرب إلى الإمبراطوريات الكبرى وفى عقر دارها !

وكان التصدى لخطط «هتلر» فى «النرويج» و«الدانمارك» أقرب إلى مسئولية «بريطانيا»، فعمليات الجيش الألمانى فى البلدين على الناحية الأخرى من شواطئها مباشرة، وأسطولها فى البحر غالب (أو يفترض أن يكون كذلك). وبالفعل تقدمت بريطانيا لتحمل مسئوليتها، لكن الأسطول البريطانى لم يستطع أن يلحق بالقوات الألمانية - حتى تلك المنقولة بحراً إلى النرويج، كما أن قوة بريطانية أمكن إنزالها على الشاطئ النرويجى بعد جهد جهيد اضطرت إلى انسحاب مهين عائدة بخسائرها من حيث أتت !

□

ويوم ٩ مايو اضطر رئيس الوزراء البريطانى «نيفل تشمبرلين» إلى الاستقالة، وكان «رَجُل الساعة» هو «ونستون تشرشل» الذى حاول تنبيه حزبه (حزب المحافظين) - مبكراً إلى مطامع «هتلر»، ولم يجد أذناً مصغية، والآن كان عليه وإن متأخراً أن يواجه ما حذر منه مبكراً (وهو يومها فى الثامنة والستين من عمره !)

وهكذا دخل «ونستون تشرشل» إلى مقر رئاسة الوزارة فى لندن (١٠ داونتج ستريت) - فى لحظة تَعَلَّقَ فيها مصير وطنه (ومصير أوروبا والعالم) بذلك الخيط الرفيع الذى تمسك به يد المقادير.

ويوم ١٣ مايو وجه «ونستون تشرشل» أول خطاب له إلى الأمة وإلى العالم، وهو ذلك الخطاب الذى قال فيه إنه ليس عنده ما يقدمه للشعب البريطانى غير «العرق والدم والدموع».

وكان ذلك صحيحاً بدقة تكاد أن تكون «كربونية»، ذلك أن «تشرشل» عرف قبل أن يلقى خطابه أن هجوماً مضاداً تشارك فيه الجيوش الفرنسية مع القوة البريطانية فى رَدِّ الجيوش الألمانية الزاحفة التفافا من شمال أوروبا (النرويج والدانمارك - ووراءهما بلجيكا) - لا يزال خطة معطلة على الأرض لم تنهض ولم تتحرك على جبهة «الآراس».

وفى لوحة حية وغنية بالصور - لوناً وصوتاً - يرسم «جون لوكاس» مشاهد تلك الأيام كما استطاع استخلاصها - من آلاف الوثائق أحاط بها علماً وعمقاً، مدركاً أن الملامح والإشارات والإيماءات خلجات إنسانية لها القدرة على استبقاء صراعات التاريخ نابضة وحية !

ويصور «لوكاس» (نقلا عن وثيقة ألمانية) مشهداً يبدو فيه الزعيم الألمانى «أدولف هتلر» متحدثاً إلى واحد من أبرز قواد جيوشه، وهو الجنرال «فرانز هالدر»، و«هتلر» يقول له : «إن فرنسا قوة منتهية، وأما بريطانيا فسوف ترى الحقيقة ساطعة وتدرك أنه لا مفر أمامها من أن تتصل بنا، ونحن على استعداد لذلك. لا مانع لدينا من صفقة مع الإمبراطورية البريطانية نتقاسم فيها نحن وهُم مسئولية السيادة على العالم. هُم قوة من الماضى لكنهم ما زالوا مُؤثِّرين على ساحة العالم، ونحن القوة الأكبر فى الحاضر، وفى مستقبل عالم جديد».

والغريب أنه كان فى بريطانيا نفسها من يشارك «هتلر» نبوءته، ففى ذلك الوقت كتب اللورد «بوث بى» مذكرة سرية إلى وزارة الحرب استشهد «لوكاس» ببعض نصوصها، وبينها : «إن ألمانيا الهتلرية قوة تحمل معها حركة وشباباً وجاذبية وحيوية ونشاطاً توحى كلها بإمكانية إزاحة عالم القديم الذى وهنت عظامه. وذلك هو الحافز الحقيقى لهذه الظاهرة الألمانية الجديدة تحت قيادة النازى، وذلك أيضاً ما يتعين علينا أن ندخله فى حساباتنا للمستقبل».

وبينما كان «بوث بى» يكتب إلى وزارة الحرب، كانت الأخبار تجىء من جبهة القتال تحذر بأن الجيش الفرنسى (أقوى جيش فى أوروبا) يفقد أعصابه ويفقد إرادته على جبهة «الأردين» إلى درجة دعت الجنرال «هنرى بونال» رئيس أركان حرب القوة البريطانية فى فرنسا إلى أن يكتب فى تقرير لوزارة الحرب مبدياً ذهوله من «أن ثلاثة جيوش فرنسية تراجعت من الجبهة أمام مبادرة هجومية - أقرب إلى المغامرة - قام بها قائد كتيبة دبابات ألمانية (إروين روميل) واخترق بها ثغرة لمحها بين هذه الجيوش الفرنسية الثلاثة».

وكذلك أصبحت القوات البريطانية جبهة وحدها، ظهرها إلى البحر وخطوطها مقطوعة مع القوات الفرنسية الحليفة !

وفى ذلك اليوم أيضاً فإن وزارة الاستعلامات البريطانية كتبت إلى رئاسة الوزارة البريطانية تسأل «عما إذا لم يكن ضرورياً الآن أن يعرف الرأى العام البريطانى شيئاً عن حقيقة ما يجرى على ميادين القتال؟».

□

وابتداء من صفحة ١٨ فى كتابه يروى «لوكاس» نماذج وثائقية من الجو الذى ساد فى العاصمة البريطانية وطغى على دوائر صنع القرار فيها.

- وينقل «لوكاس» عن السير «صمويل هور» أحد الوزراء البريطانيين فى وزارة الحرب ما كتبه فى دفتر يومياته يوم ١٨ مايو ما نصه : «نيفل رئيس الوزراء السابق (وكان ما زال عضواً بارزاً فى وزارة الحرب مع «تشرشل») واقع على الأرض تماماً. قال لى : انتهى كل شىء. الولايات المتحدة لا أمل فيها. ونحن لن نستطيع إخراج

الجيش البريطانى من فرنسا، وإذا أنقذنا بعض الرجال فكل الأسلحة والمهمات راحت من أيدينا !»

- وينقل «لوكاس» عن يوميات اللورد «إيسماى» (السكرتير العام لمجلس وزراء الحرب) ما نصه : «اليوم (١٩ مايو) وكنت أصعد على السلم القديم القبيح لمبنى وزارة الحربية، وجدت الجنرال «أيرونسايد» (رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية) يسحب «أنتونى إيدن» (العضو فى وزارة الحرب ووزير الخارجية ورئيس الوزارة فيما بعد وحتى أزمة السويس سنة ١٩٥٦) إلى مكتبه ليبلغه تقديره النهائى للموقف، وقع قلبى من الخوف وأنا أسمعه يقول لإيدن : «أريدكم أن تعرفوا أن هذه هى النهاية بالنسبة للإمبراطورية». إن ما جعل قلبى يقع هو أن رئيس أركان حرب الجيوش البريطانية قال ما قال بصوت جاف وبارد كأنه يقرر حقيقة علمية لا تحتاج إلى برهان !»

- وفى صفحة ١٩ من كتابه ينقل «لوكاس» من دفتر مذكرات رئيس الوزراء السابق «نيفل تشمبرلين» :

«يوم ١٩ مايو لم يعد هناك أمل فى شىء .. لا شىء يمكن عمله.

يوم ٢٠ مايو لا شىء يزيل مخاوفى أو يقلل منها.

يوم ٢١ مايو الموقف ميئوس منه.

يوم ٢٣ مايو يوم كئيب آخر - حلفاؤنا الفرنسيون لا يفعلون شيئاً على الإطلاق، وتصرفاتهم تثير ما هو أكثر من الاحتقار، وجنودهم لا يريدون أن يحاربوا إلا فى حالات استثنائية نادرة. المصيبة أنهم ليس فقط لا يحاربون ولكنهم أيضا لا يتحركون ».

- ثم ينقل «لوكاس» من مذكرات رئيس لجنة الشئون الخارجية فى مجلس العموم السير «تشارلس ووترهاوس»، وهو صديق مقرب من رئيس الوزراء الجديد «ونستون تشرشل» - ما ورد فى يومياته يوم ٢٢ مايو :

«لقد ضاع كل شىء. الجميع متفقون على ذلك».

□

ويحاول رئيس الوزراء الجديد «ونستون تشرشل» أن ينقذ ما يمكن إنقاذه، وخطته أن يضغط على الحكومة الفرنسية لتقنع الجيش الفرنسى بأن يقاتل، ويضغط على رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية (البريطانية) لتقتنع بإرسال قوة فرقة مدرعة (كانت موجودة على سبيل الاحتياط فى بريطانيا) تعبر البحر وتقوى عزائم الفرنسيين - وإذا أدى الأمر تحمى أجناب القوة الرئيسية للجيش البريطانى حتى تستطيع هذه القوة الانسحاب من منطقة «كاليه» عائدة إلى بريطانيا بتضحيات معقولة إذا قضت تطورات المعركة.

ويسمع «تشرشل» عن تغيير فى القيادة العليا الفرنسية، فقد حل الجنرال «فيجان» محل الجنرال «جاملان» كقائد عام للقوات الفرنسية، وكان «تشرشل» متحمساً لذلك لأن الجنرال «فيجان» كان يقول دائماً إن لديه خطة لإنقاذ الموقف وتخليص ٣٥ فرقة من القوات المتحالفة من حصار مؤكد بخسائر طفيفة. وبالفعل فإنه فى مساء يوم ٢٢ مايو (١٩٤٠) اتصل الجنرال «فيجان» بالجنرال «أيرونسايد» (رئيس أركان حرب القوات البريطانية) يقول له على التليفون إن «قواته استعادت محور «أميين» - «ألبرت» - «بيرون» - وذلك تَحَوُّل مُهِم فى سير المعركة على الجبهة الغربية». ويقرر «تشرشل» أن يذهب لمقابلة الملك «جورج السادس» فى الساعة العاشرة والنصف ليلاً ليعرض عليه آخر التطورات، لكن «تشرشل» يعرف قبل لقائه مع الملِك «أن الأخبار التى تلقاها عن طريق «أيرونسايد» لم تكن صحيحة، وعلى العكس من ذلك فإن الموقف على الجبهة الغربية يزداد سوءاً، لأن القائد العام الفرنسى الجديد لم يقم بأى هجوم يستعيد به محوراً على الجبهة أو موقعاً، بل - وذلك الآن مؤكد - فإن الجنرال فيجان «لم تكن لديه من الأصل خطة». ويقوم «تشرشل» بإخطار الملِك بالطبعة الأخيرة من الحقيقة، ويضيف إليها «أنه سوف يكون مضطراً فى حالة معينة إلى الأمر بسحب كل القوات البريطانية من فرنسا، وسوف تكون الخسائر فى الأرواح باهظة immense»، كما أن ذلك سوف يعنى «أن الجيش البريطانى سوف يترك وراءه مدافعه ودباباته وذخائره ومخازنه فى فرنسا».

وخرج «تشرشل» من مقابلته مع الملِك ليعرف قبل الفجر أن نصف مليون جندى بريطانى على وشك الوقوع فى المصيدة الألمانية، فهم الآن يتراجعون إلى دائرة حول ميناء «دنكرك»، وسوف تكون وقفتهم هناك نهائية، لأن البرقيات السرية من ميادين

القتال توالت تخطر رئيس الوزراء البريطانى بأن قوات الجنرال «هانز جود الألمانى تضغط من الجنوب على الجيب البريطانى وتوشك أن تقفل القوس حول

ويسجل «جون لوكاس» فى كتابه بعد كل هذه النماذج وغيرها «أنه حت اللحظة فإن الشعب البريطانى لم تكن لديه فكرة عن الحقيقة»، كما أن الص البريطانية «لم تنشر على الرأى العام ما يجعله على بينة مما يجرى أو ما هو مد وأهم ما فيه وأخطر أنه بعد تصفية الجيب فى دنكرك «فإن هتلر سوف يجد ا أمامه مفتوحاً لغزو الجزر البريطانية نفسها». وعند هذه اللحظة، وفى هذا ا وابتداء من صفحة ٣٩ من كتابه يصل «جون لوكاس» إلى صلب كتابه عن الخمسة فى لندن» - من ٢٤ مايو وما بعده !

□

يوم الجمعة ٢٤ مايو

وزير الخارجية البريطانى اللورد «هاليفاكس» يعتقد أن من واجبه الاستعد الاحتمالات :

- يدرس خطوط عرضٍ يمكن تقديمه لـ«هتلر» لإنهاء الحرب بطريقة مشرفة.

- يقترح إجراء اتصالات مع إيطاليا شريكة «هتلر» فى تحالف المحور (ثلاثى - إيطاليا - اليابان)، ولعل إيطاليا المترددة فى دخول الحرب تقبل بدور وسي الحلفاء وبين «هتلر»، وذلك من شأنه -إذا تحقق- أن يثبت موقف الزعيم الإ «موسولينى» (الدوتشى) ويعطيه دوراً فى تقرير مصائر العالم يرضى كبريا إن مثل هذا الدور قد يجعله يشعر أنه سياسياً على قدم المساواة مع «هتلر» بد النظر عما حققه الجيش الألمانى عسكرياً (وهو أمر يستثير غيرته). كذلك فإ «موسولينى» بدور الوسيط - إذا رضى - سوف يجعله يفكر مرتين قبل أن فرنسا بدخول الحرب ضدها من الجنوب وهى فى هذا الموقف الصعب الذى تو فى الشمال.

ولم يكن «هاليفاكس» وحده فى ضرورة «التفكير فيما لا يجوز التفكير في الاتصال بـ«هتلر» - بل كان يحظى بتأييد كثيرين من أفراد الطبقة الأرستقراط

بريطانيا وحتى بين أمراء أسرة «وندسور» الملكية ذاتها، وكان بين هؤلاء الأمراء من رأوا أن الضمان الذى شاركت بريطانيا فى تقديمه إلى بولندا مشاركة مع فرنسا كان خطأ من الأساس، وقد كتب بعضهم بذلك صراحة إلى «هاليفاكس» طالبين إليه وهو فى موضع «عميد الأرستقراطية السياسية» فى بريطانيا أن يتشجع ويتسق فى مواقفه مع قناعاته.

كذلك كان وراء «هاليفاكس» (وأصدقائه من الأرستقراط) جمعٌ من أقطاب الإدارة السياسية فى بريطانيا أولهم السير «هوراس ويلسون» وكيل الوزارة الدائم المكلف بشئون رئاسة الوزارة البريطانية. ويروى «لوكاس» أنه عرف من الوثائق السرية ما أذهله وبينه أن السير «هوراس ويلسون» (وهو الرجل الأول فى البيروقراطية البريطانية بوصفه الوكيل الدائم لشئون مجلس الوزراء، والمشرف بهذه الصفة على كل وكلاء الوزارات الدائمين فى بريطانيا، وكانوا يصفونه مجازاً بالملك غير المتوج للبيروقراطية البريطانية) - يعتبر «ونستون تشرشل» رجلاً «مختل العقل إذا تصور أن هتلر يمكن إيقافه الآن بعد كل ما جرى»، وكان ذلك رأى السير «هوراس ويلسون» حتى من قبل أن يصبح «تشرشل» رئيساً للوزراء. والغريب أن «لوكاس» وجد ضمن الوثائق البريطانية السرية أمراً بتوقيع «هوراس ويلسون» يضع تليفون «ونستون تشرشل» تحت المراقبة بسبب «خطره على الأمن القومى».

وبعد خطاب «تشرشل» فى مجلس العموم عن «العرق والدم والدموع» كتب «هاليفاكس» فى يومياته: «أدعو الله أن لا يقودنا «ونستون» إلى حماقات لا لزوم لها، لكنى مضطر إلى الاعتراف بأننى لست مستريحاً لأساليب «ونستون» كرئيس للوزراء، وبالتأكيد أفضل «نيفل تشمبرلين» عليه، ثم أننى لست معجباً بطاقم الوزراء الجدد الذين جاء بهم معه، وأخشى أن هذه العصابة gangsters قد تحكم قبضتها على الأمور».

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى الساعة الحادية عشرة والنصف (صباح الجمعة ٢٤ مايو) وعرض «تشرشل» أوضاع القوات البريطانية فى دنكرك، بما فى ذلك أنه برغم زحام القوات الواصلة إلى هناك - فإن الميناء ما زال يعمل بكفاءة.

ثم طرح «تشرشل» موضوع ملك بلجيكا وقد اجتاحت مملكته قوات «هتلر»،

واقترح «هاليفاكس» دعوة الملك بسرعة كي يلجأ إلى بريطانيا، وعارضه «تشرشل» لأن «ملك بلجيكا يجب أن يبقى إلى آخر لحظة مع جيش بلجيكا».

ولم يتعرض «تشرشل» فى هذا الاجتماع إلى السر الكبير الذى كان يلح عليه ويضغط طوال اجتماع مجلس الوزراء، وهو سر مراسلاته مع الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت»، وكان «تشرشل» قد كتب إلى الرئيس الأمريكى بكافة مخاوفه : قلقه أن تستسلم فرنسا وتعقد صلحاً منفرداً مع هتلر - وقلقه أن يحاول هتلر بعد استسلام فرنسا أن يغزو الجزر البريطانية نفسها - ثم رجاؤه بأنه «إذا كانت الولايات المتحدة تفكر فى مساعدة حلفائها التاريخيين والطبيعيين فهذا هو الوقت وإلا ضاعت الفرصة».

وحاول «تشرشل» تخويف «روزفلت» فى رسالته فألمح إلى أن الجائزة الكبرى التى يريدها «هتلر» بعد هزيمة بريطانيا - إذا تمكن - هى أن يستولى على الأسطول البريطانى - خصوصاً إذا استولى قبله على الأسطول الفرنسى - وساعتها (قالها «تشرشل» تهديداً مبطناً) فإن «الولايات المتحدة لا تستطيع أن تشعر بالأمان وراء المحيط الأطلنطى كما شعرت منذ نشأتها وحتى الآن». وزاد «تشرشل» بصراحة أكثر أنه «يتعهد عن نفسه بأن الأسطول البريطانى لن يقع تحت سيطرة ألمانيا - لكنه لا يستطيع أن يضمن تصرفات من يجيء بعده على رئاسة الوزارة البريطانية فى ظروف مختلفة».

وكان أكثر ما انزعج له «تشرشل» هو أن «روزفلت» رد عليه مقترحاً «أن يتوجه الأسطول البريطانى عبر الأطلنطى غرباً إلى كندا (باعتبارها من دول الكومنولث)، وبذلك فإنه يكون فى مأمن يبعده عن متناول «هتلر» وجيوشه حتى إذا قام بغزو بريطانيا !!»

وفى مساء ذلك اليوم كتب «تشرشل» فى يومياته (صفحة ٨٠ من كتاب «لوكاس») - ما نصه : «لا بد أن نواجه أنفسنا بالحقيقة كاملة - نحن أمام نكسة حقيقية ! set back

□

السبت ٢٥ مايو

يسجل «جون لوكاس» فى كتابه، وفى الفصل الخاص باليوم الثانى (ضمن تلك الأيام الخمسة فى لندن ـ مايو ١٩٤٠) أن الرأى العام البريطانى لم يكن قد عرف بعد بحجم «النكسة» التى توشك أن تنزل بأثقالها عليه.

ويلاحظ أنه ظهر فى جريدة «الديلى ميل» وفى جريدة «الديلى إكسبريس»، وهما أكبر الصحف البريطانية وأكثرها توزيعاً ـ إعلان بحجم نصف صفحة يعرض أفضل المواقع لقضاء إجازة الصيف فى «بقع ساحرة» من بريطانيا فى الريف وعلى الشواطئ وفى الشمال «اسكتلندا». ثم أن جريدة «المانشستر جارديان»، وهى أقوى الجرائد التى تصدر خارج لندن، نشرت إعلاناً بارزاً يقول لقرائها: «إذا أردت إجازة بديعة فى باريس فانزل فى فندق الأمباسادور قرب ميدان الأوبرا وعنوانه رقم ٢٦ شارع هوسمان (والأجر ٥٥ فرنكاً فى الليلة لحجرة واسعة مع حمام خاص)، وهناك خصم خاص للنزلاء من أفراد القوات المتحالفة!

وكانت إحدى افتتاحيات «الديلى هيرالد» (المعبرة عن حزب العمال) فى ذلك اليوم استنكارا لمشهد عرى فاضح تؤديه الممثلة «دورين بورشيرون» على أحد مسارح «الوست أند».

....

....

لكن «ونستون تشرشل» كان أمام وقائع من نوع آخر، فالتقارير الواصلة إليه من باريس تثير أسوأ مخاوفه، فقد بدأت الحكومة الفرنسية تمهد لنفسها الأعذار بإلقاء المسئوليات على الحليف البريطانى:

ـ وصل إليه تقرير من السفارة البريطانية فى باريس يقول فيه السير «رونالد كامبل» (وقد عُيِّنَ سفيراً لبريطانيا فى مصر بعد انتهاء الحرب) إن «الأوساط الوزارية الجديدة (وزارة «بول رينو» ـ بعد سقوط وزارة «دالادييه» الذى بدا مُقَصِّراً فى إدارة الحرب مُنشغِلاً مع عشيقته الكونتيسة «دأردو») ـ تتهم حكومة «صاحب الجلالة البريطانية» بأنها هى التى أقنعت فرنسا بالتعهد البولندى الذى ورطها فى الحرب،

وأن «حكومة صاحب الجلالة البريطانية» تركت الجيوش الفرنسية تقاتل وحدها جيوش «هتلر»، واكتفت بإرسال قوة بريطانية ظلت باستمرار قرب السواحل الشمالية لفرنسا، تاركة وراءها طريقاً مفتوحاً للهرب تعود منه إلى الجزر البريطانية إذا ساءت الأحوال فى ميادين القتال. ثم وصلت برقية مباشرة من رئيس وزراء فرنسا («بول رينو») إلى رئيس الوزارة البريطانية تقول إن «القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال فيجان يشكو من أن قيادة القوات البريطانية فى فرنسا لا تتعاون معه فى تنفيذ خطته، لأنها لا تريد التحرك من مواقعها الحالية لحرصها على أن يبقى البحر وراءها مَخرَجاً مفتوحاً للتراجع.

ورد «تشرشل» على رئيس الوزراء الفرنسى بـ«أن القائد العام للقوات البريطانية فى فرنسا اللورد «جورت» يؤكد أنه يقوم بجهد رئيسى فى التخفيف عن الجناح الأيسر للقوات الفرنسية فى «منطقة السوم»، وأنه طوَّرَ عملياته إلى هجوم واسع على الفرق الألمانية المدرعة هناك.

-وفى نفس اليوم وصل تقرير آخر من السفير البريطانى فى باريس (السير «رونالد كامبل») يتحدث عن الآثار المحققة لتعيين الماريشال «بيتان» (وهو أحد أبطال الحرب العالمية الأولى) - نائباً لرئيس الوزراء، ذلك لأن الماريشال العجوز وهو معروف بعدائه للإنجليز - «أبدى فى اجتماع لمجلس الوزراء أنه منذ البداية لم يكن يثق فى صدق وجدية التحالف البريطانى مع فرنسا لأن بريطانيا تمرست فى جعل الآخرين يخوضون حروبها، ويدفعون بالدم وبالثروات تكاليفها، فى حين تحتكر لنفسها كل الغنائم».

ثم تطرق تقرير السفير البريطانى فى باريس إلى أن رئيس الوزراء الفرنسى أبلغه بنفسه أنه يشعر بوجود حلف قوى داخل وزارته يضم الماريشال «بيتان» والسياسى المخضرم «بيير لافال» الذى طرح على مجلس الوزراء حتمية إجراء اتصالات مع ألمانيا عن طريق إيطاليا.

-وفى مساء نفس اليوم السبت ٢٥ مايو عُقِدَ فى باريس اجتماع طوارئ على شكل لجنة حرب comité de guerre، وحضر الاجتماع رئيس الجمهورية «ألبرت لوبران»، ورئيس الوزراء «بول رينو»، ونائب رئيس الوزراء الماريشال «بيتان»،

والقائد العام للقوات الجنرال «فيجان»، واثنان من الوزراء، واثنان من الجنرالات، إلى جانب السكرتير الدائم للجنة الحرب. وقد بدأ الجنرال «فيجان» القائد العام للقوات الفرنسية بعرض تقرير عن الموقف العسكرى وملخصه (طبقا لمحضر لجنة الحرب الذى اعتمد عليه «لوكاس» فى كتابه «خمسة أيام فى لندن»): «أن الموقف أصبح مستحيلاً وميئوساً منه»، وأن القوات الفرنسية تعرضت لخسائر جسيمة، وهى الآن على وشك «أن تسحق تماماً». وتقدير الجنرال أن «التفوق الألمانى على القوات المتحالفة هو بنسبة ثلاثة إلى واحد»، وأنه لم يبق أمام أى وحدة من القوات الفرنسية إلا أن تحارب إلى آخر نفس وحتى تنقذ شرف البلاد. ثم خلص الماريشال إلى القول بأن «فرنسا أخطأت حين تورطت فى حرب لم تكن مستعدة لها، وعليها الآن أن تدفع الثمن».

وتدخل رئيس الجمهورية «لوبران» ليقول «إننا مرتبطون بتعهد مع بريطانيا بأن لا نوقع على صلح منفرد، ومع ذلك فرأيى أنه إذا قدمت لنا ألمانيا عرضاً نستطيع أن نقبله ونراه محققاً لمصلحتنا - فإن علينا دراسته برؤوس هادئة»!

ووافق الجنرال «فيجان»، لكن رئيس الوزراء «بول رينو» أبدى أنه «إذا تلقت فرنسا عرضاً يمكن قبوله من هتلر، فإن الواجب يحتم عليها أن تتشاور مع الحكومة البريطانية». وتدخل الماريشال «بيتان» فى مجرى الحديث (طبقاً للمحضر) ليقول «إنه ليس متأكداً أن بريطانيا تتشاور معنا فيما تفعل». لكن وزير البحرية «كامباتشينى» وجد لديه الشجاعة ليقول أن «فرنسا لا تستطيع أن تخاطر بولاءاتها أو تحالفاتها».

واستعمل «بيتان» كل صيته وسمعته ليقول «إننى لا أنصح أن تستمر فرنسا فى الحرب طويلاً لأننى أريد أن تعود بعض القوات سالمة لكى تحفظ الأمن فى البلاد». وهنا أعلن رئيس الوزراء أمام لجنة الحرب «أنه سوف يقصد غداً إلى لندن ليطلع «تشرشل» على الضرورات الحاكمة فى موقف فرنسا».

وكان لدى فرنسا بالفعل عرض حمله إليها «نوردلينج» الوزير المفوض فى السويد فى باريس نقلاً عن الماريشال الألمانى «جورنج» وهو النائب الأول للمستشار الألمانى «أدولف هتلر»، وكان العرض يطرح بدء محادثات مباشرة بين فرنسا وألمانيا).

□

ومن المفارقات أنه فى نفس اليوم قرر وزير الخارجية البريطانى اللورد

«هاليفاكس» أن يقابل السفير الإيطالى فى لندن «باستيانينى» وأن يجس نبضه فى شأن أى مقترحات قد تكون لدى زعيمه «بنيتو موسولينى»، وكان السفير الإيطالى على استعداد لأن يسمع ما يقال له، ولكنه من جانبه ليس مستعداً أن يطرح شيئاً.

ولم يكن «ونستون تشرشل» متحمساً لاتصالات يجريها وزير خارجيته مع سفير إيطاليا وكان رأيه أن «موسولينى» لديه «شهية قوية ولكن أسنانه ضعيفة».

ومن المفارقات أن ذلك كان رأى «هتلر» فى نفس اليوم، ذلك أنه حين أحس أن «موسولينى» على وشك أن يدخل الحرب ليلحق باللحظة تَحَسُّباً لاحتمال سقوط فرنسا قريباً، ومعها غنائمها الإمبراطورية - فإن «هتلر» سارع يكتب إلى «موسولينى» يحيطه علماً بأن باريس على وشك السقوط فى ظرف يومين على أكثر تقدير، وأن فرنسا مسألة منتهية».

وألح على «تشرشل» شعورٌ بأن «فرنسا سوف تستسلم لأى عرض يُقَدَّم لها بعد الهزائم المتوالية التى حاقت بالجيش الفرنسى»، وهى هزائم كان «تشرشل» نفسه يتعجب لها، فقد كان اعتقاده ما زال قوياً أن الجيش الفرنسى هو أقوى جيوش أوروبا على الإطلاق.

على أن «تشرشل» راح يستعد للأسوأ، وكانت بداية استعداده تعيين الجنرال «جون ديل» رئيساً لهيئة أركان الحرب الإمبراطورية (البريطانية) خلفاً للورد «أيرونسايد» الذى بَشَّر بنهاية الإمبراطورية مبكراً وأبرأ ذمته!

وكان الرأى العام البريطانى ما زال بعيداً عن حقائق ما يجرى، وأظهر استفتاء للرأى العام البريطانى - يركز عليه «لوكاس» فى رصده لأحداث يوم ٢٥ مايو - أن ٢٧٪ من الرجال فى بريطانيا بدءوا (الآن!) يشعرون بالقلق، و٣٠٪ ما زالوا متفائلين جداً، و ٢١٪ تتأرجح آراؤهم ولا يعرفون موقفاً محدداً يعبرون عنه!

□

يوم الأحد ٢٦ مايو:

تصاعدت النداءات من جهات متعددة بجعل هذا اليوم مناسبة لـ«صلاة دعاء»، ولكن رئيس أساقفة «كانتربرى» أعلن أنه ليس متحمساً للفكرة، وخشيته أن إقامة

«صلوات الدعاء» فى هذا الظرف قد يُساء تفسيره فيبدو «عجزاً إنسانياً يعفى نفسه بإزاحة مسئولياته إلى عهدة الله ويخلى ضميره» !

ودعا «تشرشل» إلى اجتماع لمجلس الوزراء كى يناقش تقريراً لرئاسة أركان الحرب الإمبراطورية، وكان «تشرشل» هو الذى طلب هذا التقرير سائلاً عن «إمكانيات استمرار الحرب فى «ظرف مُعَيَّن» « a certain eventuality»، وكان «الظرف المعين» الذى يقصده هو احتمال أن تواصل بريطانيا الحرب وحدها بغير حليفها الفرنسى فى القارة، وأكثر من ذلك فى حالة ما إذا توصل هذا الحليف الفرنسى (السابق) إلى ترتيبات واتفاقيات مع العدو الألمانى توفر له قواعد وتسهيلات فى ممتلكات فرنسا بالذات، خصوصاً حول البحر الأبيض : فى شمال أفريقيا (أمام جبل طارق)، وفى سوريا ولبنان شرق البحر الأبيض (وكلها فى ذلك الوقت مستعمرات لفرنسا ممتدة من تونس إلى الجزائر إلى المغرب فى جنوب البحر الأبيض، ومقابلها فى شرق البحر هناك سوريا ولبنان).

وحين أرسلت رئاسة هيئة أركان الحرب ردها إلى رئيس الوزراء على ما طلبه، فإنها أضافت إليه من عندها تقريرين : أولهما عن صعوبة عمليات سحب القوات البريطانية من شمال فرنسا (مع إمكانية استسلام الجيش الفرنسى) - والثانى عن احتمالات قيام «هتلر» بغزو الجزر البريطانية ذاتها، ومن ثم كان اقتراح رئاسة أركان الحرب الإمبراطورية هو «الحرص على القوات الجوية البريطانية، وتفادى أى خسائر كبيرة تلحق بها إذا شاركت بجهد فعال فى تغطية انسحاب الجيش البريطانى فى فرنسا». أى أن هيئة أركان الحرب كانت الآن تطلب من مجلس الوزراء اعتماد سياسة يجرى بمقتضاها سحب الجيش البريطانى من شمال فرنسا عبر بحر الشمال دون غطاء جوى يحمى القوات - لأن حاجة بريطانيا إلى الطائرات سوف تكون ألزم فى مواجهة عملية غزو الجزر البريطانية، وهى الخطوة التالية بعد سقوط فرنسا، فكذلك تقول التقديرات وتؤكد معلومات المخابرات !

وحين بدأ مجلس الوزراء البريطانى مناقشاته اضطر «تشرشل» إلى ترك الجلسة لأن رئيس وزراء فرنسا وصل إلى لندن يستعجل مقابلة نظيره البريطانى حتى يتمكن من العودة إلى باريس بأسرع ما يمكن، وأصغى «تشرشل» إلى زميله «بول

رينو» (رئيس وزراء فرنسا) يقول له إن «موقف الجيش الفرنسى ميئوس منه»، وإن الماريشال «بيتان» (نائب رئيس الوزراء) والجنرال «فيجان» (القائد العام للجيش الفرنسى) يُلِحان معاً على أن فرنسا يَتَحَتَّم عليها أن تسأل ألمانيا عن شروطها لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. وانفعل «تشرشل» وقال أن «بريطانيا تؤثر أن تقابل النهاية واقفة على أقدامها تحارب، ولا تستسلم للعبودية الألمانية مهما كانت الظروف». وأبدى رئيس وزراء فرنسا أنه يتفهم، لكنه لا يجد أمامه حلاً غير ما يقترحه الماريشال والجنرال، وهو نفسه لن يوقع صكا بالاستسلام، ولذلك فإنه فور عودته إلى باريس سوف يقدم استقالته ويترك غيره (وخصوصاً الماريشال والجنرال) يتحملون المسئولية.

وحين رجع «تشرشل» إلى جلسة مجلس الوزراء بعد انتهاء مقابلته مع «بول رينو» فقد وجد أن وزير خارجيته اللورد «هاليفاكس» وجه المناقشة إلى قضية شائكة بدا أنه مُصِرٌّ على طرحها للمناقشة، وهى «ضرورة إقامة اتصال جدى» مع «موسولينى» زعيم إيطاليا الفاشية «لكى يتوسط مع ألمانيا - ويأخذ دوراً يطمح إليه فى السياسة الدولية - ويعاود التفكير فى دخول الحرب مع «هتلر» حتى لا تتسع جبهة الأعداء».

واستشعر «تشرشل» وجود تباينات فى مواقف بعض وزرائه، وضمنهم الزعيم العمالى «كليمنت آتلى» (ضمن الائتلاف الذى فرضته ظروف الحرب) - لكن «تشرشل» استطاع أن يميز مواضع الخلاف :

«آتلى» يعارض دعوة «موسولينى للوساطة مع ألمانيا..

لكن «آتلى» لا يعارض اتصالا مع «موسولينى» يمنعه من دخول الحرب.

وقدَّر «تشرشل» أن المناقشة فى مجلس الوزراء على هذا النحو قد تنحرف عن مسارها، فدعا المجلس إلى اجتماع غير رسمى informal هدفه استكمال بحث الموضوع. وقد عثر «جون لوكاس» على نصٍّ لمحضر هذا الاجتماع غير الرسمى، وكانت نصوص هذا المحضر تكشف أن مناقشات مجلس الوزراء (وقد دارت فى مبنى الأميرالية حيث كان «تشرشل» يقيم وقتها) - تعرضت إلى نقطة حساسة طرحت نفسها على البحث مع إصرار وزير الخارجية اللورد «هاليفاكس» أن يحصل

من المجلس على تفويض يخوله بفتح اتصال مع السفير الإيطالى فى لندن «باستيانينى»، واعتبار ذلك الاتصال خطاً مباشراً مع الزعيم الإيطالى «بنيتو موسولينى».

وكانت النقطة الحساسة التى طرحت نفسها أن «هاليفاكس» تطرق فى حديثه إلى سؤال عن نوع الجوائز التى تستطيع بريطانيا أن تقدمها لـ«موسولينى» حتى تغريه بأن يقوم بالدور المعروض عليه. وهنا دارت مناقشات - فى حضور «تشرشل» - تفتش عن جوائز يمكن تقديمها لـ«موسولينى» وتكون قادرة على إغرائه أن يتوسط بين الإمبراطورية البريطانية وبين ألمانيا النازية - وكانت الجوائز المغرية التى اختيرت فى المناقشة لكى تعرض على «موسولينى» هى : «مالطا» - و«جبل طارق» - و«قناة السويس» (أى مصر ؟!)

وخرج «تشرشل» من هذا الاجتماع أسير حالة انقباض قائلاً لسكرتيره أنه «يشعر بالمرض فعلاً وليس مجازاً». ثم فوجئ سكرتيره برئيس الوزراء البريطانى يطلب كتاباً دينياً عنوانه «الإنجيل فى أسبانيا» ومؤلفه «جورج بورو» (وهو كتاب يحكى فى فصول منه عن قدرة الإنجيل على البقاء فى أسبانيا فاعلاً ومؤثراً طوال خمسمائة عام من الحكم الإسلامى فى العصر الأندلسى لأسبانيا).

ولم يكمل «تشرشل» قراءته عن «الإنجيل فى أسبانيا»، فقد كان عليه أن يتابع عملية سحب القوات البريطانية من «دنكرك»، وهى تجرى تحت ظروف قاسية : لأن القوات الألمانية تواصل الإطباق على الجيب المحاصر فى هجوم يقوده الجنرال «جودريان»، يساعده طيران كثيف تحت القيادة المباشرة للماريشال «جورنج» الذى يعتبرها الآن معركة تصفية «دَم بريطانيا». كما أن أسطول الأميرال «رايدر» الألمانى يدفع غواصاته نحو بحر الشمال ليمنع البحرية البريطانية من سحب الجيش المحاصر فى «دنكرك».

ويقرأ «تشرشل» قبل أن يأوى إلى فراشه تقريراً عن حالة الرأى العام البريطانى يقول «إن لمحات من الحقيقة بدأت تتسرب إلى الناس مع الجنود العائدين من فرنسا، وإن قطاعات كبيرة من الرأى العام مأخوذة بالمفاجأة، وإن هناك شعوراً بـ«القدرية» fatalism يسرى فى لندن».

ويكتب «تشرشل» في يومياته قبل أن يطفئ النور ويغمض عينيه لينام. «أملنا الوحيد أن تتنبه أمريكا» !

□

يوم الاثنين ٢٧ مايو :

كانت العملية «دينامو» هي الشغل الشاغل لـ«تشرشل». و«دينامو» هو الاسم الرمزي لمعركة سحب أكبر عدد ممكن من القوات البريطانية من مذبحة مؤكدة في «دنكرك».

وكان تقدير الأميرالية أنها تستطيع سحب ٢٥ ألف ضابط وجندي في خلال يومين، ومعنى ذلك أن أكثر من ثلاثمائة ألف ضابط وجندي سوف يُتركون على الشواطئ الفرنسية تحت رحمة الجيش الألماني : قتلى - جرحى - أو أسرى !

وفي الساعة السابعة والربع صباحاً تلقى «تشرشل» اتصالا تليفونياً من الأميرال «سومرفيل» يبلغ رئيس الوزراء أن القوات الألمانية تقدمت ووضعت مدافعها شمال «دنكرك»، وركزت قذائفها على كل سفن البحرية التي تحاول دخول الميناء، «وذلك يجعل عملية الإخلاء بالغة الصعوبة، عالية التكاليف، وهو لذلك يقدر أن ما يمكن سحبه من القوات البريطانية هذا اليوم لن يزيد على عشرة آلاف رجل» (عند نهاية اليوم تم سحب ٧٧٠٠ فقط).

وكان الاتصال الثاني الذي تلقاه «تشرشل» يحمل إليه ما هو أسوأ، ذلك أن الملك «ليوبولد» ملك بلجيكا قرر أن يعلن رسمياً استسلام جيوشه للألمان، وذلك معناه أن عشرين فرقة ألمانية معطلة أمام الجيش البلجيكي قد تحررت الآن، وسوف تندفع بسرعة لتشارك في الضغط على القوات البريطانية المحصورة في «دنكرك».

وكان رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية ملهوفاً يطلب أن يتحدث إلى رئيس الوزراء : «ألا يمكن الاتصال بالملك ليوبولد كي يؤجل استسلام قواته ولو ليوم واحد ليعطي فرصة أكبر للعملية «دينامو» ؟» - ورد عليه «تشرشل» بعصبية : «كيف أطلب من مَلِك بلجيكا أن يزيد في خسائر قواته لكي تقل خسائر قواتنا ؟» !

ومن اللافت أنه في هذا الوقت، ووسط هذه الظروف، كتب «تشرشل» بخط يده

توجيهاً وزارياً يطلب فيه من كل أعضاء مجلس الوزراء أن «يضعوا أكبر قدر من «تعبيرات السعادة» على وجوههم وفى كلماتهم، وأن يتحدثوا دائما بابتسامة توحى بالثقة، وإلا فإن «الانهزامية» سوف تتسرب وتسرى إلى الرأى العام».

ويكتب «تشرشل» فى يومياته :

«أمريكا لا تقدم لنا أى مساعدة - لا يدرك روزفلت أنه بعد سقوط فرنسا فإن الدور على بريطانيا - وإذا سقطت بريطانيا فسوف يجدون أنفسهم وحدهم أمام هتلر - كتبت إلى روزفلت أبلغه أن «لا يعتمد على الأسطول البريطانى» !»

وفى واقع الأمر فإن «تشرشل» - وحتى دون أن يقصد - كان يرد فى يومياته على برقية تلقاها من اللورد «لوثيان» السفير البريطانى فى واشنطن تتضمن تفاصيل لقاء بينه وبين الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت»، وفى هذا اللقاء قال «روزفلت» للسفير البريطانى أنه «لا يعرض عليه مقترحات محددة، ولكنه يريد أن يفكر معه بصوت عال». ومضى «روزفلت» يفكر بصوت عال فقال : «أليس من الأنسب - وألمانيا على وشك أن تحقق انتصارا ساحقاً فى أوروبا - أن يتوجه الأسطول البريطانى إلى كندا وهى عضو فى الكومنولث البريطانى، أو إلى جزيرة «برمودا» وهى مستعمرة بريطانية ؟» - ثم يمضى «روزفلت» فى أفكاره بالصوت العالى يسأل نفسه أو يسأل السفير البريطانى : «أليس من الأفضل للأسرة المالكة البريطانية أن تتخذ من جزيرة «برمودا» ملجأ لها ؟» - ثم يستدرك «إنه هو شخصياً كان يسعده أن يعرض على الملِك جورج السادس والملكة إليزابيث أن يلجآ إلى أمريكا ومعهما ابنتاهما إليزابيث ومارجريت، ولكنه لسوء الحظ لا يستطيع أن يمنح نفسه هذا القدر من السعادة، لأن الشعور الجمهورى فى الولايات المتحدة غالب، ومجىء ملِك وملكة بريطانيا والأميرتين «إليزابيث» و«مارجريت» قد يسبب حساسيات لا لزوم لها !»

□

الثلاثاء ٢٨ مايو :

بدا «تشرشل» هذا اليوم رجلا حزم أمره على خياراته، ولم يعد مستعداً لتقديم

هدايا إمبراطورية لـ«موسوليني»، ولا لسماع أصوات مترددة تطرح أهمية إقامة اتصالات مع «موسوليني» :

ـ وفي اجتماع لمجلس الوزراء دخل «تشرشل» في مواجهة مفتوحة مع وزير خارجيته اللورد «هاليفاكس»، وطلب إليه صراحة أن يوقف تلك الأوهام «عن دور يقوم به موسوليني» ! (وكان على «هاليفاكس» أن يستقيل من منصبه بعد أيام).

ـ وبعث «تشرشل» إلى «بول رينو» رئيس وزراء فرنسا يقول له إنه «سوف يظل يعتبر فرنسا الحقيقية حليفاً رئيسياً لبريطانيا حتى وإن اضطرت فرنسا «الراهنة» إلى الاستسلام أمام جيوش «هتلر»».

(٦ يونيو دخل الجيش الألماني إلى باريس !)

ـ وتابع «تشرشل» العملية «دينامو»، وطلب إلى هيئة أركان الحرب أن تبذل جهدها وتتوجه بنداء إلى كل رجل وامرأة وصبي لديهم قارب صغير قادر على عبور البحر أن يتوجهوا إلى شواطئ دنكرك للاشتراك في عملية إنقاذ القوات البريطانية المحاصَرة هناك.

(وقام الشعب البريطاني بمعجزة أنقذت فيها القوارب الصغيرة من الجنود البريطانيين سبعة أمثال من أنقذتهم سفن الأميرالية البريطانية).

ـ ورفض «تشرشل» التزاما بتوجيه نداء أخير إلى الرئيس الأمريكي «روزفلت»، وكان قوله : «يجب أن نقف وحدنا وأن نقاوم، وسوف تكون وقفتنا إلهاماً يحرك أمريكا ويعطيها الوقت كي تفهم أن الخطر ليس علينا وحدنا».

ـ وكتب «تشرشل» بنفسه خطابه المشهور للأمة : «سوف نقاتل على الشواطئ، في المدن، في القرى، في الشوارع ـ سوف نقاتل في كل مكان».

ثم عاد «تشرشل» إلى يومياته يخط :

«إنني أعتقد أن الأمم التي تقع دفاعاً عن أوطانها تنهض مرة أخرى، وأما الأمم التي تستسلم فلن تقوم لها قائمة !».

١٠ ساعات مع عبد الناصر نهار ٩ يونيو ١٩٦٧

[سوف أروى هنا وقائع مقابلة مع جمال عبد الناصر امتدت على طول عشر ساعات، بدأت من الساعة السابعة (إلا خمس دقائق) صباحاً - وتواصلت إلى ما بعد ظهر يوم الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧، وكنت قد ذهبت إلى بيت جمال عبد الناصر أحمل معى مشروع خطاب التنحى الشهير، وكنا - وكما أسلفت فى مقدمة هذا الحديث - قد اتفقنا على توجهه العام خلال اتصالين تليفونيين أجراهما معى من مقر قيادة القوات المسلحة فى مدينة نصر مساء اليوم السابق (٨ يونيو).

وأروى وقائع هذا اللقاء الممتد - هنا - معتمداً على نص مذكرات كتبتها مساء اليوم التالى مباشرة (١٠ يونيو) - وأترك سياق الوقائع يعرض نفسه كما كتبته فى حينه، فإذا عَنَّ لى أن أضيف ملاحظة تقتضى أهميتها قطع السياق فسوف يكون ذلك بين قوسين، وإذا طالت الإضافة فصلت الأصل عن المضاف بسطور من النقط].

□

بداية المذكرات:

«وجدت جمال عبد الناصر» واقفاً أمام مكتبه يتكلم فى التليفون - أومأ أن أنتظر ثم أشار إلى مقعد أمام المكتب كى أجلس. لم أفعل. ابتعدت حتى يتكلم على حريته. وقفت أمام دولاب المكتبة المواجه للمكتب أحاول قراءة عناوين الكتب المرصوصة. لم أستطع التركيز على أى منها. التفت ناحية الرئيس وهو منهمك فى حديثه التليفونى. أدهشنى كيف بدا. إننى لم أره منذ ثلاثة أيام. وقد تحدث معى تليفونياً عدة مرات آخرها أمس، لكنه الآن اختلف كثيراً عما رأيته آخر مرة.

عشر سنوات على الأقل زادت على عمره خلال ثمان وأربعين ساعة لم أره فيها. بدا أن هَمَّ الدنيا كلها نزل فجأة على كتفيه. أشعر بأزمته وأراها بعينى.

مع من يتكلم فى هذه الساعة من الصباح فى هذا اليوم الكئيب ؟ لا ينبغى أن أركز على الإصغاء. أصغيت. فهمت بعد عبارتين أنه يتحدث مع عبد الحكيم (عامر). نظر إلىَّ. أدرك أننى أخذت أتابع. وضع يده على بوق سماعة التليفون. وجه إلىّ الكلام

: «عبد الحكيم». ثم استطرد : وصلته (عبدالحكيم عامر) معلومات بأن قوات إسرائيلية تعبر القناة الآن من الشرق إلى الغرب. قلت على الفور : مستحيل !. أشار مستفهماً. كررت ما قلته. رفع يده عن بوق التليفون وقال لعبد الحكيم : انتظر .. هيكل دخل عندى الآن ويظهر أن له رأياً ؟ . التفت إلىّ جمال عبد الناصر وسماعة التليفون ما تزال فى يده وإن أبعدها ونزل بها إلى قرب سطح المكتب. سألنى : لماذا «مستحيل» ؟ . كان ردى أن ذلك لا يمكن أن يكون معقولاً. إسرائيل بوصولها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس حققت أكثر مما كانت تخطط له أو تحلم به. أكثر مما تحتمله الموازين الإقليمية والدولية، وأكثر مما تحتمله حقائق الواقع على الأرض. وصول القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس بعد زحف طويل وسريع ومنهك يفرض عليها أن تنتظر (ولو لإعادة تجميع الصفوف) قبل أى حركة جديدة. أى تقدم فى الغرب الآن معناه أن الجيش الإسرائيلى سوف يبدأ نوعاً جديداً من المعارك لا يريده كما أنه ليس مستعداً له. لأن أى معارك فى الغرب سوف تكون معارك مدن أو قرب مدن، وسط تجمعات سكانية. نظرية الحرب الإسرائيلية لا تقبل هذا النوع من الحروب الذى يكلف أرواحاً بشرية عالية.

لخص جمال عبد الناصر لعبد الحكيم (عامر) ما سمع منى، ثم ناولنى سماعة التليفون أشرح بنفسى وجهة نظرى لعبد الحكيم. أعدت عليه ما قلت. قال : هذا كلام نظرى فات وقته. قلت : هذا جائز لكنى ما زلت أعتقد بصحته، وأخشى أن المعلومات التى وصلت إليه أملتها الظروف التى أثرت على أعصاب بعض الضباط والجنود فى الجبهة. لم يُرِد جمال عبد الناصر على ما يظهر أن يطول الجدل. أخذ سماعة التليفون وطلب من عبد الحكيم أن يتأكد بنفسه من قيادة القوات. سأله : أين مرتجى (اللواء عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية على الجبهة) . لم أسمع رد عبد الحكيم. ختم جمال عبد الناصر بقوله : حاول ! . لم أعرف ما هو المطلوب من عبد الحكيم محاولته . ربما الاتصال بمرتجى.

تحرك جمال عبد الناصر من وراء المكتب وجلس على أحد المقعدين الكبيرين (فوتيل) أمام المكتب. جلست أمامه. هز رأسه بأسى لم أر مثله منه فى تعبيره عن نفسه رغم أننى رأيته من قبل فى أزمات كبرى. أحسست لأول مرة أن الرجل الذى يجلس أمامى جريح. وهو ينزف دمه فى هدوء مأخوذ كأنه ما زال تحت نوع من

الصدمة. قلت فى محاولة للتخفيف عنه «إن المقادير تصيب الناس أحياناً بما لم يتحسبوا له، ولكن المهم هو كيف يتصرف الناس بعد أن تضربهم المقادير ؟» - قال وهو يهز رأسه فى أسى عميق مرة أخرى : «ما يؤلمنى أن المقادير لم تكن هى التى ضربتنا، نحن ضربنا أنفسنا». التفت ناحية التليفون كأن الرجل الذى كان يحدثه فيه قبل دقيقتين تجسد فى مكانه وما زال هناك. قال . عبد الحكيم ضَيَّع أعصابه تماماً. وضَيَّع جيشه. ولا أستطيع أن ألوم أحداً لأننى المسئول. عبد الحكيم كان يجب أن «يمشى» بعد الانفصال (مشيراً إلى انفصال سوريا عن مصر بانقلاب عسكرى فى دمشق - سبتمبر ١٩٦١ - وكانت قيادة ذلك الانقلاب لضباط سوريين - معظمهم من مكتب نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة : المشير عبدالحكيم عامر).

استطرد جمال عبد الناصر : «بعد الانفصال كان عبد الحكيم يشعر فى أعماقه أنه «قائد مهزوم». أى قائد عسكرى مهزوم - مهما تظاهر - يفقد الثقة فى قراره. يتردد. التردد غير معاودة التفكير والتقدير. القائد العسكرى الذى يفقد الثقة فى قراره يتظاهر بالقوة أكثر مما يحس بها داخل نفسه. ظننت أن تجربة الانفصال سوف تفيده. أعرف الآن أننى أسأت التقدير، وتركه فى موقعه زاد المشكلة ولم يحلها!».

....

....

[تصورت قبل أن أجىء أن جمال عبدالناصر لا يريد أن يتكلم فيما جرى الآن، وكنت عزمت أن لا أثقل عليه بسؤال. بدا لى أنه يريد أن يتكلم. ربما يشعر أن الكلام يريحه. الرجل فعلا فى حاجة إلى أن ينفس عن نفسه وأن يفضى. ترددت قبل أن أوجه إليه سؤالاً. لا أريده أن يظن لحظة حتى فى مثل هذا اليوم أن طبيعة الصحفى لدىّ تطغى على ما عداها. لم أكن أريده أن يتخيل فى هذه الظروف أنه مع الصحفى. أردت لنفسى وأردت له أن يثق أنه مع الصديق وليس مع الصحفى. شعرت أن الفارق خيط رفيع : ما هو الفارق العملى بين أن يفضى إلى صديق وبين أن يتحدث إلى صحفى (هو نفسه الصديق). أحس جمال عبد الناصر بترددى. أشعل السيجارة الثالثة التى رأيته يشعلها فى أقل من ثلث ساعة قضيتها معه حتى الآن.

كان يشد الأنفاس من السيجارة وكأنه يملأ بها صدره إلى الآخر، ثم ينفث الدخان وكأنه يطرده. طلب فنجانين من القهوة. راح يتكلم].

....

....

بدأ جمال عبد الناصر قائلاً: «الكارثة أن عبد الحكيم تصرف سنة ١٩٦٧ وكأننا مازلنا فى سنة ١٩٥٦ - كأننا فى السويس مرة ثانية.

هذه المرة (١٩٦٧) كنا نتحرك لمساندة سوريا أمام التهديدات التى تتعرض لها من إسرائيل، وقد وصلت إلى حد تهديد ليفى أشكول (يوم ٨ أبريل) بأن القوات الإسرائيلية مستعدة لاحتلال دمشق نفسها لضرب النظام فى سوريا وفى عقر داره.

وكانت هناك بالفعل حشود قوات إسرائيلية على الخطوط مع سوريا. ذهب فوزى (يقصد الفريق محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية) إلى دمشق، وهناك وجد من يقول له إنه ليست هناك حشود. وهذا لغز لم أفهمه بعد كل ما أبلغه لنا السوفيت والسوريون، وأكدته الأخبار العلنية والتصريحات والتهديدات. عندما جاء فوزى كانت العجلة دارت».

....

....

[نعرف الآن أنه كانت هناك بالتأكيد حشود إسرائيلية أمام سوريا، ونعرف ذلك بالوثائق الإسرائيلية وقد اعتمد عليها المؤرخ الإسرائيلى «آفى شلايم» فى كتابه «الجدار الحديدى» والذى ذكر فيه (صفحة ٢٣٥) أنه كانت لدى الجنرال رابين رئيس الأركان الإسرائيلى، واللواء دافيد إليعازر قائد الجبهة الشمالية - خطة لاستفزاز سوريا وشدّ أعصابها، وذلك بتحريك مجموعة ألوية تتحرك وتتقدم من الحدود السورية، وترفع القيادة السورية درجة استعدادها، ثم تعود الألوية وتبتعد عن الحدود، وتحتار القيادة السورية فى تفسير «نوايا العدو»، وتأخذها الشكوك وتتملكها العصبية رغم أن بعض عناصر القيادة السورية - فى الحزب وفى الجيش فى ذلك الوقت - كانت تعرف ما هو أكثر عن مقاصد التحركات الإسرائيلية».

وقد سمعت بنفسى من الرئيس حافظ الأسد أن حركته التصحيحية فى سوريا بعد حرب ١٩٦٧ كانت تستهدف بالدرجة الأولى تصفية عناصر متواطئة بالذات مع المخابرات البريطانية. كما أن هذه العناصر كانت مشاركة فى سياسات تسعى إلى توريط مصر فى حرب مع إسرائيل بصرف النظر عن ملاءمة الظروف !]

....

....

جمال عبد الناصر يواصل كلامه :

«فى السويس (١٩٥٦) كان لا بد أن نسحب القوات من سيناء فور أن وصلنا الإنذار البريطانى الفرنسى بالتدخل. معنى بقاء القوات فى ذلك الوقت، وبعد قرار إنجلترا وفرنسا أن تتدخلا فى الحرب بالتآمر مع إسرائيل - أن القوات فى سيناء سوف تصبح مقطوعة عن قواعدها فى الوادى ومعزولة عن قيادتها فيه. ستكون القوات فى مواجهة إسرائيل فى سيناء، وينزل الإنجليز والفرنسيون وراءها. وقتها - تتذكر - كان عبدالحكيم لا يريد الانسحاب من سيناء، وقد طلب إلى القوات أن تقاتل إلى آخر رجل وإلى آخر طلقة. ذهبت إلى القيادة وقلت له أن هذا جنون مطبق لأن عليك أن تأمر بسحب القوات من سيناء وتأمر بضمها إلى قوات الجيش الرئيسى. قلت له : بدل أن تترك مصر كلها مكشوفة للقوات البريطانية الفرنسية، حدد أولوياتك. الإنجليز والفرنسيون أولاً دفاعاً عن الدلتا والقاهرة. فإذا نجحت فأمر إسرائيل فى سيناء بعد ذلك مقدور عليه. كان معظم أركانات حربه على ذلك الرأى. ذلك أبسط ما يقول به العلم العسكرى، لكن عبد الحكيم غَلَّبَ عنصر الكرامة والكبرياء - والحرب ليست كذلك. الحرب بالدرجة الأولى نَفَس طويل. كل معركة جزء من حرب وليست كل الحرب !

هذه المرة (١٩٦٧) بدأ عبد الحكيم من حيث انتهينا سنة ١٩٥٦، والظروف مختلفة. مختلفة جداً لأننا هذه المرة كنا أمام جبهة واحدة فى سيناء، وحينما أصدر عبدالحكيم أمر الانسحاب من سيناء (تكراراً لما جرى فى السويس) كان معناه دون أن يفهم أنه بذلك يعطى للقوات الإسرائيلية ما تريده بالضبط. فى المرة الماضية كنا

نريد سحب الجيش من سيناء حتى وإن لم يقاتل لأننا كنا نريده لمواجهة الإنزال البريطاني الفرنسي عندما ينفذ الإنجليز والفرنسيون إنذارهم باحتلال القناة. هذه المرة كان الأمر يختلف. لماذا ينسحب الجيش من سيناء ولا يقاتل طبقاً لخططه. عبد الحكيم أصدر قراره بالانسحاب من سيناء بعد أن عرف بحجم الخسائر فى ضربة الطيران صباح ٥ يونيو. أحس بالانكشاف بعدها وظن أن عليه سحب القوات وهذا تصرف غريب. المرة الماضية كان هدف الغزو قناة السويس. هذه المرة الهدف سيناء. الظروف تغيرت، ولا بد للقائد أن يتصرف بمطالب الوضع الجديد، ويحارب المعركة الدائرة أمامه اليوم، ولا يحارب المعركة التى كانت بالأمس. معركة الماضى. كذلك تقول مبادئ العلم العسكرى. عبدالحكيم فوجئ بضربة الطيران الإسرائيلى. بقوة الضربة. بخسائر الضربة. وفقد أعصابه وراح يتصرف فى معركة سنة ١٩٦٧ بالمنطق الذى اقتضته معركة سنة ١٩٥٦، وهذا أسوأ ما يتصرف به قائد عسكرى. لم يخطرنى عبد الحكيم بقرار الانسحاب قبل إصداره لأنه فى الغالب كان «مكسوفاً من نفسه بعد ضربة الطيران» وكان يريد أن يثبت للجميع ولى أنه قادر على القرار. وهو لم يكن قادراً بعد المفاجأة. حاول أن يخفى عنى حجم خسائر الضربة، وظل يراوغ ثلاث ساعات. حتى بعد ضربة الطيران الإسرائيلى كان اعتقادى واعتقاد كثيرين غيرى فى القيادة أن القوات فى سيناء تستطيع أن تحارب معركة دفاعية كبيرة. من مواقع ثابتة وفيها كانت تستطيع تعطيل التقدم الإسرائيلى وتعطينا وقتاً لعمل سياسى واسع. لكن قرار الانسحاب زاد فى انكشاف القوات المصرية، لأن الإسرائيليين لاحقوها وهى تتحرك تحت سماء مكشوفة لهم فيها السيطرة الكاملة على الجو ووضعوها نفسياً بالدرجة الأولى فى موقف شديد الصعوبة. سنة ١٩٥٦ تركنا فى سيناء ست كتائب وطلبنا منها أن تتمسك بمواقعها ثماني وأربعين ساعة حتى نغطى انسحاب مجموعة الجيش الرئيسية وراء قناة السويس. وذلك تحقق. رغم أن الجيش الإسرائيلى كله، بفرقه المدرعة وطيرانه كان يوجه كل قوته على هذه الكتائب الستة. عندما عرفت (صباح ٦ يونيو) بقرار الانسحاب ذهبت إلى القيادة على عكس ما كنت أنتويه. يحكى لك «سعد متولى (يقصد اللواء سعد متولى، وهو قائد القوات التى قاومت فى سيناء سنة ١٩٥٦ حتى المدى الذى طلب منها - وقد أصبح فيما بعد قائداً للحرس

الجمهورى) - فى الأصل لم أكن أريد أن أظل طويلاً فى القيادة حتى لا أضغط على أعصاب المسئولين فيها. أردت أن أترك لهم حرية التصرف خصوصاً أننى كنت عندما أذهب يجىء كل إخواننا (يقصد أعضاء مجلس قيادة الثورة الباقين) - إلى هناك، ونصبح بوجودنا زحاماً حول القرار العسكرى. بعد قرار عبد الحكيم بالانسحاب كان لا بد أن أذهب إلى القيادة. حاولت أن أعيد بعض القوات. خصوصاً الفرقة المدرعة الرابعة. كان الوقت قد تأخر. أمر الانسحاب مبكراً فى المعركة دعا الوحدات إلى أن تتصرف كل منها وفق مطالب سلامتها، وذلك صنع فوضى استعصت على أى محاولة للسيطرة والقيادة».

....

....

لم أكن أريد أن أقاطع جمال عبد الناصر وهو يفيض ويستفيض، لكنى عند هذه النقطة من كلامه وجدت نفسى حتى بالرغم منى أتدخل بسؤال: «كيف فوجئ عبد الحكيم وقد كانت الحقيقة أمام كل الناس، وحتى على صفحات الجرائد».

....

....

[كان ذلك صحيحاً إلى أبعد مدى، وعلى سبيل المثال فإن العناوين الرئيسية للأهرام:

○ يوم الثلاثاء ٣٠ مايو كانت على النحو التالى:

مناوشات عسكرية فى البر والبحر.

صوت إطلاق النار سمع لأول مرة منذ بدء الأزمة.

تحركات واسعة للأسطول الأمريكى السادس، والأسطول البريطانى فى البحر المتوسط.

إمدادات عسكرية أمريكية لإسرائيل من القاعدة الأمريكية فى ليبيا.

○ ويوم الخميس ١ يونيو كانت عناوين الأهرام الرئيسية على النحو التالى :

«جونسون (الرئيس الأمريكى) يقود حملة من الضغط العسكرى والسياسى والاقتصادى والنفسى ضد مصر.

حاملة طائرات أمريكية تصل إلى مدخل بور سعيد وتطلب عبور قناة السويس وتعبرها فعلاً عند الفجر اليوم لتقف فى مكان ما فى البر الآخر.

○ ويوم الجمعة ٢ يونيو كانت الصفحة الأولى فى الأهرام تحمل افتتاحية تحذر ليبيا مشيرة إلى جسر جوى ينقل إمدادات عسكرية من قاعدة هويلس الأمريكية إلى إسرائيل.

○ وفى يوم السبت ٣ يونيو كانت العناوين الرئيسية للأهرام على النحو التالى :

«انقلاب صامت فى إسرائيل يأتى بوزارة حرب

القادة العسكريون للجيش الإسرائيلى يضغطون على ليفى أشكول (رئيس الوزراء) ويأتون بوزارة حرب»

○ وفى يوم الأحد ٤ يونيو كانت العناوين الرئيسية للأهرام على النحو التالى :

«العسكريون وحدهم يتكلمون الآن فى إسرائيل

سكتت كل الأصوات ولم يعد فى إسرائيل غير صوت المجموعة العسكرية الحاكمة

الجنرال رابين يقول فى منشور للجيش: لقد أعددناكم لتقوموا بأى مهمة نكلفكم بها»].

كانت الصور ناطقة - ومع ذلك فوجئ القائد العام].

....

....

كررت سؤالى مرة ثانية :

«كيف فوجئ عبد الحكيم ؟»

وواصل جمال عبد الناصر حديثه بادئاً من حيث قاطعته بسؤالى .

«السبب الوحيد المعقول الذى أجده لتفسير موقف عبد الحكيم هو أنه اعتمد أكثر مما يجب على رسالة يو ثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) - رسالة يو ثانت جاءتنا يوم ٢٩ (مايو) وموضوعها اتفاق دولى على مهلة انتظار تلتزم بها كل الأطراف لفترة أسبوعين - أى أنها سارية حتى ١٢ أو ١٣ يونيو. أنت قرأت هذه الرسالة، وأنت كتبت رداً بموافقتنا عليها أرسلناه ليوثانت».

....

....

[كان نص رسالة السكرتير العام للأمم المتحدة إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦٧ كما يلى بالحرف:

«سيادة الرئيس

إننى أعرف من محادثاتى الأخيرة معكم ومع وزير الخارجية محمود رياض، أنكم تتفهمون تماماً الدوافع التى تدعونى إلى توجيه هذا النداء الشخصى والعاجل جداً إليكم.

إنكم سوف تلاحظون أن ما أطلبه منكم ينبع فقط من رغبتى ومن مسئوليتى العميقة التى تدعونى إلى عمل كل شىء فى استطاعتى من أجل تفادى كارثة نشوب حرب جديدة فى الشرق الأدنى.

وخلال زيارتى للقاهرة فإن موقفكم وسياستكم فى مسألة مضايق تيران قد جرى إيضاحها لى، وأريد أن أركز على الأهمية الكبرى التى أعلقها على رد فعل إيجابى من جانبكم لمناشدتى هذه لكم، بدون تأثير ضار على موقفكم أو سياستكم.

إننى أطلب وقتاً، ولو فسحة محدودة من الوقت، لكى أستطيع أن أعطى فرصة للمشاورات وللجهود الدولية التى تحاول أن تبحث عن مخرج من الموقف الحرج الراهن..

وأريد أن ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى ما قلته فى تقريرى إلى مجلس الأمن

بتاريخ ٢٦ مايو. إننى أرى أن إيجاد مخرج سلمى من هذه الأزمة يتوقف على فسحة لالتقاط الأنفاس تسمح بتخفيف حدة التوتر من مستواه المتفجر الحالى.

وبناء على ذلك فإننى هنا أدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى ضبط النفس، وإلى تجنب أى أعمال عدائية يكون من شأنها زيادة التوتر، وهدفى من ذلك أن أعطى مجلس الأمن فرصة لعلاج المشاكل التى تنطوى عليها الأزمة، والبحث عن حلول لها.

وإنى الآن أناشدك يا سيادة الرئيس، كما أناشد رئيس الوزراء أشكول، وكل الأطراف المعنية، إلى ممارسة أقصى درجات الحذر عند هذا المنعطف الخطير.

وبالذات، وبدون طلب أى تعهدات منكم، أو حتى رد، فإنى أريد أن أعرب عن الأمل فى أن تمتنعوا خلال مدة أسبوعين من لحظة استلامكم لهذه الرسالة - عن أى تدخل فى الملاحة غير الإسرائيلية التى تطلب المرور عبر مضايق تيران.

وفى هذا الخصوص فهل لى أن أخطركم، وفى كل الأحوال، أن لدىّ من الأسباب ما يجعلنى أفهم أنه فى الظروف العادية فإنه ليس متوقعاً أن تحاول أى باخرة تحمل العلم الإسرائيلى عبور مضايق تيران خلال مدة الأسبوعين المحددين، بل إنى أستطيع أن أؤكد لكم، حسب أدق المعلومات لدىّ، بأنه خلال السنتين والنصف الأخيرتين وفى واقع الأمر لم تقم أى باخرة ترفع العلم الإسرائيلى بالمرور فى مضايق تيران.

وأستطيع أن أكرر لكم، يا سيادة الرئيس، أننى بصفة خاصة، وكذلك المجتمع الدولى كله بصفة عامة، سوف نقدر تقديراً كبيراً هذه المبادرة من جانبكم.

وأرجوكم أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أصدق أمانى واحترامى الشخصى.

يو ثانت »]

....

....

كان جمال عبد الناصر ما زال يتكلم :

«عبد الحكيم أعطى لهذه الرسالة اهتماما كبيراً خصوصاً عندما قابله السفير السوفيتى يوم الجمعة ٢ يونيو وسلمه نص رسالة بهذا المعنى بعث بها الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» إلى «كوسيجين» (رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى).

....

....

[نص هذه الرسالة من «جونسون» إلى «كوسيجين» ظهر ضمن مجموعة وثائق البيت الأبيض التى أفرج عنها بمضى المدة، ونشر سنة ١٩٩٨. وكذلك فإن وثائق وزارة الخارجية الإسرائيلية التى اطلع عليها المؤرخ الإسرائيلى المعتمد «آفى شلايم» وأشار إليها فى كتابه «الحائط الحديدى» الصادر سنة ١٩٩٩ عن دار «نورتون» الأمريكية للنشر - تشير فى صفحة ٢٤٠ إلى أن «مجلس الوزراء الإسرائيلى قرر بالأغلبية وبحضور رئيس الوزراء «أشكول» فى جلسته بتاريخ ٢٨ مايو - اعتماد فترة انتظار تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة قبل القيام بأى عمل عسكرى »].

....

....

جمال عبد الناصر ما زال يتكلم :

«تتذكر يوم الجمعة الماضى (زى النهاردة) أنك كنت هنا، عندما تحدثت مع ناتنج (يقصد أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى السابق الذى استقال من وزارة إيدن سنة ١٩٥٦ احتجاجا على مؤامرة السويس، واحترف الصحافة بعدها، وجاء لإجراء حديث تلفزيونى عن الأزمة مع جمال عبد الناصر تحدد موعده فى الساعة السادسة بعد ظهر يوم الجمعة ٢ يونيو) - سمعت قولى لناتنج أننى أتوقع الحرب فى أيام، وربما ساعات. بعدها (كما تذكر) كنت ذاهباً إلى اجتماع فى القيادة، وأثناءه قلت لعبدالحكيم أمام الجميع إننى أتوقع اندلاع القتال فى يومين أو ثلاثة على أقصى تقدير، أظننى حددت يوم الاثنين بالذات ...

عبد الحكيم خرج معى يوصلنى إلى باب القيادة، وأخذنى على جنب وسألنى : إذا كنت اطلعت على رسالة يو ثانت (قرار تجميد الموقف لأسبوعين بقبول كل الأطراف)

ـ وقلت له «أننى اطلعت عليها». وقال لى إن «السفير السوفيتى جاءه قبل ظهر
الجمعة ٢ يونيو وأبلغه بنص رسالة جونسون إلى كوسيجين، وهى متفقة بال
مع رسالة «يوثانت». وقال لى عبد الحكيم : يو ثانت يقول لنا إنه حصل على
كل الأطراف بتجميد الموقف أسبوعين على الأقل ـ و«جونسون» يؤكد لـ«كوسي
نفس الشىء، وأنت كما سمعنا منك تقول برأى آخر. وقلت لعبد الحكيم «
كثيراً فيما يُقَدَّم لنا من تعهدات، ولا يضيرنا أن نكون مستعدين لكل الأوقات».

اعتقادى أن عبد الحكيم صدق هذا كله، وهذا وحده ما يفسر أمامى حقيق
قرر القيام بزيارة للقوات فى المواقع المتقدمة فى سيناء صباح يوم الاثنين ٥ يو
وفاجأته الضربة الجوية الإسرائيلية وهو فى طائرته فى سماء سيناء ومعه
هيئة أركان حرب وقادة الأفرع الرئيسية. هذا هو التفسير الوحيد الذى أجده
لتصرفه. هذا تصرف رجل لم يكن يتوقع الضربة فى ذلك اليوم.

عبد الحكيم عاد إلى القاهرة كما تعرف (عاد إلى القيادة بسيارة تاكس
وعندما بدأ يتخذ قراراته كان قرار الانسحاب أولها. كان الشبح الذى يتصرف
هو ظل القائد المهزوم، يتظاهر بالقوة لكنه فى داخله متردد يفتقد الثقة فى نف
حاولت، والكل فى القيادة حاولوا، حصر الموقف وتقليل الخسائر والمحافظة عل
ما يمكن المحافظة عليه من القوات، خصوصاً الرجال ـ السلاح يُعَوَّض ـ الرج
يُعَوَّضون. وبرغم كل شىء فإن المصيبة كبيرة. وليس فى مقدورى أن
المسئولية على غيرى، وهذا ما يجب أن نقوله للناس».

□

وبدا وكأن جمال عبد الناصر قد تذكر الهدف الذى جمعنا هذا الصباح (
الساعة الآن الثامنة وعشر دقائق) وسألنى : «ماذا كتبت ؟ لا بد أنك وجدت صع
كبيرة فى كتابته ؟»

وقلت : «إن معى الآن مشروعا لا ينقصه إلا اسم من تراه قادراً على تح
مسئولية الرئاسة بعدك ؟»

استطردت : «قلت لى أمس أنك مع عبدالحكيم اتفقتما على أن يكون شمس

هو الرئيس الجديد، ولا بد أن أعترف لك أن ذلك «اتفاق» لم أستطع فهمه. إننى حتى لم أستطع فى المشروع الذى أعددته أن أكتب اسم «شمس بدران» فى موقعه من نص الخطاب - لماذا «شمس بدران» ؟» - ثم أضفت : «أى رصيد لشمس بدران عند الناس وفى مثل هذه الظروف ؟»

رد جمال عبد الناصر :

- «شمس مناسب من أجل الجيش : الجيش بعد ما جرى فى سيناء مجروح. ووحداته عائدة من الجبهة غاضبة، ولها الحق. والشعب هو الآخر سوف يصل إلى أقصى درجات الغضب عندما يعرف الحقيقة. والخشية أن يحدث احتكاك يعبر فيه الناس عن غضبهم، ويتصرف الجيش بجرحه، وتحدث مواجهة .. مصيبة تزيد على مصيبة ».

وقلت إننى بصراحة لم أستوعب ما يقول، وأضفت :

- «شمس بدران واحد من المسئولين عما جرى بوصفه وزيراً للحربية - ثم هو من جماعة لا رصيد لها عند الناس. وإذا أصبح رئيساً للجمهورية فخشيتى أن غضب الناس سوف يزيد، وسوف يكون الصدام الذى تتحسب له بين الجيش وبين الناس حقيقة مؤكدة وليس مجرد احتمال متوقع !»

قال رداً علىّ :

- «إننى اتفقت بالأمس مع عبد الحكيم على اختيار «شمس» للأسباب التى قلتها لك».

....

....

[كان يراودنى - وقتها - إحساس مبهم بأنى فى هذه اللحظة أعبر عما هو أكثر من صديق وأكثر من صحفى. وقد استغربت من نفسى هذا الشعور المبهم، ولا زلت أستغربه وأنا أكتب هذه المذكرات الآن (وأستغربه حتى هذه اللحظة بعد ثُلث قرن)].

....

....

وجدتنى أقول لجمال عبد الناصر :

- «على عينى ورأسى. أنت وعبد الحكيم فكرتما أمس داخل غرفة مغلقة وتحت ضغوط مخيفة تحيط بهذه الغرفة المغلقة. الأمور أكبر من ذلك بكثير. هذا هو الآن مصير بلد بجيشه وشعبه».

مضيت أقول :

- «أنت قررت الاستقالة وهذا قرار سليم - وذلك قرار لا بديل له، والحل بعده، وهو منطق الأشياء، أن تعود الأمور بالكامل للناس، فيكون هناك رئيس مؤقت يلم أجزاء الموقف وشظاياه. ثم يقرر الناس بعد ذلك ما يريدون فى استفتاء عام على أساس جديد ودستور جديد ».

قال جمال عبد الناصر : «هل تتصور أن تداعى الحوادث سوف يترك لأحد فرصة لذلك .. لاستفتاء، ودستور ؟ - ما تريد أن تقوله فى الواقع أن شرعية الثورة انتهت ولا بد من بداية جديدة ».

قلت : «الحقيقة أن ذلك ما أردت قوله. تذكرت وأنا أكتب مشروع الخطاب مقولة «ديجول» أن «أى نظام يعجز عن حماية التراب الوطنى لبلده يفقد شرعيته»».

قال : «هذا صحيح، لا نختلف عليه».

قاطع جمال عبد الناصر نفسه سائلاً :

- «كيف تظن وقع الحقيقة على الناس عندما يعرفون .. عندما يسمعون ما سوف أقوله ». وأشار إلى ملف وضعته أمامنا على المائدة يحتوى على مشروع خطاب التنحى.

وقلت : «إذا لم أكن مخطئاً فإن الناس لديهم الآن فكرة عن الحقيقة. الناس يدركون بالمشاعر أكثر مما يعرفونه بالمعلومات - خصوصاً أوقات الأزمات ».

قال جمال عبد الناصر : «الصدمة سوف تكون قاسية، وهنا أهمية استيعاب الموقف بعد أن «أمشى أنا». أحسست أن صوته اختلج بالتأثر. لقد نطق بلفظ «أمشى» عدة مرات من قبل - لكنه وهو يعيد اللفظ الآن فى معرض مواجهة الناس بالحقيقة وتمثل صدمة المسئولية - يزيد تأثره.

وقلت : «بالضبط. وهنا عدم اقتناعى باختيار شمس بدران».

وأحسست أنه يريد أن يسمع عن بديل مقنع - قلت : «لماذا لا يكون بعدك زكريا محيى الدين ؟»

وقال مستغرباً : «زكريا محيى الدين»؟ - وأضاف كأنه يصغى إلى صوتٍ من بعيد «اشمعنى» ؟

قلت : «خطر لى أنه الأقدم بين الأعضاء الباقين من مجلس الثورة، وهذا نوع من استمرار الشرعية - هو أيضا رجل عاقل.».

قال : «صحيح.. لكنك لم تأخذ فى حسابك موقف الجيش ولا موقف الاتحاد الاشتراكى ؟»

قلت : «الجيش يريد رجلاً يعطيه إحساساً بالاطمئنان بعد كل ما جرى».

قال : «والاتحاد الاشتراكى ؟»

قلت : «تعرف رأيى فيه، وما زلت مقتنعاً به».

قال وكأنه يتحدث مع نفسه : «زكريا بالفعل رجل عاقل ومَوْزون ».

أضاف وصوته يبدو قادماً من بعيد : «زكريا أيضاً يمكن أن يكون مقبولاً عالمياً، خصوصاً فى الغرب. هو يعرفهم من زمن طويل، وقد تعامل مع كثيرين هناك عن قرب بعد الثورة، ومع الأمريكان بالذات، وخصوصاً عندما كان فى المخابرات.

زكريا يختلف عن غيره من القادرين على الاتصال مع الأمريكان إذا اقتضت الضرورات. هو سوف يباشرها من موقف وطنى. ذلك الاتصال فيما أظن سوف يكون لازماً - لكن هناك مشكلة. السوفييت ».

قلت : «إن السوفييت سوف يفهمون معنى مجىء زكريا محيى الدين أكثر مما يفهمون معنى مجىء شمس بدران ».

قال : «لاحظ أن موقف السوفييت سوف يكون مهماً لأى رئيس جديد. فى هذه الأزمة حيرنى موقف السوفيت. إنهم هم الذين بدءوا بتحذيرنا من الحشود

الإسرائيلية ضد سوريا. لكنهم توقفوا فى منتصف الأزمة ليتحولوا إلى وسطاء. أستطيع أن أتصور بعض أسبابهم. نحن لم نتعامل معهم كما تتعامل إسرائيل مع الأمريكان. نحن لم نكن نستطيع حتى إذا أردنا. إسرائيل فاعل رئيسى فى خطط السياسة الأمريكية. نحن لسنا كذلك بالنسبة للسوفييت. نحن نريد أن نكون مستقلين. «تركبنا» الحساسية إذا قال لنا السوفييت «بِم» (قصد بها معنى «إذا نطق السوفييت بكلمة») !

قلت . «فى كل الأحوال فإن شمس بدران لا يمكن أن يكون رجل هذه الظروف ؟»

قال : «أترك لى الفرصة أفكر. لا بد أن تأخذ فى حسابك أنه لن يكون لدينا مصدر لتعويض الخسائر فى السلاح غير «السوفيت». لو أراد «زكريا» - أو غيره - أن يتفاوض مع الأمريكان ولو ليكسب وقتاً فسوف يكون فى حاجة إلى سلاح. لا يستطيع أحد أن يتصرف على أى نحو بادئاً من الموقف العسكرى كما هو الآن. ذلك موقف لا بد من تصحيحه».

أضاف : «اترك الآن اسم الرئيس المقترح - ودعنا نقرأ مشروع الخطاب الذى أعددته، وحين نصل فيه إلى الموضع المناسب نعود إلى المناقشة بمنطق سياق الخطاب».

أحسست أن ذلك مطمئن. على الأقل لم يصمم على «شمس بدران». وإذن أمامنا وقت قبل الوصول إلى يقين !

□

طلب إلىَّ جمال عبد الناصر أن أقرأ نص المشروع الذى كتبته، وكنت أتحسب لذلك عارفاً من البداية أن ذلك سيحدث لداعٍ عمليٍّ يسبق غيره، فهو (جمال عبد الناصر) لا يستطيع قراءة خطى : يراه صغيراً «منمنماً»، ويراه كذلك (ربما بحكم السرعة) «متآكلاً» لا تكتمل حروف كلماته.

لم أكد أقرأ ثلاثة سطور أو أربعة حتى استوقفنى عند الجملة التى ورد فيها تعبير «النكسة» لأول مرة (ونصها أننا لا نستطيع أن نخفى على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة).

سألنى جمال عبد الناصر لماذا اخترت تعبير «نكسة» ؟ أضاف أنه «مستريح مع الكلمة» لكنه يريد أن يكون واثقاً من سلامة اختيارها.

قلت «إننى توقفت كثيراً قبل أن أستقر عليها. كان أمامى أن أختار بينها وبين ثلاثة أوصاف أخرى طرحت نفسها علىّ أثناء كتابة نص مشروع الخطاب : كلمة «صدمة» وقد وجدتها أقل من اللازم - وكلمة «هزيمة» وقد وجدتها أسوأ من اللازم - ثم كلمة «نكسة» وقد أحسست مثلك أننى مستريح معها ».

استطردت قائلاً أننا لو استعملنا كلمة «هزيمة» فذلك سوف يكون خطراً لعدة أسباب.

- كلمة «هزيمة» معناها أنه (أى جمال عبد الناصر) - أو من يجىء بعده - قرر الاستسلام كما فعلت ألمانيا وإيطاليا واليابان فى الحرب العالمية الثانية.

- كلمة «هزيمة» أيضاً تؤثر على معنويات قوات ما تزال تشكيلاتها - أو بعض تشكيلاتها - تقاتل فى سيناء وعلى ضفتى قناة السويس، ولا أعرف كيف يتأتى أن نقول لهم إنها «الهزيمة» ثم نطلب منهم أن يقفوا ويعطوا أرواحهم فداءً - وهُم يعلمون أنه الوقت الضائع !

- وإذا كنا لا نريد الاستسلام فقد ترى أن تترك تقدير الموقف . «نكسة» أو «هزيمة» أو «كارثة» - للرجل الذى سوف يأتى بعدك - لا بد أن تعطيه مجالاً يتحرك فيه ».

قاطعنى جمال عبد الناصر قائلا : «الاستسلام (يقصد استسلامه هو) غير مطروح. خسائرنا (كما يقدرها فى ميدان القتال وفق آخر ما لديه من معلومات) لا تستدعى الاستسلام. تستدعى جهوداً سياسية جديدة مكثفة يقوم بها رجل آخر ليكسب وقتاً يقاتل فيه بـ«جد» أو يبحث فيه عن «حل بالسياسة» يستعد للمواجهة فى يوم آخر ».

واصل كلامه : «أظن أنه لا بد من مواصلة جهود مع الأمريكان. أى جهد أقوم به أنا لن يصل إلى نتيجة. وصلت معهم إلى طريق مسدود، ثم إنى أرى رأى العين مشاركتهم الكاملة لإسرائيل على الأقل بوسائل المناورة السياسية، مع أن الأمر تعدى ذلك. هذه الخديعة عن فترة تجميد لأسبوعين. رسالة «جونسون» التى عرض

عليّ فيها أن يبعث بنائبه «همفرى» ليبحث معى الأمور فى القاهرة. ترحيبه برد ى عليه مقترحاً إرسال «زكريا محيى الدين» إلى واشنطن ليشرح له مواقفنا كلها. هذه الإمدادات من السلاح تحملها الطائرات من هناك ومن هنا إلى جوارنا من قاعدة «هويلس» (فى ليبيا)».

....

....

[ظهر فيما بعد أن التدخل الأمريكى فى الحرب سنة ١٩٦٧ كان أكبر وأخطر بكثير مما بدا لجمال عبد الناصر ذلك اليوم (٩ يونيو ١٩٦٧). وتكشف الوثائق أن الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» بنفسه هو الذى أعطى الضوء الأخضر - أو الضوء الأصفر - كما يقول واحد من كبار مستشاريه فى مجلس الأمن القومى وهو الدكتور «ويليام كوانت».

ونعرف الآن أن التدخل الأمريكى جرى تحت إشراف «جيمس إنجلتون» رئيس العمليات فى وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، وبالتنسيق مع «إيسريل هاريل» مدير الـ«موساد» الإسرائيلى.

وقد اشتملت المساعدات الأمريكية (بقرار من الرئيس الأمريكى) على شحنات من معدات الحرب الإلكترونية أدت إلى عمى راداري مصرى، كما أنها كشفت لإسرائيل كل رسائل القيادات العسكرية والسياسية العربية - كذلك جرى على عَجَل إرسال معدات طائرات وطيارين - وتنسيق تحركات للأسطول الأمريكى، ودفع حاملات طائرات إلى قرب الشواطئ الإسرائيلية لتكون قوة احتياط لحماية الأجواء الإسرائيلية فى غيبة الطيران الإسرائيلى عندما يوجه جهده بالكامل إلى المطارات والقواعد العسكرية فى مصر.

تضاف إلى المساعدات أيضاً معدات نووية - خصوصاً أجهزة تفجير - تضمن لإسرائيل طمأنينة أن تعرف أن هناك قنبلة نووية واحدة - على الأقل - «جاهزة فى البدروم» - على حد التعبير الذى استعمله الجنرال «موشى ديان» فى محضر رسمى لمجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر].

....

....

جمال عبد الناصر يواصل حديثه عن الولايات المتحدة ودورها الخطر فى الحرب، ودورها المهم بعدها :

«معى لا فائدة. مع غيرى ربما.

موقف السوفييت سوف يكون حساساً رغم أنهم أول من يتفهم ضرورة مواصلة مساعينا السياسية مع الأمريكان. وقد نصحونا بذلك وحاولنا. حاولت، لكن سوء الظن بينى وبينهم عميق. لا أثق فيهم ولن أفعل ذلك الآن، ولن يثقوا فىَّ ولن يفعلوا ذلك على آخر الزمن !»

استطرد :

«هناك مستقبل العمل العربى. ما يمكن أن يقوم به غيرنا إذا قَصَّرنا نحن. لو استعملنا كلمة «هزيمة» فسوف تكون تلك صدمة فى غير محلها للأمة كلها ومصادرة على مستقبلها. الأمة يمكن أن تقاوم. ربما تتنبه سوريا والعراق - البعث فى البلدين حزب واحد، أحدهما فى السلطة فعلا والآخر قريب، وكلاهما لديه قوة ويستطيعان إقامة جبهة فى الشرق تعمل فى ظروف أفضل بالتنسيق مع مصر أو بدونها - هذا يتوقف على مَن يجىء بعدى.

....

....

[كان جمال عبد الناصر قد بعث فى الصباح برسالة إلى الرئيس «الأتاسى» يرجوه فيها أن تقبل سوريا وقف إطلاق النار حفاظاً على الجيش السورى. (كان جمال عبدالناصر يتصور أن الجيش السورى مشتبك فى معارك واسعة ولم تكن لديه معلومات مباشرة، ولعله تصور أن انهماك القيادة السورية فى إدارة المعارك شغلها عن الاتصال بالقاهرة وإبلاغها بسير القتال على جبهتها - وهكذا فإن جمال عبدالناصر عندما قبل بقرار وقف إطلاق النار كان حريصا على ألا يترك الجيش السورى وحده - هكذا تبدى له).

ومن المفارقات التى تكشفها الوثائق الإسرائيلية أنه حتى فجر يوم الجمعة ٩ يونيو لم يكن قد جرى على الجبهة السورية قتال حقيقى لأن إسرائيل لم يكن فى تخطيطها حتى هذه الساعة احتلال الجولان (تجنبا للحرب على جبهتين. وربما كانت هناك أسباب أخرى). وحين وقعت رسالة جمال عبد الناصر إلى «الأتاسى» فى يد المخابرات الإسرائيلية وتم فك رموزها، عرف الجنرال «موشى ديان» أن وقف إطلاق النار قريب، وكتب على هامش الرسالة بخطه عبارة ملخصها: «أشكول (يوجه الكلام إلى رئيس الوزراء).. هذا يعطينا فرصة مأمونة، ولم أكن أتوقع أن القيادات العربية سوف تتهاوى من الصدمة إلى هذا الحد».

وبدون أن يخطر رئيس أركان الحرب «إسحاق رابين» - الذى ذهب تلك الليلة لينام فى بيته مطمئنا إلى أن المعركة انتهت - أصدر «ديان» أمراً إلى الجنرال «دافيد إليعازر» قائد الجبهة الشمالية بتنفيذ خطة طوارئ لاحتلال هضبة الجولان، وتم ذلك فى ثلاث ساعات من صباح ٩ يونيو. وكان أن وجه الاتحاد السوفيتى إنذاراً قوياً إلى إسرائيل، وكان الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت معنياً إلى أقصى حد بالجناح اليسارى لحزب البعث السورى، يراه قوة ثورية صلبة فى عقائدها، وموالية لموسكو على عكس جناح آخر فى البعث السورى كان يقوده اللواء «حافظ الأسد» وهو وقتها وزير الدفاع.

وفيما بعد عرف جمال عبد الناصر الحقيقة، وحزت فى نفسه.

ثم عرف كذلك وبعد فوات الوقت أن شيئاً مشابهاً (ربما أصعب) وقع على الجبهة الأردنية، ذلك أن الملك «حسين» قرر فور بدء الحرب تطبيق خطة الطوارئ التى وضعها الجنرال «باجوت جلوب» قائد الجيش الأردنى السابق - وتقضى هذه الخطة بالانسحاب العام من الضفة الغربية حال وقوع هجوم إسرائيلى عليها، ومنطق الخطة أن الجيش الأردنى لا ينبغى تعريضه لقوة متفوقة عليه بشدة. والقرار فى حالة تقدم إسرائيلى يجب أن يكون: الانسحاب، ثم استعادة الأرض فيما بعد بالسياسة الدولية - وكانت تلك بالضبط رواية الملك «حسين» للصحفى الأمريكى الشهير «كينيث لاف»، وقد نشرها فى كتابه «حرب السويس مكررة ١٩٥٦ و١٩٦٧». والمذهل أن الملك «حسين» الذى جاء إلى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧، ووَقَّعَ ميثاق عمل عسكرى مع مصر، عاد إلى عمان، وبعد ٤ ساعات

بالضبط كان يحضر اجتماعا مع وزراء وجنرالات إسرائيليين، وقد حكى الملك ذلك بنفسه للدكتور «شلايم» فى مقابلة مسجلة أورد «شلايم» نصها كاملاً فى كتابه !!]

....

....

واصل جمال عبد الناصر كلامه :

«السوفييت سوف يساعدون جبهة الشرق أكثر منا. هم حزب عقائدى وقد يفهمون إخواننا البعثيين أكثر مما فهمونا، وفى كل الأحوال فإن الروس سوف يرون أن ضياع العالم العربى وسقوطه فى يد أمريكا عن طريق إسرائيل خطر. الروس فى العالم العربى وحده تمكنوا من إثبات أنفسهم كقوة عظمى. امتلاكهم الأسلحة النووية درجة تالية، وهذه الأسلحة غير قابلة للاستعمال، لكن التواجد السياسى وما يضيفه من نفوذ هو الذى «عليه المعول»، هو ما يمكن الاعتماد عليه.

إذا قلنا «هزيمة» فإن الروس لن يعطوا مسماراً واحداً لأى طرف عربى. يكون عليهم فى الغالب أن يبحثوا فى صفقة قسمة مع أمريكا.

....

....

[فى ذلك الموضع من حديث جمال عبدالناصر ذلك الصباح سجلت صفحة ونصف الصفحة عن تصوراته للعمل العسكرى - لكنى عندما سجلت ما قاله حسبته نوعاً من «أحلام اليقظة»، وبالفعل فإننى كتبت على هامش ما سجلته عنه عبارة «wishful thinking» أى «تفكير بالتمنى».

ذلك أن جمال عبد الناصر تحدث عن تشكيلات عائدة من سيناء إلى قرب القناة - جاهزة على الفور «لاستعادة صلاحيتها للقتال».

سجلت كذلك - فى حينه - ملاحظات أخرى أبداها جمال عبد الناصر :

ما الذى ستفعله إسرائيل بعد الوصول لقناة السويس ؟ - سوف تصبح خطوطها كبيرة، وهى مضطرة لفك التعبئة سريعاً - وإذن كيف تتصرف ؟ - أمامهم ٣ احتمالات :

○ أن يسحبوا القوات إلى المضايق، إلى خط الحدود ـ لن يفعلوا ذلك بالقطع لأنهم يريدون الضغط علينا نفسياً بوجودهم أمامنا على الشاطئ الآخر لقناة السويس.

○ أن يتمركزوا على خط المياه (مياه قناة السويس) ـ معنى هذا أنهم سوف يحبسون أنفسهم فى مواقع ثابتة، وهم ليسوا مؤهلين لذلك ـ استعدادهم أكثر للقتال المتحرك!

الاحتمال الثالث مستبعد (أنت أشرت إليه قبل قليل) لا يقدرون على عبور قناة السويس إلى الغرب وإلا وقعوا فى محظور حروب المدن!

بقاؤهم فى مواقع ثابتة على خط الماء هو الاحتمال الأرجح، وهذا يمنحنا فرصة «لاستنزافهم».

نحن نحتاج وقتاً بالدرجة الأولى لإعادة البناء ـ نحتاج فيه لعمل عسكرى، ونحتاج أيضاً لتغطية سياسية.

جنوب سيناء الجبلى يمنحنا فرصة لحرب إغارات على خطوط مواصلاتهم.

لكننا نحتاج أولاً إلى مَن «يلم» الجيش].

....

....

سكت جمال عبد الناصر لحظة ثم قال: «لا أحد يستطيع أن يتنبأ من الآن كيف تسير الأمور. إذا أمكن تحقيق شيء له قيمة بالقتال، فإن السعودية قد تستعمل صلاتها مع الأمريكان للوصول إلى حلول قد يراها البعض مقبولة أو جائزة. أعرف أن «فيصل» (ملك السعودية) يكرهنى، وقد حَرَّض الأمريكان علىّ. هو «حُرّ». وجد أن كل ما ننادى به مضاد لمصالح أسرته. لا يهم الآن. عندما أبتعد عن الصورة سوف يرى «فيصل» أنه مطالب باستعمال نفوذه لدى الأمريكان لبلوغ حل تقبله الأمة.

طالما أنا باقٍ فى الصورة فإن «فيصل» سوف يظل «قلقان» ـ سوف يعفى نفسه من أى مجهود. ابتعادى يتيح لغيرى أن يتوصل معه إلى شيء، ويدعوه أمام الناس إلى حركة.

إذا قلنا «هزيمة» فإن «فيصل» سوف يكون فى موقف صعب. ربما يجد الأفضل أن ينجو بنفسه وأسرته من المسئولية. لا يصح التقليل من أهمية العامل السعودى فى الضغط على الأمريكان. على الأقل لا يصح أن نقفل الباب. والباب فعلاً ليس مقفولاً.

....

....

□

طلب أن أكمل قراءة الخطاب. لم يعترض على شىء فيه. أظنه فى بعض الفقرات شرد منى إلى أفكار ربما استدعتها المناقشة حول تعبير «النكسة» وحول اسم «شمس بدران»، حتى وصلنا إلى جملة يقول نصها «إننى على استعداد لتحمل نصيبى من المسئولية». استوقفنى. لم يعجبه تعبير «نصيبى»، ورأيه أنه يتحمل «المسئولية كلها». لم أناقشه لأن المسئولية - كل مسئولية - فى إدارة أى صراع مسئولية سياسية. لم نختلف.

عندما وصلت فى القراءة إلى الفقرة الخاصة بقراره أن يتنحى (عن أى منصب رسمى وعن أى دور سياسى) توقفت ونظرت إليه. كنت أريد فرصة للتوقف لأننى أحسست أن نبرات صوتى، وقد حاولت أن أضعها كلها فى خدمة ما أقرأ، على وشك أن تتحشرج تأثراً.

كان اعتقادى من أول لحظة أن ذلك لا يصح أن يحدث. الرجل يحتاج الآن إلى أصدقاء يشجعونه على قراره الصعب، وأن يضعف أصدقاؤه أمامه فقد يؤثر ذلك عليه. تذكرت أنه لسوء الحظ ليس هناك معنا الآن أصدقاء كثيرون يستطيعون المساعدة على التماسك. هناك هو وأنا وليس معنا غير الله.

من حسن الحظ أنه كان قد انتقل إلى نقطة أخرى مترتبة على تحمله وحده للمسئولية. قال إنه لا يعرف ماذا سيفعل به الناس ؟ قال إنه سوف يرضى بأى شىء ولن يلتمس لنفسه عُذراً، ولن يقدم دفاعاً وسوف يقبل كل شىء - قابلاً ممتثلاً حتى للمحاكمة والشنق فى ميدان العتبة (لم أعرف لماذا ميدان العتبة بالذات) !

انتقل جمال عبد الناصر من هنا إلى الرجل الذى سوف يخلفه. لك حق أن مسئولية المستقبل تقتضى رجلاً آخر غير «شمس». «زكريا» اختيار معقول. وعندما كنت أنت تواصل القراءة كنت أفكر. وجدته على رأيك أنسب حل. هو عضو مؤسس فى مجلس قيادة الثورة. وهو أقدم الأعضاء الباقين إلى الآن. وطنى. عقله منظم. يستطيع أن «يلم» الناس. يستطيع أن يحوز ثقة الجيش. سمعته طيبة بين القوات.

□

اقترح جمال عبد الناصر أن أذهب بنص المشروع ـ عبر الشارع ـ إلى سكرتارية المعلومات، قال لى «أتعط النص لسامى (سامى شرف) حتى يكتبوه على «الماكينة»، وقل له أن يستعملوا بنطاً أكبر من العادة هذه المرة لأنى متعب، كل شىء فىّ متعب بما فى ذلك عيناى».

□

طلب أن أترك المساحة التى تركتها لاسم مَن يخلفه بياضاً حتى يفكر أكثر فى الأمر.

قضيت فى مكتب «سامى» نصف ساعة ريثما قرأ النص بدوره، وقد انفعل بشدة وصرخ قائلاً «لا يمكن». قلت له إن ذلك ليس وقته، وإن هذا هو الممكن الوحيد وأى شىء غيره لا يليق بالبلد ولا يليق بالرجل».

نادى «سامى» على «عبد الرحمن» (الأستاذ عبد الرحمن سالم من موظفى الرئاسة مختص بالآلة الكاتبة وكان خبيراً فى فك رموز خطى)، وانتظرت أن يقرأ عبدالرحمن نص الخطاب حتى أتأكد أنه «تعرّف» على كل كلمة. فوجئت بـ«سامى» (شرف) يهجم على «عبد الرحمن» (سالم) وينهال ضرباً عليه عندما تهيأ للجلوس أمام آلة كاتبة جىء بها من مكتبه إلى مكتب «سامى» زيادة فى السرية. «سامى» يضرب «عبد الرحمن» المسكين ويقول له مهتاجاً » «يا ... (عبارة سباب) كيف تستطيع أن تكتب مثل هذا الكلام ؟» ـ ثم عاد «سامى» يصرخ قائلا : «حرام والله حرام». فى هذه اللحظة دق جرس التليفون الداخلى بين مكتب الرئيس وبين سكرتارية المعلومات، رفعت السماعة بنفسى. كان جمال عبد الناصر يستعجل عودتى إلى مكتبه. سمع

ضجيج ما يجرى حولى. قال لى «قل لسامى لا أريد الآن فلتان أعصاب». نقلت الرسالة إلى «سامى» وتحركت نحو الباب أخرج عائداً عبر الشارع إلى مكتب الرئيس. فوجئت بـ«عبد الرحمن» يجهش بالبكاء قائلاً إن «أصابع يده لن تطاوعه أن يدق ما كتبت على الآلة الكاتبة». لم أكن على استعداد لما هو أكثر. استدرت إلى «سامى» وقلت له : «سامى.. الرجل فى محنة وليس أمامه حل آخر .. إما نسهل عليه القرار ونساعده على اجتياز المحنة، وإما أن نضغط عليه حتى ينهار، وذلك شىء لا يليق بتاريخه ولا بالمكانة التى رفعته إليها الأمة».

□

عدت إلى جمال عبد الناصر. كان ما حدث فى مكتب «سامى» ما زال يضايقه. رأيه أن البلد والأمة يستحقان فرصة جديدة. الأمم بمواردها الإنسانية قبل مواردها الأخرى من أى نوع. وأن معرفته باتساع الموارد الإنسانية للأمة هو الذى يشجعه على قراره ويطمئنه على «بُكرة» (الغد).

قال جمال عبد الناصر : «تحتاج الأمة إلى مَن يضمد جراحها حتى تتمالك نفسها بعد صدمة ما جرى. لا يفهمون (مشيراً إلى ما جرى فى مكتب سامى شرف) - أولاً إننى لا بد أن أتحمل مسئوليتى، وبعدها فإن وجودى عبء على الأمة حتى فى محاولة تضميد الجراح. حقيقة لا أستطيع أن أتعامل مثلاً مع الأمريكان، وهناك ضرورة لاستمرار التعامل معهم. قلبى ملىء بالمرارة منهم، وهذا شعور خطر فى السياسة. لا نستطيع فى السياسة أن «نحب ونكره». المبادئ والمصالح وحدها يجب أن تحكم وليس الحب والكراهية».

واستطرد جمال عبد الناصر : «جونسون يكرهنى وقد استطاع اصطيادى، وهذا «شغله». لا بأس. يستطيع أن يصيدنى، لكن يظل وقوعى فى الفخ مسئوليتى - أما الأمة فتستطيع أن تجد مَخرَجاً من الفخ. وزكريا يقدر. جونسون لا يدرك أنه داخل بأمريكا فى عداء مع العرب لا يعرف له نهاية. ومع ذلك ذلك «شغله» ».

كنت أنظر إليه والقرار بأن يخلفه «زكريا محيى الدين» يصدر عنه فى زحام الكلام - وكانت نظرتى إليه بما معناه سؤالى عما إذا كانت تلك كلمته النهائية. قال: «نعم». وأضاف : «وأزداد اقتناعا مع كل دقيقة».

لم أر جمال عبد الناصر يدخن بكل هذا الإصرار على سحب أكبر كمية من الدخان إلى صدره. على أننى لاحظت أن السيجارة فى يده ثابتة. وقد تراجعت نظرة حزن ملأت عينيه عندما دخلت. فى عينيه الآن نظرة حزم. خطر لى أنه فى حاجة الآن إلى كل أعصابه.

سألنى : «متى نقول لعبد الحكيم (عامر) ؟ أقدر أنه سوف يجن جنونه عندما يسمع أننى اخترت «زكريا محيى الدين». سوف يظن أننى خدعته. وأنت تعرف أننى لم أخدعه».

كان رأيى أن يترك عبد الحكيم ليسمع قراره مع إذاعة الخطاب. أى إخطار له قبل هذا الوقت قد يدفعه إلى عمل طائش.

قال بصوت بدا قاطعاً : «لا يستطيع أن يفعل شيئاً. الأمور تجاوزته. تجاوزتنا جميعا».

عاد جمال عبد الناصر يسألنى :

«لا بد أن أقول لزكريا مبكراً حتى يستعد. أعرف أنه سوف يستهول ما ألقيه عليه، لكنه منضبط ولا يستطيع أن يهرب من واجب».

سألنى - أو لعله سأل نفسه :

«متى أقول له ؟»

كان ردى : «بعد أن يسمعها فى الخطاب، لو عرف قبلها فقد يحاول الضغط لتغير قرارك». وافقنى.

سألنى ماذا أنوى أن أفعل ؟ - قلت : «أنا الذى يجب أن أسألك ما الذى تنوى عمله». قال : «خطر لى أنه لمرحلة سوف أستأذن مَن يجىء بعدى أن يسمح لى باستعمال بيت المعمورة، هو بعيد ومنعزل هناك على شاطئ البحر - حتى تتضح الأمور».

استطرد : «أنت كنت تقول لى دائماً إنك تتمنى أن تعيش فى الإسكندرية عندما تصل إلى المعاش. سوف أسبقك أنا الآن إلى الإسكندرية». ثم توقف لحظة واستكمل كلامه قائلاً : «حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً» !

سـألنـى : «وأنت ؟» ـ ثم واصل السـؤال : «هل يكون كـثـيـراً عليك لـو طلبـت منك أن تواصل مع زكريا محيى الدين ما كنت تقوم به معى ؟»

قلت بابتسامة أظنها كانت متكلفة : «أنت الآن تتدخل فى عمل رجل آخر».

قـال : «إننى سـوف أقـابله غداً لجلسـة طويلة أسلمـه فيهـا مـا عندى، وأقـتـرح عليـه تشكيل حكومة طوارئ حتى يجرى حسـاباته للموقف، لكنـه سـوف يحـتـاج إلى مَن يطلعـه على خلفيات ودخائل الصـورة ولو لفـترة».

قلت : «إننى فى هذه اللحظة لا أسـتطيع أن أفكر فى شـىء. كل مـا أسـتطيع التفكير فيه هو كيف يعبر البلد ساعات عصيبة حتى الغد. أبعد من ذلك لا أرى !»

قـال : «زكريا يستطيع أن يفعل الكثير. أولاً يسـتطيع تثبيت الجبهة بحيث تستطيع القوات اسـتـعـادة زمـامـهـا. عـسـكرياً هناك احـتـمـالات كـثـيرة ممكنة. هنـاك احـتـمـالات سـيـاسـيـة معقـولة لكنه لن يسـتطيع فى رأيـى أن يقـترب منهـا إلا إذا تمـاسكت الجـبـهـة العسكرية، وإلا إذا استعادت القوات ثقتها بقيادة جديدة قادرة على..... » توقف لحظة ثم استكمل : «قادرة على القيادة».

(قـال لـى كلمـات مؤثـرة عن عـلاقـة الصـداقـة الحـمـيـمـة بيننا، لكنه أراد أن أعـرف مشـاعـره قبل أن نفـترق غير عـارفين إذا كان مقدراً لنا أن نتقـابل مرة أخرى أو أن هذه هى المقابلة الأخيرة ـ وتلك حكاية أخرى ليس هذا مكانها).

زادت فى كلماتـه نـبرة الحـزم القـاطـع. قـال :

«قبل أن أذهـب إلى القبـة وقبل إذاعة الخطـاب سـوف أصـدر ثلاثة قرارات:

١ ـ أن يكون فـوزى (الفـريق مـحـمـد فـوزى رئيس أركـان حـرب القـوات المسلحـة) مسـئولاً عن الجـيش حـتـى يؤدى الرئيـس الجديد قسـمـه الدسـتـورى أمـام مـجلس الأمـة غداً.

٢ ـ ويكون شـعراوى جمعـة مسـئولاً عن الأمـن الـداخلـى حتى يتسلم الرئيس الجديد مسئوليته».

واستطرد . «سوف أترك لك أنت مسئولية ثالثة. سوف يحدث «فلتان» أو محاولات «فلتان» بعد إذاعة الخطاب، وسوف أقول لفوزى وشعراوى وسامى أن يعودوا إليك فى شأن أى موضوع سياسى أو إعلامى. وسوف تتعرض لضغوط كبيرة لكنى أرجوك من أجل البلد ومن أجلى أن تقف وتتمسك ».

ثم عاد يقول لى «حاول أن تتصل بزكريا بعد إلقاء الخطاب، واشرح له ما يساعده على فهم الضرورات، وإذا وجدت رد فعله رافضاً فأقنعه بتأخير إعلانه حتى ألقاه صباح غد ».

ولم يكن هناك ما أقوله. وعادت العبارات عاطفية. حزينة. لكن كلينا كان يتصرف عن فهم لمسئوليات اللحظة، بما فى ذلك خطورتها ورهبتها !

ورأيته آخر مرة يتجه إلى السلم الداخلى لبيته يصعد درجاته لكى يعد نفسه لخطابه الأخير إلى الأمة (كذلك كان تقديره وشعوره) !

وحينما عدت إلى سيارتى وجدتنى أتوجه تلقائياً إلى بيتى !

□

كانت تلك الليلة (ليلة ١٠ يونيو) مليئة بالمفاجآت مدهشة للدنيا كلها.

- خرجت كتل من الناس فور انتهاء جمال عبد الناصر من إلقاء خطاب التنحى تطالبه أن يبقى مكانه وأن يواصل عمله.

- عاد هو إلى بيته وصعد إلى غرفة نومه، ثم خرج منها يقابل بعض رجاله ويطلب إليهم فى حزم أن يتماسكوا كما يجب أن يتماسك الرجال (كذلك سمعت فيما بعد).

- أكد قراراته فيما يتعلق بمسئوليات الفريق «محمد فوزى» - بمسئوليات السيد «شعراوى جمعة» - وكذلك فيما يتعلق بما طلب منى القيام به.

....

....

وفى بيتى راحت التداعيات تقتحم علىّ عزلة ساعات تمنيت أن أجلس فيها إلى نفسى.

لكن طَرق الوقائع بدا وكأنه يدق فوق رأسى :

ـ «زكريا محيى الدين» يطلبنى على تليفون رئاسة الجمهورية يسألنى مرتاعاً : «ما هذا الذى فعلتموه بى ؟» قلت : «أجىء لأشرح لك». قال · «الناس فى الشوارع يهتفون ضدى ويشتمونى، وأنا ذاهب إلى الرئيس فى منشية البكرى، الحق بى هناك إذا استطعت لأن الناس بحر متدفق فى الشوارع».

ـ «شعراوى جمعة» يطلبنى على نفس التليفون يريدنى أن أتصل بالرئيس فى غرفة نومه لأنه لم يستطع الوصول إليه، فهو (شعراوى) لم يعد قادراً على ضمان الأمن فى البلد، ويخشى أن تحترق القاهرة مرة أخرى.

ـ «عبد الحكيم عامر» [وكنت قد سمعت من «شعراوى جمعة» أنه طلب من «محمد فائق» وزير الإعلام إذاعة بيان يعلن فيه هو الآخر تنحيه ـ وعندما أبلغه «محمد فائق» أن الرئيس أمر أن لا تذاع كلمة قبل الرجوع إلىّ (إلى هيكل) ـ احتد عليه «عبد الحكيم» ـ ثم قرر أن يتصل بى. أدهشنى أن جاءنى صوته هادئاً. بدأ من البداية وأبلغنى برأيه فى «صدور بيان يعلن للناس تنحيه». رجوته أن يترك لى المسألة. علق بقوله : «ولكن هذا قرارى ولا شأن لأحد به .. ولا حتى للرئيس». وقلت : «إننى أفهم ذلك، لكن هناك عوامل كثيرة لا بد أن تؤخذ فى الاعتبار». وقال . «اعتبار مَن ؟» قلت : «اعتبارات البلد والناس» ؟ قال » «واعتباراتى أنا .. اعتبارات دورى وتاريخى؟» ورجوته أن يعطى فرصة حتى تستقر الأمور؟ وقاطعنى ولهجته تحتد لأول مرة : «تستقر مع «زكريا» ؟» ثم قال : «قل لجمال إنه لا يستطيع أن يفرض زكريا على الجيش ؟» ثم استطرد : «إذن فقد كان «زكريا» فى باله وهو يتفق معى على «شمس»؟» وقلت : «إننى أشهد أنه كان صادقاً فيما اتفق عليه معك، لكن الضرورات تغيرت». وردّ بعصبية : «شِياله (شىء لله) من شيخ الضرورات». ثم عاد إلى طلبه إذاعة بيان عن تنحيه، وتلقيت منه صيغة يقترحها لبيانه رغبة فى تهدئته.

□

ما بقى بعد ذلك معروف للكافة، وهو صفحة من التاريخ لا يملك أن يسىء إليها أحد.

خرجت الجماهير فى كل بلد عربى وليس فى مصر وحدها تصر على مواصلة القتال - وتحت قيادة جمال عبد الناصر.

وظل ساعات لا يصدق ما جرى ويسأل نفسه فى حيرة : «لماذا ؟» «ليه ؟»

ثم بدأت الحقيقة تصل إليه ومغزاها أن الناس لا يعرفون أحداً غيره، وأن عليه - حتى بمسئوليته فيما جرى - أن يجد للأزمة مَخرَجاً، وأن يكون المخرَج مُشرِّفاً.

وحين رأيته صباح يوم ١١ يونيو - كان منهمكاً فى إجراء تغييرات وجدها ضرورية فى قيادة القوات المسلحة.

وبدا الموقف العام العربى كله وكأن معجزة لستة، وكأن الأمة تحولت خلقا جديداً مثل طائر «العنقاء» الأسطورى (الفينكس) ولد من جديد وسط شعلة من النار وقام محلقاً من وسط الركام والرماد. كان الإنسان العربى العادى فى كل بلد عربى قد أصبح صانع معجزات قرر استمرار المقاومة، وطلب إعادة تعديل الموازين، وفرض على الجميع إرادته.

وكان جمال عبد الناصر الذى رأيته صباح هذا اليوم (١١ يونيو) أسداً جريحاً - لكنه أسد متحفز، تنبهت كل ملكاته وخصائصه وعضلاته، وبدت جميعها أكبر من جراحه، وبدا ماشياً على طريق واضح أمامه : إعادة بناء القوات المسلحة - حرب الاستنزاف - خطة «جرانيت (١)» غرضها العبور برؤوس كبارى من غرب القناة إلى شرقها، وكانت تلك هى الخطة التى وجدها خلفه (أنور السادات وليس زكريا محيى الدين)، ثم كان أن هذا الخلف (أنور السادات) ملك شجاعة القرار عندما جاءت اللحظة.

ولم يكن يوم ٩ يونيو نهاية التاريخ لأن جماهير الأمة قررت أن تحمل المسئولية وتقف - وتقاتل على الجسور عبوراً متجاوزاً بالسلاح إلى أوضاع جديدة.

الملاحظـــة

الهزيمة والدم والرمز!

ولقد عرضت الكتاب، وعرضت اللقاء، وجاء الأوان كى أختم بالملاحظة.

ملخصها أنه لم يحدث من قبل على طول التاريخ الإنسانى كما نعرفه، وعلى تنوع تجاربه كما وصلت إلينا - أن أمة وقع حبسها (غصباً عنها أو برضاها) - فى مأزق ليس له حل كما يحدث الآن للأمة العربية مع ذكرى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ (وقد احتفلنا به فى الشهر الماضى !).

ومن الحقائق البدهية أن «الزمان» لا يستعاد لأنه حركة لا تتوقف، على عكس «المكان» الذى هو ثابت فى موضعه حتى وإن تغير مناخه !

ويترتب على ذلك أن استعادة «الزمان» يمكن أن تتم بتعويضه وليس بالعودة إليه. بمعنى أن أى خطأ أو عجز - أى نكسة أو حتى هزيمة - !- لا يمكن مواجهتها بالبقاء عند أطلالها، والبكاء على أحجارها وركامها، وإنما تكون المواجهة بالتصحيح، والتعويض، والتحقيق فى فرص تالية - فى زمن آخر. واعتقادى أن ذلك ما فعلته الأمة بعد أسابيع من ٥ يونيو ١٩٦٧ (معارك رأس العش)، وبعد ذلك بحرب الاستنزاف من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٠ - وبعد ذلك بحرب أكتوبر بقدرها وجلالها.

لكنه يبدو لى أحياناً أن التوقف (أو الإيقاف) عند تلك اللحظة الحزينة من «الزمان» قبل أكثر من ثلاثة وثلاثين سنة (ثلث قرن !) فيه كثير من قصد يهدف أن يفرض على الأمة تقويماً «مستجداً» تلتزم به فى «الفعل»، ولا تخرج عنه حتى فى «الحلم»، ثم يربطها هذا الالتزام - أو الإلزام - بتقويم يسبق أى تقويم آخر، بما فى ذلك التقويم الميلادى أو التقويم الهجرى. وتلك ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ الأمم تعطلها عند ساعة زمنية توقفت عقاربها عند لحظة معينة، ويتوقف التاريخ لأن تلك اللحظة كانت نهايته، والمطلوب أن تظل كذلك فى وعيها - مرجعية يؤرخ بها - حتى وإن كانت الأمة فى فعلها قد تجاوزت تلك اللحظة وواصلت صنع التاريخ بعدها !

....

....

والشاهد أن ذلك منطق غريب يصادر المستقبل قبل أن يحاسب الماضى (وربما أن ذلك هو المقصود) فإذا التزمت الأمة بتوقيت الهزيمة - نهاية لتاريخها، فمعنى ذلك أنها تتنازل عن طموحها وإرادتها بسبب ضربة أو صدمة أو هزيمة أو حتى مصيبة لحقت بها قبل ثلث قرن !

هذا بينما النظر فى تجارب أمم أخرى، حتى تلك التى وقعت على الأرض، تنبئ عن حقائق تختلف.

وعلى سبيل المثال فإن ألمانيا الإمبراطورية على عهد «ويلهلم» الثانى خرجت من الحرب العالمية الأولى راكعة أمام الحلفاء، لكنها لم تلبث فى ظرف عشرين سنة لا تزيد أن عادت إلى مشروعها القومى تحاول إقامة «الرايخ» (أى وحدة الأمة الألمانية على أساس الثقافة وحدها مرة ثالثة) تحت قيادة «أدولف هتلر». وكانت هزيمة «هتلر» ساحقة سنة ١٩٤٥ - لكنه بعد أقل من خمسة عشر عاماً كانت ألمانيا تعود إلى تجديد مشروعها تحت قيادة «أديناور»، وإدارة «إيرهارد»، ثم جهود «شميدت» و«كول»، وتحقق حلم الأمة الألمانية، وإن كان تحقيقه هذه المرة بقوة «المارك» وليس بقوة «المدفع».

نفس الشىء تقول به تجربة اليابان التى خضعت خضوعاً كاملاً لأعدائها تحت إملاء السلاح النووى - لكنها فى ظرف خمسة عشر عاماً كانت تصنع معجزتها الاقتصادية وتخرج إلى محيط جنوب شرق آسيا خروجاً أقوى مما طمحت إليه أحلامها الإمبراطورية بقيادة الماريشال «توجو»، وأساطيل الأميرال «ياماموتو»، وجيوش الجنرال «ياماشيتا» !

....

....

لكن الأمر فى الأحوال العربية ظهر على خلاف، لأن الذين طلبوا أن يكون ٥ يونيو ١٩٦٧ تقويماً عربياً جديداً كان لهم - ولا يزال - قصد. والغالب فى القصد أن تظل الأمة حبيسة للهزيمة وأسيرة لذُلّها حتى تقبل فى أمورها الداخلية والخارجية ما هو مطلوب منها أن تقبله - دون مراجعة أو احتجاج، لأن الهزيمة تحمل

معنى من معانى عبودية المهزوم للمنتصر - والعبيد لا رأى لهم، والأمر كله للجلاب والنخاس !

....

....

وإذا ادعى أحد بأن الالتزام بتقويم الهزيمة حتى الآن نوع من الحساب عن مسئولية ما جرى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ - فإن الاستمرار فيه طوال ثلث قرن يتبدى انتقاما أكثر مما يبدو حساباً. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : الانتقام مِن مَن ؟

والأرجح أنه انتقام من الأمة فى مستقبلها أكثر منه انتقاما من رجل فى تاريخه !

انتقام من أمة بحبسها فى العجز أكثر منه انتقاما من رجل تحررت بالموت روحه عائدة إلى بارئها.

لكن الغريب أن الذين يريدون - ومازالوا - أن ينتقموا من جمال عبد الناصر، سواء كان بعضهم فى مصر أو بعضهم خارجها فى العالم العربى، يقدمون فى واقع الأمر للرجل إطراء لا يقصدونه، وهو بالتأكيد - لا هو ولا أى رجل غيره - يستحقه.

فحينما يغيب رجل عن أمته أكثر من ثلث قرن ويظل فعله فى العمل العام -خيراً كان أو شراً - مؤثراً بعده وحاكماً - فذلك إطراء يحكم له بالمقدرة ويحكم على غيره بالعجز!

وحين يتوقف مشروع قومى لأمة قبل أن يحقق أهدافه تحت قيادة رجل واحد - ثم تظل الأمة بعد ذلك حبيسة الهزيمة والعجز والعبودية - ولا يخرج منها رجل واحد أو جماعة من الرجال تمسك بالمشروع القومى لهذه الأمة وتجدد رؤاه وقواه - فذلك إطراء لذلك الرجل الذى تصدى ذات يوم، حتى وإن لم ينجح، وحتى إذا كان قصور جهده عائداً إليه - دون مسئولية عوامل خارجية كرهته لأنها كرهت أمته (وما تزال !).

وحين يفارق الحياة رجل واحد، ثم ترضى أمته - على فرض أنها رضيت - أن تلتزم بتقويم الهزيمة وتقبل بنهاية للتاريخ - فهذا إطراء (على نحو ما) لهمة رجل واحد، والدليل أنه إذا جرى اعتماد تقويم الهزيمة فى العالم العربى فإن أكثر من

عشرين كياناً عربياً يقال لها إنه لم يعد أمامها غير أن تتحول إلى نوع من عشرين علبة سردين لا ينقصها غير قطرة من عصير ليمون، وقطرة زيت زيتون، ثم يتحول كل واحد منها إلى وجبة سريعة لإمبراطورية عسكرية، أو إمبراطورية مالية جائعة تبغى شيئاً تأكله فى الطريق (وتلك إهانة للأمة - إلى جانب كونها نوعاً من الإطراء للرجل لا أظنه يطلبه أو يرضاه أو يسكت عليه حتى وهو فى رحاب ربه).

□

بقيت صورة تستحق من كل الناس أن يقفوا أمامها ويستقرئوا فيها ما تدل عليه!

يوم ٥ يونيو سنة ٢٠٠٠ احتفل العرب (بعض العرب وليس كل العرب) - بالذكرى الثالثة والثلاثين ليوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - كما تعودوا وكما عرفنا.

ويوم ٦ يونيو سنة ٢٠٠٠ احتفلت فرنسا بالذكرى الستين ليوم ٦ يونيو سنة ١٩٤٠ - وذلك هو اليوم الذى سقطت فيه فرنسا واستسلمت بالكامل لاحتلال الجيوش الألمانية التى دخلت منتصرة إلى باريس، ومشى فيه «هتلر» غازياً تحت قوس النصر فى الشانزليزيه، ثم ذهب ووقف مصلوب القامة لا ينحنى - بكبرياء النصر - أمام قبر «نابليون» فى قصر «الأنفاليد».

ويوم ٦ يونيو سنة ٢٠٠٠ كان احتفال فرنسا بالمناسبة كريماً على الوطن ومحترماً.

كان البند الرئيسى فى وقائع الاحتفال هو إعادة إذاعة البيان الذى ألقاه الجنرال «شارل ديجول» يوم ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ من هيئة الإذاعة البريطانية، وكان «ديجول» وقتها لا يملك رصيداً معنوياً أو سياسياً غير أنه كان قبل شهور وكيلاً لوزارة الدفاع - لكن مطلب الحرية ناداه (وكذلك شجعه «تشرشل») على أن يذهب إلى لندن لاجئاً يعلن باسم فرنسا و«روحها العظيمة الباقية» استمرار المقاومة ضد النازى، ويؤسس فى المنفى حركة يسميها «فرنسا الحرة» تواصل الحرب.

وبعد عدة أيام لم يكن «شارل ديجول» فى المنفى، ولا فى المقاومة، ولا فى الحرب -!- وحده، وإنما انضم إليه نفر من الضباط الشبان يقودون كتائب جرى تجميع جنود لها على عجل من عسكريين كانوا فى بريطانيا، أو توافدوا من

المستعمرات الفرنسية، لتكون منهم تشكيلات قتال أو هياكل تشكيلات (وبينهم الكولونيلات «لوكليرك»، و«كاترو»، و«بوفر»).

لكن ما كان أهم وأكبر وأبقى أن مجموعة من خيرة مثقفى فرنسا عَرَّضوا أنفسهم للخطر ولحقوا بـ«ديجول» فى المنفى عارفين أن واجب المثقف هو تجسيد روح الحرية. وهكذا فإن «ديجول» وجد حوله فى لندن جيش فكر أقوى من كتائبه العسكرية. مجموعة رجال من عيار «فرانسوا مورياك»، و«أندريه مالرو»، و«أندريه موروا»، و«ريمون آرون»، و«بوف ميرى» ـ وكان هؤلاء هم الذى أعطوا لبندقية «ديجول» تأثير قنبلة نووية.

وحين انتصر الحلفاء بقوة الموارد البشرية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ وبوقفة «تشرشل» التاريخية الملهمة ـ واليائسة فى بعض اللحظات ـ فإن فرنسا كانت حليفاً منتصراً بقوة الرمز التى أعطتها الثقافة الأصيلة للبندقية العتيقة.

وكان حلفاء فرنسا الذين حققوا النصر الفعلى بمواردهم وتضحياتهم يفهمون قوة الرمز وقد قبلوا فرنسا شريكاً على قدم المساواة فى صنع النصر ـ لم تركبهم ثارات قبلية، ولم تجرجرهم أحزاب عائدة للانتقام، ولم يشوش عليهم فكر ـ على فرض أنه مبرأ من الهوى ـ لا يعرف كيف يفرق بين الأهم والمهم، وبين الرئيسى والثانوى، ثم يدرك أن الأوطان أولى وأبقى من كل الرجال، وأن تقويم الهزيمة (أو أى تقويم غيره) لا يسرى على راحل لأن الزمن بالنسبة له توقف، لكن توقيت الهزيمة مؤثر على الأحياء لأن الصراع بالنسبة لهم متواصل، والحياة جارية، والتاريخ لم يصل إلى نهايته!

الجزء الثانى

هُمـــــوم الجـــوار

- الـوثـائـق الإســـــرائـيـلـيـــــة
- الخطوط الرئيسية فى الإستراتيجية الإسرائيلية
- مطالب إســرائيل والســلام المســتحـيل
- مأزق إسرائيل التاريخى (من واقع ملفاتها السرية)
- حـــــــدود الســــــلاح



الوثائق الإسرائيلية

سـيـاحـة صـيـف
فى الوثـائق الإسـرائيليـة

١ ـ فى الوثـائق الإسـرائيليـة

قضيت أسابيع من شهور هذا الصيف الذى يوشك على الانقضاء ـ تاركاً نفسى لسياحة واسعة وحُرَّة وسط الوثائق الإسرائيلية.

مكاناً: فقد ظللت على سواحل البحر الأبيض المتوسط ـ مرة على شاطئه المصرى الممتد والمفتوح إلى نهاية الأفق، ومرة أخرى على شاطئه الإيطالى فى جزيرة «سردينيا» وخلجانها المتلاصقة والمتعانقة فى منطقة «كوستا سميرالدا» (ساحل الزُمُرد).

وزماناً ـ بعد «مكاناً» ـ فقد قضيت كل الوقت ـ أو معظمه ـ على شواطئ البحر الأبيض المتوسط مُستَغرِقاً ـ أو غارِقاً ! ـ مع مجموعات وَفيرة ومُثيرة من الوثائق الإسرائيلية !

□

والوثائق الإسرائيلية مادة جديدة بالنسبة لى. فمن زمن طويل تعَرَّفتُ على الوثائق البريطانية، وتَعَوَّدتُ الاطلاع عليها قراءة ودرساً عند اللزوم. ونفس الشىء بالنسبة للوثائق الأمريكية والوثائق الفرنسية. أما الوثائق الإسرائيلية فقد بَدَت لى بعيدة المنال، أو هكذا خَطَرَ لى تحت انطباع (ثبَتَ خطؤه) ـ بأن الهَوَس الأمنى الذى تبديه إسرائيل (حقيقياً كان أو مُصطَنَعاً) يَضَع على الملفات الإسرائيلية قِفلاً ضاع مفتاحه !

وكنت أعرف أن «موشى شاريت» مسئول السياسة الخارجية فى الوكالة اليهودية قبل إعلان قيام الدولة ـ وأول وزير لخارجيتها بعد الإعلان ـ اعتمد ـ ضمن عملية

«إنشاء وترتيب وزارة الخارجية لدولة إسرائيل» - نظاماً للتعامل مع الوثائق فى وزارته يُساير به «ما تجرى عليه الدول المتحضرة».

كذلك كنت أعرف أن واحداً من أبرز مساعدى ومستشارى «شاريت» وهو «روفين شيلواح» سبق غيره فى الاهتمام بمسألة الوثائق، وكانت مقترحاته التى وافق عليها «شاريت» - أن تفتح إسرائيل ملفاتها بعد ثلاثين سنة «حتى تستطيع الذاكرة الإسرائيلية أن تستكمل الحقائق اللازمة لاتصال فكرها العام، وأن تملأ فجوات أو تعيد تصحيح تصورات قد تكون الظروف أثرت بها على سطح وشكل الحوادث، وحتى يكون فى مقدور المهتمين فى العالم أن يطلعوا على عناصر وموجبات صنع القرار الإسرائيلى» (ربما من هنا أن واحداً من أهم مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى إسرائيل اليوم يحمل اسم «شيلواح» تكريماً للرجل وتقديراً لجهده).

وأخيرا فقد كنت أعرف أن مقترحات التعامل مع الوثائق عُرِضَت على رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت «دافيد بن جوريون»، وقد قبل «بن جوريون» بهذه المقترحات للدولة كلها وليس فقط لوزارة الخارجية - لكنه استثنى من «أجَل الثلاثين سنة» ملفات عدة جهات منها رئاسة الوزراء، والمخابرات العامة (هيئة «الموساد»)، والجيش بما فى ذلك المخابرات العسكرية (هيئة «أمان»)، ولجنة التوجيه العلمى والتكنولوجى لإسرائيل، ولجنة الأمن والدفاع فى الكنيست. وكان قرار «بن جوريون» بالنسبة لملفات هذه الجهات مَد الأجَل إلى خمسين سنة، مع إعطاء مكتب رئيس الوزراء (وجهازه) سلطة إطالته إلى خمسين سنة أو أكثر إذا تعلق الأمر بأسباب للأمن القومى «يكون لها تأثير باق ومستمر».

وبرغم ذلك كله - مما كنت أعرفه - فقد ظل لدىّ ما تلحقه «الانطباعات الخاطئة» بأصحابها حين يركنون إليها حتى تُقعِدهم عن المتابعة والمراجعة!

□

والذى حدث بعد ذلك هو أن الملفات بالفعل فُتِحَت - على الأقل جزئيا، بمعنى أن الاطلاع عليها قيد بتصريح خاص، ثم إن الاطلاع اقتصر على قلة مختارة، ولعل ذلك كان نوعاً من التجربة لثغرات النظام قبل اعتماد تطبيقه. وكان الدكتور «مايكل بريشر» صانع المراجع القَيِّمة والموثوقة عن صنع القرار فى إسرائيل (وهى حتى الآن

أربعة أجزاء) أكثر من استفاد من رخصة الاطلاع المحدود لتجربة نظام التعامل مع الوثائق فى إسرائيل.

وكانت مؤلفات «بريشر» عوناً لا غِنى عنه لأى مشغول بعملية صنع القرار فى إسرائيل، لكنها لا توازى رؤية الصور الأصلية للوثائق الإسرائيلية، والإمساك فى اليد بها، والاطلاع عليها، ودراستها مباشرة ومن موقع نظر قد يختلف عن موقع نظر «بريشر».

□

وفى الثمانينات من القرن الأخير - القرن العشرين - بدأت بعض الملفات الإسرائيلية تُفتَح - لكن البداية لم تكن مشجعة. فقد كان الاستهلال أكواماً من تقارير للوكالة اليهودية - قبل قيام الدولة - فى موضوعات تتعلق بالهجرة، وشئون الجاليات اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومشاكل المؤسسات العاملة وسط هذه الجاليات خصوصاً فى علاقاتها مع حكومات البلاد التى تعمل فيها.

وكانت هذه البداية مُخَيِّبة للأمَل ومُؤَكِّدة لانطباع سبق، لكن حقائق الأشياء مع حركة تعامل دءوبة دَفَعَت خطوة بعد خطوة إلى مسار آخر، خصوصاً مع اطمئنان الدولة اليهودية لقوتها - مقابل ضعف خصومها - وهنا فإن القطرات الأولى المُخَيِّبة للأمل تَحَوَّلَت إلى خيط ماء ينزل من صنبور، ثم إن هذا الخيط تَحَوَّل إلى مجرى ماء يمتلئ زيادة مع كل موسم، ثم إن هذا المجرى اتسع عند آخره ليصبح مُسَطَّح ماء قد لا يكون بحراً، ولعله أقرب إلى بحيرة، وبدا ذلك كافياً لإثارة الفضول، ثم الاهتمام. وذلك ما كان بالنسبة لى.

هكذا على شواطئ البحر الأبيض جنوباً وشمالاً كان معى ملء حقيبة كاملة من الوثائق الإسرائيلية - تحتوى أكثر من ألف وخمسمائة ورقة مُصَوَّرة من الوثائق الإسرائيلية، مُستَخرَجة من ملفات وزارة الخارجية الإسرائيلية المدرجة تحت عنوان «Foreign Ministry Record Groups» - أو من الملفات التى يرمز إليها بالحروف «I. S. A.» وهى اختصار «Israel State Archives» أى «أرشيف دولة إسرائيل»، ومن ضمنها محاضر لاجتماعات مجلس الوزراء فى الفترة ما بين سنة ١٩٥١ إلى سنة

١٩٦٦. وكانت هذه الوثائق مجموعات مُنتقاة قام على نقلها من العبرية إلى الإنجليزية مكتب للترجمة فى إسرائيل يتعامل مع عدد من الجامعات ومعاهد ومراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية الكبرى فى العالم، مشغولة بالشرق الأوسط وما يجرى فيه!

بالإضافة إلى الوثائق اتسعت حقيبتى لأربعة مراجع كل منها وثيقة قَيِّمة فى حد ذاتها:

○ الأولى مجموعة من ٥٢٠ صفحة مُصَوَّرة من يوميات مؤسس الدولة «دافيد بن جوريون» ومحفوظة فى مكتبته بجامعة «بير سبع»، وقد تُرجِمَت هذه اليوميات إلى الإنجليزية، ولم تُتَرجَم بعد إلى اللغة العربية وتُنشَر كما حدث فى الجزء الأول من يوميات «بن جوريون» الذى نشره مركز الدراسات الفلسطينية فى بيروت، وكانت نهاية هذا الجزء عند سنة ١٩٤٩ بعد إعلان دولة إسرائيل وقيامها، وحربها الأولى مع العرب، واتفاقياتها للهدنة مع بعضهم سنة ١٩٤٩.

○ والمرجع الثانى هو آخر كتب المؤرخ الإسرائيلى القدير والمدَقِّق «آفى شلايم» - الأستاذ الآن بجامعة «أوكسفورد» - والكتاب بعنوان «الحائط الحديدى»، وموضوعه مجرى الصراع العربى - الإسرائيلى طوال نصف قرن (١٩٤٨ - ١٩٩٨)، وقد صَدَرَ هذا العام (٢٠٠٠).

○ وثالثها كتاب «أفنير كوهين» والصادر عن جامعة «كولومبيا» بعنوان «إسرائيل والقنبلة»، والكتاب موضوع تحقيق سياسى وجنائى فى إسرائيل الآن يسأل: كيف تَسَرَّبَت كل هذه الأسرار إلى «كوهين»؟ وكيف سَمَحَ لنفسه بـ«خيانة» الأمن الإسرائيلى حين نَشَرَها (سنة ٢٠٠٠)؟

○ ورابعها هو ذلك التقرير المذهل فى معلوماته والذى قدمه الجنرال «إيلى زائيرا» رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية أيام حرب سنة ١٩٧٣، وكانت اللجنة الخاصة التى شُكِّلَت برئاسة كبير القضاة «أجرانات» للتحقيق فى أسباب مفاجأة إسرائيل بنشوب القتال يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ قد اتهمت الجنرال «زائيرا» بالتقصير، وردَّ الجنرال على ذلك بتقرير مُضاد تأخر ثلاثين سنة قبل أن يقدمه لأنه ارتأى انتظار

مدة سريان قانون الوثائق حتى يكون دفاعه عن نفسه مؤصَّلاً. وكنت قد سمعت عن هذا التقرير الذى قدمه الجنرال «زائيرا» إلى الكنيست، وكنت شديد الرغبة فى الحصول عليه كاملاً أو أجزاء منه، خصوصاً ما يتصل فيه بالدور الذى قام به بعض الملوك العرب فى علاقاتهم الخفية مع إسرائيل.

وقد وَصَلَت الرغبة بى حتى رَجَوت الصديق الكريم الدكتور «عزمى بشارة» - وهو أستاذ ومفكر قومى بارز، وفى نفس الوقت عضو فى الكنيست الإسرائيلى - أن يجد لى وسيلة إلى التقرير. وتَفَضَّلَ الدكتور «عزمى بشارة» وأرسَل لى صفحات منه طلبتها ومعها ترجمة عربية قام بها بنفسه عن الأصل العبرى.

ثم كان أن التقرير تُرجِم بشكل ما فى بيروت وطُبِع على الآلة الكاتبة فى نُسَخٍ محدودة، ولم يلتفت إليه أحد بالقدر الكافى على الأقل. ثم تمكن المؤرخ العسكرى المصرى القدير الدكتور «إبراهيم شكيب» من الحصول على صورة له، وحين عرف اهتمامى بالتقرير تَفَضَّلَ وأهدانى «صورة من الصورة» التى كانت فى حوزته، وهى فى قرابة أربعمائة صفحة.

□

وإذن فهى الآن فى هذا الحديث - وما بعده - سياحة واسعة وحُرَّة وسط الوثائق الإسرائيلية - شاغل صيف بأكمله على شواطئ البحر الأبيض جنوباً وشمالاً !

على أنى قبل التَّوَجُّه إلى الماء والخوض والسباحة فيه إذا توافر العمق - أستأذن فى لفت النظر إلى عدد من الملاحظات:

○ الأولى - أن هذا الحديث كله يعتمد بالكامل على الوثائق الإسرائيلية، وسوف أشير إلى بعضها تحديداً خلال السياق إذا كانت الوقائع فيها أساسية، ثم أننى اخترت لهذا الحديث أن يكون «وقفات» سريعة عند بعض المواقع الفارقة، وحتى تتلاحم الصور وتتكامل، وتكون منها فى النهاية «بانوراما» عريضة - أى مشهداً عاماً وكاملاً للواقع كما بان وتَبَدَّى من المنظور الإسرائيلى، ومن الموضع الذى تَصَرَّف منه صانع القرار هناك.

○ والثانية - أننى ركزت فى هذا الحديث على ما يخص مصر بالتحديد لأسباب لا

يحتاج شرحها تفصيلاً. فقد كانت مصر - ولا زالت - هي الطرف المركزي في الصراع العربي - الإسرائيلي من بدايته وحتى الآن، وذلك بصرف النظر عن تباين التوجهات والسياسات والخيارات التي اعتمدتها مصر على امتداد أربعة عهود: مرحلة النظام الملكي - ثم المراحل الثلاثة لثورة ٢٣ يوليو - وبَعدها - من «جمال عبد الناصر» - إلى «أنور السادات» - وأخيراً «حسني مبارك»!

○ والثالثة - أنه إذا خطر لي أن أتدخل في سياق هذا الحديث مُضيفاً أو مُعَلِّقاً - فإن ذلك سوف يكون (كما أفعل عادة) مسبوقاً بسطرين من النقط وملحوقاً بسطرين من النقط حَداً وفاصلاً - ثم إن أي تَدَخُّل من جانبي سوف يكون دائماً داخل قوسين واضحين حتى يتمايز حديث الوثائق عما قد يلحق به من عندي إضافة أو تعليقاً!

وهذه تقدمة طالت، لكني ظننتها ضرورية، فقد كان تقديري - وما زال - أن متابعة مجرى الحوادث من الضفة الأخرى لأي صراع - تجربة غنية، ثم هي تجربة كاشفة إذا جرت المضاهاة والمقارنة بين مواقع النظر من هنا - ومن هناك!

وبعد ذلك فقد أضيف: أن هذا الحديث ليس كتابة في السياسة ولا في التاريخ، وإنما هو قراءة في السياسة وفي التاريخ.

١ - «مصـــرايـيـم»

يبدو من مجمل الوثائق أن «دافيد بن جوريون» مؤسس الدولة في إسرائيل وأول رئيس للوزارة فيها بعد الإعلان عن قيامها - كان مسكوناً طول الوقت ببلد اسمه «مصر» («مصرايم» كما كان ينطق الاسم ويكتبه بالعبرية) - وشعوره نحو هذا البلد لا يتغير ولا يتبدل وإن تأرجح بين القلق الشديد والكراهية العميقة، وهو يستذكر ويستعيد في إشاراته إليه ما وَرَدَ في التوراة المتداولة في إسرائيل من نعوت وأوصاف تمس مصر وشعبها، وهي نعوت وأوصاف متمادية في معظم الحالات إلى درجة الشتم المقذع والسَب!

وفي تجربته هو - وبعيداً عن «المأثورات» التوراتية - فإن إشاراته إلى مصر تَرِد من أول لحظة ضمن تعبيرات من نوع: «باشوية مصر» - أو «دولة الباشوات

المصريين» (ولعله أثر باق من فترة دراسته وإقامته فى إستنبول) - لكن التَحَيُّز يَبين حين يذهب إلى تعبيرات من نوع: «الباشوات وخَدَمهم من الفلاحين»، أو«الأمراء الألبان والشركس وعبيدهم من المصريين»، و«شعب مصر هذا المزيج من الذل والادعاء» !

ولم تكن مصر داخلة فى حسابات «بن جوريون» أثناء تفكيره وتخطيطه لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، فقد كان يراها مُلتَهية بأمورها ومشغولة بعلاقاتها مع بريطانيا، كما كان يرى فى أحزابها السياسية مجرد هياكل طبقية تحمى مصالح كبار مُلاك الأرض الزراعية، ويرى أكبر رجالها لعباً فى يد مُتَمَوِّلين أجانب ينهبون البلد وسوف يواصلون نهبه !

وحتى حين وضعت مصر توقيعها على ميثاق جامعة الدول العربية (سنة ١٩٤٤)، فقد كان رأى «بن جوريون» أن الجامعة العربية من أولها إلى آخرها «لعبة إنجليزية» - لكنه حين دعا الملِك «فاروق» إلى أول مؤتمر قمة عربى فى «أنشاص» بدأ «بن جوريون» يراجع حساباته، فهذا المؤتمر العربى الأول على مستوى الملوك تَوافَقَ مع مجىء مفتى القدس الحاج «أمين الحسينى» لاجئاً إلى مصر ومُحتَمِياً بالملك «فاروق». ثم كان - أيضاً - أن تَوافَقَ ظهور مفتى القدس وضيوف «فاروق» من الملوك العرب فى نفس الوقت وفى نفس القصر - لكن «بن جوريون» أراح نفسه بأن سَجَّلَ باستخفاف أن ملِك مصر «يلهو بأوهام أكبر من قدرته»، وسوف يعرف يوماً - وعما قريب - «أن كل هؤلاء الملوك والرؤساء الذين جمعهم فى قصره لا يُمَثِّلون أكثر من حِلف كراهية. يحقد أعضاؤه على بعضهم قبل حقدهم على أى طرَف خارجى».

لكن «بن جوريون» راح يعتبر «لهو» الملِك «فاروق» خطراً مُحتَمَلاً عندما تَبَيَّن له أن مصر سوف تشارك - رغم ما نقله إليه أصدقاء له من الأجانب والعرب، ومن اليهود المصريين، عن معارضة قوية فى مصر تُعارض اشتراكها فى حرب محتملة فى فلسطين إذا قامت فيها دولة يهودية.

كان «بن جوريون» مُطلِعاً على رسائل كتبها الحاخام الأكبر للطائفة اليهودية فى مصر «حاييم ناحوم» أفندى. ولم يكن الحاخام الأكبر فى مصر يكتب لـ«بن جوريون»، لكنه كان يكتب لصديقه الدكتور «ماجنس» رئيس الجامعة العبرية فى

القدس. لكن الحاخام كان يُقَدِّر (وتقديره صحيح) أن «بن جوريون» سوف يطلع بوسيلة ما على ما يكتبه.

وكان «حاييم ناحوم» أفندى على صلة بالملك «فاروق»، وبكل رجال القصر الملكى، وبعدد من الساسة المصريين من كل الأحزاب والاتجاهات، وكان مُقَرَّباً من أغلبهم خصوصاً وقد كان معارضاً للصهيونية ومشروعها، لكن الرجل فى النهاية كان مُنحازاً لأهله، فإذا كانت هناك دولة يهودية على وشك أن تقوم فى فلسطين، فليس أمام الحاخام مفر من تأييدها حتى ولو جاءت خطواته بطيئة مُتَثاقلة، على عكس وكيله فى مقر «الحاخامية» الذى كان داعية مُندَفِعاً إلى تأييد مشروع الدولة، ويَعتَبِر مناصرة الحركة الصهيونية مُرادِفة للصلوات فى المعابد وموازية لها فى ممارسة العقيدة. ومن المفارقات أن نائب الحاخام الأكبر فى مصر كان اسمه «أوفاديا يوسف».

....

....

[وهو الآن الراعى الروحى والسياسى لحزب «شاس» الذى يملك سبعة عشر مِقعَداً فى الكنيست الحالى، وكان يشارك فى ائتلاف حكومة «باراك» حتى خرج احتجاجا على مجرد طرح موضوع القدس للمناقشة فى محادثات «كامب دافيد» الثانية فى اجتماع «كلينتون» و«باراك» و«عرفات» خلال شهر يوليو الأخير سنة ٢٠٠٠، ثم كان هو القائل فى مؤتمر صحفى منذ أسابيع أن العرب كلهم «جَراد» و«بهائم» و«وحوش» لا يصح لإسرائيل أن تقترب منهم أو تتصل بهم أو تجتمع بأىٍ منهم فى مكان واحد !].

....

....

٢ - إستراتيجية

مع دخول مصر سنة ١٩٤٨ فى حرب فلسطين واشتراك جيشها فى المعارك التى دارت على أرضها - راح «بن جوريون» يفكر جدياً فى سياسة يتعامل بها - حسب

قوله - مع «جارنا الذى فَرَضَه التاريخ علينا منذ أقدم العصور - عند الجنوب» ! - وهكذا كان «بن جوريون» (وحزبه) يصلون الماضى «التوراتى» البائد والذى أعيد بعثه - بل واختراعه فى الحاضر والمستقبل - بعد أكثر من ثلاثين قرناً !

أى أن «مصر» ما زالت هى بالضبط «مصراييم» التى خرج منها اليهود هرَباً من «الفرعون»، وكل ما حدث عبر القرون هو أن الفرعون الآن لم يعد «رمسيس الثانى» وإنما «فاروق الأول» !

وكان ذلك خلطاً خطراً يمزج الأساطير بالتاريخ، لكن «بن جوريون» ما لبث أن حَوَّلَ هذا الخلط إلى إستراتيجية كاملة !

وربما أن أدق وثيقة فى توصيف إستراتيجية إسرائيل إزاء مصر هى الوقائع الواردة فى محضر اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى جلسته يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩.

فى هذه الجلسة - وقد خصصها «بن جوريون» لمناقشة «سياسية عامة» حول الأوضاع على ضوء ما ظهر من فشل كل المحاولات التى سعت لاستكمال اتفاقيات الهدنة المعقودة فى «رودس» (يناير وفبراير ١٩٤٨) وتَحويلها إلى اتفاقيات صلح ومعاهدات سلام كما كانت إسرائيل تأمل وكما كانت بعض القوى الدولية تريد !

ومن أول دقيقة فى الجلسة شرع «بن جوريون» فى الكلام لا يُضَيِّع وقتاً. وطبقاً لمحضر الجلسة (التى جرت فى مقر الحكومة المؤقت فى تل أبيب فى الساعة الثامنة والنصف واستمرت إلى الساعة الواحدة إلا عشر دقائق بعد الظهر) - فقد بدأ «بن جوريون» كلامه قائلاً :

«الآن يلزمنا أن نضع سياسة للمدى الطويل مع العرب. فكلنا يعرف الآن أنهم (العرب) مُصَمِّمون على عدائنا، ولذلك فإن السلام معهم بعيد. ولكنى أريد أن أقول إن هذا ليس بالضرورة كارثة لنا، وبالعكس فقد يكون مفيداً ونافعاً..

لمـــاذا؟

لأن جيش الدفاع (الجيش الإسرائيلى) وصل عندما توقفت المعارك إلى أبعد بكثير مما رسمه قرار الجمعية العامة لحدود الدولة اليهودية. فقوات جيش الدفاع

احتلت كل ما كان مُخَصَّصاً للدولة الإسرائيلية وأكثر من ٧٠٪ مما كان مُخَصَّصاً للدولة الفلسطينية فى مشروع الأمم المتحدة. وهذا شىء عظيم.

ولو أننا وصلنا إلى حل مع العرب الآن لكان علينا أن نسلمهم أراضى كثيرة هى الآن تحت سيطرتنا، وهُم لم يستطيعوا أن يحتفظوا بها بالسلاح، ونحن لا يصح أن نتركها لهم بحِبْرٍ على وَرَق.

ليس هذا فقط، بل إننا إذا كنا توصلنا إلى حَلٍّ (مع العرب) لكان علينا أن نقبل عودة بعض اللاجئين لأن القرارات الخاصة بعودتهم ما زالت حَيَّة فى ذاكرة الدول، وقد يفرضون علينا أن نقبل منهم أعداداً نحتار ماذا نفعل بها. بالعكس نحن يهمنا الآن أن يُهاجر عَدَدٌ أكبر من الفلسطينيين خارج البلد حتى يفسحوا المجال لوافدين يهود وصلوا إلى هنا أو هم فى طريقهم إلى الوصول.

هناك أيضاً مشكلة بالنسبة للقدس. فى الوقت الحالى الأمم المتحدة مُتَمَسِّكة بقرار تدويلها، وهذا يَحرِم إسرائيل من مدينة لها وضع خاص فى التاريخ اليهودى، وقد أصبحت الآن نقطة جذب لا تُقاوَم بالنسبة لليهود فى الدياسبوراه (التيه).

ولهذا كله فإننا جميعاً مطالبون - وأظنكم توافقوننى على أفضلية أن ننسى الآن موضوع السلام مع العرب - على الأقل لعشر سنوات قادمة، وخصوصاً أنه ليس هناك خطر حقيقى يُهَدِّد إسرائيل من جانب العرب، كما أنه ليس هناك ضغط دولى يرغم الدولة على أن تتصرف بعكس ما تراه لازماً لمصالحها !

وفى المحصلة كما أرى فإن الموقف فى المنطقة عموماً ملائم لإسرائيل، فلدينا أقوى جيش، ومعنا انتصار كبير حققه هذا الجيش، وقد قامت الدولة بالفعل، وحدودها كلها تحت السيطرة. وفى الحقيقة فإننا فى موقف شديد القوة فى الإطار الذى يعنينا تأمينه حول إسرائيل ولصالحها.

الملك «عبد الله» فى الأردن - نحن على اتفاق كامل معه، وكان يحلم بأن نتقاسم معه الأرض الواقعة تحت الانتداب البريطانى، ولم يكن لديه شىء يعطيه لنا، ولقد حصل على بعض الأرض (فى الضفة الغربية) وذلك مقبول لأننا لا نريد كل هذه الملايين من الفلسطينيين داخل حدود الدولة اليهودية. و«عبد الله» يستطيع أن يبقى

فى شرق الأردن إلى آخر عمره، والهاشميون يمكن أن يكونوا أصدقاء لنا تُوَفِّر لهم العلاقة معنا توازناً ضد كراهية السعوديين والمصريين لهم.

سوريا (الجار الآخر فى الشمال) لا خَطَر منها. ليست لديها قوة تُذكَر، وقد انشغل جيشها فى السياسة الداخلية للبلد ولن يخرج منها.

لبنان لم يُمَثِّل على الإطلاق ولن يُمَثِّل إلى الأبد تهديداً لنا يمكن أن نخشى منه - ثم إن لدينا أصدقاء فى لبنان».

يواصل «بن جوريون» كلامه وفقاً للمحضر، فيَصِل إلى مصر ويقول.

- «مصر مسألة أعقد. فى الوقت الحالى لا خطر منها - لكنها فى المستقبل خطر مُحتَمَل. الحقيقة أن مصر هى ما يجب أن نَتَحَسَّب له. لماذا؟ لأن مصر هى الدولة الحقيقية الوحيدة فى العالم العربى حتى الآن، وهذا يجعلها تهديداً كامناً. إن المصريين لا يفهمون أننا لا نريد شيئاً عندهم. كل ما نريده منهم أن يبقوا وراء حدودهم وأن يفعلوا هناك ما يشاءون - لكن الفرعون المصرى (الملِك «فاروق») تداعبه أحلام من أيام جده «إبراهيم» باشا (ابن «محمد على» والذى كان قائداً لجيوشه فى الشام) - وهو لا يُدرك أنه ليس «إبراهيم» باشا، كما أن العصور العثمانية انقضت!

ولست أفهم لماذا لا يكتفى «فاروق» بما لديه ويبعد عنا؟ مصر بلد كبير. ونحن ليس لنا مَطالِب فيها. وبيننا وبينها حاجز حقيقى من صحراء واسعة. وقد كانت هى الطرف الذى سعينا إلى اتفاق أكيد معه، ولو كنا فعلنا ذلك لكان هذا الاتفاق «غزوة عظيمة». (من المدهش أن «بن جوريون» استعمل فى كلامه عن هذا الوضع تعبيراً عسكرياً كانت ترجمته إلى الإنجليزية بالنص: «a tremendous conquest»- وكان استعماله لهذا التعبير العسكرى بما فيه كلمة «الغزو» لافِتاً للنظر).

ويستكمل «بن جوريون» عرضه.

«كنا مُهتَمين بعقد اتفاق صلح مع مصر، ولبعض الوقت تَصَوَّرنا أن ذلك ممكن، ولكن عِناد «فاروق» أظهر لنا أن علينا أن ننتظر.

أى اتفاق صلح مع «عبد الله» (الملِك «عبد الله» ملِك شرق الأردن) لا يشغلنى

كثيراً. «عبد الله» أعجز من أن يعقد صُلحاً وأعجز من أن يشنَّ حرباً، ولذلك فالعلاقات معه مضبوطة.

مع مصر المسألة تختلف. نحن لا نريد بالتأكيد حرباً معها. ولا نريد حرباً فى المنطقة كلها لا عندنا ولا على حدودنا، وإذا كان لا بد من حرب فى المنطقة فالأفضل أن تكون هذه الحرب عربية عربية ـ وليس عربية إسرائيلية. هذا رأيى، وكذلك يَتَعَيَّن أن تكون سياسة دولة إسرائيل!

بعض رفاقنا (يقصد وزير خارجيته «موشى شاريت» فى الغالب) يَتَصَوَّرون أننا لا يجب أن ننفض أيدينا من السعى للصلح مع مصر ـ لهم أن يحاولوا، وأما أنا فاعتقادى أن الاحتمال بعيد. مُؤجَّل على الأقل. لماذا؟ لأن الملك «فاروق» مجروح فى كبريائه ("amour propre" حسب التعبير الذى استعمله) نتيجة لهزيمة جيشه فى فلسطين. وشابٌ فى سِنِّه وملِك وأحمق سوف يضع كبرياءه قبل واجباته. هو يرغب فى الاتفاق معنا، لكنه سوف يطلب من الدولة (إسرائيل) ثمناً لا تستطيع الدولة أن تعطيه له. لا نستطيع أن نعطيه دواء لكبريائه المجروحة ـ ليس هذا شأننا!

وإذن فإن السؤال الأهم الذى يواجه إسرائيل الآن وعلينا الإجابة عليه هو: «ماذا نفعل إزاء مصر؟ فى الوقت الحالى لا خطر، ولكن مع وجود إمكانيات لدولة حقيقية هناك فإن علينا أن نَتَحَسَّب لأن إسرائيل دولة صغيرة ومحاطة بالأعداء من كل جانب، وإذا خرجت مصر من وراء حدودها وأقامت تحالفات فى يوم من الأيام، وقد رأينا نموذجاً من ذلك فى حربهم الأخيرة معنا لمنع استقلال الدولة ـ فإن ذلك سوف يكون خطراً كبيراً علينا أن نكون مُستَعِدّينَ ليومه قبل أن يجىء. نمنع مجىء هذا اليوم قدر ما نستطيع ـ ونكون مُتَأهِّبين لهذا اليوم إذا جاء».

وكانت مقترحات «بن جوريون» فى عرضه العام لإستراتيجية إسرائيل إذا جاء «ذلك اليوم» كما يلى:

١ ـ يلزم أن تظل مصر وراء حدودها ـ والإنجليز والأمريكان وأوروبا لا بد أن يعرفوا أن ذلك فى صالحهم من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية تأمين البترول.

٢ - يجب منع مصر من إقامة أى تحالفات مع بقية العالم العربى قفزاً فوق إسرائيل، خصوصاً مع سوريا بالذات، ثم مع السعودية والعراق. وهذه مسألة مُهِمَّة.

٣ - من الضرورى توسيع العازل الصحراوى بين مصر وإسرائيل، وهذا العازل لا بد له أن يشمل سيناء المصرية، وأيضا منطقة النقب (الصحراوية جنوب فلسطين).

٤ - عندما تقبع مصر وراء حدودها وتترك إسرائيل وشأنها فإن إسرائيل يتحتم عليها أن تعطى نفسها كل المزايا المتوفرة إستراتيجياً لمصر (والتى دَفَعَت «نابليون» لوصف مصر بأنها «أهم بلد فى الدنيا») وهى:

○ الموقع المتوسط بين القارات الثلاثة (أوروبا وأفريقيا وآسيا).

○ البرزخ الواصل من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر بحيث يمكن أن تُحفر فيه قناة تضاهى قناة السويس، أو تَمتَد عليه خطوط سكك حديدية أو خطوط أنابيب لنقل البترول (وكان تحقيق ذلك الهدف هو الدافع الأول وراء مسارعة القوات الإسرائيلية حتى بعد عقد اتفاقية الهدنة إلى احتلال منطقة «أم الرشراش» وهى موضع ميناء «إيلات» اليوم).

ويواصل «بن جوريون» عَدَّ شروطه فيضيف:

٥ - إن إسرائيل عليها أن تحاول العثور على صداقات خاصة، أو حتى علاقة مصلحة متبادلة بينها وبين عدد من العناصر المكَوِّنة للـ«موزاييك» الإنسانى فى الشرق الأوسط.

ويتساءل «بن جوريون»: هل نستطيع إقامة علاقات مع الأكراد فى العراق وإيران وتركيا؟ - هل نستطيع إقامة علاقات منظمة مع «الموارنة» فى لبنان؟ - لا أتحدث عن علاقات مع أفراد هنا وهناك، ولكن مع كُتَلٍ دائمة وحاضرة باستمرار؟ - هل نستطيع مع الدروز خصوصاً وهناك قسم كبير منهم تحت سُلطة الدولة الآن؟ - هل نستطيع مع العَلَوِيين فى سوريا؟ - فَكَّرتُ أيضاً فى أقباط مصر لكنهم حالة ميئوس منها لأن حرصهم على حياتهم المشتركة مع المسلمين فى مصر طغى عندهم على أى اعتبار آخر (!).

٦ - ثم يطرح «بن جوريون» قضية الجاليات اليهودية فى العالم العربى خصوصاً فى

مصـر متسـائلاً: «هـل حـان وقـت تجنيدهم لـصالح الدولة أم أن الوقت مـا زال مبكراً للمحاولة؟ - هُـم هناك حيث هُـم على أى حال رصيد احتياطى فيه عناصر مستعدة وراغبة أن تستجيب لما تطلبه الدولة منهم».

٧ - أن تحقق إسرائيل لنفسها قوة ردع تواجه بها «الكَم البشرى الإنسانى الضخم» فى مصر إذا جاء «ذلك اليوم».

استفاض «بن جوريون» خلال الجلسة طويلاً فى كلامه عن قوة الردع الإسرائيلى والشروط المطلوبة لها:

- جيش أقوى من كل الجيوش العربية مجتمعة «لأنهم قد يحاصروننا».

- وقادر على نقل المعركة من أول يوم إلى أرض العدو «لأن رقعة أرضنا ضيقة».

- ومُـهَيَّأ لحسم أى معركة فى عدة أيام «لأنه جيش شعبى، وهو مُطالَب فور انتهاء القتال أن يعود إلى مستعمراته ومصانعه ومكاتبه».

- يُدَعِّم هذا الجيش أن إسرائيل يجب أن تكون لها صداقة إستراتيجية مع قوة عظمى «لا تسندها سياسياً فقط وإنما تفتح لها مخازنها للسلاح والذخيرة عند الحاجة وإلى الحد الضرورى».

ويشير محضر جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلى يوم ٢٩ مايو ١٩٤٩ أن «دافيد بن جوريون» خلص من ذلك إلى القول (وكأنه يلقى نبوءة !) بما نصه:

«محظور على دولة إسرائيل أن تقامر بأمنها، ولهذا فإن استباق أى تهديد محتمل بضربة وقائية هو عمل له مبرراته السياسية والأخلاقية حتى وإن ثبت فيما بعد عدم صحته»!!

وفى ذلك الاجتماع، وقبل ذلك فى يومياته سواء فى الجزء الأول الذى تُرجِمَ ونُشِر باللغة العربية، أو فى الجزءين الثانى والثالث وكلاهما ما زال بعد (على حد علمى) محبوساً فى أصله العبرى وإن تُرجِمَت قرابة ألف صفحة منه إلى الإنجليزية والفرنسية ولم تُنشَر بعد - كان «بن جوريون» بادى القلق من احتمال أن «يَظهَر بين العرب رَجُلٌ له قدرات قيادية ولديه الجاذبية الإنسانية (charisma) التى تجعله

قادراً على تحريك الحجم العربى ليصبح قوة فعلٍ قادرٍ على نحوِ ما صَنَعَ «مصطفى أتاتورك» فى تركيا !» ـ كذلك قال وكتب، وأعاد وكرر !

وكان ذلك هاجسه الهائم فى خواطره طوال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢.

٢ ـ حكاية

ومن اللافت للنظر أن قراءة الوثائق الإسرائيلية فى المرحلة الأولى لقيام الدولة تُظهِر بكل وضوح أن «القدس» لم تكن على قائمة الأولويات الكبيرة على جدول أعمال مؤسس الدولة «دافيد بن جوريون».

كانت منطقة النقب على رأس الجدول، وأما مدينة القدس فقرب الذيل، والسبب أن «بن جوريون» كان يخاف من القدس على «روح الدولة» ـ كما تُسَجِّل المحاضر مِراراً، وكان رأيه أن روح الدولة الحديثة «علمانية بالضرورة»، وكانت خشيته أن القدس سوف تقلب حركة الموازين لصالح التَّدَيُّن والدين، وقد تؤثر على فكرة العِلم والتحديث وبناء قواعد القوة المادية لدولة إسرائيل.

كان ذلك رأيه مبكراً ومن قبل قيام الدولة، وفى ذلك الحين لم يكن يمانع فى تقسيم المدينة بين العرب واليهود، ولا فى وضعها كلها تحت سُلطة الأمم المتحدة، كما وَرَدَ فى القرار الصادر عن الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ـ لكن «بن جوريون» راح يُغَيِّر رأيه ويزيد حرصه على القدس مدفوعاً بضغوط اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان هؤلاء اليهود الأمريكيون بالنسبة له سَنَدَ المرحلة، بمعنى أن مشروع الدولة اعتمد على يهود أوروبا ليَنمو جَنيناً ويُولَد ـ والآن ـ وتحت موازين قوة جديدة ـ فعليه أن يَعتَمِد على يهود أمريكا ليعيش ويكبر.

ويهود أمريكا لا تحركهم إلى نصرة إسرائيل أن يذكرهم أحد بأبناء دينهم الذين هربوا من أوروبا إلى إسرائيل فى القرن التاسع عشر، ولا تثير خيالهم حياة المستعمرات ضمن حركة الـ«كيبوتز»، ولا يهمهم أن المهاجرين اليهود إلى فلسطين مكشوفون أمام أغلبية عربية فى ذلك البلد تقاوم وجودهم ـ تلك كلها صُوَر عرفها

اليهود حتى فى تجربتهم الأمريكية، وحين كان العالم الجديد (أمريكا) فى خيالهم (وليس فلسطين) هو «أرض الميعاد».

وفى مجتمع مُتَدَيِّن (ومُدَّعٍ بالمثالية التبشيرية) مثل المجتمع الأمريكى فى القرن التاسع عشر، ثم بعد ذلك فى عصر الظهور والخروج إلى العالم فى القرن العشرين - فإن يهود أمريكا استدعاهم إلى نصرة إسرائيل عامل رئيسى واحد هو الدين، وهنا يمكن أن تكون القدس استرجاعا للماضى «اليهودى» (رغم أنها لم تكن فى أى وقت على طول التاريخ عاصمة لأىٍّ من القبائل اليهودية وممالكها قصيرة العُمر فى فلسطين (كنعان القديمة). كانت فى القدس بقايا للهيكل، أو هكذا قيل. لكنه حول هذه البقايا كان لا بد من نحت صَنَم أسطورى مُستَجَد يَدعو ويُنادى يهود أمريكا ويستولى على مشاعرهم.)

وعندما قامت الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ فإن «دافيد بن جوريون» بحث فى كل سجلات الدولة الإسرائيلية عن معلومات يستنير بها فى التَنَبُّؤ بما عسى أن تكون عليه تصرفات الرجل الذى ظهر فى مقدمة الصفوف وهو اللواء «محمد نجيب». ولم يعثر «بن جوريون» على ما يفيده، لكن المعلومات الواردة من القاهرة كانت تشير إلى رغبة فى التركيز على الإصلاح الداخلى. ولوَهْلة تَصَوَّرَ «بن جوريون أن لديه فرصة للتعامل مع «محمد نجيب». وبتفكيره وبتشجيع من وزير خارجيته «موشى شاريت» بدأت محاولة تبدو ساذجة أو سطحية فى الوثائق الإسرائيلية - إذا قورِنَت بحقائق الأمور زمانها فى القاهرة، والذى حَدَثَ - كما تروى الوثائق الإسرائيلية - هو أن أحد مستشارى سفارة إسرائيل فى باريس سَلَّمَ للوزير المفوض المصرى «على شوقى» (وهو أحد أبناء الشاعر الكبير «أحمد شوقى») خطاباً من «بن جوريون» إلى اللواء «محمد نجيب» - وعندما وَصَلَ هذا الخطاب إلى القاهرة - وكانت وزارة «على ماهر» (باشا) هى القائمة بأمور الحكم فيها خلال الشهور الثلاثة الأولى - كان قرار «على ماهر» (باشا) بعد التشاور مع اللواء «محمد نجيب» وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة (بينهم «جمال عبد الناصر») - هو أن هذه المحاولة الإسرائيلية لا ينبغى الرد عليها، ذلك أن الرد بأى جواب يعنى الدخول فى حوارٍ مع إسرائيل لا يريده النظام الجديد ولا يستطيع تَحَمُّل عواقبه، ثم إن الرفض الصريح قد يثير على

الجانب الآخر ما لا لزوم لإثارته، خصوصاً فى هذا الوقت المبكر من عمر النظام الجديد، وهو فى كل الأحوال مشغول بفتح باب المفاوضات مع الإنجليز من أجل الجلاء، وليس فى صالحه أن تتقاطع الخطوط وتتداخل بأى شكل فى حوارٍ مهما تكن طبيعته مع إسرائيل.

لكن وجه الغرابة أن الوثائق الإسرائيلية تواصل الإشارة إلى اتصالات ورسائل يجرى تبادلها بين القاهرة وتل أبيب مروراً بباريس.

....

....

[ربما أضفت أننى أعرف عن تحقيقٍ جرى فى شأن هذا اللغز عندما بدأت بعض حكاياته تَتَسَرَّب وتصل إلى أسماع الحكومة الأمريكية فى الظروف التى كَثَّفَ فيها الرئيس «أيزنهاور» مساعيه النشيطة لتحقيق «سلام فى الأرض المقَدَّسة» (وهو نفس ما يحاوله «كلينتون» الآن سنة ٢٠٠٠!) - ثم حدث فى تلك الفترة (أواخر سنة ١٩٥٤) أن «روبرت ماكلوى» المبعوث الشخصى للرئيس «أيزنهاور» سأل فى القاهرة عن «نقطة معينة» قال إنها وَرَدَت فى سياق رسائل متبادلة بين القاهرة وتل أبيب عن طريق باريس. وبدا ذلك فى القاهرة مبعث دهشة - وحيرة، ثم تقرر إجراء بحث تَطَوَّرَ إلى تحقيق تبين منه أن بعض «الشُطّار» من المصريين فى باريس قاموا بعملية لحسابهم الشخصى].

....

....

[ووفق تقرير مكتوب ومحفوظ فى ملفات رئاسة الجمهورية فى مصر (وفى هيئة المخابرات العامة أيضاً) - فقد ظهر أن هؤلاء «الشُطّار» تطوعوا لعمل سياسى لا يدخل فى اختصاصهم، ثم أقنعوا بعض الجهات فى مصر وقتها بأنهم تمكنوا من تجنيد دبلوماسى مُهِم بالسفارة الإسرائيلية فى باريس، وأنهم يحصلون منه على معلومات سِرِّية فى مقابل مبالغ يدفعونها له - وعلى الناحية المقابلة فإن ذلك الدبلوماسى الإسرائيلى جرى إيهامه بأنه فتح خط اتصال مع القاهرة. ودار كلام، وطارت مَبالغ

حَوَّلتها المخابرات المصرية وقتها إلى باريس لصالح «عملية مُهِمَّة»، ثم تَبَيَّن فى النهاية أنها أحلام صغيرة على ناحية، وأوهام كبيرة على الناحية الأخرى !]

....

....

[ووجد «جمال عبد الناصر» نفسه مضطراً إلى إبلاغ «ماكاوى» بأن ما وصل إليهم عن اتصالات تجرى فى باريس «هَجص» (حسب تعبيره) لا أساس له - ثم يعترف بأن «بعضهم - لسوء الحظ - وجدها وسيلة لزيادة دخله والاستمتاع بمباهج الحياة أكثر فى باريس، وأن إجراءات مناسبة قد تم اتخاذها». ثم أوضح «جمال عبد الناصر» لـ«ماكلوى» «أنهم» (يقصد الأمريكان) كان يجب أن يَستَدِلّوا بالمنطق العادى على أن نظاماً قام على حركة بدأت من القوات المسلحة، وبدأت كَرَدِّ فعل لتجربة حرب فلسطين التى شارك فيها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة - كان مُستَحيلاً عليها استحالة كاملة أن تقترب - وفى بداية أيامها - من أى مغامرة مع إسرائيل وراء سيناء، وخصوصاً أن أمامها أزمة مع الإنجليز الذين يحتلون ضِفاف قناة السويس. ولا أجد داعياً أن أقول الآن فى ذلك الموضوع أكثر، لكن التحقيق ونتائجه - كما أسلفت - موجودة ومحفوظة فى الرئاسة وفى المخابرات، وبعض التفاصيل ليست مُريحَة !]

....

....

[ثم كان أن محاولات «روبرت ماكلوى» وبعدها محاولات «روبرت أندرسون» وهو مبعوث آخر لـ«أيزنهاور» إلى مصر (سنة ١٩٥٥) - اصطدمت بمشكلة أساسية كبرى هى «النقب»، فقد أصَرَّت مصر - فى عهد الثورة كما كان فى العهد المَلَكى من قبل - على أنه من المستحيل عليها قبول أى حل للصراع فى الشرق الأوسط لا يتضمن أن تكون منطقة «النقب» عربية (وضمن قرار التقسيم كما أعَدَّه الكونت «برنادوت» وسيط الأمم المتحدة فى هدنة فلسطين سنة ١٩٤٨) - وداعى الإصرار المصرى أن «النقب» عربياً يكفل استمرار الاتصال البرى بين مصر وبقية العالم العربى فى

المشرق، وذلك هو المصدر التاريخى الأكبر فى حياتها بالدين (المسيحية والإسلام) - ثم باللغة (العربية).

وهنا طرأ على قائمة أولويات «بن جوريون» بند آخر سبق اهتمامه بـ«النقب» - بنفس مقدار ما أن «النقب» سبق «القدس»!

ذلك أنه هنا أصبحت الأولوية الأولى لـ«دافيد بن جوريون» هى: «القنبلة» !]

٤- القنبلة

تمتلئ الوثائق الإسرائيلية بتقاريرها وشهاداتها ومعلوماتها بإشارات دائمة ومتكررة وملحة إلى ضرورة أن تكون لإسرائيل قنبلة نووية تكون «الحامى النهائى لها وسط جموع العرب المحيطين بها فى كل ناحية، والذين أضمروا لها العداء حتى من قبل قيامها، ثم رفضوا التعامل الطبيعى (التطبيع) معها بعد قيامها، وحتى بعد انتصارها عليهم عسكرياً فى سنة ١٩٤٨.

وتبدأ أولى الإشارات فى الوثائق الإسرائيلية إلى القنبلة النووية حتى قبل قيام الدولة، وتَرِد الإشارة بغير تسمية فى محضر اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية حضره «بن جوريون» سنة ١٩٤٧ - وقال فيه إنه «عندما تقوم الدولة اليهودية فى وسط هذا البحر من الحِقد العربى عليها فإن ضمانها الوحيد هو الحصول على سلاح علمى مُتَطَوِّر من مستوى ذلك السلاح الذى حَسَمَت به الولايات المتحدة حربها مع اليابان (القنبلة الذرية)».

ثم يستطرد «بن جوريون» ليقول:

«الدولة اليهودية عندما تقوم لا ينبغى لها أن تكرر تجربة يهود أوروبا الذين لم ينتبهوا إلا بعد فوات الأوان إلى أن «هتلر» يريد «إبادتهم فى غرف الغاز» !

وإذا لم نقف للعرب من قبل الدقيقة الأولى فإن «المحرقة» (الهولوكوست) التى جرت فى أوروبا سوف تتكرر هنا فى الوطن اليهودى، وذلك لا ينبغى أن نسمح به مهما كانت المخاطر ومهما بلغ الثمن»!

....

....

[وبعد اقتراب «جمال عبد الناصر» من قمة السلطة فى مصر سنة ١٩٥٤ راح «بن جوريون» يتحدث بصراحة أكثر عن «القنبلة».]

....

....

وفى اجتماع للجنة السياسة الخارجية للحزب الذى كان يرأسه وهو حزب «الماباى»، وبتاريخ مايو سنة ١٩٥٤ فتح «بن جوريون» عقله وقلبه لأعضاء اللجنة قائلاً - طبق وقائع المحضر:

«إن العرب - كما نرى من حولنا - يظنون أنهم وجدوا زعيماً يُوَحِّد شملهم ويقود صفوفهم إلى حربِ إبادة ضد إسرائيل.

إن العرب لم ينسوا قط إهانة هزيمة جيوشهم بواسطة جيشنا وهُم الأكبر منا عدداً فى السكان، وفى مساحة الأرض، وفى حجم الموارد، وسوف يعودون مرة ومرة لقتالنا، وهُم يَقدِرون على تَحَمُّلِ هزائم يستوعبونها بحجم السكان والأرض والموارد، وأما إسرائيل فإنها لا تستطيع - بمعنى أن إسرائيل إذا خَسَرَت الحرب مرة - خَسَرَت الحياة إلى الأبد!

ذلك ما ينبغى أن تعرفوه جيداً، وأصارحكم أن الأرَق يتملكنى كل يوم ويحرمنى من النوم كل ليلة عندما أفكر فى المصير المظلم الذى يمكن أن يُرَتِّبه «ناصر» ومُشايِعوه فى العالم العربى لنا، ولا يمكن أن أستريح إلا إذا كان لدى إسرائيل سلاح للردع النهائى يكون هو الحماية الأخيرة للشعب اليهودى.

إننا فقراء فى موارد الجغرافيا إزاء العالم العربى، ولكننا أغنى منهم بموارد العقل والعِلم، وأنا أنتظر من رجال مثل «آينشتاين» (صاحب نظرية «النسبية») - و«أوبنهَيْمر» (مدير المشروع النووى الأمريكى) - و«تيللر» (مهندس القنبلة الهيدروجينية) - والثلاثة يهود - أن يقوموا من أجل إسرائيل بما قاموا به من أجل الولايات المتحدة»!

وكان «بن جوريون» قد بدأ يتحرك فعلاً نحو خيار نووى إسرائيلى راح يتحدث عنه باستمرار باعتباره «الضمان النهائى» إذا «بدا أن كل شىء يمكن أن يضيع» !

وكانت أول خطوة لـ«بن جوريون» هى تعيين العالِم الألمانى اليهودى الشهير «إرنست بيرجمان» مستشاراً خاصاً له للشئون العلمية !

وكان قراره أن يكون المشروع النووى الإسرائيلى تحت الإشراف المباشر لرئاسة الوزراء - وليس لرئاسة الأركان كما اقترح بعضهم - وكان رَدُّ «بن جوريون» على اقتراحهم بقوله : «رؤساء الأركان يجيئون ويذهبون مرة كل سنتين أو أربع سنوات، ونحن الآن أمام مشروع يتعلق به عُمر إسرائيل إلى آخر الزمن» !

٥- فرنســـــا

مبكراً - وفق ما تقول به الوثائق الإسرائيلية - طرح «دافيد بن جوريون» سؤاله الكبير وهو «كيف يمكن لإسرائيل أن تقيم مشروعها النووى - ومن ثم تقوم ببناء قنبلتها النووية (أو «خيار اللحظة الأخيرة» كما كان يسميه).

وقد أحس «بن جوريون» - وفق ما تُظهِره الوثائق - أن هذا السؤال لا يمكن تأجيله، وخصوصاً أن خلافاً نَشَبَ فى التقديرات والرؤى بين مستشاره العلمى (الدكتور «إرنست بيرجمان») وهو الأستاذ الأشهر فى علوم الطبيعة، وبين مساعده السياسى الذى اختاره للتشهيل والمساعدة («شيمون بيريز»).

كان موضوع الخلاف أن الدكتور «بيرجمان» يريد أن يبدأ المشروع النووى الإسرائيلى من البداية حتى ينهض مُؤسَّساً على أرض صلبة قابلة لتَحَمُّل ثقله، وقادرة على دفع إمكانيات تطوره. وعلى الناحية الأخرى فإن «شيمون بيريز» يقول برأى مخالف مؤداه أن البدء من البداية مضيعة للوقت لا تستطيع إسرائيل تَحَمُّلها، وحسب قوله : «لماذا نعيد اختراع ما سَبَقَنا الغير إلى اختراعه، ولماذا لا نُوَفِّر الوقت ونأخذه جاهزاً؟» !

وهنا بَرَزَ سؤالٌ كبير عما إذا كان ذلك مُتاحاً لإسرائيل؟ - بمعنى : هل هناك

طَرَف سبق إلى تحصيل قدرة نووية متطورة يرضى بأن يساعد إسرائيل فيها؟ وإلى أى مدى؟ وتحت أية شروط؟

وظل «بن جوريون» حائراً بعض الوقت بين مستشاره العلمى ومساعده السياسى. كان يرى وجهة نظر العالِم («بيرجمان»)، ومن ناحية أخرى فقد بدا أن رأى مساعده السياسى («بيرين») احتمال لا يصح إهماله - وهكذا طَرَحَ السؤال الكبير نفسه على مستوى لجنة الأمن فى مجلس الوزراء الإسرائيلى، وكانت النتيجة (فى وقتها) غير متوقعة لأن الإجابة على السؤال توصلت إلى أن:

«الدولة الوحيدة التى يُحتَمَل أن تساعد إسرائيل هى فرنسا؟»

والأسباب فى مجملها على النحو التالى:

«بين الدول النووية القادرة نظرياً على مساعدة إسرائيل فى أى مشروع نووى فإن:

١ - الولايات المتحدة لن تقبل (فى المستقبل القريب على الأقل) لأن مصالحها واسعة فى العالم العربى، كما أن شركات البترول الأمريكية تملك نفوذاً على القرار السياسى الأمريكى فى الشرق الأوسط.

٢ - بريطانيا حالة ميئوس منها، فقد قام نفور بينها وبين إسرائيل من قبل إعلان قيام الدولة اليهودية، مضافاً إلى ذلك أن بريطانيا الآن مشغولة بترتيب أوضاعها فى العالم العربى، وهى داخلة فى مفاوضات مع مصر ومع العراق للوصول إلى معاهدات جديدة تحل محل معاهدات قديمة مع البلدين (معاهدة سنة ١٩٣٦ مع مصر - ومعاهدة سنة ١٩٣٠ مع العراق).

٣ - الاتحاد السوفيتى لا يمكن حتى مفاتحته فى الطلب الإسرائيلى، فهناك مشاكل معقدة مع الدولة السوفيتية، وهى مشاكل لها جذور تاريخية، كما أن لها امتدادات معاصرة أهمها الآن موجة اضطهاد عارمة ضد اليهود (بسبب قضية الأطباء الذين شارك بعضهم فى علاج زعيم الاتحاد السوفيتى ذلك الوقت «جوزيف ستالين» ثم اتهموا بأنهم حاولوا دَسَّ السم له بتحريض من المخابرات الأمريكية).

وإذن تبقى فرنسا؟

والمعضلة: هل ترضى فرنسا؟ وبأية شروط؟

وكان الرد الذى جرى التوصل إليه وصاغه «شيمون بيرين» فى مذكرة لم يظهر نصها الكامل فى الوثائق الإسرائيلية، وإنما ظهرت إحالات وإشارات لها، هو:

«١ - إن فرنسا تشعر بمرارة من الطريقة التى يعاملها بها حلفاؤها الإنجليز والأمريكان لأنهم لا يريدون - حتى الآن - اعتبارها طرفاً معهم على قدم المساواة فى القرار السياسى الأعلى للدول الغربية.

٢ - وترتيباً على ذلك فإن بريطانيا بالذات تتصرف فى أوروبا وخارجها بمنطق أنها مرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات خاصة تَجمَع الناطقين باللغة الإنجليزية (تلك كانت إستراتيجية «ونستون تشرشل» فى الحرب العالمية الثانية وبعدها)، ومن هنا فإن بريطانيا تتعامل مع فرنسا بنوع من التعالى يستفز الحكومة فى باريس!

٣ - إن استفزاز فرنسا بواسطة بريطانيا - والولايات المتحدة أيضاً - بلغ مداه فى الشرق الأوسط، إذ تآمرت بريطانيا مع بعض «الوطنيين المحليين» على «زحلقة» فرنسا من الشرق العربى (سوريا ولبنان).

٤ - إن الحركة الوطنية العربية أبدت مُعارَضة ومُقاوَمة لمصالح فرنسا رغم «جذور ثقافية فرنسية قديمة ولا تزال حية»، وهذه المعارضة والمقاومة واضحة ليس فقط فى التضامن العربى مع استقلال سوريا ولبنان، وإنما هذا التضامن العربى مستمر الآن وأكثر اندفاعا فى المغرب العربى تأييداً لاستقلال «تونس» و«المغرب» - وحتى «الجزائر»!

وفى وقت ما بين نهاية سنة ١٩٥٤ وبداية سنة ١٩٥٥ جرى تكليف «شيمون بيرين» بأن يبدأ فى استطلاع «الأفق الفرنسى».

وكان أول اتصال استطلاعى أجراه «شيمون بيرين» مع السفير الفرنسى (الجديد وقتها فى تل أبيب) وهو السفير «بيير جيلبرت».

ولم يقل «بيرين» للسفير الفرنسى ـ طبقاً للوثائق ـ كلمة واحدة عن «مشروع نووى إسرائيلى»، بل فى الغالب ـ وكما يبدو من الأوراق ـ فإنه لم يتحدث أصلاً عن السلاح. وإنما كان مجمل كلامه للسفير الفرنسى أن «فرنسا فى الظروف الراهنة تحتاج إلى صديق موثوق به فى الشرق الأوسط. وهناك صديق جاهز ومُخلِص أيضاً، لكن فرنسا «مشغولة بغيره» !»

وأضاف «بيرين» ما مؤداه: «إن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تحاول مع «ناصر» وتأمل أن تجعله صديقها فى المنطقة. ثم إن بريطانيا تحاول مع الهاشميين فى العراق والأردن، وأيضاً فى سوريا. وذلك يضع إسرائيل وفرنسا فى نفس القارب معاً، وإذا تذكرت باريس، ومن مصلحتها أن تتذكر، أن تل أبيب تقع فى منتصف المسافة بين القاهرة ودمشق ـ إذن فإنها سوف تكتشف أنه لا بد للبلدين (إسرائيل وفرنسا) أن تكون لهما فى الشرق الأوسط سياسة متفق عليها بينهما وحدهما» !

ومما هو ظاهر فى الوثائق فإن السفير الفرنسى «بيير جيلبرت» كان على استعداد للفهم، وقد اقترح على «بيرين» أن يقصد إلى باريس ويستطلع الأفق هناك بنفسه. وزاد السفير الفرنسى على ذلك بنصيحة أثبتت التجربة أنها كانت صادقة ونافعة إلى أبعد حد، فقد كانت نصيحة السفير الفرنسى لـ«بيرين»: «اذهب إلى فرنسا ولا تُضَيِّع وقتاً كثيراً مع الساسة، وإنما حاول أن تتصل بوكلاء الوزارات الدائمين، فهُم القوة الحقيقية الآن فى باريس لأن السياسة الفرنسية الحزبية تشهد حالة «هزلية» من عدم الاستقرار نتيجة لأزمات «الجمهورية الرابعة فى فرنسا»، وهى أزمات مُستَعصِيَة جعلت كل الوزراء فى مَهَبِّ الريح، وبالتالى ركزت السلطة الفعلية فى يد البيروقراطية» !

ومن المدهش أن «شيمون بيرين» حمل تقريره عن لقائه بالسفير الفرنسى إلى «دافيد بن جوريون» رغم أنه لم يَعُد فى ذلك الوقت رئيساً للوزراء، بل كان «أباً» غاضباً من جميع «الأولاد» ومُعتَزِلاً فى مستعمرة «سد بوكر». لكن الوثائق تُظهِر أنه من هناك حيث «اعتزل» كان لا يزال يشير ويُوَجِّه ويُدير، وإليه وليس إلى رئيس الوزراء الذى خلفه («موشى شاريت») يعود كل المنفذين فى إسرائيل خصوصاً فى

الجيش والمخابرات - وحتى وزارة الخارجية التى احتفظ بها رئيس الوزراء الجديد لنفسه !

٦ـ استفزاز

طوال سنة ١٩٥٤ كان «موشى شاريت» رئيساً لوزراء إسرائيل، لكن الوثائق الإسرائيلية تشير إلى أن «دافيد بن جوريون» كان الآمر الناهى من وراء ستار عن طريق الثلاثى الشهير من معاونيه «موشى ديان»، و«شيمون بيريز»، و«ييجال آللون».

وكان هؤلاء الثلاثة وغيرهم من رجال «بن جوريون» قد ساورهم القلق مما يجرى فى مصر، فقد بدا أن «رجلاً قوياً» يصعد إلى قمة السلطة بسرعة، وأن هذا الرَجُل بالفعل يقيم نظاماً وطنياً تظهر ملامحه أكثر كل يوم، ثم إن هذا الرَجُل يدير مفاوضات مع بريطانيا يبدو أنها على وشك الوصول إلى اتفاق يتحقق بموجبه جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس.

وكان رأى الثلاثة - ولم يخالفهم أحد - أن ذلك أمر ينبغى منعه بكل الوسائل لأنه لا بد قبل خروج الإنجليز من قواعد قناة السويس أن يتحقق صلح بين مصر وإسرائيل، لأن عودة قواعد قناة السويس إلى مصر، وما يصحبها بالضرورة من عودة مصرية حُرَّة إلى سيناء - يفتح الباب لاحتمالات مجهولة.

وجرى فى نفس الوقت أن مصر بدأت تخرج إلى العالم العربى وإلى العالم الأوسع، وكان ذلك مُثيراً للقلق تلك الفترة فى إسرائيل - وطبقاً للوثائق - فقد امتدت صلات متينة بين مصر من ناحية وبين كل من الهند ويوجوسلافيا من ناحية أخرى. ثم إن فكرة شديدة الأهمية طرحت نفسها فى ذلك الوقت، وهى إمكانية عقد مؤتمر تجتمع فيه الدول الآسيوية والأفريقية وحركات التحرير الوطنى - ثم تَبَدّى أن مصر من أكثر العناصر النشطة فى الدعوة إلى هذا المؤتمر الذى تقرر أن يعقد فى «باندونج» - إندونيسيا.

وتحتوى وثائق الخارجية الإسرائيلية فى تلك الفترة على إشارات وتحذيرات من

أن «ناصر يستعمل علاقات أقامها مع الزعيم الهندى «جواهر لال نهرو»، ومع الزعيم الإندونيسى «أحمد سوكارنو»، ومع الزعيم البورمى «أونو»، لمنع مشاركة إسرائيل فى التحضير أو المشاركة فى أعمال المؤتمر الكبير المقترح، فى الوقت الذى كانت هى (إسرائيل) راغبة فى اعتبار نفسها دولة آسيوية !

وكان من المزعج (لـ«بن جوريون») أن قادة آسيا وأفريقيا اقتنعوا بما قيل لهم فى القاهرة من أنه إذا التزمت إسرائيل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩١ (قرار التقسيم - بالنقب عربياً، وهو مشروع «برنادوت» - وسيط الأمم المتحدة المكلف بتنفيذ قرار التقسيم) فإن إسرائيل تستطيع حضور مؤتمر «باندونج»، وإلا فإن اشتراكها مع عصيانها لقرارات الأمم المتحدة يصبح رُخصَة لاحتلال غير شرعى لأرض بقوة السلاح !

وتنجح مصر فعلاً فى استبعاد إسرائيل من «تجَمُّع باندونج»، وتَحول دونها ودون المشاركة فى المؤتمر الذى اعتبر فى زمنه «حدثاً تاريخياً ضخماً».

ويُصبِح المزاج فى إسرائيل حاداً فى كل ما يتعلق بمصر، ويَرِد ذكرها فى كل الوثائق الإسرائيلية - من تلك الفترة - ليس باعتبارها عَدُوّا مُحتملاً، وإنما باعتبارها عَدُوّا ماثلاً فى الحال وشديد الخطر فى المستقبل.

وتبدأ السياسة الإسرائيلية فى ممارسة العداء مُسَلَّحاً ضد مصر.

○ وهناك وثيقة من مكتب رئيس الوزراء «موشى شاريت» تشير إلى أن رئيس أركان الحرب «موشى ديان» اقترح عليه (فى ذلك الوقت من أواخر ١٩٥٤) خطة عمل مسلح هدفه عزل قطاع غزة عن مصر لإفقادها الاعتبار وسط العرب، والتأثير على هيبتها فى آسيا وأفريقيا.

وتشير الوثيقة إلى أن رئيس الوزراء سأل رئيس أركان الحرب: «أليس معنى ذلك أن مصر سوف تجد نفسها مُضطرة إلى حربٍ معنا؟» - ويَرُدُّ «ديان» قائلا: «ولِمَ لا»؟

○ وضمن الوثائق الإسرائيلية مجموعات لا داعى للوقوف أمامها طويلاً لأن أمرها مشهور، وهى خاصة بما عُرِفَ باسم «فضيحة لافون»، ومؤداها أن تعليمات

صَدَرَت منسوبة إلى مكتب وزير الدفاع فى ذلك الوقت (ربيع وصيف سنة ١٩٥٤) بتنفيذ عمليات تفجير قنابل وإشعال حرائق فى القاهرة والإسكندرية، ومهاجمة مكاتب تابعة لسفارات الدول الأجنبية وخصوصاً سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا لإظهار قصور الحكومة المصرية فى السيطرة على الأمن وحماية أرواح الأجانب فى بلدها، ومن ثم تكون غير جديرة بالاستقلال، غير مستعدة لمسئوليته، غارقة فى تَعَصُّب أعمى ضد الغرب [1]

وقد نجحت محاولة تفجير القنابل وإشعال النار ثلاث مرات، ثم انكشف أمرها فى المرة الرابعة فى دار سينما «مترو» بالإسكندرية حين اشتعلت قنبلة فى جيب عميل يهودى كان يحاول وضعها فى رُكنٍ من ممرات دار السينما، ولم يكن الأثر أمر انكشاف مؤامرة، وإنما تَحَوَّلَ الموضوع كله إلى فضيحة لأنه ثَبَتَ أن «الموساد» (المخابرات العامة) قد قررت (دون توجيه سياسى من أعلى) أن تقوم بتنشيط عملها بين اليهود المصريين، فجَنَّدت عشرات منهم فى تنظيم سرى - مُسَلَّح وإرهابى.

....

....

[وكان ذلك فى الواقع فصل النهاية فى قصة جالية يهودية عاشت طويلاً وازدهرت كثيراً فى بلد عربى إسلامى. وفى الواقع فإنه بسبب هذه الفضيحة تضاءل عدد اليهود فى مصر من ٤٢٠٠٠ قبلها إلى ٣٠٠٠ بعدها، حتى جاءت حرب السويس ولم يَعُد باقياً فى مصر غير عَدَدٍ يقل عن ألف يهودى ويهودية!].

....

....

كذلك تتضمن الوثائق الإسرائيلية رُزَماً كاملة يمكن المرور عليها بسرعة، وهى تَخُص الغارة الشهيرة على غزة، وملابساتها أن مصر كانت تبدى معارضة لفكرة حلف عسكرى غربى (حلف بغداد) وتدعو الدول العربية إلى مقاطعته وإلى التمسك بميثاق الدفاع المشترك بينها، ومن هنا قررت قيادة الجيش الإسرائيلى رغبة منها فى

إظهار عجز مصر - نفسها - أمام العالم العربى كله أن تقوم بغارة مسلحة على مواقع الجيش المصرى فى غزة.

وكانت هذه الغارة على غزة - قد جرت بأمر مباشر من «بن جوريون» - يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥ - الذى عاد قبلها بيوم واحد من عزلته الاختيارية فى مستعمرة «سد بوكر» وتولى وزارة الدفاع، ثم رئاسة الوزارة.

كانت الغارة على غزة قد أدت إلى استشهاد سبعة وثلاثين من العسكريين المصريين ضباطاً وجنوداً، كما جرحت خمسة وأربعين، مُستهدِفة بالدرجة الأولى معسكراً للجيش المصرى.

وكانت الغارة على غزة إحراجاً شديداً للنظام الثورى فى القاهرة.

وكانت وقائعها وملابساتها هى ما دعا «جمال عبد الناصر» إلى إبلاغ الولايات المتحدة بأنه إذا لم يحصل على سلاح من الغرب يحمى به حدود الوطن وأمن الأمة و«سلامة القوات» فإنه سوف يشترى السلاح من أى مكان.

وكانت تلك بداية صفقات الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى.

ويوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ - أعلن «جمال عبد الناصر» عن أول صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى بواسطة تشيكوسلوفاكيا.

٧ - الأرض

عَرَفَت الحكومة الإسرائيلية - كما يَظهَر من الوثائق - بأمر صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى قبل الإعلان عنها رسمياً فى القاهرة يوم ٢٧ سبتمبر.

وراحت أجهزة إسرائيلية مُتَعَدِّدة تنصح بشن حرب وقائية «preventive war» ضد مصر.

ومن المفارقات أن وزارة الخارجية - كما يبين من الوثائق - كانت أول المطالبين، فقد كتب السفيران «أبا إيبان» و«جدعون رافائيل» مذكرة مشتركة يطلبان فيها «ضرورة

قيام إسرائيل بعمل عسكرى بقصد إسقاط النظام العسكرى فى مصر الذى يتزعمه ناصر».

وتَظهَر على حافة هذه البرقية تأشيرة تقول: «الحرب الوقائية معناها منع طرف على وشك أن يشن حرباً من اختيار التوقيت الملائم واستباق محاولته بضربة أولى، وهذا ليس متوافراً فيما يحدث الآن من مصر».

لكن إشارة أخرى سريعة وعابرة فى إحدى الوثائق تشير إلى أن «إيسر هاريل» رئيس جهاز المخابرات (الموساد) مُصِرٌّ على ضرورة «حرب وقائية».

ثم تجىء وثيقة إسرائيلية أخرى متأنية وواضحة، وهى مذكرة كتبها رئيس هيئة الأركان الجنرال «موشى ديان» إلى وزير الدفاع ورئيس الوزراء (بناء على طلب «بن جوريون» فيما يبدو).

وتقول مذكرة «موشى ديان» بالنص:

أ - إن الحل الكامل الضرورى لمشكلة إسرائيل الأمنية يتطلب إسقاط نظام ناصر فى مصر. وهناك أساليب عدة يمكن بها مواجهة التطورات الأخيرة (يعنى صفقة الأسلحة المصرية مع الاتحاد السوفيتى) - وإذا أريد تأجيل تنفيذ الحل الكامل فى الوقت الحاضر انتظارا لظروف معينة فإنه لا بد أن يكون مُستَقِرا لدى الجميع أنه يستحيل أن يكون هناك حل نهائى دون إسقاط ناصر من السلطة، فهذا وحده ما ينزع جذور وأسباب الخطر الذى يَتَهَدَّد إسرائيل.

ب - إذا كان من المطلوب إسقاط نظام ناصر فإنه من الضرورى ولتحقيق هذه المهمة السعى إلى مواجهة حاسمة مع المصريين فى وقت قريب ... أقرب وقت ممكن، وإلا فإن التكاليف الأمنية قد تصبح عالية بالنسبة لهذا البلد (إسرائيل) لأننا إذا انتظرنا حتى يتم استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، فإن أى عمليات إسرائيلية ضد مصر سوف تكون غالية الثمن.

حـ - إن الحكومة (فى إسرائيل) مطالبة بأن تسعى للحصول على مَدَد إضافى كبير من الأسلحة المتطورة وذخائرها قبل أى تاريخ يُحَدَّد للمواجهة، وعلى أى حال

فإنه لا يجب ربط الأمرين لزاماً ببعضهما فى التوقيت (أى المواجهة الحاسمة مع مصر - والحصول على مَدَد جديد من الأسلحة المتطورة).

د - إن هذا المفهوم يختلف عن المفهوم الذى ينادى بحرب وقائية ضد مصر لأن «الحرب الوقائية» قد تبدو حرباً عدوانية تشنها إسرائيل مباشرة، والدولة (إسرائيل) لا تستطيع أن تواجه العالم من موقف المعتدى!

هـ - إن إسرائيل لا تحتاج إلى أية خطط لاستفزاز مصر لأن حكومة مصر نفسها كفيلة - بعنادها ورفضها للحلول الوسط دائماً - بأن تقدم أسباباً للاستفزاز تستغلها إسرائيل - أى أن على إسرائيل أن تكون مُتَيَقِّظة لأن تكون المفَجِّر "detonator" عندما تنشب أى أزمة حتى تستطيع الإمساك بها وتحويلها إلى فرصة قابلة للتفجير إذا رُؤِىَ بأفضلية ذلك، وهكذا فإن التوصية التى تتقدم بها هيئة الأركان هى التَنَبُّه بطريقة واعية لأى استفزاز مصرى، والإمساك به وتكبيره بحيث تكون الفرص مفتوحة أمام صانع القرار الإسرائيلى يَستَغِل منها ما يشاء فى التوقيت الملائم له!

وعندما قرأ «بن جوريون» مذكرة رئيس الأركان كان طلبه أن تعد رئاسة الأركان وتعرض عليه خططاً بديلة:

- خطة لاحتلال غزة وفصل القطاع عن مصر.

- خطة لاحتلال شرم الشيخ والمنطقة المحيطة بها.

- خطة لاحتلال خط العريش - رأس محمد فى سيناء.

- وخطة لاحتلال سيناء كلها.

وهنا تَظهَر فى الوثائق الإسرائيلية لأول مرة بداية شعار «الأرض مقابل السلام»، ليَتَطَوَّر فيما بعد إلى نظرية كاملة.

وقد شرح «دافيد بن جوريون» باستفاضة فى اجتماع لهيئة الأركان فكرة وسياسة (ثم نظرية) «الأرض مقابل السلام» على النحو التالى:

«عندما قامت قوات جيش الدفاع باحتلال منطقة العريش فى مصر فى الأيام الأخيرة من حرب سنة ١٩٤٨ (ديسمبر) - فقد لاحظ أن الملِك «فاروق» ووزارته وكل

أركان حكمه كانوا فى حالة يرثى لها. وقد هَروَلوا إلى سفارات بريطانيا والولايات المتحدة يطلبون تدخل حكوماتها بسرعة قبل أن تنكشف الحقيقة، وكانوا على استعداد لدفع أى ثمن حتى يتجنبوا فضيحة علنية أياماً أو أسابيع تبقى لهم فيها أرض محتلة.

العرب يفعلون ما يشاءون لكنهم يخشون من الفضيحة، وهنا فإن الضغط عليهم سهل خصوصاً مصر التى تعتبر نفسها أكبر وأهم دولة عربية. مصر لا تستطيع مواجهة العرب الآخرين وجزء من أرضها تحت الاحتلال خصوصاً إذا كانت القوة المحتلة هى إسرائيل الصغيرة التى يكرهونها ويتعاملون معها بأنفة وازدراء.

وناصر شأنه شأن فاروق، وربما أكثر من فاروق، لن يستطيع تَحَمُّل فضيحة احتلال جزء من أرض مصر بواسطة إسرائيل، بينما هو يحاول إخراج إنجلترا من بلده بعد احتلال سبعين سنة.

نحن هنا - يقول «بن جوريون» - أمام فرصة أو معادلة سياسية جيدة ونافعة.

أرض. جزء من أراضيهم كبير أو صغير حسب الظروف - يتم احتلاله بواسطة قواتنا. وإذا أرادوا أرضهم فعليهم أن يدفعوا الثمن».

ثم يضيف «بن جوريون» فى الخلاصة: «الأرض مقابل السلام»!

(ويصير التعبير مَثَلاً، ثم شعاراً، ثم سياسة ونظرية كاملة طُبِّقَت فى حينه وما زالت تُطَبَّق حتى الآن!).

....

....

[ومن المفزع أن السياسة العربية الراهنة تستعمل الآن هذا الشعار وهذه النظرية وكأن كليهما من اجتهاداتها أو اختراعاتها، غافلة عن الأصل، وناسية تجارب عديدة جرى فيها الإمساك بمواقع متعددة كبيرة وصغيرة من الأرض العربية - رهائن فى مقابل فدية - عودة أرض فى مقابل تراجع حق!].

....

....

٨ ـ الحـــــرب

ومع بداية سنة ١٩٥٦ فإن الوثائق الإسرائيلية تفقد خصوصيتها، ذلك أن الطريق إلى السويس بدأ، وفى طليعته مشت بريطانيا وفرنسا، وفرنسا سابقة بخطوة أو خطوتين وهى المحَرِّض والمنَظِّم لعملية السويس حسب ما تقول به الوثائق الإسرائيلية.

والشاهد أن الطريق العسكرى إلى السويس بدا ظاهراً فى وثيقة ذات أهمية خاصة تحكى تفاصيل لقاء بين «بورجيس مانورى» وزير الدفاع الفرنسى و«آبل توماس» مدير وزارة الدفاع الإسرائيلى. وفى هذا اللقاء فإن وزير الدفاع الفرنسى قام يرحب بضيفه مدير وزارة الدفاع الإسرائيلى، وبدلاً من التحية بادره ـ طبقا لتقريره ضمن الوثائق الإسرائيلية ـ قائلا: «والآن قل لى يا عزيزى توماس، ما هو الوقت الذى يلزم للجيش الإسرائيلى لكى يدخل إلى سيناء ويصل إلى قناة السويس؟ ـ وما هى الطلبات التى نستطيع تقديمها لكم إذا كنتم على استعداد لهذا العمل؟».

ثم راح وزير الدفاع الفرنسى يروى لضيفه الإسرائيلى أن «فرنسا لم تَعُد قادرة على تَحَمُّل انتشار النفوذ المصرى فى شمال أفريقيا، وتحريض ناصر اليومى لشعوب المغرب العربى حتى تتحرر من السيطرة الفرنسية ـ إضافة إلى أن ناصر فيما يبدو يفكر فى التَحَرُّش بشركة قناة السويس وهى مِلكٌ لفرنسا تحرص عليه وتقاتل من أجل الاحتفاظ به !».

وكانت هذه المبادرة هى التى قادت إلى مؤتمر سرى فرنسى ـ إسرائيلى فى قلعة «فيرمار» (قرب باريس) يوم ٢٤ يونيو ١٩٥٦ وقد تم الاتفاق فيها على أكبر صفقة سلاح حصلت عليها إسرائيل، وكانت مُكَوَّنة من ٧٢ طائرة من طراز «ميستير»، ومائة دبابة من طراز "AMX" ـ والهدف المشترك هو العمل «لإسقاط ناصر ونظامه» ـ وكان الإغراء الأكبر الذى قدمته فرنسا لإسرائيل حتى تَقبَل دورها فى مغامرة الوصول إلى قناة السويس ـ رَدًّا تَلَقَّته الحكومة الإسرائيلية بالإيجاب على طلب قدمه «شيمون بيريز» مُلِحًا فى ختام مؤتمر «فيرمار»، ووفقاً لهذا الرد الإيجابى فإن فرنسا تَعَهَّدت بأن تعطى لإسرائيل مفاعلا نووياً من طراز «إى. إل. ٣» "E.L.3"، وأن تشارك

في توفير ١٠ أطنان من الماء الثقيل - جاءت فيما بعد من النرويج - ثم إن فرنسا سوف تساعد على تركيب المفاعل وتشغيله !

....

....

[إن الظروف مشت بعد ذلك إلى سحب عرض قدمته الدُوَل الغربية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ومعهما البنك الدولى) يَحمل تَعَهُّدًا بالمساعدة فى تمويل السد العالى الذى أصبح حلم الوطنية المصرية. وقد جرى سحب العرض فى ظروف مهينة إذ ادعى البيان الصادر عن وزير الخارجية الأمريكى «جون فوستر دالاس» وقتها أن «المشروع أكبر من قدرة الاقتصاد المصرى على تحمله»!

وردت مصر بتأميم قناة السويس.]

....

....

وطبقاً للوثائق الإسرائيلية فقد ذهب «موشى ديان» يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٦ - أى بعد ثلاثة أيام من تأميم القناة - إلى مقابلة مع «دافيد بن جوريون» وبحضور «شيمون بيرين» ليعرض عليه خطط جيش الدفاع للعمل الفورى ضد مصر، ويطلب توجيهه فى شأنها، وأيها أكثر ملاءمة فى الظروف المستجدة: احتلال غزة - أم احتلال شرم الشيخ - أم احتلال سيناء كلها - وفوجئ «ديان» - على حد ما تروى الوثائق الإسرائيلية - بـ«دافيد بن جوريون» يطلب إليه «أن يهدئ أعصابه لأن إسرائيل لم تَعُد فى المقدمة، ذلك أن بريطانيا وفرنسا دخلتا بشدة على خط المواجهة، وإسرائيل الآن تملك «فرصة وترف» أن تفكر على مهلها وتقرر لنفسها كيف تتصرف «لمساعدة الدولتين الكبيرتين».

ثم يلتفت «دافيد بن جوريون» إلى «بيريز» - ويقول له: «المهم أن نحصل على المفاعل النووى الذى وَعَدوك به».

وتمشى الحوادث -كما تروى الوثائق- من مؤتمر «فيرمار» إلى مؤتمر «سيفر»

الشهير يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦، وقد شاركت فيه بريطانيا مع فرنسا ضمن مؤامرة تواطؤ على غزو مصر تقوم فيها إسرائيل بدور الاستفزاز وتخترق حدود سيناء داخلة إلى عمقها فى اتجاه قناة السويس لكى تعطى للدولتين الكبيرتين فرصة للتدخل بتوجيه إنذار إلى مصر بإخلاء منطقة القناة كلها.

....

....

[وتلك من أولها لآخرها أسرار لم يبق منها فى الخفاء شىء، حتى نصوص معاهدة «سيفر» السرية والموَقَّعة من الأطراف - وهى أول مرة توقع فيها الدول فى العصر الحديث مؤامرة - مؤامرة - مكتوبة فى صَكٍّ مَمْهور بإمضاء - وقد جرى نشر صورة هذه المعاهدة السرية حين عَثَرَ باحثون من هيئة الإذاعة البريطانية - أثناء إعداد فيلم تسجيلى عن حرب السويس - على النسخة الخاصة بـ«دافيد بن جوريون» من هذه المعاهدة السرية، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى قد طواها بأصابعه ووضعها فى جيبه واحتفظ بها فى أوراقه].

....

....

وربما أن أهم ما بقى فى الوثائق الإسرائيلية من تلك الفترة أنه بعد الغضب الأمريكى من عملية السويس لأن الحلفاء الأوروبيين وإسرائيل تصرفوا دون استشارة واشنطن وإذنها - ثم بعد الإنذار الروسى الذى وجهه «خروشوف» إلى الأطراف والذى كان له أثره - ثم بعد صمود مصرى للإنذار البريطانى - الفرنسى يوم ٢٩ أكتوبر وللحرب فى مواجهة القوى الثلاثة المعتدية من أركان المؤامرة الثلاثية - ثم بعد مُساندة هائلة من الأمة العربية ومن كل بلدان آسيا وأفريقيا - فإن إطلاق النار على جبهات القتال تَوَقَّف يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦، وكانت المؤامرة قد فشلت تماماً، وبات على العدوان الثلاثى أن ينسحب.

وكان «بن جوريون» - طبقاً للوثائق - مَمروراً وساخطاً يشعر أنه أدى نصيبه فى

اتفاق «سيفر»، لكن الآخرين تخاذلوا ووقفوا فى منتصف الطريق، وسحبوا جيوشهم من بور سعيد، وتركوا إسرائيل وحيدة وسط سيناء.

ثم حدث أن «بورجيس مانورى» وزير الدفاع الفرنسى تولى رئاسة الوزارة بعد سقوط رئيسه السابق «جى موليه». وقام «مانورى» بدعوة «بيريز» إلى باريس ليقول له إن «فرنسا لم تغير أهدافها، وأنها ما زالت مصممة على دعم أمن إسرائيل إلى النهاية، وأنه من ذلك قرر أن المفاعل النووى الذى تقدمه فرنسا لإسرائيل يجب أن يكون بضعف طاقة الأول «حتى تستطيعوا أن تفعلوا ما تريدون».

وكان ذلك أقصى ما يحلم به «دافيد بن جوريون»، وقد أدرك (كما تُوَضِّح الوثائق) أن إسرائيل عليها الآن أن تبتعد عن الواجهة فى الشرق الأوسط، وأن تقبع بعيداً وتنكب صامتة على تشغيل مفاعلها النووى - وإنتاج قنبلتها القادرة على الحسم النهائى قبل الدقيقة الأخيرة.

وعندما أعلن الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» مسئولية الولايات المتحدة عن المنطقة بمقتضى إعلانه الشهير يوم ٥ يناير ١٩٥٧، فقد بدا مُحققاً لـ«بن جوريون» أن انتقالا إمبراطورياً كبيراً تم فى المنطقة، وأن نجم فرنسا قد أفل، وأن الشمس البريطانية على الشرق الأوسط تدحرجت إلى حافة الغروب، وأن عصراً جديداً قد بدأ وقيادته للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فإن على إسرائيل أن تخلى الساحة وتنتظر شكل الحوادث المقبلة، وتقرر من مكمنها طريقة تدخلها مستفيدة من الأحوال المستَجَدَّة!

٩ـ المـــــلوك

تبدو الوثائق الإسرائيلية - أو على الأقل ما هو متاح منها - هادئة وتكاد تكون فاترة على امتداد فترة السنوات من منتصف سنة ١٩٥٧ إلى منتصف سنة ١٩٦٣، والأسباب فيما تقول به الأوراق كما يلى:

١ـ أنه فى تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تقود المعسكر الغربى كله فى التعامل مع حركة القومية العربية، وكان إحساس إسرائيل أن أى ظهور

لها فى الحملات السياسية والنفسية الكبيرة المحتدمة على ساحة المنطقة يُعَقِّد المسائل ولا يُسَهِّلها .

٢ - أن إسرائيل - كما يتبدى من الوثائق - تركت قلب العالم العربى للولايات المتحدة وتفرغت هى لما أسمته «محاولة بناء طوق خارجى حول الطوق العربى المحيط بها»، وبذلك فهى تُحَوِّل العرب الذين يحاصرونها إلى عرب محاصرين. وسبيلها إلى ذلك إقامة علاقات تعاون وثيق مع دول الحافة الخارجية للعالم العربى، وبالتحديد: تركيا، وإيران، وإثيوبيا .

٣ - أن تلك الفترة شهدت نشوء واشتداد نوع من الحرب الأهلية العربية - عرباً ضد عرب - كما كان «بن جوريون» يريد ويتمنى. فالملِك «سعود» أغضبه تأميم قناة السويس دون تشاور مسبق معه، وكذلك أحرجه التقارب المتسارعة خُطاه بين مصر وسوريا، ثم تَوَرَّط الملِك فى محاولة لضرب الوحدة المصرية - السورية، واغتيال «جمال عبد الناصر»، وفشلت المحاولة وانكشفت ونُشِرَت وثائقها، وساءت علاقة مصر بالسعودية. ثم حدث بعد ذلك أن الوحدة السورية - المصرية نفسها انتهت بانفصال شاركت فى الترتيب له ودعمه عناصر عربية مجاورة وقريبة دَفَعَت وجَنَّدَت وحَرَّضَت حتى انفك الرباط بين دمشق والقاهرة. ثم إن النظام الهاشمى الذى سقط فى العراق بثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨، حَلَّ محله حُكم «عبد الكريم قاسم» الذى أثبت بسيطرة الشيوعيين عليه أنه أكثر عداء لحركة القومية العربية من كل العروش!

٤ - وكان أن الحرب الأهلية العربية التى دارت بالتآمر وبالمال وبالتحريض تفاقمت لكى تصبح حرباً مسلحة فى اليمن، وقد جرى استئجار آلاف المرتزقة الأجانب (إنجليز وألمان وأسبان وفرنسيين) لكى يتولوا شن حرب عصابات حديثة ضد القوات المصرية بقصد إنهاكها فى اليمن، وكان أهم الضالعين فى تنظيم حرب إنهاك الجيش المصرى فى اليمن هو اللورد «جوليان إيمرى» وكان وزيراً سابقاً للحرب فى حزب المحافظين (وزوجاً لابنة رئيس الوزراء أيامها «هارولد ماكميلان»)، وهو لم يكن يهودياً فقط، وإنما كان إلى جانب يهوديته صهيونياً مُتَعَصِّباً، وفى نفس الوقت صديقاً مقرباً من بعض الملوك العرب، وقد التقاه الملِك

«حسين» ـ باسمه ونيابة عن آخرين ـ (طبقاً للوثائق) عدة مرات سنة ١٩٦٥، وتَمَّت اللقاءات فى بيت «جوليان إيمرى» فى «إيتون سكوير» قلب بلجرافيا ووسط لندن، وقد وضعت تحت تصرف اللورد «إيمرى» ولجنة من أصدقائه اعتمادات مفتوحة!. وكان لإسرائيل فى العملية دورٌ مُحَدَّد، هو أن يقوم طيرانها بمهمات منتظمة لإمداد قوات المرتزقة الأجانب بالمهمات والذخائر من الجو، وذلك لأن الإمداد عن طريق الجوار اليمنى من عدن الخاضعة لوزارة المستعمرات البريطانية مكشوف ـ ثم إن اكتشافه (إذا جاء من سهول «تهامة» الجنوبية، أو من «جيزان» و«نجران») مُؤدٍّ إلى عواقب سياسية مُعَقَّدة!

٥ ـ والظاهر من قراءة الملفات وما تحمله من إشارات ـ أن إسرائيل فى تلك الفترة انهمكت فى حملة من نشاط المخابرات يستهدف العُلَماء الألمان الذين استعانت مصر ببعضهم لدعم برامجها فى صنع السلاح غير التقليدى، وهكذا فإن هؤلاء العُلَماء تَعَرَّضوا لحملات من القتل والتشهير والمطاردة. وكان المشرف على هذه الحملات هو «إيسر هاريل» مدير «الموساد».

وتشير الوثائق الإسرائيلية من بعيد إلى أن خلافاً وقع بين مدير المخابرات الإسرائيلية العامة (الموساد) «إيسر هاريل» وبين مدير المخابرات العسكرية (أمان) «مائير آميت». موضوعه كما يلى:

□

مدير «الموساد» يرى أن برنامج التسليح المصرى يدخل إلى مناطق أصبحت تشكل خطراً على إسرائيل. ومنطقه:

○ أن مصر عَرَفَت بأمر مفاعل إسرائيل النووى (الذى حصلت عليه من فرنسا) وبادَرَت تَستَعِد مُدرِكَة أن إسرائيل بهذا المفاعل الكبير ـ سوف تسبق إلى صنع القنبلة، ولهذا فإنها (مصر) من باب التعويض وحتى تتمكن من سَدِّ الفجوة التى يصنعها السبق النووى الإسرائيلى ـ تُرَكِّز الآن على نوعين من السلاح:

ـ السلاح الكيماوى (غاز السارين ـ أو القنبلة النووية للفقراء كما سُمِّىَ السلاح الكيماوى وقتها).

ـ والسلاح الجرثومى (ابتداء من جراثيم الحُمَّى الصفراء إلى الطاعون).

(ومع أن إسرائيل لديها ما يكفى من هذين السلاحين - الكيماوى والجرثومى - فإن تَوَصُّل مصر إلى هذه الأنواع من الأسلحة، والتَوَسُّع فى إنتاجهما، له على إسرائيل مخاطر هائلة بسبب رقعتها المحصورة وتَكَدُّس الجزء الأكبر من سكانها داخل مُثَلَّث القدس / تل أبيب / حيفا.)

○ وبالنظر إلى ما حققته مصر وفاجأت به العالم وإسرائيل معه فى يوليو ١٩٦٢ من إطلاق صواريخ متوسطة المدى تطول كل إسرائيل، فإن تقديرات إسرائيل كانت أن الأسلحة الكيماوية والجرثومية - وفى حال تهديد خطير بالصواريخ - يمكن أن تكون رادعاً حقيقياً يُعَطِّل استعمال القنبلة النووية الإسرائيلية التى لم يتم صنعها بعد، وإنما هى فى قلب المفاعلات سِرٌّ لن تظهر آثاره قبل سنة ١٩٦٨ أو بعدها على الأغلب.

(وتشير الوثائق الإسرائيلية إلى أن الصواريخ المصرية كانت تعانى من مشكلة لم يتيسر حلها، وهى مشكلة أجهزة التوجيه - لكن مشروع الصواريخ كله وإشراف العالِم الألمانى الدكتور «بيلز» عليه - كان مرفوضاً من إسرائيل جملة وتفصيلاً - والملاحَظ (طبقاً للوثائق) أن إسرائيل هى الأخرى كانت لديها فى ذلك الوقت مشكلة فى أجهزة التوجيه).

○ واستنادا إلى ذلك فإن إسرائيل - كذلك رأى مدير «الموساد» - لا بد لها أن تشن حملة «قتل» ضد العُلَماء الألمان العاملين فى مصر، وإذا أدى ذلك إلى مشاكل مع الحكومة الألمانية وخصوصاً أن بعض هذه العمليات ضد العُلَماء الألمان سوف يتم فى ألمانيا (أثناء وجودهم هناك لمهِمّات أو إجازات) - فإن حكومة إسرائيل يجب أن تكون حازمة وأن تُذَكِّر الحكومة الألمانية إذا «فَتَحَت فمها» بـ«الماضى الأسود» للدولة والشعب فى ألمانيا تجاه اليهود فى التاريخ البعيد والقريب!!

□

أما مدير «أمان» (المخابرات العسكرية) الجنرال «مائير آميت» فقد كان له منظورٌ آخر:

○ فهو لا يقلل من خطر ما تصنعه مصر، لكنه يراه خطراً مؤجلاً لأن تحقيق المشروعات المصرية سوف يستغرق زمناً طويلاً.

○ ثم هو يرى أن الولايات المتحدة تشن حرب أعصاب قوية على مصر [تَمَثَّلَت فى تحذيرات من التوسع النووى (ومن الأسلحة غير التقليدية عموماً، وبينها الأسلحة الكيماوية والجرثومية) . وكلها تحذيرات تضمنتها رسائل لم تنقطع من الرئيسين «كنيدى» و«جونسون» إلى الزعامة المصرية !].

وفى هذه الرسائل فقد تَبَدَّى أن قلق الولايات المتحدة من مشروعات الأسلحة غير التقليدية التى تحاول مصر صنعها لا يقل عن قلق إسرائيل. وفى حين أن إسرائيل لا تملك تأثيراً يُذكَر على مصر فإن الولايات المتحدة تقدر على الأقل أن تُهَدِّد عند اللزوم بوقف شحنات القمح الأمريكى إلى مصر.

○ وأخيراً فإن إسرائيل فى غِنى عن إغضاب ألمانيا فى هذه الظروف، وخصوصاً أنها قد حصلت على صفقة أسلحة هائلة منها ـ استكمالا للتعويضات الألمانية، ساعد عليها أن «بون» ضاق صدرها بالسياسة المصرية التى اعترفت بألمانيا الشرقية، وينبغى تشجيعها وليس إحراجها !

وكان القرار على المستوى الإستراتيجى فى إسرائيل حلاً وسطاً بين الجنرالين: رئيس «الموساد» ورئيس «أمان».

أى أن الحل كان تَرْك «إيسر هاريل» يمارس نشاطه فى إرهاب العُلَماء الألمان مُتَجَنِّباً - قدر المستطاع - أن تتم عملياته فى ألمانيا، ومن ناحية أخرى واستجابة لـ«مائير آميت» فإن رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية فى إسرائيل عليهما العمل على زيادة التقارب - بكل الوسائل - مع «بون» (عاصمة ألمانيا الغربية) حتى تظل شحنات السلاح الألمانى مُتَدَفِّقة.

وكان هناك سبب آخر لإبقاء الأبواب مفتوحة فى «بون»، فقد عَرَفَت إسرائيل بأمر عقد توشك مصر على توقيعه مع شركة «سيمنس» الألمانية لشراء مفاعل نووى يوازى المفاعل الإسرائيلى فى «ديمونه» ويتفوق عليه، ويحل محل مفاعل «أنشاص» (السوفيتى الصنع) الصغير الذى أدى دوره وزيادة فى تدريب وإعداد كادر إنسانى مصرى قادر كانت إسرائيل تخشى منه حجماً وكفاءةً (وكان لديها رصد دقيق لعدد من عناصره، وخطط للخطف أو الاغتيال يجرى تحضيرها لبعضهم) - وفى طلب

إبقاء الأبواب فى «بون» مفتوحة فإن إسرائيل كانت تُرَتِّب لحملة ضغط سياسى وإعلامى على ألمانيا الغربية يَتَصاعَد ويُؤدى إلى وقف عقد شركة «سيمنس»!

١٠ـ هاملتون

مع بداية سنة ١٩٦٣ عادت إلى الوثائق الإسرائيلية - فى حدود ما وصل إلىّ - كى تصبح نشيطة مرة أخرى ومثيرة، وقد ظهر فيها سياق وتفاصيل قصة تَتَكَشَّف مُقدماتها خطوة بعد خطوة:

١ـ كان «بن جوريون» قد بدأ يشعر بالتعب وربما بنوع من الملل سببه إرهاق السنين وضغط المسئوليات، ثم «القَرَف» - على حد تعبيره - من مناورات السياسات الحزبية فى إسرائيل، وقد أحس بها مُثقَلة بالهموم و«تكاد تكون مُشَبَّعة بالسموم» (على حَدِّ قوله)!

٢ـ وقد فكر «بن جوريون» أن يبتعد لكى يريح ويستريح، وكان لديه ما يدعوه إلى الاطمئنان إلى أن مشروع إسرائيل النووى يمضى فى طريقه، وأنه مهما كان جنوح وحماقات السياسة الحزبية الإسرائيلية فإن مؤسسة الأمن الإسرائيلية (جيش الدفاع مُمَثَّلاً بهيئة أركان الحرب وفروعها وأهمها التقديرات والعمليات - والمخابرات العامة («الموساد») - والمخابرات العسكرية («أمان») - ومؤسسات العلوم والتكنولوجيا الواقعة تحت إشراف رئاسة الوزراء - ومراكز البحث السياسى الإستراتيجى المعتمدة) هى المسئولة دائماً عن تحديد مطالب «الأمن» فى بلد يحتل «الأمن» فيه أكبر مساحة من اهتمامات السياسة. بمعنى أن الساسة فى هذا الحزب أو ذلك، وفى هذه الحكومة أو تلك، وفى هذا الائتلاف أو غيره، ليسوا هُم المسئولين عن تحديد مطالب «الأمن» الإسرائيلى، وإنما تحديد هذه المطالب - مُتَجَدِّدة مع تغيير الظروف - منوطه بتلك الجهات الباقية والدائمة والمسئولة وراء كل الأحزاب والوزارات والائتلافات من أى - ومن كل - ألوان الطيف على أفق الحياة السياسية فى إسرائيل (عَمَل - ليكود - شاس - ميريتز - وغيرهم جميعاً وبدون استثناء!).

٣ـ وعلى نحو ما فإن «بن جوريون» راوده قبل أن يقرر الاعتزال نهائياً حلم التوصل

إلى اتفاق مع مصر تَصَوَّرَ أنه إذا حَقَّقَه فقد خَلَّدَ اسمه على مدى التاريخ الإسرائيلى، ليس فقط باعتباره بانى الدولة اليهودية وإنما بكونه صانع سلامها أيضاً.

وكان تَقدير «بن جوريون» فى ذلك الوقت سنة ١٩٦٣ قائماً على أساس أن «جمال عبد الناصر» ربما كان مُهَيَّأً الآن كما لم يكن من قبل للوصول إلى تفاهم من نوع ما مع إسرائيل.

وكانت أسباب «بن جوريون» كما شرحها بنفسه فى حديث بينه وبين البارون «إدموند دى روتشيلد» الذى قام بتسجيلها - على النحو التالى:

رأى «د. ب» (دافيد بن جوريون) أن «ناصر» تَعَلَّم الآن بالتجربة ما لم يكن لديه حين سمح لنفسه بمعاداة إسرائيل إلى آخر المدى.

هو الآن (فى رأى «بن جوريون») مجروح من الانفصال بين مصر وسوريا، وهذا الانفصال كان بالنسبة له مفاجأة هَزَّت هيبته. وقد ساعد «ناصر» على قيام ثورة فى العراق لكن زعيم هذه الثورة «عبد الكريم قاسم» انقلب عليه. ثم إنه - أى «ناصر» - لا يثق فى الملوك العرب، وهُم أيضاً لا يثقون به. وقد ذهب إلى مساندة الثورة فى اليمن فاصطاده الملوك العرب وأصدقاؤهم الغربيون وسط جبالها الموحشة وحجزوا ثلث جيشه هناك. وقد تَوَهَّم أن بمقدوره أن يقود حلفاً عربياً كبيراً يواجه إسرائيل، لكنه وجد نفسه فى النهاية يواجه الولايات المتحدة الأمريكية وهى قوة لا طاقة له إزاءها. ثم إن لديه فى مصر مشاكل داخلية لأن هناك من يساعد المسلمين المتعصبين حتى ينشطوا لمعاداة مشروعه داخل مصر نفسها. والواقع - فى تقدير «بن جوريون»، وطبقاً لما كتبه البارون «إدموند دى روتشيلد» وما وَرَدَ فى وثائق إسرائيلية مُتَكررة - أن «ناصر» يواجه عداء أهم حركتين منظمتين فى العالم العربى: حزب البعث فى سوريا والعراق والأردن، وحزب الإخوان المسلمين فى عقر داره فى مصر.

وكان رأى «بن جوريون» كما سَجَّلَه عنه «إدموند دى روتشيلد» أن «ناصر» الآن رجل مرهق متعب، ومع أنه ما زال شاباً بعَدد السنين إلا أنه أصبح أكبر من عُمره بالهُموم التى يَتَحَمَّلها من الأعداء والأصدقاء على السواء، وهذا يجعله

«مُحبَطاً» frustrated. وكذلك فإنه قد يكون مستعداً لأن يصغى لـ«صوت العقل» حتى وإن جاءه هذا الصوت من اتجاه يعتبره معادياً له، ومن ثم يعرف أن «أحلامه العربية وَهْم»، وأن «إسرائيل تملك على الأقل أن تمنحه الهدوء الذى يحتاجه، وتستطيع أن تُوَفِّر عليه الموارد التى يهدرها لكى يلحق ببرامج إسرائيل العسكرية، رغم علمِه أنها سبقته. وفوق ذلك كله فإن «ناصر» يمكن أن «يرى» الآن حقيقة أن إسرائيل وحدها تستطيع إصلاح علاقاته مع الأمريكان»!

....

....

[وعند هذا الموضع من الوثائق الإسرائيلية يَظهَر مشهد وَجَدتُ نفسى طرفاً حاضراً فى وقائعه ومشاركاً فى حواراته!

ففى ذلك الوقت (مارس سنة ١٩٦٣) جاء لزيارتى فى القاهرة واحد من أقرب الأصدقاء وهو السير «دِنيس هاملتون» وكان وقتها رئيساً لتحرير جريدة «الصنداى تيمس» على عهد مِلكية اللورد «روى طومسون» لها.

كان «دِنيس» أيامها أهم رؤساء تحرير الصحف البريطانية، فقد استطاع صنع معجزة فى «الصنداى تيمس» قفزت بها إلى صَفٍّ وحدها فى مقدمة الصحافة البريطانية الجادة حتى استحق بالفعل وصف The Innovator أى «المجَدِّد» (وهو الوصف الذى أطلقه عليه سِجِلٌّ تاريخ «التيمس» فى القرن العشرين).

وكان «دِنيس» شخصية إنسانية بديعة إلى جانب تميزه المهنى. ثم إنه كان يملك وراءه تجربة ضخمة - وغالية - بدأت معه منذ شارك فى الحرب العالمية كضابط مقاتل التحق بقيادة الماريشال «مونتجمرى» أثناء غزو الحلفاء لأوروبا وِفق عملية «أوفرلورد» وبهدف تحريرها من سيطرة «هتلر». وكان («دِنيس») واحداً من أول النازلين على شواطئ «نورماندى»، وأصابته هناك شظية قنبلة استقرت فى رأسه وبقيت معه حتى آخر حياته، وكانت تسبب له مرات نوبات من الصُداع العنيف.

وبرغم صُداعه المزمن كان «دِنيس» رجلاً سعيداً فى حياته، محظوظاً بزوجةٍ ممتازة وأربعة أبناء ناجحين كلٌّ فى مهنته.

وكانت تلك عوامل ساعدت الرجل ليس فقط على تفوقه المهنى وإنما أيضاً على مكانة سياسية واجتماعية مرموقة وغير مُختلف عليها، بالذات لأنه لم يكن صحفياً «يكتب» فيرضى عنه بعض الناس ويغضب عليه بعضهم الآخر، وإنما كان صحفياً «يُدير»، وقد تمكن من صنع النجوم الذين يكتبون حوله وأولهم وقتها - وحتى اليوم - «ويليام ريس موج» رئيس تحرير «التيمس» فيما بعد، و«هارولد إيفانز» الذى خَلَّف «دنيس هاملتون» على رئاسة تحرير «الصنداى تيمس» نفسها، غير نجوم كبار مثل «فرانك جايلز» و«سيمون جينكينز»، وغيرهم !- وهكذا فإن «دِنيس» كان فى موضع يسمح له بالتأثير على الذين يكتبون، لكنه نفسه لا يكتب، ولذلك فهو لا يُلام على شيء، بل إنه المسئول الذى يُرجى ويُشتكى إليه من هؤلاء الذين يكتبون إذا جَمَحوا أو لم يَجمَحوا !

وكذلك كانت صلات «دِنيس هاملتون» طيبة مع كل القوى فى العاصمة البريطانية - وفى غيرها من العواصم بتأثير نفوذ «الصنداى تيمس» - وكانت الأبواب مفتوحة له من قصر «باكنجهام» إلى مقر رئاسة الوزارة فى «داوننج ستريت»، ومن البيت الأبيض فى واشنطن إلى الكرملين فى موسكو!

وكان ذلك الرجل - «دِنيس هاملتون» - هو الرجل الذى جاء لزيارتى فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٦٣ - وظهر بعدها بالحجم الكبير فى الوثائق الإسرائيلية، وسَحَبَنى معه إليها - دون أن أدرى - حتى وَصَلَت هذه الوثائق الإسرائيلية إلى يدى ومَشَت عيناى على سطورها !]

....

....

١١ - السـر

....

....

وصل «دِنيس هاملتون» إلى مصر (يوم ١٢ مارس ١٩٦٣) ومعه زوجته

«أوليف» ضيوفاً علينا، وبَقِيا معنا فى القاهرة أياماً ثم أبدى «دِنيس» رغبته فى زيارة الأقصر وأسوان بظن أنه هناك قادر على أن «ينام فى الشمس» أياماً بغير أن يقاطعه أحد أو يستولى عليه خبر !

ولم نستطع أن نذهب معهما لشواغل ألَحَّت. وبعد قرابة الأسبوع عادا، وطلب «دِنيس» مقابلة «جمال عبد الناصر». ولم يدهشنى طلبه رغم أنه جاء إلى مصر فى زيارة شخصية، وتقديرى أن «دِنيس» حتى وإن لم يكن صحفياً كاتباً فإنه كصحفى «يُدير» يحتاج دائماً أن يكون صحفياً «عارفاً»، كما يحتاج إلى صلة بصُنَّاع الأخبار فى العالم، وكانت القاهرة فى تلك الأيام مصنعاً من أهم مصانع الأخبار فى الشرق والغرب على السواء.

[وهكذا أخَذتُ «دِنيس هاملتون» وذهبنا معاً إلى موعد مع «جمال عبد الناصر» فى بيته، وهناك دار حوار عام عن الأوضاع العامة فى المنطقة وفى العالم لم يخرج عن المألوف فى تلك الأيام، إلى درجة أننى لم أسجل من وقائعه فيما دَوَّنتُ عنه أكثر من سبعة سطور. لكن الوثائق الإسرائيلية - أوراقا بعد أوراق - راحت تقول عن هذا الاجتماع شيئاً آخر بدا لى مُستَوْجِباً للدهشة حين أتيح لى الاطلاع عليه].

....

....

ويكتب «بن جوريون» فى يومياته ما يلى:

«اتصل بى إدموند دى روتشيلد من لندن يقول إن دِنيس هاملتون (صديق هيكل المقَرَّب من ناصر) - قابل الرئيس المصرى وسمع منه قوله إنه «إذا التقى هو وأنا فى غرفة واحدة لعدة ساعات فإنه واثق من أن كل المشاكل القائمة بين مصر وإسرائيل سوف تنتهى إلى حل يرضى الطرفين».

....

....

[ولم يكن ذلك ما حدث.

كان ما حدث، وقد حدث أمامى وحدث بمشاركتى، هو أن مقابلة «دِنيس هاملتون» لـ«جمال عبد الناصر» جرت - كما أسلفت - فى الإطار العادى المألوف من قضايا تلك الأيام (تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى - العلاقات بين مصر وسوريا والعراق مع كلام زاد أيامها حول مشروع وحدة فيدرالية مُقتَرَحة بين الثلاثة - ثم عن اليمن وعدن والخليج).

وغداة المقابلة سافر «دِنيس» و«أوليف» عائدين إلى لندن.

ومَرَّت خمسة أيام بالضبط وليس أكثر وفوجئت بتليفون من «دِنيس هاملتون» يقول لى من لندن إنه «قادم إلى القاهرة مساء غد ويريد مقابلتى فور وصوله»، وقلت له إن سيارتى سوف تكون بالمطار فى انتظاره لتحمله إلى «الأهرام» (مكتبى) مباشرة.

ويدخل «دِنيس» إلى مكتبى فيسألنى: «هل المكتب مُؤَمَّن من ناحية الاختراق بالتَسَمُّع؟».

وأرُدُّ عليه بأن «ذلك ما أظنه». وأضيف «أننى لا أستطيع أن أقطع ولا غيرى فى أى مكان فى العالم بأنه ليس هناك من ينصت إليه؟».

ويقول «دِنيس»: «إذن نخرج إلى الشارع، فهو «أفضل مكان مأمون».

واقترحت أن نذهب إلى بيتى، ولم ير «دِنيس» أن بيتى أكثر حصانة من مكتبى، وهكذا رحنا - حوالى منتصف الليل - نتمشى على رصيف كوبرى قصر النيل جيئة وذهاباً لمدة أربعين دقيقة، وكان «دِنيس» يروى لى قصة أشبه ما تكون بالقصص البوليسية.

سألنى: «هل تعرف أين كنت أول أمس قبل أن أطلبك بالتليفون من لندن؟

وأجبتُ بالنفى.

قال: «كنت فى إسرائيل»!

وأبديت دهشتى.

وعاد «دِنيس» يؤكد: «نعم كنت فى إسرائيل مخطوفاً تقريباً. وهناك جلست

ساعات مع رئيس الوزراء «دافيد بن جوريون» الذى سألنى عن مقابلتى معك للرئيس «ناصر»، وسألنى عنه، وطلب إلىّ أن أنقل رسالة منه إلى الرئيس !».

ورَجَوتُ «دِنيس» أن يتمهل وأن يعود إلى القصة بالتفصيل.

وكانت روايته أنه «التقى فى اليوم التالى لعودته من القاهرة إلى لندن على غداء بالبارون «إدموند دى روتشيلد»، وعَرَفَ منه «روتشيلد» أنه كان قبل يومين مع «جمال عبد الناصر»، وقد وجه إليه «روتشيلد» عدة أسئلة «عادية» و«طبيعية» عن المقابلة وما دار فيها، ثم عن شخصية «ناصر» كما رآها، ثم صداقة «ناصر» بى ومدى عمقها».

وفى مساء ذلك اليوم دُهِش «دِنيس هاملتون» حين تلقى اتصالا من البارون «روتشيلد» يرجوه فيه أن ينتظره فى بيته على شراب for a drink فى الساعة السابعة مساء. وفى الموعد المحدد جاء البارون «روتشيلد» ولم يجئ وحده وإنما دخل ومعه السفير الإسرائيلى فى لندن والملحق العسكرى بسفارته.

وقال «دِنيس» إنه لدقائق لم يكن قادراً على استيعاب المشهد، ولكن «روتشيلد» شَرَحَ له أنه كان يتحدث تليفونياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلى ثم عرض استطرادا إلى ما سمعه من «دِنيس» عن لقائه مع «جمال عبد الناصر»، وإذا «دافيد بن جوريون» يهتم ويسأل عما دار، وما هى التفاصيل، و«هل كان هيكل وحده مع هاملتون أم كان هناك غيره؟.

وأبدى «روتشيلد» أنه «هو الآخر» استغرب اهتمام «بن جوريون» إلى هذه الدرجة بلقاء «هاملتون» مع «ناصر»، وأنه عاد بعد أقل من ربع ساعة يطلبه على التليفون ويسأله:

- «هل يستطيع أن يرسل إليه دِنيس هاملتون فى تل أبيب، فهو يريد أن يلقاه، وأن يلقاه على الفور وكل شىء ما زال «طازجاً»!

وقال له «روتشيلد»: إنه «لا يستطيع أن يضع «دِنيس» فى طائرة ويشحنه إلى إسرائيل، ولا يستطيع أن يوجه إليه دعوة باسم رئيس وزرائها». ورَدَّ عليه «بن جوريون» بأنه «سوف يبعث بتعليمات إلى سفير إسرائيل فى لندن بأن يذهب إلى

«دنيس هاملتون» لإبلاغه بطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يلقاه فوراً، ثم إن طائرة خاصة سوف تجيء إلى لندن في الصباح الباكر غداً لتحمل «دنيس» إلى إسرائيل».

وقال لي «دنيس هاملتون» وهو وأنا نتمشى على رصيف كوبرى قصر النيل - حول منتصف الليل - إنه حاول أن يعتذر لـ«روتشيلد» وللسفير الإسرائيلي، وكان موجب اعتذاره الرسمي أن «وراءه غداً اجتماعا هاماً مع نقابة عمال الطباعة في جريدة «الصنداى تيمس»، وهذه النقابة تهدد بالإضراب إذا لم يستجب لمطالبها». ولكن «روتشيلد» والسفير الإسرائيلي وملحقه العسكرى راحوا ثلاثتهم يقنعون رئيس تحرير «الصنداى تيمس» بأن «سلام الشرق الأوسط وسلام العالم» أهم من السلام بين إدارة «الصنداى تيمس» ونقابة عمال الطباعة فيها!

واستطرد «دنيس» ونحن ما زلنا على كوبرى قصر النيل يقول إنه «توجه إلى مطار «هيثرو» صباحاً في رفقة الملحق العسكرى الإسرائيلي في لندن، وعند الظهر كان جالساً على الغداء في بيت رئيس وزراء إسرائيل «دافيد بن جوريون».

وكان ملخص ما قاله له «بن جوريون» أنه «يعتقد أن الوقت مهيأ للبدء في صنع السلام بين مصر وإسرائيل»، وشرح له الأسباب [وأولها ما يظنه عن مزاج «جمال عبد الناصر» المفعم بالإحباط، وما يعرفه (بن جوريون) من خيبة أمله في كل العرب، والمخاطر التي تهدده (ناصر) من ضغوط من الملوك ومن البعثيين ومن المسلمين المتعصبين، واستعداده (ناصر) نتيجة لذلك أن يركز جهوده كلها على الداخل في مصر، وأن ذلك يجعله مفتوحاً لتقارب مع إسرائيل !!].

ثم قال «دنيس» (ونحن على كوبرى قصر النيل ما زلنا) إن «بن جوريون» طلب منه أن يتوجه إلى القاهرة وأن يتحدث معي، وأن يقابل «جمال عبد الناصر» في حضوري ويبلغه أن رئيس وزراء إسرائيل لديه ما يريد قوله له، وكله جديد يختلف عما سمعه «منا في الماضي»، وفيه كثير يهمه «كزعيم ووطني مصرى» أن يسمعه، وسوف يكتشف (ناصر) بنفسه «إذا التقينا سراً في أى مكان يختاره، حتى عند «صديقه تيتو». أن أمامه فرصة لا تتناقض مع طموحاته لمصر، بل العكس لعلها تحقق لمصر أكثر مما يحلم به»!

واستطرد «دِنيس هاملتون» (على كوبرى قصر النيل بعد منتصف الليل) أن «بن جوريون» أراده أن يركب الطائرة من تل أبيب إلى القاهرة رأساً، لكنه خشى أن يطلق المصريون عليها النار إذا لم يكن لديهم علم بمهمتها، وإذا وقع إخطارهم مسبقاً بمجىء الطائرة فقد يشعرون أن الموضوع مُناوَرة مفتوحة، وأن القصد منه هو الإحراج . ولهذا فإنه (بن جوريون) يرجوه (دِنيس) مهما كان فى ذلك إرهاق له أن يعود إليه فى المساء ويكون قد فَكَّر فى الأمر، ثم يعود بالطائرة الخاصة غداً إلى لندن. ومن هناك ودون انتظار يَتَوَجَّه إلى القاهرة عائداً إليها فى «مُهِمَّة سلام». وقد كان. وهكذا عاد «دِنيس» إلى القاهرة وقد تَغَيَّرَت صِفَتُه من صديق وصحفى، إلى وسيط سياسى ومبعوث من رئيس وزراء إسرائيل !

وسألنى «دِنيس» فى النهاية : «ما رأيك؟» ولم ينتظر ليسمع جوابى، وإنما استطرد قائلاً : «إن بن جوريون أبدى له وهو يُوَدِّعه مساء فى بيته بعد لقائه الثانى معه فى يوم واحد أنه بعث برسالة فى نفس المعنى إلى «ناصر» عن طريق «تيتو»، لكنه يظن أن رسالته عن طريق «دنيس» وفى حضورى (صديق «ناصر» المقَرَّب) سوف تصل مباشرة، وجهاً لوجه، وبدون مراسم!»].

....

....

وفى الوثائق الإسرائيلية وفى يومياته يكتب «بن جوريون»: «لسوء الحظ أن دِنيس هاملتون عاد من القاهرة إلى لندن، ثم جاء من لندن ومعه روتشيلد ليقول إن عبد الناصر رفض ما عرضه عليه، وأن كل محاولاته (محاولات «دِنيس») لمناقشة تفاصيل رسالتى لم تفلح، وأن ناصر كرر عليه الحجج المألوفة».

ويضيف «بن جوريون»: «خسارة أن تضيع هذه الفرصة الأخيرة. من الواضح أن ناصر غير مستعد لأى اتفاق رغم أنه الأقدر عليه ورغم أن الظروف المحيطة به الآن تجعل اتفاقه معنا أفضل الخيارات المتاحة له».

....

....

[والغريب أن الوثائق الإسرائيلية لا تشرح كيف فهم «بن جوريون» من «روتشيلد» ما فهم - أو ربما كيف فهم «روتشيلد» من «دِنيس هاملتون» ما نَقَلَه لرئيس الوزراء الإسرائيلى؟].

....

....

على أنه لم تمض غير أيام على هذه القصة كلها إلا وكان «بن جوريون» قد خرج من رئاسة الوزارة ساخطاً مرة أخرى على كل الناس!

وانتقلت المسئولية منه إلى «ليفى أشكول».

وكان «ليفى أشكول» مُختَلِفاً عن «بن جوريون». لم يكن دوره فى الحركة الصهيونية بناء دولة ولا صياغة نظرية أمن، وإنما كانت مسئوليته فى الوكالة اليهودية وبعد قيام الدولة فى مجال توفير وإدارة موارد مياه لازمة لإسرائيل، سواء للمستعمرات الزراعية أو للمدن الصناعية الجديدة.

ومع ذلك ففى عهد رئاسة «أشكول» للوزارة تَعَقَّدَت الأمور ووَصَلَت إلى الحرب فى يونيو سنة ١٩٦٧.

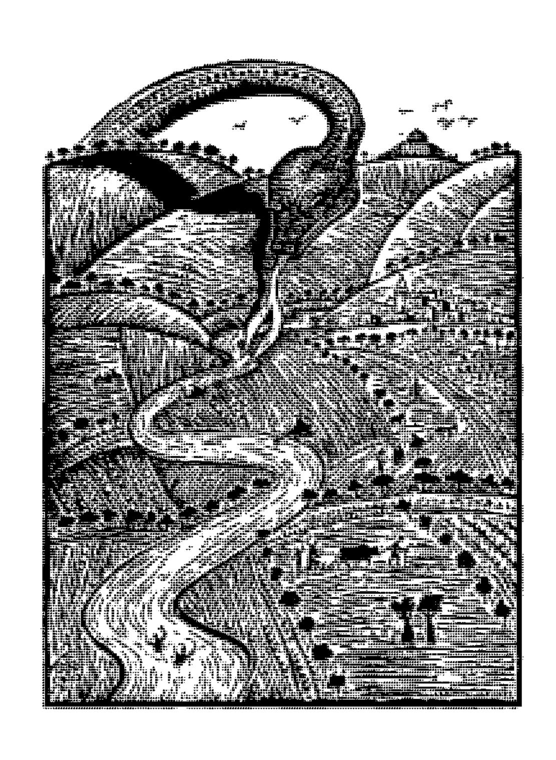
وكانت مصادر المياه المطلوبة لإسرائيل هى المدخل إلى شلالات الدم التى سالت فى ميادين القتال تلك السنة ... وعلى نفس المستوى كانت قضية القنبلة النووية الإسرائيلية!

ويَتَبَدّى جلياً فى الوثائق الإسرائيلية أن «الماء» و«القنبلة» معاً هما العنصران الرئيسيان فى تحديد موعد الحرب سنة ١٩٦٧.

....

....

وتواصل الوثائق الإسرائيلية عرض خفاياها، كاشفة من الضفة الأخرى مَشهَداً مختلفاً - وموقع نظر مغاير يستحق الذهاب إليه والوقوف عنده بعض الوقت دون أن يكون الوقوف زماناً ضائعاً!



الخطوط الرئيسية في الإستراتيجية الإسرائيلية

ميــاه .. وقنــابل ذريّــة!

ســاءلت نفســى مع موسم العودة من الشـواطئ : لماذا كان اسـتغـراقى إلى درجة الغَرَق مع الوثائق الإسـرائيليـة أسـابيع صـيف مُمتَدَّة على سـواحـل البحـر الأبيض جنوباً وشمالاً ؟كان داعٍ إلى مُساءلة نفسـى أن أستوثق من أن وقتى لعدَّة أسابيع من هذا الصيـف لم يكن مجرد تَعَلُّق بالماضـى لسـبب من الأسـباب التى تدعـو النـاس للعودة إليه ، وهى مختلفة :

ـ ذلك أن هنـاك الحنين بالطبيعة إلى ما مَضـى حتى إذا كانت العودة إليه مُرهِقة ، فـالعــودة إلى الماضـى هى فى نفس الوقت عـودة إلى زمـن .. أى عـودة بـالحَـنين إلى سنوات من عُمر كان يملك قُدرَة الشباب على كل شـىء، بما فى ذلك احتمال الأزمـات.

ـ بعد ذلك فـإن هناك العودة إلى الماضـى بقصـد إجراء نوع من ترميمـه ، أو تلوينـه ، وربما إعادة رسمه بأثر رجعى ثم تكون من ذلك ، بتصـميم أو بمصـادفـة ، خِدمة لسياسة أو لموقف.

ـ وأخيراً فـهناك عـودة إلى الماضــى بقصـد الـهرب أو التَـهَرُّب من الحـاضـر ، لأن الكلام عن الماضـى ميسورٌ بينمـا الحـاضر خطر ، والمستقبل مـجـهول ! وبعد تفكيرٍ طـال ، وتأمُّلٍ ألزَمْته بالإنصاف أو جَرَّبتُ حازِماً ـ فإن أياً من هذه الأسـباب الثلاثة لم يكن ضمن أسـبابى لمساحة الزمـن التى صَرَفتـهـا فى قـراءة الوثـائق الإسـرائيلية . بعد تفكير وتأمُّل وَجَدتُ عندى نوعين من الأسباب ، أولهما موضـوعى ، والثانى مبدئى :

□ بالنسـبة للأسـباب الموضـوعية فقد وَجَدتُ أن القراءة فى الـوثائق الإسـرائيليـة ليست من الأصل عـودة إلى الماضـى ، وإنما هى وقوف مـع الحـاضـر بذاته وصـفـاته وباعتبار أن كل مَـخفى عندما يظهر حَدَثٌ ، وكل سرٍّ عندما يُذاع خَـبَرٌ ، وكل حـقيقة تضــاف إلى مـا نعـرف ـ صـالحـة للنشـر ومن ثـم للقراءة فى أى وقـت من الأوقـات ، وتلك كلها من الناحية الصحفية قواعد مهنيـة سليمـة.

وضـمن نفس الأسـباب الموضـوعية أن قـراءة الـوثائق الإسـرائيليـة تسـتكمـل الدائرة

فى الإلمام بوقائع الصراع العربى الإسرائيلى ، وهو حياة هذه الأمة العربية طوال نصف قرن ، وأكثر. والحاصل أننا على امتداد هذه المسافة من السنين كنا نعرف من جوانب الصورة ما تقول به الوثائق العربية بقدر ما تَيَسَّر منها ، وما تقول به مصادر أخرى خارجية كالوثائق البريطانية والأمريكية والفرنسية بقَدرِ ما حصلنا عليه . لكننا لم نكن نعرف شيئا مما تحويه وثائق الطرف الآخر أمامنا فى هذا الصراع الذى شغل الأمة واستحوذ على الجزء الأكبر من طاقتها. وبالتالى فإن قراءة الوثائق الإسرائيلية تقفل الدائرة ، ومن ثم تخلق تكامُلاً وتوازناً فى الصورة العامة كلاهما كاشِفٌ ومُبَيِّنٌ.

□ أما بالنسبة للأسباب المبدئية فإنه يخطر ببالى أن قراءة الوثائق الإسرائيلية بدليل المبدأ لا تقل أهمية عن قراءتها بدليل الموضوع ، لأن الأسباب المبدئية تندَرِج جميعاً تحت مطلب «المعرفة» بكل ما تعطيه «المعرفة» لأصحابها من إضافات :

- بينها أن معرفة الناس بما جرى حولهم - وما زال يجرى - تُحَرِّكهم إلى المشاركة فيه ولو بالتفكير ، وهذه خطوة نحو الديمقراطية.

- ثم إن تَحَرُّك الناس إلى التفكير فيما جرى حولهم - وما زال يجرى - كفيل بأن يدفعهم إلى الحوار معه ، وهذه خطوة ثانية.

- وأخيراً فإن حوار الناس مع ما جرى حولهم - وما زال يجرى - وعلى أساس من المعرفة يمنح هذا الحوار شرعية التأثير فى مجرى الحوادث ، وهذه خطوة ثالثة.

وتلك كلها إضافات إلى الحيوية العامة للأمة تستحق !

....

....

وربما أتَذَكَّر بأننى بدأت تسجيل وقائع هذه السياحة فى الوثائق الإسرائيلية - فى العَدَد الماضى من «وجهات نظر» - عارضاً لمراجعى التى استندت إليها ، ثم ماشياً مع الوثائق من إعلان إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين (١٩٤٨) - إلى معركة السويس (١٩٥٦) - ثم واصلاً بعد السويس إلى مداخل معركة ١٩٦٧ كما وَرَدَت فى الوثائق

الإسـرائيلـيـة ، ومن الموقع الـذى تَبَدَّت منه الحـوادث أمام صـانع القـرار الإسـرائيلى ، ومن زاوية النظر التى رآهـا وتَصَرَّفَ بمُقتضـاها.

ولقد أشـرتُ فى التقديم لهذا الحديث إلى الأسلوب الذى اتخذته فى قراءة الوثائق الإسرائيلية من حيث :

١ ـ اعتماده بالكامل على الوثائق الإسرائيلية.

٢ ـ والتوقـف فى سـياقـه عند بعض المواقع الفـارقـة لتكون منهـا «بانوراما» أو صـورة عريضة وعميقة لمشهَدٍ كامل.

٣ ـ والاهتمام بالدرجة الأولى بمصـر ودورها المركزى الذى كان فى ذلك الصراع وفى الفترة التى تغطيها الملفات الإسرائيلية التى جرى الإفراج عن بعضـها ، مع أن الأكثر خطورة ما زال مكتوماً.

٤ ـ ثم التَمَسُّك فى كل الأحـوال بأن يكون الحديث قراءة فى السـياسـة وفى التـاريخ أكثر منه كتابة فيهما.

وفى الجزء الأول من الحديث «سـياحـة صـيف فى الوثائق الإسرائيلية» ـ فـإننى قلـت وأعَدتُ القـول بـأن رؤيـة صـورة أحـداث التـاريخ الكبـرى من الضـفـة الأخـرى تجربة مفيدة ومثيرة رغم أنها قد تكون فى بعض المواقف تقليباً للمواجع ، هذا مع اقـتناعى أن «المواجع» لا بد أن تُواجَه بما هو أنجع من المسَكِّنات وعـقـاقـيـر الألَم .. فذاكرة الأمم ينبغى أن تظل يقظى ، وأن تتحمل مواجعها بإرادة المعرفة وليس بحُقَن التخدير ! وذلك تمهيد لحديث اليوم ..

١ ـ الاســــتنزاف

فى تفاصيل عشـرات الوثائق الإسرائيلية خصـوصاً بعد معركة السويس ١٩٥٦ ـ وفى أعقابها حتى سنة ١٩٥٨ ـ إشـارات تظهر ولمحات تُومِئ إلى إستراتيجية من نوع «خاص» ـ يجرى اعتمادها وتقنين العمل بها يوماً بعد يوم. وكان بين ما لفت نظرى أثناء قراءة الوثائق إلى هذه الإستراتيجية من «نوع خاص» ـ تلك الحوارات الضَيِّقة

والمحصورة التى دارت فى دوائر صنع القرار الإسرائيلى ، والتى شاركت فيها جهات وهيئات مسئولة ومتنفذة ـ ظاهرة وخفية :

□ وعلى سبيل المثال فإن بعض هذه الحوارات الضَيِّقة والمحصورة دار فى وكالة الطاقة النووية الإسرائيلية «I. A. E. C. (Israel Atomic Energy Commission)» التى عَهَدَ بها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأول والأكبر «دافيد بن جوريون» إلى العالِم اليهودى الألمانى «دافيد بيرجمان».

□ وبعضها الآخر دار بين هذه الوكالة ومؤسسات أخرى منها رئاسة الدولة الإسرائيلية نفسها (والقائم عليها فى ذلك الوقت «حاييم وايزمان» ، وهو بالمهنة ومن قبل السياسة «عالِم كيمياء» مرموق).

□ وبعضها الثالث دار بين ـ ومع ـ لجان فى الكنيست وفى أحزاب كبرى مثل حِزب الـ«ماباى» ، حِزب «بن جوريون» وقتها ، وهو حِزب كان يعتقد ـ واعتقاده صحيح إلى حَدٍّ كبير ـ أنه تَحَمَّلَ بالمسئولية الكبرى فى إقامة الدولة ، وذلك يعطيه أكثر من غيره حقاً فى مناقشة قراراتها المصيرية.

□ وأخيراً فإن بعض هذه الحوارات دار بين عُلماء من إسرائيل وعُلماء من خارجها أثناء أخذٍ وردّ ، ولومٍ ودَفْع ، مدعاته أن الضمير العلمى العام كان ما زال تحت تأثير عُقدة الذنب فى أعقاب مأساة استعمال السلاح النووى ـ لأول مرة ـ على «هيروشيما» و«ناجازاكى» لإرغام اليابان على الركوع أمام قوة جَبَّارة وَظَّفَت عناصر الطبيعة ذاتها فى خدمة صِراع إمبراطورى ! وفى جميع هذه الحوارات الضَيِّقة والمحصورة فقد بدا من الوثائق أن عُلماء من داخل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية ، وأن رئيس الدولة الإسرائيلية بنفسه ، وأن رؤساء لجان مُهِمَّة فى الحزب الحاكم وفى الكنيست ، وأن عُلماء خُبَراء فى شئون الطاقة النووية ـ عرفوا بما وَصَلَ إليهم مباشرة ، أو أحَسُّوا به أو استنتجوه من الإشارات الطائرة فى الريح ـ أن إسرائيل على وشك الدخول خِفيَة فى مشروع يصل بها إلى صنع سلاح نووى.

ثم إن ذلك الذى عَرَفَه هؤلاء جميعاً أو أحَسُّوا به أثار لديهم مَخاوف تَتَعَدَّد مصادرها :

□ مخاوف مادية من تَحَسُّب أن مشروعاً نووياً تقوم به دولة جديدة مُؤَدٍّ على وجه اليقين إلى إرهاق لمواردها برغمها مهما حاولت على قبول أولويات فى تخصيص الموارد يتراجع معها الاجتماعى لصالح الحربى.

□ ومخاوف أخلاقية من فكرة أن تَتَوَرَّط الدولة التى تَدَّعى تمثيل شعب أفلتَ من المحرقة النازية Holocaust بمعجِزة - فى امتلاك قوة شرِّيرة هى الأعنف والأعتى من أى سلاح آخر عَرَفَه تاريخ الحروب بين المجتمعات أو بين الدول.

□ ومخاوف أمنية من احتمال أن تُصبح محاولة إسرائيل لصنع السلاح النووى دعوة لسباقٍ على هذا النوع من ترسانات الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ، ذلك أن بعض الدول العربية سوف تكتشف فى يوم قريب خبيئة ما تحاوله إسرائيل ، ومن ثم تُقَرِّر مجاراتها على الأقل. وكان التقدير يومها أن التسابُق إلى سلاح نووى هو جزء من الطريق إلى استعماله. وفيما تقول به الأوراق فإن الدكتور «دافيد بيرجمان» تلقى من بعض زملائه وأصدقائه داخل إسرائيل وخارجها ما يُعَبِّر عن استغرابهم لأن يَقبَل رَجُل مثله بوَضعِ كفاءته العِلمية فى خدمة مشروع سلاح نووى.

ولكى يريح ضميره ويتمكن من الرَدِّ على زملائه وأصدقائه فقد ذَهَبَ «بيرجمان» يحمل هواجس الجميع وهواجسه تأثراً بهم إلى «بن جوريون» ، وتَوَلى «بن جوريون» إقناعه مُركِّزاً على حُجَّتين :

□ الحجة الأولى أن خطر إبادة الشعب الإسرائيلى بحصار وسلاح أعداء محيطين بدولة إسرائيل من كل ناحية - يفرض على «الدولة» أن تُرَتِّب لنفسها «قوة ردع تقدر على كبح نزعات العدوان».

ولعل مَقدِرة «بن جوريون» على الإقناع هى التى أمْلَت على الدكتور «بيرجمان» أن يكتب خطابه السرِّى الهام إلى صديقه «مائير يارى» ، وهو واحد من أبرز قادة حِزب الـ «مابام» (وكان زعيم الجناح اليسارى فيه) - يقول له بالنص :

«إننى مُندَهِش أن رَجُلاً مثلك على استعداد لأن يُغمِض عينيه عن الحقائق العملية ، ويفكر فى الدنيا كما يَتَمَناها وليس كما نراها أمامنا. واعتقادى أنه ليس هناك شخص فى هذا البلد لا يأمل ولا يدعو - على عكس المنطق الذى يحكم العالم اليوم وغداً - أن لا

تدعو الحاجة إلى شيء لا نحبه جميعاً ولا نريده. لكنه يا عزيزى ليس مسموحاً لأىٍ منا أن يستبدل المعرفة اليقينية لديه بتَصَوُّرات لا تسندها غير الأوهام. إننى لا أستطيع أن أنسى الـ«هولوكوست» وكيف انقضت على شعبنا مفاجأة وعلى غير انتظار. واعتقادى أن الشعب اليهودى لن يسمح بأن تتكرر المفاجأة - أو الوَهْم - مرة ثانية !»

□ وكانت الحجة الثانية التى تمكن بها «بن جوريون» من إقناع «بيرجمان» هى قوله له (كما يُسَجِّل العالِم الإسرائيلى - وزير العلوم فيما بعد - «يوفال نيمان» - وكان حاضراً فى اجتماع «بن جوريون» و«بيرجمان») :

- «لك أن تطمئن إلى أن «القنبلة» عندما نصنعها لن تُستَعمَل ، لأن مجرد معرفة العرب أو شكهم فى أنها عندنا سوف يفرض عليهم أن يَتَعَقَّلوا ويلزموا الحَذَر. وإذا خابت تقديراتنا واستبد بهم الجنون ، إذن فإننا نكون فى حلٍّ من حماية أنفسنا ضد الإبادة. هذه هى المسألة.» ويزيد «بن جوريون» على ذلك فى حديثه للدكتور «بيرجمان» (بشهادة «يوفال نيمان»):

- «إننى أتعهد لك وللجميع بأن القواعد التى سنضعها لاستعمال القنبلة سوف تَفرِض على أى مسئول إسرائيلى يكون فى السلطة يومها أن لا يلجأ إلى هذا السلاح إلا عند اللحظة الأخيرة.»

ثم أضاف «بن جوريون» بالعبرية : «ميكرع ها كول» - أى عندما يكون «كل شىء مُهَدَّداً بالضياع». وفى الوثائق الإسرائيلية فقد أصبح احتمال استعمال القنبلة هو سيناريو «ميكرع ها كول» (سيناريو «قبل ضياع كل شىء»)! وفى اجتماعٍ لـ«بن جوريون» مع الدكتور «دافيد بيرجمان» حضره «شيمون بيريز» - المساعد السياسى لرئيس الوزراء فى متابعة تنفيذ برنامج «ميكرع ها كول» - كان «دافيد بن جوريون» أكثر صراحة فى شرح سياسته ، ويظهر أنها تَبَلوَرَت فى ذهنه بالفكر بعد أن طبقها بالفعل من زمن سبق. وطبقاً لرواية «شيمون بيريز» عن هذا الاجتماع - فإن «دافيد بن جوريون» قال للدكتور «بيرجمان» وقد أحَسَّ أن الهواجس ما زالت تُراوده عن أخلاقية ما يفعله تحت استمرار إلحاح زملاء له بين العُلماء ظَلَّ يُؤرقهم أن يُوضَع العِلم فى خِدمة سياسة قد تكون غير ناضجة أخلاقياً - ما يكاد نصه أن يكون على النحو التالى .

- «أريدك أن تعرف - يا عزيزى البروفيسور - أن ما أطلبه منك هو أن تساعد على أن يكون لهذا البلد (إسرائيل) رادِعٌ نهائى، وأنا أريده بالدرجة الأولى رادعاً نفسياً وليس رادعاً حربياً.

وأطمئنك إلى أننا لا ننوى الإعلان عنه إذا توصلنا إليه ، والسبب أننا إذا أعلنا فسوف يُهَروِل العرب على نفس الطريق ، وهُم يملكون من الموارد ما يزيد كثيراً عما نملكه ، ثم إن السوفييت قد يتقدمون لمساعدتهم كما حَدَثَ فى حالة السلاح التقليدى. ونحن لا نريد أن يصل هذا السلاح إلى يَد العرب بأى ثمن ، لأنه سوف يغريهم باستعماله غير مُقَدِّرين للعواقب وخصوصاً أنهم لم يتأهلوا لثقافة الردع.

إسرائيل تفهم بشكل أفضل. تعرف أن وجود هذا السلاح - يغنى عن استعماله. ثم إن شك العرب فى وجوده لدى إسرائيل مفيد أكثر من يقينهم أنه هناك. الشك يوقعهم فى حيرة خصوصاً إذا تذكروا حجم الجهد المطلوب عِلمياً - وحجم الموارد المطلوبة مالياً».

ويستطرد «بن جوريون» فى محاولته للتغلب على ما بَقى من هواجس الدكتور «بيرجمان»- وحسب ما ينقله «شيمون بيرين» الذى كان حاضراً مُشاركاً فى اجتماعهما - ليقول مُوَجِّهاً كلامه للعالِم الألمانى اليهودى :

- «أريد أن أطمئنك أكثر - يا عزيزى البروفيسور - إلى أن إسرائيل لا تفكر من الأصل فى حل عسكرى حاسم ينهى عداء العرب لها.

سوف أقول لك لماذا ؟

الحقيقة الأساسية فى أوضاعنا أننا لا نستطيع توجيه ضربة قاضية للعرب لأن لديهم ميزتين لا تملك إسرائيل أيتهما !

الميزة الأولى عند العرب أننا إذا ضربناهم بكل قوة تراجعوا إلى أعماق أوطانهم - ولاحظ أن العكس ليس صحيحاً فى حالتنا لأن إسرائيل بلا عمق.

والميزة الثانية عند العرب أننا لو قتلنا من جنودهم عشرات ألوف - حتى مئات ألوف - فإنهم قادرون على تعويض خسائرهم من البشر فى ظرف شهور - وإذا حدث ذلك لإسرائيل .. (وخاف «بن جوريون» من نذير الشؤم فيما يبدو فأضاف :

«حماها الله») - فإن هذا البلد ليس فيه فائض بشرى يمكن التضحية به - يهود العالم كلهم كما تعلم أقل عدداً من سكان بلد عربى واحد مثل سوريا.

مُحَصِّلَة ذلك - لكى تكون الحقائق ماثلة فى فكرك وضميرك طول الوقت :

١ - أننا لا نستطيع هزيمة العرب بضربة قاضية - وهُم يستطيعون إذا تمكنوا.

٢ - أن لدى العرب موارد هائلة خصوصاً من البشر - ونحن فى الدم أمام حساب عسير لأن الدَمَ اليهودى نادر !

وإذن ففكرة معركة عسكرية حاسمة بالأسلحة النووية يجب أن تخرج من كل التقديرات.

نحن مُعَرَّضون لها، ويجب ألا نسمح للعرب بفرصة تمكنهم منها.

وهُم يَقدِرون عليها، بينما نحن لا نستطيع فرضها عليهم مهما حاولنا.» ويصل «بن جوريون» إلى نوع الحرب التى يراها ممكنة مع العرب فيقول :

- «نحتاج مع العَرَب إلى «مفهومٍ فى الحرب جديد»، ورأيى أنه يجب أن يكون حرب استنزاف متواصلة ونشيطة فى كافة المجالات. وهذه الحرب يجب أن تكون سياسية، ونفسية، واقتصادية - وعسكرية إذا اقتضى الأمر، شرط أن نعرف أن للسلاح حدوداً فى حالتنا مع العرب.

العرب بالطبيعة نَفَسُهُم قصير، وهُم يستطيعون تعبئة جهودهم لفترة زمنية محدودة، لكنهم إذا طال الوقت تراخت تعبئتهم، وضعفت حماستهم، وأخذتهم شواغل أخرى غير تلك التى جَمَعَت بينهم.

هناك حقائق أخرى (السياسى ما زال يفضى إلى البروفيسور) تخص العرب. تناقضاتهم الداخلية بينهم وبين بعضهم عميقة. علاقاتهم بالعالم حولهم سيئة خصوصاً مع القوى الكبرى. هُم فى مشاكل مع الإمبراطوريات القديمة التى خرجوا بالكاد من مجال سيطرتها. وهُم على خلاف مع القوة الإمبراطورية الجديدة (الولايات المتحدة) يتهمونها بالرغبة فى السيطرة عليهم. وهُم برغم علاقاتهم العملية المهِمَّة مع الاتحاد السوفيتى لا يعرفون الروس ولا يحبونهم، لأن الحكام العرب

يخشون على مصالحهم من الشيوعية ، ثم إن الفقراء العرب يخشون على دينهم من الإلحاد. وفى الإجمال فإن بعض الحكام العَرَب يعتقدون أن موسكو تُعَبِّئ لهم الثورة ، وبعضهم الآخر يظنون أنها تُعَبِّئ لهم الكُفر - داخل صناديق الأسلحة.

هذه الأحوال كلها تساعدنا على حرب استنزاف متواصلة ونشيطة.

وتَرتيباً عليها فإن الأفضل لنا أن نَصِل بهم إلى حيث يسقطون من الإعياء ما دمنا لا نستطيع أن نفرض عليهم بالسلاح قبول وجودنا.

فى نفس الوقت فإن سقوطهم من الإعياء سوف يتولى تحييد معظم أسباب قوتهم مالية أو سياسية أو معنوية. لأنهم فى حالة السقوط من الإعياء سوف «يَغلَطون» مع الجميع - يوجهون المسئولية إلى كل الأطراف ، ويُجَنِّبوا أنفسهم أى نصيب منها ، وهذا يكفل ألا يكون سقوطهم من الإعياء لمجرد الإرهاق المادى ، ولكنه فى هذه الحالة الإرهاق المعنوى وهو أقرب وسيلة إلى فقدان الثقة بالنفس - وذلك أفضل الأوضاع بالنسبة لنا !

حرب استنزاف متواصلة ونشيطة - هذا هو الحل ، وهذا هو النوع المطلوب من الحرب.»

ثم يصل «بن جوريون» إلى بيت القصيد فيقول لـ«بيرجمان» :

-«هذا النوع من الحرب لا يحتاج إلى ما يمكن أن تعطيه (يا سيدى البروفيسور) لإسرائيل - لكن ما يمكن لك أن تعطيه يساعدها من حيث هو يُطمئنها ويريح بالها ضد أية مفاجآت لم تكن قد تأهبت لها. تلك سياسة إسرائيل شرحتها لك ، لم أخف عنك شيئاً !»

٢- الصـــــدى!

....

....

قد أضيف هنا أننى سمعت بنفسى تأكيداً مباشراً لإستراتيجية حرب استنزاف العرب.

كان ذلك فى نهاية عام ١٩٩٣ - أى بعد أسابيع من إعلان اتفاق أوسلو.

أيامها كانت آمال القيادة الفلسطينية فى السماء ، مُتَصَوِّرة أنها أخيراً أمسكت فى يدها بزمام قضيتها ، وتَوَلَّت بنفسها إدارتها بعد عهود ناب عنها غيرها فى تصريف الشأن الفلسطينى.

ثم حَدَث أثناء لقاء مع الرئيس الفرنسى «فرانسوا ميتران» - تلك الأيام - فى قصر «الإليزيه» فى «فوبورج سانت أونوريه» - أننى سألته إذا كان يتوقع قريباً نتائج تتوافق مع كل هذه الآمال المعلقة على اتفاق «أوسلو»؟ - ورد «ميتران» بما ملخصه أن ذلك يتوقف على ما أعنيه بكلمة «قريباً»؟ - وقلت «إننى لا أتحدث عن غد أو بعد غد ، ولكن عن شهور خمسة أو ستة». ورَدَّ «ميتران» بتؤدة بما مؤداه «أنه سوف يكون راضياً إذا توصل الطرفان إلى حل خلال خمس أو ست سنوات وليس شهور» !

وأضاف «ميتران» بنبرة أقرب إلى التساؤل منها إلى السؤال . «فهمت أن عرفات متفائل بنتائج سريعة.. ؟»

....

....

وكان الرئيس «ميتران» يعرف الكفاية عن صداقة قديمة تربطنى بـ«ياسر عرفات». فقد كان لى حظ أن أقدم الرجلين أحدهما للآخر فى مكتبى أوائل سنة ١٩٧٤ ، ووقتها كان «ميتران» - بوصفه رئيس الحِزب الاشتراكى - ضيفاً علينا فى مصر ، وكان قادماً إلىَّ نهارٍ بأكمله معى فى الوقت الذى كنت أوَدِّع فيه «ياسر عرفات» الذى كان زائرى فى الصباح الباكر قبله. وقَدَّمتُ كليهما للآخر ، وحين أحسست أن «ياسر عرفات» وجدها فرصة ليتحدث ولو لدقائق مع «ميتران» عُدتُ بالاثنين إلى المكتب لفرصةٍ تجعل اللقاء أكثر من تعارف بالمصادفة ، وتسمح للرجلين بحديث مُباشِر ولو لربع ساعة. وذلك ما كان.

ومضت سنوات وأصبح «ميتران» رئيساً لفرنسا ، ثم حَدَثَ قرب نهاية سنة ١٩٨٨ أن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

....

....

وعلى سبيل الاستطراد والتَذكِرة فلعلى أقول أننى لم أكن مُتَحَمِّساً لاعتراف منظمة التحرير بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ، فكلا القرارين لا يخص المنظمة ، ثم إن كليهما مُثقَلٌ بأعباء عشرين سنة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٧ لم يكن للفلسطينيين فيها رأىٌ مُؤثر فى شئونهم وقضاياهم ، وفى أحسن الأحوال فقد كان هناك مَن يستوحى مواقفه من فلسطين على ما يَتَصَوَّره صالحاً للشعب الفلسطينى ، وذلك لم يكن كافياً ولا عادلاً.

وفى اجتماع مع قيادة منظمة التحرير فى تونس فى بداية شهر أكتوبر ١٩٨٨ وبدعوة من السيد «ياسر عرفات» وبطَلَبه أبديت رأيى أمام قادة المنظمة جميعاً ، وقد تَلَخَّصَ فى نقطتين :

١ - أن ما تستطيعه المنظمة الآن هو الاعتراف بقرار التقسيم (القرار ١٨١ الصادر فى نوفمبر ١٩٤٧) فهذا هو القرار الذى يَخصُّها والمعَبِّر - رغم ما ينطوى عليه من ظلم - عن نوع ما من مرجعية الشرعية الدولية (إذا صَدَقَ التعبير !) - وتأسيساً عليه فإنها تستطيع إعلان قيام دولة فلسطينية.

٢ - أن المنظمة الآن ، وعلى أساس ما حققته الانتفاضة من تعاطف دولى هائل مع قضايا الشعب الفلسطينى ، فى موقف يسمح لها ، بل ويعطيها الحق فى مطلب مراقبين دوليين يتواجدون فى الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان ظنى أن هذا الاقتراح ، فوق كونه وسيلة لرقابة دولية على التصرفات الإسرائيلية ، من شأنه أن يخلق سابقة وجود للأمم المتحدة على الأرض الفلسطينية ، لأن الأمم المتحدة التى أنشأت إسرائيل بقرار منها عليها مسئولية سياسية وتاريخية لكى تكون على الأقل شاهداً على تنفيذ قراراتها.

....

....

وأتذكر أن القائد الفلسطينى الشهيد «أبو إياد» وهو المسئول يومها عن «الرصد» ،

والقائد الفلسطينى «أبو مازن» وهو المكلف بالتفاوض مع إسرائيل من يومها وحتى الآن - قاما بمناقشتى طويلاً فى حضور السيد «ياسر عرفات» وقيادة المنظمة مُجتَمِعة..

وكانت القيادة الفلسطينية أيامها شديدة الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وراغبة بكل سبيل فى كسب تأييدها. وكان قرار المنظمة أن تعترف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

....

....

وقد تم هذا الاعتراف ضمن محادثات جَرَت فى جنيف بين رئيس منظمة التحرير «ياسر عرفات» ووزير الخارجية الأمريكية «جورج شولتز» - وبعدها اتصل بى السيد «ياسر عرفات» وظنه أن الوقت قد حان الآن لمقابلة رسمية بينه وبين الرئيس الفرنسى، وبينه وبين رئيسة الوزراء البريطانية فى ذلك الوقت «مرجريت تاتشر». وتصادف فى ذلك الوقت قرب نهاية سنة ١٩٨٨ أننى كنت فى زيارة عَمَل للندن واتصل بى السيد «ياسر عرفات» يسألنى - رمزاً - إذا كان فى مقدورى أن أساعد فى ترتيب موعد بينه وبين الرجل الذى التقاه فى مكتبى قبل سِنين طويلة ؟ - وفهمت قصده بعد تلميحات إضافية تكاملت بها الرموز لتنقل إشارة مفهومة !

وكان أن اتصلت بالرئيس «ميتران» من لندن، ووافَقَ، وربما أضيف - للأمانة - أن طلب لقاء بينه وبين «عرفات» وَصَلَ إليه من مَصدَر آخر - فى نفس الوقت - أظنه «مدام منديس فرانس» زوجة السياسى الاشتراكى الكبير الذى سبق «ميتران» إلى رئاسة الحِزب الاشتراكى، وكان «منديس فرانس» يهودياً، وكذلك كانت زوجته التى نشطت بعده فيما كانت تقوم به الجالية اليهودية فى فرنسا تلك الأيام.

....

....

والآن - سنة ١٩٩٣ - كان «فرانسوا ميتران» الذى تقابل مرات من قبل مع «ياسر عرفات» - يرى أن الذين يتوقعون نتائج قريبة لـ«أوسلو» عليهم أن ينتظروا سنوات وليس شهوراً.. خمس سنوات أو ستا.

ويومها قلت للرئيس الفرنسى مندهشاً «إننى لا أتصور أن عرفات بعد كل هذا الذى قدمه قادر على الانتظار خمس أو ست سنوات».

ورَدَّ هو بسرعة قائلاً . «وهذا بالضبط ما يريدونه».

ثم راح يروى لى طرفاً من تفاصيل حوار بينه وبين «شيمون بيريز» قبل أيام.

قال لى إنه بنفسه سأل «بيريز» «هل لديكم ما تقدمونه لعرفات بعد هذه المخاطرة التى أقدم عليها باتفاق «أوسلو» ؟» - ورد عليه «بيريز» بـ«أنهم لم يفكروا بعد !» - ولم يُصَدِّق «ميتران» أن ذلك يمكن أن يكون صحيحاً ، فسأل «بيريز» بما معناه : «ألم يكن لكم تَصَوُّر لمشروع تطرحونه على الفلسطينيين عندما دخلتم معهم فى مُفاوضات سرية فى أوسلو ؟»

ورَدَّ «بيريز» بأن كل «تَصَوُّرهم كان أن يتعاملوا مع قيادة منظمة التحرير نفسها ، وليس مع وفد يحمل ورقة تفويض «بالكلام» نيابة عنها فى مدريد أو واشنطن».

وأضاف «بيريز» إيضاحاً قال فيه : «إننا شعرنا أن الفلسطينيين يتحتم عليهم تخفيض سقف توقعاتهم ، وأن أى وفد يحمل تعليمات من القيادة الفلسطينية لن يستطيع القيام بهذه المهمة ، وعلى فرض أن وفداً فلسطينياً فهم هذه الضرورة وتَصَرَّف بالتجاوز مع تعليماته ، فأسهل الحلول تغييره بوَفدٍ آخر. وأما إذا كانت القيادة نفسها هى المفاوِض فمعنى ذلك أن الجالس أمامنا هو الذى يملك القرار ، وحينئذ يكون الباقى علينا». وطبقاً لرواية الرئيس «ميتران» فإنه حين طلب من «شيمون بيريز» مزيداً من الشرح ، سمع من «بيريز» ما معناه «أنهم يحتاجون وقتاً طويلاً يأخذون فيه الفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات ثم يعودون بهم من قرب المائدة ، ويطرحون عليهم صِيَغاً واسعة مفتوحة لكل الاجتهادات ، ثم يأخذونهم معهم إلى تمارين فى الصياغة قد تكون مفيدة فى تعليمهم دون أن تكون بالضرورة مؤدية إلى اتفاق معهم ، ثم إنهم سوف يعرضون عليهم وساطات ووُسَطاء يذهبون بأفكار ومقترحات ويجيئون بأفكار ومقترحات ، ويتركونهم يذهبون إلى واشنطن ونيويورك ويعودون من واشنطن ونيويورك ، ثم يكون من هذا الجهد كله أن يُؤقلِم الطرف الفلسطينى نفسه تدريجياً على كيفية تخفيض سقف توقعاته.»

....

....

وحين لاحظ الرئيس «ميتران» أننى أسمعه باستغراب ، اختصر الطريق ليقول بسرعة : «اعترف لى بيريز صراحة أن علينا جميعاً أن نعطيهم فرصة لعملية «تحضير» سياسى يؤدى إلى تخفيض سقف توقعات الطرف الفلسطينى». ثم وضعها «على بلاطة» كما يقولون ليضيف . «كيف أقولها لك؟.. هُم يريدون عملية تدويخ قبل الدخول فى الكلام الجَدّ !»

وكان المعنى واضحاً ، وقد جاء إلىّ ناطقاً وفصيحاً وبلسان رئيس الجمهورية الفرنسية - لكنى نَسَبتُ «التخطيط» فيه - وقتها - إلى سوء نوايا «شيمون بيرين»، وكان علىّ أن أنتظر سنوات طويلة حتى أعرف أثناء «سياحة صيف فى قراءة للوثائق الإسرائيلية» أن المصَمّم الحقيقى لهذا الأسلوب فى إدارة الصراع مع العرب كان «بن جوريون» ، وكل ما فَعَلَه «بيريز» أنه استلهم تنويعة منه وطبقها فى إدارته للمفاوضات مع الفلسطينيين : التدويخ عن طريق الاستنزاف السياسى !

أى أن «التلميذ» (شيمون بيريز) كان مجرد صدى لصوت «الأستاذ» (دافيد بن جوريون).

٣ - ثـوابـت

يَشعُر أى قارئ للوثائق الإسرائيلية طول الوقت بأن سياسة الدولة اليهودية تمشى على خطوط ثابتة مُحَدَّدة لا تتأثر بتغيير الحكومات ، ولا بحلول مسئول خلفاً لمسئول سبقه فى منصبٍ من المناصِب الكبرى فى الدولة. ثم يستنتج قارئ الوثائق الإسرائيلية من كل ما يراه أمامه أن هذه الخطوط السياسية الثابتة والمحَدَّدة ليست فى اختصاص الأحزاب المتصارعة على الساحة السياسية فى إسرائيل ، ولكنها مَوكولة إلى قوى أخرى يَتَجَلّى نفوذها واضحاً فى كل موقف ، وتَظهَر بصمات أصابعها على كل قرار. ثم يَصِل قارئ الوثائق الإسرائيلية إلى مُحَصِّلة تظل مَحسوسة فى إدراكه طول الوقت ، وهى أن «مؤسسة الأمن» - وليست الحكومات أو

الوزارات المتعاقبة على الحكم - هى صاحبة القول الأول والأخير فى الطريقة التى تَتَصَرَّف بها إسرائيل سواء فى ممارسة إدارة شئون الأمن كل يوم ، أو عندما تقع الأزمات أو المخاطر. الساسة فى إسرائيل - كما يبدو من الوثائق - مثلهم مثل الساسة العرب دون حاجة إلى قراءة وثائق !! - يكرهون بعضهم إلى درجة أن كثيرين منهم حتى فى مجلس الوزراء الواحد لا يطيقون الجلوس فى ذات المكان مع زملاء لهم. إلى جانب ذلك فإن رباط الحزبية بين أعضاء الحزب الواحد هو اشتباك مُستَمِر بين مجموعات مُتَفَرِّقة ومُتَناحِرة ، بل إن إطار الحزب الواحد المحيط بالكل هو فى الواقع سور حول حلبة مصارعة هدفه مَنع الآخرين من التدخل لإنقاذ المصابين أو تخليص المتشابكين ، أو حتى تهدئة الخواطر بينهم إلى حين يُفرِغ كل منهم شحنة ما لديه من كراهية وعُنف إزاء رفيقه أو زميله فى الحِزب الواحد ! وعلى سبيل المثال فقد كان شعور «دافيد بن جوريون» تجاه خلفه على رئاسة الوزارة عندما تركها أول مرة (سنة ١٩٥٤) - وهو«موشى شاريت» - مُتَجاوِزاً الكراهية إلى درجة من الاحتقار ، وكان شعور «دافيد بن جوريون» تجاه خلفه عندما ترك الوزارة للمرة الثانية (سنة ١٩٦٣) - وهو «ليفى أشكول» - نوعاً من الاستخفاف واصلاً إلى حَدِّ الازدراء. وعلى نمط ساسة إسرائيل كان جنرالات إسرائيل : «موشى ديان» لم يكن يطيق «إسحاق رابين» والعكس صحيح. و«ييجال يادين» يكره «ييجال آللون» والعكس صحيح. و«حاييم بارليف» سَيِّئ الظن فى قدرات «دافيد إليعازر» والعكس صحيح .. وهكذا ، وهكذا.

والراجح أن التفسير المعقول لهذه الظاهرة على مستوى الجماعات وعلى مستوى الأفراد فى إسرائيل كامِنٌ فى ظروف وملابسات نشأة الدولة اليهودية وقيامها. وهذا التفسير المعقول لهذه الظاهرة مُؤداه أن الأحزاب السياسية العاملة بعد قيام الدولة كانت كلها فى الأصل وعند الجذور الأولى جماعات نشأت فى أوطان بعيدة ، ونشأت بطريقة سِرِّية ، وكان عملها الرئيسى تجنيد وشحن الرجال والنساء والأطفال المستعدين للهجرة إلى الوطن اليهودى المأمول ، وهذه العملية تقتضى جَمع التَبَرُّعات والحصول على الأموال بكل سبيل للصرف على التنظيمات وعلى رحلات العودة إلى أرض الميعاد «عاليا» (Aliya). والتكوينات السياسية عندما تنشأ فى بيئة معينة ،

وتضطر إلى ممارسة عملها فى هذه البيئة سراً وتحت الأرض فى كثير من الأحيان ، ثم يكون من ضمن مهامها الحصول على تبرعات مالية أو عينية (أسلحة أو مُهمَّات مثلاً) تدخل - وتَجُرُّ معها المنتسبين إليها فى اتجاه علاقات يصعب أن تكون سَوِيَّة ، خصوصاً مع تَنَوُّع الخلفيات الطبقية والثقافية التى تستمد منها هذه التكوينات السياسية أعضاءها وأنصارها ومُشجِّعيها. وما ينطبق على التكوينات السياسية ينطبق بشكل من الأشكال على الأفراد ، فالأجيال الأولى من زعماء إسرائيل السياسيين ، وقادتها العسكريين ، وحتى الرجال الذين برزوا فى مجالات العمل الحكومى والنشاط الاقتصادى والتوجيه الفكرى ، كلهم مهاجرون من أوطان مُتَعَدِّدة ومن خلفيات مُتباينة ، وبأمزجة لم يُرَوِّضها مناخ عام سائد يرسى بالتَراكُم التلقائى أصولاً فى التعامل بين الناس ، وتقاليد تُنَظِّم العلاقات داخل بَلَد جديد يتسابق كل مَن وصلوا إليه نحو النفوذ والسُلطة ، فهما وحدهما ومهما كانت الوسائل ما يُمَيِّز كل واحد من المهاجرين عن غيره ، والبَلَد بالطبيعة صغير ، ومواقع النفوذ والسُلطة فيه بالضرورة ضَيِّقة لا تحتمل ذروتها ولا حتى سفوحها غير مواقع محصورة تسكن فيها الأحزاب ، ومربعات محدودة ينحشر فيها الساسة ! لكن «مؤسسة الأمن» خارج هذا كله ، ويبدو أنه فى بلد يعتبر «الأمن» (بالمعنى الأوسع الذى يشمل الوجود والنمو والتوسع) هاجسه الأكبر وشاغله الحقيقى، فإن الظروف فَرَضَت فى نطاق «الأمن» نوعاً من النظام الصارم له قانونه وله سلطانه مُطاعاً من الجميع وفوقهم. وهنا فإن شواغل وسياسات رئيس وزراء إسرائيل الأول (دافيد بن جوريون) لم تختلف عن شواغل وسياسات رئيس الوزراء الثانى (موشى شاريت)، بل إنه حين تَصَوَّرَ «شاريت» أنه يستطيع أن يُجَدِّد ويبتكر ضمن نطاق «مؤسسة الأمن» - فإن المؤسسة تَصَرَّفَت طوال عام رئاسته للوزارة دون رجوع إليه، واكتشف «شاريت» أنه يحتل مقعد رئيس الوزراء دون أن يمسك بسُلطة رئاسة الوزارة، وفى ظرف شهور كان مُعتَزِلاً فى بيته، مجروحاً فى كبريائه ، ومَمروراً حتى قتله الكمد ! وعندما جاء «ليفى أشكول» (رئيس الوزراء الثالث فى تاريخ إسرائيل) فقد كان عارفاً بحدوده مُلتزماً بها (ولعله كان مُتَّعِظاً أيضاً بدرس ما جرى لـ«موشى شاريت»).

٤ـ المياه

لعل التجديد الرئيسى الذى أسهم به «ليفى أشكول» فى شواغل وسياسات إسرائيل ـ وكما يبدو من قراءة الملفات ـ هو الأولوية التى أعطاها لقضية «المياه». وقد بدا «أشكول» منطقياً فى تقرير هذه الأولوية لقضية «المياه» :

□ من ناحية فإن خبرته السابقة وعمله كانا فى مجال توفير المياه اللازمة «للبلد» ، وفى وقت من الأوقات كان «أشكول» مديراً لمشروع المياه الكبير «ميكوروت» (Mekorot)، وكذلك كانت العبارة المتكررة دائماً على لسانه فى كل اجتماع حَضَرَه قبل رئاسته للوزارة وبعدها هى قوله إنه «بدون مياه فإن الحلم الصهيونى لا يمكن تحقيقه. فمن غير مياه لا تتسع زراعة ، وبدون اتساع الزراعة لا يمكن أن يكون هناك أساس لحياة الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل».

ولم تكن «مؤسسة الأمن» على خلاف مع «أشكول» ، بل إن قضية «المياه كانت على رأس قائمة اهتماماتها» ، وكان مما يساعد على ربط الأمن مباشرة بالمياه فى بداية رئاسة «أشكول» للوزارة أن فيض بحيرة «طبريا» بدأ يَصِل إلى منطقة النقب حامِلاً معه الكثير من إيراد أنهار عربية عديدة مثل «الأردن» و«الليطانى» و«الوزانى»، وكان ذلك ـ على الأقل نفسياً ـ عُنصُراً مُساعِداً يؤدى إلى رفع درجة التوتر على الحدود إلى درجة التَحَرُّش مع دول عربية يعنيها الأمر مباشرة وأولها سوريا.

□ ومن ناحية أخرى فإن «أشكول» ـ كما تُظهِر قراءة الوثائق ـ لمح أمامه نتائج ملموسة لما اعتمده «بن جوريون» من إستراتيجية الاستنزاف السياسى للعرب. وبشكلٍ إجمالى فإن العرب جميعاً راحت تَظهَر عليهم فى ذلك الوقت مع بداية رئاسة «أشكول» للوزارة الإسرائيلية (١٩٦٣) أعراض الإرهاق :

○ أول العرب وأكبرهم وهى مصر ظَهَرَت ـ من المنظور الإسرائيلى ـ مُثقَلة بالهموم : كبرياؤها مُهتَزَّة بعد الانفصال بينها وبين سوريا (١٩٦١) ـ وجهدها مُشَتَّتٌ فى معارك وسط جبال اليمن الذى ذَهَبَت لمناصرة ثورته (١٩٦٢) ـ وهى فى خُطاها السياسية تبدو حائرة بين نظامين «ثوريين» فى دمشق وبغداد ـ والتقدير الإسرائيلى يرى العلاقة بينها (مصر) وبين المملكة العربية السعودية شديدة التوتر

بسبب تمويل المملكة للعناصر المعادية للثورة اليمنية - يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل تُتابِع خلافاً بين القاهرة وبين موسكو بسبب الأحوال فى العراق وما يَظهَر هناك من محاولات الشيوعيين للاستيلاء على السلطة فى بغداد - وفوق ذلك كله تعرف إسرائيل وتُتابع مباشرة خلافاً بين القاهرة وواشنطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية راحت تطالب برقابة على برامج التسليح المصرى فى المجالات غير التقليدية ، وخصوصاً فى مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية والجرثومية ، إلى جانب رغبة أمريكية فى احتواء مُبَكِّر لأى احتمالات نووية تَلوح فى مصر .

....

....

وكانت واشنطن قلقة من ظهور كادر إنسانى مُؤهَّل فى المجال النووى ، وقد حاوَلَت أن تسأل عن القصد ، ولم تسترح عندما كان رَدُّ القاهرة هو الإشارة إلى ما يَجرى فى إسرائيل. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ذهَبَت إلى القول بأنها تطلب فى تل أبيب نفس ما تطلبه فى القاهرة ، فإن التمييز الأمريكى لإسرائيل كان مرئياً للعيان وكان ذلك يُسَبِّب حالة ضيق فى القاهرة تضاف إلى الشعور بالإرهاق.

....

....

لكن الوثائق الإسرائيلية كما يبدو من قراءتها كانت تلاحظ - وتَتَخَوَّف من أن فى مصر شيئاً آخر غير الشعور بالإرهاق ، وهو يتمثل فى شواهد من القُدرة على الإنجاز مرئية فى مواقع بناء السد العالى فى أسوان ، وفى عمليات واسعة لإصلاح الأراضى الصحراوية ، وفى مراكز للتصنيع لافتة للنظر ، إلى جانب تَوَسُّع ملحوظ فى التنمية الاجتماعية وبالذات مجالات التعليم والصحة والثقافة. وكان حِساب إسرائيل على أى حال أن كل حقيقة لها وجه آخر ، بمعنى أن هذه البرامج المصرية فى التنمية - ومهما كان ما تثيره من حماسة - تَتَطَلَّب مَجهودات ومَوارِد تراها إسرائيل أثقل مما تستطيع مصر احتماله دون عَناء وإرهاق ' ولم تكن مصر - من مُطالعَة الملفات الإسرائيلية - هى وحدها المرهَقة ، وإنما كان ذلك حال كل البلاد العربية وإن اختلفت الأسباب :

○ السعودية تبدو مُتَوَجِّسة من انفراط الحلف التقليدى بينها وبين مصر بسبب انفراد مصر بقرار تأميم قناة السويس وما سببه ذلك من إحراج للمملكة فى علاقاتها بشركات البترول - ثم زاد الانفراط بسبب الوحدة بين مصر وسوريا ، وقد وجدتها السعودية انقلابا فى موازين النفوذ الإقليمى - ثم كانت السعودية ضمنَ من سعوا إلى مُقاوَمة الوِحدة والترحيب بالانفصال. وبَلَغ انفراط الحِلف المصرى السعودى ذروته بالتوجهات الاجتماعية التى تَبَدَّت ملامحها فى مصر بشكل لافت بعد معركة السويس (وكان من أثر هذه التوجهات أن المملكة اضطرت لأول مرة إلى إصدار قانون بتحرير العبيد ، وكانت العبودية مُقَنَّنة فيها حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين) - وفوق ذلك كله جرى ما جرى فى اليمن.

ولم تكن السعودية - من منظور الوثائق الإسرائيلية - مُرهَقة فقط ولكن مُهَدَّدة - فقد كان التقدير أن الأسرة الحاكمة فى الرياض على حافة انقسام خطير ، إذ وَقَفَ الأخ ضِدَّ أخيه - أى «سعود» ضِدَّ «فيصل» - وبظَنٍّ يَتَأكَّد كل يوم بأن المملكة لم تَعُد تَتَّسِع للاثنين ، وأن أحدهما يجب أن يذهب (وبالفعل فقد ذَهَبَ «سعود» !)

○ ومن المنظور الإسرائيلى فإن العراق كان أكثر من مُرهَق ، لأن (عاصمة الحضارة العباسية) - كانت تعيش حالة فوضى بنظام «عبد الكريم قاسم» ، وفوضى بعد سقوط نظامه.

○ وأما سوريا (وعاصمتها الواقعة تحت المراقبة الإسرائيلية المباشرة) فقد كانت الأمور فيها هى الأكثر تَعقيداً ، بكَونِها الموقع الأكثر حساسية فى العالم العربى ، ثم بدرجة التَوَتُّر والتَرَبُّص التى استحكمت فيها بعد سلسلة من الانقلابات صامتة أو صاخبة !

○ وفى الأردن تَبَدَّت عَمّان على أطراف أصابعها من القلق والشك لأن المِلك «حسين» فوجئ بأن سلاح الطيران الأردنى - بطائراته وضباطه وقياداته - لجأ إلى القاهرة عندما تلقى أمراً بمساعدة الملكيين فى اليمن استجابة لطلب سعودى - وتَنَبَّه المِلك «حسين» ذات يوم وإذا سلاح الطيران الأردنى - أو الجزء الأكبر منه - يُقلِع من عَمّان ويَحُطُّ فى القاهرة منحازاً إلى قوى التغيير فى العالم العربى.

وكانت تلك بالضبط هى الظروف التى أرهقت الملِك «حسين» إلى درجة اعتلال صِحَّته، وقد ذَهَبَ للعلاج فى لندن. وهناك اقترح عليه أحد أطبائه ، وهو الدكتور «إيمانويل هربرت» ، دَواءً رآه شافياً ، والتركيبة «السحرية» فيه هى لقاء سِرِّى مع مبعوث إسرائيلى تَتَجَدَّد به العلاقات المباشرة وبدون وُسَطاء بين الأسرة الهاشمية وبين قادة إسرائيل ، ووافق الملك على الوَصفة. وكان «ليفى أشكول» سعيداً بـ«حالة إرهاق عربى عام» دَعَت ملكاً عربياً إلى الموافقة على لقاء مبعوث إسرائيلى حتى وإن كان اللقاء سِرًا (كما حَدَثَ فى تجربة جِدِّه الملِك «عبد الله»). واختار «أشكول» مدير مكتبه الدكتور «ياكوف هيرتزوج» لكى يقابل الملِك باسمه ويسمع منه. وقد روى الملِك وقائع هذا اللقاء بصوته وعلى شريط سَجَّلَه الدكتور «آفى شلايم» (كتاب «الجدار الحديدى» صفحة ٢٢٠) قائلاً لـ«هيرتزوج» ما نصه :

«كان علىّ أن أكسر الحاجز وأن أبدأ حواراً «معكم» (الإسرائيليين) سواء وَصَلَ هذا الحوار إلى نتيجة أو لم يصل. كان لا بد أن ألتقى «معكم» مباشرة دون وُسَطاء آخرين قد يتلاعبون بنا. وبالمصادفة فإن صديقى الطبيب الدكتور «هربرت» ، وهو الذى يرعى صَحَّتى هنا ، اقترح علىّ فكرة لقاء مباشر «معكم» ، وقد رددت عليه بالترحيب قائلاً Fine، وقد نَجَحَ الدكتور «هربرت» وأثبَتَ لى قُدرَتَهُ على الوصول إلى مراكز التأثير فى إسرائيل ، وعَقَدنا ذلك اللقاء». ومن ناحية أخرى - وكما يَظهَر فى الأوراق - فقد روى الدكتور «هيرتزوج» فى تقرير قدمه لرئيسه ورئيس وزراء إسرائيل «ليفى أشكول» - وقائع لقائه مع الملِك «حسين» فى عيادة الدكتور «إيمانويل هربرت» فى لندن على النحو التالى :

«إننى أبلغت الملِك حِرص حكومة إسرائيل على سلامة وسيادة مملكة الأردن وعلى مصالحها ، وطمأنتُه إلى أن لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن «ناصر» (جمال عبد الناصر) يأخذ فى حسابه أن نشوب أزمة بينه وبين الأردن قد يؤدى إلى تدخل إسرائيلى فى صَفِّ الملِك !»

وبدا الملِك «حسين» - على نحوٍ لافت - مُتَفَهِّماً للإستراتيجية الإسرائيلية ، فقد قال (لـ«هيرتزوج») : «إن التوصل إلى تسوية نهائية بين العرب وإسرائيل سوف يأخذ

زمناً طويلاً ، ولهذا فإن الواجب التاريخى يَفرِض على حكومتَىّ الأردن وإسرائيل أن تحتفظا وتُطَوِّرا علاقات من التعاون الوثيق إلى حين تَتَهَيَّأ الظروف».

وقال «هيرتزوج» فى تقريره لـ«أشكول» إن «الملك حسين طلب منه نقل شكره وعرفانه إلى حكومة إسرائيل لمساعدات قدمتها له فى الماضى حين أوصلت إليه عن طريق أصدقاء مُشتَرَكين - معلومات وتحذيرات عن مؤامرات تُحاك ضِده وضِد نظامه !». كان العرب بالفعل فى حالة إرهاق، وقد تفاوتت ردود فعلهم تجاهه، وأقلتت بعض ردود الفعل حتى ظهرت آثارها فى عيادة طبيب يهودى فى لندن !! وهكذا كانت «إستراتيجية الاستنزاف» على المدى الطويل والمتواصل تفعل فعلها وبنجاح ملحوظ !

ومع نجاحها كان «ليفى أشكول» يَتَصَوَّر أن المسرح أصبح جاهزاً لكى تَتَقَدَّم إستراتيجية المياه على غيرها من أولويات «الأمن» الإسرائيلى - والهدف ضمان أكبر قدر من مياه الأردن ومنابعه وفروعه للدولة اليهودية ، ويَتَّصِل بذلك ضرورة منع أية محاولات عربية - سورية بالذات - من إقامة مشروعات تنتقص مما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل. وكان تقدير «أشكول» بعموم أن نقطة الماء فى الشرق الأوسط لا تَقِل قيمتها عن نقطة الدَم!

٥- قمم

كان مَجرى الماء المتَدَفِّق من سوريا إلى بحيرة «طبريا» وإلى نهر الأردن هو بنفسه مَجرى الدم الذى سال فى معارك سنة ١٩٦٧. والوثائق الإسرائيلية هنا شديدة الوضوح وقاطعة !

....

....

كانت الحكومة السورية فى ذلك الوقت تبدى اهتماما بمشروعات تفكر أو تحاول تنفيذها لبناء سدود تحجز المياه النابعة أو الجارية فى أراضيها كى تُستَخدَم فى الزراعة السورية بدلاً من ذهاب هذه المياه إلى إسرائيل - لكن حكومة دمشق وَجَدَت أن

المدفعية الإسرائيلية تُغَطّى بقذائفها معظم المواقع التى تريد أن تعمل فيها ، هذا فى الوقت الذى يظهر على الجانب الآخر - الجانب الإسرائيلى للخطوط - نشاط كَثيف يُرى بالعين المجرَّدة وهو يُسابق الأيام لإقامة مشروعات إسرائيلية مقابلة تختزن المياه السورية وتقوم بتوزيعها. وهكذا لجأت سوريا إلى تقديم طلب لبحث الموضوع فى جلسة خاصة يعقدها مجلس الدفاع المشترك فى جامعة الدول العربية.

وحين انعقد المجلس تقدمت القيادة السورية بمشروع يقضى بأن تقوم الجيوش العربية بمهاجمة المشروعات الإسرائيلية وتدميرها.

ووَجَد مجلس الدفاع المشترك أن هذا المطلب السورى يَتَعَدَّى اختصاصه ، ومن ثم أوصى بانعقاد مؤتمر استثنائى لرؤساء أركان حرب الجيوش العربية.

وبدوره انعقد هذا المؤتمر الاستثنائى (أكتوبر ١٩٦٣) وبحث إمكانيات الجيوش العربية وقدرتها على شن هجوم ضد مواقع المشروعات الإسرائيلية ، وتبين أن هذه الجيوش ليست مستعدة لمثل هذا العمل!

وحَدَثَ أن الرئيس «جمال عبد الناصر» اطّلع على مُداولات مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية وتوصياتهم ، وقام بالفعل بدعوة بعض رؤساء الأركان ليسمع منهم ، وكان رأيه فى النهاية «أن أى عمل هجومى على إسرائيل لا منطق له إذا كانت الجيوش العربية غير قادرة على حماية مشروعات تقوم بها داخل حدودها». وكان تقديره بعد ذلك أن توفير حرية العمل للحكومات العربية داخل حدودها هو الأولوية التى تستحق الاهتمام ، وغير ذلك ضَرْبٌ من المغامرات الخطرة لا لزوم له».

وكان من هنا أنه دعا إلى أول مؤتمر عربى على مستوى القمة فى مقر جامعة الدول العربية فى القاهرة لبحث مسألتين:

١ - مسألة مساعدة الدول العربية على تصميم وتنفيذ أكفأ المشروعات الممكنة للاستفادة بمواردها المائية.

٢ - مسألة حماية المشروعات العربية داخل حدود الدول العربية المعنية.

وانعقد المؤتمر على مستوى القمة فعلاً فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة ما بين ١٣ إلى ١٧ يناير سنة ١٩٦٤.

....

....

ومن المفاجآت التى تطل على أى قارئ للوثائق الإسرائيلية - حجم الاهتمام الذى أعطته إسرائيل لمؤتمرات القمة العربية وقتها: أولها الذى انعقد فى القاهرة يوم ١٣ يناير ١٩٦٤ - والثانى الذى انعقد فى الإسكندرية يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٤ أيضاً - ثم المؤتمر الثالث الذى انعقد فى الدار البيضاء يوم ١٢ سبتمبر ١٩٦٥.

كان المؤتمر الأول قد أحدث دهشة فى إسرائيل لمجرد انعقاده ، فقد كانت كل التقديرات الصادرة عن وزارة الخارجية وجهاز الـ «موساد» - كما يَظهَر من الملفات - قاطعة فى أنه «من غير المحتمل فى المناخ العربى السياسى الراهن أن ينعقد مؤتمر عربى على مستوى القمة تلبية للدعوة التى وَجَّهَها «ناصر» - وإذا انعقد مثل هذا المؤتمر فإن عَدَداً من الدول العربية لن تشارك فيه ، وأولها المملكة العربية السعودية ، والسبب أن الخلافات بين القاهرة والرياض اتسعت طولاً وعَرضاً وأصبحت «جرحاً» يصعب دواؤه أو شفاؤه ، وإضافة إلى ذلك فإن صراع القوة بين الملِك «سعود» ووَلِىِّ عهده الأمير «فيصل» بلغ أشده ، والملحوظ أن الميزان فى هذا الصراع يميل إلى «فيصل» لأن الولايات المتحدة تعتقد أنه أقدر على قيادة المملكة فى الأجواء العاصفة للعالم العربى من الملِك «سعود» الذى «حَرَقَ أصابعه فى مؤامرة لاغتيال «ناصر» لكى تَسقط دولة الوحدة بين مصر وسوريا». ومعنى ذلك أن «سعود» لن يترك العاصمة خالية لـ«فيصل» ويَتَغَيَّب أسبوعاً على الأقل فى القاهرة - كما أن «فيصل» لن يسمح للملِك بسهولة أن يذهب ويُقَوِّى مركزه بالاشتراك فى مؤتمر قمة عربى، ولمصالحة سوف تَستَوجِبها الظروف بينه وبين «ناصر»، وهذا بدوره تدعيم لقوة «سعود» لا يَقبَل به «فيصل»...». وأخيراً «لأن الأمير «فيصل» لا يريد مؤتمراً يَجمَع مَلِك السعودية مع رئيس مصر ، لأن مثل هذا المؤتمر قد يكون فرصة تَتَجَمَّع فيها على السعودية وساطات عربية تفرض عليها تسوية مع المصريين فى اليمن ، بينما الأمير «فيصل» من رأيه أن يستمر «تَوَرُّط الجيش المصرى فى اليمن» لأن ذلك يربك السياسة الثورية للقاهرة من الناحية السياسية والأمنية - المالية والنفسية ، ثم إن استمرار الوجود العسكرى المصرى فى اليمن كفيل بتنبيه شركات البترول العاملة

فى السعودية وفى الخليج بصفة عامة إلى أن شبه الجزيرة العربية مُعَرَّض لمخاطر لا بد أن تُواجَه عند المنبع فى القاهرة ، وليس عند المصَبِّ فى صنعاء»[1].

لكن القمة العربية انعقدت ، وأحدث انعقادها دهشة فى إسرائيل ، ثم تَحَوَّلَت الدهشة - كما تقول الملفات - إلى نوع من القلق يطلب على الأقل مراجعة للمسَلَّمات التى اعتمدت عليها التقديرات الإسرائيلية السابقة.

وضاعف من أهمية مراجعة التقديرات السابقة أن مؤتمر القمة العربى تَوَسَّع فى قراراته ، بمعنى أنه تَوَصَّلَ - كما لاحظت وزارة الخارجية ورئاسة الأركان فى إسرائيل - إلى إقرار خطة لتحويل مياه نهر الأردن ، ومياه الشبكة المائية المتصلة به فى سوريا ولبنان والأردن ، ثم عَهَدَ بهذه الخطة إلى هيئة عليا تُحَوِّلها إلى مشروعات مُفَصَّلَة رُصِدَت لها اعتمادات شاركت فيها الدول العربية القادرة وأولها المملكة العربية السعودية (التى مَثَّلَها الملك «سعود» والذى انتهزها فرصة - كما كانت التقديرات الإسرائيلية تشك (وتَستَبعِد) - لمصالحة مع «جمال عبد الناصر». كما أن بعض التلميحات أشارت إلى جهود تُبذل وراء الستار بغية التَوَصُّل إلى تسوية تعيد السلام الأهلى بدلاً من الحرب الأهلية لليمن ، وبالتوازى مع ذلك كله فإن الوفد السعودى إلى القمة انتهزها فرصة لشَنِّ حملة علاقات عامة مع بقية القادة والزعماء العرب ، هدفها تقوية مركز «سعود» فى مواجهة «فيصل»).

فوق ذلك (مما رَصَدَتهُ الوثائق الإسرائيلية) فإن ضرورات حماية مشروعات المياه العربية - كما رآها مؤتمر القمة العربى - اقتضت الاستعداد بقوات عربية ، وهكذا أنشِئَت قيادة مُوَحَّدة تحت قيادة ضابط مصرى كبير هو الفريق «على على عامر» ، ثم عُيِّنَت لهذه القيادة العامة هيئة أركان حرب - وهيئة عمليات - وهيئة تسليح - رَصَدَت لها معظم الدول العربية قوات بحجم مُعَيَّن تُوضَع فى اختصاص القيادة المُوَحَّدة وتتحرك بأوامر منها.

ولَفَتَ نظر الجهات الأمنية فى إسرائيل، وبالذات جهاز الـ«موساد» ، أن المؤتمر أنشأ كياناً سياسياً مستقلاً باسم «منظمة التحرير الفلسطينية» (تَوَلَّى رئاسته الأستاذ «أحمد الشقيرى») ليكون رمزاً لوجود الشعب الفلسطينى ، وليكون لفلسطين مقعد مستقل فى كل مؤسسات الجامعة العربية ، بما فى ذلك مؤسسة القمة.

٦. تحـــولات

لكن الذى أثـار التَّـوَجُّس وإلى حَدٍّ مبالـغ فيه (من قراءة الوثائق الإسرائيلية) كان مُقَدِّمة إعلان بيان القمة العربية الأولى الذى وَقَّعَه الملوك والرؤساء العرب جميعاً ، وكانت هذه المقَدِّمة - فى الترجمة المعتَمَدة لوزارة الخارجية الإسرائيلية - تقول «إن قيام إسرائيل هو التهديد الرئيسى الذى يواجه الأمة العربية ويتطلب جهدها لمواجهته. إن إقامة إسرائيل خطر على الأمة العربية ، وسوف يضاعف من هذا الخطر أن ينهض العرب مُصَمِّمين على حماية مياه الأردن حمايةً للوجود العربى ذاته ، وعلى هذا الأساس فإن الدول العربية ينبغى لها أن تكون مستعدة بالخطط الضرورية للتعامل مع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون جاهزة لمواجهة أية عراقيل تقوم بها إسرائيل ، وأن تكون جاهزة بالقوة العسكرية مُتأكدة أن استكمال هذه القوة يمثل الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف النهائى بتصفية إسرائيل». وكان من المصادفات أن هذا البيان صَدَرَ بعد خمسة عشر يوماً فقط من تولى الجنرال «إسحاق رابين» منصب رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى (١ يناير ١٩٦٤). وفى اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلى لمناقشة بيان مؤتمر القمة العربى ، لاحظت وزيرة الخارجية الإسرائيلية «جولدا مائير» أن «هذه أول مرة يعلِن فيها القادة العرب أمام الدنيا كلها وصراحة أن هدفهم النهائى تدمير إسرائيل» ، ورَدَّ الجنرال «إسحاق رابين» الذى كان حاضراً الجلسة ومُشاركاً فى المناقشة العامة بأنه «أخذ علِماً بذلك» ، وهو يعتقد أن «هذا الإعلان نقطة تَحَوُّل رئيسية فى الصراع العربى الإسرائيلى». وعندما انعقد مؤتمر القمة العربى الثانى فى الإسكندرية يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٤ وبحضور الأمير «فيصل» وَلِىّ عهد السعودية (وكان فى ذلك الوقت قد أتم عملية تطويق الملِك «سعود» تمهيداً لعزله ، ثم تَوَجَّهَ إلى الإسكندرية يحضر القمة العربية الثانية نائباً عن الملِك ، ليكون ذلك إعلاناً صامتاً لكل العرب ولكل الدول أن السُلطة فى المملكة قد انتقلت رسمياً إليه رغم أن أخاه الأكبر كان ما يزال رسمياً جالساً على العرش !) - بدا ذلك فى الوثائق الإسرائيلية - على الأقل - مُوحِياً بأن العرب (ربما) كانوا على وشك ترتيب أولوياتهم وتسوية خلافاتهم تمهيداً لتوحيد جهودهم ، ونتيجة ذلك أن إمكانيات العمل العسكرى ضِدَّ إسرائيل اتسعت واستحوذت على الجزء الأكبر من وقت المؤتمر (وكانت القيادة السورية لحِزب البعث

يومها هى قائدة تصعيد النبرة العسكرية فيما صَدَرَ عن المؤتمر) - وكذلك فإن البيان النهائى له أشار إلى «أهمية تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى» ، ولم يكتف بـ«التأكيد على مَهام حماية مشروعات المياه العربية». ويَظهَر فى الوثائق الإسرائيلية أن مجلس الوزراء الإسرائيلى فى جلسته العادية رأى تقديم مُذكِّرة إلى مجلس الأمن تُلفِت نظره إلى «أن ثلاث عشرة دولة عضوًا فى الأمم المتحدة اتخذت قراراً بأن تمحو من الوجود دولة أخرى عضو فى الأمم المتحدة ، وتلك مخالفة خطيرة لميثاق الأمم المتحدة ترفضها إسرائيل ، وتُعتَبِر رفضها واجباً تلقيه عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

ثم اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى على هيئة «لجنة أمن» لبحث الموقف (يوم ١٢ مارس ١٩٦٤) ، وتَعَدَّدَت الآراء ، ولكنها كانت جميعاً تسابُقاً إلى نوعٍ من المواجهة - كما تُصَوِّر الوثائق.

كان رأى «ليفى أشكول» رئيس الوزراء أن الموقف العربى تَحَوَّلَ بسرعة من بيانات جوفاء إلى خطط عملية وراءها مشروعات وقوات وأسلحة وأموال ، وذلك تَحَوُّلٌ لا يمكن أن تَسكُت عليه إسرائيل.

ووضع «ديان» النقط على الحروف أكثر قائلاً : «إن هذه المشروعات لا يوقفها إجراء أقل من الحرب الشاملة».

وطلب «رابين» (رئيس الأركان) إذناً بشن غارات جوية متواصلة على مواقع المشروعات العربية ، وخصوصاً على حشد كبير من المعِدَّات الهندسية يَتَجَمَّع «الآن» وراء الحدود السورية. والغريب أن الوثائق الإسرائيلية كان فيها ما يُطمئِن إسرائيل - بالحقائق العملية - إلى أن قلقها من بيانات القمة العربية مُبالَغٌ فيه ، إذ تشير الوثائق وتؤكد الشهادات أن الملِك «حسين» مَلِك الأردن غادر الإسكندرية بعد مؤتمر القمة الثانى قاصداً باريس فى زيارة عَمَل قصيرة يلتقى فيها بمسئولين فرنسيين بينهم الرئيس «شارل ديجول» ورئيس وزرائه «جورج بومبيدو» ووزير خارجيته «كوف دى مورفيل». لكن الملِك فى حقيقة الأمر كان على مَوعِدٍ مع «جولدا مائير» وزيرة الخارجية الإسرائيلية.

وبشهادة الملك «حسين» مُسَجَّلة بصوته أمام الدكتور «آفى شلايم» ـ فإن الملك تَحَدَّث عن لقائه بـ «جولدا مائير» قائلاً

«لقد كان اجتماعا طيِّباً. وبحق فإنه اجتماع كَسَرنا فيه كل الثلوج حتى يعرف بعضنا البعض عن قرب. ولقد تَحَدَّثنا عن أحلامنا وآمالنا أن نرى أبناءنا وأحفادنا يعيشون فى الإقليم عهداً من السلام. وقد قلت لها أننى واثق أنه سوف يجىء يوم نلقى فيه جميعاً أسلحتنا ونصنع تمثالاً للسلام نقيمه فى القدس ليُعَبِّر عن رفضنا لصراع عقيم..»

ولم يقل الملك أكثر من ذلك ، لكن وثائق إسرائيلية أخرى تُظهر أن هذا الاجتماع مع «جولدا مائير» كان بداية لاتفاقيات تعاون بين المخابرات المدنية والعسكرية فى البلدين ، تضمن ضمن تَعَهُّدات أخرى ـ أن تتولى المخابرات الإسرائيلية مُتابعة أعداء الملك داخل المملكة وخارجها، وإبلاغه بما لديها من معلومات تمس أمنه وأمن العرش ، وتساعده على إفشال خططها العدائية. وقد أضيف إلى ذلك اتفاق «جنتلمان» بأن الملك مهما كان من أمر مشروعات تحويل مياه الأردن المقررة فى بلاده ـ لن يتجاوز حصته المقررة من مياه الأردن طبقاً لمشروع «جونستون» .

....

....

وكان مشروع «جونستون» واحداً من المشروعات التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة ١٩٥٠ ـ بدعوى الرغبة فى المساعدة على حَلِّ مشاكل الشرق الأوسط وفتح الفُرَص لتنميته ، وكان أولها ما عُرِفَ باسم مشروع «كلاب» الذى يسمح بترحيل اللاجئين الفلسطينيين المشرَّدين بعد حرب فلسطين، وإعادة توطينهم فى سيناء ، وقد عرضه الدبلوماسى الأمريكى المكلف به وهو المستر «إدوارد كلاب»، ورَفَضَتهُ مصر فور تقديمه فى العصر المَلَكى وخصوصاً أن بريطانيا لم تكن مُتَحَمِّسة له لأنه ـ كما هو واضح فى الوثائق البريطانية ـ كان يخلق أوضاعاً قلقة وراء ظهر القاعدة البريطانية فى قناة السويس ذلك الوقت. وكان مشروع «جونستون» هو الثانى بين المشروعات الأمريكية ، وكان هَدَفُه تَعاوُن دول المشرق

العربى، وبالذات سوريا ولبنان والأردن ، وإسرائيل بالطبع ، لاقتسام مياه نهر الأردن وشبكة موارده المائية بغَرَض التَوَسُّع فى الإعمار (تحضيراً لمناخ السلام) ، وكان لإسرائيل النصيب الأوفر من مياه الأردن طبقاً لهذا المشروع. ولم تقبل الدول العربية بمشروع «جونستون»، لكن إسرائيل بدأت فى تخطيط وتنفيذ سياستها المائية على أساسه.

....

....

وتشير وثيقة أخرى إلى أن الملِك «حسين» فى ذلك الاجتماع مع «جولدا مائير» طلب سلاحاً من إسرائيل ، وحين سألته وزيرة الخارجية الإسرائيلية عما إذا لم يكن ما تعطيه له الولايات المتحدة ، وآخره صفقة دبابات ، يكفى ؟.. كان رَدُّ الملِك «حسين» بما مؤداه «أن الاتفاق العسكرى الذى حصلت به مملكته على ثمانين دبابة أمريكية يرافقه تَعَهُّد مكتوب ومُوَقَّع منه شخصياً بأن «الحكومة الأردنية لا يحق لها استعمال هذه الدبابات فى الضفة الغربية»!»

....

....

واللافت للنظر أن هذا الحوار بين الملِك «حسين» وبين وزيرة خارجية إسرائيل وَرَدَ بألفاظه تقريباً ونُشِر فى دراسات جادة : دراسة «شاهام» عن «تاريخ نصف القرن الأول من حياة إسرائيل» (صفحة ٢١٥) - وتَكَرَّر نشره مرة أخرى فى دراسة الدكتور «آفى شلايم» (صفحة ٢٢٨)!

....

....

ويتصل بذلك ويلفت النظر أكثر ما وَرَدَ فى المذكرة النهائية التى قدمها الجنرال «إيلى زائيرا» رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية فى السنوات من ١٩٦٩ وحتى سنة ١٩٧٣ - إلى الكنيست الإسرائيلى فى رده على تقرير لجنة التحقيق الخاصة

برئاسة رئيس المحكمة العليا القاضى «أجرانات» ، وذلك أنه فى صفحة ١٣٦ من «الترجمة العربية المحدودة» لهذه المذكرة الضافية كَتَبَ ما يلى بالنص .

«لسنوات طويلة كنا نعقد بين الحين والحين اجتماعات منتظمة مع شخص رفيع المستوى وذى مكانة مُحتَرَمة فى منطقتنا ، وسوف أسميه هنا «المشار إليه» (الرجل المرموق) ، وفى الحقيقة فإنه لم يكن يعطينا معلومات بالمعنى المعروف للكلمة ، ولكنه بسبب مكانته الرفيعة كان مَصدَراً مستمراً لمتابعة التَوَجُّهات والنوايا على المستويين السياسى والأمنى ، وكانت ثقتنا فيه عالية بسبب مكانته الرفيعة ، وكان فى مقدورنا عن طريقه أن نفهم ما يجرى فى العالم العربى ، والواقع أنه كان مَصدَراً حيوياً لزعماء إسرائيل الذين يهمهم إيجاد سُبُل للتفاهم والتعايش مع العرب المحيطين بإسرائيل .» ومع أن الجنرال «إيلى زائيرا» أخفى اسم المصدَر العربى الرفيع المستوى ورَمَزَ إليه فى كلامه عنه (صفحة ١٣٦ من الترجمة العربية للتقرير) ـ فإن مدير المخابرات العسكرية السابق على صفحتى ١٤٠ و ١٤٤ قام بتسميته صراحة بصفته «الملِك حسين»، وكان ذلك بالإحالة إلى شهادة السيدة «جولدا مائير» أمام لجنة «أجرانات» وبخصوص لقاءاتها مع مَلِك الأردن أثناء رئاستها للوزارة ، وقبل أيام من حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

....

....

وكان هذا اللقاء بين الملِك «حسين» وبين «جولدا مائير» قبل أيام من حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ مَوضِع أخذ ورَدّ فى تحقيقات لجنة «أجرانات» ، وداعيه اتهام «جولدا مائير» بأنها لم تأخذ جَدّاً بدرجة كافية تحذيرات الملِك «حسين» عن استعداد مصر وسوريا لشن حرب على إسرائيل فى ظرف أسابيع ، ولو أنها أخَذَتها جَدّاً لما كانت مفاجأة قيام الحرب ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

....

....

وفيما أورده الجنرال «زائيرا» فإن عدداً مَحدوداً من صُنّاع القرار فى إسرائيل

(رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورئيس هيئة أركان الحرب ، ومدير المخابرات العسكرية ، ورئيس الـ«موساد») كانوا يعقدون جلسات مُنتَظِمة مع الملِك «حسين» تتِم فى أماكن مُؤَمَّنة مُختارة على جانبى الحدود ، وفيها يسمعون من الملِك «حسين» تقييماً عاماً لرؤيته للأحوال ، ثم يقومون بعد ذلك بتوجيه أسئلة مُحَدَّدة إليه ، وكان الملِك يجيب !.. (مُعتَبِراً أن ذلك داخِلٌ فى نطاق التنسيق الأمنى المتَّفَق عليه مع إسرائيل) !

....

....

٧ـ خبـــايا

كان مؤتمر القمة العربى الثالث ـ فى الدار البيضاء يوم ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ـ هو آخر سلسلة «القِمَم» فى الفترة التى سبقت معركة يونيو ١٩٦٧. وربما أن هذا المؤتمر كان الأخطر فى السلسلة رغم أنه كان الأقل جَدِّيَّة بينها ! وبشكل ما فإن الوثائق الإسرائيلية ـ فى حدود ما رأيت وقرأت ـ تَتَجَنَّب الإشارة إلى هذا المؤتمر بالتفصيل وكأنها تُحاذر الاقتراب منه رغم أن أجهزة الأمن الإسرائيلية كلها وأولها الـ «موساد» كانت موجودة فى قاعة المؤتمر مُراقِبة لما يجرى فيه ومُستَمِعة لمناقشاته ومُساجلاته وقد وَصلَت أحياناً إلى دَرَجَة المشادة !

....

....

وكنتُ قد نَشَرتُ (فى عَدَد «وجهات نظر» ـ أكتوبر ١٩٩٩) تفاصيل عن هذه الواقعة الخطيرة فى مقال لهذه المجلة استندت فيه إلى تصريحات وتقارير فى الصحافة الإسرائيلية فى رثاء الملِك «الحسن» وتكريمه ـ عندما ذَهَبَ إلى رحاب الله.

وكان بين ما نَشَرتُه (نقلاً عن هذه التصريحات والتقارير فى الصحافة الإسرائيلية) سماح الملِك «الحسن» لجهاز الـ «موساد» الإسرائيلى بتركيب ميكروفونات تَسمَع وعَدَسات ترى كل شىء داخل قاعات اجتماع القمة العربية فى

الرباط - لكننى حتى بعد النشر ظللت حائراً فى الطريقة التى أمكن بها إتمام هذه المهِمَّة بنجاح ، ودون أن يلحظها أحد من المدنيين أو العسكريين المغاربة من خارج الدائرة الضيقة التى تحيط بالمِلك «الحسن» ، ثم أن تَتَواصَل هذه المهِمَّة من أول المؤتمر حتى نهايته - دون مُقاطعة ؟!

لكنه من يوم أن نَشَرتُ ما نَشَرت (عَدَد «وجهات نظر» - أكتوبر سنة ١٩٩٩) وحتى الآن (نوفمبر ٢٠٠٠) أتيح لى أن أعرف ما ينهى الحيرة ويبطل سؤالها.

والحقيقة أن الخطة التى اعتمدت بالفعل لتمكين الـ «موساد» من المتابعة بالصُورة والصوت ، وحتى بالإشارة والإيماءة ، لمؤتمر عربى على مستوى القمة - كانت خطة بالغة الذكاء ، شديدة البساطة.

كانت فترة منتصف الستينات هى الفترة التى بلغ فيها التعاون بين المخابرات المغربية والمخابرات الفرنسية (وغيرهما من أجهزة الأمن) - ذروته. وقبلها وبعدها كان الجنرال «محمد أوفقير» وزير الداخلية الدَّمَوى فى حكومة المِلك «الحسن» وموضع ثقته ومأمن سره - هو المسئول بالطبع عن هذا التعاون الحميم خصوصاً فى مُطاردة أعداء الملِك «الحسن» وأولهم فى ذلك الوقت الزعيم الاشتراكى الأسطورى «المهدى بن بركة». وفى باريس ، وفى أحد أيام الأسبوع الأول من مايو ١٩٦٥ (أربعة شهور قبل مؤتمر القمة فى الدار البيضاء) عُقِدَ فى باريس اجتماع أمنى على مستوى عال فى إطار التنسيق بين أجهزة الأمن السرى الفرنسية والمغربية ، وانضم إليه مندوب من المخابرات الإسرائيلية ، وهو فى الغالب الجنرال «مائير آميت» مدير الـ «موساد» الذى تَوَلى منصبه قبل شهور. وفى هذا الاجتماع طرح مدير الـ «موساد» فكرة أن إسرائيل يهمها أن تعرف معرفة يقين نوايا الدول المعادية لها (مصر وسوريا بالذات) - ويَتَّصِل بذلك أن اكتفاء إسرائيل بمعلومات مكتوبة تصلها من «الأصدقاء» أو حتى بنُسَخ من مَحاضِر جلسات القمة ليس كافياً ، لأنه فى معرفة النوايا فإن «تعبيرات الوجوه تقول أكثر مما تفصح عنه الأوراق ، كما أن نبرات الصوت تُعَبِّر بأكثر مما يمكن أن تعرضه محاضر الجلسات».

وكان معنى ذلك أن إسرائيل تطلب ترتيباً يَسمَح لها بأن ترى وتَسمَع ما يهمها مباشرة، لا تنتظر فيه «بوح» صديق. وكان ذلك أكثر مما يستطيع أن يَبِتَّ فيه

الجنرال «محمد أوفقير» أو مُساعده اللواء «أحمد الدليمى» الذى شارك فى الاجتماع الأمنى إلى جواره.

وطلب «أوفقير» أن تُترَك له «المسألة» يرجع فيها إلى «جلالة الملِك». وفى اجتماعٍ تالٍ فى نهاية شهر مايو ١٩٦٥ عُقِدَ اجتماع أمنى آخر فى ميناء «مارسيليا» الفرنسى، وفيه أبلغ الجنرال «أوفقير» زملاءه «بأنهم «فى المغرب» لا يعرفون كيف يمكن تدبير الطلب الإسرائيلى دون أن يؤدى ذلك إلى انكشاف فى موقف الملِك تكون له عواقب لا يستطيع الملِك قبولها». والغريب أن مدير المخابرات الإسرائيلى وبموافقة مسئول هيئة الأمن الخارجى الفرنسى المكلف بحضور الاجتماع - هو الذى عَرَضَ اقتراحا لتذليل العقبات بما يدرأ العواقب، وكانت الخطوط الرئيسية فيما عُرِضَ على النحو التالى:

- أنه فى الأعراف المعمول بها فى الجامعة العربية فإن جهاز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هو الذى يتولى الإجراءات الإدارية الخاصة بعَمَل المؤتمرات، وتنظيم الجلسات، بما فى ذلك كتابة المحاضر وصياغة مشروعات القرارات.

- لكنه فى مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة، ونظراً لعدم كفاية جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية للخدمات المطلوبة منه لمؤتمر على مستوى القمة (لأول مرة شارك فيه جميع ملوك ورؤساء الدول العربية - فإن الدولة المضيفة وهى مصر (وقد تصادف أنها أيضا دولة المقَر) - تَوَلَّت عن الأمانة العامة للجامعة العربية وبواسطة مسئولين من رئاسة الدولة ووزارة الخارجية مُهِمَّة توفير الخدمات الإدارية المطلوبة للقمة.

- وفى ذلك الوقت ومع غَلَبة الشك وسوء الظن على السياسة العربية فإن وزارة الخارجية المصرية اقترحت على الأمانة العامة للجامعة العربية (وزيادة فى التأكيد على سلامة صياغة المحاضر وحُسن تعبيرها بأقصى قدرٍ من الدقَّة عن المناقشات) أن يتم تسجيلها صوتاً وصورة، وبشكل سِرِّى (وإن يكن رسمياً).

....

....

وبالفعل فإنه فى ذلك الوقت ، وأثناء التمهيد لانعقاد مؤتمر القمة العربى الأول ، قال السيد «محمود رياض» وزير الخارجية المصرى للسيد «عُمَر السَقَّاف» القائم بأعمال وزير الخارجية السعودى أن فكرة تسجيل الجلسات صوتاً وصورة هى الطريقة الحديثة لضمان دِقَّة المحاضر بما لا يَحتَمِل ذَرَّة شك ، ثم إن السرِيَّة ممكنة إذا كانت أجهزة الدولة (وِحدة خاصة فى التليفزيون المصرى) - هى التى ستقوم بالعَمَل. وحين لاحظ «محمود رياض» أن نظيره السعودى يبدى تَرَدُّداً قال له (طبقاً لتقرير كَتَبَه «محمود رياض») ما مُؤدَّاه : «لا داعى لأن تَشُكُّوا وأن تَتَصَوَّروا أن هَدَفَنا مجرد تسجيل الجلسات - لو كان ذلك ما نريد ففى مَقدورنا أن نضع الميكروفونات خِفيَة فى قاعة الاجتماعات ، وأظنكم أيضاً تُقَدِّرون احتمال أن غيرنا وغيركم من الوفود سوف يدخلون قاعة المؤتمر وفى حقائبهم أو فى جيوبهم أجهزة تسجيل مُخَبَّأة فى حقائب أوراقهم أو فى جيوبهم ، ونحن لا نستطيع أن نضع نظام تفتيش يمس الملوك والرؤساء أو يقترب من رجالهم المشاركين معهم فى وفودهم ، وإلا فهى أزمة.

لذلك ولصالح الجميع - ولمصلحة الحقيقة - فإنه من الأفضل أن تكون الميكروفونات فوق الموائد وليس تحتها ، وأن تكون الكاميرات أمام عيوننا جميعاً وليس خلف ظهورنا». وبعد مُشاورات ومُداولات جرى قبول الاقتراح المصرى وعلى أساس أن تتلقى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نُسَخاً من شرائط التسجيل «صورة وصوتاً» بعددِ الملوك والرؤساء المشاركين فى القمة ، وفوقها نُسخَة للمحفوظات السرِيَّة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وهكذا تكون «الوثيقة الكبرى» للاجتماع محفوظة لدى الجميع ، مرجعية يمكن الاطمئنان بالكامل إلى أمانتها على كل قول وكل نص - وحتى كل تعبير !

وكان ذلك بالفعل ما جرى تنفيذه بالنسبة لمؤتمر القمة العربى الأول فى يناير ١٩٦٤ - وبعده فى مؤتمر القمة العربى الثانى بالإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤.

....

....

والآن وفى «مارسيليا» أواخر شهر مايو سنة ١٩٦٥ - كانَ رئيس الـ «موساد» الإسرائيلى يعرف تفاصيل الإجراءات التى اتفق عليها فى اجتماعات القمَم العربية - وعليها رَتَّبَ مقترحاته التى راح يعرضها على زملائه من الأمن الفرنسى والأمن المغربى. وهكذا (مايو ١٩٦٥) يَستَطرِد رئيس الـ «موساد» فى عرض الخطوط الرئيسية لفكرته :«- إن الحكومة المغربية - وهى المضيف الرسمى لمؤتمر القمة الجديد - تستطيع أن تأخذ بالسوابق التى جرى إقرارها والعمل بها فى مؤتمرات القمة فى القاهرة والإسكندرية وتَطلُب - ولن يُعارضها أحد - أن تكون هى المسئولة عن الإجراءات المطلوبة لخِدمَة مؤتمر القمة ، بما فى ذلك تنظيم الجلسات وكتابة المحاضر وصياغة القرارات. وهى فى هذا الصَدَد تستطيع ودون مُنازعة أن تتولى بأجهزتها الرسمية عملية تسجيل وقائع الاجتماعات صوتاً وصورة ، وترسل نُسَخاً منها - كما فَعَلَت مصر قبلها - وبعَدَد الملوك والرؤساء ، بالإضافة إلى نُسخَة إضافية برسم الأمين العام لجامعة الدول العربية).

- وبما أن التليفزيون المغربى مؤسسة وليدة - لا يملك الوسائل الفنية ولا المهارات الضرورية لأداء العمل بكفاءة (تليق بمقام اجتماع يُشارك فيه الملوك والرؤساء العَرَب) - فإن الحكومة المغربية من حقها وحدها وبدون اضطرار إلى إخطار غيرها - تستطيع مُبَكِّراً - يُساعدها أصدقاؤها ! - تأليف شركة خاصة لخَدَمات التليفزيون تكون جاهزة - بمُعِداتها وخبراتها - للمهِمَّة قبل الموعد المحَدَّد.».

....

....

وهكذا كان. وبالفعل تألفت وسُجِّلَت شركة فى مدينة «ليون» الفرنسية - تحت اسم «أطلس» - وكانت الواجهة فيها مغربية، ولكن ما وراء الواجهة كان شيئاً مختلفاً تماماً - وعلى أية حال فإن الشركة الجديدة انشغلت وانهمكت من أول يوم (مُستَعينة بالتلفزيون المغربى للدولة أحياناً) فى وضع مُعِداتها وتدريب خُبرائها على دخول القاعات والخروج منها ، وتركيب الميكروفونات وتمرير أسلاكها ، وتوجيه الكاميرات وفتح زواياها. ومنذ اللحظة التى بدأ فيها الملِك «الحسن» خطابه فى القمة قائلاً : «بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد

المرسلين..» - كانت الميكروفونات تَعمَل والعَدَسات تُضاء بينما عناصر من الـ «موساد» والأمن الفرنسي وزملائهم من المغاربة جالسون باطمئنان في غرفة التَحكُّم control room يرون ويسمعون باعتبارهم «موظفين في الدولة» ، وتحت اختصاص الجنرال «أوفقير» الذى كان المسئول العام عن نظام وتأمين المؤتمر. وقد ظلت شركة «أطلس» تواصل عملها حتى جرت تصفيتها وإنهاء وجودها القانوني في وقت ما من سنة ١٩٩١ !

....

....

وكان مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ هو المؤتمر الذى عُرِضَت عليه بضغط وإلحاح من القيادة السورية البعثية وقتها «خطة عسكرية لتصفية إسرائيل» ، ولم يكن هناك من أبدى اقتناعه بالخطة أو بكفاءتها ، أو بإمكانية تنفيذها بالقُدرات العربية الراهنة، أو في ظل الأوضاع الدولية القائمة.

والملاحظ في الجلسة الثانية من جلسات هذا المؤتمر الثالث على مستوى القمة العربية أن «جمال عبد الناصر» تَدَخَّلَ في المناقشات مُبدِياً استغرابه لأن «الوفد السورى» الذى كان يرأسه الفريق «أمين الحافظ» «يجُرُّنا إلى مُزايَدات قد تؤدى إلى مغامرات لا تأخذ في حسابها الطاقات الحالية للأمة».

ولقى ما قاله «جمال عبد الناصر» استجابة من الملِك «فيصل». وكان أن اقترح رئيس وزراء السودان السيد «أحمد محمد محجوب» ترك موضوع الخطة العسكرية التى تَصَوَّرها رئيس الدولة السورى وقتها (الفريق «أمين الحافظ») لتصفية وجود إسرائيل - والانتقال إلى جَدوَل الأعمال ، واعترض الفريق «أمين الحافظ» ، لكن القمة وافقت على اقتراح رئيس وزراء السودان.

وإذن فإن إسرائيل كانت تعرف كل الحقيقة فيما دار داخل مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥.

ومن المدهِش أن حكومة المغرب احتفظت عندها بكل الشرائط التى تم تسجيلها صورة وصوتاً لوقائع جلسات مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، ولم

تصل أى نسخة منها إلى القاهرة باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولا إلى مكاتب أو دواوين رؤساء الدول العربية المعنية. وحَدَثَ أن قامت وزارة الخارجية المصرية باستعجال الشرائط، وردّت أمانة الجامعة العربية بأنها لم تتسلمها بعد، ولكنها بعثت إلى الرباط تطالب بها لأن عواصم عربية أخرى شاركت فى المؤتمر مثل القاهرة تريد أن تكون محفوظاتها كاملة - وذلك هو الوضع حتى هذه اللحظة!

٨- الصـــواريخ

لا تحتوى الوثائق الإسرائيلية على تفاصيل كثيرة عن مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء، لكنها تُفصِح عن الكثير مما رَتَّبَتهُ إسرائيل على ما عَرَفَتهُ وسَمِعَتهُ سواء من داخل جلسات هذا المؤتمر أو من كافة مصادرها القوية والمنتشرة فى كل أرجاء العالم، سواء على مستوى السياسة والدبلوماسية، أو على مستوى المخابرات والأمن، أو على مستوى النفوذ والنفاذ إلى مواقع التأثير بواسطة جالياتها القوية المناصرة و«التنظيمات المتعصبة» وسط هذه الجاليات. وفى مجمل ما يبدو من الوثائق الإسرائيلية خصوصاً سنة ١٩٦٥ أن إسرائيل:

١- ماضية فى تنفيذ مشروعاتها للحصول على أكبر قدر من مياه الأردن.

٢- وهى لا تَعتَبِر التهديدات السورية خطرة أو حالَّة، وتعتبر أن النظام السورى كما هو وقتها «عَصَبِىٌّ» من ناحية منه، ومُختَرَقٌ من ناحية أخرى خصوصاً من مخابرات صديقة (تَبَيَّنَ فيما بعد أنها المخابرات البريطانية الخارجية «M.I.6»، وكان الاختراق على أعلى مستوى فى القيادة العسكرية الحزبية (الحِزب القومى السورى) وهى وقتها الأقرب من المسئولية السياسية داخل قيادات وتشكيلات الجيش السورى).

٣- أن مصر بكل ما تُمَثِّله وتَتَحَصَّل عليه فى ذلك الوقت ما زالت هى الخطر الذى يمكن أن تخشى منه. وهكذا فإن الوثائق الإسرائيلية فى ذلك الوقت تَظهَر من خلالها خطة حركة:

- حرب نفسية على سوريا (وبالتحديد على القيادة الحِزبية التى تبدو عَصَبِيَّة فيها) لإفقاد قرارها السياسى والعسكرى توازنه الضرورى.

ـ ثم حرب تطويق سياسى وعسكرى ضِدَّ مصر ، تَستَغِل ما يبدو على مصر من إرهاق استنزاف طويل عَكَس نفسه فى النهاية على صورة تَرَدٍّ يكاد يصل إلى حَدِّ المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية (التى أوقفت بالفعل فى ذلك الوقت مبيعات القمح إلى مصر بمُقتَضى القانون ب. ل. ٤٨٠) ـ تحت ضغط شديد من الكونجرس الأمريكى بمجلسيه ، وفى عهد رئيس أمريكى لا يحتاج إلى مَن يُحَرِّضه على مصر وهو «ليندون جونسون» (الذى خَلَفَ «جون كنيدى» بعد اغتياله أواخر سنة ١٩٦٣) ـ ثم فاز فى انتخابات سنة ١٩٦٤ دون اعتماد على بريق عصر «كنيدى» وأحلامه الواسعة !

....

....

وكان «ليندون جونسون» نوعاً من الرجال يختلف عمن سبقوه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو لم يكن القائد المنتَصِر فى الحرب مثل «أيزنهاور» ، ولا كان الحالِم بآفاق إنسانية جديدة مثل «كنيدى» ، وإنما كان سياسياً أمريكياً محلياً ـ وعملياً ـ وفَلاّحاً من تكساس كما يقول ، يفهم فى مشاكل استزراع الأرض وتوفير المياه ، ويعرف حسابات الانتخابات المحلية والفيدرالية على أطراف أصابعه. ثم إنه فى واشنطن وأثناء رئاسته للكونجرس أصبح الصديق الذى تَعتَمِد عليه جماعات الضغط (اللوبى) اليهودى ، وفوق ذلك فإن دائرة الأصدقاء الأقرب إلى قلب «جونسون» كانوا من اليهود (وبينهم «إيب فورتاس» وهو قانونى مشهور وله تأثير واسع فى الأجواء السياسية لـ «جورج تاون» (عاصمة القوة السياسية فى واشنطن) ـ ثم إن هوى «جونسون» ومشاعره كانت مع سيدة مجتمع يهودية ، ذكية وجميلة هى «ماتيلدا كريم».

....

....

وتشير الوثائق الإسرائيلية إلى معرفة سابقة بين «أشكول» وبين «جونسون» عندما كان نائباً للرئيس (مع «كنيدى») وقام بزيارة لإسرائيل التقاه فيها وسمع منه

وتأثر به ، ووَجَدَ نفسه مُستَريحاً له أكثر مما استراح لرئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت «دافيد بن جوريون» الذى بدا له «شخصية من شخصيات التوراة المتَوَعِّدة والمنذِرة بالعَذاب الأليم» ! ومن المفارقات - كما يتضح من قراءة الملفات - أن «جونسون» أعطى لـ «أشكول» فرصة تَمَنّاها «بن جوريون» ولم يحصل عليها ، وهى القيام بـ «زيارة دولة» إلى الولايات المتحدة - خلافاً لـ «زيارة رسمية»، أو «زيارة عَمَل». وأهمية «زيارة الدولة» أن رئيس الولايات المتحدة يكون هو المرافق للضيف الممتاز فى كل تَحَرُّكاته واتصالاته. وكانت «زيارة الدولة» دَفعَة تأييد قوى لـ «أشكول» قبل الانتخابات العامة القادمة فى إسرائيل.

....

....

كانت زيارة «أشكول» للولايات المتحدة «زيارة دولة» - تالية فى التوقيت لمؤتمر القمة العربى الأول ، وسابقة على مؤتمر القمة العربى الثانى. وفى الاستعداد للزيارة فإن «أشكول» عَقَد اجتماعا مع مجلس الأمن القومى ، وكان أمام المجلس تقرير من الجنرال «موشى ديان» ملخصه أن «مشروعات تحويل مياه الأردن لا سبيل إلى وقفها إلا بالحرب». وكما يَبين من الأوراق فإن «إيزر وايزمان» قائد سلاح الطيران الإسرائيلى الذى حَضَرَ اجتماع مجلس الأمن القومى عرض إلى دور «سلاحه» فى أى مواجهة قادمة دون دخول فى التفاصيل الكاملة لخطة أطلق عليها الاسم الرمزى «موكد» (الموقد) - وقد ظهَرَ فيما بعد أن أساس الخطة (التى انفرد فيها الطيران وحده بـ : ٥٢٪ من جُملة الاعتمادات المقَرَّرة للدفاع) هو «توفير قوة جوية إسرائيلية تستطيع تدمير كل الأسلحة الجوية فى الدول الملاصقة لإسرائيل (مصر وسوريا) - بضربة واحدة» - وكانت قائمة طلبات «وايزمان» لتحقيق هذا الغرض على النحو التالى :

□ ٤٥ طائرة من طراز «فانتوم» (أ.٦) - مع العلم أن سلاح الطيران الإسرائيلى كانت لديه بالفعل ثلاثون طائرة من هذا الطراز.

□ ١٦٥ طائرة من طراز «سكاى هوك» المقاتلة - مع العلم أن سلاح الطيران

الإسـرائيلى كـانـت لديه بالفـعل ١٢٠ طائـرة من هذا الطراز. أى أن المجمـوع الإجمـالـى كان ٢١٠ طائـرات هى الأحـدث فى جيوش العالـم فى ذلك الوقت. وفى الحقيقة - وكما يَرِد فى الأوراق بالنص - فإن «وايزمـان» كـان يريد أن يجـرى «عـمليـة تجـديد كـاملة لسلاح الجـو الإسـرائيلى الذى كان حتى وقتها يعتمد على الطائرات الفرنسية من طراز «ميـسـتـير» ثـم طراز «مـيـراج»-». وكـان الجنرال «إسـرائيل تـال» قـائد سـلاح المدرعـات يطلـب ٣٢٠ دبابة من طراز «م ٤٨»، وكانت ميزتها فى حسـابه أنها تقدر على العَمَل دون حـاجـة للتَـزَوُّد بالوقـود لمدى يزيد مـرتين عن مَـدى عَمَل دبـابة الـ «سـنتـوريون» البـريطانيـة التى كـانت مـعروضـة على إسـرائيل ! وهكذا تَـوَجَّـه «أشكول» إلى زيـارة صـديقـه «جـونسـون» (رئيس الـولايات المتـحـدة) وفـى «زيارة دولـة» - ومـعـه قـوائم الطلبات التى أعَدَّهـا جنرالاتـه.

وقـد أضـاف «أشكول» إلى هذه القـوائم طلبـاً من رئاسـة أركـان حـرب الجـيش الإسـرائيلى تسـأل فيه عن إمكانية الحصـول على صـواريخ. وفى مَحاضـر ذلك اللقـاء بين «أشكول» و«جونسون» يَرِد حوار يقـول فيه «أشكول»:

«إن إسـرائيل تريد أن تكون لها قـوة فى الصـواريخ تـوازى القـوة التى بَنَتها مصـر. فـ «نـاصـر» لديه مـائتـا صـاروخ ، وإسـرائيل على اسـتـعـداد لأن تتـوقف عن طلـب صـواريخ أمريكيـة إذا تَمَكَّنَت الولايات المتحدة من إقنـاع «نـاصـر» بتدمير صـواريخـه». ثم يُضـيـف «أشكول» عِبارة فى الحـوار تسـتحق الاهتمـام قـال فيهـا بـالحـرف الـواحـد مُوَجِّهاً كلامـه لـ «جونسـون»:

«إن إسـرائيل على اسـتـعـداد لأن تنتظر سنـة أو سنتين على أكـثـر تقـدير ، ولكن الحـاصـل أمـامـهـا أن «نـاصـر» يواصل تَـجاوُز العَقَبات التى مـا زالت تُؤثِّـر على فـاعلية صـواريخـه (مشكلة جهاز التوجيه) - لكنه على وجـه اليقين سـوف يَتَمَكَّن من حَلِّ هذه المشكلة فى سنتين أو ثلاث، وحينئـذ فـإنه يُصـبح فى وَضـعٍ يمكنه من الـهـجـوم على إسرائيل. وإذا حَدَثَ أن مصـر هاجَمَت إسرائيل فـإن بقية البـلاد العربيـة سـوف تـحـذو حذوهـا».

ثم يَضَـع «أشكول» فى صـوته أقـصـى مـا يسـتطيع من حـرارة التـأثر ، ويقـول بالحرف - طبقاً لمحضر الاجتماع بينه وبين «جونسـون» :

«إن إسرائيل لا تحتمل أن تخسر معركة واحدة أمام العرب يا سيدى الرئيس. وإذا حَدَث ذلك فسوف تكون نهاية التاريخ اليهودى. والشعب اليهودى لديه رسالة مازال يؤديها للعالم المتحَضِّر ، وإذا نظرت ياسيدى الرئيس إلى التاريخ الإنسانى وعَدَدتَ ما قدمه اليهود للحضارة الإنسانية لتَبَيَّنَ لك على الفور أن هذه الحضارة الإنسانية تحتاج إلى اليهود ، وذلك ما أتمنى أن يكون واضحاً أمامك !»

وطبقاً لمحضر الجلسة فإن «ماك جورج باندى» مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى (وكان «كنيدى» هو الذى عَيَّنَه فى منصبه ، وطلب «جونسون» إليه أن يواصل الخدمة العامة معه وفى نفس منصبه). أبدى ملاحظة قال فيها ما مؤداه أن «ناصر يضغط بشدة فى استكمال برنامج الصواريخ المصرية لأنه يعلم أن إسرائيل لديها مشروع نووى يراه خطراً عليه ، وهو لا يريد أن يفاجأ يوماً بأن إسرائيل تَمَكَّنَت من تحقيق اختراق نووى وهو أمامها بغير سلاح ردع».

ورَتَّبَ «ماك جورج باندى» على ذلك سؤالاً وجهه إلى «أشكول» عما «إذا لم يكن مفيداً أن تقول الولايات المتحدة لـ «ناصر» - بموافقة إسرائيلية - بأن مشروع إسرائيل النووى فى «ديمونة» مدنى فى كل تطبيقاته وليس مُوَجَّهاً إلى صنع سلاح نووى ، ثم إنه قد لا يكون ضرورياً أن يعرف «ناصر» أن «هذا الإخطار يُقَدَّم إليه بموافقة إسرائيلية حتى لا يكون فى ذلك شِبْه تعهد من حكومة إسرائيل».» وطبقاً لمحضر الجلسة - أيضاً - فإن «أشكول» رَدَّ على هذا الاقتراح بغضب قائلاً بالحرف:

«لا أستطيع أن أوافق على إخطار «ناصر» بأى شىء عن «ديمونة». إن «ناصر» عَدُوٌّ لنا. ومادامت الجمهورية العربية المتحدة عدواًلإسرائيل فإنها سوف تظل مُلْتَزِمة بتدميرها. ولذلك فإن إسرائيل تُعارض تقديم أى تأكيدات ولا حتى بالوساطة فى مثل هذه الموضوعات (يقصد الموضوعات النووية). وبالإضافة إلى هذا فإن «ناصر» يُكَرِّس الجهود منذ سنوات لكى يجعل من مصر قوة نووية ، وسوف يواصل تكريس الجهود. وأى شىء تقولونه له عن مفاعل «ديمونة» لن يكون له أثر من أى نوع».

واستطرد «أشكول» طبقاً للمحضر :

«لماذا نقول شيئا لـ «ناصر» عن أى شىء ؟ - هو لا يقول لنا ولا يقول لكم - هل قال لكم كلاماً مُحَدَّداً عن مشروعه لبناء الصواريخ ؟»!

....

....

وكان من المثير بالنسبة لى أن أقابل نفسى مرة أخرى فى الوثائق الإسرائيلية، فقد وَجَدتُ ضمن ملفاتها عن تلك الفترة تقارير وتعليقات مُستَفيضة عن مقالات كتبتها فى التنبيه إلى مشروع إسرائيل النووى. وكان التركيز فى الملفات الإسرائيلية على مقال (فى ٢٠ أغسطس ١٩٦٥) قلتُ فيه «إن إسرائيل سوف تكون جاهزة فى سنتين أو ثلاث سنوات لصُنع قنبلة ، وهى عندما تقترب من هذا الحد سوف تقترح على مصر أن تَدخُل معها فى اتفاق لحظر الأسلحة النووية فى البلدين ، وبطبيعة الأحوال فإن مصر لن تقبل الدخول فى اتفاق من هذا النوع مع إسرائيل ، وحينئذ يكون هذا الرفض ذريعة لمشروعية صُنع قنبلة نووية إسرائيلية». وبعد شهرين تعود التقارير الإسرائيلية فتُركِّز على مقال آخر كتَبتُه فى ذلك الوقت (١٥ أكتوبر ١٩٦٥) - وتُظهِر الوثائق الإسرائيلية أن هذا المقال وُضِعَ تحت دراسة عميقة ومُفَصَّلة ، خصوصاً فقرة منه تقول : «إن إسرائيل تحاول أن تبنى لنفسها قدرة نووية تستطيع أن تُعطيها قنبلة فى ظرف سنتين أو ثلاث سنوات ، وعلى الدول العربية أن تكون مُستَعِدَّة بطريقة جماعية لمواجهة هذا الخطر. لأنه فى مواجهة إمكانية صنع سلاح نووى فإن الدول لا تنتظر حتى تجىء اللحظة الحرجة ، وإنما هى مُطالبة بأن تُعَبِّئ مواردها استعدادا لهذه اللحظة مسبقاً». ثم يُسَجِّل أحد التقارير الإسرائيلية وبإلحاح أن «هيكل» طالب بإنشاء قيادة جوية عُليا مُوَحَّدة ، وبجهد مُرَكَّز ونشيط فى المجال النووى.

....

....

ومن اللافت أن هذه الملفات الإسرائيلية فى تلك الفترة حافلة بأخبار وبيانات سورية رسمية تقول «إن الأسلحة النووية ليست مُهِمَّة لنوع الحرب الذى لا بد للعرب أن يشنوه لتحقيق هدف إزالة إسرائيل ، وهو حرب التحرير الشعبية !»

وتَتَضَخَّم هذه الملفات بتقارير عن لقاءات عربية شارك فيها زعماء بعثيون سوريون كبار ، وضباط عسكريون ينتمون إلى الحزب القومى السورى ، وأهم ما فيها شكوى هؤلاء جميعاً إلى زملاء لهم فى العالم العربى مؤداها «أن مصر تتحدث عن أهمية صُنع قنبلة نووية عربية لأنها تريد أن تجعل ضرورات المواجهة مع إسرائيل صعبة ، وبذلك تعفى نفسها من المسئولية مادامت هذه المواجهة شِبْه مُستَحيلة!»

٩- الصيــــد

هناك ظاهرة تَستَوقِف النظر ، ولا بد أن يلاحظها كل قارئ مُهتَم يمسك بالملفات الإسرائيلية ويقرأ فيها قراءة تحقيق وتدقيق.

خلاصة هذه الظاهرة أن لإسرائيل تجاه العالم العربى أكثر من سياسة ، وهذا مفهوم فى جزء منه ، بمعنى أن إسرائيل يمكن أن تكون لها سياسة مع دول عربية ليست لها حدود مباشرة معها - وتكون هذه السياسة مُختلفة عن سياستها مع دول ملاصقة لها - وبالتالى فإن إسرائيل مع دول مثل السعودية وغيرها من دول الخليج تستطيع أن تتخذ سياسة حِرص من بعيد عارفة حَق الفواصل الجغرافية ومُحَدَّداتها. كذلك فإن إسرائيل يمكن أن تكون لها سياسة خاصة لها اعتباراتها وخلفياتها مع بلد مثل الأردن رغم ملاصقته لها فى الجوار. لكن الذى يَستَوجِب الملاحظة ويَستَحِقها هو وجود اختلاف فى السياسات المتَّبَعة إزاء مصر وتلك المتَّبَعة إزاء سوريا - بينما كلاهما مُجاوِر لإسرائيل - بالالتصاق - وكلاهما مُعاد لها - بالمبادئ والتصرفات.

ومع أن عَداء إسرائيل للبلدين - مصر وسوريا - مُحَقَّقٌ ومُؤكَّد ، إلا أن التعبير الإسرائيلى عن العَداء فى الحالتين مُتَباين : ففى حالة سوريا يُعَبِّر العَداء عن نفسه بأسلوب ، بينما هو فى حالة مصر يَتَّخِذ أسلوبا غيره. وفى بعض الأحيان يبدو الخلاف فى السياسات الإسرائيلية إزاء مصر وسوريا مُوحِياً بأن مَطالب إسرائيل فى الجنوب ، غير مطالبها فى الشمال. ومن ثم فإن طريقة مواجهتها للطرف العربى

- الجنوبى الأفريقى فى مصر - مختلفة عن مواجهتها للطرف العربى - الشمالى الآسيوى فى سوريا.

والحاصل أنه مع سوريا فإن العداء الإسرائيلى يَعتَمِد أسلوباً يكاد تركيز ضغطه أن يكون على الأعصاب ، بحيث يستثيرها ويُفقدها التوازن. وإزاء مَحدوديَّة القُدرة على رَدّ الفعل فإن الضغط على الأعصاب - كذلك التقدير - يُحَوِّل كل التفاعلات إلى احتقان يَرتَدّ أثره إلى الداخل السورى قبل أن يَنفَجِرَ ناراً على الحدود.

وأما مع مصر فإن العداء الإسرائيلى يَظهَر منذ اللحظة الأولى تصميماً على القتل ، فالعَداء على الجبهة المصرية باستمرار حرب لسفك الدَم دون أى اعتبار أخلاقى أو إنسانى ، ولكسرِ الإرادة وليس لمجرد استثارة الأعصاب أو الاعتماد على احتقان داخلى !

ثم لا يلبث القارئ المحقق المدقق أن يكتشف أن وراء اختلاف التعبيرات عن العداء فى الحالة المصرية عنها فى الحالة السورية أسباباً منطقية تكشف عن نفسها دون عناء كبير :

١ - عداء إسرائيل لمصر يهدف إلى إبعادها وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلى ، ويُعَزِّز ذلك اعتقادٌ بأن عودة مصر إلى ما وراء حدودها فى أفريقيا هدَفٌ ممكن.

وأما فى الحالة السورية فإن سوريا موجودة بالجغرافيا والتاريخ داخل البؤرة المباشرة للصراع العربى الإسرائيلى - حتى تكاد فلسطين أن تكون جزءاً من سوريا (وقد كانت فلسطين بالفعل هى سوريا الجنوبية (الشام الجنوبى) بفِعل الحقائق الجغرافية فى الإقليم ، وتلك حقائق أكَّدَت نفسها لزَمَنٍ طويلٍ فى تاريخ هذا الإقليم. وإذن فإن سوريا - على عكس مصر - لا يمكن إخراجها - وإذا كان ذلك فهى باقية - مهما حَدَث - جزءًا من جسمه الحى).

٢ - وعلى هذا الأساس فإن أقصى العنف ضرورى مع مصر لأن الهدف هو قطع اتصالها بالمشرق العربى - وإذن فهى الجراحة دَمَوِيَّة وحتى بدون تطهير للجَرح أو تضميد. وأما مع سوريا فإن الجراحة ليست ضرورية ، والجَرح ليس مَطلوباً -

وإذن فالترويض أنفَع من العُنف ، والتطبيب أنجَع من الجراحة ، إلا فى الحالات القصوى وفى أضيق الحدود.

٣ ـ يتصل بذلك أن إسرائيل لا تَدَّعى لنفسها مَطالب من أى نوع (أسطورى ، أو تاريخى) فى مصر ، وكل ما تريده من مصر هو أن تَحِلَّ عنها وتُرَتِّب حياتها ومُستقبلها بعيداً عنها فى أفريقيا.

وأما سوريا فإن مَطالِب إسرائيل على أجنابها ، كما أن بعض المطالِب فى أطرافها مباشرة خصوصاً مَطلب المياه.

٤ ـ ومعنى ذلك أن إسرائيل لا تُمانِع أن تقطع كل الصلات مع مصر إذا هى انعزلت ، لكنها لا تستطيع أن تقطع صلاتها بسوريا وهى قلب الشام ، بينما فلسطين فى الواقع الجغرافى والتاريخى جزء من هذا الشام ـ لأنها بالضبط جنوبه.

وهكذا فإن إسرائيل جاهزة لاستعمال أقصى درجات العنف لإبعاد مصر حتى وإن خَلَقَت ثارات فى الدَم تَستَوجِب القصاص ـ لكنها مع سوريا لا تريد لثأر الدَم أن يَتَعَمَّق ـ وقصارى ما تَسمَح به ـ من جانبها ـ مع سوريا عُقَد نَفسِيَّة مُستَحكَمَة يمكن حلها ذات يوم إذا انسلخت الأجواء (كذلك يُقَدِّرون؟!).

٥ ـ وأخيراً فإنه مما يُزَكِّى هذا التباين فى السياسات الإسرائيلية بين أسلوب التعامل مع مصر وأسلوب التعامل مع سوريا ـ وجود إدراك إسرائيلى عميق يرى أن مصر بحَجمِها ومواردها هى مفتاح الحرب لأنه بغيرها لا يملك العرب إمكانية القتال ـ وأما سوريا فهى بموقعها وبدَورِها مفتاح السلام ، وبغير توقيعها على صَكِّه النهائى تظل بؤرة الصراع ومحيطها فى حالة تَوَتُّر وقلق.

وفى سياق الحوادث المؤدية إلى ظروف سنة ١٩٦٧ وملابساتها فإن الجنرال «أهارون ياريف» مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية («أمان») كان هو الأدق فى تصوير الفارق بين تعبيرات السياسة الإسرائيلية فى عدائها لسوريا ، وبين تعبيراتها فى عدائها لمصر. وقد وَرَدَ وصف الجنرال «ياريف» فى مذكرة ضمن أوراقه التى أودِعَت فى مركزٍ للدراسات الإستراتيجية أطلق عليه اسمه بعد وفاته. ويَظهَر أن الجنرال «ياريف» قَدَّمَ مذكرته إلى اجتماعٍ سياسى على مستوى عالٍ فى أوائل سنة

١٩٦٦ ، وفى هذه المذكرة حاول «ياريف» أن يطرح تقديراته للموقف على ضوء التطورات التى أعقبت مؤتمر القمة العربى الذى عُقِد فى الرباط فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٥. وفى مقدمة ورقته ذكر «ياريف» أن اللواء «أمين الحافظ» كان أعلى الأصوات المنادية بحرب إسرائيل إلى النهاية فى مؤتمر «كازابلانكا» - فى حين أن الرئيس «ناصر» رَدَّ عليه بنبرة تَعَقُّل أوضح فيها أن سوريا ينبغى عليها أن تراعى فى تصرفاتها أقصى درجات الحَذَر لأن العرب فى اللحظة الراهنة عليهم أن يزيدوا من دَرَجة استعدادهم ومن إمكانية التنسيق بينهم ليكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم وعن مشروعاتهم داخل حدودهم».

ثم يمضى الجنرال «ياريف» ليقول فى الخُلاصة :

«مع أن دمشق هى نداء الحرب فى هذه اللحظة والقاهرة هى صوت الحَذَر - فإن تقديرات إسرائيل لتصرفاتها لا بد أن تقوم على أساس أن الخطر الرئيسى على إسرائيل من الجنوب وليس من الشمال» ! وفيما بعد (بسنين طويلة) شارك الجنرال «ياريف» فى مؤتمر خاص رَتَّبَته كلية الدفاع والأمن القومى الأمريكية الشهيرة «ليفنورث» (سنة ١٩٧٥) ، وكان موضوع المؤتمر هو «مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط» - وأثناء إحدى مُداخلاته فى مَسار المناقشة طَرَحَ الجنرال «ياريف» تقديراته مرة أخرى فى تَشبيهٍ مُعَبِّرٍ وحَىٍّ كأنه صورة مُلَوَّنة ، فقد قال ما مُؤَدَّاه إن «السلام سوف يُداوى كل جراح الحروب السابقة بيننا وبين العرب. وصحيح أننا لجأنا إلى العنف مع المصريين أكثر من غيرهم ، لكنكم تعرفون أنهم الطرف الأقوى والأخطر ، ولقد كان أسلوبنا فى الحرب مع العرب إذا أخذنا بفنون الصيد فى البحر وتَنَوُّعها هو :

- فى الشمال - مع سوريا ولبنان - كنا نصطاد بالشَبَكة - تحاول الإمساك بالسَمَكة دون أن تجرحها.

- أما فى الجنوب - مع مصر - فلم يكن مأموناً أن نصطاد «الوَحش» بالشَبَكَة ، ولذلك كان ضرورياً أن نستعمل الـ«هاربون» Harpoon (الرُمح أو الحَربة المُثَبَّت على بندقية قاذفة والذى يُستَعمَل للصيد فى الأعماق ، وهو يلحق جراحاً غائرة - وأحياناً قاتلة - بالسَمَك الكبير الذى يصيبه). والحقيقة أن التجاء الجنرال «ياريف» فى

التشبيه إلى فنون الصيد : الصيد بالشَبَكة أو الصيد بالحَربَة (الـ«هاربون») - دقيق ، وهو قادر على شرح الكثير من تصرفات إسرائيل على الساحات السياسية وميادين العَمَل العسكرى.

١٠ - خطـــوط

تكشف قراءة الوثائق الإسرائيلية حتى نهاية سنة ١٩٦٦ (وهى الفترة التى جرى الإفراج عن عَدَدٍ لا بأس به من وثائقها) أن القيادة الأمنية (سياسية وعسكرية) فى إسرائيل تَتَوَقَّع مع بداية عام جديد - وقوع تَطَوُّرات لا يظهر شكلها واضحاً فى التقديرات كما تعكسها الأوراق - لكن بعض الإشارات هنا وهناك تُنبئ عن عَدَدٍ من الخطوط يمكن مُتابعتها :

١ - خط تجاه الأردن يعترف بأن هناك مشكلة مع الملك «حسين» بسبب غارة قامت بها القوات الإسرائيلية ضِدَّ قرية «السموع» ، وقد أفلتت السيطرة على هذه العملية فجاءت أكثر «فظاظة مما كان مطلوباً منها». ولقد شعر الملك «حسين» بالإحراج ، وعندما قيل له بأن إسرائيل وَجَدَت نفسها مُضطرة إليها بسبب نشاط جماعات من الفدائيين تجاوز حَدَّه واقتضى ضربة ردع - فإن الملك رَدَّ بقوله إن «إسرائيل أول من يعرف أنه لا يستطيع ضبط بعض العناصر فى بلاده بنفس ما أن إسرائيل لا تستطيع أن تَمنَع عملياتهم وهى محدودة». وقد قال الملك إنه «لا يفهم أن تَرُدَّ إسرائيل بهذه الطريقة على قنبلة خائبة تحت جِسرٍ صغير أو طلقة هاون طائشة على طريق مُنعَزل».

وكان هناك توجيه سياسى وأمنى (يَظهَر جَلِيّاً فى الملفات الإسرائيلية) مُلِحّاً على ضرورة إصلاح ما فَسَد مع الملك بسبب غلاظة الغارة على «السموع» ، وأن المحافظة على العلاقة معه «ضرورية» ، وعلى إسرائيل أن تفكر فى نوعٍ من التعويض أو شكلٍ من أشكال الاعتذار تستريح به أعصاب الملك.

٢ - أنه تجاه سوريا فإن التَوَتُّرات العَصَبِيَّة سوف تستمر ،لأن إسرائيل عليها استكمال مشروعاتها لمياه الأردن ، والآن فإن الجزء الأقرب منها إلى الحدود

(فى منطقة «الحولة») على وشك الانتهاء. لكن بعض الضرورات ، وأولها ضرورة الاستيلاء على بعض المواقع المنزوعة السلاح (من هُدنَة سنة ١٩٤٩) لا بد أن يستمر حثيثاً ، ولكن فى تَؤُدَّة وهدوء ، ودون داعٍ لفَرقَعات على الحدود تُؤدى إلى تَعاطف أو تَضامُن عربى أوسع مع النظام السورى.

(وكان من رأى الجنرال «إسحاق رابين» رئيس الأركان - ومعه الجنرال «دافيد إليعازر» قائد الجبهة الشمالية - أنه من الأفضل تحقيق ما تريده إسرائيل فى المنطقة المنزوعة السلاح بخُطى أسرع لأن «النظام فى دمشق لا يحظى بأى تأييد له قيمة فى العالم العربى ، ثم إن هذا النظام- وهو يعرف أنه معزول- لن يستطيع المغامرة باحتمال مواجهة ، وإنما سوف يضطر إلى التراجع والتخفيف من صُراخِه الدعائى المزعِج» !

ومن المفارقات أن يقول وزير الدفاع الإسرائيلى فى جلسة مناقشة أمنية عامة تعليقاً على رأى «رابين» أن «رئيس الأركان لديه غيظٌ شخصى من سوريا ، وهو لا يَستَلطِف السوريين» !).

٣ - وكانت التقديرات - تجاه ما يمكن تَوَقُّعه على الجبهة المصرية فى الشهور القادمة - مما يمكن تلخيصه بسرعة فى «ضرورة الحَذَر».

وكانت دواعى الحَذَر الضرورى كما يبدو من الأوراق الإسرائيلية مختلفة :

□ أهمها أن إسرائيل كانت بقرب المرحلة الهامة من مشروعها النووى. وطبقاً لوَصف وَرَدَ على لسان «روبرت كومار» أحد مستشارى الرئيس «جونسون» فإن «الحَمْلَ (حَمْل الخطيئة !) وَصَلَ إلى شهره السابع أو الثامن - وأعراض نمُوِّه فى بطن دَيْمونَة لن تعود بعد قليل قابلة للإنكار أو الإخفاء».

□ وفى هذا الصَدَد فإن القيادة الأمنية لإسرائيل فى ذلك الوقت (أواخر سنة ١٩٦٦) كانت أمامها ولا زالت فى ملفاتها وأوراقها تقارير أمريكية بعضها مما كتبه «ماك جورج باندى» مستشار الرئيس «جونسون» للأمن القومى، وفى أحد هذه التقارير قال «جورج باندى» بالحرف :

«إن ناصر أوضح لسفرائنا أكثر من مرة أنه لا يستطيع أن يقف ساكتاً إذا تأكَّد

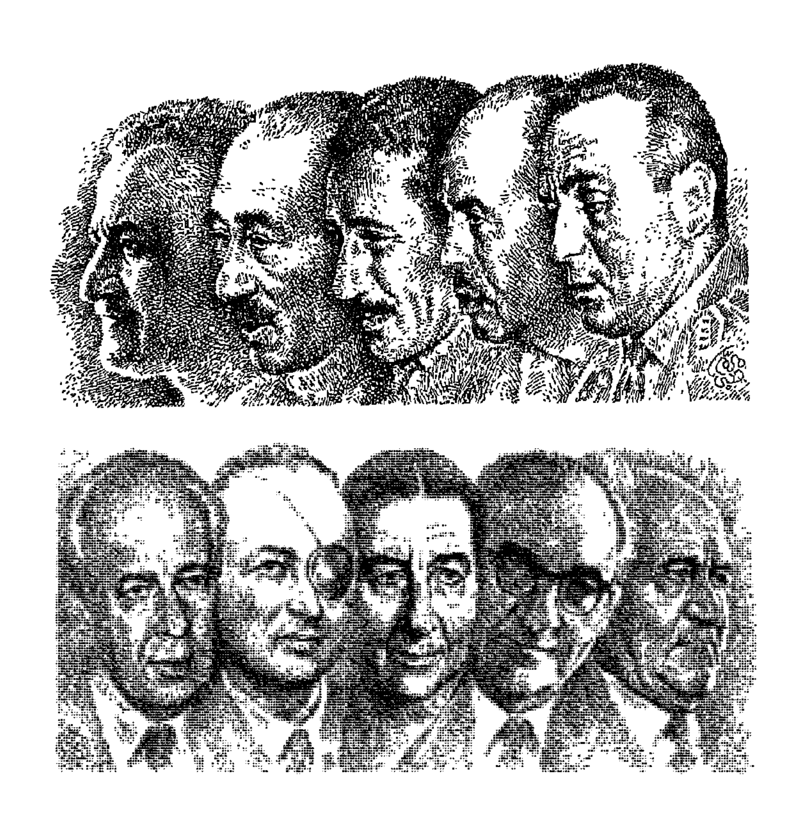
من أن إسرائيل على وشك أن تحصل على سلاحٍ نووى ، وأنه فى هذه الحالة قد يلجأ إلى شَنِّ حَربٍ وقائية.

وطبقاً لتقديرات «لوك» (يقصد السفير الأمريكى فى القاهرة وقتها لوشيوس باتل) - فإن ناصر قد لا يحارب بالضرورة بسبب مشروعات نهر الأردن ، لكنه إذا تَأكَّد من حصول إسرائيل على سلاح نووى فإنه سوف يكون فى وضعٍ يُحَتِّم عليه التدخل العسكرى حتى لو بَدا له التدخل عملية خَطِرة وإلى دَرَجَة انتحارية !»

....

....

والوثائق الإسرائيلية ما زالت تبوح ، وفيها الكثير مما يستحق التفكير والتَأمُّل رغم انتهاء سياحة الصيف معها ، وظهور طلائع من السُحُب على الأفُق تُؤذِن بأن موسم الخريف جاء إلينا ، وأن موسم الصيف سافر جنوباً !



مطالب إسرائيل والسلام المستحيل

موعـــد مــع الحـــرب

أخذتنى الوثائق الإسرائيلية فى رحلة معها طالت عما قَدَّرت، ومع أنها كانت قراءة صيف فإنها تَحَوَّلَت إلى كتابة خريف وشتاء، فهذا هو الشهر الثالث الذى أتَوَقَّف فيه مع هذه الوثائق دارساً وفاحصاً بالقدر المتاح لرَجُلٍ لا يَزعُم لنفسه اختصاصا فى كتابة التاريخ، لكنه يعرف فى نفسه اهتماما بقراءته.

ولقد أشرت فيما سبق إلى أن الميزة الأساسية للوثائق الإسرائيلية أنها تضيف إلى قارئها ما يمكن اعتباره خَطاً يزيد ويُكمِل الدائرة. بمعنى أننا اطلعنا على ما كان عندنا عَرَبياً (ومصرياً بالدرجة الأولى). ثم جاءت الوثائق البريطانية والفرنسية والألمانية والتركية (إلى حَدٍّ ما) - فوَسَّعَت الأفُق وفَتَحَتهُ، ومع ذلك ظلت هناك بُقَعٌ أشبه ما تكون بالثقوب السوداء فى السماء - تلك التى يعتبرها عُلَماء الفَلَك مقابر للنجوم، وبسبب هذه البُقَع فإن الحقيقة ظلت ناقصة بعض الشىء، لأن طرَفاً من أهَمِّ أطراف صُنع التاريخ فى الشرق الأوسط الحديث كان يَحتفِظ بشهادته وراء صَمتٍ كلى أو جزئى !

وعندما أتيح لغيرى ولى أن نُطِلَّ على الوثائق الإسرائيلية - أو بعضها - فإن خَطَّ الأفُق المعرفى حولنا بانت عليه - ولو بخطوط شاحبة أحياناً - دائرة تحيط به، وتَرسِم له ما يمكن اعتباره شكلاً عاماً لما جرى وما زال يجرى مُتَّصِلاً مع بعضه لدرجة لم تكن مُتاحة من قبل، وتلك قيمة ما تَحويه الوثائق الإسرائيلية : خطٌّ واحِدٌ زائد لكنه يقفل الدائرة !

وهنا فإن مجال النظر يُصبح قادراً أكثر من ذى قبل على رؤية «الأرضية» التى مَشَت وتَمشى عليها الوقائع تاركة مَواقِع أقدامها أثراً يمكن تَتَبُّعه فى صحارى الرمل والصخر، ومرات فى حُقول الطين والدَّم !

وربما أضفتُ أن لى مَنطِقاً فى قراءة التاريخ أوثره، وقد أشرت إليه مرات من قبل - مؤداه أن «التاريخ» ليس «ذيل» الماضى بقدر ما هو «مُقَدِّمة» المستقبل، ولعلى

هنا مُتأثر بالفكرة التى طرحها «دين أتشيسون» وزير الخارجية الأمريكية الذى حضر مع الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية «الحرب الباردة». وكان ذلك عصراً شهد ظواهر عديدة راحت جميعها تتفاعل لتصنع فترة من أكثر فترات التاريخ الإنسانى حَيَوِيَّة وخصوبة. وعندما قرَّرَ «دين أتشيسون» كتابة مُذكراته عن وقائع ما عاشه، فقد اختار لها عنواناً يستحق التأمل نصه «الحاضر عند مرحلة الخلق الأولى»، وتَوَقَّف عنوان كتاب «أتشيسون» عند هذا الحد، والتكملة المنطقية بعده «والمستقبل عند مرحلة الطفولة» ـ وكلا القولين مُتَناغِم مع الآخر، وكلا القولين فيما أظن صادق.

بمعنى أن ماضينا هو بالطبيعة حاضرنا ـ عندما كان يتخلق ..

ثم إن حاضرنا هو بالفِعل مستقبلنا ـ عندما بدأ الآن يحبو !

والحقيقة أن منطق الفصل بين الماضى والحاضر والمستقبل مُصطلح زَمَن أكثر منه حقيقة موضوع.

وبصرف النظر عن «الحاضر عندما كان يَتَخَلَّق»، وعن «المستقبل عندما بدأ يحبو» ـ فقد يكون مُفيداً إدراك أن ما نراه «الآن» هو خير «كشف» لما لمحناه «من قبل» ولم نتمكن من رؤيته جَلِياً، لكنه عندما جاء الظهر بان فى الحاضر جَسَداً ما كان فى الفجر ظِلاً. ونفس الشىء صحيح بالنسبة للمستقبل، فإذا استطعنا فى عِزِّ الظهر أن نتطلع إلى المستقبل بهداية النور الساطع لذلك الظهر، فإن خياراتنا تُحَصِّن نفسها باستعدادٍ يضيف إلى قوتها آخر النهار وهى تُرَتِّب ليوم جديد.

□

يتداعى من ذلك فى اعتقادى أن التاريخ ساحة دراسة قصدها المعرفة الواسعة، وليس ساحة مَحكَمة مَطلبها العِقاب الصارم، ولكى لا يكون هناك لبس فإن المحاكمة جائزة فى نطاق السياسة، وهناك يصح أن يقال عن «سياسى» إنه جديرٌ بالثواب، أو مُستَحِقٌ للعقاب ـ لكنه عندما تَتَحَوَّل السياسة إلى تاريخ فإن منطق الثواب والعقاب يفقد فاعليته حتى بالتقادُم أو انتهاء الصلاحية. وإذا لم يَقَع ذلك فإن ساحة التاريخ تَتَحَوَّل إلى ثارات قبائل (فيها من يَتَشَيَّع لـ«على» وفيها من يَنتصر لـ«معاوية»،

وتلك فِتنة طارَدَت الضمير العربى والإسلامى وما زالت تُطارده). وفى كل الأحوال فإنه إذا ظلَّ هناك من يسوغ «الفتنة المستمرة» فى مجال العقائد الدينية، فإن الفتنة فى مجال خيارات البَشَر تَعَسُّفٌ فى التعامُل مع المستقبل يُحَوِّله إلى فِعلٍ ماضٍ حتى نهاية العُمر!

....

....

والحقيقة أننى أمَهِّد بهذا القول لتساؤلات تكشفها أو تثيرها قراءة الوثائق الإسرائيلية، وقد يكون فيها ما يثير حساسية بعضهم هنا أو ضيق آخرين هناك.

لكنه إذا وَقَع الاتفاق على أن التاريخ ساحة دراسة للمعرفة الشاملة وليس ساحة تحقيق للمُحاكَمة الصارمة - وحتى على فرض أن السياسة خَلَّفَت وراءها جِراحاً، فإن أى جرح يطلب أول ما يطلب مُطهِّراً ورباطاً ومُضاداً حيوياً، فلا يمكن للجرح - ولا يعقل - أن تكون أشواقه دائمة إلى سِكِّين أو خنجر أو حتى شظية زجاج حادة تغوص فيه من جديد، ثم تَتَحَوَّل الندوب المتَخلِّفة عن جراح قديمة إلى تَهَتُّكٍ فى الأنسِجة يعود به نزيف الدم سَيَّالاً، يَدفَع بالأمة إلى فراش المرض غائبة عن الوعى، عاجِزة عن الفِعل.

وذلك مرة أخرى - ثالثة - تمهيد وَجَدتُ مناسباً أن أعود به إلى هذا الحديث المتصل عن «سياحة صيف مع الوثائق الإسرائيلية».

١- مفـــاتيح

قراءة الوثائق الإسرائيلية تجربة مُفيدة ومثيرة، وهى فى نفس اللحظة تجربة مُرهِقة ومُحزنة خصوصاً عندما تَدخُل الحوادث إلى ذلك المنحَنى المتَّجِه مباشرة إلى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧.

ويَستحِق الملاحظة أن أى قارئ للوثائق الإسرائيلية تطالعه أثناء القراءة علامات وإشارات دالة ولافتة للنظر، داعية لإطالة الفكر. ويخطر على بالى أن هذه العَلامات والإشارات الدالة تَستحِق الوقوف أمامها قبل الدخول فى تَسَلسُل التطورات

والوقائع، والسبب أن ذلك قد يُوَفِّر نوعاً من «المفتاح» لقراءة خريطة ما جرى منذ بداية سنة ١٩٦٧ وحتى قُرب منتصفها (فى يونيو). وبمقدار ما أن مفاتيح الخريطة الطبيعية تظهر المساحات، والمسافات، وتقاطعات الطُرُق، ومَواقع المدُن، وتضاريس الأرض : الزراعة بألوان خضراء، والصحارى بألوان صفراء، والجبال وقمَمها وسفوحها بألوان بُنِّيَّة مُتَدَرِّجة من الثقيل إلى الخفيف - فإن الخريطة السياسية لها نفس الكفاءة على الكشف والإبانة إذا أمكن تحديد الرموز بما يجعلها مُعَبِّرة بأمانة عن النوايا، والخطط، والوقائع، والتصرفات، والاحتمالات بما فيها آمال تَتَحَقَّق أو آمال تَخيب!

ومفتاح قراءة الخريطة السياسية لما جرى على الطريق إلى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - وكما هو مكشوف ومَقروء صراحةً، أو ما هو محسوس وملموس ضمناً - يرسم مجموعة من العَلامات والإشارات الدالة واللافتة تملك من الدقَّة ما يكاد ينقلها من رَسم بالقلم والريشة إلى صورة بالفيلم والكاميرا لا تكتفى بتثبيت لوحة طبيعة، وإنما تمسك أيضاً - وهذه ميزة الفيلم والكاميرا - بلحظة أو لحظات من الحياة يَتَّحِد فيها المكان والزمان !

□

ومجمل العلامات والإشارات التى تقول بها خريطة الطبيعة وخريطة السياسة - خريطة المكان وخريطة الزمان - كما أطلَّ عليها صانع القرار الإسرائيلى - وكما يَتَبَدَّى من ملفاته وأوراقه - تُنبئ بما يلى :

١ - أن العرب أضعَفوا أنفسهم بأكثر مما أضعَفَتهُم قوة إسرائيل سنة ١٩٦٧، وأن التَصَدُّع بدأ فى عقول الناس قبل أن تَتَصَدَّع جَبَهات القتال. وكان ساسة إسرائيل وجنرالاتها أوَّل من ذُهِل لما جرى على الناحية العربية من الخطوط، ولم يكن بينهم من تَوَقَّعه على الأقل بهذه السرعة وبهذه السهولة. ولأيام بعد انتهاء معارك الأيام الستة (٥ - ١١ يونيو ١٩٦٧) فإن قادة الحكومة الإسرائيلية وقُوَّاد الجيش الإسرائيلى ظلوا جميعاً غير قادرين على استيعاب حجم ما تَحَقَّق لهم، وعندما أفاقوا من «صَدمة النصر» - إذا جاز التعبير - فقد هالهم أن «انتصارهم أضخم من أن يكون حقيقياً» too good to be true - وكان رئيس أركان حرب

الجيش الإسرائيلى الجنرال «إسحاق رابين» أول من سَجَّلَ فى محاضر مجلس الوزراء تقديره للموقف فى جلسة بتاريخ يوم الأحد ١١ يونيو ١٩٦٧ - بقوله : «إننى أشعر بالحُزن رغم ذروة الفرح التى نعيشها لأنى أعتقد بأمانة أن ما حصلنا عليه جاء أكثر مما أردناه، واعتقادى أنه ليس أمامنا غير إعادته أو مُعظمه إلى أصحابه بشروط معقولة - والسبب «الحاكم» أننا لا نستطيع ولا نقدر على الاحتفاظ به كله بتكاليف مقبولة !»

٢- أن مؤسسة الأمن - وهى صانع القرار الحقيقى فى إسرائيل - كانت على وَعىٍ كامل بواقع أن الخلافات والصراعات بين الساسة العرب نوع آخر غير الخلافات الواقعة بين الساسة الإسرائيليين. وفى حين أن رجلين مثل «ليفى أشكول» (رئيس الوزراء الإسرائيلى سنة ١٩٦٧) و«دافيد بن جوريون» (مُؤسِّس الدولة وأول رئيس لوزرائها) يستطيعان الإمساك بتلابيب بعضهما وحتى النهاية دون أن يُؤثر ذلك على إستراتيجية الدولة اليهودية - فإن خلافات الساسة العرب تَتَحَوَّل بطبائع السُلطة فى العالم العربى إلى نزاعات دُوَل تصل بالمختلفين إذا أمسكوا بتلابيب بعضهم إلى درجة الحرب المسلحة (الحرب الأهلية - عربية عربية) كما حَدَث بين «جمال عبد الناصر» من ناحية والملِك «سعود» ثم الملِك «فيصل» من ناحية أخرى بسبب الثورة فى اليمن (١٩٦٢) : وكانت مصر تؤيدها والسعودية تعاديها، ثم أصبح الخلاف بين الطرفين تحريضاً وسلاحاً ودَماً وخزائن مال بغير حساب، وأطرافاً خارجية تتدخل فى الشأن العربى أو تُدعَى باستماتة إلى التدخل فيه !

ولقد كان تناقض الأفكار والمبادئ والرؤى بين الساسة العرب هو الذى قاد مباشرة إلى اتصال على مستوى القمة بين العرب وإسرائيل (هو الأول من نوعه بعد اغتيال الملِك «عبد الله» ملِك الأردن فى القدس سنة ١٩٥١)، ثم إنه فى إطار هذا التناقض ونتيجة له فإن الملِك «حسين» قَدَّمَ نفسه فى لندن ممثلاً لجبهة أوسع من الأردن (على حَدِّ ما قال بنفسه للزعيم البرلمانى المحافظ «جوليان إيمرى» عندما التقى به فى بيته فى «إيتون سكوير») - وهى جبهة طلبت معاونة إسرائيل فى حرب اليمن لمهمة عاجلة هى إسقاط مُعِدَّات ومُؤَن على مواقع المرتزقة الأجانب الذين يحاربون مع

الملكيين فى جبال اليمن)، وقد استجابت إسرائيل فعلاً، وقامت طائراتها بالمهمة ثلاث مرات، ثم تَوَقَّفَت العملية لأن انكشاف أمرها إذا وقع مُحرج لأصحابه فوق أى حَد، وقد رَتَّب صانع القرار الإسرائيلى على ما استَخلصَهُ طُرُقاً وأساليب فى إدارة الصراع مع العرب وَصَلَ مفعولها إلى المساس بالمحرم أو المقدس العربى، أو شيء شديد القرب من ذلك !

٣ - نقطة أخرى لاحظتها مؤسسة الأمن الإسرائيلية وهى تتصل بالجيوش العربية، ومُلخَّص هذه النقطة (كما يَتَبَدّى فى تحليلات وتقديرات مُستَفيضة تملأ الوثائق الإسرائيلية) أن الجيوش العربية لا تربطها بمهامها نظرية أمن قومى تَرَسَّخَت على المستوى الوطنى بالجغرافيا وبالتاريخ، وإنما رباط هذه الجيوش ألصق بحقائق الأمور مع سُلطة الدولة. وسُلطة الدولة فى العالم العربى : تقليدية أو غير تقليدية (ثورية مثلاً أو انقلابية مَوروثة) هى سُلطة أمر واقع - أى أنها سُلطة فَرد حاكم أو مجموعة أفراد يشاركون إلى جواره بنصيب أو آخر فى صُنع القرار، وذلك لا يعطى الجيوش العربية ثقتها فى قرار الحرب عندما تتخذه السُلطة الحاكمة، لأن قرار الحرب فى هذه الحالة - وفى غياب نظرية أمن قومى تَرَسَّخَت بالجغرافيا وبالتاريخ - تُصبح مصلحة نظام يقوده فرد أو مجموعة أفراد - وكلهم - فرداً أو مجموعة أفراد - يَصعُب اعتبار قراراتهم صياغة دقيقة لنظرية أمن قومى، ثم إن تقدير هؤلاء - فرداً أو أفراداً - يَصعُب اعتباره مَرجعية نهائية لمحددات هذا الأمن القومى. وذلك فى التقدير الإسرائيلى يجعل الجيوش العربية مُتَحَمِّسَة للقتال عندما تدعوها الدواعى لممارسة دورها المرسوم فى ميادينه، لكنها وهى تفعله (وفى الظروف العربية الراهنة) تُقبل عليه مُستجيبة لأوامر أو لأجواء أكثر منها مُستجيبة ليَقين تَرَسَّخَ بالجغرافيا وبالتاريخ، وهنا فإن هناك مسافة بين الحماسة وبين اليَقين. وهذه المسافة (فى الحسابات الإسرائيلية) «تُؤثر على كثافة وعُمق الجهد العسكرى للجيوش العربية، وعلى مدى تَواصُل هذا الجهد إلى المدى الذى تطلبه الضرورات».

٤ - إن صانع القرار العربى - من منظور الملفات الإسرائيلية - «يقترب من قرار الحرب المسلحة مُتردداً، وأحياناً مُضطراً»، والسبب أن صانع القرار العربى ليس

واثقاً من أن لديه القدرة العسكرية القادرة، أو الاحتياطى الإستراتيجى الكافى، أو المدد الدولى المضمون والمؤكد - فى حين أن صانع القرار الإسرائيلى يملك التعامل بثقة وجرأة مع ظروف مُؤَدِّيَة إلى قرار حرب مُطمئناً إلى أن الأسباب كلها مُتَوافِرة ومُستعِدَّة فى مواقعها.

بمعنى أن صانع القرار الإسرائيلى :

- متأكد من تفوق جيشه فى أى حرب مع العرب (ولذلك فإن حساباته هى كيفية تقليل خسائر المعركة وليس الشك فى نتيجتها).

- وهو عند اللزوم واثقٌ أنه يستطيع استعمال كل احتياطيه الإستراتيجى فى ميدان المعركة عارفاً أنه يستطيع تعويض كل خسائره من السلاح وبقدر ما يلزمه (فى حين أن الطرَف العربى «يمد ساقه بقدر لحافه» كما يقولون، وفى نفس الوقت فليس هناك ما يَضمَن أن لديه من الأصل «لحاف».

- ثم إنه بعلاقات إستراتيجية دولية خصوصاً مع الولايات المتحدة لديه اليقين بأن هناك حَدّاً أدنى مضموناً يستحيل أن تسوء بعده أى ظروف ! - بينما الطرَف العربى خائف فى دخيلة نفسه من أنه إذا وقع المحظور مُعَرَّضٌ للسقوط فى فراغ بغير قاع.

....

....

○ وكان ذلك ما تأكدت منه إسرائيل واختَبَرَتهُ عملياً فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، فحين خَسِرَت ١٠٤ طائرات وأربعمائة دبابة فى الأيام الثلاثة الأولى من القتال (على الجبهة المصرية وعلى الجبهة السورية) - لم تتردد القيادة السياسية الإسرائيلية فى الأمر بفتح مخازن الاحتياطى الإستراتيجى كى يخرج ما فيها على الفور إلى التشكيلات الإسرائيلية المقاتلة تعويضاً ومَدَداً. وحَدَثَ فى بعض المرات أن طائرات الجسر الجوى الأمريكى عَبَرَت الأطلنطى وعَبَرَت البحر وأنزلت بعض سلاحها - خصوصاً من الدبابات - فى مطار العريش مباشرة، ثم تَوَجَّهَت هذه الدبابات مباشرة إلى المضايق تشارك فى معركة «بالوظة» يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ - لكن الحقيقة أن معظم ما حمله الجسر الجوى الأمريكى دخل إلى المخازن ليُعَوِّض

.الاحتياطى الذى استعملته إسرائيل منذ اليوم الرابع للمعركة، مُطمَئِنَّة إلى أن استعمالها له فجوة ساعات وأيام قبل أن يتم استعواضه، ليعود احتياطيها الإستراتيجى إلى مستواه المطلوب والمقَرَّر فى الجيش الإسرائيلى.

....

....

٥ ـ ويتصل بذلك وفى مُقابله أن القيادة الإسرائيلية كانت تَعرِف (بشهادة الأوراق والملفات) أن العرب فى حروبهم يعتمدون على سلاح من الاتحاد السوفيتى (ولم يكن لديهم غيره يستطيع ولو نظرياً أن يقاتل إسرائيل) ـ لكن العرب الذين يعتمدون على السلاح السوفيتى لم يكونوا فى أى وقت من الأوقات على علاقة إستراتيجية ثابتة مع الاتحاد السوفيتى، بل إنهم حرصوا أن يجعلوا علاقاتهم بالدولة السوفيتية علاقة «مشترى» السلاح بـ«تاجر» السلاح، وهذا نوع من العلاقة مُرتبك وأحياناً مهين للأطراف، فى حين أن صانع القرار الإسرائيلى كان ينام راضياً على رباط وثيق مع الولايات المتحدة يَشتَمل على تَعَهُّد يجعلها ملتزمة بأن تضمن للسلاح الإسرائيلى تَفَوُّقاً على سلاح كل الدول العربية مُجتمِعة.

وبسبب الخلافات بين صُنّاع القرار ـ وتَحَوُّل هذه الخلافات بطبائع السُلطة العربية إلى نِزاعات دُوَل ـ فإن صانع القرار الإسرائيلى كان يملك ميزة إضافية هامشية لكنها هائلة ـ مُؤداها أن إسرائيل لن تواجه كل العرب فى ميادين قتال مهما قيل أو يقال، ومهما كان أو يكون، وإنما هى على أسوأ الاحتمالات سوف تواجِه دولة عربية واحدة، أو دولتين على أكثر تقدير!

٦ ـ ويتداعى من هنا على نحو ما أن مسئول الحرب النفسية فى الجيش الإسرائيلى فى ظروف سنة ١٩٦٧، وهو الجنرال «يوشفاط هاركابى»، كان له رأىٌ استطاع تَرويجه فى أوساط صانع القرار الإسرائيلى، مُؤداه «أن العَرَب ـ كل العَرَب ـ كفوا عن تجربة الحرب من قرون، وعلى الأقل منذ عَهَدوا بالمسئولية عن أمنهم إلى المماليك، ثم إلى العثمانيين، وتلك حقيقة واقعة ظلَّت قائمة حتى زَمَنٍ

قريب». وضمن آراء «هاركابى» أن العَرَب عرفوا فى تاريخهم ألواناً من المقاومة ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبى، لكن تلك تجربة أخرى تختلف عن تجربة الحرب كما عاشتها الشعوب الأوروبية، وكما عرفتها وعاشتها لندن وباريس وفيينا وبرلين مثلاً، أو غيرها من حواضر إمبراطوريات عظمى. وعليه فقد كان تقدير الجنرال «هاركابى» أنه «إذا كان مُواطنو الدولة العبرية يخيفهم نزيف الدم اليهودى، فإن مواطنى الدول العربية يخيفهم سقوط القنابل حتى قبل أن تسيل قطرات الدم!»

٢ـ توقــيت

لا تكشف الوثائق الإسرائيلية (فى حدود ما اطلعت عليه) ـ عن كثير جديد يُضاف إلى ما كان معروفاً لغيرى ولى عن قرار إسرائيل بالحرب سنة ١٩٦٧.

والمفاجأة الكبيرة، وربما الوحيدة، أنه لم يكن فى نِيَّة إسرائيل لأى عمليات تفكر فيها تلك السنة أن تدخل إلى الضفة الغربية والقدس [رغم كل هذا التعصب فى شأنها الآن]، ولا أن تُوَجِّه ضربة إلى سوريا، ولا أن تحتل هضبة الجولان [رغم تَمَسُّك إسرائيل بها اليوم أرضاً ومَوقِعاً ومَورد ماء]. والسبب الذى يَتَبَدَّى من الأوراق والملفات هو نفسه ما وصفه الجنرال «أهارون ياريف» عن الفارق بين سياسة «الصيد بالشِباك» فى الشام (سوريا ـ لبنان ـ الأردن) ـ وبين سياسة «الصيد بالرُمح المقذوف» Harpoon فى سيناء ـ والداعى إلى اختلاف أساليب الصيد، أو أساليب العمل، أن إسرائيل فى منطقة الشام كانت تقصد إلى أن «تَنتَشِر» أو «تأخذ» أو «تستولى» دون أن تزرع عوامل ثأر باقية فى منطقة تريد أن تعيش وسطها بغير عوائق مادية أو نفسية، ولذلك فهى تطلب أن تكون حياتها فيها حاضراً ومُستقبلاً حياة مَحدودة المخاطر، مقبولة التكاليف، وخصوصاً أنها ـ كما تَتَصَوَّر ـ لا تُقابِل فى هذه المنطقة دُوَلاً يمكن فى يوم من الأيام أن تمثل خطرا قاتلاً لها ـ والعكس من ذلك الصيد بـ«الرُمح المقذوف» Harpoonمع مصر لأن القصد فى هذه الحالة هو الإصابة الشديدة قتلاً أو عاهةً مُستَديمة حتى يمتنع طرفٌ يقدر على التهديد فى يوم

من الأيام - عن أن يفكر أو يحلم بالخروج من سيناء إلى المشرق العربى فى آسيا (بالتحديد إلى الشام الكبير أو الهلال الخصيب شاملاً العراق).

□

كان هناك ما هو أكثر من ذلك بالنسبة لتفكير إسرائيل فى خطوط حركتها الإستراتيجية فى منطقة الشام، بما فى ذلك التفرقة ما بين دواعى الصيد بالشبَكة فيها، مقابل استعمال الرُمْح المقذوف والقاتل ضِدً مصر.

كانت هذه الخطوط الإستراتيجية للحركة الإسرائيلية شديدة الوضوح خصوصاً فى القدر المتاح من أوراق «بن جوريون» الخاصة، وما ظهر من أفكاره مُسَجَّلاً فى يومياته، ومُلخصه:

○ لا تحتاج إسرائيل إلى ثارات دَم على نطاق واسع فى فلسطين - عليها أن تأخذ قرار التقسيم - ١٩٤٧ - كخطوة أولى، وتحاول استخلاص مساحته كلها (وحولها) دون جراحة كبيرة، وتُقيم عليها بناءً متيناً لدولة قوية، يُساعدها على ذلك أن قرار التقسيم الذى أنشأ إسرائيل أعفاها من بناء دولة على أرضٍ خلاء. فقد كان هناك فى فلسطين بلدٌ من أكثر بُلدان المنطقة نُمُوًّا فى مجالات الزراعة - وتَقَدُّماً فى هياكل البنية الأساسية اللازمة بما فى ذلك الطرُق والموانىء والمطارات [وكانت هذه البنية الأساسية (حتى من قبل قيام دولة إسرائيل) مطلوبة لحركة الجيوش البريطانية الإمبراطورية فى منطقة ما بين وادى النيل ووادى الفرات، ونفس الشىء من وقت الإمبراطورية العثمانية قبل الظهور البريطانى شرقى البحر الأبيض].

○ ومع أن «بن جوريون» وَجَدَ مشروع دولته اليهودية يُواجَه بنوعٍ من المقاومة المحلية يَنشط أحياناً ويَخمد أحياناً، فقد كان ظنه أنه يستطيع تهدئة الأمور داخل الدولة اليهودية بينما تستطيع هذه الدولة «قضم» و«هضم» ما تَحَقَّق لها وهو فى النوايا غير المعلنة بدايةً صالحة للتَوَسُّع والاستيلاء على ما هو أكثر، وكان «بن جوريون» على يقين كامل بأن الدولة العربية (الفلسطينية) - إذا قامت (وفق قرار التقسيم) - سوف تتلهى بصراعاتها الداخلية بين القوى والأحزاب والعائلات (التى ظهَرَت فى الحياة الدينية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أثناء الحُكم العثمانى لفلسطين - وبعده إبان الانتداب البريطانى).

○ ولعرقلة إمكانية قيام دولة عربية فى فلسطين (وفق قرار التقسيم) فقد وافق «بن جوريون» دون تَرَدُّد طويل على قيام الملِك «عبد الله» ملك الأردن فى ذلك الوقت - ١٩٤٨ - بضَمٍّ غرب فلسطين (الضفة الغربية) إلى مملكته. وقد وَجَدَ «بن جوريون» بعد تفكير أن ذلك «أسلم» لإسرائيل من قيام دولة فلسطينية تتناحر فيها القوى والأحزاب والعائلات، وكان تقديره أن «المملكة الأردنية الهاشمية» التى أعلن الملك قيامها بضَمٍّ ضفتى الأردن - شرقاً وغرباً - يجعَل من هذه المملكة جِسراً بين الدولة اليهودية وبين شرق وجنوب الشام.

وطِبقاً لنفس الإستراتيجية فإن «بن جوريون» أثناء تنفيذ مشروع الدولة اليهودية حرص على بناء عِدَّة جسور إضافية تُساعِد ذلك الجسر عبر الأردن.

وقد خطر له أن الأقلية العربية الباقية فى إسرائيل يمكن أن تكون جسراً إلى الفلسطينيين حيث كانوا.

وخطر له أن يكون «الدروز» سواء فى جنوب سوريا أو فى جَبَل لبنان جِسراً إلى داخل سوريا ولبنان.

وخطر له أنه إذا أعطى لبعض العناصر المارونية فى لبنان وَقتاً فإنها فى الوقت المناسب «مشروع جسر» - مُؤدٍّ إلى ميادين فسيحة من حول لبنان.

وكان حسابه أن تكون هذه الجسور كلها مفتوحة لحركة تفاعُل تنشط يوماً بعد يوم، وتساعد عملية «الصيد بالشِباك» بغير حاجة إلى سلاح كثير أو دَمٍ غزير.

□

لكن قرار مصر فى العصر الملكى بالاشتراك فى حرب فلسطين أفسد على «دافيد بن جوريون» بعض حساباته.

ثم حَدَث سنة ١٩٥٢ أن النظام الملكى سقط فى مصر، وكانت المفاجأة أن النظام الجديد الذى حَلَّ محله تَشَدَّد أكثر فى تَمَسُّكِه بهوية مصر العربية وألقى بكل ثقله فى الشام بما خَلَق حالة تَوَحُّد عربى زادت قوتها حين جاءت الثورة الجزائرية بالمغرب إلى قلب المشرق، وأدى ذلك إلى انقلاب فى الموازين داخل المنطقة وحولها، وذلك أفسح الطريق لحالة فَوَران شديد أطاحت بأوضاع تقليدية بدت من قبل ثابتة

ومُستَقِرَّة. وفى نفس الوقت فإن هذه الحالة من الفَوَران الشديد سَبَّبَت هَزَّات عنيفة جَرَت فى الشام ومن نتائجها أن الجسور التى حسبتها إسرائيل طرُقاً مفتوحة للصيد بالشِباك راحت تتقطع. ومع أن الانفصال بين مصر وسوريا - سنة ١٩٦٢ - وتَعَثُّر مفاوضات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق - سنة ١٩٦٣ - قد أثبتت لإسرائيل أن تحقيق الوحدة العربية صعب، فإنها فى نفس الوقت أثبتت لها أن استمرار الانفصال مستحيل، وأن تيار الوحدة العربية غالب برغم ما يجرى فى دمشق (بعد الانفصال)، وما يجرى فى بغداد (بعد تَتابُع الانقلابات). وكان التَحَسُّب الإسرائيلى أن ذلك الفوران الشديد فى الشام قد يساعد مصر على صياغة جديدة لحركة القومية العربية. وكانت سلسلة مؤتمرات القمة العربية التى انعقدت بالذات سنة ١٩٦٤ - مُؤشراً إلى احتمال أن تصبح تلك الصياغة مُمكنة إذا تَحَوَّلَت هذه المؤتمرات إلى مفردات جديدة لها.

ولحسن حظ إسرائيل (سوء حظ العَرَب) فإن ما كانت تتحَسَّب له من مؤتمرات القمة العربية (رغم ضآلة احتمالاته) - لم يَتَحَقَّق. ولم تتمكن مؤتمرات القمة المتلاحقة من صُنع مُفردات جديدة تصلح لإعادة صياغة حركة القومية العربية من معدن أكثر صلابة.

وسنة ١٩٦٦ كان النظام الذى قام بعد الانفصال فى دمشق يتخبط - وكان النظام الذى قام على أنقاض العرش الهاشمى فى العراق يَتَرَنَّح خصوصاً بعد أن قام بدوره المعروف فى عرقلة عودة وحدة بين مصر وسوريا، أو إقامة نوع مختلف من الوحدة ينضم فيه العراق إلى سوريا ومصر (١٩٦٣) - وكانت المملكة الأردنية الهاشمية فى أوضاع قلقة بتأثير تيار وطنى قوى، ولم يَسقُط ذلك التيار الوطنى فى عَمّان رغم ضربات مُوجِعة وُجِّهَت إليه، لكنه اضطر إلى السكون مؤقتاً حتى عَبَّرَ عن نفسه لاحقاً فى التجاء سلاح الطيران الأردنى كله تقريباً إلى مصر رافضاً المشاركة فى ضرب ثورة اليمن - ثم كان الأخطر من ذلك كله (والإشارات إليه واضحة فى الملفات والأوراق الإسرائيلية) هو التفاعلات التى جرت فى المملكة العربية السعودية نتيجة لثورة اليمن، وأبرزها فى ذلك الوقت التجاء المَلِك «سعود» ملِك السعودية السابق إلى مصر غَضَباً من أخيه الذى رَتَّبَ لعزله عن العرش: الملِك «فيصل».

ولم يكن التجاء الملِك «سعود» إلى مصر أواخر سنة ١٩٦٦ حَدَثاً كبيراً فى حَدِّ ذاته، لكنه كان إشارة إلى أن القاهرة ما زالت تستطيع برغم التَوَتُّرات الشديدة فى العلاقات العربية أن تكون قوة جذبٍ لا تُقاوَم.

وزاد على ذلك فى ربيع سنة ١٩٦٧ أن الملِك «سعود» كان بنفسه فى اليمن يحاول مُساعَدة الثورة اليمنية على كسب تأييد قبائل مناطق الحدود الشمالية مُناوَأة لأخيه. ومع أنه كان يفعل ذلك بالطريقة التقليدية ـ أى توزيع أكياس الذهب ـ إلا أن رنين الذهب مُتفاعِلاً مع نداءات الثورة كان يمكن أن يصنع مزيجاً يَصعُب حساب تفاعلاته فى شبه الجزيرة العربية.

وكان أول المخاطر وأهمها أن إسرائيل سوف تجد نفسها ـ إذا وَصلَت هذه التداعيات إلى نهاياتها المنطقية ـ مُضطرَّة إلى الصيد بالـ«هاربون» فى الشام أيضاً كما هى مُضطرَّة له فى حالة مصر، وذلك آخر ما كانت تريده.

فى الشام ظَلَّ اعتقادها أن الجراحة ليست لازمة ـ والمخدِّر يكفى.

على عكس حالة مصر حيث الجراحة كانت فى اعتقادها لازمة ـ والمخدِّر ليس ضرورياً.

وكان من شأن ذلك إذا تُرِكَ وفعله أن يفسد الإستراتيجية الإسرائيلية التى تريد ـ على المدى الطويل ـ أن تتعايش مع الشام، وأن تتسلل وتنفذ وتتحكم فيه بأقل قدر ممكن من التكاليف خصوصاً فى الدَم، وأملاً فى يوم تنطفئ فيه نيران الفِتنَة والكراهية والثأر داخل البيت الواحد أو داخل الحَىِّ الواحد (كذلك كانت الظنون).

□

ومن نتيجة ذلك وغيره فقد بدا على نحو عام أنه مع نهاية سنة ١٩٦٦ وبداية سنة ١٩٦٧ أصبحت إسرائيل على اقتناع بأن «الصيد بالرمح المقذوف» مُصَوَّباً إلى مصر قد حان موعده ووَجَب.

ومن المفارقات التى تثيرها قراءة الوثائق الإسرائيلية أن النظام السورى لحِزب البعث فى ذلك الوقت (وقبل الحركة التصحيحية لـ«حافظ الأسد») كان هو الذى يَملأ أجواء المنطقة بضرورات حروب التحرير، وحقوق العودة، وأهمية العَمَل «الثورى»

و«الفورى» ضدَّ إسرائيل - فى حين كانت مصر هى الطرَف المطالِب بالحرص والحذر (وقد اختار «جمال عبد الناصر» فى تلك الظروف وأمام وفدٍ فلسطينى برأسه الأستاذ «أحمد الشقيرى» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - أن يقول للجميع صراحة فى نوفمبر ١٩٦٦: «سوف أخدعكم إذا قلت لكم أن لدينا خطة لتحرير فلسطين. ذلك هَدَف مُؤجَّل الآن، وما يهمنى الآن بالدرجة الأولى هو أن تكون الدول العربية قادرة على الدفاع عن نفسها، مالكة لحرية العمل فى مشروعاتها (يقصد مياه الأردن) داخل حدودها. وأما ما هو أكثر فأنا لا أعِد به الآن لأنه يحتاج إلى ما هو أكثر مما لدى الأمة من قوة وإرادة ووحدة عَمَل - لكنه حين «تؤذن الحقائق» فلن تكون الجمهورية العربية المتحدة فى حاجة إلى من يُحَرِّضها، أو يُذَكِّرها»).

برغم ذلك ومع بداية سنة ١٩٦٧ كان الشعور السائد فى مؤسسة الأمن الإسرائيلية - وكما تظهر الوثائق الإسرائيلية - أن الوقت قد حان للتفكير فى ضربة «رُمح مقذوف» Harpoon إلى مصر (وليس إلى غيرها) - مع الإصرار على أنه كلما كان الجرح أعمق - كلما كان ذلك أفضل!

□

وهكذا فإنه فى بداية سنة ١٩٦٧ لم يَعُد السؤال المطروح على مستوى صنع القرار فى إسرائيل هو سؤال بـ«هل؟» - وإنما كان السؤال بـ«متى؟» ثم بـ«كيف؟»

أى أن عنصر التوقيت أصبح النقطة المركزية فى القرار، ثم تَبَدى أن سنة ١٩٦٧ هى ذلك الموعد مع «متى؟» - وكانت الأسباب التى تطرحها الوثائق الإسرائيلية مُتَعَدِّدة:

١ - أن مشروع إسرائيل النووى بدأ تشغيله سِراً، وقُدِّرَ إنتاجه من البلوتونيوم بما طاقته ٢٥ كيلوجراماً. وفى تقرير تلقاه رئيس وزراء إسرائيل فى ديسمبر ١٩٦٦ من هيئة «رافائيل» المشرفة على برامج التسليح الإسرائيلى وَرَدَ بالنص «أن مشروعاً معيناً له أولوية خاصة سوف يُصبح قادراً على الأداء فى ظرف شهور أقصاها نهاية ١٩٦٧».

وأشار تقرير آخر إلى أنه بالتوازى مع ذلك فقد «جرى حسم التَرَدُّد فى شأن

وسـائل «حَـمل» و«تَوصـيل» هـذا السـلاح إلى أهدافـه ـ وقـد جـرى حَـسـمـه لصـالح الصـاروخ (وضِدَّ الطائرة)»، وبالتحديد لصالح صاروخ مُعَيَّن جرى تطويره بالتعاون مع شركة «داسـو» الفرنسية، وأطلق عليه اسم «جيريكو» (أى «أريحـا»).

وعلى هامش تقرير «رافائيل» وَرَدَت ملاحظة تنبيه تقول «أن تركيب «المطلوب» لـ «الأداء» عند إتمام المهِمَّة ـ نهاية ١٩٦٧ ـ يمكن أن يستغرق ستة أسابيع من صدور قرار سياسى بذلك !»

وعلى الناحية السياسـية فقد كان هناك تقرير لـ «موساد» مفاده أن هذا «التطور» يَصعُب أن يظل سِراً، ومن المُهِم والحال كذلك أن تَضَع الحكومة الإسرائيلية فى حسبانها وتتذكر أن «ناصـر» سبق له أن أبلغ الأمريكيين أن «مصـر سوف تجد نفسها مُضطرَّة لشن حرب وقائية إذا تأكد لها أن إسرائيل على وشك أن تدخل مجال إنتاج الأسلحة النووية حتى لو بدت الحرب عملاً انتحاريا».

وللدقـة فإن المؤسـسـة الأمنية الإسرائيلية (طبقاً للملفات) كانت واثقة من أنها تستطيع رَدَّ أى «ضربة وقائية» تُوجِّهُها مصر استباقا للخطر النووى، لكن حساب التكاليف جَعَلَ «رئاسة الأركان» توصى أن تأخذ إسرائيل فى يدها زمام المبادأة وتضرب، وتختار هى التوقيت ولا تنتظر غيرها يفرضه عليها، وذلك لتَجَنُّب الخسائر الزائدة لهجوم مصرى مُباغِت يمكن رَدُّه وإحباطه ـ لكنه سوف يَستَوفى ضرائبه قبل حِرمانه من تحقيق مطلبه !

وبشكل ما فإن المؤسـسـة الأمنية الإسرائيلية دَخَلَت فى سباق لكسب الوقت، فنصحت رئيس الوزراء «بخطوة سياسية لتحويل الأنظار تَغطِيَةً للنوايا إلى حين اتِّخاذ قرار»، وهنا (أواخر ١٩٦٦) وقف «ليفى أشكول» فى الكنيست الإسرائيلى يقول ما نصه:

«إن رئيس مصر (يقصد «جمال عبد الناصر») يحاول إبعاد الشبهات التى تحيط ببرامج التسليح المصرية بإشارات مُتكَرِّرة إلى أسلحة نووية إسرائيلية. وأريد أن أعلن أمام الكنيست أن هذه الأسلحة لا وجود لها فى منطقة الشرق الأوسط، ونحن لا نريد أن نراها هنا. ولقد قلت من قبل، وأؤكد الآن، أن إسرائيل لا تملك سلاحاً نووياً، ثم إنها لن تكون البادئة بإدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة !».

ثم تَقَدَّم «أشكول» من منبر الكنيست بمبادرة عامة عرض فيها نزع السلاح على الجانبين العربى والإسرائيلى، واقترح إنشاء «نظام للمراقبة تُقَرِّر فيه القوى الكبرى ما هو المسموح وغير المسموح به فى المنطقة»، ثم أعلن عن «استعداد إسرائيل للمشاركة مع العَرَب فى نظام للمراقبة قائم على تبادل المعلومات وتحديد الموازين المقبولة بين الطرفين !».

٢ - وبالتوازى مع ذلك فإن قيادة الأركان، ومعها المخابرات العسكرية والمدنية، أخذت تُلِح على أن ضربة إسرائيل الاستباقية لأى ضربة وقائية مصرية لا بد أن تَحدُث «الآن» (نهايات ١٩٦٦ وبدايات ١٩٦٧) وأثناء وجود الجيش المصرى (الجيش المصرى «الثالث» كما تُسَمِّيه الوثائق الإسرائيلية) فى اليمن، لأن الجيش المصرى فى هذا الوضع انقسم نصفين، بين أحدهما والآخر أكثر من ألفى كيلومتر - علاوة على أن طول مدة عمل الجيش المصرى فى اليمن طالت (ما بين ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٧) قرابة خمس سنوات، وقد أحدثت التجربة اليمنية فى الجيش المصرى ما أحدثته التجربة الفيتنامية فى الجيش الأمريكى. وكان الجنرال «موشى ديان» الذى تابَعَ الحرب فى جنوب شرق آسيا (وزار ميادينها فيما بعد) قد أدرَكَ أنه (فى فيتنام) أمام تجربة قتال يمكن أن تُقاس عليها أحوال الجيش المصرى فى اليمن، مع الفارق الكبير فى الحجم وفى الإمكانيات المادية والعلمية والتكنولوجية بين الجيش الأمريكى بموارده الهائلة وجيش بَلَد عربى يعتمد على السلاح السوفيتى.

٣ - يَتَّصِل بذلك أن هذه الضربة الاستباقية لمصر قبل احتمال ضربة وقائية منها - سوف تكون حرباً مع مصر وحدها على نحوٍ شبه مؤكد، فذلك ما تقول به أوضاع المنطقة وأحوالها.

وكان ما تخشاه إسرائيل وتَتَحَسَّب له وتريد أن تسبقه «هو أن «ناصر» قد يجد لنفسه مَخرَجاً من حرب اليمن ينهى تَوَرُّط الجيش المصرى هناك ويُقَلِّل من العِبء المعنوى والنفسى الذى يتحمله هذا الجيش».

ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية فإن الخيارات المفتوحة أمام «ناصر» كانت ثلاثة :

ـ أن يستطيع «ناصر» «بطريقة ما» تحقيق انتصار حاسم يحشد له أكبر قدر من القوة، وينهى «ورطة اليمن»، ويُعَلّى من هَيْبَتِه.

ـ أن يصل «ناصر» إلى اتفاق مع الملِك «فيصل»، وذلك احتمال يُزَكِّيه أن الملِك يشعر بضغوط رأى عام تطالبه برفع يده عن اليمن، ثم إن أحوال الملَكيين الذين يناصرهم الآن (وهو يكرَههم من الأصل) غير مُرضِيَة، بدليل أنهم يعتمدون الآن بالكامل على مُرتَزَقَة من الأجانب (إنجليز ـ فرنسيين ـ ألمان ـ أسبان) والملِك هو الذى يدفع أجورهم ويتكلف بسلاحهم وإمدادهم. بينما الإمام «البدر» فى معركة مع عَمِّه الأمير «الحسن»، كلاهما يَدَّعى لنفسه أحقية فى إرث أسرة «حميد الدين»، أولهما بحقه عن والده (الإمام «أحمد»)، والثانى بأحقية بدئه بمقاومة الثورة.

ـ والخيار الثالث أن يُصاب «جمال عبد الناصر» بيأس كامل من أعباء النظام الثورى فى اليمن، ويُقَرِّر الانسحاب تاركاً هذا النظام لمصائره بعد أن يُزَوِّدَه بما يكفيه للصمود «فترة تَفصِل ما بين الانسحاب المصرى المطلوب والسقوط المحَتَّم للنظام الثورى اليَمَنى، ويكون هذا الفاصِل الزَمَنى ذريعة لإنقاذ ماء الوجه لا أكثر ولا أقل». ـ ومعنى ذلك أن السعودية بمواردها (النفطية والمالية) لن تكون مع مصر إذا حاربتها إسرائيل الآن، لكنه إذا تَغَيَّرَت الأحوال فقد تختلف الاحتمالات !

وبعيداً عن اليَمَن فقد بدا فى نفس الوقت أن صانع القرار الإسرائيلى مُقتَنِع بأن القيادة الحاكمة فى سوريا لن تحارب، لأسبابٍ أولها أنها ليست قادرة على الحرب. ثم إن لبنان له وضعٌ خاص. والأردن ظرف مختلف. وأما البلاد العربية فى النطاق الثانى وراء الدُوَل العربية المجاورة مباشرة لإسرائيل فحُجَّتها قائمة على أنها لا تستطيع الوصول إلى إسرائيل على فرض أنها كانت تملك وسائل جاهزة تسمح لها بالعمل المباشر ضدَّ إسرائيل. ومن المحزن أن سفارة إسرائيل فى لندن كتبت (يناير ١٩٦٧) تقول «إن دُوَلاً عربية معنية «لن تُصاب بانهيار عَصَبى إذا استطاع جيش الدفاع (الإسرائيلى) توجيه هزيمة ساحقة لناصر» ! ـ وتُكرِّر الأوراق والملفات الإسرائيلية استشهادها بعبارة مأثورة عن الملِك «فيصل» مَلِك السعودية قال فيها إنه «سوف يجعل من اليمن مَقبَرة للجيش المصرى».

٤ ـ إن الموقف الدولى ـ فى تلك الظروف ـ بدا لصانع القرار الإسرائيلى مُلائماً، وأول

أسباب الملاءَمة أن حكومة حِزب العُمّال البريطانية أعلنت عن سياسة أطلقت عليها سياسة «شرق السويس»، وبمقتضاها فإن القوات البريطانية سوف تنسحب من الخليج كما انسحبت من مناطق أخرى فى العالم لأن لندن لم تَعُد تَتَحَمَّل أعباء الإمبراطورية.

ولأن الانسحاب الإمبراطورى البريطانى من قواعد الخليج، خصوصاً قواعد الشارقة والبحرين وعُمان - سوف يُحدِث بالتأكيد فراغاً فى القوة تراه الولايات المتحدة مُهَدِّداً لموارد البترول وطُرُق مواصلاته - فإن الولايات المتحدة سوف تبدأ فى طَرق أبواب المنطقة طالِبةً دخولها لملء الفراغ من ناحية، والحفاظ من ناحية أخرى على مصالح حيوية للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً. والمشكلة أن هناك نداءً عربياً مسموعاً وعالياً يُطارد خروجاً بريطانياً من الخليج، ويُعَرقِل دخولاً أمريكياً فى أعقابه، وهذا النداء صادر من القاهرة، وبالتالى فإن الخطوة المنطقية الأخيرة للإمبراطورية البريطانية قبل الخروج هى صَدُّ هذا النداء عن أسماع أهل المنطقة (وربما تسوية حسابات السويس وإغلاق دفاترها) - كما أن الخطوة المنطقية الأولى للإمبراطورية الأمريكية قبل الدخول هى «كتم» هذا النداء تماماً وخنق حنجرته إذا أمكن. وكانت الولايات المتحدة قريبة من الاقتناع بأن التعامل مع القاهرة باللين مَضيَعة للوقت. وكان منطقياً بالنسبة للاثنتين (بريطانيا والولايات المتحدة) أنه إذا ظهر طرف ثالث، ومن قلب المنطقة، قادر على الفعل فقد يكون مناسباً أن تُترَك له الفرصة ليقوم بنزع إبَر النحل ويترك لهم العَسَل بعد أن يقتطع لنفسه قِسطاً منه. وذلك هو العدل بعينه.

وقد وَرَدَ تعبير «إبَر النحل وعَسَله» على لسان الوزير «المخضرم» أيامها «إسرائيل جاليلى» فى مناقشة لمجلس الوزراء المصَغَّر جرت (مارس ١٩٦٧) فى بيت «ليفى أشكول»، وسَجَّلَتهُ صاحبة البيت «مريم أشكول». رواية شاهد أصلى.

والترتيب الزَمَنى المعقول على هذا الأساس أن نزع «إبَر النحل» (لاستباحة عسله) يجب أن يتم قبل الموعد المقرر لسياسة «شرق السويس» والتى يتحقق بمقتضاها إكمال الانسحاب الإمبراطورى البريطانى من الخليج قبل سنة ١٩٦٨.

٥ - وكان هناك بالزيادة على ذلك كله سببٌ أخير يَرُدُّ على السؤال: «متى؟» بجواب:

«١٩٦٧» . وملخص هذا السبب أن برنامج التسليح المصرى غير التقليدى يُكثف جهوده فى مجال الصواريخ. وقد بدا للمخابرات الإسرائيلية أن «مصر» عرفت بأن السبق الإسرائيلى فى المجال النووى زادت وتيرته، واتسعت المسافة بينه وبين المشروع الإسرائيلى فى معظم التقديرات (الظاهرة فى الملفات) بما يُقَدَّر بخمس أو ست سنوات لصالح إسرائيل، وترتيباً على ذلك فإن «مصر» (كما رَصَدَت أجهزة الأمن الإسرائيلية) قررت «سَدَّ الفجوة بتكثيف إنتاج الأسلحة الكيماوية والجرثومية لكى تكون رادعاً ضِدَّ الخطر النووى». على أن كفاءة سَد الفجوة كانت لا تزال مُتوقفة على قُدرة مشروع الصواريخ المصرى على حَلِّ مشكلته الأساسية وهى مشكلة دِقَّة جهاز التوجيه.

ثم كان أن عَلمَت المخابرات الإسرائيلية أنه «بعد أن جرى تخويف عدد من العُلماء الألمان (ودفعهم إلى السفر أو إلى الهرب من مصر، وعلى رأسهم الدكتور «وولفجانج بيلز» الذى قصد إلى الصين ووَضَع خبرته تحت تصرفها) - أن القاهرة بدأت فى بحث مُعضِلة أجهزة التوجيه مع الاتحاد السوفيتى، وبالتحديد مع عناصر فى وزارة الدفاع السوفيتية يشجعها الماريشال «أندريه جريتشكو» وزير الدفاع، والأميرال «جورشيكوف» قائد الأساطيل السوفيتية، وكلاهما كان شديد الاهتمام والحِرص على البحر الأبيض وما حوله، وموازين التواجد العسكرى والبحرى من البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى إلى المحيط الهندى.

وكان التَخَوُّف الإسرائيلى من «أن الماريشال والأميرال - كليهما أو أحدهما - قد يمارس ضغطاً أو يقوم على مسئوليته بمبادرة تؤدى فى أى لحظة إلى حل مُعضِلة جهاز التوجيه فى الصواريخ المصرية، ومن ثم تَكتَسِب إستراتيجية الردع المصرية مصداقية فى اعتمادها على الأسلحة الكيماوية والجرثومية كمُوازن ومُعادِل - ولو مُؤَقَّت - للقنبلة الذرية الإسرائيلية.»

....

....

كان ذلك مجمل الأسباب التى وَضَعَت رقم «١٩٦٧» مرصوداً ومحسوباً أمام عيون صُنَّاع القرار الإسرائيلى وقتها - كما تقول به الملفات والأوراق الإسرائيلية!

٣ ـ ملابســــــات

إلى جـانب الأسـبـاب التى أعطت لموعـد سنـة ١٩٦٧ أهمـيـة خـاصـة، تَواجـدت مُلابسات دَفَعَت هى الأخرى ـ وكمـا يتضح من الملفات والأوراق ـ فى اتجـاه نفس التـوقـيت بحيث أصبح هذا الموعـد نقطة لقـاء لاتجـاهات كـثـيـرة تَتَطلع كلهـا نحـوه بأسبابها ودواعيها :

□ أولى الملابسات ومن أكثرها تأثيراً على مسـار الحوادث أن الخلافات استحكمت فى إسرائيل بين القيادة السيـاسيـة التى يمثلهـا رئيس الوزراء «ليفـى أشكول»، وبين القيادة العسكرية التى تَتَلمَذت فترة إنشاء الدولة على سَلَفه فى رئاسة الوزارة «دافيد بن جوريون»، وتلك عـلاقـة رَبَطت كثيـرين منهم بأسـتـاذهم فراحـوا يأتمرون بأمره رغم ابتعاده عن السُلطة، وكان الجنرال «موشـى ديان» هو الأول على كافة الفصول فى هذه المدرسـة، والآن أصبـح هـو المُحَرِّك من وراء سـتـار فى الضـغـط علـى رئيس الوزراء الجديد، وتطويقه بمطالب للمـؤسـسـة العسكرية وَصَلت به مرات إلى درجـة الغضب ودَفَعَتهُ فى إحداها إلى أن يطلب من زوجتـه «مريـم» أن تُسَجِّل نقلاً عنه فى مذكراتها رسالة اعتبرها نوعاً من الوصية. وقد سَجَّلت «مريم» فى مذكراتهـا بالفعل عن زوجها قـوله : «مـريم.. سـجلى أننى أول رئيس لوزراء إسـرائيل أجيء إلى هـذا المنصب من خارج الجيش وبعيداً عن نفوذه المباشر، وفوق ذلك فإننى أول رئيس وزراء لا يقبل أن يكون لعبـة فى يَد العسكريين». ليلتهـا كان «أشكول» قد عـاد من مكتبه مُرهَقاً وفى مزاجٍ دَفَعَه إلى أن يُفضـى لزوجته بهمومه [وكانت «مريم أشكول» هى الزوجة الثانية لرئيس الوزراء، وكانت سكرتيرة لمكتبة الكنيست حين تَعَرَّف «أشكول» عليها وأحَبَّها وتَزَوَّجـهـا (رغم فـارقٍ فى السن يجـعل عـمـره ضِـعف عـمـرها)]. وبالفـعل سَجَّلَت «مريـم»، ودخلت شـهادتها المسَجَّلة فى وثائق الدولة اليهودية وملفاتها وأوراقها.

لكن الخلاف بين «أشكول» وبين المؤسـسـة العسكرية زادَت أثقاله عندما راح الكبار من أعوانه العسكريين يختلفون أيضاً فيما بينهم حول طلباتهم من السلاح، وكذلك تقاتل الجنرالات «إسـحـاق رابين» (رئيس الوزراء)، و«إيزر وايزمـان» (قـائد الطيران)، و«حاييم بارليف» (مدير العمليات)، و«أهارون ياريف» (مدير المخابرات العسكرية)، و«إسرائيل تال» (قائد القوات المدَرَّعة). ثم بدأت الأمور تـأخذ منحى خطيراً حين اتفقوا

جميعاً - ورغم خلافاتهم - على طلب واحد قَدَّموه إليه وهو «نقل «مشروع مُعَيَّن» (صنع القنبلة الذرية) من رئاسة الوزارة إلى اختصاص جيش الدفاع». وعندما حاول رئيس الوزراء تذكيرهم بأنه هو نفسه وزير الدفاع، وأن المبدأ المتَّفَق عليه من الأصل هو أن يُوضَع «المشروع المعَيَّن» تحت اختصاص رئيس الوزراء، فإن الجنرالات تمسكوا برأيهم، وحُجَّتهم أن هناك فارقاً بين وضع مشروع فى مرحلة الإنشاء تحت إشراف رئاسة الوزارة لزيادة دعمه وإضفاء أكبر قدر من قوة الدفع السياسى وراءه ومن حوله - وبين أن يَظَلَّ هذا الإشراف وضعاً نهائياً ودائماً، لأنه وقد قارَب المشروع درجة مُحَدَّدة (أى قارَب الاكتمال) - فإن «هذا السلاح» لا بد له أن يأخذ مكانه مع غيره من الأسلحة. هذا مع التسليم بضرورة إبقاء استعماله مُقَيَّداً مَرهوناً بقرار سياسى. وكان رَدُّ «أشكول» أن «كل سلاح مُقَيَّد بقرار عسكرى وليس فقط ذلك السلاح «المعَيَّن» - وبالتالى فهو لا يرى الآن داعياً للتغيير».

وأصرَّت المؤسسة العسكرية.

ولم يكن «أشكول» مُستَعِداً لحلٍ وسط.

....

....

[وربما بدا لـ«أشكول» وموعد سنة ١٩٦٧ يطرح نفسه على الجميع - أن الحل الوسط النموذجى يكمُن فى توجيه ضربة إلى مصدر التهديد الرئيسى لإسرائيل، وحينئذ تنتهى الحاجة إلى تنازع اختصاصات الإشراف على القنبلة الذرية - فى الوقت الراهن على الأقل !]

....

....

□ وكان البند الثانى فى الملابسات - الملِحَّة على موعد سنة ١٩٦٧ - أن التعامل الإسرائيلى مع فرنسا أصبح مُثيراً للانزعاج يوماً بعد يوم.

والسبب أن الجنرال «شارل ديجول» رئيس فرنسا لم يَعُد يخفى ضيقه

بالسياستين الأمريكية والبريطانية، فالدخول الأمريكى فى جنوب شرق آسيا إلى الحَدِّ الذى جرى فى فيتنام كان يثير لديه شكوكاً تضاف إلى هواجسه السابقة - والمستَمِرَّة - فى أن الولايات المتحدة ورثت بالفعل إمبراطورية فرنسا، ثم إن فرنسا لم تَعُد قادرة بسبب عراقيل - أمريكية - على أداء ما يُسَمِّيه الجنرال «رسالتها الحضارية» إزاء الشعوب التى ارتبطت بها سابقاً (فى شمال أفريقيا - وسوريا ولبنان - بالإضافة إلى جنوب شرق آسيا وفى قلبه فيتنام ولاوس وكمبوديا).

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد تَبَدَّى للجنرال «ديجول» أنه «إقليمٌ» آخر يهم فرنسا، لكنه يَرى الآن عملية توريثه - بسياسة شرق السويس - من الإمبراطورية البريطانية إلى الإمبراطورية الأمريكية - بينما باريس لا رأى لها ولا مشورة تُطلَب منها.

وزيادة على ذلك فإن «ديجول» المهتم بمشروع أوروبا المُوَحَّدة - متمثلة فى مشروع السوق الأوروبية - لم يَعُد يعتبر أن بريطانيا ما زالت جزءاً من أوروبا، بل إنها هى قبل غيرها لم تَعُد تَعتَبر نفسها كذلك، فقد تَصَرَّفَت طول سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها مُرتَكَزٌ على هذه الناحية من المحيط لأمريكا الشمالية (للولايات المتحدة).

والهاجس الذى بدأ يُؤرق ممثلى إسرائيل فى باريس «أن قصر الإليزيه (مَقَر الرئيس الفرنسى) بدأ يُوَجِّه أسئلة لوزارة الدفاع لم تكن تُسمَع من قبل، ويطلب إجابات بطريقة غير مُعتادة (حتى من شركات صُنع سلاح مثل شركة «طومسون» وشركة «داسو»)». وبدا من تصرفات قصر الرئاسة «أن الجنرال «ديجول» تساوره شكوك فى أن إسرائيل تتصرف داخل «المؤسسة الفرنسية» مُعتَمِدة على مسالك تعرفها وعلى مواقع موالية لها حتى فى جمهوريته الخامسة».

وكانت إسرائيل (وهو واضح فى الأوراق والملفات) تشعر أن «ديجول» يتصرف بتقدير أنها (إسرائيل) ملحق بالتحالف البريطانى (الخارج) من شرق السويس والأمريكى (الداخل) إليه، وقد بَدَرَت عن الجنرال إشارات يمكن تفسيرها بوجود نزعة لديه تُغريه بأن يتخذ لفرنسا سياسة مستقلة فى المشرق العربى. وعندما وَجَّه الجنرال «ديجول» دعوة خاصة إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» لزيارة باريس (قام

بها المشير «عبد الحكيم عامر» نيابة عنه) - فإن تقديرات وزارة الخارجية الإسرائيلية تَوَصَّلَت إلى أنه «يصعب على فرنسا أن تضع نفسها خارج التحالف الغربى الأمريكى الأوروبى مهما كانت حساسيات الجنرال «ديجول»، وأن قصارى ما يمكن أن يصل إليه الرئيس الفرنسى فى الواقع الإستراتيجى الأطلسى هو «أن يُعَبِّر بحُرِّيَّة الخطابة عما لا يقدر عليه بحُرِّيَّة الفعل».».

لكن صانع القرار، خصوصاً إذا كان قرار الحرب والسلام - كان عليه أن يضع إشارات الجنرال «ديجول» بمقتضى ما يلمحه منها، وذلك كان يجعل تل أبيب بادية التَوَجُّس مما تُسَمِّيه الوثائق الإسرائيلية «خطر إغلاق الأبواب - أو حتى مواربتها - على ضَفَّتَى نهر السين» !

□ وكان البند الثالث ضمن الملابسات - المُلِحَّة على موعد سنة ١٩٦٧ - أن إسرائيل أحست ومنذ منتصف سنة ١٩٦٥ أن هناك مناقشات جادة تدور فى الكرملين حول السياسة السوفيتية فى العالم العربى، وكان بين مَسوغات الانقلاب على الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» فى أكتوبر ١٩٦٤ - إسرافه الزائد فيما قَدَّمَه للعرب، وقد اتُّهِمَ بأنه ربط الاتحاد السوفيتى ببرامج مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة لمصر والجزائر وسوريا والعراق واليمن، ثم وَصَلَ إلى دَرَجة الهرطقة بأن أهدى وسام «بطل الاتحاد السوفيتى» فى سنة واحدة لثلاثة من الساسة العرب («بن بيللا» و«جمال عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر») دون استحقاق عقائدى يبرره، بل على العكس فإن الثلاثة كانوا من «القوميين» المتَعَصِّبين فى مُعاداة الشيوعية .

....

....

وكان ذلك الرأى رائجاً فى موسكو بالفعل تلك الأيام. وأتذكر مرة فى الكرملين وأثناء حوار مع وزير الخارجية السوفيتى «أندريه جروميكو» أنه قال لى دون لَفٍّ أو دَوَران :

[«هل تعرف ماذا يقولون لنا ؟

يقولون إن غرامكم الأول هو أمريكا، وعندما لم تبادلكم أمريكا الغرام واختارت غيركم فقد كنا نحن (السوفييت) «زواج» المصلحة الذى فرضته عليكم الظروف.

يقولون لنا إنكم تعتبرون أن «أمريكا» هى «الخيار المطلوب أولاً باعتبار الرغبة»، وأما نحن فإننا «الخيار الباقى باعتبار الضرورة» !

ماذا تقول فى هذا الذى نسمعه منهم ؟!]

....

....

والوثائق الإسرائيلية فصيحة فى الإبانة عن حجم ما كان مُتَوَفِّراً لإسرائيل من مصادر المعلومات فى موسكو رغم أن سفارتها هناك كانت تحت المراقبة (حتى أغلقت فى ظروف حرب سنة ١٩٦٧)، لكنه من الواضح أن إسرائيل كانت تُتابع بكفاءة ما يجرى فى الحِزب وفى الحكومة وإلى حَدٍّ ما فى الـ «كى. جى. بى»، وربما أن الموقع الذى ظلَّ عَصِيّاً عليها - إلى وقتٍ مُتَأخِّر - هو وزارة الدفاع ومؤسساتها.

وطوال سنة ١٩٦٥ و ١٩٦٦ تبدو الوثائق الإسرائيلية وتركيزها على السياسة السوفيتية دَءوب. وفى تلك الفترة - وكما يبدو من الأوراق والملفات - فإن المخابرات الإسرائيلية كانت مأخوذة بمتابعة ما رأته خلافاً بين مدرستين فى القيادة السوفيتية الحاكمة :

○ مدرسة يقودها «ليونيد بريجنيف» رئيس الحِزب، وهى بتأثير المؤسسة العسكرية التى يقودها «جريتشكو» ترى أن السياسة السوفيتية فى العالم العربى تُبَرِّر تكاليفها وزيادة بما تحققه من مزايا إستراتيجية واقتصادية وعسكرية ومعنوية، وهذه المزايا لا تقتصر على الشرق الأوسط وحده، لكنها منه واصلة إلى أفريقيا وإلى شبه القارة الهندية.

○ ومدرسة يقودها «أليكسى كوسيجين» رئيس الوزراء (وهو فى الأصل مهندس) ترى أن السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط زادت تكاليفها عن كل حِساب، خصوصاً أن دُوَلاً كثيرة فى «المجموعة الاشتراكية» - حتى فى أوروبا - أخذت تشكو من أن تَعامُل موسكو مع «الأبعد» أكثر كرماً منه مع «الأقرب».

وفى دورة اللجنة المركزية فى سبتمبر ١٩٦٦ وَقَفَ «كوسيجين» يطالب بضرورة إعادة تقييم السياسة السوفيتية فى العالم العربى على أساسٍ من الأرقام وليس على أساسٍ من الأوصاف المطاطة التى تقبل التفسيرات الواسعة للحزب أو للجيش !

وكانت إسرائيل تحسب أن المدرسة التى يمثلها «بريجنيف» سوف يرجح رأيها، وأن احتدام النقاش حول «دراسة الجدوى» و«حساب التكاليف» قد يفتح «نافذة فرصة» تطلق يدها لعَمَلٍ فى الشرق الأوسط - لأن هذه النافذة قد تُغلَق فى زَمَنٍ قريب، ومن ثم يكون هناك إجماع داخل القيادة السوفيتية على خطٍ مُوَحَّدٍ وقد يكون مُؤيداً دون تردد للعرب.

□ وكان البند الرابع ضمن الملابسات - فى الإلحاح على موعد سنة ١٩٦٧ - أن الفترة ما بين سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٦ شهدت تَوَقُّفاً ثم تراجعاً فى مسيرة حركة التحرر الوطنى التى كانت مصر تقوم فيها بدور رئيسى وتعتبرها واحدا من مصادر طاقاتها الحيوية فى حركتها الدولية - فقد توفى «جواهر لال نهرو» وانفسح المجال لخصمه العنيد «مورارجى ديساى». وكان قنصل إسرائيل فى بومباى بالغ النشاط وزائراً لبيت «مورارجى» ومكتبه مرة ومرتين كل شهر.

(وراح هذا القنصل الإسرائيلى يُسَجِّل فى كل واحد من تقاريره إعجاب «مورارجى» بالتجربة الإسرائيلية).

وفى نفس الفترة كان «أحمد سوكارنو» مضيف مؤتمر «باندونج» الشهير يواجه شبه حصار يفرضه عليه الجيش الإندونيسى، بينما قنصلية إسرائيل فى «هونج كونج» تراقِب وتتابع عن قرب ما يجرى فى إندونيسيا.

(وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قريبة، تدير وتُوَجِّه من هونج كونج).

وكانت رياح التغيير فى أفريقيا قد عكست اتجاهها، فإذا القيادات التى قادت معركة الاستقلال الوطنى، وأولهم «باتريس لومومبا» فى الكونجو، و«قوامى أنكروما» فى غانا، و«أحمد سيكوتورى» فى غينيا، و«موديبو كيتا» فى مالى - يختفون من الساحة بالاغتيال والانقلاب، أو بالشحوب والغياب، ثم إن المخابرات الإسرائيلية كانت موجودة فى كل هذه العمليات : ظاهرة فى ظروف اغتيال «لومومبا»

وظروف الانقلاب على «أنكروما» - ومن وراء الستار فى الظروف الضاغطة على «سيكوتورى» و«كيتا».

والوثائق الإسرائيلية - على الأقل ما وصل إلىَّ منها - لا تتحدث عن مشاركة إسرائيل مباشرة فى هذه العمليات الأفريقية (فيما عدا عملية اغتيال «لومومبا»)، لكن السعادة التى تعكسها الأوراق والملفات توحى بأن إسرائيل فى هذه «الأفراح» لم تكن مجرد مدعو فيها وإنما هى ضمن أصحاب الفرح !

وفى إشارة لـ«باتريس لومومبا» تشير فقرة فى مذكرة عن السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا إلى أن «لومومبا كان يَعتَبِر «ناصر» أستاذه ومُلهِمه». ثم تقول عن «أنكروما» إنه «الرجل الذى كان صديقاً لنا ثم أقنعه «ناصر» بتغيير رأيه عندما قدم له إسرائيل بوصفها مشروعاً استيطانيا عنصرياً من نوع مشروع «الأفريكانس البيض فى جنوب أفريقيا»».

وهكذا فإن دائرة من الدوائر الهامة التى تحيط بمصر بدت مع نهاية سنة ١٩٦٦ مليئة بالثغرات ومكشوفة، لكن السؤال المطروح هو : هل يترسخ هذا الوضع أو تنجح السياسة المصرية على نحوٍ ما فى تغطية مواضع الانكشاف؟!

□ وكان البند الأخير فى الملابسات - الملِحَّة على موعد سنة ١٩٦٧ - هو ظهور حركة المقاومة الفلسطينية «فتح».

ولا يَظهَر فى الوثائق سنة ١٩٦٦ أن العمليات الصغيرة والمحدودة التى قامت بها المقاومة الفلسطينية سواء من الأردن أو من سوريا سَبَّبَت قلقاً زائداً لإسرائيل، لكن بعض الإشارات بدت مُتَحَسِّبة من تأثير هذه العمليات على منظمة التحرير الفلسطينية [التى أنشأها مؤتمر القمة العربى الأول (١٩٦٤)]، والخوف من أن العَمَل الفدائى قد يؤدى إلى «تثويرها» - وإلى جانب ذلك كان هناك التأثير المحتمل لهذه العمليات على المواطنين العرب الذين يعيشون داخل حدود دولة إسرائيل، وأخيراً - وهو الأهم فيما يبدو من كل الإشارات فى الوثائق - فإن عمليات المقاومة الفلسطينية راحت تُؤثِّر على العلاقات بين إسرائيل وبين الملِك «حسين» ومملكته الأردنية الهاشمية.

وقد جاءت الغارة التى قام بها الجيش الإسرائيلى على قرية «السموع» الأردنية (جنوب الخليل) انتقاما من عملية فدائية محدودة لكى تكشف صعوبة المأزق الذى يَعتَرض علاقات إسرائيل مع الملِك «حسين».

وفى حالة الغارة على «السموع» (١٣ نوفمبر ١٩٦٦) فإن رئيس الوزراء «ليفى أشكول» وافق على قيام القوات الإسرائيلية الخاصة بِرَدٍّ محدود، لكن الملفات الإسرائيلية تظهره شديد الغضب مُستَفَزاً عندما عَرَف بحجم العملية التى قامت بها قوات «جيش الدفاع» ضِدَّ الأردن انتقاما للعملية، بل إن إحدى المذكرات تصف مشاعر «أشكول» فى قوله قاصداً جنرالاته . «إنهم خانونى وقصدوا إحراجى وإفساد سياساتى وعلاقتى مع الملِك حسين» !

ويبدو مَلِك الأردن نفسه مُتَّفِقاً فى التقدير مع رئيس وزراء إسرائيل، ويسجل الملِك «حسين» بصوته أمام الدكتور «آفى شلايم» أثناء لقاء بينهما فى لندن فيقول بالنص :

«إن الغارة على السموع كان لها تأثير مُدَوٍّ فى الأردن. والحقيقة أننى لم أستطع فهم التصرف الإسرائيلى فى هذا الموضوع. وعلى فرض أنه كان هناك عمل معين قام به «أحدهم» أو «جماعة منهم» (يقصد المقاومة الفلسطينية) انطلاقا من الأراضى الأردنية - فقد كان من الواضح للجميع أن ذلك لا يمكن أن يحدث بموافقة أو برعاية أو بتأييد منا بأى شكل من الأشكال. وبحسب تفكيرى فإنى لا أستطيع أن أفهم كيف أن ضرراً بسيطاً يلحق بقناة رَىٍّ أو بأنبوب ماء - على فرض أن ذلك حَدَث - يُبَرِّر أن تتصرفوا على هذا النحو معنا ؟ - وهل كان هناك أى قدر من التوازن بين العمل وبين الرَدِّ عليه ؟ - لماذا لم تفكر إسرائيل فى الرد بطريقة أخرى ؟ ولماذا لم تُنسِّق معنا ؟ - لقد كان تصرفكم صدمة لى، خصوصاً وقد جاءت فى يوم عيد ميلادى، ولم يكن فى مقدورى أن أعتبرها هدية مُناسِبة !».

ويظهر فى الملفات والأوراق الإسرائيلية أن رئيس أركان الحرب الجنرال «إسحاق رابين» انزعج من الغضب الذى ظهر من رئيس الوزراء أثناء مناقشة دارت فى لجنة الأمن والدفاع. وفى محاولته للتَنَصُّل من المسئولية - فإن رئيس الأركان ألقى اللوم فى اتساع نطاق عملية «السموع» على الضابط المسئول عن تنفيذها، وقال «رابين» فى

نفس الاجتماع: «إن تعليماتي كانت مُشدَّدة للوحدات التى قامت بالعملية أن تتجنب إصابة ضباط الجيش الأردنى». لكن القائد الميدانى ترك نفسه ينقاد لعواطفه وفتح نيرانه بحيث أصاب وقتل أكثر من عشرين ضابطاً وجندياً فى الجيش الأردنى غير آخرين من سكان قرية «السموع»، ثم أمَرَ قواته قبل انسحابها من القرية بتدمير أكثر من خمسين بيتاً !

وهكذا فإن التداعيات التى نشأت عن عمليات «فتح» حَرَّكت عقارب الساعة خطأ أو خطين فى اتجاه موعد بدأ يعرض نفسه، ثم يطرح نفسه، ثم يَفرِض نفسه على مسار الحوادث فى الشرق الأوسط.

ويلفت النظر أن سجلات مجلس الوزراء الإسرائيلى عن شهر فبراير ١٩٦٧ تبين أن «ليفى أشكول» قام بزيارة مفاعل «ديمونة» لأول مرة، واستمع مُطوَّلاً إلى تقرير من مدير مشروع «رافائيل» وإلى شرح تفصيلى لإمكانيات «السلاح المعَين» الذى تَحَقَّقَ لإسرائيل. وكان انطباعه الأول، وكما سجله الدكتور «نيمان»، هو صوت صَدَرَ عنه بما يعنى انبهاره بما رأى وسمع، قائلاً : «ياه». ثم كان أول تعليق مفهوم له بعد ذلك : «لقد حققنا حلماً باهراً». ثم واصَل كلامه قائلاً : «مع أن «بن جوريون» هو صاحب الفكرة فى إقامة هذا المشروع - فإن المقادير شاءت أن أكون أول رئيس وزراء لإسرائيل يدير صراعاً يدخل السلاح النووى عنصراً فى خططه!».

٤- ألــــوان

كانت إسرائيل مُطلَقة اليَد فى اختيار توقيتها، ولم تكن فى حاجة (طبق النظرية المعروفة للجنرال «ديان» - تلك التى كتبها فى مذكرة إلى رئيس الوزراء «دافيد بن جوريون» سنة ١٩٥٥ - إلى اصطناع الذرائع لأن العَرَب يتكفلون بصنعها دائماً، وتكون مهمة صانع القرار الإسرائيلى فى التحضير لما يريد أن يختار فرصة من الفرص ويُحَوِّلها إلى أزمة، مُضيفاً إليها ما يستطيع أن يسوقه (ساعتها) من مضاعفات وتعقيدات، وعندما تَصِل الأزمة إلى حافة الهاوية، يكون الخيار مفتوحاً أمام صانع القرار الإسرائيلى وفق ما يُقَدِّر من حسابات اللحظة الأخيرة : يتراجع عن حافة الهاوية، أو يدخل ويدفع الكل إليها.

وكان العنصر الأكبر والأهم فى حسابات اللحظة الأخيرة من أيامها وحتى اليوم، هو موقف الولايات المتحدة ونوعية لون الإشارة التى تظهر فى واشنطن :

حمراء تُؤخِّر السير.. - أو صفراء تطلب الانتظار.. - أو خضراء تأذن بالانطلاق!

وحتى أوائل سنة ١٩٦٧ كان الضوء من واشنطن أمام إسرائيل أحمر اللون، معناه : انتظر!

□

وتُظهر قراءة الوثائق الإسرائيلية نقلة نوعية بالغة الأهمية فى العلاقة بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ما بين سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٧.

وفى ظاهر الأوراق إيحاء بأن جزءاً مما طرأ على هذه العلاقات نشأ ونما فى جو من القرب جَمَع بين رَجُلين وَصَلا إلى القمة فى تل أبيب وواشنطن فى ذات التوقيت وذات المناخ، وهما «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، و«ليندون جونسون» رئيس الولايات المتحدة، ثم إن الظروف بينهما تشابهت، وحوارهما معاً لم يَعُد لغة مصالح وتأثيرات نافذة، وإنما زادت على الحوار نبرة دِفء إنسانى، متبادل وحميم، وهو ما يمكن تفسيره بتشابه الظروف بين الرَجُلين.

وتشابُه الظروف بين الرَجُلين أوجدته مجموعة عوامل :

- كلاهما جاء بعد شخصية غير عادية بلغت درجة «البطل» أو درجة «النجم». وفى حالة «أشكول» فإن «البطل» قبله كان «بن جوريون» مؤسِّس الدولة - وفى حالة «جونسون» فإن «النجم» قبله كان «كنيدى» الرئيس المبَشِّر بحدود جديدة. new frontiers

- وخلافاً لـ«البطل» و«النجم» فقد كان الرَجُل الذى لحق بكل منهما («أشكول» و«جونسون») رَجُلاً عادياً تفاعلت مَلَكاته الكامنة مع المناخ الذى أحاط به ومع السُلطة المستَجَدَّة عليه، ثم إن هذا الرَجُل العادى استطاع أن يثير فى الداخل آمالاً عملية وغير أسطورية مثل زيادة موارد المياه فى حالة إسرائيل، ومثل سياسة

الضمان الاجتماعى التى قدمها «جونسون» فى برنامجه المشهور تحت شعار «المجتمع العظيم» The Great Society.

ـ ولم يكن بين الرَجُلين ذلك التنافُس ـ إلى درجة التنافُر ـ مما يَحدُث عادة بين «الأبطال» و«النجوم» تنازعاً على مساحات الاهتمام والضوء العام التى يحتلها كل واحد منهم ـ بل ربما كانت الحقيقة على العكس، فقد احتاج كل منهما (الرَجُل الذى لم يكن «بطلاً» والرَجُل الذى لم يكن «نجماً») للآخر : أى أن«جونسون» (احتاج إلى «أشكول») فى زيادة اعتماده على يهود أمريكا ـ وأن «أشكول» (احتاج إلى «جونسون») فى زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل.

ـ ومن اللافِت فى التشابه بين تجربة الرَجُلين وشخصيتيهما أن الناخب فى البلدين (الولايات المتحدة وإسرائيل) شجعهما بما يوحى بأن هذا الناخِب فى البلدين معاً سئم عصر «البطل» و«النجم»، وفَضَّلَ ـ على الأقل فى تلك المرحلة ـ أن يعطى صوته لصالح الرَجُل العادى : «أشكول» و«جونسون». ففى انتخابات (نوفمبر) سنة ١٩٦٤ حصل «جونسون» على أغلبية لم يكن يحلم بها «كنيدى». ونفس الشىء جرى فى انتخابات إسرائيل (ديسمبر) سنة ١٩٦٥، وفيها حصل «أشكول» على أغلبية تمكن حزبه («المابام») من الحكم بيُسْر (لأول مرة فى تاريخ إسرائيل)، فى حين أن الحِزب المنشق من «المابام» وهو حِزب «رافى» الذى رعاه «بن جوريون» نفسه انكمش إلى أقلية هزيلة ـ ثم لم يلبث أن اختفى بالكامل من الساحة السياسية الإسرائيلية.

ـ وكان بين الرَجُلين وجه شبه آخر تظهره الوثائق الإسرائيلية بشدة، وهو أن كليهما وَقَعَ تحت ضغوط المؤسسة العسكرية فى بلده بما جَعَلَه يَجهَر بالشكوى :

«جونسون» يضغط عليه العسكريون الأمريكيون (وأولهم الجنرال «ويستمورلاند») يطلبون تدخُّلاً أوسع وأعمق فى فيتنام، بما فى ذلك ضرب فيتنام الشمالية لإسقاط نظام «هوتشى منه».

و«أشكول» يضغط عليه العسكريون (وبالذات «ديان» و«رابين» و«وايزمان») وكلهم يطلب إليه استعمال القوة بسرعة للخلاص من حركة القومية العربية كما يمثلها «ناصر».

- وأخيراً فقد كانت تَجمَع بين الرَجُلين نوازع إنسانية كامنة فى نفس كل منهما تلح عليه كى يثبت نفسه فى مجال السياسة الخارجية مثل سلفه سواء كان «بطلاً» أو «نجماً» («جونسون» إزاء «هوتشى منه» فى فيتنام - و«أشكول» إزاء «ناصر» فى مصر).

- ويستحق الملاحظة أن كلاً من الرَجُلين كان يعتبر نفسه فَلاّحاً يفهم فى الزرع، وفى الماء، وفى الأرض الصحراوية ذات التربة الرملية (تكساس لـ «جونسون»، والنقب لـ«أشكول»).

- ومن المفارقات أن كلا الرجلين فى تلك الفترة كان واقعاً فى غرام امرأة أصغر منه:

«أشكول» فى غرام زوجته الثانية «مريم» (هى ٣٥ سنة وهو ٦٩)، وقد نسى من أجلها زوجته الأولى ووجد السعادة معها لأول مرة فى حياته (على حَدِّ قوله).

و«جونسون» فى غرام «ماتيلدا كريم» (هو ٦٥ سنة وهى ٣٤ !!) وهى نجمة مجتمع يهودية كانت بالفعل جميلة (كما يصف الذين عرفوها).

وربما كان ذلك كله صحيحاً، لكن دوره فى الغالب كان من تأثير «عامل كيميائى مساعد» catalyst.

والحقيقة أن الأوراق تُؤكد ذلك الاستنتاج. ولعل التوافق بين شخصيتى الرَجُلين فَعَلَ فِعله لأن العوامل الموضوعية فى التعامل بين البلدين (الولايات المتحدة وإسرائيل) دَعَت إلى تقارب أكثر (ومن هذه العوامل الموضوعية درجات عالية من التعاطف النفسى، والتلاقى السياسى، والاتصال المؤسسى تربط إسرائيل بالولايات المتحدة) وقد دَفَعَت كلها إلى ضرورة الفعل المباشر فى توقيت مُحَدَّد بالذات إزاء هَدَف مُحَدَّد بالذات فى منطقة مُحَدَّدة بالذات: يُهَدِّد مصالح حيوية لأحدهما (البترول للولايات المتحدة)، ويُهَدِّد أمن الثانى (وهو أمن بمعنى التَفَوُّق والتَوَسُّع).

٥- الســـادات

وفى بداية الفترة التى حدثت فيها النقلة النوعية فى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة (توافق «أشكول» و«جونسون») بدا واضحاً من الوثائق

الإسرائيلية أن الرئيس الأمريكى لم يَتَحَمَّس بعد لكى يمنح إسرائيل «حرية العمل» فى الشرق الأوسط - بما فى ذلك إدخال السلاح النووى إلى المنطقة.

وفى الملفات الإسرائيلية رسالة من «جونسون» إلى «أشكول» بتاريخ ١٩ مارس ١٩٦٤ يقول فيها ما نصه :

«إننى لست مقتنعاً بأن سعى إسرائيل إلى صُنع سلاح نووى يمكن أن يَردَع «ناصر» عن مهاجمتها. والعكس قد يكون هو الصحيح، والمعلومات المتوافرة لدينا تظهر أن «ناصر» يخشى من احتمال قيام إسرائيل بصنع سلاح نووى لأنه سوف يجد نفسه فى هذه الحالة أمام خيارين :

- الاندفاع بكل قوته فى تطوير برنامجه العسكرى.

- أو المغامرة بضربة وقائية ضد إسرائيل حتى ولو كانت يائسة.

وكلا هذين الاحتمالين مُؤثر على أمن إسرائيل. ونحن نعتقد أن سياستكم الخاصة بإبقاء «ناصر» فى الظلام بشأن خططكم سياسة هشة إذا قورنت بالمخاطر التى قد تتعرضون لها. إننا أيضاً نخشى أن يستغل «ناصر» جهودكم النووية - حتى لو طمأناه جميعاً بأن مقاصدها سلمية - فى الإضرار بإسرائيل، وتعبئة العالم العربى ضِدَّ مخاطر وجودها. ولقد سبق لنا أن أخطرناه بشىء من هذا القبيل، لكن الواقع بعد ذلك قد يفرض أحكاماً أخرى».

وفى ١٥ أبريل تُظهِر الوثائق الإسرائيلية رَداً من «أشكول» إلى «جونسون» يقول فيه ما نصه : «إنك لا تستطيع أن تَتَصَوَّر مدى انكشاف إسرائيل وتَعَرُّضها، فالمجال الجوى للبلد محصور، والتكدس السكانى فيه مُرَكَّز فى منطقة محدودة تجعل خطر أى هجوم مفاجئ مسألة حياة أو موت. وأريد أن أضيف - بكل أمانة - إلى ذلك أن أى تَعَهُّد بالحماية تقدمه لنا الولايات المتحدة لن يكون كافياً عندما نحتاجه. ونحن لا نمانع من أن يستنتج «ناصر» ما يريد أن يستنتجه بشأن ما نقوم بصنعه، لأن قوة الردع الكامنة فيما يمكن أن نصنعه سوف تفعل فعلها بأكثر من أى اعتبار آخر».

....

....

[كانت الولايات المتحدة الأمريكية - طبقاً للوثائق الأمريكية وليس الإسرائيلية (للحظة واحدة) - قد مشت مراحل متعددة ومُختلفة فى علاقتها مع النظام الثورى فى مصر : فى البداية وفى عصر «أيزنهاور» كانت هناك مرحلة من «الغواية». وبعد السويس، وفى أعقابها دَخَلَت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بمقتضى مبدأ «أيزنهاور» (يناير ١٩٥٧) - وكانت تلك مرحلة من «الاحتواء». وفى عهد «كنيدى» كانت سياسات البيت الأبيض مزيجاً من مَرحَلَتَى «الغواية» و«الاحتواء»، يمكن وصفها بمرحلة «الحصار». وعندما جاء «جونسون» كانت مرحلة «الحصار» فى أوجها لأن أسباب الخلاف بين القاهرة وواشنطن زادت وتراكمت فوق بعضها، وتَحَوَّلت إلى «قطار» واحدٍ متحرك، وهو فى حركته يَجُرُّ وراءه كل حمولاته : من رفض القاهرة للأحلاف العسكرية - إلى رفضها لمشروع «أيزنهاور» - إلى إقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى، ضمنها صفقات سلاح متزايدة، إلى بناء مشروعات ذات أثر بعيد المدى (السد العالى) - ثم إلى تلك النزاعات التى تشتعل مرة وتخبو مرة بين النظام الثورى فى القاهرة ونظم تقليدية صديقة للولايات المتحدة ومُعتَمِدة عليها فى الحماية - ولدى هذه النُّظم مصالح بترول أصبحت مكشوفة عندما تحقق تواجد مصرى - سياسى وعسكرى - فى شبه الجزيرة العربية بعد ثورة اليمن.

ثم أخيراً - وأولاً فى الواقع ضمن هذا القطار المتحرك بكل حمولاته على خط واحد - فقد كان هناك رفض مصر عَقد اتفاقية صلح وسلام مع إسرائيل تنفتح بها منطقة الشرق الأوسط لخريطة جديدة بالكامل (أمريكية - إسرائيلية فى الواقع).

على أن «جونسون» ظلَّ حتى قرب نهاية سنة ١٩٦٦ يحاول مع مصر، ويشجعه على استمرار المحاولة - وتأجيل الضيق ونفاد الصبر (من وجهة نظر أمريكية) - مدرسة «مشرقية» لها مجموعات مؤخرة فى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وحتى فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (وهذه مدرسة تُخَصِّص لها الوثائق «الإسرائيلية» صفحات بعد صفحات مُتَوَهِّمة نفوذاً لها بأكثر من الحقيقة، وحاملة على أفرادها - كما تَتَصَوَّرهم - بأكثر مما يستحقون، ومُتَعَقِّبة لهم إلى درجة المطاردة - أحياناً بأكثر مما هو إنسانى) - وكان ملخص آراء هذه المدرسة «المشرقية» الأمريكية كما تُصَوِّره الوثائق (الأمريكية) :

١ ـ أن البديل لحركة القومية العربية إذا ضُرِبَت فى القاهرة واحدٌ من اثنين : إما التيار الشيوعى الموالى بالكامل لموسكو، وإما التيار الدينى الذى يحلم بخلافة جديدة تقوم على الكتاب والسيف !

٢ ـ أن حركة القومية العربية فى نهاية المطاف قوة تحديث فى العالم العربى، وأن العناصر التقليدية المعادية لها فى المنطقة لا تستطيع صنع «عالم عربى جديد» ـ بل على العكس فإنها سوف تأخذ منطقة الشرق الأوسط كلها إلى الوراء، وهذا يُحَوِّلها إلى ساحة فراغ يقبل كل الاحتمالات.

٣ ـ أن مشروع «ناصر» الطموح ما زال ممكناً «إغراؤه» بأن «يدعم» نفسه فى مصر «ويكُف عن التَدَخُّل فى شئون بلاد أخرى» إذا أوفَت الولايات المتحدة بوعدها لمساعدته فى عملية تحديث تُساير أحلامه وتُغَطى على «أوهامه الإمبراطورية» (فكذلك كان تَصَوُّر الولايات المتحدة لحركة القومية العربية).

وفى الواقع أن هذه المدرسة لم تتوقف عن «تذكير «جونسون» حتى قرب اللحظة الأخيرة بأن «ناصر» فى كل ما قام به كان فى موقف «رَدِّ الفِعل» وليس «الفِعل» ـ كذلك كان فى مقاومته للاحتلال البريطانى لبلاده، وفى تأميمه لقناة السويس، وفى التعويض عن التخلف بالفقر إلى التقدم سواء كان ذلك بالسد العالى الذى دارت حوله معركة السويس، أو ببرامج التصنيع التى تبدو مُتَخطِّيَة لقدراته أحيانا ـ وحتى «غزو ناصر لليَمَن !!» كما تُسَميه الوثائق الأمريكية فإن المدرسة «المشرقية» فى وزارة الخارجية اعتبرته نوعاً من «الرَدِّ على مؤامرة الانفصال بين سوريا ومصر» !

٤ ـ أن التدخل علناً ضِدّ «ناصر» كفيل بأن يُحَوِّل «الشارع العربى» إلى شلال نار يهدر عَداء للولايات المتحدة، وذلك معناه أن الولايات المتحدة سوف تجعل نفسها العدو رقم (١) للأمة العربية، فى حين تتراجع إسرائيل إلى دور العدو رقم (٢)، وذلك وَضعٌ لا مصلحة فيه له، فضلاً عن أنه خطر مُحقق على المصالح الأمريكية فى المنطقة وعلى الرعايا الأمريكيين فيها، وحساب ذلك سوف يوضع عليه («جونسون») شخصياً فى حال وقوعه ـ بل إن التهديد الناشئ منه واصل بالتأكيد إلى المصالح الغربية ومُواطنى دول الغرب جميعاً، وذلك سوف يَستَوجِب لَوْماً للولايات المتحدة حتى من أقرب أصدقائها وأخلص حلفائها.

٥ ـ أن مثل ذلك أيضاً سوف يؤدى للإساءة إلى صورة الولايات المتحدة فى العالم الثالث نظراً لصداقات «ناصر» القوية فى الهند وفى الصين، وبصفة عامة فى آسيا وأفريقيا ـ وصورة الولايات المتحدة لا تحتاج إلى تشويه زائد لأن فيتنام تكفلت بما هو كافٍ وأكثر.

....

....

ويتوقف الآن هذا الاستشهاد (للحظة واحدة) بالوثائق الأمريكية.]

....

....

ثم تعود الوثائق الإسرائيلية (وهى موضوع هذا الحديث أصلاً) لتكشف متابعة إسرائيلية من قريب لزيارة قام بها إلى الولايات المتحدة ـ رئيس مجلس الأمة المصرى «أنور السادات»، وهو عضو فى مجلس قيادة الثورة و«واحد من «أعوان» و«أصدقاء» «جمال عبد الناصر»».

وفى برنامج زيارة «أنور السادات» لواشنطن فإن الرئيس «ليندون جونسون» اجتمع به لأكثر من ساعة، ودعاه للغداء معه فى البيت الأبيض.

وطبقاً للوثائق الإسرائيلية [بالذات مجموعة ملخصات لوقائع جلسات مجلس الوزراء المصَغَّر برئاسة «أشكول» (ديسمبر)] فإن «جونسون» وَجَّه إلى «السادات» تحذيراً شديداً طلب منه نقله إلى الرئيس «ناصر» مؤداه أن الوقت قد حان لكى تُراجع الجمهورية العربية مواقفها من الولايات المتحدة وأصدقائها، وبينهم السعودية «التى ترتبط معها بتاريخ طويل من التعاون المثمر للطرفين»، و«بتعهدات أمن لا سبيل إلى التحلل منها». ثم إن مصر عليها أن تُغَيِّر سياستها تجاه إسرائيل، وأن «تكف عن إرهاق نفسها وغيرها ببرامج تسليح تؤدى إلى زيادة التوتر فى منطقة لا ينفعها غير السلام وأوله السلام بين العرب وإسرائيل»، وأخيراً فإن تعاون مصر مع الكتلة السوفيتية قد «يخدمها فى أسلحة الحرب لكنه لن يساعدها فى ضرورات السلام»، إلى جانب أن «تعاطف العرب الظاهر مع الفيتناميين يثير ضيق الشعب الأمريكى،

وأن هذا الضيق هو الذى دفع به إلى «الوقف المؤقت» لشحنات مبيعات القمح الأمريكى لمصر وفق القانون «ب.ل. ٤٨٠» !

ثم أضاف «جونسون» قائلاً لـ«أنور السادات» (وفق ملخصات مَحاضِر مجلس الوزراء الإسرائيلى المصَغَّر) إنه «فى الفترة القادمة سوف يراقب ما يجرى فى المنطقة ويأمل أن تجد الأطراف وسيلة للتَصَرُّف بحِكمة وتَبَصُّر».

....

....

[وفيما أعرف فإن السيد «أنور السادات» قَدَّمَ بعد انتهاء رحلته تقريراً عن وقائعها (كتبه السيد محمد عبد السلام الزيات) من ست صفحات - لكنه لم يضع فى هذه الصفحات الست أى تفاصيل عن المحادثات بين «جونسون» و«أنور السادات»، مشيراً إلى أن «السيد أنور السادات سوف يَتَحَدَّث فيها مع الرئيس جمال عبد الناصر». ثم أشار التقرير إلى أن «السفير مصطفى كامل (سفير مصر فى واشنطن وقتها) حضر اللقاء وكتب محضراً بوقائعه أرسله بالشفرة إلى القاهرة».

وأذكر أننى قرأت برقية السفير «مصطفى كامل» عن وقائع اللقاء.

كما أنى - ولو لم أحضر لقاء «جمال عبد الناصر» مع «السادات» عندما عاد من رحلته - سمعت من الاثنين تفاصيل وتعليقات على المقابلة بين «السادات» و«جونسون»، ولم أشعر مما سمعت أنه كان هناك تحذير صريح، أو ما يُشبِه التحذير!]

....

....

٦- كـــنز

....

....

إن ما أذيع من الوثائق الإسرائيلية وانفتح من الملفات والأوراق يخف، أو يجف -

بشكل ملحوظ مع نهاية سنة ١٩٦٦ - والسبب أن الأكثر من وثائق وملفات وأوراق ما بعد هذا التاريخ بقى مختوماً محجوباً حتى الآن رغم انتهاء أجل السرية، وبرغم ذلك فإن عَدداً من الباحثين (وبينهم الأستاذ «مايكل بريشر») عثروا على محفوظات قَيِّمة فى مجموعات الأوراق الخاصة لعدد من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، إلى جانب مُذكِّرات كتبها بعضهم - وشهادات بالغة الأهمية وَرَدَت فى أقوال صَدَرَت عن مسئولين كبار من وزراء وسُفراء وجنرالات، وحتى مسئولين عن الأمن فى «الموساد» و«أمان».

والحقيقة أن هناك كنزاً من المعلومات والأسرار عن السياسات والتقديرات والخطط الإسرائيلية موجود معظمه الآن فى المخابرات المصرية العامة، وفى المخابرات العسكرية المصرية، وكذلك أيضاً فى مجموعة أوراق «جمال عبد الناصر» التى كانت فى منشية البكرى والتى نُقِلَت إلى محفوظات قصر «عابدين».

وكانت الظروف التى جمعت مقتنيات هذا الكنز من المعلومات والأسرار - هى فى الواقع ظروف ما بعد وقف إطلاق النار ليلة ٩ يونيو ١٩٦٧، وعندما فوجئت إسرائيل (حكومةً وجيشاً وشعباً) بحجم الانتصار الذى تحقق «لهم» فى حرب الأيام الستة - وقد فاق غاية الخطط وتَجاوَزَ سَقف الأحلام !

كانت ردة الفِعل الأولى لدى الجميع ساسة وجنرالات، دبلوماسيين وخبراء (وقد أشرت إلى ذلك من قبل) - نوعاً من الذهول إلى درجة عدم التصديق too good to be true تعبير «رابين» نفسه. لكن هذا غير القابل للتصديق - كان أمراً واقعاً على الأرض لا بد من تصديقه بقوة الأشياء. وهكذا فإن القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية كان عليها أن تقتنع بأنها قامت بعَمَلٍ عبقرى، ومن ثم فإن كل مُشارك فى النصر خصوصاً من العسكريين لا بد أن يكون معجزة بَشريَّة خارقة للعادة، وكذلك بدأ كلٌّ منهم يتصرف «على هذا الأساس»، وبداية تصرفه «على هذا الأساس» أن يحكى للدنيا وللخلود ما قام به فى الحرب على طريقة «يوليوس قيصر» : «جئت ورأيت وانتصرت».

وللإنصاف فإن اللواء «حسن البدرى» (وهو وقتها المؤرخ الرسمى للجيش المصرى) - كان أول من تنبه إلى أن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين،

وبتأثير النشوة التى أخَذتهُم، تركوا ألسنتهم تَتَحَرَّر من أى ضوابط وتتخلى عن أى قيود وهُم يتحدثون عن تجربة الحرب. وفى طوفان الكلام فقد أفلتت آراء وتَوَجُّهات وسياسات ووقائع وقرارات هى بطبيعتها سرية.

ولم يلتزم «حسن البدرى» بتسلسل القيادة، وإنما كتب مباشرة إلى «جمال عبد الناصر» يقترح أن تتولى المخابرات جمع كل ما قاله القادة العسكريون (والسياسيون) الإسرائيليون فى «نشوة النصر وسكرته» مكتوباً على ورق، أو منطوقاً وراء ميكروفون، أو مُصَوَّراً أمام عدسة، حتى يُوضع كله «تحت المجهر لدراسة مُعَمَّقة» يمكن منها - حسب تعبير «حسن البدرى» - استخلاص «دروس مُستفادة، وربط وقائع مُتَفرِّقة، وفَهْم «سيكولوجية» الجيش الإسرائيلى (والحكومة الإسرائيلية والرأى العام بالتبعية) فى هذا الظرف الذى اعتبره «البدرى» فى مذكرته «بداية وراءها ما وراءها» (يقصد حتمية عودة مصر إلى ساحات القتال).

وكان اللواء «البدرى» مسئولاً فى نفس الوقت عن وحدة الدراسات العسكرية فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، وكان وجوده فيها يسبب حساسية زائدة لدى عددٍ من القادة العسكريين، بمن فيهم القائد العام للقوات المسلحة فى المرحلة المستجدة بعد يونيو ١٩٦٧ وهو الفريق أول «محمد فوزى». وكان ظنُّ الجميع - وهو إلى حَدٍّ ما مَنطِقى - أن وجود اللواء «البدرى» فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام معناه أن لديه خطاً واصلاً مباشرة إلى «الرئيس جمال عبد الناصر».

وقبل «جمال عبد الناصر» باقتراح «حسن البدرى»، بل وتحمس له مُقَدِّراً فائدته فى الإعداد لمرحلة جديدة من العَمَل العسكرى. وفى ظرف أسبوعين كانت كل إمكانيات الدولة المصرية فى الخارج قد استطاعت الحصول على أوراق بالأكوام، وتسجيلات بالصوت تزيد على ستمائة ساعة، وشرائط مُصَوَّرة تَزيد المدة اللازمة لعرضها على ١٣٠ ساعة، وضمنها ١١ مقابلة تلفزيونية للجنرال «موشى ديان» (وزير الدفاع الإسرائيلى)، و٨ مقابلات للجنرال «إسحاق رابين» (رئيس هيئة الأركان)، و٨ مقابلات للجنرال «موردخاى هود» (قائد الطيران)، و٦ مقابلات للجنرال «إيزر وايزمان» (مهندس الضربة الجوية، وهو يومها مدير العمليات)،

و٣ مقابلات للجنرال «إسرائيل تال» (قائد المدرعات)، ومقابلتان للجنرال «حاييم بارليف» (مدير عمليات الجبهة الجنوبية)، ومقابلتان للجنرال «دافيد إليعازر» (قائد الجبهة الشمالية)، ومقابلتان للجنرال «أوزى ناركيس» (قائد الجبهة الوسطى)، ومقابلة واحدة للجنرال «جوزيف أفيدان» (رئيس عمليات الجبهة الوسطى)، وغير ذلك كثير بما فيه مقابلات مع الملاحق العسكريين الإسرائيليين فى واشنطن ولندن وباريس.

وكانت حظوظ السياسيين الإسرائيليين تحت الأضواء أقل من العسكريين، ومع ذلك فقد تكلم كثيرون منهم وأفاضوا، وبينهم «أشكول» نفسه رغم إيثاره بطبيعته للصمت، ثم كان أكثرهم كالعادة وزير الخارجية «آبا إيبان» - بطبيعة غرام دائم له مع الكلام.

....

....

[وقد لقيت هذه «المواد الوثائقية» التى وصلت إلى القاهرة مقروءة ومسموعة ومرئية اهتماما مُرَكَّزاً من «جمال عبد الناصر»، وطلب تخصيص قاعة فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى «مدينة نصر» تكون جاهزة بالأوراق والملفات، والشاشات وآلات العرض، ثم تكون هذه القاعة مفتوحة للقادة المصريين الذين اختارهم لرئاسات الجيش وتشكيلاته المقاتلة، وهُم طلائع معركة إزالة آثار العدوان - وبالنسبة للأفلام التلفزيونية المصَوَّرة خصوصاً مع العسكريين الإسرائيليين - فقد حضر بنفسه مع الفريق «محمد فوزى» القائد العام، والفريق «عبد المنعم رياض» رئيس أركان الحرب، وقرابة عشرين ضابطاً من كبار قادة القوات المسلحة المصرية - وراحوا يتابعون، ويُسَجِّل بعضهم (ومعهم «جمال عبد الناصر») ما يلفت اهتمامهم فيما يسمعون ويرون.

وأذكر أنه بعد إحدى الجلسات، وكانت الشرائط المصَوَّرة ثلاثة أحاديث مُتَواصلة لـ«موشى ديان» - أن الفريق «عبد المنعم رياض» أخذنى جانباً وسألنى هامساً: «ما الذى يفعله «الرَجُل الكبير» بنفسه - لماذا يُصِر على سماع ورؤية كل هذه التسجيلات والصُوَر؟»

وأضـاف «عـبـد المنعم ريـاض» : «هذه جـرعـات من السـم يعطيـهـا لنفـسـه كل يوم - وبصرف النظر عما فيها من معلومات فإنها تحـوى الكثير من المبالغات، وأيضـاً الكثير من الأكاذيب».

وكان رأيـى «أن التجربة مهما كان عذابها مفيـدة، فإذا لم يجلس «هـو» ليرى هذا كله بنفسـه فإن الجميع سوف يعفـون أنفسـهم منه، وتلك لو سُمِـحَ بـهـا خسـارة - ثم إننى أعتقد أن «جمـال عبد النـاصـر» يستفيد كثيراً من مُـلامَسَـة جانبٍ آخر من الـوقـائـع مهما كان كئيباً وغليظاً». - ولـم يَظهَر على «عبد المنعم رياض» ما يشير إلى أنه اقتنـع !] .

....

....

وفى كل الأحـوال فإنه إذا اعتبرت نشـوة الفرح وسكرته داعية لنوع من البـوح فـإن هذا البـوح يمكن إلى درجـةٍ مـا قـبـوله فى عِـداد الوثـائـق، وإذا أضـيـف إلـيـه مـا جـرى الكشف عنه فى مجمـوعـات الأوراق، والمذكرات - إذن فنحن أمـام إضـافة يمكن قـبـولـهـا مُلحَقة بالوثائق الإسـرائيلية ومُكَمِّلة لها ولو مؤقتاً، وحـتى تسـقـط المحـاذير وتنكسـر الأختام عن مَلَفَّات أخرى.

والشـاهد أن هذه الإضـافـة يمكن الاعـتـمـاد عليـهـا خصـوصـاً إذا سـاندها أو أكـدها مصدر وثائقى مُعتَمَد، مثل الوثائق الأمريكية بالتحديد !

٧- متغيـــــرات

ويمكن أن يـقـال باطمـئنان شـديد أنه فى الفـتـرة مـا بين أوائل سنة ١٩٦٧ وحـتى منتصف أبريل من هذه السنـة - اسـتطاعت إسـرائيل إقنـاع «ليندون جونسـون» بـأنهـا قـادرة، ولديهـا الإرادة، وتملك الاسـتـعـداد able, willing, and ready (حسب تعـبـيـر «رابين») للقيـام بعملية عسكرية قوية ضِـدَّ مصـر تؤدى إلى إسـقـاط «نظـام نـاصـر» أو على الأقل «إسـقـاط هيبتـه»، وأن ذلك سـوف يكـون فى صـالح الولايات المتحـدة كـمـا هو فى صـالح إسـرائيل.

وتبدو الإشـارات المتوافـرة والعـلامـات الظاهرة من مجمـل «الوثائق المؤكد والمحـقق

والمتاح» ـ أنه فى تلك الشهور تمكنت إسرائيل من الرَدِّ على تحفظات الرئيس الأمريكى القديمة (بتأثير المدرسة «المشرقية» فى واشنطن) تحفظاً بعد تحفظ :

١ ـ أنه لا داعى للقلق من أن يكون البديل لحركة القومية العربية واحداً من اثنين (الأحزاب الشيوعية ـ أو الأحزاب الدينية)، فذلك قلق لا مبرر له (طبقاً لتقرير كتبه «لوك باتل» سفير الولايات المتحدة فى القاهرة فى فبراير ١٩٦٧) لأن «عملية الحراك الاجتماعى التى جَرَت نتيجة لعملية التنمية الشاملة فى مصر ـ أدت إلى خلق قوى اجتماعية وسياسية موجودة الآن على الساحة، وهى قوى مُتَنَوِّرة لا تُقنعها الدعاوى الشيوعية بضرورة سيطرة البروليتاريا، ولا يكفيها فى العصر الحديث أن «تُصَلى وتَصوم» (فتلك ناحية مُهِمَّة فى حياتها، لكن حياتها فى هذه الدنيا لها مطالب وشروط أخرى).

٢ ـ إن مخاوفه من حركة القومية العربية هذه اللحظة لا داعى لقبولها قَدَراً مَحتوماً، لأن العالم العربى تَحَوَّل فى السنوات الأخيرة إلى مُعسكرات وفِرَق مُتَقاتِلة فكرياً وسياسياً وحتى عسكرياً.

وبالتالى فإن الشارع العربى يعيش الآن حالة تَمَزُّق فى ولاءاته تساعد عليها زيادة الثروة النفطية لدى الدول العربية التقليدية الصديقة لواشنطن، وبالتالى فإنه الآن ـ وليس غداً ـ يمكن الوثوق إلى أن موازين التأثير لا تسمح بتعبئة شعبية من الخليج إلى المحيط كما كان يَحدُث من قبل (وكان «آبا إيبان» وزير خارجية إسرائيل أكثر الشارحين «فصاحةً» لهذه النقطة) .

٣ ـ وكانت لدى «جولدا مائير» (التى انتقلت من رئاسة الوزارة إلى رئاسة الحِزب) فتوى بأن «ناصر» فى «حال مواجهته لصدمة قوية» لن يجد بجانبه نظاماً عربياً يسنده، بل إن أنظمة عديدة، وبينها أنظمة تُبدى الصداقة والود حياله، سوف تكون سعيدة إذا وجدته يختفى من الساحة، أو إذا وجدته «مَسخوطاً» فى حجم أصغر ـ على فرض أنه بقى فى مكانه بعد الصدمة. ورَوَت «جولدا مائير» أنها سمعت نقلاً عن المِلك «الحسن» مِلك المغرب أنه «لن يذرف دمعة على «ناصر» إذا واجه مصيره المحتوم!»

(وفيما بعد نقل الجنرال «ديان» فى مذكراته عن الملِك «الحسن» قوله له مباشرة «إنه لم يشعر طول عمره بتعاطف مع «جمال عبد الناصر» لأنه رجل لم يكذب على أعدائه فقط وإنما كذب على أصدقائه أيضاً !)

٤ - إن تقديره («جونسون») لـ«مشروع ناصر التحديثى» قضية تستحق إعادة المراجعة، فهذا المشروع إذا حقق أهدافه حتى داخل حدود مصر «وحدها» سوف يَتَحَوَّل بقوة الأشياء إلى «مشروع نموذج» يُحتَذى من بقية العرب، وذلك يعيد تأثير مصر على العالم العربى ولا يُقَلِّصه، وأى شىء آخر «سراب» يتوهمه بعض «الموظفين» فى وزارة الخارجية الأمريكية من بقايا موظفى شركات البترول العربية القدامى الذين فقدوا اتصالهم بآخر التطورات (وكان السفير الإسرائيلى «جدعون رافائيل» أنشط دُعاة هذه الفكرة) .

٥ - إنه حتى شركات النفط الأمريكية العاملة فى المنطقة (التى كانت تخشى على مصالحها وتُراعيها) - بدأت تأخذ لنفسها منحى آخر، فقد تغيرت الظروف من زَمَنٍ كانت هذه الشركات تحرص فيه على مشاعر الرأى العام العربى وتدعو إلى تَجَنُّب استثارته (ولو عَلَناً) - إلى زَمَنٍ تجد فيه هذه الشركات أن النظم العربية التى مَنَحَتها امتيازات النفط تواجه - هى نفسها - من الرأى العام العربى ضغوطاً تثير هواجِسَها وتدفعها أحياناً إلى التردُّد وإلى التشدُّد مع الشركات - والتحريض المولِّد لهذه الضغوط قادم من القاهرة (وتظهر فى الوثائق الإسرائيلية مجموعات تقارير متواصلة لشركة «جولف» وهى من كبريات الشركات الأمريكية العاملة فى الخليج - تشكو من مظاهر عدائية تواجه نشاطها فى المنطقة و«تُشَوِّش عليه» حتى على مستوى الدول - وبخاصة فى الكويت حيث أصبحت عائلة «الصباح» تخاف من نفوذ القوميين العَرَب !) .

٦ - ثم قدم الجنرال «موشى ديان» أكثر الحجج إقناعاً لـ«ليندون جونسون» (فى لحظة نفسية قاسية)، وكان عرض «ديان» لحجته الحاسمة بما معناه : «إن الجيش الإسرائيلى قادر على إلحاق هزيمة مُؤَكَّدة بالجيش المصرى فى الظروف الراهنة، وهذه حقيقة أقرَّها «رؤساء أركان حرب القوات الأمريكية» أنفسهم وفى حضور

«روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع فى أكثر من مؤتمر مشترك (١٩٦٦-١٩٦٧) فى إطار التنسيق الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وما يعرضه الجنرال «ديان» أنه «إذا تكفلت الولايات المتحدة بمنع الاتحاد السوفيتى من التدخل فى مسار معركة فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وبين مصر، وهذا ممكن فى رأيه، بل إنه سهل نظراً للأحوال السياسية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى (وأيضاً نظراً لسوء علاقات الاتحاد السوفيتى بالصين وتَوَجُّسه منها، إلى جانب كل أعباء حرب فيتنام التى تتحملها موسكو وهى فادحة) - فإن إسرائيل تستطيع حسم المعركة لصالحها بسرعة».

وبالإضافة إلى ذلك (وهنا الذروة) فإن انتصار إسرائيل المحقق سوف يؤدى بالضرورة إلى هزيمة الاتحاد السوفيتى، بمنطق أن هزيمة أصدقائه هزيمة له - وليس فى مصر وحدها وإنما فى كل مكان، بما فى ذلك فيتنام».

وهكذا (يلوح «ديان» أخيراً) «فإن «جونسون» الذى يُزعِجه دور الاتحاد السوفيتى فى جنوب شرق آسيا، لديه فرصة لضرب الاتحاد السوفيتى ذاته فى الشرق الأوسط ضربة تصل موجاتها عائدة إلى فيتنام».

وكان «جونسون» يَتَحَرَّك كل يوم - وحسب ما رواه أحد مُعاونيه فى مجلس الأمن القومى وهو «ويليام كوانت» - بعيداً عن منطقة الضوء الأحمر (انتظر) - مُقتَرباً من منطقة الضوء الأصفر (استعد).

٨ - تحـــذير

ومما هو ظاهر فى كل «المواد الوثائقية الإسرائيلية» - أنه فى وقت ما - بين فبراير ومارس ١٩٦٧ - اتخذت إسرائيل قراراً بأن هذه السنة لا يجب أن تمُرَّ دون حرب مع مصر، ثم إن الولايات المتحدة عَرَفَت بما تَقَرَّر، وكان قصداً مقصوداً أن تعرف به وأن تأخذ لنفسها الفرصة الكافية لتَتَقَبَّله وتُرَتِّب نفسها إزاءه.

ويَظهَر من كل الشواهد ما يَدُل - بطريقة لا تَحتَمِل كثرة الظنون - على أن هذا «القرار» الذى وَصَلَ إلى الولايات المتحدة تَسَرَّبَ وقتها أو بعدها بقليل إلى أطراف

أخرى عَرَفَت على نحوٍ أو آخر أن هناك «نِيَّة عَمَلٍ كبير»، إسرائيلى مُسَلَّح ومباشر، مُوَجَّه إلى مصر بالذات - ومصر وحدها !

....

....

وكان الدليل دامغاً على أن القرار اتُّخِذ، وعلى أنه وَصَلَ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أن أطرافاً أخرى فى المنطقة وخارجها عَرَفَت به ! - والشاهد أنه فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٧ تلقى «اللواء» عبد المنعم رياض، الذى كان رئيساً لأركان حرب القيادة العربية المُوَحَّدة رسالة من المِلك «حسين» مَلِك الأردن تستدعيه لمقابلته فى أسرع وقت ممكن.

وكان «عبد المنعم رياض» قد ارتبط من خلال عمله فى القيادة العربية الموحدة بعلاقة عن قُرب مع الملِك «حسين». ومع ذلك فقد بَدا ذلك الاستدعاء غير متوقع لأن حكومة الأردن كانت قد اتخذت قراراً بتجميد التعاون مع كل مؤسسات العمل العربى المشترك التى أنشأتها مؤتمرات القمة العربية، بما فى ذلك القيادة العربية المُوَحَّدة.

وبالطبع فإن «عبد المنعم رياض» عندما تلقى رسالة الملِك عَرَضَها على رئيسه فى القيادة الموحدة الفريق «على على عامر» ليسأله : كيف يَتَصَرَّف ؟ - وتشاور القائد العام للقيادة العربية الموحدة مع المشير «عبد الحكيم عامر» وهو رئيسه الفعلى (بصرف النظر عن الرسميات الشكلية) - وتلقى «عبد المنعم رياض» إذناً بأن يقبَل دعوة الملِك ويتوجه إلى عَمّان.

ويوم أول مايو أذاعت وكالة «رويتر» البريطانية للأنباء برقية من بيروت نصها :

«استقبل الملِك حسين اليوم الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القيادة العربية الموحدة الذى وصل اليوم فى زيارة مُفاجِئة للأردن. ولم يَعرِف أحد لماذا حضر وإلى متى يبقى ؟ وقد أعرب المراقبون فى بيروت عن دهشتهم لهذه المقابلة لأن الملِك حسين كان قد أعلن أنه لن يتعامل مع أية منظمة أنشأتها مؤتمرات القمة السابقة. والقيادة العربية الموحدة هى إحدى ثلاث مؤسسات أنشأتها المؤتمرات السابقة (منظمة التحرير الفلسطينية - هيئة تحويل روافد الأردن - والقيادة العربية الموحدة)».

....

....

وقد حكى لى «عبد المنعم رياض» بنفسه وقائع لقائه مع الملِك «حسين»، ونشرتُه بالفعل فى كتاب «الانفجار ١٩٦٧» (صفحة ٤٣٧). ثم حَدَث بعد سنوات، وفى لقاء مع الملِك «حسين» (فى شهر فبراير ١٩٩٢ - وفى حضور مستشاره السياسى وقتها السيد «عدنان أبو عودة»، وهو الآن أحد مستشارى الملِك «عبد الله» الثانى) - أن أكد لى الملِك «حسين» بنفسه رواية «عبد المنعم رياض».

وكانت تلك الرواية وبلسان «عبد المنعم رياض» على النحو التالى :

«حينما دخلت إلى مكتب الملِك واتخذت مقعدى بدعوة منه أمامه، لاحظت على الفور أنه مهمومٌ - أو هكذا أحسست. كان سؤاله الأول لى عن «الأحوال». وانصرف ذهنى إلى أنه يسألنى عن الأحوال العامة. وكان ردى «أن الأحوال تبدو لى فى منتهى الخطورة. فعدا ما يعرفه الملِك بالتفاصيل عن أوضاع العمل العربى الموحد - فإن الأحوال فى إسرائيل نفسها لا بد أن تثير قلق كل من يهمهم أمر العالم العربى ومستقبله. فهناك أزمات بدأ ظهورها فى الاقتصاد أدت إلى زيادة عدد العاطلين فى إسرائيل. ثم إن هناك ظاهرة هجرة من يهود إسرائيل إلى مَواطِنهم الأصلية التى جاءوا منها. كما أن هناك خلافات داخلية على مستوى السياسة العليا فى إسرائيل، يتعلق بعضها بمشكلة الأمن. وهذا من شأنه أن يجعل الإسرائيليين فى حالة عصبية يحتمل معها أن يُقْدِموا على أية مغامرة».

ومرة أخرى لاحظتُ أن الملِك كان شارداً حتى عما أقول له. وسكتُ منتظراً أن أسمع منه. وكان ما سمعته مفاجئاً لى. وكان الملِك فى بداية حديثه متردداً تجىء كلماته بطيئة وكأنه يفكر فى كل كلمة يقولها وفى كل حرف. وأحسست أن ما أسمعه خطير، واستأذنت الملِك أن يسمح لى بكتابة بعض النقاط مما أسمع حتى لا يضيع منه شىء. وسَمَحَ الملِك مع طلبه معاملة ما يقوله بأقصى درجات السرية، وأن يكون نقله إلى شخصٍ واحدٍ فقط وهو الرئيس «جمال عبد الناصر».

وكان مُجمَل ما قاله الملِك «حسين» لـ «عبد المنعم رياض» على النحو التالى :

«إن الفريق رياض يعرف ويتابع بلا شك كل أسباب ودواعى الخلافات القائمة بينه وبين القاهرة. لكن هناك موضوعات تعلو على أى خلافات لأنها تمس الأمن القومى فى الصميم. وباختصار فإن الملك لديه الآن ما يدعوه إلى اليقين بأن هناك فخاً يُدَبَّر للجمهورية العربية المتحدة وللرئيس «جمال عبد الناصر». فهناك محاولة لتوريطهم فى حرب مسلحة لا تلائمهم ظروفها. و(الحقيقة) أن «الجماعة» فى سوريا مخترقون، وبعضهم متواطئ مع جهات لديها خططها. والفكرة الأساسية فى هذه الخطط هى إشعال الموقف على الجبهة السورية بما يفرض على مصر أن تقوم بأى عمل لنجدة سوريا، وهنا تصبح مصر هى الهدف الأول للمؤامرة ويجرى ضربها. وهو (الملك) يريد أن تصل رسالته هذه إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» بأسرع ما يمكن، ويرجو أن يتأكد الرئيس أن دافعه إليها هو واجبه القومى وليس أى سبب آخر. وهو يتمنى أن تؤخذ رسالته جَدّاً ولا تُحمل على محمل موقفه من بعض الأطراف المعنية فى دمشق».

وحاول الفريق «عبد المنعم رياض» أن يستوضح الملك أكثر، فقد بدا له أن الملك يتحدث بمقتضى معلومات يعرفها أكثر مما يتحدث بوحى شكوك تراوده. ولكن الملك لم يُبدِ أى استعداد لتجاوز ما قاله.

وتَوَجَّه الفريق «عبد المنعم رياض» من المطار عائداً من عَمّان إلى مكتبه فى القيادة العليا الموحدة لجيوش الدول العربية، وجلس يكتب تقريراً بخط يده إلى الرئيس «جمال عبد الناصر»، ثم تَوَجَّه إلى مكتب الفريق أول «على على عامر» يستأذنه (طبقاً للتقاليد العسكرية وتسلسل مراتب القيادة) أن يتولى إرساله مُغلَقاً إلى الرئيس. وطبقاً لنفس التقاليد فإن الفريق أول «على على عامر» بعث بالخطاب إلى المشير «عبد الحكيم عامر» طالباً إرساله إلى مكتب رئيس الجمهورية (كان ذلك يوم ٥ مايو). لكنه حتى يوم ١٣ مايو لم يكن هذا الخطاب قد وصل إلى يَدِ الرئيس «جمال عبد الناصر».

....

....

[وشاءت الظروف أن ألتقى بالفريق «عبد المنعم رياض» فى قاعة المحاضرات بالأكاديمية العسكرية العليا وكنت فيها مع الماريشال «مونتجمرى» قائد معركة

«العلمين» الأشهر (وقد دارت وقائعها فى صحراء مصر الغربية، وفيها بدأت هزيمة القائد الألمانى الأسطورى «روميل»).

كان «مونتجمرى» وقتها يزور مصر وفق ترتيبات خاصة شارك فيها «الأهرام» مع «الصنداى تيمس» فى مناسبة مرور ربع قرن على معركة «العلمين» (١٩٤٢). وبعد أن انتهت محاضرة قدمها ماريشال «العلمين» جاءنى الفريق «عبد المنعم رياض» («يريدنى لمسألة هامة» ـ حسب تعبيره)، وتوجهنا معاً إلى مكتبى فى «الأهرام» وهناك قال لى إنه يريد أن يتأكد أن تقريراً كتبه بخط يده للرئيس «جمال عبد الناصر» قد وصل إليه وأنه اطلع عليه لأهمية ما فيه. واتصلت تليفونياً بالرئيس أسأله إذا كان قرأ تقريراً كتبه له «عبد المنعم رياض» بخط يده. ولم يكن التقرير قد وَصَل إليه].

....

....

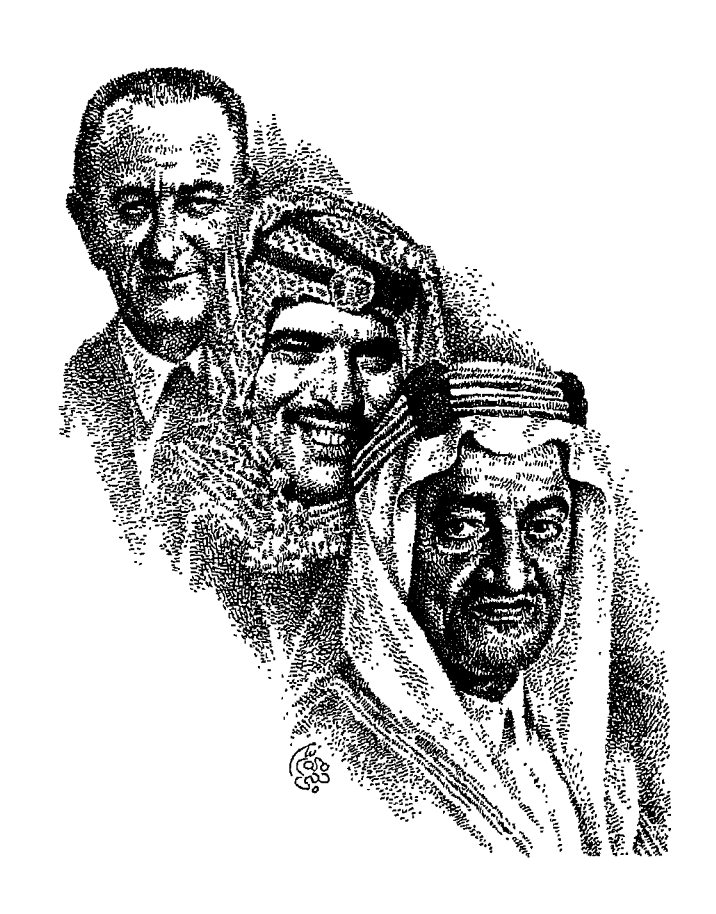
كان ذلك مساء ١٣ مايو ١٩٦٧. وظُهر اليوم التالى ١٤ مايو كان تقرير «عبد المنعم رياض» على مكتب الرئيس «جمال عبد الناصر»، وقرأه، وكانت عجلة الحوادث قد بدأت دورانها.

فقد كان الفريق «محمد فوزى» رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية ساعتها فى الطريق إلى دمشق يتقصى أخبار «حشود إسرائيلية» تُهَدِّد بضرب سوريا وبالزحف إلى دمشق !

□

هكذا فإن الملك «حسين» فى عَمّان كان يعرف بخطة ما هو مُدَبَّر. ولم يكن معقولاً أن يكون هو وحده الذى يعرف. والواقع أنه طبقاً للوثائق الإسرائيلية ـ فقد كان هناك آخرون غير الملِك «حسين» ـ داخل المنطقة ـ يعرفون شكل ما هو قادم ـ وفى الغالب نتيجته !

كان الشرق الأوسط كله على برميل بارود، وكان اللهَب يجرى بسرعة فى الفتيل المشتعل إلى برميل البارود، وتوقيت وصوله : الساعة ٨ و ١٧ دقيقة صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧.



مــأزق إســرائيل التــاريخى
(من واقع ملفـاتهـا السـرية)

عنـــد ســـاعـة الصــفـر

١ ـ اســتراتيجيات

أشـهـد أننى أشـعـر بالحـرج إذ أجـد نفـسـى للمـرة الرابعـة واقـفـاً أمـام الوثـائق الإسرائيلية، وهاجسـى أننى ربما أثقلت على قـارئ تَفَضَّـلَ واهتم.

لكنى من ناحية أخرى أواجه الشعور بالحَرَج مُتَعَلِّلاً بأن «سـياحة صـيف» فى الوثـائق الإسـرائيليـة و«كـتـابة خـريـف وشـتـاء» عنهـا ـ لم تكن وقـوفـاً مع الماضـى وذكرياته، وإنما كانت دراسة للمستقبل واشتراطاته.

ظنى أن معرفة الحقيقة فيما كان، ضـروريٌّ لفهم ما هو راهن ولفـهم ما هو قادم. وأنه نادراً فى أى صـراع ما تتاح الفرصـة لطرف كى يعرف كيف فَكَّرَ خصمه ودَبَّر ؟ وكيف خَطَّط لصـراعاته وأدار مـواقـعـها ؟ ـ فـإذا أتيحت تلك الفـرصـة لطرف حتى يعـرف، ثم يُطابق، ثـم يسـتـخلص، ثم يُزَوِّد إدراكه بما عـرف وطابـق واسـتـخلص ـ إذن فالحَرَج من طول الوقوف مرفوع، والهواجس ـ أياً كانت دواعيها ـ غير مُبَرَّرة!

وهذه بطاقة توضيح، أو اعتذار، أسوقها استغفارا عن السـفـر ـ أو السياحة ـ مع الوثـائق الإسـرائيليـة، والعودة المتكررة إلى أحـاديثـها أربعـة شـهـور عبـرت عليـها الفصول صيفاً وخريفاً وشتـاء!

□

ولأن هذا هو الحديث الرابع فى قراءة الوثائق الإسرائيلية ـ ولأنه الحديث الواصل بروايتـه مـبـاشـرة إلى ذلك الموعـد مع الحرب فى ٥ يونيـو سـنة ١٩٦٧ ـ فـقـد يكون مناسباً تلخيص وتركيز الرؤى الأساسية للصراع كما بَدَت للقيادات الإسرائيلية، وكما تَبَدَّت فى الوثائق الإسرائيلية، مَلَفًا بعد مَلَف، ووَرَقَةً بعد وَرَقة، وتأشيرةً بعد تأشيرة!

□ وابتداء، وتحديداً ـ وبقصد التوصيف الذى يضمن قدراً لازماً من توافق الآراء

مع مسار الحديث، ويَتَوَقّى العودة إلى تكراره مرة أخرى بالتنازع مع بدهيات . فقد يمكن الاتفاق على مبدأ أن كل طَرَف مُؤَثِّر فى أى صراع يمارس بإرادته وفى فعله ثلاثة مستويات من السياسة :

- مستوى الإستراتيجية العليا - أى (وبصفة عامة وإجمالية) الهدف النهائى الذى تطلبه الإرادة ويحققه الفعل.

- ثم مستوى الإستراتيجية - أى الخطة أو الخطط القادرة على الطلب وتحقيقه.

- ثم مستوى التاكتيك - أى العمليات المباشرة التى تعتمدها الخطة أو الخطط فى حركتها نحو طلبها وتحقيقه.

□ □ □ فإذا أمكن الاتفاق على المبتدى وجرى تطبيق ذلك التوصيف ومقتضياته على الحالة الإسرائيلية فإن الصورة تظهر مبينة وشديدة الوضوح فى الوثائق :

□ على مستوى الإستراتيجية العليا - تطلب السياسة الإسرائيلية أن تستولى الدولة اليهودية بـ«الحق» الأسطورى على كل أرض فلسطين، ومُهِمَّة القيادة الإسرائيلية أن تُزَوِّد «الحق» الأسطورى بالسلاح (من الرصاصة إلى القنبلة الذرية)، وبالمال (من شراء الأراضى إلى طرد ملاكها)، وبالنفوذ الدولى (من برلين وموسكو إلى لندن ونيويورك).

والدولة اليهودية بعد أن تقوم سوف تفهم بعُمق أنه وإن كانت حدودها الرسمية هى كامل أرض إسرائيل (كل فلسطين)، فإن حدودها الفعلية لا بد أن تنتشر فى كل منطقة الشام التاريخية، وإمكاناتها الإنسانية والثقافية، ومواردها الطبيعية والاقتصادية. وبدون ذلك الانتشار فإن الدولة اليهودية تصبح قلعة مُحاصَرة وليست مشروعاً تتأكد حيويته بانتشار قوته ونفاذ سلطانه.

□ على مستوى الإستراتيجية فإن مطالب الإستراتيجية العليا لدولة إسرائيل تقتضى عزل الشام التاريخى عن الواديين الكبيرين فى الشرق والغرب : فى الشرق وادى الفرات (العراق) وفى الغرب وادى النيل (مصر) - وذلك لأنه فى هذين الواديين تُوجَد إمكانيات كبيرة، وعُمق واسع وعريض يمثل امتدادا للشام فسيحاً بالجغرافيا وبالتاريخ معاً، ومَدَداً للقوة يصعب أن ينضب.

وكـان نـزوع العـراق ومـصـر إلى الشـام هـو مُـحَـرِّك تاريخ المنطقـة فى مـراحل استقلالها، على أنه فى بعض الأحيان تَحَوَّلَ النزوع من وادى الفرات أو وادى النيل إلى نـزاع بين الواديين، مع ملاحظة أن الشـام لم يكن فـراغاً بين الواديـين ـ وإنما كان الشـام طَرَفاً حَيّاً نشيطاً وفاعِلاً يميل إلى هذه الناحية أو يميل إلى تلك، ومع ميله على هذه الناحية أو تلك تتحرك موازين القوة فى المنطقة.

وفى العصـور الحديثة ـ وفى واقع الأمر منذ عـهد «محمد على» ـ فإن نزوع مصـر نحو الشـام زاد ـ كما أن ميل الشـام إلى مصـر لاقاه، وكانت النتيجة فَوَراناً فى الإقليم شديد تواصلت تأثيراته من أيام «محمد على» إلى أيام «جمال عبد الناصـر».

وعلى طول هذه المساحة من الزَمَن فإن كل قـوة طلبت السيطرة على المنطقة أو فيها ـ اعتمدت أو كان عليها أن تَعتَمِد إستراتيجية عزل الشام عن مصـر أو عـزل مصـر عن الشـام.

وبما أن المطلوب كـان الحصـول على منطقة الشـام صـحيحة وسليمة فإن الوسـيلة الإسـتراتيجية المثالية ـ حَدَّدَت نفسـها فى مطلب عـزل مصـر، فإذا استحـال عزلـها تَوَجَّبَ ضـربـها.

وكان صـميم المشكلة أن حـركة مصـر فى حالة يقظتها عائدة باستمرار إلى الشـام، فمن هناك تلقت الحضـارة المصـرية بعد انطلاقاتها الفرعونية الأولى كل المؤثرات التى صاغت شخصيتها فى التاريخ الوسيط والحديث، فمن ناحية الشـام أو عن طريقه جاءت إلى مصـر الديانتان الرئيسيتان فيها : المسيحية والإسلام. ومن ناحيته جاءتها لغتها العربية بكل حمولاتها الثقافية والحضـارية ـ الشرعية والقانونية ـ الأدبية والفنية.

ثم إن هناك فى الشـام تَرَكَّزَت ضـرورات الأمـن الوطنى والقومى لمصـر، فتلك هى البَـوَّابة التى جاءت منها الإمـبراطوريات الغازية من «قمـبيز» الفارسى إلى «سـليم» الثانى «العثمـانى» إلى «ڤيكتوريا» البريطانية ـ ومنها جاءت كل الحمـلات العسكرية مُتَنَوِّعة شعاراتها وأعلامها!

هناك أيضـاً أنه فى الشـام وحـوله تَرامت المصـالح التجـارية الكبـرى، سـواء تلك

المسافرة جيئةً وذهاباً على طريق الحرير من أقصى الشرق إلى حَلَب - أو تلك المسافرة جيئةً وذهاباً على طريق السويس من أقصى الشمال إلى بومباى - وكانت تلك هى طُرُق التجارة القديمة. وزاد عليها فى الأزمنة الحديثة تَفَجُّر البترول، وكذلك تَحَوَّلت المنطقة إلى حُقول لإنتاجه أو مَمَرَّات ومَعابر لنقله.

□ وعلى مستوى التاكتيك الإسرائيلى - أى مستوى العمليات - وترتيباً على كل ما سَبَق فإن الجبهة المصرية فى سيناء أصبح مُحَتَّماً عليها أن تكون الجبهة التى تتلقى أول الضربات وأوجع الضربات : حتى تتوقى الخطر وتخاف، أو تُصاب بالعاهة إذا هى أقدمت، أو تُعَرِّض نفسها للقتل إذا أصَرَّت وعانَدَت.

والشاهد أن ذلك كان الأساس الذى بنى عليه الجنرال «أهارون ياريف» مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية صيغته البليغة فى شأن أى عَمَل عسكرى إسرائيلى مُحتَمَل.

فى الشام. صَيْدٌ بالشَبَكة لا تَقتُل ولا تُسيل دَماً.

فى مصر : صَيْدٌ بالـ«هاربون» Harpoon (الرُمح المقذوف) : يَجرَح أو يَقتُل!

□

ويمكن القول إنه لعدة قرون فإن حروب السيطرة ضِدَّ شعوب آسيا وأفريقيا وغيرها كانت ولا تزال تجملها صيغة تلخص المطلوب بأنه : الفصل بين الجغرافيا والتاريخ - أى الفصل بين الأرض والبَشَر داخل الوطن المستَهدَف بالحرب - فإذا وَقَعَ ذلك فإن كل الأهداف تَتَحَقَّق لطلابها تلقائياً - واحداً بعد الآخر.

□ لأنه إذا انفصلت الأرض (الجغرافيا) عن التاريخ سقطت مناعتها. فإذا كانت أهميتها الإستراتيجية سابقة على غيرها من المزايا - فُتِحَت لاحتلال الجيوش. وإذا سبقت أهميتها الاقتصادية - انفتحت لهجرة المستوطنين أو لسيطرة البنوك.

□ ثم إن الناس (التاريخ) إذا انفصلوا عن الجغرافيا سقطوا فى الضياع - وتَمَّ بسهولة إخضاعهم بالجيوش، أو جَرى -ولو بصعوبة- تطويعهم بأنواع من الاستلاب - أهمها استلاب الهَوِيَّة.

وكانت تلك بالضبط ـ وكما يشهد كل مَلَفٍّ وكل ورقة وكل سطر ـ فيما أتيح لغيرى ـ ولى ـ من الوثائق الإسرائيلية ـ هى إستراتيجية الدولة اليهودية :

○ الفصل بين الجغرافيا والتاريخ داخل فلسطين ـ لتخلو الأرض ويَتَشَرَّد السكان ـ وتثبت قوة الاحتلال الجديد، ويَهتَز رباط الهَوِيَّة القديمة.

○ والفصل بين الجغرافيا والتاريخ حول فلسطين ـ لينقسم العالم العربى على تباعُد قارتين : آسيا وأفريقيا ـ ويغيب التاريخ مَنفياً عن الوَعى!

ولعل ذلك كان بالضبط ـ أيضاً ـ هو المنطق الذى أملى على إسرائيل سياسة الصيد بالشَبَكة فى الشام، والصيد بالـ«هاربون» Harpoonn (الرُمح المقذوف) فى مصر.

هناك ـ فى الشام ـ لم تكن ضرورات الفصل بين الجغرافيا والتاريخ ـ تقتضى قتلاً ودَماً ـ وإنما إعادة رسم خريطة (طرد فى فلسطين وانتشار حولها).

وهنا ـ فى مصر ـ كانت ضرورات الفصل بين الأرض والناس ـ تقتضى قتلاً ودَماً ـ لأنه مع استحالة رسم خرائط جديدة، فإن خطوط الحدود ينبغى تثبيتها بحيث لا يكون وراء خطوط الحدود خروج للاثنين : لا للمكان (الجغرافيا) ولا للبَشَر (التاريخ).

وربما أن الفشل فى الفصل بين الجغرافيا والتاريخ فى الحالة العربية هو الذى جَعَلَ نتائج الحرب فى يونيو سنة ١٩٦٧ ـ نجاحاً كبيراً دون أن يكون انتصارا كبيراً ـ وبكل الفوارق الواسعة بين النجاح (success) وبين النصر (victory).

ذلك أن طَرَفاً من الأطراف يستطيع أن ينجح فى «فعل» الحرب ـ لكن ذلك لا يضمن له «معنى» النصر.

لأن «النجاح» شىء و«النصر» شىء آخر، وليس من الضرورى أن يتطابق الشيئان!

ولعل المسئول الأول عن الفشل الإسرائيلى فى الفصل بين الجغرافيا والتاريخ بما أدى إلى تنازل «الفعل» الإسرائيلى من «نصر» إلى «نجاح» سنة ١٩٦٧ ـ هو حماقة

القوة وغرورها مما اعترى العسكريين الإسرائيليين فى ذروة معارك سنة ١٩٦٧ - فإذا هم ينسون الإستراتيجية العليا للدولة اليهودية كما وضعها المؤسسون الأول (وعلى رأسهم «دافيد بن جوريون») - وينساقون وراء خيالات زَيَّنَها لهم وأغراهم بها «نجاح» بدا حجمه أكبر مما تَوَقَّعوا وقَدَّروا وقاتلوا.

على أن قراءة واستقراء الوثائق الإسرائيلية - من يناير إلى يونيو ١٩٦٧ - قادرة أكثر على إيضاح وجلاء ذلك الفارق الهائل بين «النجاح» و«النصر»!

٢ـ الطعـــم !

من الحقائق التى تؤكدها قراءة الوثائق الإسرائيلية - إذا كانت هذه الحقائق تحتاج إلى تأكيد جديد - أن السياسة من ألِفِها إلى يائِها عملية إنسانية، يفكر فيها بَشَر، ويُخطط لها بَشَر، ويديرها بَشَر. وعلى هذا الأساس فكل سياسة مهما كانت دِقَّة تصميمها، ومهما كانت كفاءة الوسائل التى توضع تحت تصرفها، ومهما كان وضوح وجرأة المطلوب منها - تبقى مكشوفة ومُعَرَّضة لكل ما يعترى الفعل البَشَرى من قوة وضَعف، ومن هِمَّة وقُصور، ومن حَذر وجُموح.

ومن ذلك ما تكشفه الوثائق الإسرائيلية من مفارقات فى شأن موعد إسرائيل مع الحرب فى صيف سنة ١٩٦٧.

والمفارقة الأكبر أن عشرات العوامل الموضوعية كانت تشير وتُوَجِّه وتَدفع إلى معركة مع مصر فى ذلك الموعد (من صيف سنة ١٩٦٧) - لكنه عندما اقترب الموعد بانَ شىء من التَرَدُّد فى اللحظة الأخيرة قبل اتخاذ القرار.

والتفسير المنطقى لهذه المفارقة هو «إنسانية» الحرب، وسببه قيام البَشَر على كل أمورها وأولها اتخاذ القرار، ذلك أن أى بَشَر - أى إنسان - قد يحزم أمره على شىء - حتى الحرب - ويمضى فيه إلى قرب آخر الشوط. لكنه عندما يقترب من اللحظة الأخيرة يُعاود التفكير لأن الخطر اقترب، ولأن العواقب وشيكة، ولأن احتمال المفاجأة حالٌ، ولأن ظنون اللحظة الأخيرة تَزوره هواجسها لتسأله : إذا لم تكن لديه وسائل أخرى غير ما انتوى - تكون أقل مخاطرة وتكلفة - وكافية لأن تُحَقِّق له ما يريد ؟

يحدث ذلك للبَشَر العاديين وغير العاديين، بمعنى أن التصميم المسبق، والتخطيط الموثوق فيه لا يمنع أى قيادة مسئولة أن تعاود النظر فيما صَمَّمَت عليه وخَطَّطَت له قبل أن تجىء القفزة الأخيرة - خصوصاً إذا كانت هذه القفزة الأخيرة واسعة وعبر بحور من النار، قد يسهل إشعالها بعود ثقاب واحد، ولكن قد يصعب التَحكُّم فيها إذا لم تكن السيطرة عليها مُحكَمة ومُؤَمَّنَة حتى ضِدَّ هَبَّة ريح من اتجاه خاطئ إلى اتجاه خطر!

□

وفى ربيع سنة ١٩٦٧ - ما بين مارس إلى مايو - كانت الخطة الإسرائيلية لتوجيه ضربة قوية إلى مصر بالرُمْح المقذوف (harpoon) شبه جاهزة، وكان الطُعم الذى تَقَرَّرَ استعماله لاستدراج «الصَيْد الكبير» بعيداً عن مكامن الصخر - يَسبح فعلاً فى الماء، أو هو على وشك السباحة!

كانت أسباب الملاءمة قد رجحت أن يكون الطُعم الذى يستدرج مصر خارج مكامن الصخر - طُعماً سورياً. وهذه الأسباب كما يلى :

- أن هجوماً مباشراً على مصر لا بد أن تكون له ذريعة مقبولة سياسياً - على المستوى الدولى. ومصر فيما يبدو من تصرفاتها على حدودها حريصة تلك الأيام - على الأقل - بسبب وجود جزء من قواتها فى اليمن.

- أن الأحوال العامة فى سوريا مُتَهَيِّجة : سواء بسبب شعلة الحماسة المتَوَقِّدة تقليدياً فى دمشق، أو بسبب اندفاعات عناصر مُعَيَّنة فى القيادة السورية بدَت وقتها مستعدة للمغامرة، وضمنها من يعرف إلى أين يقصد ؟ وضمنها من يسوقه التيار إلى حيث لا يعرف وربما لا يريد.

- أن طُعماً سورياً ينسجم تمام الانسجام مع مطلب إبعاد مصر عن الشام وحصرها فى أفريقيا : وراء سيناء أو وراء قناة السويس. ذلك أنه إذا تَرَدَّدَت مصر فى ابتلاع طُعم سورى تَبَدَّى عجزها، وإذا ابتلعته وحاولت أن تهرب به تَبَدَّى ضعفها، وإذا ابتلعته ولم تَهرَب ووَصَلَ الرُمح المقذوف إلى جسدها فجرح أو قتل فذلك هو المطلوب لإقناع الشام أنه ليس لها أن تتوقع من مصر نجدة أو تنتظر سَنَداً - أو أى شىء!

وكذلك فإنه فى أوائل شهر أبريل ١٩٦٧ - كان الطُعم السورى جاهزاً - سَمَكة حَيَّة تَلمَع قشرتها فى مياه بحيرة «طبرية»!

□

كانت بحيرة «طبرية» والمياه المنحَدِرة إليها من المرتفعات السورية واللبنانية مصدر تَوَتُّر جاهز للتصعيد على مستوى المنطقة وحسب الطلب!

ويَستَشهِد الأستاذ «آفى شلايم» فى كتابه الهام عن علاقات إسرائيل بالعالم العربى - بوثيقة واضحة الدلالة منسوبة إلى الجنرال «إسرائيل ليور» وهو وقتها المستشار العسكرى لرئيس الوزراء الإسرائيلى «ليفى أشكول» - وَرَدَ فيها قول الجنرال «ليور» (صفحة ٢٢٩) بما نصه :

«لم يكن لدىَّ شك أن ما يجرى على الجبهة السورية من أفعال وردود أفعال سوف يؤدى بالمنطقة إلى الحرب الشاملة فى أى وقت!»

ويضيف الجنرال «ليور» :

«كانت هناك بالفعل عند شمال إسرائيل حرب يقودها رئيس الأركان الجنرال «إسحاق رابين» ويساعده فيها قائد الجبهة الشمالية الجنرال «دافيد إليعازر». وكان «رابين» و«إليعازر» لا يَكُفان عن تحريك عمليات قتالية حول منابع المياه، وفى طلب السيطرة على المناطق المنزوعة السلاح، وقد أصبحت هذه العمليات جزءاً من حياة كل يوم فى تلك المنطقة».

ويضيف «شلايم» إلى هذه الشهادة تعزيزاً لها على لسان الجنرال «موشى ديان» ضمن حديث لصحيفة «يديعوت أهارونوت» (صفحة ٢٣٥) حيث يقول «ديان» ما نصه :

«لم يكن السوريون مسئولين بصفة عامة عن نشوب العمليات فى الشمال. نحن كنا نَستَفِز السوريين عَمْداً. وفى ٨٠٪ من عمليات القتال كنا نحن الذين بدأنا. كان أسلوبنا فى استفزازهم عندما نريد سَهْلاً. فى العادة كنا ندفع بجَرَّار يحرث أرضاً، أى أرض فى المنطقة المنزوعة السلاح، عارفين مقدماً أن السوريين سوف يطلقون النار على الجَرَّار. وعندما كان رد الفعل السورى يتأخر كنا نأمر قائد الجَرَّار أن يتقدم

أكثر نحو المواقع السورية حتى يصبح الاستفزاز إثارة لا تُحتَمَل. وعلى أى حال فإنه إذا تأخر السوريون فى إطلاق النار كنا نحن نُطلِق، وعندما يَرُدُّون - مُضطرين ! - تتدخل المدفعية الثقيلة والطيران لتوسيع نطاق المعارك إلى الحَدِّ الذى يُلائِم أهدافنا السياسية !»

□

يوم ٧ أبريل سَبَحَ الطُعم السورى - عبر بحيرة «طبرية» - بعيداً فى المياه الواسعة الزرقاء !

فى الصباح الباكر من ذلك اليوم اندفع جَرَّار إسرائيلى إلى الحرث فى المنطقة المنزوعة السلاح فى مواجهة مستعمرة «هاأون» على الشواطئ الشرقية لبحيرة «طبرية». ولم تَرُد المواقع السورية فى البداية، وتَقَدَّم الجَرَّار الإسرائيلى أكثر. وأطلقت المواقع السورية دفعة طلقات من مدفع رشاش واحد، وصَدَرَ الأمر (من قائد الجبهة الشمالية الجنرال «دافيد إليعازر» وبالتنسيق مع رئيس الأركان «إسحاق رابين») - بأن تتحرك وحدة مدرعات وأن تقوم دباباتها بتدمير الموقع السورى الذى أطلق النار (وكان هذا الموقع بشهادة الجنرال «ليور» قد سَكَتَ قبلها بنصف ساعة !)

وعندما تَقَدَّمَت الدبابات الإسرائيلية لدَكِّ الموقع السورى - فإن مواقع أخرى قريبة منه حاولت منع الدبابات الإسرائيلية من الوصول إليه. وفى نفس اللحظة اتصل الجنرال «إسحاق رابين» رئيس الأركان، برئيس الوزراء «ليفى أشكول» يطلب إذنه باستعمال الطيران الإسرائيلى لمعاونة الدبابات، وحين ظهرت الطائرات الإسرائيلية وبدأت تضرب المواقع السورية فإن الطيران السورى حاول التصدى لها، ولكن الطيران الإسرائيلى كان مستعداً بكمين جوى تمكن فى دقائق من إسقاط ست مقاتلات سورية وَقَعَ حطام طائرتين منها فى وسط العاصمة السورية التى لا تبعد عن الجبهة بأكثر من أربعين كيلومترا على الأرض !

وارتفعت الحرارة إلى قرب درجة الحُمَّى وبَلَغَت حَدَّ الخطر عندما لحق بمذبَحَة الطائرات سيلٌ من التهديدات الإسرائيلية مُتَّجِه نحو دمشق. وفى تلك الفترة - أوائل مايو - كانت معظم التهديدات خارجة من قيادة الجبهة الشمالية، والصوت الذى يُزيد

فيها ويُعيد حتى بدون مناسبة هو الجنرال «دافيد إليعازر» قائد الجبهة الشمالية. لكنه بعد أيام انتقل صوت النذير من قيادة الجبهة الشمالية إلى رئاسة الوزارة فى تل أبيب وبصوت رئيس الوزراء «ليفى أشكول»!

□

ويوم ٩ مايو (وطبقاً للمَراجع الإسرائيلية العلنية وليس الوثائق السرِّية فقط) كانت تصريحات «ليفى أشكول» بمثابة ضوء أخضر سياسى أعطاه رئيس الوزراء لقادته العسكريين قائلاً فى تصريح صحفى نُشِرَ ذلك اليوم: «إننا قد نحتاج فى المستقبل القريب إلى تلقين السوريين درساً أقسى من الدرس الذى تلقوه قبل شهر» (إسقاط ٦ طائرات سورية يوم ٧ أبريل).

ثم دخل رئيس الأركان «إسحاق رابين» إلى الحلبة ووَصَل بصوت التهديد إلى الذروة فى الفترة ما بين ٩ إلى ١٢ مايو مُنذِراً بأن «جيش الدفاع على استعداد لاحتلال العاصمة السورية دمشق وإسقاط النظام فيها عقاباً له على تشجيعه لعمليات تخريبية تجرى من الأراضى السورية ضِدَّ المستوطنات الإسرائيلية شمال إسرائيل»!

وفى يوم ١٣ مايو عادَ «أشكول» بقوة - لتعزيز إنذار رئيس أركان حربه، فأدلى بتصريحات نقلتها كل الصحف الإسرائيلية فى ذلك اليوم قال فيها: «على الجماعة الحاكمة فى دمشق أن تعرف أن خطوط الحدود الدولية لا تعطى حصانة لطَرَفٍ يَتَصَوَّر أنه آمِنٌ وراءها. إن جيش الدفاع جاهزٌ فَوْر صدور الأمر له باقتحام الحدود الدولية و دخول دمشق نفسها، ونقل درس ٧ أبريل من الجو إلى الأرض، وإسقاط النظام الحاكم وإزاحة بقاياه تماماً».

وبشهادة الجنرال «ديان» فقد كانت هناك «تحركات شملت مجموعات كتائب وألوية راحت تقترب من الحدود السورية، ثم تلتف عائدة. وكانت هناك تعزيزات للجبهة السورية متواصلة، بعضها أقام فى الجبهة، وبعضها زارها وعاد!».

وضمن هذه الأجواء وَصَلَت التحذيرات السوفيتية إلى القاهرة بوجود خطر وحشود عسكرية إسرائيلية ضِدَّ دمشق، وكانت تلك هى التحذيرات التى أبلغها

رئيس الوزراء السوفيتى «أليكسى كوسيجين» لرئيس مجلس الأمة المصرى «أنور السادات»، الذى مَرَّ بموسكو ذاهباً إلى كوريا الشمالية وعائداً منها.

هكذا صَدَرَ الأمر إلى الفريق «محمد فوزى» رئيس أركان حرب الجيش المصرى بالتَوَجُّه فَوْراً إلى دمشق يوم ١٣ مايو فى مُهِمَّة بحث وتَقَصِّى. وعندما عاد الفريق «محمد فوزى» فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم يقول إنه «على حَدِّ ما سمع ورأى لا توجد الآن حُشودٌ على الحدود السورية» - لم يكن هناك فى القاهرة من يستطيع تجاهُل تدافُع الحوادث على الجبهة السورية، ولا تجاهُل سَيْل التهديدات التى يُوَجِّهها قادة إسرائيل إليها كل يوم وكل ساعة وتأثيرها على الوضع العربى العام.

وحتى عندما وَصَلَت رسالة الملِك «حسين» إلى «جمال عبد الناصر» عبر الفريق «عبد المنعم رياض»، فإن هذه الرسالة لم تستطع أن تُغَيِّر شيئاً. ومع أن الرسالة جاء فيها أن «الملِك لديه ما يدعوه لليقين بأن هناك فخاً يُدَبَّر للجمهورية العربية المتحدة وللرئيس جمال عبد الناصر، وأن هناك محاولة لتوريطهم فى حرب مُسَلَّحة لا تُلائمهم ظروفها، وأن «الجماعة» فى سوريا مُختَرَقون وبعضهم مُتَواطِئ مع جهات لديها خططها، والفكرة الأساسية فى هذه الخطط الآن هى إشعال الموقف على الجبهة السورية بما يفرض على مصر أن تقوم بأى عمل لنجدة سوريا، وهنا تصبح مصر هى الهَدَف ويجرى ضربها..» - فإن هذه الرسالة عندما قُرِئت فى القاهرة كان الوقت مُتَأَخِّراً جداً، لأن الجيش المصرى بدأ حركته بالفعل داخِلاً بقوات كثيفة إلى الجبهة عبر سيناء!

٣- خطط

إن الأسباب التى دَعَت إلى دخول حشود قوات الجيش المصرى فى سيناء لم تكن سراً مفاجئاً لإسرائيل - لا للقيادة السياسية فيها مُمَثَّلة فى الوزارة برئاسة «ليفى أشكول» - ولا للمؤسسة العسكرية هناك كما تمثلها هيئة الأركان بقيادة «إسحاق رابين».

ويشير تقرير للجنرال «إسرائيل ليور» مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء الإسرائيلى مُسَجَّل فى الملفات بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٧ إلى أنه «لم يكن فى مقدور القيادة المصرية أن ترى الأجواء السياسية المسيطرة على دمشق والمحيطة بسوريا ثم تقف ساكتة. ولو أنها فعلت ذلك لفَقَدَت ليس فقط دورها القيادى فى العالم العربى، وإنما مصداقيتها كدولة مُؤثرة فى هذا العالم العربى. إن القيادة المصرية كانت تحت ضغوط لا تُحتَمَل، وقد اشتدت هذه الضغوط منذ العمل العسكرى الذى قمنا به (إسرائيل) على منطقة «السموع» فى الأردن. وقد كثف خصوم مصر السياسيون فى الأردن والسعودية حملاتهم ضِدَّ مصر لما اعتبروه تَقاعُساً من جانبها عن مساعدة الجيش الأردنى فى «السموع»، وقد وَصَلَ هؤلاء الخصوم إلى حَدِّ اتهام مصر بـ«الخوف والجُبْن والتوارى وراء قوات الطوارئ فى سيناء». وأمام هذه الحملات فقد كان من المستحيل سياسياً وإنسانياً على القيادة المصرية أن تقف موقف المتفرِّج حيال ما يجرى حول سوريا!».

وقد كانت استجابة مصر على هذا النحو لأحداث سوريا هى بالضبط ما أرادته إسرائيل وما بنت عليه خططها لموعدها مع الحرب فى صيف ١٩٦٧، وما راحت من أجله تعد الطُّعم، وما جَهَّزَت لتنفيذه برمحها المقذوف (Harpoon) ينطلق مُوَجَّهاً إلى مصر فيُصيب. يَجرَح على الأقل، أو يَقتُل إذا غاصَ سِنُّه فى موضع للقتل!

☐

ومع ذلك فإن الطبيعة الإنسانية لقرار الحرب راحت فى تلك اللحظة تُمارس دَورها فإذا إسرائيل تَتَرَدَّد.

ولم يكن التَرَدُّد «خوفاً» من الحشود العسكرية المصرية فى سيناء لأسباب يسهل حسابها :

- فهذه الحشود لم تكن عَمَلاً مصرياً «مُفاجئاً» - وإنما عَمَلاً مُتَوَقَّعاً (وفى الغالب مطلوباً).

- ثم إن هذه الحشود لم يكن لديها - فيما تعرف إسرائيل - سلاح جديد قادر على قلب الموازين.

ـ وأخيراً فإن «نيَّة» هذه الحشود بدت سياسية فى طابعها العام أكثر منها عسكرية، ذلك أن طريقة دفعها إلى سيناء والإعلان الواسع عن تحركاتها لم يدع لأحد مجالاً للشك فى أن الهَدَف كان «التحذير» وليس «الردع».

ومن باب ما هو «مُؤكَّد»، وليس من باب «الظن» فإن هيئة المخابرات العسكرية الإسرائيلية («آمان») بعثت إلى مكتب رئيس الوزراء صباح يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ (أى بعد تَدَفُّق القوات المصرية إلى سيناء) ـ تقريراً ـ تَحفظه الملفات ـ عن تقديرها لـ«نوايا مصر» جاء فيه بالنص :

«لا يخالجنا شك فى أن هذه الحشود الضخمة ليست إجراء عسكرياً على نحو ما عرفنا عن العملية «روتم» سنة ١٩٦٠.

....

....

[وكانت هذه إشارة إلى دخول سابق لقوات كثيفة من الجيش المصرى إلى سيناء سراً سنة ١٩٦٠، وكان دخولها فى ظروف غارة إسرائيلية على منطقة «التوافيق» فى سوريا، وقد بلغ حجم القوات المصرية التى دَخَلَت سيناء سراً قرابة فرقتين (أكثر من أربعين ألف مُقاتل) ـ ولم تشعر إسرائيل بدخولها إلا عندما قامت الولايات المتحدة بإخطارها بناء على معلومات لديها بأنها «نائمة فى العَسَل»! لا تعرف ما يجرى على حدودها.»]

....

....

ويستطرد تقرير «آمان» يوم ١٥ مايو ١٩٦٧، وهو بتوقيع الجنرال «أهارون ياريف»، ليقول : «هذه المرة تختلف الحشود المصرية عن المرة السابقة. وهذه المرة لا يخالجنا شك من أى نوع فى أن هذه الحشود الحالية سوف تُعاد إلى مواقعها الأصلية غرب قناة السويس إذا بدا أن حدة التوتر على الحدود الشمالية مع سوريا تَخِف».

ومن الملاحظ أن هذا التقرير الذى كتبته هيئة المخابرات العسكرية الإسرائيلية «آمان» يحمل على هامشه تعليقاً بتوقيع الجنرال «إسحاق رابين» رئيس هيئة أركان الحرب يقول فيه أن «هذه الحشود المصرية ليست مُفاجِئة لى».

وإذن فإن إسرائيل كانت تعرف «بالحساب»، لكنها لبعض الوقت تَرَدَّدَت بما هو «إنسانى» - يَتَصَرَّف به البَشَر ويصنعه البَشَر!

□

وطبقاً لأوراق الجنرال «إسرائيل ليور» مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء - وهى من أهم الوثائق عن وقائع الأيام التالية لظهور الحشود المصرية فى سيناء وحتى قرار إغلاق خليج «العقبة» - فإن الصورة من مكتب «ليفى أشكول» بدت على النحو التالى:

يوم ١٥ مايو عُقِدَ اجتماع لمجلس الوزراء على هيئة مجلس أمن قومى وتَقَرَّرَ:

١ - أن العدو الرئيسى هو مصر، وتوجيه ضربة قوية و«مُهينة» ضِدَّ هذا العَدُو الرئيسى هو هدف «عمليات الردع» التى يَتَوَجَّب أن تقوم بها إسرائيل ضِدَّ «الاستفزازات المصرية»!

٢ - تَمَّ بحث وإقرار خطتين بديلتين للعمل العسكرى الإسرائيلى ضِدَّ مصر:

○ الخطة الأولى (واسمها الرمزى «آتزمون») وهى تقضى بقيام القوات الإسرائيلية باحتلال قطاع غزة، والالتفاف داخل الحدود المصرية والاستيلاء على العريش وقطعها (هى ورَفَح)، ثم رَدّ وتدمير أى هَجَمات مُضادة تقوم بها القوات المصرية فى هذا القطاع.

○ والخطة الثانية (واسمها الرمزى «كاردوم») وهى تقضى بقيام القوات الإسرائيلية بتوسيع هجومها باحتلال شمال سيناء حتى «جبل لبنى»، والتمسُّك بهذه المناطق (غزة والعريش وشمال سيناء حتى جبل لبنى) حتى يتغير الموقف المصرى.

٣ - تَقَرَّرَ تنفيذ الخطة الأولى واعتبارها كافية لتوجيه ضربة قاسية إلى الجيش

المصرى - وإلى هيبة السياسة المصرية وإظهار عجزها عن حماية أرضٍ فلسطينية (قطاع غزة) تحت مسئوليتها - وعجزها عن حماية حدودها نفسها (رغم كل دعاواها بالقُدرة على حماية الأمة العربية).

....

....

[ويستحق الإشارة هنا أن المخابرات المصرية تَلَقَّت معلومات عن ثلاث خطط إسرائيلية مُعتَمَدَة للتنفيذ :

- خطة لاحتلال قطاع غزة (وتُعَزِّز الوثائق الإسرائيلية صِحَّة هذه المعلومات).

- وخطة للتَوَغُّل فى سيناء إلى منطقة «جبل لبنى»، وكانت المعلومات التى وَصَلَت إلى المخابرات المصرية تشير إلى أن التَوَغُّل الإسرائيلى سوف يصل إلى «شرم الشيخ» (وتُعَزِّز الوثائق الإسرائيلية صِحَّة هذه المعلومات أيضاً).

- ثم كانت هناك خطة ثالثة وَصَلَت إلى المخابرات المصرية من نيويورك، وكان مُؤدى هذه الخطة أن إسرائيل «جَهَّزَت» لعملية تَستَهدِف احتلال منطقة «السد العالى»، وقطع مَوارد الكهرباء - على الأقل - وتبديد كميات من مياه النيل المحتَجَزة وراءه عن طريق تصريفها فى مفيض «توشكى» إذا أمكن، إلى جانب نسف بعض المنشآت. وكانت تلك المعلومات هى السبب فى وصول تعزيزات بَرِّية كبيرة إلى مواقع السد العالى (ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مايو) وتكثيف بطاريات الصواريخ التى تحميه بما يكفل تحويل المنطقة إلى «ميدان قتل» مُؤكَّد لأية قوات إسرائيلية تحاول العمل فيه أو بقربه (ولم يظهر فيما رأيت من الوثائق الإسرائيلية ما يُشير إلى صَحَّة المعلومات عن هذه الخطة التى وَصَلَت إلى القاهرة من نيويورك وعن مصدر أعتبر فى ذلك الوقت مَوثوقاً به!)]

....

....

وطبقاً لمحضر نفس الاجتماع لمجلس الوزراء على هيئة مجلس أمن قومى وتكملة للقرارات السابقة :

٤ ـ على الجبهة السورية هناك تصريح بعمليات دفاعية عند الضرورة، وتكون محصورة فى الحدود اللازمة لا تَتَوَسَّع فيها!

(وكان ذلك غريباً بالنظر إلى أن الجبهة السورية كانت فى تلك الظروف بؤرة القلاقل التى تَصاعَدَت معها الأزمة كلها).

٥ ـ على الجبهة الأردنية حَذرٌ وتَرَقُّبٌ دون التَوَرُّط فى أية اشتباكات إلا بإذنٍ خاص من وزير الدفاع (وهو نفسه حتى تلك اللحظة رئيس الوزراء «ليفى أشكول»)!

٤. لغـــز

يوم ١٧ مايو وقع تطور يظهر فى الوثائق الإسرائيلية على أنه حَدَثٌ «بالغ الخطورة» ـ إلى درجة أن بعض التقارير الإسرائيلية تجعل منه «نقطة التَحَوُّل الرئيسية فى مجرى حرب يونيو سنة ١٩٦٧»، وضمن هذه التقارير ما كتبه الجنرال «إيزر وايزمان» (مدير العمليات) والجنرال «موردخاى هود» (قائد الطيران) ـ فى حين أن الجنرال «إسحاق رابين» (رئيس هيئة أركان الحرب) احتار ولم يكن قادراً على تقدير درجة التهديد المتمثلة فى هذا «التَطوُّر»!

ومن المثير للدهشة أن هذا «التطوُّر» الذى أحدث هَزَّة داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى تلك اللحظات «الخطيرة» لم تَبْدُ له نفس الأهمية فى دائرة صنع القرار فى مصر.

كان مؤدى «التطوُّر الخطير» (كما بدا فى تل أبيب) ـ أنه بعد الظهر الباكر من يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ قامت طائرتان مصريتان من طراز «ميج ٢١ S» بالتحليق بسرعة فوق منطقة «النقب» من جنوبها إلى شمالها. ومع أن وسائل الدفاع الإسرائيلية تَصَدَّت لهما فإن أياً من الطائرتين المصريتين لم تُصَب بأذى!

والحقيقة أن قراءة الوثائق الإسرائيلية فى هذا الشأن كانت (بالنسبة لى) مفاجأة حقيقية، فذلك الذى بدا فى تل أبيب «نقطة تَحَوُّل» بدا فى القاهرة «داخل السياق» ـ بحيث يَصعُب اعتباره ـ كما وَقَعَ فى إسرائيل ـ «نقطة تَحَوُّل»!!

وتلك ظاهرة تتكرر أحياناً فى التاريخ وسببها «اختلاف مواقع النظر بين الأطراف»

و«اختلاف الظروف النفسية المحيطة بهم فى أجواء صُنع القرار»، ثم «علمهم الداخلى بما لا يعلمه غيرهم من الخارج، لأن العِلم الداخلى يُوَسْوِس أحياناً باحتمالات قد لا يكون لها أساس».

وظنى الآن - ومن قراءة الوثائق الإسرائيلية!- أن ذلك ما حَدَثَ - وبآثار واسعة المدى - فى الأيام الحاسمة من أزمة سنة ١٩٦٧.

....

....

[وسوف أبدأ بذلك «التطوُّر الخطير» كما بدا فى القاهرة، وقد سمعت عنه من الرئيس «جمال عبد الناصر» مباشرة فى لقاء معه (صباح يوم ١٨ مايو)، فى غرفة مكتبه فى بيته، وسَجَّلتُ ما سمعت فى أوراقى بعد اللقاء ضمن حديث طويل :

«قال الرئيس إنه «انشغل» بشىء جرى عصر الأمس!

يظهر أن حكيم (يقصد «عبد الحكيم عامر») وصدقى (يقصد «صدقى محمود» قائد الطيران) أرادا اختبار قوة الدفاعات الجوية الإسرائيلية، ولذلك أرسلا طائرتى استطلاع لاختراق المجال الجوى الإسرائيلى من «إيلات» إلى «بير سبع» إلى «الخالصة» إلى «سد بوكر» - ثم عادت الطائرتان بسلام. لم تَتَعَرَّض لهما الدفاعات الإسرائيلية بالكفاءة التى كنا نَتَصَوَّرها. كما أن طلقات المدفعية الإسرائيلية المضادة كان بينها وبين طائراتنا مسافة كبيرة. وقد خرجت المقاتلات الإسرائيلية بعد ذلك للمطاردة، لكنها خرجت مُتأخِّرة ١٤ دقيقة بعد لحظة الاختراق. وأكملَت الطائرتان مهمتهما وعادتا، وجاءتنى قبل قليل مجموعة من الصُوَر» (أطلعنى الرئيس على ثلاث منها).

استطرد «جمال عبد الناصر» :

«إننى أستغرب ما حدث. ولا أصَدِّق أن الدفاعات الجوية الإسرائيلية ليس عندها المدى الذى يسمح لها بالوصول إلى الارتفاع الذى كانت عليه الطائرتان. وفى نفس الوقت فإنى لا أتَصَوَّر أن هناك تقصيراً فى الدفاعات الإسرائيلية يسمح لطائراتنا أن تَختَرق «النقب» للاستطلاع وتعود.

«حكيم» و«صدقى» كانا سعيدين - ولكنى لم أتَحَمَّس كما تَوَقَّع الاثنان. الحكاية دعتنى إلى الشك والتساؤل عما إذا كان الإسرائيليون يريدون إقناعنا بأنهم ليسوا مستعدين - أو ماذا ؟

استطرد «جمال عبد الناصر» :

«اتصلت بعد ساعة بـ«صدقى». أبديت له شكوكى، وبدا لى أنه ما زال مأخوذاً. سعيداً بما فعله أولاده (الطيارون) - لكنى فى الحقيقة أفَضِّل أن أتَحَفَّظ !»

....

....

[ومن المفارقات أنه بعد أيام قليلة - يوم ٢٦ مايو - وربما بقصد إقناع «جمال عبد الناصر» - فإن المشير «عبد الحكيم عامر» والفريق «صدقى محمود» رَتَّبا لغارة استطلاع ثانية عَبَرَت نفس المنطقة واستطلعت وصَوَّرَت، ورَصَدَت قذائف مضادة للطائرات تنفجر فى الأجواء تحتها ولكن المدى لا يطولها.]

....

....

□

كان ذلك فى مصر، وأما فى إسرائيل فقد كانت الصورة أشد ما تكون اختلافا.

○ يَظهَر فى الملفات - أولاً - تقرير من الجنرال «إسرائيل ليور» بأن «عمليات الاستطلاع الجوى المصرى (أثناء اختراقها لمنطقة «النقب» الجنوبى) مَرَّت فوق منطقة «ديمونة»، وذلك (فى تقدير الجنرال «ليور») يَكشِف أن «التسهيلات النووية» (nuclear facilities) الإسرائيلية قد وُضِعَت كأولوية أولى فى خطط مصرية للحرب، ومجلس الوزراء المصَغَّر سوف يبحث هذا الأمر الخطير - ولدينا مذكرة من رئاسة الأركان - وقد طلبنا تقريراً جديداً من المخابرات العسكرية عن حسابها للاحتمالات بعد ما حدث !»

○ وتَظهَر فى الملفات - ثانياً - مذكرة كتبها الجنرال «ييجال آللون» وهو عضو

رئيسى فى لجنة الأمن والدفاع فى مجلس الوزراء - تقول: «من الواضح الآن أن مفاعل ديمونة على رأس قائمة الأهداف المصرية، وهذا فى حَدٍّ ذاته يفرض على إسرائيل أن تقوم بشن حرب وقائية ضِدَّ مصر لأن أى تهديدٍ لـ«ديمونة» تهديدٌ للرادع النهائى الضامن للأمن الإسرائيلى.»

○ ثم يَظهَر فى الملفات - ثالثاً - «تقرير مراجعة» قامت به هيئة المخابرات العسكرية «آمان» وهو بتوقيع الجنرال «أهارون ياريف» - جاء فيه بالنص «أنه يبدو الآن أن النوايا المصرية لا يمكن اعتبارها «مُظاهَرة سياسية» وإنما «عملية عدوانية»!»

○ وطبقاً لأوراق الجنرال «إسحاق رابين» - رابعاً - فإنه حين قرأ رئيس الوزراء الإسرائيلى «ليفى أشكول» هذا «التقرير بالمراجعة» لهيئة المخابرات العسكرية الإسرائيلية - التفت إلى ناحيته وقال له . «إنها الحرب.. أقول لك إنها الحرب سواء أردنا أو تَرَدَّدنا»!

□

وعندما صَدَرَ فى مصر قرار إغلاق خليج «العقبة» مساء ٢١-٢٢ مايو كان «رئيس وزراء إسرائيل يُرَجِّح أن هذا القرار هو «الذريعة» لضرب مفاعل «ديمونة».»

وطبقاً لمحضر اجتماع للجنة الأمن والدفاع فى مجلس الوزراء، فإن أول تعليق لـ«ليفى أشكول» على القرار كان قوله : «أظن أن نواياهم الحقيقية ليست فى خليج العقبة، فهم يعرفون أن بواخرنا العابرة من مضايق «تيران» تكاد «لا تَظهَر هناك»، ولذلك فإن الحصار الذى ضربوه على المضايق غير مفيد فى الواقع العملى. والتفسير المقنع فى رأيى هو أن هذه الخطوة (إغلاق الخليج) تَصاعُدٌ مَقصودٌ يريد خلق الأعذار لعَمَلٍ من جانبنا - يَرُدُّون عليه بضرب «ديمونة» - والغالب أن ذلك هدفهم من التصعيد!»

وفى ذلك الاجتماع للجنة الأمن والدفاع طلب الجنرال «رابين» رئيس هيئة أركان الحرب «توجيهاً جديداً من القيادة السياسية بعد هذه التطورات الأخيرة». وكان تقديره أن «هذه التطورات تقتضى عمليات أوسع بكثير وأشد عنفاً من الخطط السابقة التى أقِرَّت فى اجتماع يوم ١٥ مايو، وأنه لذلك يريد تعليمات أكثر تحديداً».

وأثناء المناقشة أبدى «رابين» أن الضرورات الآن تفرض البدء - ودون العودة إلى مجلس الوزراء لطلب ترخيص آخر. والبدء أن تقوم القوات الإسرائيلية وفق الخطة المعَدَّة بهجوم جوى واسع على كل المطارات المصرية فى سيناء وإلى غرب قناة السويس فى ضربة استباقية قبل أن تقوم مصر التى استطلعت «ديمونة» مرتين بتوجيه غارة واسعة النطاق إلى «قدس الأقداس» (Holly of the Hollies) الإسرائيلى.

وبعد مناقشات طالت فى لجنة الأمن والدفاع يظهر فى التقرير المكتوب عن الاجتماع أن الرأى اتجه إلى تَجَنُّب بحث خطوات عسكرية مُحَدَّدة فى الاجتماع الكامل للجنة الأمن والدفاع على اعتبار «أنه ما دام هناك اتفاق على الإطار العام فإن رئيس الوزراء «مُفَوَّضٌ من اللجنة» بأن يتدارس مع رئيس الأركان فى الخطوة أو الخطوات الواجب اتخاذها، وفى توقيت هذه الخطوة أو الخطوات».

٥- تقريبا !

وفى تلك الساعات الخطيرة أحس رئيس الأركان «إسحاق رابين» أنه فى حاجة إلى جلسة يستنير فيها بآراء «المعلم» - كما كانوا يُسَمُّون «دافيد بن جوريون» مُؤسِّس الدولة. وتَوَجَّه «رابين» مساء ٢٤ مايو إلى مُستَعمرة «سد بوكر» فى وسط «النقب» حيث اعتكف «المعلم» مُعتَزِلاً لا يريد المشاركة فى سياسات يعتقد أن أعوانه السابقين (خصوصاً «ليفى أشكول» و«جولدا مائير») قد أفسدوها.

وعَرَضَ «رابين» (طبقاً لشهادة مُسَجَّلة بصوته محفوظة فى مكتبة «بن جوريون» فى جامعة «بير سبع») تطورات الساعات الأخيرة.

وكان «بن جوريون» من أول لحظة بادى الغضب، ولعله أحس أن «الآخرين» فى تل أبيب تجاهلوا استشارته، ولم يجىء إليه أحدهم إلا بعد أن قاربت الأزمة ذروتها.

وطبقاً لشهادة «رابين» المسَجَّلة فإن «بن جوريون» رَدَّ عليه قائلاً :

«أنا لا أظن أن الظروف الآن مُهَيَّأة لحرب. وأنا استغربت أنك تَسَرَّعت فى دعوة قوات الاحتياطى».

وقاطعه «رابين» (طبق شهادته) قائلاً :

«لقد كنا نريد أن نجعل درجة استعداد القوات عند الحَدِّ الملائم لتطورات الأزمة».

وعلا صوت «بن جوريون» يسأل :

«مَن الذى صَعَّد الأزمة إلى هذه الدرجة ؟ ومَن الذى أصدَر إليك الأمر بدعوة الاحتياطى ؟

الذى أعطى لك الأمر لا يفهم تبعات ما أمر به، وأنتم جميعاً بتصرفاتكم الحمقاء وضعتم الدولة فى مأزق، وأمامكم الآن عِدَّة جيوش عربية تحيط بإسرائيل».

ورَدَّ «رابين» :

«إننا قَدَّرنا الوضع العسكرى للجمهورية العربية المتحدة، ونعتقد فى صِحَّة تقديراتنا. وأريدك أن تعرف «أن ناصر يَستَهدِف مفاعل ديمونة»، لكن اللغز الذى يواجهنا الآن هو «ما الذى يدعو ناصر ويشجعه على هذا النحو على استهداف مفاعل ديمونة بضربة يبدو أنها قادمة بعد أن تَمَّ استطلاع الموقع ؟ - إن المصريين قاموا مرات قبل ذلك بالاستطلاع فوقه سنة ٦٤ وسنة ٦٥، لكن الظروف الآن مختلفة بسبب وجود حالة طوارئ، والاستطلاع فى هذه الحالة لا يمكن إلا أن يكون مقدمة لشىء ؟» !

وتساءل «بن جوريون» مُوَجِّهاً كلامه لـ«رابين» (طبقاً لروايته):

«هل يمكن أن يكون الروس قد أعطوهم تَعَهُّدات مُطَمئِنة تشجعهم على المخاطرة ؟»

وقال «رابين : «لا أظن، ولكننا على اتصال بالأمريكيين لأنهم فى الغالب يعرفون أكثر عن هذا الأمر».

وتساءل «بن جوريون»: «هل الأمريكان معكم بالكامل فى خططكم؟»

ورد «رابين» : «لا أستطيع أن أقول «بالكامل»، ولكنهم معنا «تقريبا».»

ورد «بن جوريون» منفَعِلاً :«إيشا» (كذلك كان «بن جوريون» يختصر اسم «إسحاق» («رابين»).. «ليس هناك فى الحرب شىء اسمه «تقريباً» !»

ثم زاد «بن جوريون» كلامه تأكيداً :

«فيما يتعلق بمصير إسرائيل ليس هناك شيء اسمه «تقريباً» !»

وسكت «رابين» وعاد إلى قيادته تلك الليلة شبه مريض، وانتابته حالة تَقَلُّص فى الأمعاء وقىء. وسارع مدير العمليات «إيزر وايزمان» إلى الاتصال بالجنرال «إسرائيل ليور» مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء لإبلاغه «أن رئيس الأركان أصيب بانهيار تحت وطأة الظروف، وأنه لا بد الآن من قيادة عسكرية جديدة للحرب» !

□

وبتوجيه مباشر من رئيس الوزراء (وطبقاً لملفات الجنرال «إسرائيل ليور» مدير مكتبه العسكرى) تَوَجَّه الجنرال «مائير آميت» (رئيس «الموساد») فى نفس اليوم إلى مَقَرِّ محطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تل أبيب ومعه سؤال يريد من رئيس المحطة أن يساعده فى جواب عليه، وهو «هل يقوم الروس بتشجيع المصريين على شَنِّ الحرب بدءاً بغارة واسعة على مفاعل ديمونة؟» . وطلب الجنرال «آميت» من مدير المحطة أن يبعث بالسؤال الإسرائيلى إلى مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «ريتشارد هيلمز» ـ ومنه بعد ذلك إلى رئيس الولايات المتحدة «ليندون جونسون» بنفسه.

وأضاف الجنرال «آميت» فى حديثه مع رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إشارة لم تخف دلالتها على سامعها، فقد قال الجنرال «آميت» :

«إن مصير إسرائيل مُعَلَّق فى الميزان. وإذا كان ذلك هو الوضع، وإذا لم يكن تَحَرُّك الولايات المتحدة على المستوى المطلوب ـ فإن إسرائيل لن تَتَرَدَّد فى «فتح أبواب الجحيم» وتقول للعالم ما قاله «شمشون الجبار» من أنه «علىَّ وعلى أعدائى».

وكانت الإشارة واضحة إلى استعداد إسرائيل للزَجِّ على «سلم التصعيد» بسِرِّها النووى، سواء بالتلويح به أو باستعماله فعلاً.

والواقع أن الجنرال «آميت» لم يترك تلميحه لذكاء أحد، وإنما أضاف :

«إن قيام الطيران المصرى بضرب «مفاعل ديمونة» لن يؤدى إلى تدمير هذا المشروع «السلمى»! لأن بناءه مُجَهَّزٌ للطوارئ، لكن الضرب قد يؤدى إلى تَسَرُّبٍ لمواد إشعاعية سوف تُسَمِّم الأجواء المحيطة بالمشروع فى عُمق «النقب» وحتى داخل الحدود المصرية!»

ومن المعلومات الأكثر إثارة فى الوثائق الإسرائيلية تلك الفترة - وطبقاً لمذكرات «ماردور» وهو المسئول عن مشروع «رافائيل» فى ذلك الوقت - أن الجنرال «إسرائيل ليور» مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء اتصل به يسأله عن الموقف «هذه اللحظة» داخل المشروع، وهل هناك «مُنتَج جاهز» أو يمكن تجهيزه بسرعة. وسَجَّلَ «ماردور» فى مذكراته أنه قد يكون ممكناً وبسرعة «توضيب» (improvise) «جهازين» قابلين للعمل على نحو ما!

٦- مضاعفات

كان تقدير «والت روستو» مستشار الأمن القومى الأمريكى، وهو مُسَجَّل فى مذكرة مُقَدَّمة لرئيسه، ومحفوظة ضمن ملفات مكتبة «تكساس» التى تحمل اسم «جونسون» - هو أنه «من الصعب تَصَوُّر أن الروس يمكن لهم تشجيع «ناصر» إلى هذا الحَد. وعلى أى حال فإنه من المهم الاتصال بهم وتحذيرهم إلى خطر أية مغامرة غير محسوبة يقومون بها وتؤدى إلى زيادة تصاعد الأزمة فى الشرق الأوسط».

وكانت تل أبيب ما زالت تبذل أقصى جهدها فى استعجال واشنطن حتى تَتَحَرَّك لتثبيت موقف الاتحاد السوفيتى وضمان احتواء رَدِّ فعله.

وفى تلك الساعات كان الهجوم على مصر هو «المهمة» الوحيدة والمحددة للسلاح الإسرائيلى. وفى محاولة «أشكول» أن يَستَعجِل الولايات المتحدة حتى تقطع لإسرائيل عهد الحماية الذى تطلبه ضِدَّ أى تَدَخُّل سوفيتى مُحتَمَل فى ظروف قتال مع مصر - فإن رئيس وزراء إسرائيل بادر (كما هو ظاهر فى الوثائق الإسرائيلية) فطلب من السفير السوفيتى فى موسكو «ديميترى شوفكين» أن يَزور الجبهة الشمالية وأن يتأكد بنفسه من أنه ليست هناك حشود إسرائيلية «غير عادية» أمام السوريين. واعتذر «شوفكين» لعِدَّة أسباب - طبقاً لرواية «أشكول»:

□ أنه ليس فى مهمته أن يُفَتِّش على مواقع عسكرية.

□ وأنه على فرض أن ذلك طُلِبَ منه فهو رَجُل عملى يعرف أن الجبهة واسعة، وأنه إذا زار مَوْقِعاً أو مَوْقِعَين فإن ذلك لا يعنى أنه قام بتفتيش الجبهة.

□ وأخيراً فإنه يعرف مقدماً أن زيارته للجبهة سوف تُستَغَل فى حرب نفسية ضِدَّ «أصدقائنا العرب».

وقد بَعَثَ «أشكول» (طبقاً لسِجِلات مكتبه) بتفاصيل ما دار بينه وبين السفير السوفيتى إلى واشنطن، لكن واشنطن لم تُعَلِّق عليها أهمية كبيرة لأن سؤالاً آخر كان يشغلها فى تلك اللحظات، وهو: «لماذا أصدر «ليونيد بريجنيف» السكرتير العام للحزب الشيوعى بياناً يوم ٢٤ أبريل الماضى - أى قبل بداية أزمة الحشود فى سيناء بثلاثة أسابيع - يُطالب فيه بسحب الأسطول السادس الأمريكى من البحر الأبيض بمنطق أن وجود قِطَعه فيه ومناوراتها الدورية وتحركاتها المستمرة تُشيع فيه جَواً من القلق والتوتر!».

وكان تَساؤل واشنطن بعد ذلك لنفسها ولغيرها: هل كان «بريجنيف» يعرف شيئاً لا تعرفه الإدارة الأمريكية بكل أجهزتها من وزارة الدفاع - إلى المخابرات العسكرية؟!

وصَدَرَت تعليمات من واشنطن - أخطِرَ بها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى - إلى السفير الأمريكى فى موسكو تطلب إليه أن يسأل «أندريه جروميكو» وزير الخارجية مباشرة وبدون لَف أو دَوَران: «هل كانت الحكومة السوفيتية على علم مسبق بقرار «ناصر» إغلاق خليج العقبة؟» و«هل يؤيد الاتحاد السوفيتى هذا الإجراء؟» - ورَدَّ «جروميكو» بالنفى على السؤال الأول - «الاتحاد السوفيتى لم يكن يعرف مسبقاً» - ولم يَرُد على السؤال الثانى صراحة مُكتَفِياً بالقول «أن الاتحاد السوفيتى لا يَتَدَخَّل فى قرارات أصدقائه عندما يتخذونها بدواعى الحرص على أمنهم القومى»!

وتحتوى الملفات الإسرائيلية على صورة خطاب سِرِّى وعاجل بَعَثَت به الحكومة الإسرائيلية إلى الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون»، والغَرَض أن يبعَث «جونسون» بمحتواه إلى القادة السوفييت. وجاء فى هذا الخطاب وهو بتوقيع «أبا

إيبان»: «إن هناك فيما يبدو لنا انطباعا خاطئاً فى القاهرة ودمشق بأن التأييد السوفيتى لمصر وسوريا مضمون، وبالتالى فإن البلدين ليسا فى حاجة إلى أى قدر من ضبط النفس».

وكان السفير السوفيتى فى واشنطن («أناتولى دوبرينين») مَوجوداً للتشاور فى موسكو. وقام مستشار الأمن القومى فى البيت الأبيض «والت روستو» باستدعاء القائم بالأعمال السوفيتى «تشرنياكوف» ليقول له: «إن لدينا معلومات مُؤكَّدة من دمشق منقولة عن أعضاء رفيعى المستوى فى النظام تؤكد اطمئنان السوريين الكامل إلى «تأييد غير محدود» من الاتحاد السوفيتى لسوريا - وهذا نَوعٌ من «التحريض» له عواقبه!

وقال «تشرنياكوف» إنه سينقل الرسالة إلى موسكو.

وكانت تل أبيب تُشَدِّد من ضغطها على واشنطن، ووَصَلَت فى ذلك إلى درجة أنها أبلغت الملحق العسكرى فى السفارة الأمريكية فى تل أبيب بأن «الأسطول السوفيتى فى شرق البحر الأبيض قام بعملية استطلاعية على الشواطئ الإسرائيلية حول حيفا - وعادت الخارجية الأمريكية تسأل القائم بالأعمال السوفيتى فيما بلغها - ورَدَّ «تشرنياكوف» بناء على تعليمات من موسكو بنَفْيٍ للرواية الإسرائيلية بكاملها. وفى مقابلة لـ«تشرنياكوف» مع وزير الخارجية الأمريكى «دين راسك» فى اليوم التالى بدا من مذكرة (تَرِدُ صورة لها ضمن الأوراق الإسرائيلية) أن «تشرنياكوف» أبلغ وزير الخارجية الأمريكى بالنقل المباشر عن رئيس الوزراء السوفيتى «كوسيجين» أن «إسرائيل التى تطارد الحكومة الأمريكية بمزاعمها عن تهديدات مُوَجَّهة لها - هى التى تحشد قواتها الآن «لسياسة مغامرة» يمكن أن تؤدى بمنطقة الشرق الأوسط إلى كارثة».

ومن اللافت للنظر أن الوثائق الإسرائيلية عن هذه المرحلة - وكذلك الوثائق الأمريكية - تشير إلى «مَصدَر يعرف المصريين ويعرف السوفييت جيداً ومعلوماته عن الطرفين موثوق فيها إلى أبعد مدى - وملخص معلوماته الآن أن العلاقات بين السوفييت والمصريين تشوبها شكوك متبادلة، وأن القيادة السوفيتية مُنقَسِمة على نفسها:

□ زعيم الحزب «بريجنيف» ومعه الماريشالات «جريتشكو» و«جورشاكوف» و«زخاروف» يُؤيِّدون مساندة «ناصر».

□ والعقائديون المؤثرون فى الحزب «سوسلوف» وأندروبوف» و«باناماربيف» لا يهمهم «ناصر»، وإنما يهمهم النظام الحاكم فى دمشق وعلى رأسه الأطباء الثلاثة الدكاترة «نور الدين الأتاسى» رئيس الدولة، و«يوسف زُعَيِّن» رئيس الوزراء، و«إبراهيم ماخوس» وزير الخارجية - وأن هذه - مع بعض العناصر فى الجيش - هى القيادة ذات الاتجاه اليسارى الصحيح.

□ وأخيراً فإن هناك جبهة من «العمليين» يُمَثِّلها رئيس الوزراء «كوسيجين» - ترى «عدم المخاطرة فى تأييد العرب بأبعد من حَدٍّ مُعَيَّن».

وكان تقدير الحكومة الإسرائيلية «أنها - بسرعة العمل وبالحسم مهما كان عنيفاً على الجبهة المصرية - يمكنها «تحييد» الموقف السوفيتى وقت نشوب العمليات مع مصر، مع التَحَوُّط أن لا يكون هناك استفزاز على الجبهة السورية».

٧- اتفـــــاق!

وتكشف قراءة الوثائق الإسرائيلية بما لا يقبل مجالاً للشك أنه حتى الأسبوعين الأخيرين من مايو سنة ١٩٦٧ - ظَلَّ ذلك الاختلاف بين واشنطن وتل أبيب قائماً ومحسوساً.

لكن الاختلاف لم يكن تناقضاً، ولا تعارضاً فى الآراء، ولا حتى خِلافاً. وإنما مجرد «اختلاف».

كان هناك اتفاق فى «النوايا» بصفة عامة، وكان هناك اتفاق على أن «التوقيت» مناسب.

وكان ذلك مقروءاً فى الوثائق الإسرائيلية (والأمريكية) مبكراً.

وتَحفَل الوثائق الإسرائيلية فى الشهور الأولى من سنة ١٩٦٧ بإشارات متكررة إلى أن «الرئيس جونسون قَرَّرَ أن يعطى إسرائيل حرية العمل المسلح ضِدَّ ناصر»،

وأنه على وشك أن يعطيها الإشارة لتُطلِق «unleach قوتها على الجيش المصرى «باعتباره قاعدة الاستقرار فى النظام المصرى»!

□ ومثلاً فإن فى الملفات الإسرائيلية صورة لبرقية كتبها السفير الأمريكى فى القاهرة «لوشيوس باتل» بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٧ - قبل مغادرته لمصر بعد انتهاء مهمته فيها (خمس سنوات تقريباً) وفى هذه البرقية يقول «باتل» ما نصه :

«لقد بدأنا بهدوء فى تنفيذ تعليمات الطوارئ فيما يتعلق باحتمال قطع العلاقات بين مصر وبين الولايات المتحدة».

ثم يشير «باتل» فى هذه البرقية إلى عشاء وداع له أقيم فى بيت «محمد حسنين هيكل» وحضره المشير «عبد الحكيم عامر» والسيد «أنور السادات» - ثم يقول فى برقيته : «إننى أرى المنطقة مُقبلة على مرحلة خطيرة dramatic، وقد أحسست من كلامى مع «عامر» و«السادات» و«هيكل» أن التوتر فى المنطقة سوف تزداد حدته».

□ ومثلاً فإن هناك فى الوثائق الإسرائيلية أيضاً إشارات إلى أن شركات البترول الأمريكية أخطِرَت (من واشنطن؟) بالاستعداد للمفاجآت، ومن الظاهر تماماً أن شركة «أرامكو» (العاملة فى السعودية) وشركة «جولف» (العاملة فى الكويت) كانتا على علم بما هو قادم على الأقل فى شكله العام ودون تفاصيل (ظاهرة فى الأوراق)، وقد كان مطلوباً من كلتيهما «أن تكونا على استعداد : بزيادة الشحن فى الفترة القادمة إلى أقصى حدٍّ ممكن إلى ميناء «روتردام» - ثم بتأمين الحقول والآبار وخطوطها إلى أرصفة الشحن» - ثم وهذا هو الإجراء اللافت «العمل على ترحيل العائلات الأمريكية فى هدوء احتمالا لأى تَطوُّر مفاجئ فى المنطقة» - ولم تقتصر هذه التعليمات بترحيل العائلات على مناطق البترول، وإنما وَصلَت التعليمات إلى عواصم عربية أخرى بينها بيروت والقاهرة!

□ ومثلاً فإن القراءة المتأنية للملفات والأوراق الإسرائيلية توحى أن داعى الاختلاف بين واشنطن وتل أبيب رغم اتفاقهما على «النِيَّة» وقبولهما لـ«التوقيت» - يرجع بالتحديد إلى عنصرين :

○ العنصر الأول وهو «إنسانى» مما سبقت الإشارة إليه، يتلخص فى أن الأطراف

قد يعزمون ويخططون لفعل شىء، لكنهم عندما تجىء لحظة «التنفيذ» تعاودهم مسئولية التأكد من أنه ليست هناك مفاجآت لم يُحسَب حسابها عندما استقرت «النوايا» وحان «التوقيت».

○ والعنصر الثانى يتصل بحسابات كل طرف من الطرفين تجاه آخرين يشغله رَد فعلهم. وهنا وفى هذا العنصر بالذات تَمَحوَر الخِلاف بين الحليفين فى هذه الساعات!

وهكذا فإنه فى حين أن إسرائيل كانت تريد أن تَتَحَرَّك بسرعة وتضرب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان رأيها استنفاد كل وسائل العمل السياسى: عن طريق الأمم المتحدة أولاً، ثم عن طريق قوة بحرية مشتركة من الدول المهتمة بطرق «الملاحة العالمية» تقوم هى بالمهمة الرئيسية لفتح خليج «العقبة».

وكان التقدير الأمريكى «أن الأمم المتحدة لن تنجح»، وأن الدول المهتمة بحرية الملاحة العالمية لن تتفق (على الأقل بسبب رغبة فرنسا بتأثير رئيسها «شارل ديجول» فى الاحتفاظ باستقلالية قرارها فى طريقة تشكيل ونطاق عَمَل هذه القوة!) - لكنه من المهم بالنسبة للموقف مع الاتحاد السوفيتى أولاً - وبالنسبة للموقف مع عَدَدٍ من الدول العربية الصديقة - أن تتصرف الولايات المتحدة بما يظهر «حرصها» على حَلٍّ سلمى أو حَلٍّ دولى - حتى وإن كان تقديرها وبنسبة ٨٠٪ أن الأزمة فى النهاية لن يحسمها غير تدخل عسكرى مسلح يكسر قوة مصر ويكسر هيبتها فى العالم العربى «ويستأصِل خَطَرَها فى المشرق العربى».

فى ضوء هذا الاختلاف على تهيئة المسرح للعملية الإسرائيلية المقبلة - يمكن فهم الكثير من الوقائع التى تَرد الإشارات إليها فى الوثائق الإسرائيلية تصريحاً فى بعض الأحيان وتلميحاً فى أحيان أخرى.

٨- شــــرخ!

والشاهد أنه فى ضوء هذا الاختلاف يمكن فهم الأزمة الداخلية التى أمسكت بخناق إسرائيل وتحديداً فى الأسبوع الأخير من شهر مايو ١٩٦٧، وهى أزمة شرَخَت العلاقة بين الحكومة وبين قادة الجيش فى إسرائيل.

□ قادة الجيش (يتزعمهم الجنرالات «وايزمان» و«هود» و«إليعازار» و«إسرائيل تال» و«أرييل شارون»، و«موردخاى جازيت»، و«أوزى ناركيس»، و«أهارون ياريف» - يُساندهم من الخارج «موشى ديان») - يرون جميعاً ضرورة الهجوم على مصر فوراً قبل أن تَخِفَّ حدَّة التوتُّر وتضيع ملامح الأزمة فى دهاليز السياسة الدولية وأروقة الأمم المتحدة، ومن ثم يكون على إسرائيل أن تبحث لنفسها عن «ذريعة» أخرى لضرب مصر - بينما هذه الذريعة الآن موجودة (وصارخة من وجهة النظر الإسرائيلية).

ثم إن الجيش اليوم فى حالة تعبئة، والانتظار طويلاً - حتى لساعات - تحت الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهذه التعبئة بمثابة «عَدّاد» يرفع التكلفة مع حركة عقاربه!

□ وفى المقابل فإن زعماء الحكومة (وفى مقدمتهم رئيس الوزراء «ليفى أشكول»، ورئيسة الحزب «جولدا مائير»، والوزير المخضرم والمستشار الأقرب إلى رئيس الوزراء «إسرائيل جاليلى») - يرون أن ضرورات الأمن القصوى تقتضى انتظار الولايات المتحدة الأمريكية حتى ترتب موقفها بطريقة ملائمة لها (سواء مع الخصوم السوفييت أو مع الأصدقاء العرب)، ثم تَقَبَّل بالمسئوليات والضمانات المطلوبة لإسرائيل. وقد كان زعماء الحكومة يتفهمون الضرورات الملحة فى موقف الجنرالات، لكنه كان من رأيهم أن المناخ الدولى العام - وبالتحديد «درجة الحرارة» فى الولايات المتحدة - أهم بكثير من أى شىء يجرى على ساحات القتال!

وقد وصلت الأزمة بين الزعماء السياسيين والقادة العسكريين إلى مشادة عنيفة (يوم ٢٨ مايو) تبودلت أثناءها تُهَم «العقل» و«الجنون»، و«الحماقة» و«التخاذل»، وحتى «الهَرَب من المسئولية» و«الخيانة»! وحاول الوزير «إسرائيل جاليلى» تهدئة الجنرالات مُستشهداً بما قاله «بن جوريون» للجنرال «رابين» قبل ساعات، وكان الرد عليه «أن بن جوريون مُعتَزِلٌ، ومَعزولٌ عن دخائل الأمور، ومَقصِىٌّ عن دائرة صنع القرار، وليس لديه ما يكفيه من الحقائق ليبدى حكمه على أساس، وهو عندما التقى «رابين» تَحَدَّث معه بانطباعاته!

وفَقَدَ الجنرال «وايزمان» أعصابه وقال مُوَجِّهاً كلامه إلى «أشكول» إنه «لا يُشَرِّفه

أن يخدم تحت قيادة سياسية تعجز عن اتخاذ القرار فى لحظة أزمة»، ثم أردف «وايزمان» ذلك بأن خلع علامات الرُتَب عن كتفيه وألقاها على مكتب رئيس الوزراء بقوة كادت تقذف بها فى وجهه - وامتقع وجه «ليفى أشكول» حتى أصبح فى لون «عجينة قمح» (كما روى «جاليلى»)!

وكان وزير الخارجية «آبا إيبان» فى واشنطن لمقابلات مع الرئيس «ليندون جونسون» وأركان إدارته، وكان تقريره الأولى قد وَصَلَ فعلاً إلى رئيس الوزراء، وكان مضمونه من العناصر التى أثارت ثائرة الجنرالات. وبعد المشادة فإن التعليمات لاحقت «إيبان» بصورة ما جرى فى مكتب رئيس الوزراء، وبأن تَرَدُّد الولايات المتحدة الآن لا يجب أن يطول.

كانت الولايات المتحدة ما زالت تحسب، تَجمَع وتَطرَح وتَضرب وتَقسم، وقد بدأت تميل إلى أن الإشارات التى تراها مُتضاربة من موسكو قد لا تكون مُضَلِّلة كما يظن بعض خبرائها، وإنما هى انعكاس لحيرة حقيقية فى الكرملين. ولم يَعُد الموقف السوفيتى هو الشاغل الأول للولايات المتحدة، وإنما أصبح شاغلها الملح هو «عزل» أو «تحصين» النظم العربية التقليدية الصديقة لها فى العالم العربى من آثار أو ردود فعل أى هجوم تشنه إسرائيل ضِدَّ مصر.

ومن هنا كان «جونسون» يطلب «فسحة وقت» - وهكذا «تَراجَعَ» القلق من الخصوم السوفييت، و«تقدم» القلق على الأصدقاء العَرَب!

□

ويروى تقرير كتبه «آبا إيبان» وزير الخارجية الإسرائيلى عن تفاصيل مقابلته للرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» أن «جونسون» قال له «ما هو الفارق بين أن تتصرفوا الآن أو تتصرفوا بعد أسبوعين أو ثلاثة. هذه مُهلة لازمة لنا لأسباب كثيرة. أنتم تعرفون كما نعرف أن «ناصر» لا يخطط الآن لهجوم على إسرائيل، وإذا تَهَوَّرَ وفَعَل فإن كل خبرائنا يقولون لى «إنكم قادرون على إرساله إلى الجحيم». إذا كنتم مُصِرِّين على أن تتصرفوا دون أن تنتظروا كلمتنا الأخيرة فهذا حقكم، لكنكم لن تكونوا وحدكم إلا إذا قَرَّرتم أن تكونوا وحدكم».

وعلى أساس هذا التقرير لـ«آبا إيبان» وهو موجود بنصوصه (أربع صفحات) فى الوثائق الإسرائيلية، فإن مجلس الوزراء الإسرائيلى قرَّرَ وبإجماع آرائه (وفق محضر الجلسة) أن «العَمَل العسكرى» لإزالة التهديد المصرى مُؤجَّل لمدة ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع استجابة لطلب رئيس الولايات المتحدة»!

....

....

[وكان هذا الطلب من «ليندون جونسون» هو الأساس الذى بنى عليه السكرتير العام للأمم المتحدة وقتها «يو ثانت» رسالته الشهيرة إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» برجائه أن يوافق على إعطاء الجهود الدولية لحل الأزمة مدة أسبوعين على الأقل، وأن لديه معلومات بأن كل الأطراف قبلت هذه المهلة، وأنه واثق أن الحكومة الإسرائيلية لن تقوم بأى عمل استفزازى لتحدى الحظر المصرى على خليج «العقبة».

وقد لعبت هذه الرسالة دوراً كبيراً فى طمأنة القائد العام المصرى («عبد الحكيم عامر») وقيادته إلى أن «ساعة الصفر فى ميادين القتال مُؤجَّلة» لأسبوعين وأكثر.

وكانت تلك طمأنينة بتدافُع الوقائع زائفة.]

....

....

ولم يكن جنرالات إسرائيل على استعداد لقبول قرار مجلس الوزراء، وقد راحوا يتهمون القيادة السياسية علانية بأن مستواها أقل من ضرورات الأزمة التى تواجه الدولة، وأن الظروف الآن تقتضى تأليف حكومة وحدة وطنية يرأسها «دافيد بن جوريون» بنفسه (وهو الرَجُل الذى يستشهد به الساسة فى تهدئة ثورة الجنرالات) - كما يكون معه على وزارة الدفاع «موشى ديان» الذى أصبح (باستحقاق أو غير استحقاق) رمزاً للعسكرية الإسرائيلية المقاتلة!

وقد رَفَضَ رئيس الوزراء «ليفى أشكول» هذه المطالب كلها واعتبرها «عُدواناً من

«العسكريين» على السلطة المدنية فى دولة إسرائيل الديمقراطية». كما أن «جولدا مائير» رئيسة الحزب رفضتها وكانت علاقاتها مع «بن جوريون» قد ساءت، وكان رأيها دائماً أن «ديان» «عسكرى» «خفيف» و«مغرور»، ثم هو طامح إلى دور سياسى «نابليونى» (حسب تعبير «مائير» نفسها). وكان السياسى المخضرم «إسرائيل جاليلى» يرى أن مطالب الجنرالات شطط - لكنه من الخطأ التعامل معها بمجرد التمسك بحقوق السلطة المدنية (كما يرى «أشكول»)، أو بالتقييم الذاتى الملَوَّن بالعواطف (كما تفعل «مائير» تجاه «ديان»).

وكان اقتراح «جاليلى» أن تُشَدِّد الحكومة جهدها وتُكَثِّفه لإقناع الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» بأنه ليس لدى الولايات المتحدة ما تخشاه من ردود فِعل عربية، وأن القياس على ما كان سنة ١٩٥٦ (السويس) وسنة ١٩٥٨ (الوحدة بين مصر وسوريا) لم يَعُد مطروحاً لأن العالم العربى اختلف كثيراً عما كان عليه من قبل، وأن التناقضات بين «الشيوخ» التقليديين فى شبه الجزيرة العربية والخليج، وبين الثوار المنادين بالتغيير والتجديد - وَصَلَت إلى حَدِّ الحرب الأهلية بين الفريقين (كما هو حادث فى اليمن).

ولم يكن «جونسون» قد اقتنع بالكامل بأن رَدَّ الفعل الشعبى العربى يمكن السيطرة عليه، وكان خوفه أن «الشارع العربى» فى غضبه من أى عمل إسرائيلى يكتسى بموافقة أمريكية - قد يطيح بالعروش العربية فى عواصم تعتبر واشنطن أن أمنها جزء من الأمن القومى الأمريكى.

وقررت القيادة الإسرائيلية المصَغَّرة، ووافقها الجنرالات بنفاد صبر، على إيفاد الجنرال «مائير آميت» رئيس المخابرات «الموساد» إلى واشنطن للقاء مع الرئيس «ليندون جونسون» وأركان إدارته، ولأحاديث صريحة تنجلى بها الأمور (على نَحوٍ مَوثوقٍ به أكثر من تقارير «آبا إيبان» من واشنطن)!

وكان هناك إحساس بأن مساحة الاختلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية سوف تضيق، ولكن تَلزَمها مُهلة لا تقاطعها حركة طائشة يقوم بها الجنرالات الغاضبون من طول الانتظار.

٩- القصـــور

كان الرئيس «ليندون جونسون» - وبصرف النظر عن حسابه للموقف السوفيتي - ما زال مَيّالاً إلى مُهلة الأسبوعين أو الثلاثة ليتأكد فيهما من أن رَدَّ فعل «الشارع العربي» سنة ١٩٦٧ ليس خطراً داهماً - وعلى غير ما كان عليه الحال سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٨.

وفي فترة الانتظار تلك كان الرئيس الأمريكي مُعَرَّضاً لتأثيرات جارفة من قوى يُحسَب حسابها في واشنطن، ومن أصدقاء شخصيين مقربين منه، وأيضاً من السيدة الجميلة التي تَمَلَّكه هواها في تلك المرحلة المتأخرة من حياته، وأثناء تلك الأزمنة الملتهبة في الشرق الأوسط - وهي السيدة «ماتيلدا كريم» (وهي يهودية مُتَحَمِّسة حتى الهَوَس لإسرائيل).

وبالإضافة إلى ذلك كله كان هناك ضغط شديد على البيت الأبيض من إدارة العمليات الخاصة الخارجية في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان يرأسها في ذلك الوقت «جيمس إنجلتون» - وكان رأى هذه الإدارة «ان هذه الفرصة المتاحة مناسبة لضربة قاضية تُوَجَّه لـ«ناصر»- تنهى نظامه وتكسر أسطورته.

وكان تقدير «إنجلتون» أن السوفييت لن يَتَحَرَّكوا بالسرعة الكافية ولا بالمقدرة الكافية لملاحقة الموقف.

وكان تقدير «إنجلتون» - وفي الأوراق الإسرائيلية تفاصيل كثيرة عن آرائه وخططه وملخصها في حساباته للموقف العربي - أن العنصر الحاسم في موقف «الشارع العربي» هو «حَجم وقوة الضربة التي تُوَجَّه إلى ناصر» - فإذا كانت عنيفة بما فيه الكفاية، ومُهينة بما هو ظاهر لكل الناس - فإن الشارع العربي سوف تَستَبِدُّ به المفاجأة وتَتَحَكَّم فيه الصدمة، وحين يستفيق لما جرى فإنه سوف يكتشف أن الأوضاع تَغَيَّرَت، وأن «أبطال اليوم السابق ذابوا تحت الشمس مثل تماثيل من الملح».

وكان تقدير «إنجلتون» أن القصور العربية لديها من الكراهية لـ«ناصر» - وتحت تصرفها من الإمكانيات المادية - ما يجعلها قادرة على احتواء حركة «الشارع» خصوصاً إذا كان «حجم وقوة الضربة» بما لا يمكن إخفاؤه أو التَسَتُّر عليه!

□

وفى تقرير مكتوب لـ«إنجلتون» - محفوظ فى الملفات الإسرائيلية - تَظهَر صُوَر من تقرير (سبق لى أن استشهدت به فى كتاب «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» - الجزء الثانى صفحة ١٣٠) عن مقابلة بين السفير الأمريكى فى السعودية وبين الملك «فيصل بن عبد العزيز». وفى هذه المقابلة فإن الملك السعودى يُحَرِّض الرئيس الأمريكى بأصرح عبارة ضدَّ «جمال عبد الناصر» - وكان «لأحدهم» تعليق أضافه على هامشه مؤداه «أنه إذا كان ذلك موقف الملك قبل أكثر من سنتين، فهو الآن بالتأكيد أكثر حِدَّةً عن ذى قبل»!

....

....

[كان نص تلك البرقية من السفير الأمريكى فى السعودية المستر «بيتر هارت» عن محضر مقابلته مع الملك (وهو ضمن وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تحت رقم ٣٦٦٥١/٤٣) - كما يلى :

«اتصل بى البروتوكول صباح أمس لإبلاغى أننى مطلوب فى الطائف فى الساعة ٤:١٥ بعد الظهر، ولم يعطنى البروتوكول أى إيضاحات فيما عدا أن هناك طائرة سوف تحملنى إلى الطائف بعد الظهر.

استقبلنى الملك فيصل فى قصر «الشبرة» (Al-Shubra) فى الساعة التاسعة مساء فى حضور السقاف وفرعون. وقال الملك إن هناك شيئاً حدث وهو يريد إخطارى به بنفسه كصديق شخصى لى وكممثل لبلد صديق له ولأسرته. ثم قال الملك إنه خلال يومين سابقين قامت ثلاث طائرات مصرية باختراق المجال الجوى السعودى جنوب شرق جيزان فوق مناطق قبائل الحارث وأبو عريش، وأن هذه الطائرات قامت بعدة دورات على ارتفاعات منخفضة فى محاولة ظاهرة للاستفزاز. كما أن معلومات لديه (الملك) من داخل اليمن تؤكد أن هناك قوات مصرية تتحرك صوب الحدود السعودية. وقد حاولت أن أسأل الملك بإلحاح عن تفاصيل أكثر بشأن هذه المعلومات، ولم يكن لديه شىء لا عن حجم هذه القوات ولا عن تسليحها ولا عن مواقعها. وقد قال الملك «إن هذه التطورات تثير فى ذاكرته ما سبق أن سمعه عن مؤامرة بين مصر

والعراق والأردن(!) لغزو وتقسيم بلاده على النحو التالى : حسين يأخذ الحجاز باعتبارها مملكة هاشمية فى السابق، والعراق يأخذ المقاطعة الشرقية، واليمن يأخذ الجنوب، وباقى المملكة يدخل تحت سيطرة ناصر».

قال لى الملِك أيضاً «إن «ناصر» أوحى إلى صديقه «هيكل» بأن يَنشُر خطة عن إنشاء منظمة عربية للبترول».

ثم أضاف الملِك «إن السعودية مُحاصَرة، وقد لا تكون السعودية دولة كبيرة أو قوية، ولكنها دولة تريد أن تحتفظ بأرضها وشرفها، وإذا كان «ناصر» كما هو واضح يريد أن يضع يده على المملكة متصوراً أنه - «فيصل» - سوف يقف ساكتاً فى انتظار أن يُخنَق، فهو مخطئ فى ذلك». وأشار الملِك إلى أنه سوف يقاوم عسكرياً، وهو قد اتخذ عدة قرارات يريد أن يبلغنى بها الآن :

١ - قرَّرَ أن يُدخل أسلحة إلى المنطقة المنزوعة السلاح على حدود اليمن. وقد أصدر أمراً بذلك فعلاً.

٢ - إنه أعطى أوامر بالفعل إلى قواته أيضاً بأن تحتشد على حدود اليمن لتكون فى وضع يسمح لها بأن تدافع عن السعودية.

٣ - وهو الآن لا يعتبر نفسه مرتبطاً باتفاق فصل القوات فى اليمن. وسوف يساند الملكيين بأى طريقة يراها مناسبة.

إننى أبديت دهشتى للملِك، كما أبديت له استغرابى لكل ما قاله عن خطط تُعَد بين مصر والعراق والأردن.

ثم أطلعنى الملِك على تقرير مخابرات سعودى يحوى معلومات عن أن ضباطاً من الجيش المصرى رَتَّبوا عملية لقتل «ناصر» يوم ٢٦ يوليو.

وأضاف الملِك «إن «ناصر» مريض جداً». ثم أمر الملِك بإخلاء القاعة من كل الحاضرين عداه وعداى، وانتهزت الفرصة ورجوت الملِك ألا يبعث بقوات إلى حدود اليمن، وأن يحتفظ بما يشاء من قوات فى أوضاع تأهب فى أى مكان يراه بعيداً عن الحدود، وقلت له إننا لسنا متحمسين لتوسيع نطاق الحرب فى اليمن. وتَدَخَّل بحدة

قائلاً «أخرجوا القوات المصرية من اليمن وسوف ينهار هذا النظام الذى يدعون بمساعدته فى شهر أو اثنين على أكثر تقدير».

ثم استجمع الملك كل حيويته ليقول لى «إنكم يجب أن تبذلوا أقصى جهد للخلاص من هذا الرَجُل الذى يفتح الطريق للتسلل الشيوعى» - وكان يعنى «ناصر». ثم قال «لماذا تصبرون عليه؟ ألا ترون أنه لا يكف عن مهاجمتكم يومياً، مرة بسبب فيتنام، ومرة بسبب كوبا، ومرة بسبب الكونجو؟ ما الذى يخصه فى الكونجو؟ إن مقترحاته بشأن نزع السلاح فى جنيف جاءته مباشرة فى شكل تعليمات من موسكو».

وأبديت تحفظى. ولكن الملِك كان لا يزال مُصراً على أن «ناصر» يعادينا ويخدعنا، وأننا ما زلنا نحاول استرضاءه. وذكَّرتُه بأننا عطلنا توريد القمح إلى مصر طبقاً للقانون ٤٨٠. وعَقَّب الملِك «أوقفوا عنه الطعام تماماً وسوف ترون ما يحدث».»]

....

....

[وكان ظهور هذه البرقية فى الملفات الإسرائيلية أمراً له دلالته!]

....

....

□

وفى الأوراق الإسرائيلية (عن مصادر أمريكية) - التى تَتَعَرَّض لوقائع تلك الساعات الحرجة أن الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» رأى أن يستوثق من احتمالات غضب الشارع العربى على العروش العربية فى حالة ما إذا شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً خاطفاً ضِدَّ مصر.

واستقر رأى «جونسون» بمشورة من وزير الدفاع «روبرت ماكنمارا» وموافقة وزير الخارجية «دين راسك» على التَوَجُّه بالسؤال مباشرة إلى مَلِكَين فى المنطقة تعتبر الولايات المتحدة أن عرشهما «مسألة تهمها»!

الملك «حسين بن طلال» فى الأردن..

والملك «فيصل بن عبد العزيز» فى السعودية.

□ وبالنسبة للملك «حسين» فقد تَوَجَّه إلى مقابلته فى عَمّان (يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧) المساعد الشخصى للرئيس الأمريكى فى مجلس الأمن القومى وهو «روبرت كومار». وفيما يبدو من إشارات ظاهرة فى الأوراق «أن الملك «حسين» بدا قَلِقاً من انفجار مشاعر شعبه «ونصفه على الأقل» من الفلسطينيين». وكانت مخاوفه أنه فى حالة حرب خاطفة تشنها إسرائيل ضِدَّ مصر فإن «المملكة» سوف تكون فى وضع بالغ الحَرَج «أكثر مما تظنون».

□ وأما بالنسبة للملك «فيصل بن عبدالعزيز» فقد تَوَجَّه إلى مقابلته فى نفس اليوم (٢٨ مايو ١٩٦٧) «ريتشارد هيلمز» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

كان الملك «فيصل» يومها فى زيارة رسمية للعاصمة البريطانية لندن، وكان هدف الزيارة بحث ترتيبات الأمن فى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج بعد جلاء القوات البريطانية عن المنطقة وفق سياسة الدفاع الجديدة التى أعلنها حزب العمال البريطانى، وهى سياسة الانسحاب من شرق السويس!

وتَوافَق مع زيارة الملك للندن وقتها مجىء وَفدٌ من مشايخ وسلاطين جنوب اليمن يريدون عقد اتفاقيات مع الحكومة البريطانية ومع الملك لحماية أوضاعهم عندما تنسحب القوات البريطانية من عَدَن (١٩٦٨ كما أعلن رسمياً من مجلس العموم).

وطبقاً للوثائق (وفيها ما هو صادر عن السفارة الإسرائيلية فى لندن) فقد كان الهدف الرئيسى الأصلى لزيارة الملك إلى لندن تخيير الحكومة البريطانية بين أحد حَلَّيْن:

□ الحل الأول - تأجيل تنفيذ «سياسة شرق السويس» واستمرار بقاء القوات البريطانية فى المنطقة لسنة كاملة على الأقل حتى يتمكن الجميع من ترتيب أوضاعهم، وإلا فإن إتمام الانسحاب البريطانى فى المواعيد المعلنة سوف يخلق فراغاً يملؤه الجيش المصرى ويدخل إلى عَدَن ذاتها.

□ والحل الثانى - أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لإقامة تَجَمُّع يضم كل دول شبه الجزيرة العربية والخليج لكى يكون للمنطقة تَجَمُّع إقليمى تتمايز به عن الجامعة العربية، ويكون للسعودية فيه دَوْرٌ مُؤَثِّرٌ يوازى الدَوْر المصرى فى إطار جامعة الدول العربية «التى يوجد مقرها فى القاهرة»!

وكان الترتيب أن يسافر الملك «فيصل» من لندن إلى بلجيكا فى زيارة رسمية يوم ١٨ مايو، لكن الملِك الذى عرف بأنباء الأزمة الطارئة فى الشرق الأوسط قرر تمديد إقامته فى العاصمة البريطانية وتأجيل زيارته لبلجيكا أياماً حتى يظل على صلة بالتطورات من العاصمة البريطانية.

....

....

[لم يكن مزاج الملِك «فيصل» عند وصوله إلى لندن يوم ٩ مايو رائقاً أو صافياً، فقد قابَلَته فى المطار مظاهرات معادية له نَظَّمَتها اتحادات الطلبة العرب فى الجامعات البريطانية، واضطر الأمن البريطانى إلى حشد قوات إضافية حول المطار، وهكذا فإن وصول الملِك إلى مطار «هيثرو» بدا أشبه ما يكون بعملية عسكرية. وقد اكتشف بعض المحيطين بالملِك أن الحرس السعودى الخاص المصاحب له ليس كافياً فى الظروف المستجدة، وهكذا صَدَرَت أوامر إلى بعثة دراسية تضم حوالى خمسين من الطلبة الطيارين أن يتركوا دراستهم وأن يلتحقوا بالحرس الشخصى للملِك تعزيزاً لأمنه.]

....

....

□

وفى الأيام الأول من زيارة الملِك إلى لندن كانت إقامته فى قصر «باكنجهام» ضيفاً على الملكة باعتبار أنها زيارة دولة - وفى القصر اجتمع الملِك «فيصل» برئيس الوزراء «هارولد ويلسون» ووزير الخارجية «جورج براون»، إلى جانب قادة

عسكريين من هيئة أركان الحرب، واثنين من المسئولين فى هيئة المخابرات البريطانية M. I. 6.

ولا توجد فى الأوراق الإسرائيلية (فى حدود ما قرأت) أية معلومات عما جرى فى هذه اللقاءات سوى أن «ملك السعودية تأكد من تصميم حكومة المملكة المتحدة على إجلاء قواتها من الخليج والجنوب العربى وعَدَن فى المواعيد المقررة فى إعلان سياسة الانسحاب من شرق السويس، وأن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تسمع أية مقترحات للملك بفكر مفتوح، ولكن فى إطار سياساتها المعلنة!

وفيما يظهر من الأوراق فإن الملك قضى بعد ظُهر وليلة السبت ١٣ مايو خارج لندن، وهناك سمع بآخر أنباء الشرق الأوسط (حشود القوات المصرية فى سيناء)، ومساء الأحد ١٤ مايو عاد إلى العاصمة البريطانية ونزل فى فندق «دورشستر». وتلاحظ التقارير الإسرائيلية «أن فندق «دورشستر» كان مزدحماً بالضيوف خصوصاً من رجال شركات البترول الأمريكية والبريطانية وغيرهم جاءوا للقاء الملك أو بعض أفراد حاشيته».

وتشير الأوراق أيضاً إلى أنه برغم إجراءات الأمن المشددة فى فندق «دورشستر» فإن نزلاء كثيرين قصدوا إليه لأسبابهم. ولا تشير الأوراق صراحة إلى أنه كان بين النزلاء عُملاء لإسرائيل - لكنه من الظاهر أن «العيون» كانت هناك لأن التقارير عن إقامة الملك فى الفندق كانت يومية، وإن كانت تفاصيل هذه التقارير لا تَبين - على الأقل فيما قرأت!

وفى هذا المناخ وصل إلى لندن، وإلى فندق «دورشستر»، مبعوث «جونسون» السرى إلى الملك وهو «ريتشارد هيلمز» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتعليماته أن يقيس رَدَّ فعل الملك فى حالة هجوم إسرائيلى على مصر، واتصالا بنفس الموضوع أن يَسمَع من الملك تقديره لما يمكن أن يكون عليه رَدُّ فعل الشارع العربى فى هذه الحالة، ثم وترتيباً على ذلك أن يستطلع رأى الملك فى أية إجراءات يلزم أن تتخذها الحكومة الأمريكية لحماية «أصدقائها» من غضب الشارع العربى؟!

ولا تقول الأوراق الإسرائيلية بعد ذلك شيئاً سوى إشارة عابرة بأن جناح الملك فى

فندق «دورشستر» جرت زيادة تأمينه بواسطة خبراء تابعين لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ثم إن «ريتشارد هيلمز» وَصَلَ إلى الفندق قبل الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٩ مايو، وكان فى انتظاره هناك مستشار الملِك الخاص - وشقيق زوجته الملكة «عِفّت» - وهو مدير المخابرات السعودية السيد «كمال أدهم». ولم يكن هناك مع الثلاثة رابع، واتصل اجتماعهم إلى قرب الساعة الثانية صباحاً، ثم خرج «ريتشارد هيلمز» متوجهاً إلى المطار وعائداً إلى واشنطن.

وبعد خمس ساعات كان «ريتشارد هيلمز» فى واشنطن قاصِداً من المطار إلى البيت الأبيض.

١٠ - سـؤال !

يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ دخل إلى البيت الأبيض موفد الحكومة الإسرائيلية المصابة بالقلق - الجنرال «مائير آميت» مدير الموساد، وكان فى صحبته مسئول الأمن القومى الملحق بالسفارة الإسرائيلية فى واشنطن - الوزير المفَوَّض «يائير إيفرون».

كان الجنرال «مائير آميت» يتوقع أن يسمع من البيت الأبيض كلاماً مشابهاً لما سمعه «آبا إيبان» قبله بأيام عن ضرورة الانتظار أسبوعين أو ثلاثة. ومع أن الوزير المفَوَّض «إيفرون» أبلغ «آميت» قبل تَوَجُّه الاثنين إلى البيت الأبيض أنه «سمع من العصافير (يقصد «إنجلتون» فى الغالب) عن وجود تغيير فى الجو» - فإن الجنرال «آميت» فوجئ بالرئيس «جونسون» يجىء إلى مقابلته فى مكتب مستشاره للأمن القومى «روستو» ثم يُبادره بما مؤداه :

«حسناً.. افعلوا ما تشاءون - ولكن قولوا لنا ماذا تريدون منا؟».

ثم يستطرد «جونسون» :

«بعد أن تفرغ من هنا تَوَجَّه إلى مقابلة ماكنمارا (وزير الدفاع) واطلب ما تريد».

ثم قال «جونسون» ما ملخصه :

«الذى نراه أمامنا الآن أن تشكيل قوة بحرية دولية تقوم بكسر حصار «ناصر»

على خليج العقبة مُعَطَّل، وفى نفس الوقت فنحن لا نستطيع أن نطلب إليكم أن تقفوا ساكتين وأمنكم مُهَدَّد، و«ناصر» تجاوز حدوده، والسوفييت فى حالة تَرَدُّد أو حالة انقسام، ونحن نعرف أن فى مقدوركم «ضرب ناصر»، ولكن كل شىء يتوقف على قوة فعلكم وسرعته. تَحَرَّكوا بحسم شديد فيما ترونه لازماً إزاء الخطر الذى ترونه.. القوة والسرعة والحسم سوف تَصُدُّ تَدَخُّل أى أطرافٍ لا تريدونها ولا نريدها - وأطرافٍ أخرى لا نريد إحراجها ولا تريدون أنتم كما أظن!»

ثم يختم «جونسون» بما معناه :

«إننى لا أريدك أن تكشف أمامى أية تفاصيل، ولا أريد أن أقول لك أكثر مما قلت.

لا نريد أن نفعل مثل غيرنا (الراجح أنه يقصد «إيدن» فى السويس). نحن لا نتواطأ معكم ولكننا لا نملك اعتراض حقكم فى عمل ترونه حَيَوياً لأمنكم وتعرفون أنكم قادرون عليه.

لا أريد أن أسمع أكثر لأنى أريد أن أكون فى موقف يسمح لى بأن أنفى علمى المسبق بأية تفاصيل - سوى حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها».

وتَدَخَّلَ «روستو» فى المناقشة ليقول ما مؤداه «إن الرئيس يريد أن يكون فى مقدوره أن ينفى نَفياً مُقنِعاً (plausible deniability) فى حالة ما إذا سُئِل فيما بعد عما كان يعرف ومتى عرف؟!»

□

وهنا يثور سؤال بالغ الأهمية عن الرسالة التى حملها «ريتشارد هيلمز» مدير المخابرات المركزية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن نتائج لقائه مع الملِك «فيصل» - بحضور السيد «كمال أدهم» - فى فندق «دورشستر» بلندن يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧.

وللأمانة فإنه لا توجد فى الأوراق الإسرائيلية - فيما اطلعت عليه - إجابة عن هذا السؤال، لا مباشرة ولا بالإيحاء!

لكن الملابسات تثير ظنوناً قد يكون لها أساس وقد لا يكون!

....

....

[وسنة ١٩٨٥ كنت أفكر فى كتاب عن عَدَدٍ من الشخصيات الغامضة التى لعبت أدواراً «مُهِمَّة» من وراء الستار فى السياسة العربية، ووَضَعتُ قائمة بأسماء عشرة رجال وَجَدتُ المواصفات تنطبق عليهم، وكان بينهم السيد «كمال أدهم».

وفى لندن ربيع ذات السنة (١٩٨٥) - عرفت أن السيد «كمال أدهم» موجود فى بيته فى العاصمة البريطانية. ومع أنى أعرف الرَجُل من قبل إلا أننى فضلت أن أطلب موعداً معه عن طريق الدكتور «أشرف مروان» وهو صديق عزيز لى وله - ورجوت الصديق المشترك أن يذكر للسيد «كمال أدهم» سبب طلبى للقائه حتى تكون له فرصة أن يَقبَل أو يعتذر.

واستجاب الرَجُل (مشكوراً) فحدد للقائنا موعداً فى بيته فى «إيتون سكوير» مُوَضِّحاً أنه لأسباب أمنية لا يستطيع مقابلة أحد - حتى أقرب الأصدقاء إليه - فى مكان عام!

....

....

وحين دخلت على السيد «كمال أدهم» - كان جالساً فى غرفة استقبال على يمين مدخل بيته، ولاحظت أنه لم يتغير كثيراً عن آخر مرة لقيته فيها، فيما عدا أن وزنه زاد إلى حَدٍّ اكتملت معه استدارة وجهه الأبيض (من أصله التركى)، ثم إن شعره (الذى لم أره أسود فى يوم من الأيام) قد أصبح الآن فى لون ثلوج الشتاء. واسترعى انتباهى أن التلفزيون أمامه مفتوح وإن كان صوته غير مسموع بدَرَجَة يصعب معها تمييز ما يَصدُر عنه.

وأراد السيد «كمال أدهم» أن يفسر لى ما لاحظته فقال:

«أنا هنا سجين بيتى. أشاهد تسجيلات خمسة أفلام أو ستة كل يوم، وأتابع بعض برامج التلفزيون - هذا شاغلى طول النهار. وفى الليل أقابل بعض الأصدقاء

هنا أيضاً، ثم أتوجه إلى الطابق الأعلى فأنام - لكنى طول اليوم أبقى التلفزيون مفتوحاً حتى ولو كان عندى زوار».

واستطرد بابتسامة : «سوف أقول لك نصيحة أمنيَّة مجانية. بعض الناس يتصورون حين يتكلمون ولا يريدون لأحد أن يَتَسَمَّع عليهم أن فتح راديو كفيل بالتشويش، وهذا غير صحيح. الذى يُشَوِّش فعلاً هو تلفزيون مفتوح. ذبذباته المغناطيسية تتداخل مع أية أجهزة حديثة وتُشَوِّش عليها بما لا يسمح بالتَنَصُّت».

وشكرته على النصيحة الأمنِيَّة المجانية، وإن لم أستطع أن أكتم سؤالاً وجدته منطقياً : «إذا كانت تلك حياتك فلماذا تسافر إلى خارج السعودية ؟»

ويظهر أن السؤال أحرجه، وبدا من تقاطيع وجهه أن لديه فى السعودية - ومنذ اختفاء الملِك «فيصل» بالاغتيال قبل عشر سنوات - أسباباً تجعله يَحِن للخروج من «المملكة» بين وقتٍ وآخر.

وآثر هو أن يَرُدَّ على السؤال بطريقة أخرى فقال .

«أستطيع أن أبقى فى المملكة طول الوقت، لكنى من آن لآخر أحتاج إلى تغيير جو» !

وقلت : «لكن حياتك على هذا النحو الذى وصفته لى ليست تغيير جو».

ورَدَّ وقد عَلَت نبرة صوته :

«ماذا أفعل يا أخى. صديقك معمر القذافى يهددنى. يطاردنى ويريد خطفى، وقد كَلَّف عدداً من عملائه الإرهابيين - وبينهم «كارلوس» - أن يخطفونى بأى ثمن من أى مكان».

ولم ينتظر السيد «كمال أدهم» أن أسأله، فسبق جوابه سؤالى :

«تسألنى عن السبب الذى يريد القذافى من أجله خطفى ؟ هو يتصور أن لدى أسراراً كثيرة عن كل ما جرى ويجرى فى العالم العربى، وهو يسعى لخطفى لأنه يريد استجوابى بنفسه ليحصل منى على كل سِرٍّ أعرفه !»

وكان ذلك مدخلنا إلى أحاديث الرجال العشرة الغامضين، الذين يمارسون أدوارهم من وراء ستار على المسرح السياسى المحلى والإقليمى والدولى فى الشرق

الأوسط - وقد تَحَدَّث «كمال أدهم» فيما سألته فيه، وكان بعض ما قاله مُشَوِّقاً ومُثيراً!

وفى منتصف الحديث توقفت بسؤال مفاجئ.. عن لقاء الملك «فيصل» بمدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «ريتشارد هيلمز» فى فندق «الدورشستر» ليل ٢٩ مايو ١٩٦٧ ؟

وهل عرف منه الملِك أن شيئاً ما يُدَبَّر لمصر أو لـ«جمال عبد الناصر» ؟»

(لم أكن وقتها قد اطلعت على الوثائق الإسرائيلية، لكن لقاء مدير المخابرات المركزية الأمريكية مع ملِك السعودية كان مذكوراً من وقتٍ مُبَكِّر فى الوثائق الأمريكية - دون تفصيلات).

على أنه إذا كان السيد «كمال أدهم» قد فوجئ بالسؤال فإنه لم يستغرق وقتاً طويلاً فى التغلب على المفاجأة، والحقيقة أنه تمالك أعصابه بسرعة رَجُل مخابرات مُدَرَّب - وأجاب على السؤال بسؤال كما هى العادة مع أى رَجُل مُدَرَّب أمنياً!

قال: «لماذا تسأل هذا السؤال ؟»

وقلت: «لأنه بالفعل يُحَيِّرُنى منذ قرأت برقية السفير الأمريكى عن مقابلته للملِك فى قصر الشبرا» (وكنت حصلت عليها (سنة ١٩٨٥) بمقتضى قانون حرية المعلومات!)

وعاد السيد «كمال أدهم» يسألنى: «هل تريد أن تتهم الملِك بأنه تواطأ مع الأمريكان مباشرة - ومع الإسرائيليين بالوساطة - ضِدَّ مصر.

وقلت : «إننى لا أتهم الملِك بشىء، ولكنى أسألك ؟»

ورَدَّ السيد «كمال أدهم» وقد طلب منى أن أتوقف عن تسجيل إشارات متفرقة استأذنته فى كتابتها على صفحات دفتر صغير أحمله حتى يظل سياق الحديث معى.

ووضعت الدفتر والقلم على المائدة بجوار فنجان القهوة - وراح السيد «كمال أدهم» يقول وبعض ما قاله - ولهجته خصوصاً - تُشعِر سامعه بأن الكلام فعلاً من قلبه :

«اسمع.. لست سياسياً مثل الآخرين أقول أى كلام والسلام. ما سألتنى فيه لن أرد عليه، ولكنى أريدك أن تعلم، وأنا أقولها لك بمنتهى الصراحة :

صديقك الرئيس «جمال» كان فى مواجهة مفتوحة وعنيفة ضِدَّ المملكة، والمعركة كانت سياسية ونفسية - وأخيراً أصبحت عسكرية (فى اليمن).

والملك فيصل مسئول عن مملكته. مسئول أمام أسرته. مسئول أمام إخوته وأبنائه يُسَلِّم لهم الأمانة كاملة كما استلمها. واجبه واضح أمام العرش والأسرة، وعليه أن يتصرف بما يحقق «المصلحة»، وهذا هو كل شىء وليس هناك شىء آخر.

لا تستطيع أن تُسائِل الملِك فيصل - عليه رحمة الله - إلا فيما هو مسئول عنه : العرش والأسرة، وهل نجح فى حمايتهما طوال حُكمِه أو لم ينجح؟ - وهل كانت المملكة أقل أو أكثر استقرارا عندما تركها عما كانت عليه عندما تسلمها ؟ - هذا هو «المحَك»!

كان الخطر الأكبر علينا أيام مُلكِه - عليه رحمة الله - هو صديقك الرئيس جمال. وبالنسبة لنا فى المملكة فإن فيصل انتصر فى التهديد الذى مثَّله علينا الرئيس جمال، ونحن لا نتعب رؤوسنا بكثرة الأسئلة ولا بالخوض فى الحكايات والتواريخ..».

وسكت السيد «كمال أدهم» وهو يشعر أننى أتابعه بتركيز شديد :

«كنت صريحاً معك. لم أتكلم كلام سياسيين. ولم أتكلم كلام رَجُل غامض. كلمتك بصراحة وأنت حُرٌّ فيما تفهمه مما قلت!»]

....

....

[المدهش أننى بعد سنوات من هذا اللقاء مع السيد «كمال أدهم» فى لندن سمعت نفس الكلام - بسياقه وألفاظه تقريباً - من أحد الأمراء الشبان اللامعين فى الأسرة المالكة السعودية].

....

....

ملحـوظـــة :

فيما بعد، وبعد أن قابلت الرجال الغامضين العشرة الذين اخترتهم، غَيَّرتُ رأيى فى مشروع الكتاب كله - واعتذرت للناشر الذى كان يلح فى طلبه، وهو «أندريه دويتش» - وكان ظنى بمراجعة نفسى أن هناك فى المنطقة - وقتها - قضايا أسبق إلى الاهتمام من عشرة رجال غامضين مارسوا أدوارهم من وراء سِتار على مسرح سياسى تجرى أخطر وقائعه وراء الضوء - وبعيداً عن عيون الناس!]

....

....

١١ـ حسـين

يجىء بعد ذلك أن موقف الملِك «حسين بن طلال» طوال أزمة مايو ويونيو ١٩٦٧ يستحق الكثير من التدقيق، ولعله أيضاً يساوى النظر إليه بفهم لعَلَّه يَتَّسِع لما هو أكثر من أحكام «القيمة» المجَرَّدة - ولعَلَّه يَضَع فى اعتباره أحكام «الحقيقة» السياسية (خصوصاً عندما تَمُرُّ السنون وتَتَحَوَّل السياسة إلى تاريخ!)

والحقيقة السياسية فى موقف الملِك - شديدة الوضوح فى الأوراق الإسرائيلية (وفى الأوراق الأمريكية أيضاً) - لكنها فى المصادر العربية مُلتَبِسة بكثير من الإنشاء، أكثره يَتَّهِم وأقله يُدافِع، لكنه بين الاتهام والدفاع يَزداد الالتباس!

وفى الوثائق الإسرائيلية والأمريكية يَظهَر جَلِياً أن الملِك «حسين» كان يعرف عن ذلك «الموعد مع الحرب» ضِدَّ مصر فى صيف سنة ١٩٦٧.

والدليل على ذلك قَدَّمَه الملِك بنفسه - فى ذلك الموقف الجسور - والذى يُحسَب له بصرف النظر عن أى اعتبار آخر - حين طلب من الفريق «عبد المنعم رياض» أن ينقل عنه رسالة تحذير للرئيس «جمال عبد الناصر» تنبهه إلى فَخٍّ يُدَبَّر لمصر وله بمشاركة عناصر من القيادة السورية مُختَرَقة ومُتَواطِئة!

لكن هذه المبادرة بالتحذير التى قام بها الملِك يوم أول مايو (عن طريق الفريق «عبد

المنعم رياض») - تبعتها مبادرة ثانية قام بها الملك بنفسه، وهى مبادرة «بالمشاركة» عن طريق رسالة بَعَثَ بها الملِك (إلى «جمال عبد الناصر») مع السفير المصرى فى الأردن عارضاً أن يجىء بنفسه لبحث «الدور الذى يمكن أن يقوم به الأردن فى مواجهة قومية لا يستطيع أحد أن يَتَخَلَّف عنها»!

□

وفيما تُظهِره الوثائق الأمريكية والإسرائيلية (خصوصاً فيما اطلع عليه ونقل عنه الأستاذ «مايكل بريشر») فإنه لا توجد إشارة إلى أن «مبادرة التحذير» التى قَدَّمَها الملِك وَصلَت إلى عِلم أحد سواء من الأمريكيين أو الإسرائيليين.

لكنه فيما يتعلق بـ«مبادرة المشاركة» وهى مجىء الملِك إلى مصر لتنسيق موقفه مع موقف «جمال عبد الناصر»!- فى إطار ما هو مُحتَمَل أو ما هو قادم - فإن الإشارات كافية لرسم صورة مجملها :

١ - أن الملِك قَرَّرَ «المبادرة بالمشاركة» - أو على الأقل بعرض المشاركة - يوم ٣٠ مايو، وهو نفس اليوم الذى تأكد فيه أن الرئيس «جونسون» قد توافق بالكامل مع إسرائيل، وأن الاختلاف بين الجانبين حول التوقيتات والأولويات تَمَّ حله، وأن الجنرال «مائير آميت» مدير المخابرات الإسرائيلية (الموساد) تلقى الضوء الأخضر الذى تنتظره إسرائيل من البيت الأبيض، وبالتالى فإن الحرب مسألة ساعات وأيام!

٢ - أن الولايات المتحدة على الأقل جرى إخطارها بأن الملِك فى سبيل اتخاذ مبادرة مباشرة مع القاهرة، وأنه قد يَتَوَجَّه إليها - إذا ما جاءه الرد الملائم - لمقابلة مع الرئيس «جمال عبد الناصر».

وفيما يتعلق بإسرائيل فإنه لا يبدو فى الأوراق أنها عرفت مسبقاً عن مبادرة الملِك يوم ٣٠ مايو - والمحسوس به فى الوثائق الإسرائيلية (دون نصوصٍ تَدُلُّ بيقين) - أن ما عرفته إسرائيل هو ما قيل لها عن طريق الولايات المتحدة، ومؤداه «أن ملِك الأردن مضطرٌّ إلى مناورة بالغة الصعوبة وإلا فَقَدَ عرشه، لأنه فى حالة نشوب معارك بين مصر وإسرائيل فإن الضغوط الشعبية داخل المملكة سوف تَفرض على

الملك ما لا قِبَلَ له به، فإما أن يَتَصَدَّى لغضب الشارع فى بلاده بعُنفٍ غير مسبوق، وإما أن يَكتَسِح غضب الشارع أمامه كل شىء!

وبالتالى فإنه إذا أريد للعرش الهاشمى أن يَظَلَّ فى عَمَّان، وإذا أريد للملك «حسين» أن يواصل «دوره» الهام فى المنطقة - فلا بد من معاملته فى هذه الأزمة بطريقة أكثر مرونة (more liberal) طبق نَصٍّ فى تقرير اطلع عليه الأستاذ «بريشر»، وهو وارد فى تقرير كتبه «يائير إيفرون» الوزير المفَوَّض فى السفارة الإسرائيلية فى واشنطن، (وهو مسئول الاتصال الرئيسى مع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى البيت الأبيض).

٣ - إن الوثائق تذهب إلى أبعَد من ذلك فى كشفها لدقائق الصورة فتُبَيِّن أن الولايات المتحدة الأمريكية - وبعلم إسرائيل - تَوَلَّت ترتيب خروج ٢٥ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز «ف ١٠٤» - قدمتها الولايات المتحدة إلى الأردن وكانت تمثل العمود الفقرى لقوته الجوية، وكان الملك عن طريق الجنرال «عامر خماش» رئيس أركان حرب الجيش الأردنى قد طلب ذلك من السفير الأمريكى فى عَمّان (فور عودته من القاهرة يوم ١ مايو ١٩٦٧)، وتَمَّت الاستجابة للطلب على وجه السرعة، وانتقلت الطائرات بالفعل إلى قواعد عسكرية أمريكية فى «تركيا» قبل أن تبدأ العمليات الإسرائيلية صباح ٥ يونيو ١٩٦٧.

وكان بين الأسباب التى دَعَت إلى طلب إخراج هذه الطائرات - وكما يبدو الآن - أن الملك «حسين» اتفق أثناء لقائه مع «جمال عبد الناصر» فى القاهرة على أن يتولى ضابط مصرى برتبة «فريق» قيادة القوات الأردنية فى المعارك القادمة (وقد وقع اختيار الملك بنفسه على الفريق «عبد المنعم رياض» ليتولى المسئولية الرسمية للجبهة الأردنية!) - ولم يكن أحد من العارفين بدخائل الأمور يريد أن يجد «عبد المنعم رياض» أمامه ٢٥ طائرة مقاتلة على مسرح العمليات الذى أصبح مسئولاً عنه ثم يُقَرِّر - ولو نظرياً - محاولة استعمالها!

٤ - إن الملك الذى لم يكن يريد أن يُعَرِّض جيشه لانفلاتات لا داعى لها اعتمد منذ البداية تطبيق نظرية الجنرال «جون باجيت جلوب» («جلوب» باشا القائد البريطانى لجيشه حتى سنة ١٩٥٦) - وهى نظرية تَستَنِد إلى «عقيدة» لا تقبل «اللعب» - ملخصها :

ـ أن المملكة الأردنية الهاشمية ليس لها عَدُو مسلح يملك جيشاً يستطيع تهديدها، وذلك لأن المملكة مشمولة بنظام أمن غربى يكفل ردع أى جيش محلى (الجيش السورى أولاً لأسباب سياسية ـ والجيش السعودى ربما لأسباب عائلية).

ـ وفيما يتعلق بإسرائيل فإن أى جيش أردنى مهما بلغت درجة تسليحه لا يستطيع الوقوف فى وجهها ـ وأن ما يحمى الأردن فى الواقع من أى خطر إسرائيلى ـ على فرض وقوعه ـ هو ضمان الولايات المتحدة الأمريكية. ويترتب على ذلك أنه إذا حدث فى ظرف من الظروف أن بدا خطر هجوم إسرائيلى وشيك فإن الجيش الأردنى «حفاظاً على قوته وحرصاً على بقائه باستمرار جاهزاً لتنفيذ المهام القتالية الموكولة إليه ـ عليه أن ينسحب دون اشتباك، تاركاً للسياسة العليا الأردنية مهمة استعادة أية أراض قد تدخلها القوات الإسرائيلية».

ـ ومعنى ذلك فى المحصلة أن التهديد المحتمل على المملكة ليس له مَصدَر إلا الأوضاع الداخلية الأردنية وتَحَدِّياتها ـ وذلك معناه أن العقيدة القتالية للجيش الأردنى هى «المحافظة على العرش وعلى النظام العام فى البلاد».

□

كانت هذه السياسة ما تزال مُعتَمَدة فى الأردن، ومقبولة من الأطراف الأخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل ـ حتى بعد أن قام الملك «حسين» بزيارته «المفاجئة» إلى القاهرة يوم ٣١ مايو، ثم عاد منها إلى عَمّان ومعه «الفريق عبد المنعم رياض» قائداً عاماً لقوات الجبهة الأردنية!

والدليل على ذلك هو نص الأمر الصادر إلى قوات الجيش الإسرائيلى بمقتضى توجيه مجلس الوزراء الإسرائيلى الصادر يوم ٤ يونيو (وكان الجيش قد فَرَضَ ـ بشبه انقلاب ـ عودة الجنرال «ديان» قبلها بيومين وزيراً للدفاع).

كانت مقدمة التوجيه تقول إنه «بعد الاستماع إلى تقارير عن الموقفين السياسى والعسكرى قدمها رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، ومدير الموساد ـ تأكدت الحكومة أن جيوش مصر وسوريا والأردن مُنتَشِرة بهدف شن عدوان فورى على جميع الجبهات، بما يشكل تهديداً فى الصميم لوجود إسرائيل.

وبناء عليه «خَوَّلَت الحكومة رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالتصرُّف مع اختيار ساعة الصِفر بالاتفاق مع هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلى».

لكن تفصيلات تنفيذ القرار كما وضعت بعد ذلك بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان كانت (حسب ما تقول به الأوراق الإسرائيلية بما فيها مذكرات للجنة الأمن والدفاع فى مجلس الوزراء) ظلت على ما هى عليه:

١ - الجهد الرئيسى «لقوات جيش الدفاع الإسرائيلى» مُوَجَّه ومُرَكَّز ضِدَّ الجبهة المصرية بمقتضى الخطة الأصلية بالإضافة إلى التعديلات التى عرضها وزير الدفاع وتَصَدَّق عليها (وهى الوصول إلى «شرم الشيخ» واحتلالها، وبعدها «رأس محمد»، بما يجعل جبال سيناء الجنوبية عازلاً بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية).

٢ - ووضع دفاعى فى حدود ما هو لازم إزاء الجبهة السورية.

٣ - ولا عمليات على الجبهة الأردنية. وفى حالة حدوث أى تعقيدات غير مُنتَظَرة تجرى العودة إلى وزير الدفاع لتَلَقِّى الأوامر مباشرة منه!

وتشير الأوراق الإسرائيلية فى أكثر من موضع إلى أن المخابرات الإسرائيلية فى تقديراتها «لاحتمالات أى تعقيد غير مُنتَظَر على الجبهة الأردنية» تَحَسَّبَت لتداعيات تَقَع «دون علِم الملك» فى مناخ حافل بالفوضى، أو تصرُّف يقوم به «ضابط مجنون» يأخذ الأمور على عاتقه!

وكانت تعليمات رئيس الوزراء إلى وزير الدفاع أنه «إذا طرأ موقف من هذا النوع فإن عليه أن يحاول «حصره» محلياً، وأن يتصل على الفور «بالطُرُق المعروفة» لتنبيه الملك «حسين» كى «يتدارك الموقف»، فإذا لم يكن هناك استجابة فورية تحتوى الأمور، فإن الجنرال «ديان» كان مُخَوَّلاً بأن «ينتهز الفرصة ويدخل القدس القديمة ويحتل حائط المبكى ويَنتَظِر هناك!»

(وبذلك تكون إسرائيل فى زحمة الحوادث قد «لَطَشَت» snatched جائزة يفرح ويُهَلِّل لها الشعب اليهودى فى كل مكان).

□

وهكذا فإن السؤال عن حقيقة موقف الملِك «حسين» فى حرب سنة ١٩٦٧ يصبح سؤالاً مشروعاً - وأن من «المنطقى» أن تأخذ الإجابة عليه فى اعتبارها أحكام «القيمة» المجردة - وإلى جانبها - فى نفس اللحظة - أحكام «الحقيقة» السياسية.

وفى الأوراق الإسرائيلية ما فيه الكفاية عن موقف الملِك «حسين» عندما بدأت العمليات:

١ - أمرٌ منه إلى اللواء «عامر خماش» وزير الدفاع الأردنى بالانسحاب المنظم من الضفة الغربية والقدس إذا بَدَت إشارات تَدُل على أن الجيش الأردنى مُعَرَّض لمواجهة تؤثر على قوته واستعداده، وذلك بصرف النظر عن أية تعليمات يصدرها القائد العام المصرى للجبهة الفريق «عبد المنعم رياض»

٢ - تعليمات إليه (اللواء «خماش») بأن يتفادى أى خلافات مع الفريق «عبد المنعم رياض»، وأن يَتَقَبَّل منطوق أوامره دون أن يَتَصَرَّف بمقتضاها إلا بعد الرجوع إلى الجهات العليا!

٣ - ثم وفى مُطلق الأحوال أن يتحاشى الجيش الأردنى أية «إشكاليات» مع المدنيين فى الضفة والقدس إذا لاحظوا انسحابه وإفهامهم «بالحسنى» أن تحركات الجيش تجرى وفق خطة مُرَتَّبة مع «القيادة المصرية»!

وبصرف النظر عن «حكم القيمة» على هذه التعليمات فإن «حكم الحقيقة السياسية» له منطق داخلى يَصعُب إغفاله مؤدَّاه (حسب رواية الملِك نفسه) :

- أن الملِك «حسين» كان يعرف بشَكلٍ ما هو قادم، ويَعتَبِر نفسه قد أخلى ذِمَّته بتحذير القاهرة مبكراً منه برغم مَخاطِر كان مُحتَمَلاً أن يَتَعَرَّض لها.

- وأنه كان يدرك تماماً فارق القوة والاستعداد بين الطرفين فى المعركة القادمة، ويرى التَفَوُّق مؤكدا لصالح إسرائيل.

- وأنه إذا كانت محاولته للتحذير المبكر لم تُسمَع فى أوانها - فإن محاولته لتغيير مسار الأزمة أكبر من طاقته.

- وأنه والحال كذلك لم يتبق أمامه غير أن يحاول قدر ما يستطيع إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ـ على أنه إذا حَدَثَ ما لا يريد فإن أمله الواقعى مُعَلَّق بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها ـ وليس على غيرها.

ـ وأنه مُطالب بقدر من مرونة الحركة يَتَفَوَّق به على كل ما واجهه من قبل فى عمره الحافل بالأزمات ـ ومعنى ذلك أنه مضطر إلى أن يساير إلى أقصى حدٍّ يستطيع فيه أن يساير، ويَكسَب لنفسه وقتاً مهما كان الثمن، ويَتَجَنَّب ما لا بد أن يَتَجَنَّبه مهما بَدَت خسائره.

ـ وفى كل الأحوال فإن شعبه سوف يرى بعد انتهاء المعارك أن ما فعله كان «عقلاً»، وأنه حتى إذا تَعَرَّض جزء من أرضه لحماقة إسرائيلية غير مُتَوَقَّعة فإن سلوكه أثناء الأزمة هو وحده الذى يكفل له تعاون الأمريكيين فى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب ـ وحينئذ سوف يكتشف شعبه أن موقف مِلكه لم يكن «عقلاً» فقط وإنما كان «صواباً» ـ أى مصلحة إلى جانب أنه «عقلٌ».

□

والحقيقة أن موقف الملِك «حسين» (سنة ١٩٦٧) ليس وحده الذى يثير التساؤل، ولكن يثير التساؤل موقف كل الملوك العَرَب.

١٢ـ الملــــوك

بمعيار «القيمة المجَرَّدة» فإن مواقف الملوك العرب ـ دون استثناء ـ سنة ١٩٦٧ يَصعُب قبولها. لكنه بمعايير «الحقيقة السياسية» (التى تَتَحَوَّل الآن بمُضىِّ السنين إلى تاريخ) فإن مواقف الملوك العرب إذا أمكن فهمها، قد يصعب تبريرها أو الدفاع عنها.

أول أسباب الفهم هو القبول بأن أى طرف فاعل فى أزمة لا يمكن الحكم على تصرفاته خلالها إلا على أساس «مرجعياته».

وهنا فإن «مرجعيات» أى طرف هى: تربيته، ونشأته، ورؤيته لعالمه، ودوره فيه، ومسئوليته إزاء هذا الدور وتقديره هو ـ وليس تقدير غيره ـ لترتيب التناقضات التى تُمَثِّل المخاطر والتهديدات المحتَمَلة أمامه».

وفيما يتعلق بالملوك العرب فإنه يمكن ملاحظة ما يلى :

١ - أن رؤيتهم لمصلحة أوطانهم ولأمن هذه الأوطان يرتبط ارتباطا وثيقاً لا ينفصم بفكرة النظام الملكى من البداية حتى النهاية.

٢ - أن النظم التى التبس فيها «أمن الوطن» بـ«أمن المُلك» قامت بحقائق الواقع العربى الحديث على أسَرٍ حاكمة تنافست مع أسَرٍ حاكمة أخرى . وكان الحَكَم النهائى بين الطرفين قوى أجنبية (بريطانيا - ثم الولايات المتحدة الأمريكية).

٣ - أن الاتصال والتعاون بين هذه الأسَر الحاكمة ومع القوى الأجنبية ارتبط تقليدياً بمصالح أمن وثروة يستحيل حمايتها دون هذا الاتصال والتعاون ، وأن تقنين هذا الاتصال والتعاون وتحويله إلى إستراتيجيات هو أمرٌ لا بد من إعلانه وإشهاره ليؤدى دوره فى التأثير على «الخصوم» قبل أن تفرض الظروف ضرورة «ردعهم»!

٤ - إن عقيدة أى مُلك (على عُهدَة السيد «كمال أدهم» صهر الملِك «فيصل» ومستشاره ومدير مخابراته) هى : المحافظة على المُلك - والأسرة - وبقاء العرش - واستمرار توارثه بسهولة ابنا عن أب - وذلك هو ضمان الاستقرار الملكى .

٥ - يضاف إلى ذلك (وهنا يَتَماثل موقف الملوك العرب (رغم فوارق شاسعة) مع موقف ملوك الحِلف المقَدَّس للملوك إزاء «نابليون» فى أوائل القرن التاسع عشر) أن هناك نُظماً ثورية ظهرت فى العالم العربى . ومهما كانت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى دَعَت هذه النظُم فإن ظهورها كان خطراً على الملوك، ومُعادياً لهم مباشرة ، ومُهَدِّداً لأوطانهم من وجهة نظرهم ، ثم إن ظهور بعض هذه النُظَم استقطب مشاعر كُتَل كبيرة من رعايا الملوك رغم إرادتهم وتَحَدِّياً لسُلطانهم .

٦ - يزيد على ذلك فى حالة الملوك العرب اعتقادهم إلى درجة اليقين بأن «النظم الثورية» لا تستطيع أن تَتَحَدَّى القوى الكبرى فى المنطقة (وبالتبعية إسرائيل) - ومحاولة مثل هذا التَحَدِّى «مُغامَرة وطَيْش» كلاهما مُرتَدٌّ على أصحابه - وربما على غيرهم!

ومع أن هذه المقولات يمكن مناقشتها ، فإن أى مناقشة مع طَرَفٍ بالتناقض مع مرجعيته جهد ضائع لتعارضه مع طبائع الأشياء .

وربما أعترف أننى فى محاولة فهم موقف الملوك العرب أثناء أزمة ١٩٦٧ استفدت كثيرا من قراءات واسعة - سابقة ولاحقة - تبدأ من «ماكيافيللى» فى كتابه الكبير بعنوان «الأمير» Principe وتصل إلى «ريبيكا وست» فى كتابها الشهير بعنوان «معنى الخيانة» The meaning of treason.

- كان «ماكيافيللى» يعطى للأمير (للدولة) ومطالب الحكم والسلطة رخصا مفتوحة يصعب أن تنطبق عليها «معايير القيمة المجردة».

- وكانت «ريبيكا وست» تناقش قضية كبرى أثارتها وقائع الحرب العالمية الثانية العظمى ما بين سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥، وهى قضية المسئولية العامة كما يراها الذين يتعرضون لامتحان المفاجآت على غير انتظار. وضمن ما ناقشته «ريبيكا وست» فيما كتبته: موقف ماريشال فرنسا «فيليب بيتان» وهو الذى اعتبر فى الحرب العالمية الأولى«بطلا منقذا» لفرنسا من الغزو الألمانى، ثم اعتبر فى الحرب العالمية الثانية «مستسلما مفرطا» فى علاقته مع الاحتلال الألمانى.

كان «بيتان» فى موقفه الثانى - المستسلم المفرط - قد تصرف وفق «الحقيقة السياسية» من منظوره فى لحظة بعينها: بريطانيا تريد أن تحارب عن بعد من جزيرتها - وأمريكا معتزلة وراء المحيط الأطلسى - والجيش الفرنسى عاجز أمام قوات «هتلر» سلاحا وتنظيما وإرادة وقيادة، ونصف فرنسا وفيه باريس تحت الاحتلال - والنصف الآخر لا داعى لاحتلاله إذا أمكن إنقاذه؟ - كذلك كان تقدير الماريشال لمسئوليته أمام المفاجأة غير المنتظرة لهزيمة الجيوش الفرنسية الساحقة!

وفى العالم العربى ظهرت وتوالت نماذج مما تعرض له «ماكيافيللى» مع «أميره»، ومما تعرضت له «ريبيكا وست» فى «معنى الخيانة»، وبينه مثلا:

- هل خان الملك «فاروق» - واختار الجانب الخاسر فى الصراع العالمى - عندما قرر أن يجرى اتصالات مع الألمان عن طريق طهران - ليضمن أوضاع مصر بعد «هزيمة بريطانيا» - وكان تقديره أن الحرب سوف تنتهى بهزيمتها؟

- هل خان «مصطفى النحاس» (باشا) - عندما قبل الحكم يوم ٤ فبراير من يد السفير البريطانى الذى حاصر قصر «عابدين» بالدبابات فى ذلك اليوم - وفرض على «ملك البلاد الشرعى» قرارا لم يكن ليقبله بمحض إرادته؟

....

....

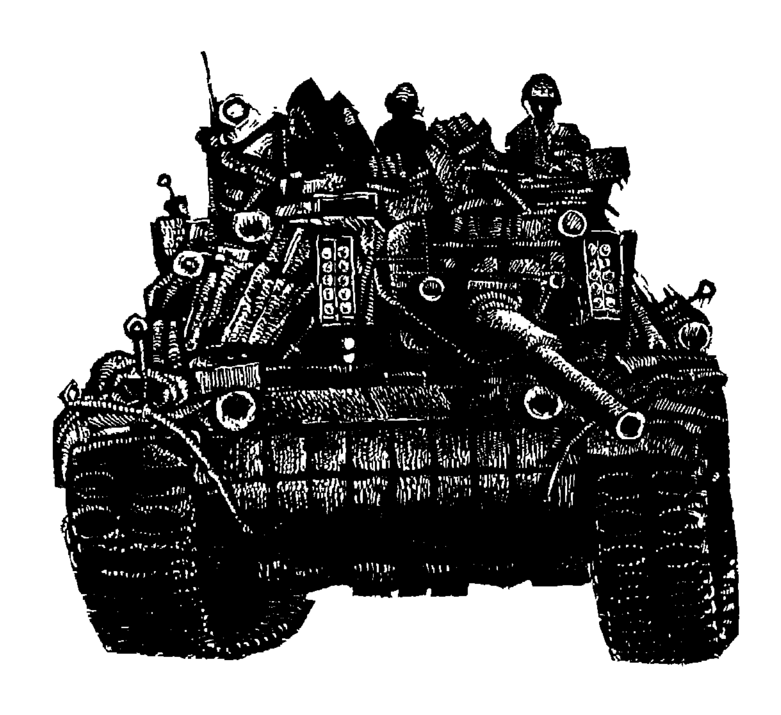
[وبغير العودة إلى «ماكيافيللى» أو «ريبيكا وست» فقد سمعت الملك «حسين» يقول لى فى لندن مرة:

«لماذا يقال عن جدى الملك «عبد الله» أنه خائن لأنه تعاون مع الإنجليز وهم المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية - ولا يقال عن الحاج «أمين الحسينى» مفتى فلسطين أنه خائن لأنه تعاون مع «موسولينى» و«هتلر» وهما الطرف الذى خسر الحرب؟ - ينسى الجميع أنه حين تعاون الحاج «أمين» مع الألمان والطليان فإنه فقد تعاطف الحلفاء مع قضيته (فلسطين) - وأول الحلفاء الأمريكان!]

....

....

وطبقا للوثائق الإسرائيلية، والوقائع تقترب من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وذلك «الموعد مع الحرب» تتحدد ساعة الصفر فيه بالدقيقة والثانية - فإن العالم العربى بدأ - بصرف النظر عن كل مطالب «القيمة المجردة» ومطالب «القيمة السياسية» - ومع تحول السياسة بمضى المدة إلى تاريخ - فى أوضاع تدعو إلى فيضان من الحزن يغمر الجميع - أكثر مما يستدعى حصر قوائم اتهام تمسك بتلابيب أحد!



حـــــدود الـســــلاح

حـــــدود الســــــلاح!

١ ـ التاريـــخ

نهاية السفر الطويل والبعيد مع الوثائق الإسرائيلية ـ تصل بأى مسافر إلى مَوقِعَين ـ كلاهما على مقربة من الآخر إلى حَدِّ التَماس، حتى ليكاد الجوار بينهما أن يعطى الاثنين معاً فضاءاً واحداً مكشوفاً لا يقطعه فاصل.

□ الموقع الأول يَبين عليه أنه «لا يوجد» الآن حلٌّ دائم لما اصطلح على تسميته مجازاً بـ: «أزمة الشرق الأوسط» ـ أو بـ «الصراع العربى الإسرائيلى» إذا وَقَعَ استعمال تعبير أصرح لا يحتاج إلى «المجاز» كى يَصُك له مُصطَلَحاً!
والسبب أن هذه الأزمة ـ بصرف النظر عن تسميتها ـ تَنتَمى إلى نوعٍ من الأزمات يَصعُب حَلُّه بتَفَوُّق السلاح مهما بَلَغَت دَرَجَتُه، لأن هذا النوع من الأزمات مَوصولٌ فى أساسه بثوابت من الجغرافيا والتاريخ، مع ملاحظة:

ـ أن الجغرافيا ليست خرائط مرسومة من خطوط وألوان ـ وإنما هى حقائق ناشئة ونامية من ارتباط على طول الزمان بين أرضٍ لها طبيعتها، وبَشَر لهم خصائصهم، ومحيط مُتَداخِل بتضاريسه مع القارات، مُطِل أو مُتَطَلِّع نحو البحار.

ـ ثم إن التاريخ ليس «بضاعة» من الممكن «حيازتها» (بتركيبها أو شرائها)، وإنما التاريخ حياة تَصنَع نفسها بنفسها بواسطة العلاقة الخَلَّاقة بين الأرض والبَشَر، وفى عملية حِوار خصب لا ينقطع بين الاثنين تَتَحَقَّق نتائجه وآثاره فى رُقِىِّ المجتمعات وعُمرانها، وفى أدواتها الحضارية من اللغة والهَوِيَّة والثقافة والفن ـ وفى اتساق من القِيَم والتقاليد والأعراف والقوانين تُعَبِّر عن كيانات إنسانية تملك حوافز ودوافع تَقَدُّمها وتَستَشعِر موجبات أمنها، ولها فوق الأرض آثارها تَدُل على تَواصُل وجودها وتَتابُع عصور حيويتها ـ كما أن لها فى بطن التراب قبورها شاهِداً على استمرار حياتها بغير انقطاع جيلاً بعد جيل، ومن أزلٍ إلى أبَد.

□ الموقع الثانى يَبين عليه ما هو أخطر ـ ذلك أنه إذا كان الموقع الأول يُظهِر أنه «لا

يوجد» حَل - فإن الموقع الثانى يَبين عليه أن ما كان «صعباً» قبل سنة ١٩٦٧ أصبح «مُستَحيلاً» بعدها، والسبب أن «السلاح» الذى لم يكن من الأصل أداةً صالحة لحَلِّ «الأزمة» أو حَلِّ «الصراع» مع اتصالهما بثوابت الجغرافيا والتاريخ - جرى اعتماده فى تلك السنة (١٩٦٧) أداة وحيدة للحَل، وبظن أن تَفَوُّق السلاح قادر. وتَرَتَّبَ على ذلك أن تَفَوُّق السلاح أنساه حدوده فإذا هو يَجور على الحَيز المخصص له فى الإستراتيجية العُليا التى يخدمها. وفى المحَصِّلة النهائية فإن غواية التَفَوُّق أساءت، فى حين كان ظَنُّها أنها أخلصت وزادَت!

وتلك أحياناً كارثة الخطط حين يَتَبَدَّى نجاحها، فإذا هى تَعتَدى على أهدافها بغير أن تَقصد، ثم إذا هى تُحَقِّق النجاح بمعنى success ولا تُحَقِّق النصر بمعنى victory - ثم تُواجِه الخطط مصائر لم تكن فى حساب هؤلاء الذين وضعوها ورأوها «تنجح» أمام عيونهم فى مراحل مُتَقَدِّمة من عملية تنفيذها، وإذا هُم يكتشفون أنه برغم «حصول» النجاح فإن النصر «أفلت» منهم ولم يُحَقِّق وَعدَه أو مَوعِدَه مع النجاح!

□

وهذه ظاهرة تَكَرَّرَت كثيراً فى تجارب الأزمات أو الصراعات أو الحروب - على طول التاريخ الإنسانى. وربما أن أشهر وأقرب الأمثلة عليها معروفة فى وقائع الحرب العالمية الثانية، وهى حاضرة فى الذاكرة الدولية المعاصرة على كل المستويات المتعارف عليها للفعل السياسى: مستوى الإستراتيجية العُليا - ومستوى الإستراتيجية - ومستوى التاكتيك.

- ومثلاً وعلى مستوى الإستراتيجية العُليا - فإن السلاح الألمانى تَفَوَّق إلى دَرَجَة جعلت من «أدولف هتلر» سَيِّداً على أوروبا كلها (وكانت تلك إستراتيجيته العُليا) - لكن السلاح الألمانى تَجاوَز ما يَقدِر السلاح على تحقيقه مهما بَلَغَ تَفَوُّقه - فإذا «هتلر» يَخرُج من أوروبا إلى الشرق نحو الاتحاد السوفيتى ويُقَرِّر غزوه فى أغسطس ١٩٤١ - ثم إذا هو يَخرُج عبر المحيط ليُعلِن الحرب على الولايات المتحدة فى ديسمبر من نفس السنة. وانتهى النجاح الألمانى فى استعمال «السلاح» وتَفَوُّقه إلى هزيمة ألمانيا واستسلامها بلا قَيْد ولا شرط، ثم إنتهى «هتلر» - رغم نجاح سلاحه - إلى الانتحار داخل خَندَق مَبْنى بالأسمَنت جامِد وبارد!

- ومثلاً وعلى مستوى الإستراتيجية - فإن القائد الألمانى الأسطورى «إروين روميل» وَصَل إلى دَرَجَة الإبداع فى «هندسة» أسلوب (تتعاون فيه المدرعات مع الطيران على توجيه ضربات صاعقة للعَدُو) - ثم ظنَّ «روميل» أن التَفَوُّق فى استعمال «السلاح» (إلى دَرَجَة الإبداع) - يَسمَح له بالخروج من حدود ليبيا للسيطرة على أفريقيا - بجيشه الذى أطلق عليه وصف «الفيلق الأفريقى» - بادِئاً كخطوة أولى بفتح شمال أفريقيا بعَرضه - من مضيق جَبَل طارق إلى برزخ وقناة السويس. وفى ذلك نسى «روميل» أن البحر الأبيض المتوسط - على نفس العَرض - يَمتَدُّ حائلاً بينه وبين قيادته وطُرُق إمداده فى أوروبا. ونتيجة غواية «السلاح» فإن الفيلق الأفريقى الذى كانت مُدَرَّعاته تضوى بالخيلاء تحت شمس الصحراء الغربية لمصر - تَحَوَّل إلى أكوام من خُردة الحديد مُتَنَاثِرة على طول الطريق الساحلى من العلمين إلى تونس - وانتهى «روميل» نفسه - برغم نجاح سلاحه - إلى الانتحار بطلقة مسدس وضعه بيده فى أذنه.

- ومثلاً وعلى مستوى التاكتيك - فإن الماريشال «مونتجمرى» نجم معركة «العلمين» كاد أن يخسر معركة ألمانيا بـ«جِسرٍ واحدٍ أبعَد من اللازم» one bridge too far - على نهر «الراين». وكانت الخطة التى وَضَعَتها قيادة الحُلفاء لغزو أوروبا واحتلال ألمانيا تفترض عبور نهر «الراين» بأربعة جُسور تُقام عليه، لكن «مونتجمرى» بإغراء تَفَوُّق السلاح أضاف على الخطة جسراً خامساً فى منطقة «أرنهايم». وعند هذا «الجسر الواحد الأبعَد من اللازم» - كاد الماريشال الألمانى «فون رونشتد» أن يُقَسِّم القوة البريطانية قسمَين، ويَختَرق ثغرةً فَتَحَها بينهما ويُؤَخِّر أو يُعَرقل تحرير أوروبا. ووَعى «مونتجمرى» دَرسَه ولَزَمَ حَدَّه، وتَوَقَّف أسبوعين يَضُمُّ فيهما صفوفه قبل أن يَتَقَدَّم مرة أخرى وفقاً للخطة، وبدون زيادة يغرى بها تَفَوُّق السلاح!

٢. كـــاردوم

غواية التَفَوُّق فى السلاح - كما يكشف كل مَلَف وكل ورقة وكل سطر فى الوثائق الإسرائيلية - أعطت لإسرائيل فى حرب سنة ١٩٦٧ نجاحاً هائلاً - لكن جائزة النصر

أفلتت بالضبط لنفس السبب وهو أن تجاوز السلاح لدَوره ـ جار واعتدى على أهداف الإستراتيجية العُليا لإسرائيل كما فَكَّر فيها ووضعها الآباء الأوائل لمشروع الدولة اليهودية.

وفى حين أن حرب سنة ١٩٦٧ انتهت وقد تَصَوَّر السلاح الإسرائيلى أنه بتَفَوُّقه أخلص وزادَ ـ فإن الحقيقة الواقعة من يومها وحتى الآن تُظهِر أنه حَقَّق نجاحاً، ولم يُحَقِّق نصراً.

وبتفصيل أكثر لأننا الآن أمام نقطة جوهرية مما تَكَشَّف عند القراءة المتأنية للوثائق الإسرائيلية فإن مشروع الدولة اليهودية فى فلسطين كان منذ البداية حُلماً يَستَعصى على التنفيذ، وكانت تلك الحقيقة ظاهرة للعِيان وماثلة أمام الآباء المؤسسين للمشروع.

وكان هؤلاء الآباء المؤسسون يملكون من الذكاء والدهاء ما جعلهم يُدركون أنه إذا كانت هناك فرصة لتنفيذ الحلم المستعصى، فإن «فك» الاستعصاء مَرهونٌ بوضع إستراتيجية عُليا له تَتَعامَل أولاً مع الجغرافيا والتاريخ لأن الموانع الطبيعية هناك، وكانت خُطَّة التعامُل (مُتَماثِلة مع مشاريع استيطانية سبقتها وواكبتها فى القرن التاسع عشر خصوصاً فى أفريقيا) هى عَزل الجغرافيا عن التاريخ ـ أى الفصل بين الناس وبين الأرض، وفَتح ثغرة يَنفُذ منها المشروع إلى ميدان معركته.

ومن المفارقات أنه من قبل سنة ١٩٤٨ (قيام إسرائيل) ـ وبعدها حتى سنة ١٩٦٧ ـ كان يبدو أن المشروع الصهيونى يُحَقِّق جزءاً مُهِماً من إستراتيجيته العُليا.

ـ فمن بداية القرن، وإلى وَعد «بلفور» (١٩١٧)، وإلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ أخذ المشروع الصهيونى جزءاً من أرض فلسطين (بخديعة الشراء والاستيلاء)، وفى إطار هذا الجزء من فلسطين حَقَّق الفصل بين الأرض والناس، وتمكن من وضع نفسه فى ميدان معركته.

ـ وبعدها وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبواقع وجوده فى ميدان معركته فوق جزء من أرض فلسطين ـ حصل فى مناخ دولى مُواتٍ على ٥١ ٪ من مساحة الأرض ـ أى القسم الأكبر من الأرض

ـ ثم هو بقَدر محسوب من السلاح، وفى أحوال إقليمية مائعة، أتاح لدولته فى إسرائيل تَوسيع النصيب الذى خَصَّصَه لها قرار التقسيم من ٥١ ٪ إلى ٧٨ ٪ من فلسطين.

وذلك كله مَنَحَ إسرائيل الفرصة لتُحَقِّق إستراتيجيتها العُليا فى الفصل بين الأرض والسُكان فى أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين وتَنجَح . وتَتَطَلَّع بثِقة نحو تحويل النجاح إلى نصر!

والنصر يَتَأَتَّى عندما تَتَمَركَز إسرائيل فوق قاعدة صلبة فى فلسطين . ثم عندما تَتَوَسَّع من هذه القاعدة إلى نفاذ أو نفوذ حولها، أى فى كل الشام التاريخى معزولاً عن وديان الفرات والنيل!

□

كان الانفراد بالشام وفى قلبه فلسطين هو مطلب الإستراتيجية العُليا لإسرائيل.

وكانت الإستراتيجية . كما يُوَضِّح كل مَلَف وكل ورقة وكل سطر فى الوثائق الإسرائيلية . هى عزل سوريا عن مصر بعدما تلاقى الاثنان معاً ضِمن حَرَكة تيار قومى عربى مُتَدَفِّق تَظهَر له إمكانية فعل مُؤثر إذا سَمَحَت ظروف وسنحت فُرَص!

ولأن الشام كان مطلوباً . صحيحاً وسليماً ..

ولأن مصر مُنجَذِبة إليه . بقوة الجغرافيا والتاريخ . فإن ضرورة إبعاد مصر طَرَحَت نفسها.

وهنا كانت إستراتيجية «الصيد» بأسلوبين:

○ بالشَبَكة فى الشام . حيث لا جرح ولا دَم قدر الإمكان، لأن الإقليم جواراً ومحيطاً هو الهَدَف المطلوب.

○ وبالرُمح harpoon فى مصر . ولأن المطلوب تأكيد الاستبعاد . فإن الاستئصال كان مطروحاً ما دام ضرورياً!

وكان ذلك فى الواقع مِحوَر إستراتيجية يونيو سنة ١٩٦٧ كما أقَرَّها مجلس

الوزراء المُجتَمِع على هيئة مجلس أمن قومى فى جلسات مُتَواصِلة كان آخرها يوم ٤ يونيو ١٩٦٧، والشاهد أن «توجيه العمليات» الذى صَدَرَ إلى السلاح الإسرائيلى كان وبحَسَب المحاضر وبالنص تقريباً.

١ - إن العَدُو هو مصر - والضربة الرئيسية لجيش الدفاع الإسرائيلى مُوَجَّهة ضِدَّها طبقاً للخطة وهى الآن «كاردوم»، بعد أن أضيفَت إليها التعديلات التى أدخلها عليها الجنرال «موشى ديان» بالاتفاق مع رئيس الوزراء «ليفى أشكول» فى آخر لحظة.

(والخطة «كاردوم» تقضى باحتلال قطاع غَزَّة والالتفاف داخل الحدود المصرية، والاستيلاء على رَفَح والعريش، والوصول إلى قلب سيناء، واحتلال جَبَل «لبنى»، والوصول إلى «شرم الشيخ» و«رأس محمد» لفتح مضيق «العقبة» - وأثناء ذلك تطويق وتدمير قوة الجيش المصرى الرئيسية، وإتمام ذلك بسرعة فى مُدَّة لا تزيد عن ٧٢ ساعة لكى تكون الضربة سريعة وحاسمة.)

٢ - عمليات دفاعية فى أضيق نطاق - وفى حالة الضرورة على الجبهة السورية - وعند الحَدِّ الأقصى دخول المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل.

٣ - تَجَنُّب أى اشتباك مهما كانت دواعيه على الجبهة الأردنية، واليَقَظة فى «تَدارُك أى موقف ينشأ بسبب انفلات وِحدة فى موقع أو جنون ضابط فى قطاع»، وسُرعة الاتصال عن طريق الوسائل (المعروفة) بالقيادة السياسية فى الأردن (الملك «حسين») - فإذا لم تَقَع استجابة سريعة فإن قائد الجبهة الوسطى وهو الجنرال «أوزى ناركيس» مُخَوَّل بالوصول إلى حائط المبكى وما حوله فى القدس، والتوقف فى انتظار تعليمات جديدة (وبذلك تكون إسرائيل قد «لَطَشَت» snatched جائزة وَسَط الزحام يَفرَح بها يهود العالم ويَسعَدون!)

وكذلك فإنه عند مساء ٤ يونيو ١٩٦٧ كان «الصيد» على وشك أن يبدأ:

صَيْدٌ بالشَبَكة حول فلسطين (فى الشام) تَمتَدُّ وتَنتَشِر.

وصَيْدٌ بالرُمح المقذوف (harpoon) مُوَجَّهاً إلى مصر مشدود على الآخر - وهى لمسة واحدة على الزناد وينطلق!

٣ـ الجنـــرالات

تُزَكِّى الوثائق الإسرائيلية ـ فى كل مَلَف وورقة وسطر ـ صِدق مَقولتين شهيرتين عن إدارة الحرب:

المقولة الأولى وهى لـ«كلاوزفيتز» الأستاذ الأول لعلوم الصراع فى العصر الحديث، وفيها قوله: «إن الحرب هى السياسة بوسيلة أخرى» (بمعنى مباشر فإن الحِوار بالنيران فى ميادين القتال هو «الاحتياطى» الجاهز للحوار الدبلوماسى إذا فَقَد جدواه فى لحظة تَصادُم مَصالح، وكلاهما (الرصاصة القاتلة أو الكلمة الناعمة) أداة من أدَوات سياسة مُقَرَّرة).

أما المقولة الثانية فهى لـ«كليمنسو» رئيس وزراء فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، وفيها قوله:

«إن الحرب مسألة أخطر من أن تُترَك للجنرالات» (وبمعنى مُباشر فإن «كليمنسو» هنا يُفَرِّق ـ مثل غيره ـ بين الحرب والقتال. واقتناعه أن الحرب سياسة وأن القتال سلاح).

وعندما بدأت واشتَدَّت واستحكمت أزمة يونيو سنة ١٩٦٧ فإن ما قال به «كلاوزفيتز» وما حَذَّرَ منه «كليمنسو» أصبح مطروحاً للتجربة على أرض الصراع فى الشرق الأوسط ـ ومَعالِم التجربة مكشوفة.

☐ أولاً ـ فإن مَسار الحوادث قضى بأن السلاح أصبح كل الحرب، وذلك مُنزَلَق خطير إذا هَوَت إليه السياسة.

والذى حَدَث فعلاً هو أن جنرالات إسرائيل قاموا يوم ٢٨ مايو بنوع من الثورة على السُلطة المدنية الشرعية دَعاهم إليه ما تَصَوَّروه من تَرَدُّد «ليفى أشكول» أمام نصيحة من الولايات المتحدة ـ تقترح عليهْ تأجيل بدء العمليات أسبوعين أو ثلاثة «رَيثما تَتَمَكَّن من قياس موقف خصمها السوفيتى، والاطمئنان على موقف صديقها العربى» ـ وقد فوجئ رئيس الوزراء وتَحَرَّج موقفه إلى درجة تثير القلق، وبدا غير واثق من نفسه بعد أن أهانه الجنرالات واتَّهَموه صراحة بالجُبن والتخاذل، والعجز عن تَزَعُّم وزارة حرب.

إن الجنرالات الثائرين، وفى مقدمتهم «إيزر وايزمان» (مدير العمليات)، صاحوا فى وجه رئيس الوزراء أثناء ذلك اللقاء العاصف بينه وبينهم مُطالِبين باستقالته وراغبين فى عودة «بن جوريون» من عُزلَته فى النقب ليرأس الوزارة - فى هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ إسرائيل - بدلاً من «أشكول»، وكذلك أن يعود «موشى ديان» من صفوف الجنرالات بالمعاش إلى الخدمة العاملة وزيراً للدفاع بَدَلاً من «أشكول» أيضاً.

وبصَوتٍ يرتَعِش وبنَبرة كسيرة رَدَّ «أشكول» بأنه لن يترك رئاسة الوزارة لـ«دافيد بن جوريون»، وأنه سوف يَستَعيض عن ذلك بتَحويل وزارته إلى وزارة وحدة وطنية تَشتَرك فيها كتلة «جحال» ويَدخلها «مناحم بيجين» شخصياً وزيراً للدولة. ثم أذعَن «ليفى أشكول» - ضمن صيغة حل وَسَط وتَرَك وزارة الدفاع لـ«موشى ديان» الذى عاد إلى الساحة عودة قيصر إلى روما (فى ذروة الخلافات التى انقسم فيها الشيوخ على بعضهم فتناً، والقناصل على بعضهم معسكرات، والقوات على بعضها جيوشاً وفِرَقاً!)

وتَظهَر الصورة بائسة من خلال مذكرة عن حديث بين «ليفى أشكول» وبين «إسرائيل جاليلى»، وقد كتبها الجنرال «ليور» مدير المكتب العسكرى لرئاسة الوزارة. وطبقاً لنصوصها فإن رئيس الوزراء يقول لوزير الدولة:

«هُم لا يثقون بى مَسئولاً عن قيادة المعركة القادمة. يظنون أننى لا أفقَه شيئاً فى العسكرية مثل «بن جوريون». وهُم مُخطِئون. وسوف يعرفون يوماً من الحقائق ما يَجعَلهم يَخجلون مما فعَلوه معى».

ثم يَستَطرد:

- إننى جئت لجيش الدفاع بسلاح لم يكن يخطر على بال قادته.

- وأنا أول رئيس وزراء لإسرائيل يُدير معركة ويأخذ فى حسابه وجود سلاح نووى، وقد عاصرت صُنع هذا السلاح وذللت كل صعوباته أكثر مما عاصره «بن جوريون» وأدار من شئونه، ولو أن «بن جوريون» هو الذى بدأ.

- وليس هناك إسرائيلى غيرى يستطيع أن يحصل من «جونسون» (رئيس الولايات

المتحدة) مثلما أستطيع أنا بعلاقة خاصة تجمعنا سَوِياً، و«جونسون» نفسه دائم الإشارة لها.

ـ وأنا وإن كنت لم أشارك فى إدارة معركة مُسَلَّحة، وكنت أعتبر نفسى جاهلاً فى الشئون العسكرية ـ فإنى قد اكتسبت الآن بالممارسة خبرة لها قيمتها وسوف يرون عند التجربة».

□ ثانياً ـ وَقَعَ أن الجنرالات «استولوا على الحرب». لم يَكتفوا بالقتال وهو اختصاصهم، فى حين أن الحرب (أى ممارسة السياسة بطريقة أخرى ـ على حَدِّ قَوْل «كلاوزفيتز») كانت اختصاص غيرهم ـ ووَقَعَ ما حَذَّرَ منه «كليمنسو» من «أن الحرب مسألة أخطر من أن تُترَك للجنرالات».

والحاصل أن جنرالات إسرائيل، وابتداء من يوم ٤ يونيو، استولوا على القرار السياسى فى دولة إسرائيل، ولا زالوا حتى هذه اللحظة يمسكون به، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى إثبات، ذلك أنه من يومها وإلى الآن فإن صُنَّاع القرار السياسى فى إسرائيل ظاهراً وباطناً كانوا ولا زالوا من الجنرالات: «إسحاق رابين» ـ «موشى ديان» ـ «ييجال آللون» ـ «إسحاق موردخاى» ـ «حاييم بارليف» ـ «أمنون شاهاك» ـ «أرييل شارون» ـ «إيهود باراك». والمدهش أنه فى هذه اللحظة وبعد ثُلث قرن على سنة ١٩٦٧ ـ أن الصراع على رئاسة الوزارة يَدور بين جنرالين: أحدهما يرأس تحالف أحزاب العَمَل وهو «إيهود باراك»، والثانى يرأس تحالف الليكود وهو «آرييل شارون». والأشد إثارة للدَهشة أن كلاً من الرَجُلين ليس جنرالاً فقط وإنما هو عسكرى تلقى تربيته وتعليمه وخِبرَته وثقافته من العَمَل فى القوات الخاصة حيث قَتَل بيَدِه وخَنَقَ بأصابِعِه!

وكانت معركة سنة ١٩٦٧ هى نجاح الجنرالات فى القتال ضِدَّ العرب دون انتصار ـ وانتصارهم فى السياسة الداخلية لإسرائيل دون نجاح ـ على الأقل حتى هذه اللحظة من بداية سنة ٢٠٠١,

والشاهد أن الجنرالات استولوا على «السياسة» فى نفس اللحظة الذى استولوا فيها على «الحرب»، وتَصَرَّفوا كما شاءوا فى ميادين القتال دون تفرقة ضرورية بين المستَويات الثلاثة لـ: السياسة ـ والحرب ـ والقتال.

ـ فالسياسة هى تحديد الأهداف بعيدة المدى للدولة (الإستراتيجية العُليا)، وإدارة كافة مواردها ـ بَشَرِيَّة واقتصادية وطبيعية وثقافية ـ بما يَخدم هذه الأهداف.

ـ والحرب هى إدارة «الصراع» مع الآخرين (الإستراتيجية) بهَدَف تحقيق المطلوب.

ـ وأما القتال فهو مرحلة استخدام القوة العسكرية بالسلاح لإزالة عَقَبة أو لفتح طريق يَعتَرِض أو يُهَدِّد الأمن فى الحاضر الراهن أو المستقبل المنظور.

وعندما استولى الجنرالات على «السياسة» وعلى «الحرب» وعلى «القتال» فى إسرائيل فإنهم حَقَّقوا أسوأ مخاوف «ليفى أشكول» ـ على حَدِّ ما وَرَدَ مَنسوباً إليه فى المذكرة التى كتبها مدير مكتبه العسكرى الجنرال «إسرائيل ليور» الذى وَصَفَه وكأنه «رَجُل يُكلِّم نفسه بأسى» مُتَسائلاً:

«ماذا يريدون؟ ـ هل يريدون أن نعيش بالسيف وحده؟ هل يريدون لمستقبل إسرائيل أن يكون بالسيف إلى الأبد؟» «by the sword?«for ever» وذلك نَص كلماته كما نقلها وتَرجَمَها الجنرال «ليور»!)

٤ ـ التمَرُّد

من المفارقات المدهشة التى تكشفها الوثائق الإسرائيلية أن حرب إسرائيل سنة ١٩٦٧ (والتى يعتبرها معظم العرب نموذجاً فى الفنون والعلوم العسكرية) ـ تَظهَر عند أصحابها أشد ما تكون بُعداً عن الفنون والعلوم العسكرية. وليست تلك شهادة الوثائق الإسرائيلية وحدها ـ وإنما شهادة جهات أخرى وَصلَت إلى الوثائق الإسرائيلية، وهى جميعاً تُبَيِّن دواعى للخلل أصابت الأداء الإسرائيلى سنة ١٩٦٧:

○ الداعى الأول أن سُلطة القرار انتقلت من «السياسة» إلى «السلاح»، وبالتالى فإن الإستراتيجية العُليا ـ والإستراتيجية ـ وَقَعَت فى أيدى العسكريين وحدهم، وهُم موظفون فى أحد أجهزة الدولة لم ينتخبهم أحد، ولم يُكَلِّفهم بمسئولية القرار دستور وقانون وناخب!

[وكان من «قوانين نابليون» المشهورة، وهو الشيخ الأكبر فى فِقهِ الحرب، نَصٌّ

يقول: إن الحرب مسئولية الأمة كلها، ولهذا فإن قرار الحرب سياسى. والقتال ليس قراراً عَسكرياً وإنما هو أمرٌ سياسِىٌّ يُنفِّذه العسكريون.]

وفى يونيو سنة ١٩٦٧ كان قرار الحرب الإسرائيلى فى يَدِ الجنرالات!

○ والداعى الثانى أنه حين انتزع العسكريون فى إسرائيل سُلطة القرار من ساستها المكلفين به والمسئولين عنه - فإن تَصَرُّفَهم تَوَسَّع وملأ الساحة كلها.

[ومن «قوانين» الحرب، و«الشيخ الفَقيه» هذه المرة هو الفيلسوف العسكرى البريطانى الأشهر «ليدل هارت» قاعدة أساسية تقول: «إن مُهِمَّة الإستراتيجية أن تُقَلِّل من دور القتال فى الحرب قَدر الإمكان].

○ والداعى الثالث أنه فى يونيو سنة ١٩٦٧ تَكَفَّلَ الجنرالات بجَعل دور السلاح يَتَوَسَّع بأكثر مما هو ضرورى حتى تَجاوَز وجارَ على الإستراتيجية - وتَجاوَزَ وجارَ على الإستراتيجية العُليا كما وَضَعَها الآباء المؤسسون لدولة إسرائيل!

□

ومنذ اليوم الأول من يونيو ١٩٦٧ - وفى أعقاب ثورة الجنرالات وتَوابعها - كانت القيادة السياسية فى إسرائيل يَداً مُرتَعِشة - بالغضب المكبوت.

وفى ظروف معارك على وشك أن تفتح مدافعها وتَبعَث طائراتها وتَدفع مُدَرَّعاتها وتُحَرِّك كتائبها - فإن رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وعندهم القرار السياسى بالحرب - كَتَموا جميعاً مشاعرهم، وتَركوا السُلطة تَنزَلِق بعيداً عنهم!

والجنرال «إسرائيل ليور» مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء شاهِدٌ حاضِرٌ - وهو يقول فى مُذَكِّرة له: «إن ليفى أشكول» رئيس الوزراء لم يُخامِره الشك لحظة فى أنه إذا لم يكن ما قام به الجنرالات انقلابا بالضبط - فإنه كان تَمَرُّداً بالتأكيد.

وقد كان «أشكول» فى تلك الظروف يَنتَفِض غضباً لكنه جاهَدَ فى السيطرة على مشاعره إلى حَدٍّ دعانا جميعاً للقَلَق عليه، وقد اعتبر نفسه مسئولاً عن احتواء «التَمَرُّد» حتى ولو ضَحَّى بسُلطَته، خشية أن يَتَحَوَّل «التَمَرُّد» بالفعل إلى «انقلاب» يُسِىء فى تلك الأوقات إلى مصلحة دولة إسرائيل وأمنها»

وعندما قبل «أشكول» بحَلٍّ وَسَط أعاد «ديان» من «التِّيْه» إلى «قيادة الجيش» مرة أخرى - مع استمرار «بن جوريون» فى «عُزلته» داخل مستعمرة «سد بوكر» (قلب «النقب») - دون أن يَعود إلى رئاسة الوزارة - فإن رئيس الوزراء اعتبر قبول الجنرالات لهذا الحَل نوعاً من الترضيَة تَدعوه لأن يُساير رغباتهم.

والغريب أن الجنرالات لم يكونوا فى تلك اللحظة جبهة واحدة، وإنما كانوا جبهتين على الأقل:

○ جبهة يمثلها الجنرال «موشى ديان» العائد إلى وزارة الدفاع على«ظهر حُصان أبيض» كما يقولون.

○ والجبهة الثانية يمثلها الجنرال «إسحاق رابين» الذى كان رئيساً لهيئة أركان الحرب التى وَضَعَت الخطط. وكان شعوره أن عودة «ديان» فوق رأسه إلى وزارة الدفاع - إهانةٌ لكفاءته وشكٌّ فى قدرته على تَنفيذ خطة تَحمِل توقيعه!

وكان أبرز «الصقور» فى جبهة «ديان» هو «إيزر وايزمان» الذى قادَ تَمَرُّد الجنرالات فى مكتب رئيس الوزراء. وكانت العلاقة بين «ديان» و«وايزمان» وثيقة، وكان كلاهما «عديلاً» للآخر، أى أن زوجَتَى الجنرالين - وقتها - كانتا أختين!

وكان «رابين» فى الموقف الضعيف رغم أن عَدَداً من الجنرالات كانوا على استعداد لمساندته، ولم يكن ذلك إعجاباً به، وإنما نُفوراً من «ديان».

وكان شعور هؤلاء الجنرالات - خصوصاً هؤلاء الذين شاركوا فى إعداد الجيش الإسرائيلى لذلك «الموعد مع الحرب» فى يونيو ١٩٦٧ - والذين وَضَعوا خطة العمليات المرسومة لتحقيق هَدَف الحرب - أن مجىء «ديان» جائزة لا يستحقها رَجُلٌ لم يكن له دَور لا فى إعداد القوات ولا فى وضع الخطة، وقد قَفَزَ بمناورة انتهازية على مَشهَد كان بعيداً عنه فإذا هو فى طرفة عين مُقَدِّمَة المشهَد وصانعه وبَطَلَه - بلا استحقاق!

□

وكالعادة - من يومها وحتى الآن - فإن «شيمون بيرين» الباحث دائماً عن دور، والمتلكِّئ دائما بعد فوات الأوان - ذهَبَ إلى الجنرال «ديان» فَوْر تَوَلِّيه لوزارة الدفاع ولديه - كما هى العادة أيضاً! - اقتراح لم يخطر على بال أحد غيره، وكان مُؤدى

اقتراح «بيرين» كما تسجله الوثائق الإسرائيلية فى شبه إجماع بين المصادر - قوله همساً فى أذن «ديان»:

«الوزارة تواجه طلباً أمريكياً بالانتظار حتى يتأكدوا من تثبيت موقف الزعَماء السوفيت والاطمئنان على موقف الشيوخ العرب.

والكل - مع تصميمه على ضرورة ضَرب «ناصر» وإهانته - مُتَرَدِّد فى اللحظة الأخيرة تَحَسُّباً لوقوع خسائر كبيرة، واقتراحى عليك ما يلى:

أن تُعلِن الآن وفوراً أن إسرائيل سوف تُجرى تجربة على «جهاز نووى» Onuc «ear device.

ويضيف «بيرين»:

«إنه على حَدِّ علمى فإن إدارة مشروع «رافائيل» لديها ما يمكن أن «تُجَرِّبه»، وبعد ذلك (وفق تقديره) فإن مجرد صدور إعلان بهذا المعنى كفيل بإسقاط «ناصر» لأن الجيش والشعب فى مصر كليهما سوف يدركان أنهما أمام قوة نووية، وحينئذ تنتهى المعركة قبل أن تبدأ».

ولا يَظهَر فى الوثائق الإسرائيلية أن اقتراح «بيرين» - مثل كل اقتراحاته - عاش طويلاً، فقد تكفل كثيرون فى الوزارة وفى قيادة الأركان بالرَدِّ عليه، وكان ملخص رَدهم:

○ أن مثل هذا الإعلان عن مشروع إسرائيل النووى سابقٌ لأوانه.

○ أن الولايات المتحدة سوف تجِد نفسها مضطرة إلى الوقوف ضِدَّ «إعلان نووى إسرائيلى» - وَقَع بدون موافقتها - فى منطقة لا تَحتَمِل هذا النوع من التَصَرُّفات.

○ أن الاتحاد السوفيتى قد يَعتَبر «الإعلان» إجراءاً طائشاً، ومن ثم يَتَدَخَّل ويكون لتَدَخُّلِه فى الظرف الموضوعى الراهن صدى دولياً مُواتياً.

○ أن مثل هذا الإعلان سوف يُوَحِّد بين كل العرب على كل الجبهات، بينما المقصود الأصلى من سياسة «الشَبَكَة» و«الرُمح المقذوف» هو عَزل الجبهات العربية عن بعضها، فذلك جَوهَر الإستراتيجية العُليا للدولة اليهودية.

وهكذا كان على «بيرين» أن يرى واحداً من اقتراحاته «الخلاَّقة» يضيع وَسَطَ أناس لا يعرفون قدره ولا يعترفون له بدَورٍ يراه لنفسه، وهو دَور «صانِع الأفكار»!

٥ ـ مُطـــارِد!

فى الساعة العاشرة والربع من ليل ٤ ـ ٥ يونيو ١٩٦٧ أصدر الجنرال «ديان» أول أمر يَحمِل توقيعه:

«إلى كل قوات جيش الدفاع على الجبهة الجنوبية:

الهَدَف: تدمير الجيش المصرى فى سيناء.

المدى: احتلال شمال وبطن سيناء والالتفاف حتى شرم الشيخ».

وكان هذا «الأمر الأول» لِلجنرال «ديان» قبل ساعات قليلة من بدء العمليات مُتَّسِقاً على نَحوٍ كامل مع الإستراتيجية العُليا للأمن الإسرائيلى - ومُطابقاً لإستراتيجية وُضِعَت مبكراً لضرب مصر بقصد إخراجها من الشام، وحصرها تماماً فى أفريقيا بعيداً بالكامل عن آسيا. والدليل المؤكَّد لهذا الاتساق أن «أمر ديان الأول» اقتصر على الجبهة المصرية، وأما على الجبهات الأخرى (السورية والأردنية) - فقد كان ما صَدَرَ عنه فى اللحظة الأخيرة تَعزيزاً للأوامر السابقة (أى دفاع مَحدود على الجبهة السورية، مع احتلال المنطقة المنزوعة السلاح إذا اتسع نطاق العمليات قبل أن يتأتى حصرها - ثم إنه لا عمليات على الجبهة الأردنية إلا بإذن، وإذا جَرَت مفاجأة غير مُتَوَقَّعة فإنه يمكن إلى حين حَلِّها «خطف» حائط المبكى وما حوله فى القدس!)

□

كانت الخطة العسكرية الإسرائيلية على الجبهة الجنوبية - فى أصلها - تَصميماً كلاسيكياً «التزم بما جاء فى الكُتُب» دون إدِّعاء بعَبقرية ينفرد بها.

□ ووفق كتابات الجنرال «جودريان» وتطبيقاته لها فى الحرب العالمية الثانية فإن الحرب الخاطفة هى الحرب العصرية. والحرب الخاطفة تبدأ بضربة تَقصِد بالدرجة الأولى شَلّ أعصاب العَدُو وإرباكه إلى دَرَجة تدعوه للتخبُّط فى رَدِّ فِعله بما يُشوِّش تفكيره ويُؤثر على قراره.

(وكان ذلك هَدَف الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى على كل المطارات العسكرية المصرية. وقد أضيف إليه هَدَفٌ ثانٍ هو حماية عُمق إسرائيل من احتمال غارات مُضادة يكون الطيران المصرى قادراً عليها!)

□ ووفق كتابات «ليدل هارت» فإن كفاءة الجيش الحديث مَرهونة بخَفَّه حَرَكَته، وذلك يتأتى حين تكون تشكيلاته المقاتلة «وحدات» قادرة على الفِعل السريع بما يُمَكِّنها بكثافة وتركيز النيران أن تخترق بالحَرَكة الخاطفة أية دفاعات وتلف حولها.

وكان «ليدل هارت» ينصح دائماً بأسلوبين:

○ أن تَتَحَوَّل «الوحدات» إلى «مطارق» تضرب، والموضِع المثالى لضربة «المطرقة» هو أن تَنزل فوق الرأس - أى فوق قيادات الجيوش وعُقَد مواصلاتها.

○ أن لا يَتَوَقَّف تقدُّم «الوحدات» المتحركة بكثافة النيران كى تَحتَل وتُؤمِّن أرضاً. وإنما نَصيحة «ليدل هارت» إلى كل قائد عسكرى بأنه: «لا داعى لتَعطيل القوات فى احتلال أرض. اكسر الجيش الذى يواجهك تَنفَتِح لك أرجاء الأرض وراءه».

[وكان ذلك بالضبط ما فعلته القوات الإسرائيلية فى سيناء: ضربات «مطرقة» تنزل على الرؤوس - و«ألوية» تتحرك بسرعة، وهى لا تَحتَل أرضاً وإنما تُمَزِّق خطوطاً وتَفتَح ثغرات، وتَلتَف وتُطَوِّق، وفى ذلك فإنها تُؤكِّد - أيضاً - نظرية قديمة لـ«كلاوزفيتز» تَعتَبر «هَدَف المعركة قتل «أعصاب» العَدُو قبل قتل «أجساد» جنوده!»]

....

....

[ولسوء الحظ فإنه بمقدار ما تَصَرَّفت القيادة الإسرائيلية فى بداية الهجوم وفق ما طلبته «نصائح الكتاب الكلاسيكية» فإن القيادة المصرية فى مواجهة الهجوم تَصَرَّفَت بالضبط وفق «نواهى الكتاب الكلاسيكية».

وكان تنظيم الجيش المصرى وخطة عملياته وخطوط تحركه على النظام البريطانى - الفرنسى الذى اعتمد فى مَعارك الحرب العالمية الأولى - وكأن تجربة الحرب العالمية الثانية لم تَحدُث.

وكان أن الضربة الجوية الإسرائيلية شَلَّت أعصاب القيادة.

ثم إن «مطارق الألوية» فوق الرؤوس أصابت بالدوار.

وأخيراً فإن الحركة السريعة والالتفاف والتطويق لجيش كبير - ثقيل بذَيْل إدارى طويل - حَوَّلَت هذا الجيش فى ساعات إلى جُزُر معزولة عن بعضها - وعن قيادتها.]

....

....

[ثم كان ما سمعته بنفسى من الجنرال «أندريه بوفر» وهو الخبير العسكرى الفرنسى المعتَرَف له دولياً - حين قال لى - يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٥ - ونحن فى بيته الواقع على نهاية شارع «فوبورج سانت أونوريه»:

«إننى دَرَستُ معارك سنة ١٩٦٧، وناقشت تفاصيلها طويلاً مع القادة الإسرائيليين ومنهم «ديان» و»رابين»، وتقديرى أن جيشكم (الجيش المصرى) انهزم فى حرب نفسية قبل أن يَنهَزِم فى حرب عسكرية. القيادة ذُهلَت من ضربة الطيران، والقوات فى الميدان فوجئت بالتَحَرُّكات الخاطفة للألوية الإسرائيلية، وتَفَكَّك الجيش الكبير نفسياً قبل أن تبدأ معارك القتال الحقيقى، وذلك تفسير ظاهرة أن خسائركم الكبيرة فى المعركة لم تَقَع إلا بعد صدور قرار الانسحاب من القاهرة!]

....

....

٦ - جنـــــون!

كان النجاح الإسرائيلى فى سيناء طوال المرحلة الأولى للعمليات ظاهِراً وأكيداً، ومُتَوافِقاً بالحركة (التاكتيك) مع مطالب الإستراتيجية الإسرائيلية - ومطالب الإستراتيجية العُليا للدولة اليهودية كما وضعها المؤسسون الأوَّل للمشروع الصهيونى.

لكنه عند لحظة النجاح بالضبط وَقَعَ التجاوز - لأن النجاح بهذه السهولة جاء معه

بغرور القوة - وغرور القوة أغوى العسكريين وأوَّلهم «ديان» - على الخروج من السياق وعلى النَّص!

ولم يكن وصول القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس مُقَرَّراً أو مطلوباً فى الخطة الأصلية للعمليات كما صَدَرَت بها الأوامر مساء ٤ - ٥ يونيو ١٩٦٧.

بل إن الابتعاد عن قناة السويس وتَجَنُّبها تماماً كان هو المطلوب ودواعيه (نقلاً عن مذكرة رسمية أشار إليها الدكتور «آفى شلايم» فى دراسته الكبيرة - صفحة ٢٤٣) كما يلى:

○ إن الوصول إلى ضفة القناة يُكَلِّف الجيش الإسرائيلى بحماية خطوط مواصلات طويلة لا بد أن تَظَلَّ مفتوحة باستمرار لضرورات إمداد وتَموين الخط الأول من القوات على حافة الماء.

○ أن الوقوف على ضفة القناة سوف يُلزم الجيش الإسرائيلى بأسلوب الدفاع، وهو أسلوب فى الحرب يأخذ من هذا الجيش أكبر مزاياه وهى سُرعة الحركة.

○ إن قناة السويس مَمَرٌّ مائى دولى، واقتراب إسرائيل منه قد يُحَوِّله إلى منطقة عمليات عسكرية، وذلك يُصبح خطراً على الملاحة.

○ أنه فى حالة وصول القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس فإن مصر سوف تبادر بإغلاقها بإدِّعاء الحرص على سلامة الملاحة، وتَقَع المسئولية على إسرائيل.

○ إن إغلاق قناة السويس قد يكون استفزازا للاتحاد السوفيتى يدعوه إلى التدخل بأكثر مما ينوى وأبعَد مما يريد.

□

والذى جرى أنه مع النجاح غير المتوقع، ومع الغرور، ومع الغواية - فإن الخروج عن سياق الخطة ونَصِّها تَرَكَ نفسه يَنساق إلى قرارات لا علاقة لها بالخطة الأصلية.

ومثلاً فأنه قبل ظهر يوم الأربعاء ٧ يونيو وَصَلَت إلى قيادة القوات إشارة من داورية إسرائيلية متقدمة تقول «أنها وَصَلَت إلى ضفة قناة السويس، وهى تَقِف الآن عند حافة مياهها».

وعُرِضَت الإشارة فى البداية على رئيس هيئة أركان الحرب الجنرال «إسحاق رابين»، وكان تقديره طبقاً لما عَلَّقَ به على الإشارة «أن وصول الداوريات الإسرائيلية إلى ضفة قناة السويس نجاح فائق»، وهو يَتساءل: «هل تَتَمَسَّك هذه القوات بمواقعها أم تَنسَحِب؟»

وكان ظاهراً أن ظَنّاً ساوَرَه بأن «بقاء القوات قد يكون فيه تعزيز لقوة «الموقف التفاوضى الإسرائيلى بعد انتهاء المعارك»!»

وعندما وَصَلَت الإشارة إلى وزير الدفاع الجنرال «ديان» كان تعليقه الأوَّلى عليها حازماً إذ قَرَّر أن «وقوف القوات على ضفة القناة والتَمَسُّك بها مُخالف للخطة ومُتَعارِض مع السياسات التى قام عليها بنيانها».

وعلى هذا الأساس أصدر وزير الدفاع أمراً «للتنفيذ العاجل» مُوَجَّهاً إلى قائد القوات التى وصلت إلى ضفة قناة السويس، يقول فيه. «ابتعد فوراً عن ضفة القناة واسحب قُوَّتك بعيداً، والزم التعليمات السابقة التى تُحَدِّد مُهِمَّتك».

وتَمَّ تنفيذ أمر وزير الدفاع.

لكنه لم تَمض غير ساعات حتى أصدَرَ «ديان» نفسه أمراً لقوة لواء كامل أن تَتَقَدَّم على نفس الخُطى التى مَشَت عليها داورية الصباح. وتكون داورية الصباح هى «المرشِد» الذى يقود «لواء العصر» إلى حافة مياه القناة.

وكان ذلك تغييراً جوهرياً فى الخطة تجاوز به السلاح حدوده وأعطى نفسه سُلطة القرار السياسى. ولم يكن رئيس الوزراء ولا مجلس الوزراء على عِلم بأن القوات الإسرائيلية الآن - وعلى خلاف مع الخطة - قد وَصَلَت إلى قناة السويس.

....

....

]وروى لى الجنرال «أندريه بوفر» فى لقائنا يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٥ ما نصه:

«إننى سألت الجنرال «ديان» لماذا أمَرَ قواته - خلافاً للخطة - بأن تَعود إلى ضفة

قناة السويس وتَتَوَقَّف هناك، وتحفُر خنادقها وتَتَحَصَّن؟ - ولم أجد عنده رَداً مُقنِعاً.

ولقد أحسست من ردوده أنه يَتَهَرَّب من مناقشة قرار ثَبَتَ فيما بعد أنه خطأ على مستوى الإستراتيجية الإسرائيلية، ذلك أنه بالوقوف على خط الماء ألزم الجيش الإسرائيلي بسياسة دفاع ثابت هى ضِدَّ عقيدته القتالية - ثم إن وقوفه بهذا الشكل على خط الماء أصبح استفزازا يستحيل قبوله بالنسبة للمصريين، والمؤكَّد أنهم سوف يجدون فى أنفسهم «شجاعة تَفرِض نفسها عليهم فرضاً» وتدعوهم لعبور القناة إلى الناحية الأخرى بأى ثمن».

....

....

واستكمل الجنرال «بوفر» روايته:

«قال لى «ديان» بعد مناقشة طويلة، ولم يكن ما قاله فى معرض الجد:

ربما أننى أردت استعادة ذكرى الأيام القديمة حينما قمنا باحتلال قناة السويس ضمن خطتنا المشتركة سنة ١٩٥٦».»

(وكان الجنرال «بوفر» فى سنة ١٩٥٦ هو قائد القوات الفرنسية البَرِّيَّة التى نزلت فى بورسعيد، وكان أيضاً نائب القائد العام (البريطانى) فى مؤامرة السويس، وبالتالى فإنه كان مُطلعاً على دخائل السياسة قدر إطلاعه على خطة العمليات).

واستطرد الجنرال «بوفر» فى حديثنا (٤ سبتمبر ١٩٧٥):

«حاول ديان أن يروغ من الإجابة وأن ينسب «تجاوزه» إلى «حنينه للماضى» - مع أن اعتقادى أن ما قاله لى ديان فيه شىء من الصِحَّة، فقد ساقه syndrome السويس (تداعى الوقائع المستعادة) أن يُرَسِّخ لنفسه صورة المنتصر فى سيناء سنة ١٩٥٦. وقد وجدت نفسى (الكلام للجنرال «بوفر») مُضطراً أن أذكره بأنه حين وَصَل بقواته إلى قناة السويس سنة ١٩٥٦ فإنه فَعَل ذلك ضمن خطة نزولنا فى بورسعيد، وعزمنا على احتلال كامل منطقة القناة، وذلك لم يفرض على الجيش

المصرى أن يخلى سيناء دون قتال فحسب، وإنما واجَهَه أيضاً بجِدار عازل أمامه من قوات الحلفاء يحجزه عن سيناء!]

....

....

وهكذا فإن استيلاء الجنرالات على القرار فى إسرائيل - حَشَرَ السياسة فى ماسورة بندقية!

٧ - قيـــادات

صباح ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - لم يكن لدى القيادة الإسرائيلية - أو هكذا يبدو من الوثائق - أى قلق لوجود الفريق «عبد المنعم رياض» فى مقر القيادة العامة فى عَمّان، لأن الكل فى إسرائيل كان على علم بأن القيادة العامة الأردنية فى ذلك الوقت كانت هيكل قيادة فى مدينة الزرقاء تصدر عنه الأوامر إلى غرفة عمليات بعيدة عنه - فى عَمّان - ثم إن غرفة العمليات فى عَمّان تَتَصَرَّف وفق أوامر سُلطة أخرى - لها وحدها شرعية القرار وقُوَّته.

وعلى أى حال فإنه فى الضُحى يوم ٥ يونيو حوالى الساعة العاشرة والربع صباحاً فتح أحد المدافع فى القدس نيرانه على موقع قريب من جَبَل «المكبر»، وكان تعليق رئيس وزراء إسرائيل أن هذه طلقات «يُبرئ بها الأردن ذِمَّته ويعفى نفسه». وحين سأله «مناحم بيجين»: «أشكول .. أليست هذه فرصة لتحرير كامل أرض إسرائيل (أرتز إسرائيل)؟ - رَدَّ عليه «أشكول» بأنه «لا يوافقه على رأيه». وألح «بيجين» بالسؤال، ورَدَّ «أشكول»: «القضية هى ما إذا كنا نريد الأمريكان معنا أو أننا استغنينا عنهم؟!»

ثم قال «أشكول بعد فترة صمت. «إن حائط المبكى يُلِح علىّ، ومن الواضح أن الشعب اليهودى كله يريدنا أن نأخذه - حتى «ميريام» (زوجته) حَرَّضَتنى عليه مساء الأمس.»

وحين راح «بيجين» يتساءل عن السبب الذى يدعو الأمريكان إلى الغضب إذا قامت

إسرائيل بتحرير كامل أرض إسرائيل ـ كان رَدُّ «أشكول» أنهم «سوف يغضبون لأسباب كثيرة:
أولها أن ذلك يجعل للحرب هدفاً أوسع من إسقاط «ناصر» وتصفية التهديد المصرى.

والثانى أن الهاشميين لهم دَور خاص فى خطط الغرب.

والثالث أن احتلالنا للقدس كلها سوف يضع الشيوخ من أصدقاء أمريكا فى حالة انكشاف!

□

واللافت للنظر أن ذلك كان اقتناع «ديان» أيضاً، فقد كان يَعرف كل الدواعى السياسية الخاصة بالأردن، ثم إنه كان يَعرف الحقائق العملية مما هو جار فى عَمّان. وكانت المخابرات العسكرية الإسرائيلية (آمان) تَضَع أمامه دقيقة بدقيقة صورة كاملة للحقيقة الأردنية فى تلك الساعة، وكانت «آمان» تَحصل بالتَسَمُّع التليفونى على الأوامر الصادرة من القيادة العامة التى يجلس فيها الفريق «عبد المنعم رياض» ويُصدِر من خلالها أوامره، مُتَصَوِّراً أنها واصلة إلى التشكيلات فى الميدان ـ وفى نفس الوقت كانت «آمان» تلتقط الإشارات الحقيقية الصادرة من غرفة العمليات الخاصة فى عَمّان إلى التشكيلات، وكان فى وسعها أن ترى الفارق الهائل بين الاثنتين.

- الأوامر الأولى (من القيادة العامة ـ فى الزرقاء) تُحَرِّض على القتال..
- والإشارات الثانية (من غرفة العمليات ـ فى عَمّان) تَتَوقَّى نشوبه!

وبرغم «الحقيقة» فإن بعض ما تَوَقَّعَته الخطط الإسرائيلية حَدَث، فقد سُمِعَت على مواقع مُتَعَدِّدة من الجبهة عصر يوم ٥ يونيو طلقات مدفعية ودفعات مدافع رشاشة.

وقبل الظهر انتهز «أشكول» رئيس وزراء إسرائيل فرصة مقابلته للجنرال «أودبول» القائد النرويجى للقوات الدولية المراقِبة للهُدنة وطلب منه نقل رسالة منه إلى الملِك «حسين» يُبدى فيها حِرص إسرائيل على عرشه، ويطلب منه تَوَخى الحَذر أكثر لأن «بعض مدافعه تُطلِق نيرانها الآن».

لكنه ما كاد الجنرال «أودبول» يخرج من مكتب رئيس الوزراء حتى دخله «مناحم بيجين» ومعه الجنرال «ييجال آللون» يُلِحّان على رئيس الوزراء أنه «الآن وأصوات طلقات المدافع والرشاشات تُسمَع قرب القدس وحولها فإن الفرصة مُلائمة على الأقل لتحرير القدس، ولن يغفر لنا «الشعب اليهودى» أبداً إذا ضَيَّعنا الفرصة السانحة هذه اللحظة».

□

وصباح يوم ٦ يونيو قام «موشى ديان» بإخطار رئيس الوزراء (مجرد إخطار) بأنه أمَرَ «بمحاصرة القدس» لأنه «لا يريد قتالاً حول المدينة المقدسة يَطول أياً من معالمها ويثير ثائرة العالم الإسلامى والعالم المسيحى».

ويَستَطرد الإخطار:

«لقد لَفَتَ نظرى أن القوة التى بدأت تُحاصِر القدس اكتشفت أنه ليس أمامها مقاومة من أى نوع، وأن قوات الجيش الأردنى تنسحب بانتظام من المدينة، وإن كان بعض السكان الفلسطينيين يقاومون».

(ولم يَكن فى أيدى هؤلاء سلاح مُؤثِّر لأن السلطات الأردنية لم تكن تسمح للمدنيين فى الضفة الغربية والقدس بحمل السلاح.)

وفى الصباح الباكر من يوم ٧ يونيو أصدر الجنرال «موشى ديان» أمره إلى القوات الإسرائيلية «أن تنتقل إلى داخل القدس». لم يكن أمره قتالاً، وإنما كان نص أمره: انتقالا «أن تنتقل» . To move

صَدَرَ الأمر إلى القوات فى الساعة السابعة. وقبل الساعة العاشرة (بعد أقل من ثلاث ساعات) كانت القوات الإسرائيلية قد انتقلت وسيطرت على المدينة المقدسة بكاملها، وكان الجنرال «موشى ديان» على موعد لدخولها ومعه الجنرال «رابين» رئيس الأركان، والجنرال «أوزى ناركيس» قائد المنطقة الوسطى. ووقف «ديان» أمام حائط المبكى وفاجأ الجميع بأن «جيش الدفاع الإسرائيلى أتَمَّ هذه اللحظة تحرير القدس موطن المقدسات اليهودية ـ وأعاد توحيدها عاصمة لإسرائيل غير قابلة للتقسيم مرة أخرى.»

وقرأ رئيس الوزراء الإسرائيلى فى البرقيات ما قاله وزير دفاعه، وكذلك كان علمه لأوَّل مرة بهذا القرار السياسى الخطير!

وفى الوثائق الإسرائيلية رواية بالغة الدلالة بلسان الجنرال «أوزى ناركيس» حكى فيها أنه «بعد نصف ساعة تقريباً من وقوف «ديان» و«رابين» وهو شخصياً (الجنرال «ناركيس» قائد الجبهة الوسطى) أمام حائط المبكى هرع إلى الموقع كبير حاخامات الجيش الإسرائيلى الجنرال «شلومو جورين».

ويُسَجِّل الجنرال «ناركيس» : «إننى وقفت بجوار كبير الحاخامات وهو يتلو بعض الأدعية بصوت عال وَسَط تزاحُم ضباط وجنود من الوحدات جاءوا لمشاهدة الحائط وملامسته تَبَرُّكاً. وجاء إلىَّ كبير الحاخامات يأخذنى من يدى جانباً ويقول لى هَمساً: «أوزى - أليست هذه هى اللحظة الملائمة لوضع مائة كيلوجرام من المفرقعات فى مسجد «عمر» و«قُبَّة الصخرة» حتى تَتَوَقَّف دعاوى المسلمين بوجود حق دينى أو تاريخى لهم فى القدس؟» - وقلت لكبير الحاخامات: «أرجوك - ذلك أمر لا داعى له وسوف يثير الدنيا علينا». وسألنى: «أى دنيا سوف يثيرها؟» - وقلت: «المجتمع الدولى وعلى رأسه أمريكا. أمريكا لها صداقات تَحرص عليها فى المنطقة. نحن أيضاً لنا أصدقاء فى العالم الإسلامى: تركيا وإيران بالذات، وإندونيسيا وباكستان، وغيرهم كثيرون»!- ولكن كبير الحاخامات أصَرَّ على مواصلة دعوته قائلاً لى: «أوزى - هذه فرصتك لدخول التاريخ «وأنت تُضَيِّعها».» ورددت مضطراً عليه: «بأننى سَجَّلتُ اسمى فى كُتُب التاريخ بدخول القدس وانتهى الأمر». وأدار كبير الحاخامات ظهره لى ومشى بعيداً».

□

وحتى مساء يوم ٧ يونيو كان «موشى ديان» يقصر عملياته فى الشرق على القدس وحدها لا يتجاوزها، وكانت قواته التى أحاطت بالمدينة تجس المواقع الأردنية وتَتَحَسَّس أوضاعها. وفى الساعة السابعة مساءاً تلقى «ديان» إشارة بعث بها قائد أحد الألوية المدرعة يقول فيها «أن داورية من وحداته المتقدمة بغرض الاستكشاف وصلت إلى مواقع ترى منها «أريحا» بالعَين المجَرَّدة دون أن تقابل فى طريقها أية مقاومة». ورَدَّ «ديان» بنفسه على قائد اللواء المدرع يطلب إليه «أن يستعيد داوريته ويسحبها فوراً».

لكن المثير للدهشة بعد ذلك أنه نتيجة لعملية الاستكشاف التى وصلت إلى حيث ترى «أريحا» بالعَين المجَرَّدة أمامها - فإن مركز العمليات فى عَمّان أصدر إشارة تأمر بانسحاب عام من الضفة الغربية كلها تَجَنُّباً لمحظور اشتباك واسع بين القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية.

وكانت الإشارة الأردنية أمام «موشى ديان» بعد دقائق من صدورها، وكان رَدُّ فعله إزاءها على عكس ما كان عليه موقفه قبل أقل من ساعة، فقد أصدر الأمر - ودون رجوع إلى مجلس الوزراء أو إلى أى سُلطة سياسية بدخول القوات الإسرائيلية وانتشارها فى كل الضفة الغربية، وطول الليل كان ذلك يَتِم بسرعة ونظام. وفى اجتماع حضره رئيس أركان الحرب الجنرال «إسحاق رابين» وعَدَد من ضباط القيادة العليا تساءل «رابين»: «كيف يمكن لقواتنا أن تسيطر على مليون مواطن عربى يعيشون فى الضفة الغربية؟» - وقاطعه أحد ضباط أركان الحرب يُصَحِّح أرقامه قائلاً له: «مليون ومائتين وخمسين ألفاً من العَرَب».

ولم يُعَلِّق «ديان»!

□

ويكتب الجنرال «أوزى ناركيس» قائد الجبهة الوسطى فى تقرير رسمى: «إن ما حَدَث على الجبهة الأردنية ما زال يثير استغرابى، فعندما بدأت بعض المواقع الأردنية تطلق نيراناً مُتَقَطِّعة، خطر لى أنها فرصة نستفيد منها، وكذلك طَلَبْتُ إذناً باحتلال منطقة «اللطرون» - لكن الجنرال «ديان» رَفَضَ طلبى.

وأعَدتُ الكَرَّة مرة ثانية بعد ساعة، وللمرة الثانية رَفَضَ «ديان» طلبى.

وكان علىَّ أن أفهَم رَدَّه لطلبى المتكرِّر لالتزامه بسياسات إسرائيل إزاء المملكة الأردنية الهاشمية:

فالحكومة لا تريد احتلال الضفة الغربية - بل تُعارضه بوضوح..

وقوات جيش الدفاع لم تُواجِه أى تَحَدٍّ حقيقى يستفزها للرَدِّ بقوة عليه».

ومع ذلك فإن النتيجة النهائية جاءت شيئاً لم يُخطِّط له أحد - فقد جرى على

الجبهة الأردنية نفس ما جرى على الجبهة المصرية مع اختلاف الظروف، والسبب ـ مرة أخرى ـ هو أن السلاح أغراه تَفَوُّقه، كما أن الزحف العسكرى أغوَتهُ مساحة الأرض المفتوحة أمامه.

كان الغرور غلاباً، والإغراء لا يُقاوَم، و«الخطيئة أجمَل من أن تُقاوَم» بصرف النظر عن الخطة، وكذلك انحرفت إستراتيجية إسرائيل ـ وانجرفت الإستراتيجية العُليا التى وَضَعَها المؤسسين الأوَّل لمشروع الدولة اليهودية !□

٨ ـ الجــــولان

وتعود الوثائق الإسرائيلية (كل مَلَف وكل وَرَقَة وكل سطر) لتؤكِّد أن نفس الشىء وَقَع على الجبهة السورية. بنفس الطريقة، بذات الأسلوب، وللسبب عينه: تَفَوُّق السلاح، وغرور القوة بالنجاح فى الميدان، ونسيان أن الحرب ليست ما يجرى فى ميدان القتال وحده، وإنما الحرب إستراتيجية عُليا تُحَدِّد ـ وإستراتيجية تُخَطِّط ـ وتحركات تُنَفِّذ (وضمنها دَورٌ للسلاح لا يتجاوزه، وإلا جارَ على حُدود ليست له، وليس لها!)

وتُظهِر الوثائق الإسرائيلية بما لا يقبل الشك أن أمر العمليات يوم ٥ يونيو كان قاطعاً فى أنه ليست هناك خطة مطروحة للتنفيذ للعمل العسكرى ضِدَّ سوريا (رغم أن التَوَتُّر الذى تَحَوَّل إلى أزمة كبيرة فى مايو سنة ١٩٦٧ بدأ كله على الجبهة السورية!)

ولا تُظهِر الوثائق الإسرائيلية هذه الحقيقة فقط، وإنما تُظهِرها ومعها الأسباب المنطقية الداعية إليها، وفى المقدمة منها «أن إسرائيل لا تريد جِراحاً كبيرة يَصعُب مداواتها فى الشام» (وعلى حَدِّ تعبير الجنرال «ياريف» فهى هناك تريد أن تصيد بالشَبَكة لا تُدمى، على عكس صَيْدها فى الجنوب ضِدَّ مصر بالرُمح المقذوف يُصيب، وليس مطلوباً منه أن يُداوى، والأفضل أن لا يكون لإصابته شِفاء).

ومع ذلك فمن الواضح فى الوثائق الإسرائيلية أن عَدَداً كبيراً من القادة الإسرائيليين كانوا يشعرون بغَيْظٍ يَتَمَنُّون لو استطاعوا التفريج عنه «بتلقين الجيش السورى

درساً» على حَدِّ تعبير الجنرال «دافيد إليعازار» قائد الجبهة الشمالية، لكن الخطط الإستراتيجية - على أساس الإستراتيجية العليا - كانت شديدة الوضوح - ومَسنودة بمنطق كامل:

١ - أن أى ضربة فى الشام سوف تجعلها حرباً إسرائيلية ضِدَّ العرب وليس ضربة مُوَجَّهة إلى «ناصر» بالدرجة الأولى.

٢ - إذا بَدَت الضربة حرباً إسرائيلية ضِدَّ العرب فإن ذلك سوف يُحرِج عَدَداً من أصدقاء الولايات المتحدة التى جعلت موقفها مَعروفاً بجلاء أمام إسرائيل حين صَرَّحَت لها بالعَمَل ضِدَّ «ناصر».

٣ - سَبَبٌ إضافى بعد ذلك يَخُصُّ سوريا وهو مُتَعَلِّق بالاتحاد السوفيتى الذى قد يَسكُت «إزاء ضربة تجعل ناصر أكثر تَواضُعاً فى التعامُل معه» - لكن ضربة ضِدَّ سوريا (وفيها قيادة تعتبرها موسكو يسارية مُخلِصة فى ثوريتها ومُتَشَدِّدة) قد تكون استفزازا لا تستطيع موسكو أن تسكت عليه.

□

وأيام الاثنين ٥ يونيو، والثلاثاء ٦ يونيو، والأربعاء ٧ يونيو، والخميس ٨ يونيو - كان الموقف على الجبهة السورية محكوماً ودَرَجَة تَوَتُّره مضبوطة. ومع أن صوت المدافع كان مَسموعاً من هضبة الجولان، وأزيز الطائرات يسرى فى الأجواء ما بين وقت وآخر - فلم تَظهَر شواهِد على أن وحدات سورية نَزَلَت من الهضبة - ولا أن وحدات إسرائيلية صَعَدَت إليها.

ويوم الخميس ٨ يونيو كان شِبه مُؤَكَّد أن المعركة الرئيسية على الجبهة المصرية قد انتهت وأن قراراً من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار على وشك أن يصدر، وأن الحكومة المصرية قامت بإخطار الحكومة السورية حتى لا تُفاجأ عندما يتوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية. وفى الواقع فإن لا القيادة العسكرية ولا القيادة السياسية فى مصر كلتاهما كانتا تعرفان مما يجرى على الجبهة السورية غير ما كانت تحمله برقيات وكالات الأنباء، وكان معظمه مُشَوَّشاً لا تبين من خلاله صورة واضحة يمكن التعويل عليها فى تعاون أو تنسيق.

ومساء ٨ يونيو وقد بدا أن العمليات انتهت، تَوَجَّه وفدٌ من المستوطنين فى مستعمرات الجليل الشمالى إلى تل أبيب لمقابلة عاجلة مع رئيس الوزراء يطلبون فيها «عمل شىء» يُعَزِّز أمن مستعمراتهم ويفتح الأفق أمامهم، وذلك - فى رأيهم - ممكن بعد كل ما جرى على الجبهة المصرية. وحَضَر «موشى ديان» بنفسه بعد عودته من الجبهة جزءاً من الاجتماع بين المستوطنين من الجليل وبين رئيس الوزراء «ليفى أشكول»، وكان تعليقه على حَدِّ ما سَجَّلَت محاضر الاجتماع. «إنه لا يُوافق لأسباب كثيرة:

أولها «أننا بذلك سوف ننشر قوات جيش الدفاع على رقعة شديدة الاتساع بحيث تصبح قوته ضعيفة ببعثرتها فى كل مكان»!

وثانيها «أن جيش الدفاع يَلتَزم دائماً بإستراتيجية تُجَنِّب الحرب على جبهتين فى وقت واحد».

وثالثها «أننى لا أريد أن أستفز السوفيت لأن النظام فى سوريا له وَضعٌ خاص فى حساباتهم، وهنا فإن أى عَمَل لاحتلال الجولان مُخالفٌ لخطتنا فى هذه الحرب»!»

ثم يستطرد «ديان» يَحكى قصة «هذه الحرب» بخِفَّة ظاهرة:

«الحقيقة أننا بدأنا معارك هذه الحرب لكى نبعد «ناصر» عن فلسطين، ونضربه فى سيناء، ونكسر قبضته على مضيق تيران (خليج العقبة).

ثم إننا فى الطريق إلى هدفنا الرئيسى وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه أمام القدس بما تُمثله لنا، وأخذناها.

وبعد أن أخذناها اكتشفنا الضفة الغربية كلها مفتوحة لنا فدخلناها.

لكنه أكثر من ذلك لا ينبغى لرحلتنا فى ميدان القتال أن تطول».

وحين بدأ بعض الحاضرين من سكان مستوطنات الجليل يناقشون «ديان» فى حضور رئيس الوزراء الذى جلس ساكتاً - كان رَدُّ «ديان»: «إننى لا أوافق. الجولان خارج الخطة ويجب أن تظل خارج الخطة لأسباب دولية - وإذا كانت بعض مستعمرات الجليل تشعر بالخطر بسبب وقوعها تحت المرتفعات السورية مباشرة - فإن خط المستعمرات فى الشمال يمكن سحبه إلى الوراء قليلاً ولو بعِدَّة كيلومترات!»

وطبقاً لمحضر الجلسة (وهو ضمن أوراق «ليفى أشكول») - فإن رئيس الوزراء شعر بالحَرَج أمام المستوطنين من الأسلوب الذى تَحَدَّث به «ديان»، وتَدَخَّل الوزير «ييجال آللون» وهو نفسه ينتمى إلى مستوطنة «جينوسار» فى شمال الجليل - قائلاً أن «خط الحدود السكانى» لإسرائيل، وهو مُلامِس لـ«خط حدودها الدولى» تقريباً لا يمكن تغييره بهذه البساطة. وعاد «ليفى أشكول» إلى مَجرى النقاش ليقول أنه «كفلاح يعرف كيف تعيش المستوطنات الزراعية. وهو يَفهَم أن نقل مستوطنة بسكانها وبيوتها وأرضها وزراعاتها هو شىء خارج الواقع وخارج أى خيال».

ورَدَّ «ديان» بصَلَف بأنه «قال كلمته وهو مُقتَنِعٌ بما قال».

ولاحظ الجنرال «إسرائيل ليور» أن «وزير الدفاع يَتَكلَّم كما لو أنه هو السُلطة العليا فى البلد وأنه وحده صاحب القرار. ولم تكن لديه الكياسة - ولا الأدَب - ليراعى أن «أشكول» مُشارك فى الاجتماع. وأن وزير الدفاع كان مُحَتَّماً عليه - حتى لو أراد أن يرفض طلب مستوطنى الشمال - أن يقول «أنه سوف يتشاور فى الأمر مع رئيس الوزراء» !»

وتَبَدَّى للجميع أن وزير الدفاع يَعتَبر أن القتال بالنسبة له مسألة انتهت.

وعند منتصف الليل ٨ - ٩ يونيو ذهَب عَدَدٌ كبيرٌ من قادة الجيش الإسرائيلى - بما فيهم رئيس الأركان «رابين» - إلى بيوتهم ينامون فيها لأول مرة منذ نشوب المعارك وظنهم هُم الآخرون أنه لم يَعُد مطلوباً منهم شىء - ما كان مطلوباً تَمَّ أداؤه!

□

وفى الصباح الباكر من يوم الجمعة ٩ يونيو استيقظ «ديان» واتصل بقيادة الجبهة الشمالية وقائدها الجنرال «إليعازار» يسأله: «دادو» - تدليل «دافيد» - هل أنت جاهز لصعود الهضبة؟ لديك خطة الطوارئ الاحتياطية نَفِّذها على الفور وقُم باحتلال الجولان، وسوف يُؤخذ السوريون على غرَّة لأنهم يعتقدون، وهذا ظاهر فى إشاراتهم، أن المعركة انتهت ولا يُصَدِّقون حظوظهم السعيدة بأنها انتهت وهُم سالمون لم يَحدُث لهم شىء !»

وقبل ظهر يوم الجمعة ٩ يونيو كانت قوات الجبهة الشمالية بقيادة الجنرال «دافيد

إليعازار» قد احتلت الجولان و«رَكَبَت الهضبة واستقرت على ظهرها» على حَدِّ التعبير الذى استعمله قائد المنطقة الشمالية!

وعندما وَصَلَت أنباء ما جرى على الجبهة الشمالية ظهر يوم الجمعة ٩ يونيو - إلى مكتب رئيس الوزراء - كان «ليفى أشكول» فى حالة من الضيق لم يخفِها على أحد. ولم يكن غاضباً لأن «ديان» غَيَّرَ رأيه فى ساعات قليلة من النوم نَهَض بعدها من فراشِه ليأمُر باحتلال الجولان - وإنما كان غَضَب رئيس الوزراء من أسباب أخرى:

○ أن وزير دفاعه غَيَّرَ رأيه دون إخطاره، وسَمَحَ لنفسه بتوسيع مساحة العمليات دون إذنٍ منه ولا من أى سُلطة سياسية.

○ أن «ديان» وضعه فى موقف بالغ الحَرَج أمام المستوطنين الذين سوف يستنتجون بلا شك أن رئيس الوزراء لا يملك سُلطة، وأن الرَجُل الذى «أعطاهم» «أفُق» و«عُمق» الجولان هو «موشى ديان» وحده.

○ أن وزير الدفاع وهو يُخطِر رئيس الوزراء عند الظهر وبعد إتمام العملية باحتلال الجولان - لم يُضِف إلى إخطاره أى تفسير لتَصَرُّفِه وهو مُخالف ليس فقط للإستراتيجية المتَّفَق عليها - لكنه أيضاً «بعُمق الاحتلال» - شاملاً لكل الهَضَبَة - مُؤَثِّرٌ على الإستراتيجية العليا لإسرائيل (فى الشام).»

وكَتَبَ الجنرال «ليور» - مدير المكتب العسكرى لرئيس الوزراء - مُتَأمِّلاً: «إن تصرفات ديان لا تحتاج هذه اللحظة فى تفسيرها إلى تحليل سياسى أو عسكرى، وإنما تحتاج إلى تحليل نفسى!»

□

وكان رَدُّ فعل الاتحاد السوفيتى فى البداية كما تَوَقَّع الكل - لكن النهاية جاءت مُخالِفة للتَوَقُّعات!

فما بدأ «رَعداً» انتهى «هَمساً»!

صباح يوم الجمعة - ٩ يونيو - وقبل أن تتأكد شائعات تَرَدَّدَت عن تحركات إسرائيلية فى اتجاه الجولان - قال السفير السوفيتى فى إسرائيل «ديمترى شوفاكين»

لنظيره الألماني السفير «رولف باولس» (حسب تقرير من تل أبيب ضمن وثائق الخارجية الأمريكية برقم ٠٠٧٧٧٨/١٢١٨):

«... بعد ما حَدَثَ على الجبهة المصرية والجبهة الأردنية فإننى خائف من أن الإسرائيليين قد أصبحوا سكارى بنجاحهم إلى حَدٍّ يثير القلق على المستقبل. وإذا تَحَرَّكوا خطوة واحدة بعد الآن فإننى أخشى أن مُستقبل هذا البلد (إسرائيل) سوف يكون مستقبلا حزيناً.»

ولسببٍ ما (يمكن تَصَوُّره) فإن نُسخة من هذه البرقية محفوظة فى الوثائق الإسرائيلية.

وفى الوثائق الإسرائيلية بعد ذلك (وأيضاً فى مكتبة الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» - الصندوق رقم ١٩ - الملف رقم ٧ - وعلى أوراق مجلس الأمن القومى الأمريكى بتاريخ ١٠ يونيو) - مجموعة من المراسلات الهامة تَرسِم صورة للحوار الذى دار على القمة الدولية فى تلك الساعات الحرجة:

□ رسالة من رئيس الوزراء السوفيتى «أليكسى كوسيجين» إلى الرئيس الأمريكى تقول: «إن معلوماتنا تَدُل على أن القوات الإسرائيلية بعد فراغها من العمليات العدوانية التى قامت بها ضِدَّ مصر والأردن - تشن الآن هجوماً على سوريا، وهو هجوم يبدو أنه مُوَجَّه إلى العاصمة السورية دمشق. وتستطيعون التأكد من أن الاتحاد السوفيتى لن يقف ساكتاً إزاء ما يجرى فى سوريا، كما أنه لن يقبل استمراره ولا أى نتائج تَتَرَتَّب عليه».

□ ويظهر رَدٌّ من الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» مُوَجَّه إلى «أليكسى كوسيجين» يجىء فى نصه: «لقد بدأنا بالفعل فى اتخاذ إجراءات لتهدئة تَوَتُّر نَظنُّ أن الأخبار المتوافرة بشأنه لديكم مُبالغٌ فيها».

□ ويُجيب «كوسيجين» بسرعة: «إننا نعتقد اعتقادا جازماً أننا أمام موقف تفرض علينا الحقائق فيه أن نَتَصَرَّف. وإذا لم تَتَوَقَّف الأعمال العُدوانية فى سوريا فوراً فإن الاتحاد السوفيتى سوف يَتَدَخَّل مُنفرداً لوقف العُدوان الإسرائيلى - لكننا حتى هذه اللحظة نُفَضِّل أن يتوقف العَمَل الإسرائيلى بجهد مُشترك».

□ وتَظهَر فى الوثائق الإسرائيلية بعد ذلك مذكرة عن حديث جرى بين المتحدث الرسمى للجيش الإسرائيلى وبين الملحق العسكرى الأمريكى فى تل أبيب، وفيها يقول الضابط الإسرائيلى (برُتبَة جنرال) «أن الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض يَتَّجِه إلى شرق البحر بأقصى سرعة، وقد مَرَّت بعض وحداته قبل ساعات أمام جزيرة كريت».

ويتساءل المتحدث الرسمى الإسرائيلى: «هل تكون تلك مُقَدِّمة لعمليات إنزال سوفيتية على شواطئ إسرائيل وقرب حيفا بالذات؟!»

ويَطول الحوار على القمة الدولية، وقُرب نهايته تَكشِف الوثائق الإسرائيلية أن مشهد الختام فيه جرى عندما وَصلَت شائعات الإنزال السوفيتى قُرب حيفا إلى المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض، وقرأ الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» ما تلقاه منها والتفت إلى وزير دفاعه «روبرت ماكنمارا» وكان يجلس أمامه وسأله: «أين الأسطول الأمريكى السادس (فى البحر الأبيض)؟» - ورَدَّ «ماكنمارا» بأنه وفق آخر معلومات لديه فإن القوة الضاربة لهذا الأسطول ابتعدت قدر ما هو ممكن عن منطقة العمليات «حتى لا نُتَّهَم بالمساعدة فى «شىء» قامت به القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية أو على غيرها»!

ورَدَّ «جونسون»: «أعط الأمر للأسطول السادس بأن يعود بأقصى سرعة إلى شرق البحر الأبيض». وسأله «ماكنمارا»: «وهل نُخطِر السوفيت؟» وقال «جونسون»: «لا داعى لإخطارهم بشىء. دَعهُم يعرفون من الإشارات الملتَقَطة أن الأسطول السادس عائدٌ إلى منطقة العمليات، ولا بأس أن يعرفوا أنه مُتَّجِهٌ إلى حيفا».

وتَوَقَّفَت لَهجة الحِوار على القمة الدولية - وراحت الأزمة تَمشى من اتجاه «التصاعُد» إلى اتجاه «التنازل»!

٩ - اعتـــــراف

إن الإمبراطوريتين الأعظم فى ذلك العصر - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - تَحاورتا بلُغة التهديد فى مناخ أزمة دولية خطرة، لكن كلتاهما - عن فهم لحدود القوة - تَوَقَّفَت قبل أن يتجاوز الحَد ويفلت الزمام.

وفى نفس الوقت فإن دولة صغيرة - بمعايير الإمبراطوريات - لم تعرف حدود القوة، وتجاوزت، وتركت الزمام يَنفَلِت.

والمزعج أنها فعلت ذلك بدون تصميم مُسبق، وعن غير عَمد مقصود، وإنما هو تَفَوُّقٌ فى السلاح أغرى وأغوى بالخروج عن السياق، وعلى النص!

وفى تقييم للمعارك كتبه رئيس أركان الحرب «إسحاق رابين» تُقدِّم الوثائق الإسرائيلية مذكرة كتبها «رابين» ونقلها عنه كتاب «التاريخ الرسمى لحرب الأيام الستة»:

«إن مسار المعارك فى حرب الأيام الستة لم تُقَرِّره الأهداف السياسية المقَرَّرة، وإنما قَرَّرَه «المنطق الداخلى» لتَطَوُّر الحوادث».

وبالطبع فإن «المنطق الداخلى» لتَطَوُّر الحوادث هو بذاته تأثير «نَشوة النجاح» فى تَفَوُّق السلاح، ومن الصَعب تَصَوُّر وجود مُؤَثِّر آخر.

ويُسَجِّل الجنرال «دافيد إليعازر» قائد الجبهة الشمالية فى تقريره:

«لم تكن هناك عمليات عسكرية مُقَرَّرة فى الخطة لهجوم على سوريا. ولم تكن هناك فوق ذلك ضرورة لمثل ذلك الهجوم».

والحاصل أن ضغوط النجاح على كل الجبهات حَرَّضَت «موشى ديان» على تَجاوُز الخطة وتَجاوُز الضرورة، وإطلاق العنان للسلاح طالما أن هذا السلاح قادرٌ على أن يذهب إلى بعيد!»

□

ويَستَحِق التَوَقُّف والاهتمام أن الجنرال «موشى ديان» راجَعَ نفسه وانتقد تصرفاته عندما أخذته النشوة بتَفَوُّق السلاح سنة ١٩٦٧ خصوصاً فيما يتعلق بسوريا. وفى الوثائق الإسرائيلية شرائط مُسَجَّلة بصوته فى حضور ابنته (عضوة الكنيست الحالية) «يائيل ديان».

قال الجنرال «ديان» ضمن «وثائق التاريخ الشفوى المسَجَّل» بصوته، ورَداً على

سؤال وُجِّه إليه (وجزءٌ مما قاله نشرته جريدة «يديعوت أهارونوت» بعد وفاته (سنة ١٩٨١) ما نصه:

«إن الهجوم على سوريا واحتلال الجولان كان الخطأ الكبير الذى أتَحَمَّل مسئوليته فى إدارة حرب الأيام الستة. كان ذلك خطأ كبيراً من وجهة نظر الإستراتيجية العليا لإسرائيل».

وطُرِحَ عليه فى التسجيل سؤال: «ولكن ألم تكن سوريا هى مَصدَر الإزعاج فى الحوادث التى سبقت يونيو ١٩٦٧ - بل وكان التَوَتُّر على حدودها هو الذى قاد إلى الحرب؟»

وقاطَعَ «ديان» السؤال كما هو ظاهر فى التسجيل قائلاً:

«كل ذلك كلام فارغ. كنا نحن الذين نصنع هذه الحوادث على الجبهة الشمالية. ثمانين فى المائة منها على الأقل كانت من صُنعِنا لاستفزاز السوريين!

كان دخولنا إلى سوريا خطأ، وأعتَرِف بذلك الآن بعد أكثر من عشرين سنة.»

ويستحق الإشارة هنا أن «ديان» لم يكن وحده هو الذى اعترف بالخطأ، وإن كان اعترافه هو الأهم، ربما لأنه كان أشد «السكارى بنشوة النجاح بتَفَوُّق السلاح سنة ١٩٦٧».

ففى وثائق التاريخ الشفوى المسَجَّل يقول الجنرال «أوزى ناركيس» قائد الجبهة الوُسطى:

«لا أعرف لماذا قبلت تعليمات «ديان» بدخول الضفة الغربية للأردن؟ لكننا جميعاً كنا طائرين مع السَحاب لا تُلامِس أقدامنا سطح الأرض!

إننى كنت أعرف أن الحكومة لم تُقَرِّر أية عمليات على الجبهة الأردنية إلا فى إطارٍ مَحدود جداً وفى ظروف «مُعَيَّنة» و«مُقَيَّدة»!

إن الحكومة كانت شديدة الحِرص على الأمر الواقع مع الأردن status quo كما هو منذ هُدنة سنة ١٩٤٩.

وفوق ذلك فإن معلومات المخابرات العسكرية أمامنا كانت تُؤكِّد بما لا يَدع مجالاً للشك إن الجيش الأردنى لن يُشارك فى أية عمليات عسكرية.

وحتى فى مجال التخطيط العملى فإننى وَجَدتُ أن رئيس الأركان (إسحاق رابين) يَسحَب لواء الدبابات الذى كان تحت إمرة قيادة المنطقة الوُسطى، وقد رَجَوتُه أن يتركه تحت تَصَرُّفى تَحَسُّباً للطوارئ - ورَدَّ علىّ الجنرال «رابين» قائلاً: «أوزى .. إنك لن تحتاج إلى هذه الدبابات، ونحن نحتاج إليها أكثر فى سيناء، وتركها عندك هنا معناه إبقاؤها مُعَطَّلة طول الحرب، وذلك «إهدارٌ» لا مُبَرِّر له»!

لكن ذلك كله تَغَيَّر فجأة يوم ٧ يونيو حين عرفنا من الإشارات، ومن التحركات أيضا، أن الجيش الأردنى يقوم بإخلاء الضفة الغربية، وحينئذ فإن إغراء الأرض المفتوحة جعلنا نَتَقَدَّم ونُطيع «ديان» حين قال لنا: هَيَّا بنا!»

□

وهكذا فإن جنرالات إسرائيل الذين انتزعوا سُلطة القرار السياسى وتَصَرَّفوا بمنطق السلاح وحده، واندفعوا وراء تَفَوُّقه إلى حيث قادهم بخَمْرِ النجاح (كما قال السفير السوفيتى فى تل أبيب) - أو تَصَرَّفوا خارج إطار الخطة (كما اعترف الجنرال «إليعازار» قائد الجبهة الشمالية) - أو تَصَرَّفوا بالخطأ فى حق الإستراتيجية العُليا للدولة (كما اعترف «موشى ديان» وزير الدفاع) - أو تَصَرَّفوا «بالمنطِق الداخلى» لسَيْر المعارك (كما قال «إسحاق رابين» رئيس الأركان) - أو تَصَرَّفوا طائرين مع السحاب (كما قال الجنرال «ناركيس» قائد الجبهة الوُسطى) - وهكذا فإن أهم ما فعلوه سنة ١٩٦٧ - إنهم حققوا ما لاحَظه وتَحَسَّب له «ليفى أشكول» رئيس الوزراء الإسرائيلى (وسَجَّلَ عنه مدير مكتبه العسكرى الجنرال «إسرائيل ليور») ومُؤَدَّاه: «أن هؤلاء الجنرالات يريدون لإسرائيل أن تعيش بالسَيْفِ وحده، وأن تعيش على السَيْف وحده إلى آخر العُمر»!

كان هذا ما تَوَقَّعَه «ليفى أشكول» (يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧) ومن قبل أن تنطلق رصاصة واحدة فى الحرب - وما زال هو بالضبط ما يَحدُث حتى الآن (سنة ٢٠٠١).

لقد انتزع الجنرالات بالفعل سُلطة القرار السياسى ونَزَلوا بالإستراتيجية العليا

لمشروع الدولة اليهودية إلى «مستوى السلاح» - ثم إن «السياسة حَصَرَت نفسها فى «ميدان القتال» !

وحين أصبح على إسرائيل أن «تعيش بالسَيْف، وبالسَيْف وحده» - على حَدِّ تعبير «أشكول» - فإن مُؤدى ذلك بالدقَّة أن السلاح الإسرائيلى يُحرز النَجاح - لكن السلاح الإسرائيلى لا يُنجِز النصر لأن النصر ليس مُعَلَّقاً بنجاح السلاح وحده - وإنما النصر مُعَلَّق بتحقيق أهداف إستراتيجية عُليا للدولة اليهودية كان عليها دائما أن تَتَذكَّر وتحت كل الظروف مُعادَلة الجنرال «ياريف»:

«أنه الصيد بالشَبَكة (خفيفة لَيِّنة) فى الشام - لا تَجرَح ولا تَقتُل.

وأنه الصيد بالرُمح المقذوف (harpoon صَلبٌ وبارد) فى سيناء - يَجرَح ويَقتُل إذا اقتضى الأمر».

١٠ ـ أسـئلة

عندما طاحَ السلاح مُنتَشِياً بخَمْر النجاح ضِدَّ مصر فى سيناء فقد كان ذلك مفهوماً - ومعقولاً من وجهة نظر الإستراتيجية العُليا للدولة الإسرائيلية.

لكنه عندما طاحَ السلاح مأخوذاً بجنون النجاح ضِدَّ الأردن فى الضفة الغربية - وضِدَّ سوريا فى هضبة الجولان - فقد بان ذلك تَجاوُزاً إلى دَرَجَة العُدوان على الإستراتيجية العُليا للدولة اليهودية.

وكان التجاوز مَحسوساً فى دوائر صُنع القرار الإسرائيلى - على المستوى السياسى - منذ اللحظة الأولى.

والحقيقة أنه كان هناك نَوعٌ من الانبهار مَصحوباً بالخوف من النتائج التى حققها السلاح الإسرائيلى - ولم تكن بعض هذه النتائج ضرورية ولا كانت وقتها مطلوبة !

وفى يومى ١٠ و ١١ يونيو سنة ١٩٦٧ - وقد انكشف الغبار والدخان من ميادين القتال - كان أول ما قاله رئيس الوزراء «ليفى أشكول» لمدير مكتبه العسكرى الجنرال «إسرائيل ليور»: «لدينا إمبراطورية لم نحلم بها ولم نُخَطِّط لها، ولا كنا نريدها - ولست أعرف ما الذى نفعله بها - لكن الشعب اليهودى فى كل مكان يحق له أن يَفرَح بسلاحه !»

ثم شارك رئيس الوزراء فى عِدَّة اجتماعات لمجلس الوزراء وللجنة الأمن والدفاع التابعة للمجلس، ولجنة الأمن والدفاع التابعة للكنيست - وفى كل هذه الاجتماعات كانت حَيْرة رئيس الوزراء الإسرائيلى تزيد وتُفسِد عليه إحساسه بالفَرحة.

لكن الشكوك ما لبثت أن عاوَدَت الجميع، فقد كانت لدى «ليفى أشكول» ولدى غيره من كبار الوزراء أسئلة يريدون توجيهها للعسكريين. وفى اجتماع لمجلس الوزراء يوم الأحد ١١ يونيو، وهو أول اجتماع كامل ورسمى يعقده المجلس - كان المناخ احتفاليا إلى أقصى دَرَجة، ومع ذلك لم يتمالك رئيس الوزراء نفسه من أن يسأل «ديان» (الذى دَخَلَ إلى قاعة الاجتماع «مُختالاً» نافِشاً ريش «عشرة طواويس» - كما لاحظ وزير الخارجية «آبا إيبان»!) - عن السبب الذى من أجله غَيَّرَ رأيه فاحتل الجولان فى الدقيقة الأخيرة قبل وقف إطلاق النار؟»

وكان رَدُّ «ديان»:

«لم أشأ أن أترك السوريين فوق الهضبة بعد انتهاء المعارك يَتَصَوَّرون أنهم انتصروا لأنهم خرجوا من الحرب سالمين. لو بقوا ومعهم فرصة للإدِّعاء بالنصر - «لقَلَقوا» رؤوسنا بدِعاياتهم ولصَدَّقوا أنفسهم وخَلَقوا لنا كثيراً من المشاكل فى المستقبل!»

وتَدَخَّل الوزير «إسرائيل جاليلى» بما معناه «ربما كان السوريون يستحقون ما جرى لهم - لكن الملِك حسين لم يكن يستحق».

وكان رَدُّ «ديان» بما معناه «أن انسحاب الجيش الأردنى من الضفة الغربية خَلَق فراغاً فى هذه «المناطق» كان يمكن أن يؤدى إلى مشاكل كبيرة - وعلى أى حال فإن فى مقدورنا فيما بعد أن نَتَفاوَض مع الملِك حسين على خطوط جديدة تُعطى عُمقاً أكبر للدولة (إسرائيل) خصوصاً فى «خاصرتها» (المنطقة الوُسطى)».

وعادَ «أشكول» يلح:

«إننا حَوَّلنا كل العرب إلى أعداءٍ لنا - جعلنا منهم جميعاً جبهة واحدة ضِدَّنا - هذا ما أخشاه».

وفى هذا الموضع من المناقشات الدائرة - وَرَدَ قول «رابين» المأثور والذى تَكَرَّرَ أكثر من مَرَّة:

«إن ما تَحَقَّق لإسرائيل شىء عظيم - ولكنى أشعر بالحُزن فى لحظة الفَرَح التى نعيشها لأنى أفهم أنه سوف يكون علينا - وأقرب مما نَظُنُّ - أن نُعيد هذه الأرض التى احتلها السلاح الإسرائيلى إلى أصحابها - كلها - أو معظمها»!

□

كانت المخاوف لدى العارفين بالظروف فى مجلس الوزراء وفى الكنيست، وحتى بين بعض الضباط فى جيش الدفاع - تَتَرَكَّز فى عِدَّة نقط.

١- أنه إذا كانت مطالب الإستراتيجية العُليا للدولة تَفرض فك الاشتباك المسلح فى المنطقة المحيطة مباشرة بإسرائيل (أى مع الأردن ومع سوريا - الشام) - فإن هناك «واقع» أن بعض الأراضى فى هذه المنطقة وقد خَضَعَت الآن لسُلطة إسرائيلية سوف تكون نِداءاً لا يُقاوم بالنسبة للحركة الاستيطانية، وذلك يُعَرقِل أى تسوية فى هذه المنطقة.

والملاحَظ أن بعض المناطق الأشد تَعَرُّضاً للنشاط الاستيطانى (والمؤدِّية بالتالى إلى عَرقَلَة التسوية) جرت الإشارة إليها مبكراً:

○ هضبة الجولان بخصوبة أراضيها واعتدال مناخها سوف تكون هَدَفاً مُؤَكَّداً للاستيطان إذا طالت فترة احتلالها عن سنة واحدة. والقلق - فى ذلك الوقت - أنه إذا انفتحت هضبة الجولان لاستيطان كثيف فإنه سوف يكون من «المهام بالغة الصعوبة» إقناع المستوطنين بترك الهضبة لأصحابها مع العلم أن الهضبة مُرتَبِطة بما حولها فى سوريا ارتباطا يَصعُب تغيير طبيعته بغير جراحات مستمرة.

○ كانت هناك أيضاً إشارات إلى منطقة الخليل، وكان الخوف هنا من أن الأحزاب الدينية إذا وَصَلَت إلى الخليل أو إلى مشارفها فسوف يستحيل إخراجها إلا بمعركة لا تقبل الدولة أن تخوضها «يهودى ضَدَّ يهودى» - وبالتالى فإن أية تسوية مع الملِك «حسين» سوف تَتَعَثَّر.

○ وكانت مدينة القدس بكاملها كُتلة حَرِجَة اختلطت فيها الاجتهادات والأفكار، وحسب تعبير «إسرائيل جاليلى» فإن أحداً لا يمكن أن يكون له تَحَفُّظ على استيلاء الجيش الإسرائيلى على كل القدس. لكن ذلك سوف يَضَع الدولة أمام قرار مُستَحيل: لأنها تَعرف من ناحية أن استمرار استيلائها على عُموم القدس سوف يظل عنصر إثارة وتعبئة فى فلسطين وحولها عربياً وإسلامياً ومسيحياً - ودولياً - ومن ناحية أخرى فإنه سوف يكون من الصعب على أى سياسى إسرائيلى يطلب الفَوز فى أى انتخابات فى دولة إسرائيل أن يَضَع توقيعه على قرار يُعيد ما استولى عليه الجيش الإسرائيلى من القدس إلى أصحابه. ومَعنى ذلك أن «القدس» تظل دائماً حائلاً دون التسوية - حقل ألغام لا يعرف سِرَّ خريطته أحد!

○ ومبكراً جداً فقد ظهَرَ رأىٌ فى وزارة الخارجية الإسرائيلية يُلِحُّ عليه وزيرها «آبا إيبان» نفسه - وهو يرى بضرورة الإسراع بالاتصال بالملك «حسين» وفتح باب التفاوض معه «قبل أن تَتَجَمَّد الأوضاع فى القدس». وتقدير «آبا إيبان» أنه «إذا أمكن التوصُّل إلى اتفاق سريع مع الملك «حسين» وظَهَر أن الأردن على استعداد لأن يكون أول دولة عربية حول إسرائيل تَقبَل بتوقيع مُعاهدة صُلح معها فى مقابل استعادة أراضيها - فإن الرأى العام الإسرائيلى سيكون ما زال فى حالة سيولة يَقبَل معها انسحاب الجيش الإسرائيلى من «مُعظم» الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية باستثناء حائط المبكى - لأنه أثناء حالة السيولة فقد يُمكِن إقناع الرأى العام بأن السلاح تَمكَّن من تحقيق السلام أو جزءٍ منه!»

□

ولكن سيناء كانت هى السؤال الكبير المِلح فى طلب قرار «عاجل» و«إستراتيجى» من القيادة السياسية الإسرائيلية، وقد عَبَّرَ عن هذا السؤال «ليفى أشكول» (طبقاً لمحاضر مجلس الوزراء) بقوله: «ماذا نفعل بكل سيناء؟ احتلال شبه الجزيرة كله كان خارج خُطتنا. خطتنا كلها كانت فى الوَسَط والشرق. بالدَرَجة الأولى مَضيق تيران «لكسر قبضة ناصر» عن خليج العَقَبة، وهذا يأخذنا إلى «شرم الشيخ» وليس بعدها».

ودارت مناقشات مثيرة حول سيناء فى مجلس الوزراء (وفى غيره من مراكز صُنع القرار فى إسرائيل) ولم يكن هناك حَسم!

وفى جلسة لمجلس الوزراء المصَغَّر يوم الاثنين عادَ موضوع سيناء يَطرَح نفسه، وعاد «ليفى أشكول» إلى سؤاله: «ماذا نفعل بكل سيناء؟». وكان «أشكول» ما زال مأخوذاً بهواجسه:

«- أنه لم تكن لدى إسرائيل خطة لاحتلال كل سيناء.

- وأن الاحتفاظ بها عِبء ثقيل من الناحية العسكرية.

- وأن ذلك سوف يعكس نفسه على التكاليف الاقتصادية اللازمة لاستمرار الاحتلال.

- ثم إن لذلك كله أثره النفسى داخل المجتمع الإسرائيلى.

- وأخيراً فهو يخشى أن يكون استمرار احتلال كل سيناء حافزاً على استمرار المقاومة المصرية من حيث إنه استفزاز لكرامة الشعب المصرى - حتى فى حالة «سقوط ناصر» ومجىء غيره. «وتقديرى أنه ساعتها لن يكون فى إمكاننا التنازل ببساطة عن سيناء لبديل آخر يَحِل مَحل «ناصر». ومن ناحية هذا البديل فإنه «لن يستطيع توفير أى قدرٍ من المصداقية لنفسه إلا إذا بدأ يُطالب ويَعمَل على إخراجنا من كل سيناء».

وتَدَخَّل أحد الوزراء (وهو فى الغالب «ييجال آللون» أو «آبا إيبان») ليقول «أن ذلك ما حَدَث مع ناصر نفسه حين أقام نظامه بعد الثورة على فاروق - فقد كان عليه قبل كل شىء أن يُواجِه الاحتلال البريطانى فى قاعدة قناة السويس!»

وفى هذا الموضع من الجلسة جرى استعراض الأخبار القادمة من القاهرة.

وفى البداية كان هناك استغراب من المظاهرات المؤيِّدة لـ«ناصر» فى كل عواصم العالم العربى، وهى مُظاهرات فَرَضَت عليه أن يعود إلى «السُلطة» بعد أن استقال وخَرَج.

وانقسمت الآراء فى تحليل ما جرى ورَدِّه إلى أسبابه:

□ رأى يقول أن النجاح الإسرائيلى غير المسبوق كان مفاجأة انقضت على العالم العربى، ولم يَعُد لأحد إزاءها غير أن يَتَمَسَّك «بما يعرف» و«بمن يعرف». ولكن ذلك رَدٌّ فِعل غريزى سوف تَعقُبُه إعادة تفكير.

□ ورأىٌ ثانٍ يظُن أن «الرأى العام العربى تَصَرَّف بعواطفه دون معرفة حقيقية بحجم خُسارة الجيوش العربية فى المعارك، وأنه عندما يَظهَر الحجم الحقيقى للخسائر فإن الرأى العام العربى سوف تكون له كلمة أخرى.»

□ ورأىٌ ثالث يرى أن رَفضَ الخضوع للأمر الواقع فى الشوارع العربية - هَبَّة سوف تَتَبَدَّد بعد أيام لأن هناك حالة فَوَران وانقلابات خطيرة قادمة فى كل البلدان العربية لعدة أسباب:

- الشيوخ العرب سوف يكونون فى وضع أقوى من الثوار العرب.

- والمدن العربية سوف يكون عليها أن تتراجع أمام القبائل العربية.

- وفى مصر فإن فلول القوات العائدة من سيناء سوف تُهَدِّد السُلطة، وقد تستولى عليها.

- وفى سوريا فإن الصدامات سوف تَنفجِر بين أجنحة حزب البعث المتعارضة خصوصاً فى الجيش.

- وحتى فى الأردن فإن جناحاً هاشمياً وعشائرياً له حضوره فى عَمّان (ولِىُّ العَهد الأمير «الحسن»؟) سوف يلوم المِلك «حسين» على مغامرته بالسفر إلى القاهرة قبل نشوب الحرب «بساعات» وهو يعرف أنه مُقبل على مُخاطرة!

□ ثم كان هناك رأىٌ أخير وقد عَبَّرَت عنه تقارير عَدَدٍ من السفراء الإسرائيليين فى أوروبا - وساندهم جناحٌ مُهِمٌّ من أجنحة المخابرات العسكرية (وضمنه الجنرال «أهارون ياريف» نفسه) وكان تَقدير هؤلاء: أن «ناصر» لديه من الشعبية ما يجعل عودته إلى الحكم بضغط من جماهير واسعة فى مصر وفى العالم العربى نقطة تَحَوُّل يُحسَب حسابها لأنها تُمَثِّل شعوراً طاغياً فى العالم العربى يَعتَقِد «أن النتيجة التى انتهت إليها المعارك العسكرية هى مُحَصِّلة أخطاء أكثر منها نتيجة موازين قوة حقيقية بين العَرَب وإسرائيل. وأن ذلك الاعتقاد حتى وإن لم يكن لديه منطق عقلانى

متكامل يسنده، إلا أن الشعور به حقيقة سياسية سوف تفرض نفسها على الصراع فى الشرق الأوسط، خصوصاً إذا استطاع «ناصر» أن «يَتَعامَل» بحزم مع عناصر فى القوات المسلحة (يقصد المشير «عبد الحكيم عامر») تُبدى شكلاً من أشكال الخروج على سُلطته - فإن الرأى العام العربى تحت قيادته سوف يدفع نحو تَعبئة شاملة لتصحيح «الخطأ» الذى يعتقد أنه وَقَعَ عندما نَجَحَ الجيش الإسرائيلى فى تحقيق نتائج تبدو زائدة عن كل ما تُحَقِّقه موازين القوة بين العَرَب وبين إسرائيل».

١١ - تحــوّلات

وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - فى واشنطن - على اتصال بكل هذه المناقشات الدائرة فى تل أبيب. وعلى نحوٍ ما ولأسباب مُتَعَدِّدة فإن النجاح الإسرائيلى جرى اعتباره فى واشنطن نجاحاً فى ذات الوقت للسياسة الأمريكية فى عِدَّة جبهات:

أولها - جبهة فيتنام، وعليها فقد اعتبر تَفَوُّق السلاح الإسرائيلى نقطة بالزيادة لصالح السلاح الأمريكى فى فيتنام تشير إلى إمكانيَّة انتصاره فى تلك المعركة على مصير الهند الصينية كلها (فيتنام وكمبوديا ولاوس).

وثانيها - جبهة الحزب الديمقراطى، وعليها فقد تَخَلَّى الرئيس «ليندون جونسون» عن الحَذر التقليدى الذى يَلزمه الجمهوريون عادة إزاء الشرق الأوسط حرصاً على المصالح البترولية وغيرها من المزايا الاقتصادية الواسعة فى العالم العربى - واختار إسرائيل حَليفاً إستراتيجياً وشريكاً سياسياً رئيسياً فى المنطقة.

وثالثها - جبهة البنتاجون (أو على الأقل فى جزء منها) وعليها فقد انبهر العسكريون الأمريكيون بما بدا لهم من كفاءة الأداء الإسرائيلى، وظنوا أنه فى الإمكان الاستفادة منها فى الحصول على معلومات كافية عن أسرار وخصائص السلاح السوفيتى الذى وَقَع الكثير من مُعِدَّاته فى يَدِ إسرائيل سواء فى سيناء أو فى الجولان. وكان ظن هؤلاء العسكريين أن هذه المعلومات مُهِمَّة لكفاءة الجهد العسكرى فى فيتنام - ثم إن الهالة التى أحاطت بالجيش الإسرائيلى الآن تجعل القرب منه

بالصداقة إضافة مطلوبة يَنعَكِس جزء من وَهَجها على القوات الأمريكية المُتَّهَمة بالعجز فى فيتنام.

ورابعها - جبهة جماعات الضغط اليهودى فى واشنطن، وعليها فقد تَوَلَّد إحساسٌ قوى بأن نجاح السلاح الإسرائيلى حَوَّلَ إسرائيل من «عميل أمريكى» إلى «شريك أمريكى»، وإذا كان ذلك فإن الطالبين باسم إسرائيل ليس عليهم بعد الآن أن «يَستَجدوا» وإنما لهم الحق الآن أن «يُشيروا» وتكون الاستجابة رَدَّ الإشارة!

وخامسها - وهذه هى الجبهة الأهم - وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة العمليات الخاصة فيها والتى يديرها «جيمس إنجلتون»، وعليها فقد تأكد الآن أنه من الممكن والضرورى إقامة علاقة تَعاون وثيق وكامل بين الوكالة فى واشنطن وبين «الموساد» فى تل أبيب، وكان مدير الوكالة «ريتشارد هيلمز» قد انتقل من معسكر المعتدلين فى وكالته إلى معسكر المغامرين وأصبح مُؤَيِّداً «لخُطط وأعمال جريئة» aggressive فى الشرق الأوسط ليس عليها أن تَلتَزم بالمحاذير التقليدية!

□

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تُقَدِّر - وذلك ظاهر فى الوثائق الإسرائيلية - أن موقف الرأى العام العربى إزاء استقالة «ناصر» استجابة عاطفية أكثر من أى شىء آخر - لكن هذه الاستجابة العاطفية يمكن أن تكون جسراً يستعمله «ناصر» لتقوية مركزه واجتياز أزمته، وخلق حقائق أخرى فى المنطقة تستعيد ما فات وتَستَرجِع ما ضاع - أو بعضه - ثم تشكل تَحَدِّياً مُتَجَدِّداً مرة أخرى لإسرائيل وللولايات المتحدة التى أظهَرَت مشاعرها ونواياها الحقيقية على مرأى ومَسمَع من العرب جميعاً (رغم حرصها الظاهر على بعضهم)!

لكن ذلك حسب الرأى النافذ الآن فى الوكالة كان حالة يمكن مقاومتها.

ومن المسائل التى تستحق الاهتمام أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبالتعاون الوثيق مع «الموساد» الإسرائيلى (الذى يرأسه الجنرال «مائير آميت») ومع هيئة «آمان» (المخابرات العسكرية الإسرائيلية التى يرأسها الجنرال «أهارون ياريف») - سارَعَت إلى وضع خطة طوارئ عاجلة «لمنع تماسك الموقف العربى وعودة «ناصر» للقيادة والسيطرة على الرأى العام العربى».

وكان تقدير الطرفين أن عودة «الوضع» العربى إلى نوعٍ من التماسك يَصنَع آثاراً خطيرة بينها:

١ ـ أن ذلك «الوضع» سوف يُمَكِّن «ناصر» من إعادة تنظيم وبناء قوة عسكرية عربية يُمكِنها أن تُقاتِل مُستفيدة من دروس «يونيو الأخير».

٢ ـ أنه إذا حَدَث وظهَرَت علامات تَقَدُّم فى إعادة بناء قوة عسكرية عربية فإن ذلك سوف يُعيد الأمَل ويُعطى للرأى العام العربى قوة تأثير نشيطٍ ومُستَمِر.

٣ ـ أن هذا «الوضع» قد يشكل ضغوطاً على الأنظمة التقليدية الصديقة للولايات المتحدة فى المنطقة، وقد تَفرِض هذه الضغوط على هذه الأنظمة أن تخرج من «حالة الانتظار والتَرَقُّب» التى التَزَمَتها ـ إلى حالة أخرى تضطر فيها لأنواع من التأييد والمساعدة، مما يخلق تَجَمُّعاً عربياً من جديد ضِدَّ إسرائيل ـ يَتَناقض بالضرورة مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ أن الاتحاد السوفيتى وهو واقع الآن فى مأزق حَرِج فى العالم العربى إزاء اتهامات له بخيانة أصدقائه، أو بالتقصير فى حقهم على الأقل (هكذا تلاحظ الوثائق) ـ قد يجد نفسه راغباً أو مضطراً إلى إظهار تأييده للعَرَب سواء بمواقف سياسية مُتَشَدِّدة أو بإمدادات من السلاح مُتَجَدِّدة.

وكانت «وَصفة» المخابرات المركزية الأمريكية ومعها «الموساد» و«آمان» هى أنه لعلاج الموقف لا بد من مَنع «ناصر» بكل الوسائل من تدعيم «موقفه» ومَنعِه من تحويل عودته إلى السُلطة من «فَوَران عاطفى» إلى «حقيقة سياسية».

وكان العُنصُر الرئيسى فى «الوصفة» الأمريكية ـ الإسرائيلية تكثيف الحرب النفسية لتَعميق الشعور بـ«الهزيمة» و«الإهانة» لدى العَرَب بما يؤدى بنظام «ناصر» إلى التآكل ثم إلى السقوط المؤكَّد، وبالتالى تتلاشى كل المخاوف من أن تَتَحَوَّل حالة «فَوَران عاطفى» إلى «حقيقة سياسية» ـ وعسكرية ـ مُتَجَدِّدة وخطِرة.

....

....

[وهذه مسألة بالغة الأهمية تستحق العودة إليها فى يوم من الأيام، وساعتها فإن أطناناً من الوثائق سوف تكشِف عن «معركة أعصاب» من أخطر ما تَعَرَّضَت له مصر وبقية أمَّتها العربية.]

....

....

١٢ـ الخرطــوم

ويَستحق التسجيل أن مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الخرطوم يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٧ ـ أى بعد عشرة أسابيع من معارك يونيو ـ كان النقطة التى أدركَت عندها المخابرات الأمريكية والإسرائيلية أن «الفَوَران العاطفى» العربى يمكن ـ بقوة الأمر وليس بفَرض الاحتمال ـ أن يَتَحَوَّل إلى «حقيقة سياسية».

وكان المشهد الأهم فى وقائع الخرطوم (كما تَبَدَّى فى الوثائق والملفات والأوراق) تلك الحَماسة التى استقبلت بها جماهير الشعب السودانى وصول «جمال عبد الناصر» إلى عاصمتها.

كان بين التقديرات الواردة فى حِساب موقف «الشارع المصرى» ليلة ٩ وصباح ١٠ يونيو ـ أنها حالة «الفَوَران العاطفى» وربما «ساعَدها أحد أجهزة ناصر»!

وعلى نفس المنوال كان حِساب رَدِّ فِعل «الشارع العربى» فى التوقيت نفسه (٩ و ١٠ يونيو).

لكن ما تَبَدَّى فى الخرطوم ـ وبعد عشرة أسابيع تَكَشَّفَت فيها صُوَر ما جرى فى ميدان القتال، وزادت عليها عاصفة حرب نفسية استهدفت تجسيد وترسيخ الإهانة ـ وَضَعَ الجميع أمام أحوالٍ مُتَغَيِّرة!

والحاصل أن استقبال الخرطوم أكَّدَ فيما رأته الوثائق الإسرائيلية وسَجَّلَته ـ أن «ناصر» أصبح فعلاً فى الوضع الذى كان يُخشَى منه وهو «أنه عاد إلى قيادة قوة عربية سياسية وعسكرية تَحظى بتأييد واسع داخل العالم العربى وخارجه، الأمر

الذى يُمَكِّنه من إعادة تصحيح خطأ تَعتَقِد قطاعات كبيرة من الجماهير - فى مصر وخارجها - أنه وَقَع فى يونيو سنة ١٩٦٧، وأن هذا الخطأ أتى بنتائج لا يمكن أن تكون مُتَوافقة مع موازين القوة الحقيقية بين العَرَب وإسرائيل، وأن هذه النتائج صَنَعَت خللاً لا يمكن تصحيحه إلا بما وصفه «جمال عبد الناصر» نفسه فى خطاب وُضِع تحت المجهر للدرس والتحليل فى تل أبيب وفى واشنطن - قال فيه: «إن ما أُخِذ بالقوة لا يُستَرَدُّ بغيرها» !»

....

....

[وفى وصف زيارة «جمال عبد الناصر» للخرطوم للاشتراك فى مؤتمر القمة اختارت مجلة «نيوزويك» الأمريكية - واسعة الانتشار والنفوذ - أن تضع على غلافها كله صورة لزحام الجماهير السودانية حول الزائر القادم من مصر، واختارت للغلاف عبارة واحدة هى: تحية للمهزوم Hail the conquered - بدلاً من التحية التقليدية للمنتَصِر .Hail the conqueror]

....

....

وكان بين النتائج التى لفَتَت نظر واشنطن أن قرارات مؤتمر القمة فى الخرطوم اشتملت على دعم مالى كبير للدول التى تَعَرَّضت للعدوان الإسرائيلى وهى مصر وسوريا والأردن (وزادت عليها منظمة التحرير الفلسطينية).

وتُظهِر الوثائق الأمريكية - والإسرائيلية نقلاً عنها - أن السودان لعب دَوراً فى هذه القضية عن رغبة من حكومته فى إنجاح مؤتمر القمة الذى استضافته.

ويَذكُر تقرير أمريكى أن رئيس وزراء السودان (محمد أحمد محجوب) ذكر لمبعوث أمريكى (روبرت كومار) زار الخرطوم قبل مؤتمر القمة بأيام - أنه تَوَسَّط بين مصر والسعودية لتسهيل عَمَل المؤتمر. فقد كان الملك «فيصل» يَتَحَسَّب من أنه فى المؤتمر قد يواجه دعوات بقطع تَدَفُّق البترول عن أصدقاء إسرائيل وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وأنه (رئيس وزراء السودان) اتصل بالرئيس «عبد الناصر» ينقل إليه مخاوف الملك «فيصل»، وسمع منه «أن الظروف التى يَمُرُّ بها العالم العربى لا تَحتَمِل أن يقوم طَرَفٌ عربىٌّ فيه بإحراج طَرَفٍ عربىٍّ آخر، لكنه يَتَصَوَّر أن البترول العربى لا بد أن يكون له دَورٌ فى المعركة المقبلة الضرورية لإزالة آثار العدوان».

وكان من خلال هذا الحديث أن دُوَل البترول العربى تَحَوَّلت إلى دُوَل مُساندة لدُوَل المواجهة العربية، ثم جرى اعتماد هذه السياسة على مستوى القمة العربية!

□

وفى أعقاب مؤتمر الخرطوم - تَظهَر مسألة «سيناء» فى الوثائق الإسرائيلية على نحوٍ مُلِحّ.

ذلك أنه بكل ما جرى فى مصر (وأهَمُّه إعادة تماسُك القوات المسلحة) - وبكل ما جرى فى العالم العربى (وأهمه استقبال الخرطوم لـ«جمال عبد الناصر» - وتَحَوُّل دول البترول العربى إلى دُوَل مُساندة لدول المواجهة) - وبكل ما جرى فى العالم (وأهمه تصميم الاتحاد السوفيتى على حِفظ «مركزه» و«دَوره» فى الشرق الأوسط وفى العالم الثالث عموماً) - وبكل ما جرى فى أوروبا (وأهمه موقف الرئيس الفرنسى الجنرال «شارل ديجول») - فقد تَبَدَّى أن الأزمة سوف تطول، وأن الجبهة الخطرة عليها سوف تكون سيناء لأن المواجهة بين الجيش الإسرائيلى والجيش المصرى - وهو أكبر الجيوش العربية - سوف تكون أكثر حضوراً وأكثر قابلية للاشتعال والانفجار على ضَفَّتَى قناة السويس.

وهكذا طلب مجلس الوزراء الإسرائيلى إلى قيادة الأركان أن توافيه برأيها فى «شأن السياسات الواجب إتباعها عسكرياً بخصوص سيناء»!

وطبقاً للتقرير الضافى والوافى (فى ٣٦٧ صفحة زائداً عليها بعضاً من الملحقات) - والذى كتبه الجنرال «إلياهو زائيرا» مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الذى تَسَلَّم عمله فى تلك الظروف - فإن هيئة أركان الجيش الإسرائيلى انقسمت فى الرأى حول سيناء.

وكانت لدى القيادة السياسية الإسرائيلية فكرة سابقة لتَصَوُّر أنه إذا تَمَّ الصَّيدُ

هادئاً بالشَبَكَة فى الشام، ثم أصيبَت مصر بالرُمح المقذوف جريحة أو أكثر من جريحة - فإن الشام لن يَعود أمامه غير أن يَهتَم بسلامته ويَسكُت، وفى هذه الحالة فإن مصر لا يَعُود لها خيار غير الانسحاب من المشرق، وحينئذ تكون إسرائيل على استعداد لأن تَترُك سيناء - تفادياً لتكاليف احتلالها من ناحية - ولإغراء مصر فى مقابل ذلك بأن تكون أول دولة عربية تُوَقِّع اتفاق صُلح وسلام مع إسرائيل.

لكن القيادة الإسرائيلية بدأت تُدرك أن مثل هذا التَصَوُّر السابق أصبح فى الظروف المستَجَدَّة خارج ما هو مُحتَمَل فى الوقت الحاضر وبالتالى فالبحث فيه لا مجال له، وكذلك فإن التفكير يجب أن يَنصَبَّ على كيفية الاحتفاظ بسيناء وبتكاليف مقبولة: عسكرياً واقتصاديا ونفسياً (وحتى تَتَّضِح الظروف).

وكان أن ذلك البحث أدى إلى انقسامات عميقة يُلَخِّصها الجنرال «إلياهو زائيرا» (صفحة ٨٦ و٨٨ من تقريره) وبنصوصه الأصلية (للترجمة إلى اللغة العربية التى جَرَت فى بيروت وطُبِعَت على الآلة الكاتبة فى نُسَخٍ محدودة هناك) - على النحو التالى:

■ «أولا: المقــدمة

١ - لا تُوجَد لدى المستوى السياسى خطط واضحة ومُبَلوَرة فيما يتعلق بمستقبل سيناء.

٢ - الحَدُّ المتَّفَق عليه لتَبَلوُر أساس التخطيط هو أنه «لن يَحدُث انسحاب دون اتفاق مع مصر».

■ ثانياً: المشــكلة

فى المرحلة الأولى حشد جيش الدفاع الإسرائيلى I. D.F. وحدات مُشاة ومُدَرَّعات على طول القناة بهَدَف السيطرة على الأرض، وأقام نقاط لمراقبة الضفة الغربية التى يحتفظ بها الجيش المصرى. وقد اعتقد الكثيرون أن المصريين الذين لحقت بهم هزيمة مؤلمة لن يتجرءوا على مهاجمة الجيش الإسرائيلى المنتصر - لكن هذا الاعتقاد تَبَدَّد خلال فترة زمنية قصيرة، فقد بدأت مصر فى عمليات القصف وعمليات الإغارة على المواقع التى لم تكن لها حماية مناسبة من المدفعية. وقد أخَذَت الخسائر

(الإسرائيلية) تَتَزايَد، ونتيجة لهذا بدأ النقاش على المستوى السياسى وعلى المستوى العسكرى فى هيئة الأركان العامة وفى القيادة الجنوبية بهَدَف تقرير الأسلوب الذى ينبغى إتباعه فى بناء الشَبَكة الدفاعية فى سيناء.

■ ثالثاً: النتيجة

١ ـ بناء على طلب مجلس الوزراء جَرَت مناقشة المسألة بطريقة مُكثفة خلال الأسبوعين الأخيرين.

٢ ـ انحصر النقاش فى هيئة الأركان وفى القيادة الجنوبية فى وِجهَتَى نظر:

أ ـ وجهة نظر ترى أنه يجب انتهاج أسلوب الدفاع الصَلب المستَميت على خط المياه (الضفة الشرقية لقناة السويس).

ب ـ ووجهة نظر ثانية تُفَضِّل أسلوب الدفاع المرِن والمتَحَرِّك فى الأرض الواقعة شرق القناة.

وكان الانقسام حاداً بين:

ـ رئيس هيئة الأركان الجنرال «حاييم بارليف» يُؤَيِّدُه قائد القيادة الجنوبية الجنرال «يشعياهو جافيتس» ـ وكلاهما يرى التمَسُّك بخط المياه وإعتباره أساس الدفاع عن سيناء.

ـ وأما نائب رئيس هيئة أركان الحرب وهو قائد سلاح المدَرَّعات الجنرال «إسرائيل تال» ويُؤَيِّدُه فى ذلك الجنرال «آرييل شارون» رئيس التدريب والذى يوشك أن يُعَيَّن قائداً للجبهة الجنوبية ـ فإن كليهما يرى أن أسلوب الدفاع المتَحَرِّك أفضل.

□

وجاء قرار مجلس الوزراء بعد مناقشات طويلة فى صالح التمَسُّك «بخط المياه» وإعتباره خط الدفاع عن سيناء، وتَحَمُّل التكاليف العسكرية والاقتصادية، والعِبء النفسى.

ورغم أن عَدَداً كبيراً من أعضاء المجلس ـ وبينهم رئيسه «ليفى أشكول» ـ رأوا أن سياسة الدفاع المتَحَرِّك أفضل من النواحى العسكرية والقتالية ـ فإن مجلس الوزراء

رَجَّح سبباً سياسياً نفسياً على كل الأسباب، ومُجمَل هذا السبب «أن تبقى القوات عامل ضغط وإهانة يومية تَفعَل فعلها فى مصر - من داخلها ومن خارجها. وذلك ضغط له أثره وسوف يزداد هذا الأثر يوماً بعد يوم حتى يضطر «ناصر» أن يمسك سَمّاعة التليفون ويَتَّصِل بنا قائلا. «إننى جاهز للتوقيع» (حسب تعبير الجنرال «موشى ديان») !»

□

وكان السلاح الإسرائيلى قد صَنَعَ نجاحاً لا شك فيه - لكن النجاح وحده لا يَصنَع نصراً. ومن الفوارق بين الحالتين:

أن النصر مُهَيَّأ لكى يُسَجِّله التاريخ إلى الأبد..

وأما النجاح فهو مُعَرَّض لأن تنقضه السياسة فى مرحلة تالية - وذلك ما جرى!

محتويات الكتاب

الجزء الأول: هموم الداخل

الجزء الثانى : هموم الجوار

مطابع الشروق
القاهرة ٨٠ شارع سيبويه المصرى ـ ت.٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)